

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة صالح بوينيدر - قسنطينة 3



كلية علوم الإعلام و الاتصال و السمعي البصري

قسم الصحافة

رقم التسجيل :

الرقم التسلسلي :

دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري

- دراسة تحليلية ميدانية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الإعلام والاتصال

تخصص: صحافة

إشراف الأستاذة

أ.د. ليلي بن لطرش

إعداد الطالبة

أمال فضلون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د. فضيل دليو	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قسنطينة -3
أ.د. ليلي بن لطرش	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة -3
أ.د. صالح بن نوار	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة أم البواقي
أ.د. وحيدة سعدي	أستاذة التعليم العالي	عضوا	جامعة عنابة
د. حميد بوشوشة	أستاذ محاضر (أ)	عضوا	جامعة قسنطينة -3
د. عبد الرزاق حموش	أستاذ محاضر (أ)	عضوا	جامعة قالمة

السنة الجامعية 2017-2018



الإهداء

إليك أنت يا من لم تبخل علينا بدعواتها حتى آخر لحظاتها

جدتي الحبيبة ، رحمك الله و طيب ثراك

إلى تاج رأسي أُمي الغالية

إلى أبي العزيز

إلى شقيقاتي

إلى أخي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى صديقاتي

لكم جميعا أهدى ثمرة جهدي

شكر و تقدير

الحمد لله عز وجل ، الذي وفقني لإتمام انجاز هذه الأطروحة

اسمي عبارات التقدير و الشكر و العرفان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة

ليلي بن لطرش ، على صبرها معي و توجيهاتها القيمة و نصائحها السديدة لانجاز
هذه الأطروحة

شكرا لك أستاذتي الفاضلة دمت ذخرا للعلم

ودام عطاؤك و تواضعك و طيبتك

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة ، الذين تكرموا بقبول قراءة هذه الأطروحة

و الشكر أخيرا و ليس أخرا لكل من مد لي العون لإتمام هذا العمل.

آمال فضلون

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر و التقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
أ-ب-ج	المقدمة
80-19	الفصل الأول : مشكلة الدراسة و إجراءاتها المنهجية
19	1-1 مشكلة الدراسة
24	2-1 تساؤلات الدراسة و فرضياتها
28	3-1 أهمية الدراسة
31	4-1 أهداف الدراسة
33	5-1 المدخل النظري للدراسة
48	6-1 تحديد مصطلحات الدراسة
57	7-1 منهج الدراسة و أدواتها
74	8-1 مجتمع و عينة الدراسة
80	9-1 الدراسات السابقة
162-117	الفصل الثاني : الثقافة السياسية ومرتكزاتها
117	1-2 مرجعيات مكونات الثقافة السياسية
117	2-1-2 الممارسة السياسية
117	2-1-2 التوجه نحو النظام القائم
118	3-1-2 الإحساس بالهوية و الانتماء
119	4-1-2 المسؤولية السياسية
119	2-2 أنماط الثقافة السياسية
120	1-2-2 معايير تصنيف الثقافة السياسية
124	2-2-2 تقسيم أنماط الثقافة السياسية لألموند و فيربا
133	3-2-2 تقسيم أنماط الثقافة السياسية لروزنبوم
134	3-2 وظائف الثقافة السياسية

فهرس المحتويات

136	4-2 أبعاد الثقافة السياسية
140	5-2 تكوين الثقافة السياسية
140	1-5-2 عملية التنشئة السياسية
144	2-5-2 التكيف السياسي
148	6-2 التكوين التاريخي و مرتكزات الثقافة السياسية في الجزائر
148	1-6-2 التكوين التاريخي للثقافة السياسية في الجزائر
162	2-6-2 مرتكزات الثقافة السياسية في الجزائر
207-169	الفصل الثالث : الصحافة الوطنية و السياسة
169	1-3 مراحل تطور الصحافة الوطنية
170	1-1-3 نشأة الصحافة الوطنية
176	2-1-3 صدور أول قانون للإعلام
178	3-1-3 مرحلة التعددية الإعلامي
181	4-1-3 مرحلة ما بعد التعددية الإعلامية في الجزائر
185	2-3 العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة
186	1-2-3 البعد التاريخي لعلاقة الإعلام بالسياسة
187	2-2-3 سمات العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة
190	3-2-3 أبعاد العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة
191	4-2-3 نماذج العلاقة بين الإعلام و السياسة
200	3-3 علاقة الصحافة الوطنية بالسلطة السياسية في الجزائر
207	4-3 الدور السياسي لوسائل الإعلام
255-221	الفصل الرابع : تكوين الرأي العام الجزائري
221	1-4 تقسيمات الرأي العام
223	2-4 خصائص الرأي العام
225	3-4 أبعاد الرأي العام
227	4-4 وظائف الرأي العام
229	5-4 نظريات الرأي السياسي
231	6-4 علاقة الرأي العام بالنظام السياسي و وسائل الإعلام

فهرس المحتويات

235	4-7 تكوين الرأي العام
236	4-7-1 العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام
237	4-7-2 عملية تكوين الرأي العام
244	4-8 وسائل الإعلام و تكوين الرأي العام
253	4-8-1 الصحافة و تكوين الرأي العام
255	4-8-2 الصحافة الوطنية و تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري
521-270	الفصل الخامس : المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات الدراسة
270	5-1 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات الدراسة التحليلية
456	5-2 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات الدراسة الميدانية
487	5-3 النتائج الجزئية للدراسة
507	5-4 النتائج العامة للدراسة
516	الخاتمة و آفاق الدراسة
521	قائمة المصادر و المراجع
	الملاحق
	1 - استمارة تحليل المحتوى
	2- استمارة الاستبيان
	3- الملخصات

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
77	الأعداد المشكلة لعينة الدراسة حسب رقم العدد و تاريخ الصدور	01
78	مفردات العينة حسب صفاتها	02
122	أبعاد الاتجاهات السياسية	03
123	أنماط الثقافة السياسية لألموند و فيربا	04
153	خصائص الأنماط الثقافية	05
187	العلاقة بين تاريخ وسائل الاتصال و السياسية	06
المحور الأول : دور مضمون صحيفة الشروق اليومي في تكوين المعارف السياسية		
270	المواضيع السياسية	07
274	مكونات النظام السياسي الجزائري	08
277	تعريف مكونات الطبقة السياسية الجزائرية	09
280	تعريف العملية السياسية و الانتخابية	10
282	تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	11
المحور الثاني : دور مضمون صحيفة الشروق اليومي في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية		
284	الأبعاد السياسية للمضامين السياسية	12
286	وظيفة المضمون السياسي	13
289	الأهداف السياسية	14
291	اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري	15
293	اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة	16
295	اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية و الانتخابية	17
296	اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	18
المحور الثالث : دور مضمون صحيفة الشروق اليومي في تكوين السلوكات و القيم السياسية		
298	سلوك الصحيفة	19
301	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام السياسي الجزائري	20
303	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات الطبقة السياسية	21
305	العلاقة بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية و الانتخابية	22
307	العلاقة بين سلوك الصحيفة و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	23

فهرس الجداول

309	القيم السياسية	24
311	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي الجزائري	25
313	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية	26
315	العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية و الانتخابية	27
317	العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	28
318	الجمهور المستهدف	29
المحور الأول : دور مضمون صحيفة الخبر في تكوين المعارف السياسية		
320	المواضيع السياسية	30
324	تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري	31
327	تعريف مكونات الطبقة السياسية	32
330	تعريف العملية السياسية و الانتخابية	33
333	تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	34
المحور الثاني : دور مضمون صحيفة الخبر في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية		
335	الأبعاد السياسية	35
337	وظيفة المضمون السياسي	36
339	الأهداف السياسية	37
341	اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري	38
343	اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة السياسية	39
345	اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية و الانتخابية	40
346	اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	41
المحور الثالث : دور مضمون صحيفة الخبر في تكوين السلوكات و القيم السياسية		
347	سلوك الصحيفة	42
349	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام السياسي	43
351	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات الطبقة السياسية	44
353	العلاقة بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية و الانتخابية	45
355	العلاقة بين سلوك الصحيفة و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	46
356	القيم السياسية	47
359	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي	48
361	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية	49

فهرس الجداول

363	العلاقة بين القيم و العملية السياسية و الانتخابية	50
365	العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	51
367	الجمهور المستهدف	52
المحور الأول : دور مضمون صحيفة Le Quotidien d'Oran في تكوين المعارف السياسية		
369	المواضيع السياسية	53
370	تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري	54
371	تعريف مكونات الطبقة السياسية	55
372	تعريف العملية السياسية و الانتخابية	56
374	تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	57
المحور الثاني : دور مضمون صحيفة Le Quotidien d'Oran في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية		
379	الأبعاد السياسية	58
381	وظيفة المضمون السياسي	59
383	الأهداف السياسية	60
384	اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري	61
385	اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة السياسية	62
387	اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية و الانتخابية	63
388	اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي الجزائري مكوناته	64
المحور الثالث : دور مضمون صحيفة Le Quotidien d'Oran في تكوين السلوكات والقيم السياسية		
389	سلوك الصحيفة	65
391	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام السياسي	66
393	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات الطبقة السياسية	67
395	العلاقة بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية و الانتخابية	68
397	العلاقة بين سلوك الصحيفة و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	69
399	القيم السياسية	70
401	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي	71
403	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية	72
405	العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية و الانتخابية	73

فهرس الجداول

407	العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	74
409	الجمهور المستهدف	75
المحور الأول : دور مضمون صحيفة El Watan في تكوين المعارف السياسية		
410	المواضيع السياسية	76
412	تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري	77
415	تعريف مكونات الطبقة السياسية	78
418	تعريف العملية السياسية و الانتخابية	79
421	تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	80
المحور الثاني : دور مضمون صحيفة El Watan في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية		
424	الأبعاد السياسية	81
425	وظيفة المضمون السياسي	82
427	الأهداف السياسية	83
429	اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري	84
430	اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة السياسية	85
431	اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية و الانتخابية	86
433	اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	87
المحور الثالث : دور مضمون صحيفة El Watan في تكوين السلوكات و القيم السياسية		
434	سلوك الصحيفة	88
436	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام السياسي الجزائري	89
438	العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات الطبقة السياسية	90
440	العلاقة بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية و الانتخابية	91
442	العلاقة بين سلوك الصحيفة و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته	92
444	القيم السياسية	93
446	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي	94
448	العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية الجزائرية	95
450	العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية و الانتخابية	96
452	العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام السياسي الجزائري	97
454	الجمهور المستهدف	98
المحور الاول : العلاقة بين الصحافة و المعارف السياسية للرأي العام الجزائري		

فهرس الجداول

456	متابعة الأخبار و الأحداث السياسية	99
457	نوع الأخبار و الأحداث السياسية	100
458	تواتر متابعة الأخبار و الأحداث السياسية	101
459	المواضيع السياسية	102
460	معرفة مكونات النظام السياسي	103
461	المعارف السياسية الخاصة بمكونات النظام السياسي الجزائري	104
462	فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية	105
463	الاطلاع على وظائف النظام السياسي الجزائري	106
464	توفر معلومات عن الطبقة السياسية	107
465	تحديد المناصب السياسية للشخصيات السياسية	108
المحور الثاني : العلاقة بين الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية العاطفية للرأي العام الجزائري		
466	سبب اختيار الصحافة متابعة الأخبار و الأحداث السياسية	109
467	الوعي بالاتجاه السياسي للصحيفة الوطنية	110
468	الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين الآراء و اتجاهات نحو مكونات النظام السياسي الجزائري	111
470	الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين الآراء و اتجاهات نحو العملية السياسية و الانتخابية في الجزائر	112
471	الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين الآراء و اتجاهات نحو الطبقة السياسية	113
472	الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين الآراء و اتجاهات نحو وظائف النظام السياسي الجزائري	114
473	الثقة في المعلومات السياسية التي تقدمها الصحافة الوطنية	115
474	الاتفاق السياسي مع الصحف الوطنية	116
المحور الثالث : العلاقة بين الصحافة الوطنية و القيم السياسية للرأي العام الجزائري		
476	وظائف المضامين السياسية في الصحافة الوطنية	117
478	القيم السياسية في الصحافة الوطنية	118
480	الشعور بأنه معني بما تقدمه الصحافة الوطنية عن الحياة السياسية الجزائرية	119
482	كيفية تقديم المواطن الجزائري في المضامين السياسية للصحافة الوطنية	120
483	دفع المضامين السياسية للمشاركة السياسية	121

فهرس الجداول

484	تعبير الصحافة الوطنية عن تطلعات و الاهتمامات السياسية	122
485	مساهمة الصحافة الوطنية في التنشئة السياسية	123
486	دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية للرأي العام الجزائري	124

المقدمة

هل من الممكن تحديد المعارف السياسية للرأي العام ؟ أدى هذا النوع من التساؤلات إلى إجراء العديد من الدراسات السياسية و الإعلامية، إذ ارتبطت السياسة و وسائل الإعلام منذ الكتابات السياسية والإعلامية الأولى ، حيث وجدت العلاقة بين السلطة ، الاتصال و وسائل الإعلام في كل المراحل السياسية، وبالنسبة لكل أنواع الأنظمة السياسية، حتى قبل ظهور الأنظمة السياسية التمثيلية والإجماع الشعبي، الذي يعتبر أساسيا في الحفاظ على النظام العام ، حيث تشكل وسائل الإعلام مكونا أساسيا في الحفاظ على التلاحم الاجتماعي و السياسي ، فمدينة أرسطو لا يمكن أن تكون إلا إذا امتلك "الحيوان السياسي" القدرة على الكلام ، و "محكمة الجماهير" لروسو التي تتناول الرأي العام، الذي يقوم بالحكم قبل السلطة القضائية الرسمية ، و حتى في الأنظمة الشمولية لا يمكن للقادة السياسيين على المدى الطويل الاستغناء عن البحث عن نوع من القبول السياسي و الاستحسان من طرف المجتمع المدني .

غير أن الوعي السياسي للرأي العام يرتبط أشد الارتباط بالثقافة السياسية لأفراد المجتمع التي تتكون من خلال التنشئة السياسية و الاجتماعية لمختلف مؤسسات التنشئة و من بينها وسائل الإعلام ، حيث كانت الانطلاقة مع الصحافة و لا تزال إلى يومنا هذا ، إذ أصبح الإعلام ملازما للتجارب والاستعدادات السياسية ، التي توفر أرضية لعمل النظام السياسي، ففاعلية و استقرار النظام السياسي ترتبط أيضا بنوع الثقافة السياسية السائدة في ذلك البناء و هو ما يكون أيضا من خلال فاعليتها وتناغمها مع بقية الميادين الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و خاصة الإعلامية.

حيث تستند الثقافة السياسية في أي مجتمع إلى القيم و المعتقدات و الاتجاهات ، و السلوكات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع و هي عبارة عن عناصر مادية و أخرى غير مادية ، نتيجة التنشئة السياسية وأثر البيئة المحيطة ، ارتبطت بظهور الحركة السلوكية، حيث بدأ الاهتمام بسلوك الإنسان وعاداته وقيمه وأعرافه و تقاليده و توجهاته ، وتعد هذه العوامل مهمة في دراسة الظاهرة السياسية فكل مجتمع بيئته التي يعيش فيها ، كما أن الاتجاهات و الآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي ومكوناته يشكل جزء من هذه البيئة، و عليه تحاول هذه الدراسة معرفة دور الصحافة الوطنية باعتبارها أحد مؤسسات التنشئة السياسية و الاجتماعية الفاعلة في تكوين ثقافة سياسية للرأي العام الجزائري

المقدمة

و عليه تفرعت دراستنا إلى خمسة فصول : تتناول الفصل الأول مشكلة الدراسة و إجراءاتها المنهجية من خلال طرح مشكلة الدراسة ، تحديد أهمية و أهداف هذه الدراسة ، حيث تساءلت الدراسة عن دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، و كيفية تقييم الرأي العام الجزائري لهذا الدور، رافق هذين التساؤلين الرئيسيين مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي تحاول أن تفصل بين دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين هذه الثقافة السياسية من حيث المعارف السياسية ، الاتجاهات العاطفية ، السلوكات و القيم السياسية، و علاقة هذه المضامين السياسية بالمعارف والاتجاهات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، كما تم وضع مجموعة من الفرضيات و المؤشرات كإجابات مؤقتة لهذه التساؤلات، و انطلقت أهمية الدراسة من أهمية متغيرات هذه الدراسات وعلاقتهم ببعضهم البعض، بين الصحافة الوطنية ، الثقافة السياسية و الرأي العام.

توزعت أهداف الدراسة بين الأهداف الخاصة بالدراسة النظرية و تلك الخاصة بالدراسة التطبيقية التي تصب في معرفة دور المضامين السياسية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري كما تتناول هذا الفصل المنهجي نظرية الدراسة ، منهج الدراسة و مجتمع البحث و أدوات جمع البيانات، ضبط المصطلحات ، و عرض الدراسات السابقة التي انقسمت إلى دراسات جزائرية ،عربية و أجنبية .

ثاني فصل من هذه الدراسة يحمل عنوان "الثقافة السياسية و مرتكزاتها" تم على مستواه تفكيك ظاهرة الثقافة السياسية من حيث مكوناتها ، أنماطها ، و وظائفها و أبعادها ، زيادة على عملية تكوين هذه الثقافة السياسية التي تنطلق من التنشئة السياسية و الاجتماعية إلى ترسيخ الثقافة السياسية ، ثم التكوين التاريخي و مرتكزات الثقافة السياسية في الجزائر، مصادر و مرتكزات هذه الثقافة ثم العلاقة بين الثقافة السياسية و الإعلام في الجزائر و دور وسائل الإعلام في تكوين الثقافة السياسية.

أما بالنسبة للفصل الثالث الذي ينتمي إلى الفصول النظرية و الموسوم بـ: "الصحافة الوطنية والسياسة، تم تتبع على مستواه مراحل تطور هذه الصحافة بالموازاة مع المراحل التاريخية لتطور النظام السياسي الجزائري ثم العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة ، البعد التاريخي لهذه العلاقة ، سمات وأبعاد هذه العلاقة ، و الوظائف السياسية للصحافة و أخيرا علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية

المقدمة

في الجزائر ، و التزم الفصل الرابع بتكوين الرأي العام الجزائري، من حيث تقسيماته ، خصائصه ، أبعاده ، ووظائفه ، و نظريات الرأي السياسي، تم تحديد علاقته بكل من النظام السياسي الجزائري ، ودور وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام ، خصص الفصل الخامس من الدراسة إلى الجانب التطبيقي، حيث انقسم بدوره إلى قسمين أولاً : قسم خاص بالدراسة التحليلية ، التي عملت على تحليل المضامين السياسية للصحافة الوطنية الممثلة بصحيفة الشروق اليومي، الخبر ، El Watan، و Le Quotidien d'Oran بالاستعانة بأداة تحليل المحتوى و تكون هذا الجزء من الدراسة من ثلاثة محاور:

- المحور الأول : دور مضامين الصحافة الوطنية في تكوين المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري.

- المحور الثاني : دور مضامين الصحافة الوطنية في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية لدى الرأي العام الجزائري.

- المحور الثالث : دور الصحافة الوطنية في تكوين السلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري.

دعمت الدراسة التحليلية بدراسة ميدانية استعاننت باستمارة الاستبيان لجمع البيانات و انقسمت هي الأخرى إلى ثلاثة محاور تتمثل في :

المحور الأول : العلاقة بين الصحافة الوطنية و المعارف السياسية للرأي العام الجزائري.

المحور الثاني : العلاقة بين الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية و العاطفية للرأي العام الجزائري.

المحور الثالث: العلاقة بين الصحافة الوطنية و القيم السياسية للرأي العام الجزائري.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجزئية و العامة المتعلقة بكل من الجانب التحليلي والميداني للدراسة ، خاتمة و مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة و إجراءاتها

المنهجية

1-1 مشكلة الدراسة

2-1 تساؤلات الدراسة و فرضياتها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 المدخل النظري للدراسة

6-1 تحديد مصطلحات الدراسة

7-1 منهج الدراسة و أدواتها

8-1 مجتمع و عينة الدراسة

9-1 الدراسات السابقة

1-1 مشكلة الدراسة

إن مساهمة وسائل الإعلام و مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية بشكل فعال في تنمية وولادة رأي عام مجتمعي، هو خاصية أساسية من خواص المجتمع الديمقراطي وواقعا معاشا في العديد من الدول المتقدمة، و مسعى يتطلب بذل الجهود النوعية للارتقاء به و المحافظة عليه كعنصر فعال داخل النسق العام للمجتمع في مواجهة سياسات التوجيه، التغليب، التلاعب، والاثام بعدم النضوج السياسي من طرف الأنظمة السياسية الاستبدادية أو الديمقراطيات الصورية، التي عادة ما تحاول إلغاء وتهميش أنماط وصور التعبير الحر وسبل الدفاع عن الحداثة الاجتماعية و ملامحها التطورية في مسار بناء مجتمع مدني معاصر.

و بما أن وسائل الإعلام تعتبر من منابر التعبير عن الحقيقة و مرآة عاكسة للواقع السياسي وعامل أساسي في نقل وتغطية الحدث السياسي ، لكن هذا التصور يظل محدودا مقابل التصور الذي يرى في وسائل الإعلام أدوات ثقافية لها أثر في نقل الحدث ، في التعريف به وفي صياغته و تحرير الاتجاهات الأساسية له، ما يمنح الإعلام رسالة إنسانية منفردة في خصوصياتها ، وفي قدرتها على صياغة الرأي العام و توجيهه أو على الأقل المساهمة الفعالة و الأساسية في تزويده بالمعلومات الكافية والمتنوعة ، من حيث الاتجاهات و التيارات السياسية المختلفة حتى تكون له نظرة شاملة على الواقع السياسي وسياقه المحيط.

تستعين الصحافة اليوم على غرار بقية الوسائل الإعلامية الأخرى بالعديد من التقنيات والاستراتيجيات الإعلامية المدروسة، التي تترجم في خطها التحريري أو سياستها الإعلامية استنادا على ركائز إعلامية لا يمكن إغفالها، كونها أساسية في عملية توصيل ونشر المعلومات و تحقيق الأهداف التي ترجوها لرسالتها الإعلامية من جهة و للمحافظة على مصالح الرأي العام ، وحقه في الحصول على إعلام موضوعي من جهة أخرى ، فالصحافة بمختلف أنواعها هي مؤسسات متعددة الأبعاد : اجتماعية لأنها تتناول قضايا الناس أفرادا و جماعات ، تباشر في معالجة مشاكلهم والتطرق لتطلعاتهم و تحمل مسؤولية إيصالها وإسماعها لمستويات السلطة المختلفة ، ثقافية لممارستها ووظيفة التثقيف ، التوجيه والتوعية عبر الترويج للمشروع الثقافي الوطني و المساهمة في إثراء و حفظ الذاكرة

الجماعية للأمة ، وسياسية كونها تشكل جزءا من الإستراتيجية السياسية العامة ، تشارك في تبليغ القرارات و اللوائح التنظيمية فتكون بذلك قناة أساسية للنظام السياسي ووسيطا بينه و بين الرأي العام .

و لا تنفرد الصحافة بالقيام بهذه الوظائف بل تعمل إلى جانبها العديد من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية، الثقافية، الدينية، و السياسية التي تتجسد في شكل تنظيمات رسمية أو غير رسمية تضم جماعات مهيكلة مستمرة تمثل أهداف و مصالح مختلف القوى الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في النسق السياسي العام، حيث تعمل على تجنيد المرشحين لشغل المناصب السياسية المختلفة ، ترويج الإيديولوجيات بين الناس و تطبيق مشروع سياسي معين مع التنشئة السياسية لأفراد المجتمع و تكوينهم سياسيا.

يتكفل هذا التكوين السياسي بتكوين ثقافة سياسية تسعى كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية بما فيها الصحافة المساهمة فيها، تمثل هذه الثقافة مجموعة الاتجاهات ، المعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية، و تقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء التنظيم السياسي ، يعرفها العديد من الباحثين على أنها القيم و المعتقدات، والاتجاهات العاطفية للأفراد حيال ما هو كائن في العالم السياسي من حيث المدخلات و المخرجات السياسية ، و عليه فالثقافة السياسية تشكل مجموعة الأفكار و المشاعر و الاتجاهات التي يؤمن بها الفرد و تحرك سلوكه تجاه النظام السياسي ،والمكتسب عبر تواجده داخل المجتمع و تفاعله مع مختلف مكونات وعناصر النظام السياسي والإعلامي و المؤسسات الاجتماعية التي يشكل طرفا فيها في المكان والزمان .

و الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي لديها خصوصية سياسية كما أن أبعادها السياسية تكمن في كل جماعة ، تمثيل ، نشاط ، علاقات الأفراد و الجماعات في الحقل السياسي فكل نظام ثقافي للمجتمع يفرض على أعضائه معايير ، توجهات و رموز تفسيرية للتحكم و سبر نشاطهم في النسق السياسي العام حسب مواقفهم و مستوياتهم، حيث لا يتحكمون في المعارف السياسية و أدوات المشاركة بشكل متساو¹، وتكتسب الثقافة السياسية من خلال التنشئة السياسية و تزود الأفراد قيم سياسية ، مواقف ،

¹ -Patrick Lecompte, Bernard Denni : **Sociologie du politique**, presses universitaires de Grenoble, France ,1990,p64.

معتقدات من خلال عمليات التعلم ، التكيف و التبنى و أكثر من ذلك فالثقافة السياسية تحدد الأدوار والانتظارات والأهداف بالتناغم مع السياق العام للنظام السياسي و علاقاته مع الجمهور العام¹.

وبهذا المعنى فالثقافة السياسية هي جزء من النسق الثقافي العام للمجتمع تؤثر و تتأثر بهذه الثقافة إذ تستمد منه مصادرها و خصائصها من خلال الإرث التاريخي و الثقافي للمجتمع ، و من الأوضاع السياسية والاقتصادية و الإيديولوجية السائدة ، و من جهتها تؤثر الثقافة السياسية على الثقافة العامة للمجتمع عبر قيامها بمساندة و دعم استمرار أوضاع سياسية و اجتماعية معينة أو السعي لتغييرها ، كما أنها لا تتميز بالثبات و الركود في أي مجتمع، بل هي عرضة للتغيير و التطور المستمر، يحدث هذا التغيير استجابة للتحويلات التي تطرأ على المجتمع سواء سياسيا ، اقتصاديا أو اجتماعيا و سعي الثقافة السياسية للتكيف مع تلك الأوضاع الجديدة .

و على غرار بقية دول العالم تفرد الجزائر بثقافتها السياسية الخاصة التي هي وليدة الظروف التاريخية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية و الاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري، الذي عايش العديد من الأنظمة و الأحداث السياسية في فترة زمنية قصيرة ، فخلال القرن التاسع عشر و القرن العشرين قبع تحت وطأة النظام الاستعماري ، الذي كرس سياسة قمع الحريات السياسية المطالبة بالاستقلال، و حتى تلك التي سعت للاندماج في المجتمع الفرنسي و الحصول على حق التمثيل السياسي و لعب أدوار قيادية داخل النظام السياسي الفرنسي .

بعد حصول الجزائر على الاستقلال في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين عايش المجتمع الجزائري وجميع الأنظمة السياسية التي مرت عليه فترة من الفراغ القانوني الإعلامي جعلته يعتمد على ما تركته فرنسا من تنظيمات سياسية و اجتماعية و اقتصادية ، حيث واصلت الصحافة الوطنية على سبيل المثال العمل بقانون الإعلام الفرنسي، ومع نهاية الستينات تغيرت الصورة الإعلامية والسياسية في الجزائر لتدخل مرحلة أخرى تميزت بسياسة الحزب الواحد و احتكار قطاع الإعلام والاتصال من طرف القطاع العام أي من طرف السلطة الحاكمة ، و لم تشهد الجزائر نوعا من الاستقلالية الفكرية ، الثقافية ، السياسية و الإعلامية ، إلا بعد التعددية الحزبية التي مهدت وأرست قواعد التعددية الإعلامية مع نهاية الثمانينات ، حيث لم تعد هناك مجرد قناة واحدة لنشر الأفكار

¹ - Mehran Kamrava : **Politics and society in the third world**, Routledge, London and New York,1993,pp137-138.

والأخبار بل تعددت العناوين الإعلامية وتتنوع اتجاهاتها السياسية و بالرغم من تذبذب نشاطها واختفاء العديد منها سواء كانت تابعة لأحزاب سياسية أو لمؤسسات إعلامية بسبب صعوبات مالية أو المضايقات والضغطات السياسية التي تعرضت لها ، ما تزال الساحة الإعلامية و السياسية تضم العديد من الصحف الوطنية ، و يلاحظ المتتبع للساحة الإعلامية و السياسية الجزائرية غياب فاعل ثالث بقدر أهمية نظريه السياسي و الإعلامي في تفعيل و تحريك الحياة السياسية و الإعلامية داخل النسق الاجتماعي الكلي المتمثل في الرأي العام الجزائري.

يتكون هذا الرأي نتيجة للتبادلات و التفاعلات الاجتماعية و السياسية و مضامين الوسائل الإعلامية التي تزوده بالآليات الكفيلة بعمله ، انطلاقا من المعارف و الأخبار البسيطة وصولا إلى تكوين ثقافته السياسية التي لا تكون وليدة المناسبات السياسية و لا ثابتة في الزمان، و إنما هي خلاصة تراكمات عديدة تكتسب من خلال الانتماء للنسق العام للمجتمع ،تسمح له بالظهور و البروز كطرف ثالث في المعادلة الإعلامية السياسية و الثقافية؛ يؤثر و يتأثر و يتفاعل مع بقية الأنظمة و الأنساق الفرعية ،وفي حالة غياب الثقافة السياسية يوصف الرأي العام بعدم امتلاكه للوعي و النضج السياسي ،الذي يساعده في اتخاذ القرار السياسي و المشاركة السياسية ،و تبني تيارات واتجاهات سياسية نابعة عن المناقشة و النقد و التعبير الحر عن آرائه و تطلعاته إلى جانب تفسير الواقع السياسي حسب نظرتة التي خلص إليها من خلال الاطلاع على مجريات الأمور و متابعة الخطاب السياسي و كل ما تحمله المضامين السياسية لوسائل الإعلام .

إن غياب الثقافة السياسية تجعل من الرأي العام مجرد تابع للسلطة و ليس طرفا فيها لافتقاده لآليات الجدل والنقاش والنقد لهذه السلطة السياسية ، بل ينساق وراء قدرية و حتمية الواقع السياسي واستحالة تغييره أو السعي لاحتلال مكانة فيه ،و فرض نفسه داخل النظام السياسي القائم، بل يسلم و يقبل المعطيات كما هي ،ويعتقد بان السلطة أكثر مقدرة منه على التعبير عن مصالحه و اتخاذ القرارات المهمة في تسيير شؤون البلاد بدلا منه ،و الأكثر من ذلك اعتقاده الدامغ بأنه ليس ندا لمعارضتها ومسانلتها.

ومن تبعات غياب ثقافة سياسية فعالة لدى الرأي العام، التجاهل الكلي لهذا الأخير للنظام السياسي والتنازل أو الاستقالة الكلية من المشاركة في الحياة السياسية و الاكتفاء بدور الملاحظ

والمشاهد و انتظار تغيير الأوضاع من تلقاء ذاتها لاقتناعه بعدم جدوى المحاولة و هذا ما يلاحظ على مستوى النظام السياسي الجزائري، الذي شهد تراجعا ملحوظا في نسب المشاركة السياسية ، حيث أن الحملات الانتخابية المحلية، التشريعية والرئاسية في السنوات الأخيرة لم تكن موجهة لدفع الرأي العام الجزائري على قول كلمته والاختيار بين الأحزاب السياسية و برامجها الانتخابية و مرشحها بقدر ما كانت موجهة إلى محاولة كسب الرأي العام و دفعه إلى المشاركة السياسية، مثل حضور التجمعات الشعبية و اللقاءات الحزبية والاهتمام بالحدث السياسي ، إذ أن العديد من المرشحين وقادة الأحزاب السياسية كثيرا ما تواجدوا في قاعات فارغة كان من المفترض أن ينشطوا فيها تجمعاتهم الشعبية، ولقاءاتهم السياسية لحشد التأييد وإفتكاك أصوات الحاضرين ، و لم تتخلف الصحافة الوطنية عن الإشارة والتعبير عن هذا الغياب السياسي ، وغالبا ما وصفت هذه الحملات الانتخابية على أنها حملات من أجل رفع مستويات المشاركة السياسية و استعطاف الهيئة الناخبة للاهتمام بالحدث السياسي ومواجهة الغياب و اللامبالاة السياسية.

و يدعوننا هذا الغياب للتساؤل عن خلفيته و أسبابه ، كما يطرح جملة من الافتراضات التفسيرية منها كونه موقف سياسي اتخذه الرأي العام لمقاطعة الساحة السياسية ، أو أنه راجع لأسباب أعمق من ذلك، و هو بعد الحياة السياسية عن الرأي العام لانحصار تمثلاتها إلا على المناسبات الانتخابية، التي تعتبر نظرا لمدتها غير كافية للفت انتباه الجماهير و تنمية الحس السياسي لديها واعتبار نفسها معنية بالحدث السياسي ، أو مرده غياب ثقافة سياسية لدى الرأي العام الجزائري تمكنه من لعب أدوار سياسية داخل النظام السياسي الجزائري ، هذه الثقافة التي تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية و السياسية الدائمة، هي مهمة تضطلع بها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، والسياسية و الإعلامية انطلاقا من تزويد الفرد بالمضامين السياسية وصولا إلى تكوين ثقافته السياسية.

حيث أنه و منذ أكثر من ستة عشرة سنة من انفتاح المجال الإعلامي ، حصلت الصحافة الوطنية طيلة هذه الفترة على العديد من المكتسبات ، كما أوجدت لنفسها مكانا في السياق السياسي للمجتمع وأضحت فاعلا أساسيا في السيرورة الاجتماعية و السياسية للمجتمع الجزائري ، لكن الشيء الذي يبقى غير مؤكد هو توضيح ، تقييم و تحليل هذا الدور ، نظرا لنقص الأطر المرجعية، العلمية، الإعلامية والسياسية للاستناد عليها في تفسير دورها السياسي في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي

العام الجزائري، لاسيما وأن الثقافة السياسية تعبر عن موقف الجماهير في مجتمع معين من النظام السياسي القائم و العناصر الأساسية المكونة له ، كما تخص كيفية تقييم جماهير المواطنين للمؤسسات السياسية الرسمية والشعبية¹، والإعلامية ، و عليه تهتم هذه الدراسة بمحاولة معرفة دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، حيث نتساءل عن هذا الدور، وعن تقييم الرأي العام الجزائري لهذا الدور في تكوين ثقافته السياسية من خلال الاستجابة لاهتماماته و تطلعاته السياسية عبر مضامينها السياسية، التي تعينه على تعريف، توضيح ، شرح و تفسير مكونات الظاهرة السياسية، وحثه على الاهتمام بمجريات الحياة السياسية و اكتساب الوعي السياسي للحكم عليها و اتخاذ مواقف تجاهها و المشاركة فيها و تقييمها و عليه : ما هو دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ؟ وما هو تقييم الرأي العام الجزائري لهذا الدور ؟

1-2 تساؤلات الدراسة وفرضياتها

تفرع عن السؤالين الرئيسيين مجموعة من الأسئلة تتمثل في :

1 - ما هو دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري؟

2 - ما هو دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين الاتجاهات السياسية لدى الرأي العام الجزائري؟

3 - ما هو دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين السلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري ؟

4 - ما علاقة المضامين السياسية للصحافة الوطنية بالمعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري؟

5 - ما علاقة المضامين السياسية للصحافة الوطنية بالاتجاهات السياسية لدى الرأي العام الجزائري؟

¹- ثامر كامل محمد الخزرجي : النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، دار مجدلاوي ، عمان، 2004 ، ص ص 12-13.

6 - ما علاقة المضامين السياسية في الصحافة الوطنية بالسلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري؟

للإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية :

- الفرضية الرئيسية

- للصحافة الوطنية دور ايجابي في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، كما يقيم هذا الرأي دورها بشكل ايجابي.

- الفرضيات الفرعية

- الفرضية الأولى

- تلعب الصحافة الوطنية دورا ايجابيا في تكوين المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري.

- المؤشرات:

- إبراز المواضيع السياسية.

- التعرف بمكونات النظام السياسي الجزائري.

- التعرف بمكونات الطبقة السياسية.

- التعرف بالعملية السياسية والانتخابية.

- التعرف بوظائف النظام السياسي و مكوناته.

- الفرضية الثانية

- تلعب الصحافة الوطنية دورا ايجابيا في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية لدى الرأي العام الجزائري.

- المؤشرات:

- تنوع الأبعاد السياسية.
- تنوع الوظائف السياسية للمضمون.
- تنوع الأهداف السياسية.
- الاتجاه ايجابي نحو مكونات النظام السياسي، الطبقة السياسية، العملية السياسية و الانتخابية ووظائف النظام السياسي.

- الفرضية الثالثة

- تلعب الصحافة الوطنية دورا ايجابيا في تكوين السلوكات و القيم السياسية .
- المؤشرات :

- تنوع السلوكات نحو الحياة السياسية و الانتخابات الرئاسية.
- وجود علاقة ايجابية بين سلوكات الصحافة ووظائف الصحافة.
- تعدد القيم السياسية.
- وجود علاقة ايجابية بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي و مكونات الطبقة السياسية والعملية السياسية و الانتخابية ووظائف النظام السياسي .

- الفرضية الرابعة

- وجود علاقة ايجابية بين المضامين السياسية للصحافة الوطنية و المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري .

المؤشرات :

- الصحافة الوطنية مصدرا للمعارف السياسية.
- تعريف مكونات النظام السياسية.

- توفير المعلومات السياسية عن مكونات النظام السياسي الجزائري ، الطبقة السياسية ، العملية السياسية، وظائف النظام السياسي الجزائري.

- الفرضية الخامسة

- وجود علاقة ايجابية بين المضامين السياسية للصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية العاطفية لدى الرأي العام الجزائري .

- المؤشرات:

- الاعتماد على اتجاهات الصحافة الوطنية.

- الثقة في الصحافة الوطنية.

- الاتفاق مع آراء الصحافة الوطنية.

- إدراك ووعي كلي بالاتجاه السياسي للصحافة الوطنية.

- الفرضية السادسة

- وجود علاقة ايجابية بين المضامين السياسية للصحافة الوطنية و السلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري .

- المؤشرات:

- إبراز الدور السياسي للمواطن.

- تفعيل المشاركة السياسية.

- المساهمة في التنشئة السياسية.

- التعبير عن التطلعات السياسية.

- عكس و تمثيل الثقافة السياسية للرأي العام الجزائري.

1-3 أهمية الدراسة

لم تتراجع أهمية البحث في أدوار و وظائف وسائل الإعلام الجماهيرية، في الوقت الذي تحتكر فيه دراسات و بحوث تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال الحديثة بمختلف مظاهرها التفاعلية و اللاتزامنية وخواصها التكنولوجية بشكل عام مجال البحث ،أين تأخذ فيها دراسات شبكات التواصل الاجتماعي خاصة و الإعلام الجديد عامة حيزا كبيرا من البحث و التقصي ، و بالموازاة مع ذلك مازالت وسائل الإعلام الجماهيرية من صحافة ، تلفزيون و راديو ، التي أصبح يطلق عليها في العديد من الأدبيات الإعلامية "بوسائل الإعلام التقليدية" تستقطب اهتمام الباحثين في مجال علوم الإعلام والاتصال نظرا لاستمرارية وجودها في الفضاء الإعلامي رغم المنافسة الشديدة التي تلقاها من الوسائل الإعلامية الحديثة ، حيث كفت نفسها مع الوضع الراهن و اختارت أساليب للتعايش و التكيف مع التدفق الهائل و السريع للأخبار ، والوجه الجديد للممارسة الإعلامية التفاعلية ، حيث أصبحت الصحافة تلعب أدوارا غير تلك المتعلقة باحتكار مصادر المعلومات و إنما تلك المتعلقة بالتنشئة السياسية ، تشكيل الآراء و المواقف و تكوين الثقافة السياسية .

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية دراستنا في كونها مساهمة بسيطة في محاولة فهم الوجه الجديد لدور الصحافة الوطنية الجزائرية، بالذهاب أبعد من رصد و تغطية الخبر ،بل القيام بأدوار مؤسساتية عبر الوظائف السياسية التي تؤديها ، و خصوصا دورها في التنشئة السياسية و تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري في ظل غياب صحافة حزبية أو صحافة رأي ، أو على الأقل صحافة وطنية ذات خط افتتاحي واضح وصريح ، هذا الدور الذي لم يؤخذ حقه في الدراسات الجزائرية ، رغم تعدد الدراسات العربية و الغربية المتعلقة بالبحث في العلاقة بين كل وسائل الإعلام بشكل عام ، والصحافة الوطنية والثقافة السياسية والرأي العام بشكل خاص ، كون الصحافة الوطنية الجزائرية تعتبر طرفا أساسيا في العملية السياسية ،تتفاعل مع كل ما هو سياسي ، ثقافي ، اقتصادي واجتماعي للمجتمع الجزائري.

كما أنه وبالرغم من تعدد المؤسسات التي تساهم في تشكيل المعارف السياسية ، الآراء ومواقف الرأي العام ، بين مؤسسات أولية مباشرة مثل الأسرة والمدرسة، المؤسسات الدينية ، والتنظيمات العمالية، الأحزاب والجمعيات السياسية... ، و مؤسسات غير مباشرة متمثلة في وسائل الإعلام

التقليدية والحديثة، فإن هذه الوسائل تقوم في هذا الإطار بالعديد من الأدوار المتنوعة و المستمرة. أولاً هي تمثل مصادر إعلامية و معلوماتية يستقي منها الأفراد معلوماتهم السياسية إلى جانب دورها في التنشئة السياسية ، ترسيخ ، تعديل و حتى تغيير الاتجاهات ، الآراء ، المواقف و السلوكات السياسية، تكوين القيم ، زيادة عن كونها قنوات اتصال تربط بين القادة و رجال السياسة و أصحاب القرار والرأي العام ، ووفقا لما سبق تستقي هذه الدراسة أهميتها كذلك من أهمية دراسة الصحافة الوطنية باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام الرئيسية في الجزائر ، و التي اهتمت منذ ظهورها في الجزائر بالحرص على مصالح المجتمع الجزائري ، حيث رافقته إبان الثورة التحريرية و تقاسمت معه تقلبات واضطرابات أحداث أكتوبر 1988 وانعكاساتها في سنوات التسعينيات من القرن العشرين إلى يومنا هذا.

زيادة على أهمية دراسة طبيعة المعارف السياسية للرأي العام الجزائري نظرا للعلاقة الارتباطية القوية التي أشارت إليها العديد من الدراسات بين مستوى المعارف السياسية للأفراد و معدلات المشاركة السياسية، حيث أن دراسة مستويات المعارف السياسية ، و تحديد العوامل المؤثرة فيها والمحددة لها هي من بين أولى خطوات تفعيل المشاركة السياسية و الاهتمام بموضوع الثقافة السياسية ، و التي تنعكس في هذه الدراسة من خلال العلاقة بين المضامين السياسية للصحافة الوطنية وتكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، و مدى مساهمة الصحافة في تكوين هذه الثقافة السياسية من خلال الأدوار التي تلعبها الصحافة الوطنية، و التي لا تكون حصريا متعلقة بالإعلام والأخبار وإنما الآراء و توجيهه السلوك السياسي للرأي العام الجزائري .

كما لا يخفى أن دراسة الثقافة السياسية تعد من الأمور الهامة في أي مجتمع ، بحيث أصبح من غير الممكن تجاهل تأثير البيئة الإعلامية والسياسية و الاجتماعية و الثقافية على سلوك الأفراد وتصرفاتهم في النظام السياسي ، لأن معرفة الثقافة السياسية و اتجاهاتها عند الأفراد من المجالات المهمة في دراسات العلوم السياسية و في تحليل و فهم ديناميكية الرأي العام و السلوكات السياسية ، وكانت نقطة البداية لأهمية دراسة الثقافة السياسية مع غابريال ألموند الذي ركز على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية على أساس أن المعتقدات و القيم هي عوامل مهمة في تحديد كيفية تصرف الأفراد ، و نوعية توجهاتهم نحو نظامهم السياسي، حيث استخدم منهج الثقافة السياسية كأداة من أدوات التحليل السياسي استنادا إلى بيانات المسح الاجتماعي ، أو التحليل التاريخي العميق الذي يمكن أن

يؤدي إلى قياس التوجهات السياسية للأفراد بصورة أكثر واقعية من غيرها من وسائل التحليل ، و منه إن دراسة المصادر الإعلامية لتوجهات الأفراد و آرائهم أو أي شريحة من شرائح المجتمع حول العناصر الأساسية المكونة لنظامهم السياسي وتحديد نمط ثقافتهم السياسية أمر في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للرأي العام الجزائري.

إضافة إلى ما سبق تركز هذه الدراسة على الرأي العام الجزائري و توضيح معالمه و بما أن للصحافة الوطنية دور بارز في تزويد هذا الرأي بالمعارف السياسية المتعلقة بالقضايا و الأحداث السياسية ، فهي تسهم أيضا في تكوين و تدعيم أو تغيير آرائه و منطلقاته السياسية، من خلال المناقشات و الحوارات السياسية التي تساعد على تنويره و انفتاحه على مجريات محيطه السياسي المباشر و دعوته و تحفيزه للمشاركة و اتخاذ مواقف تجاه ما يحدث ، حيث يقوم الإعلام السياسي في شكل مضامين سياسية بدور أساسي في تدعيم المفاهيم السياسية و صقلها و الربط بين الجماهير، وأصحاب القرار السياسي ، فالعملية الاتصالية تلعب دورا محوريا في أي نظام سياسي، خاصة في ظل الأنظمة السياسية التي تعاني من أزمات بينها و بين شعوبها تعود بعض أسبابها إلى الاتجاهات السلبية نحو هذه الأنظمة من قبل مواطنيها ، وعليه لا يمكن تجاهل أثر البيئة النفسية السياسية والثقافية و الإعلامية على السلوكيات و التوجهات السياسية للأفراد نحو العملية السياسية التي تشكل جزءا من مجتمعهم .

كما تستمد دراستنا أهميتها من أهمية الحدث السياسي الانتخابي الجزائري ، خاصة الانتخابات الرئاسية لـ: 17 من أفريل 2014 نظرا للجدل السياسي الكبير ،الذي طرحته على مستوى ساحة النقاش السياسي ، و الظروف الاستثنائية التي عايشتها الحملة الانتخابية في ظل غياب أحد أهم مرشحيها عن تنشيط حملته الانتخابية "الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة "، و موضوع ترشحه للعهد الرابع ، كما تميزت هذه الحملة و على غير العادة بإنزلاقات أمنية و أحداث شغب و عنف تجاه المرشحين وممثليهم في مناطق عديدة من الوطن وخروج المواطن الجزائري عن صمته المعتاد ، و لامبالاته في فترة الحملات الانتخابية ،وعليه خصصنا فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014 أولا لأهمية هذا الحدث و أيضا لغنى هذه الفترة بالمضامين السياسية المتعلقة بالعملية السياسية.

1-4 أهداف الدراسة

انقسمت أهداف هذه الدراسة إلى أهداف نظرية و أخرى تطبيقية ، حيث ركزت الأهداف النظرية على توضيح و تحليل مفهوم الثقافة السياسية ، و الوقوف على مرجعيات مكونات هذه الثقافة ، أنماطها ومعايير تصنيفها ، و التعرض لمختلف أبعادها ، إلى جانب تحديد وظائفها ، و تتبع آليات و مسار تكوينها و إسقاطها على التطور التاريخي و مرتكزات الثقافة السياسية في الجزائر ، كذلك طرح جدلية العلاقة بين الثقافة السياسية و النظام السياسي و الإعلامي .

تتبع مسار الصحافة الوطنية الجزائرية و مختلف مراحلها، انطلاقا من نشأتها في ظل الاستعمار الفرنسي إلى تمثلتها بعد الاستقلال ، و إبراز علاقاتها بالسلطة السياسية عبر مختلف المحطات التاريخية والأحداث السياسية التي عايشتها الصحافة الوطنية ، و توضيح وقراءة أثر هذه الأخيرة على سياستها، ومضامينها السياسية و الإعلامية.

كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى توضيح مفهوم الرأي العام الجزائري و تجلياته من خلال تحديد خصائصه ، وظائفه و أنواعه و مراحل تكوينه والعوامل المؤثرة عليه ، و ضبط علاقته بكل من الصحافة و السلطة السياسية .

و بالنسبة للأهداف التطبيقية لهذه الدراسة فهي تسعى إلى معرفة دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، و توضيح مستويات تغطيتها للواقع السياسي المحيط و نقده ، و ذلك من خلال :

معرفة دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري خاصة تلك المضامين التي تعنى بإبراز المواضيع السياسية الراهنة و المتعلقة بتعريف كل من مكونات النظام السياسي الجزائري ، عناصر و مكونات الطبقة السياسية من فاعلين سياسيين ، العملية السياسية والانتخابية ، و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته.

الكشف عن دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين الاتجاهات العاطفية لدى الرأي العام الجزائري من خلال تنوع الأبعاد السياسية ووظائف المضامين و الأهداف المتضمنة في

هذه الرسائل ،زيادة على تحديد اتجاه هذه المضامين نحو كل من مكونات النظام السياسي ، الطبقة السياسية و العملية السياسية و الانتخابية و أيضا وظائف النظام السياسي الجزائري والفاعلين السياسيين .

الى جانب ذلك تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور المضامين السياسية للصحافة الوطنية في تكوين السلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري ،و الكشف عن سلوكات مضامين الصحافة الوطنية نحو الحياة السياسية و الانتخابات الرئاسية ،و علاقة هذه السلوكات بكل من الوظائف الإعلامية و الاتجاه و القيم السياسية ،ومكونات النظام السياسي الجزائري ، مكونات أوعناصر الطبقة السياسية و العملية السياسية و الانتخابية و وظائف النظام السياسي الجزائري .

أيضا توضيح علاقة مضامين الصحافة الوطنية السياسية بالمعارف السياسية للرأي العام الجزائري، وتحديد ما إذا كانت الصحافة الوطنية مصدرا لهذه المعارف السياسية المتعلقة بكل من مكونات النظام السياسي ، الطبقة السياسية أو الشخصيات السياسية، العملية السياسية و الانتخابية ووظائف النظام السياسي الجزائري .

كذلك تهدف هذه الدراسة الى معرفة علاقة مضامين الصحافة الوطنية السياسية بتكوين الاتجاهات السياسية لدى الرأي العام الجزائري اعتمادا على اتجاهات الصحافة الوطنية ، و الثقة الممنوحة لهذه الصحافة الوطنية من قبل الرأي العام الجزائري ، أو بالاتفاق مع آراء و توجهات هذه الأخيرة ، و إذا كان هذا الرأي يعي و يدرك جيدا اتجاه الصحافة الوطنية .

و أخيرا توضيح علاقة المضامين السياسية في الصحافة الوطنية بالسلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري من خلال ابراز الدور السياسي للمواطن الجزائري ، تفعيل مشاركته السياسية والمساهمة في تنشئته سياسيا و التعبير عن تطلعاته السياسية ، الى جانب دورها في تكوين الثقافة السياسية للرأي العام الجزائري .

1-5 المدخل النظري للدراسة

تمثل المداخل النظرية في بحوث الصحافة الخيارات المطروحة أمام الباحث للوصول من خلالها إلى الإجابة على تساؤلات البحث ، وتحقيق أهداف المشكلة البحثية و الوصول إلى نتائج ، حيث يوفر المدخل النظري منطلقا نظريا ، و مرجعية علمية و معرفية يستعين بها في طرح مشكلة البحث وتفسير نتائجها، وعليه يمثل المدخل النظري جملة المعارف والخبرات العلمية و المرجعية المكتسبة في الاقتراب من أي مشكلة بحثية ، كما يطرح بدائل وخيارات تتفق و تتناسب مع طبيعة المشكلة والنتائج المتوقعة حيث تتعدد و تتنوع المداخل النظرية المستخدمة في علوم الإعلام والاتصال حسب الدراسات و البحوث بين بحوث الممارسة المهنية و البحوث ذات الأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والسياسية للعملية الصحفية و علاقاتها .

وللتأكيد على السياقات و النظم التي تمارس في ظلها الصحف دورها ، من الضروري التأكيد على أن تعدد هذه المداخل لا يعني عزلا تاما لكل مدخل عن الآخر ، فهذه المداخل و إن تعددت بإمكانها أن تتلاحم لتحليل العملية الاتصالية بشكل عام والاتصال الجماهيري بشكل خاص إن استدعت الضرورة ذلك ، و بما أن الدراسة الحالية تتناول دراسة الصحافة الوطنية من منطلق دور هذه الأخيرة من خلال الوظائف التي تقوم بها، يتعين عليها العودة إلى المدخل الوظيفي من أجل ضبط علاقات هذه الوظائف فيما بينها ،وأثر تفاعلاتها وتبادلاتها مع بقية الأنظمة الفرعية و داخل النسق الكلي العام، مما يستدعي الاستعانة بالمدخل النسقي .

يركز المدخل الوظيفي على وظائف و أدوار المؤسسات الإعلامية ، في حين يلقي المدخل النسقي في الدراسات الإعلامية الضوء على علاقات التفاعل التي تربط النسق الإعلامي ببقية الأنساق السياسية ، الثقافية و الاجتماعية ، للإحاطة بالسياق العام الذي تعمل فيه الصحافة الوطنية الجزائرية و دورها في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، و الغاية من ذلك هو تقويم الأداء لحركة النظام الإعلامي و أدواره السياسية عبر الصحافة الوطنية الجزائرية ،و أيضا دراسة هذا الدور في إطار العلاقات و التفاعلات التي تربط مختلف عناصر الموضوع ، و بصفة خاصة العلاقة بين المنتج النهائي للأنساق المتفاعلة المفتوحة على بعضها البعض، التي تميز الأنساق الإعلامية

والسياسية ، و اتجاه كل منها نحو باقي العمليات الاجتماعية الأخرى المتضمنة في السياق الاجتماعي الذي تعمل في إطاره¹.

و عليه نحاول من خلال موضوع دراسة دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، دراسة التوازن أو الاختلال في تحقيق هذه الوظيفة في علاقتها بالطابع الوطني الخاص بهذه الصحف والمعارف السياسية، التي تقدمها هذه الأخيرة حول مكونات النظام السياسي الجزائري ووظائفه ، العملية السياسية و الانتخابية و الطبقة السياسية من فاعلين وشخصيات سياسية ناشطة في الفضاء السياسي العام ، كما اعتمد المدخل النسقي من أجل تحليل العناصر المكونة للأنساق أو النظم الصحفية و السياسية و الاجتماعية ، و النظر إليها عبر ثلاث اتجاهات :الاتجاه الأول و هو الاتجاه الجزئي في وصف هذه العناصر و تحديد خصائصها ، و الثاني يمثل الاتجاه الكلي ، الذي ينتقل من وصف العناصر إلى وصف النظام الكلي ، ووضعه في إطار فئة معينة من فئات تصنيف النظم ، والاتجاه الثالث هو النظر إلى النظام الصحفي في إطار علاقته بالنظم الأخرى التي تؤثر في مدخلات ومخرجات هذا النظام².

وعليه تفرض هذه الدراسة ضرورة وصف النظام الإعلامي الجزائري ، و علاقته بالنظام السياسي وتحديد عناصر و محددات كل طرف، التي كثيرا ما تتداخل فيما بينها ، حيث يتأثر النظام الإعلامي الجزائري بالنظام السياسي، الذي يحدد طبيعة أدوار الصحافة الوطنية و خاصة تلك المتعلقة بالوظائف السياسية المرتبطة بتزويد الرأي العام الجزائري بالمعارف السياسية و دورها في تشكيل ثقافته السياسية، و عليه اعتمدت هذه الدراسة على المدخلين الوظيفي(البنائي) و النسقي(النظم) لتتبع تجليات هذه الدراسة والوصول إلى نتائج للمشكلة و التساؤلات المطروحة .

1-5-1 المدخل الوظيفي

يرجع ظهور المدخل الوظيفي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعود البدايات الأولى لظهور هذا الاتجاه إلى الدراسات الاجتماعية للرواد الأوائل لعلم الاجتماع ، خصوصا في مؤلفات دوركايم ، أما بالنسبة إلى ميدان الدراسات الإعلامية و الاتصالية يعتبر ميرتون Merton من أكبر

¹ - محمد عبد الحميد : البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000 ، ص34.

² - محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة ، عالم الكتب، القاهرة ، 1992 ، ص 35.

ممثليها¹ ، حيث ركز على احتياجات و رغبات المجتمع التي ترجمت من خلال رواد الاتصال الجماهيري بمختلف وظائف وسائل الإعلام الجماهيرية في المجتمع مثل: الإعلام والإخبار ، التفسير ، تنمية وتشكيل الإجماع ، تشريع المعايير ، نقل التراث الاجتماعي و الثقافي، التسلية والترفيه...الخ، و حسب المدخل الوظيفي يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية² :

- الوظيفية المطلقة: التي عرفت انتشارا كبيرا في الأنثروبولوجيا مع كل من (مالينوفسكي B.Malinowski ،راد كليف براون A.R.Radcliffe –Brown و كلوكهون C.Kluckhohn)
- البنائية الوظيفية لكل من تالكوت بارسونز T.Parsons و ميرتون.
- نظرية الأنساق التي أسسها بيرتلانفي L.Von Bertalanffy التي ارتبطت في كثير من الأحيان بالمنطلقات الوظيفية.

وبما أن كل علم يركز و يهتم بدراسة الواقع و الإطار النظري الذي يوجه دراسة هذا الواقع من حيث الوعاء النظري ، المفاهيمي والتصورات و المبادئ ،التي تلعب دورا أساسيا في توجيه البحث والملاحظة الإمبريقية و أدوات جمع البيانات ، تعزيز النتائج وتوضيح الأهداف و رؤية البحث أو الدراسة³. لم يكتمل هذا الاتجاه كمنهج له مبادئ و قواعد إلا في ثلاثينيات القرن العشرين على يد الإثنولوجيين أمثال مالينوفسكي Maliniwski و راد كليف براون Radecliffe Brown ،ثم سرعان ما انتقل إلى بقية البحوث و الدراسات الاجتماعية ،حيث عرف راد كليف براون المدخل الوظيفي على أساس كل فعل متكرر يمثل الدور الذي يلعبه في الحياة الاجتماعية و مساهمته في ضمان استمرارية البنى الاجتماعية⁴.

ومن الصفات الأساسية لتطبيق الوظيفية في الدراسات الإعلامية اعتبار كل المؤسسات الإعلامية رهينة رغبات و احتياجات المستخدمين لهذه الوسائل، و عليه فإن وجود وسائل الإعلام رهين بالاستجابة لرغباتنا ،و في حالة عدم تلبيةها لهذه الأخيرة فإنها تختفي ، الأمر الذي ينطبق على

¹ -Jean Lohisse :La communication de la transmission à la relation ,éditions De Boeck Université, Bruxelles, 2001,p81.

² -Michel Lallement : Histoire des idées sociologiques de Parsons aux contemporains ,tome 2,éditions Nathan ,Paris,1993,p85.

³ -عبد الله محمد عبد الرحمن : النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية ، دار المعرفة الجامعية،(د.م.ن) ،2006، ص58.

⁴ -إبراهيم أبراش : علم الاجتماع السياسي ،دار الشروق،(د.م.ن)،1998، ص93.

العلاقة التي تربط بقية المؤسسات الاجتماعية، الإعلامية، السياسية، الثقافية و الاقتصادية بالأفراد وغير ذلك، فهي لا توجد إلا في حالة تلبيتها لهذه الرغبات، و عليه فهي تركز بالأساس على أن المجتمع هو نتاج استجابة لاحتياجات الأفراد و غاية كل مجتمع هو إشباع رغبات الأفراد و منه فوسائل الإعلام ما هي إلا نتاج لتلبية الحاجة إلى الأخبار والإعلام، التسلية و الترفيه¹.

يعود استخدام مصطلح الوظيفة إلى التأثير الذي مارسه البيولوجيا على علماء الاجتماع، الذين قاموا بمماثلة عضوية بين الجسم الحي و المجتمع، و التمييز بين البنية و الوظيفة، و أن المجتمع ككائن حي يبحث عن التوازن في ظل التطور والتغير الذي يمر به، مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أجزاء مترابطة وظيفيا في إطار الاعتماد المتبادل، و بإسقاط هذه المبادئ على المجتمع، اعتبر الباحثون في العلوم الاجتماعية، أن النظم الاجتماعية شبيهة بالكائنات الحية قابلة للتصنيف على ضوء الوظيفة التي تؤديها، فالنظم الاقتصادية تؤدي وظيفة الإنتاج و التوزيع لإشباع الحاجات المادية الاستهلاكية لأفراد المجتمع، و الأسرة تضمن الاستمرارية البشرية و التنشئة الاجتماعية، و النظام السياسي يؤدي وظيفة حماية و ضمان المصالح الداخلية و الخارجية، و النظام الإعلامي يقوم بالإعلام و الأخبار، التربية و الترفيه و مراقبة البيئة و العديد من الوظائف الأخرى.

هذه الوظائف تعتمد على آلية الاعتماد المتبادل من أجل الحفاظ على استمرارية و بقاء البناء، وهي عملية موائمة، توافق، و مشاركة القيم و المعاني، غير أن الاتجاه البنائي الوظيفي يذهب إلى اعتبار المجتمع ليس مجرد مجموعة وظائف تلبي الإشاعات و الرغبات بناء على التبادلية، و إنما باعتباره نسقا اجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا، و من أبرز ملامح كل نسق هو التفاعل الذي يقوم بين مكوناته، و يدور هذا الاتجاه حسب ماريون ليفي أحد رواد هذا الاتجاه حول ثلاث أسئلة و ما قد يترتب عن ارتباطاتها²:

1 - ما هي الأنماط التي يمكن الكشف عنها أو إقرار وجودها في الظاهرة موضوع الدراسة ؟

2 - ما هي الظروف الاجتماعية المصاحبة التي تنتج عن تفاعل هذه الأنماط معا ؟

¹ - Paul Attallah: *Théories de la communication sens sujets savoirs*, Presses de l'université du Québec Télé-université, Québec, 1991, pp87-88.

² - عادل مختار الهواري، عبد الباسط عبد المعطي: *في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع*، دار المعرفة، الإسكندرية، 1986، ص ص 99-98.

3 - ما هي الوظائف التي تدل على وجود هذه الأنماط ، و تبرهن على ما بينها من تفاعل اجتماعي؟ يركز السؤال الأول على البناء الاجتماعي و مكوناته و أنماطه، و يركز الثاني على الوظائف الاجتماعية من خلال أثارها أو نتائجها داخل النسق ، و أما السؤال الثالث و الأخير فيحاول التأليف و التوفيق بين السؤالين الأولين بمعنى التأليف بين البناء الاجتماعي و الوظيفة و هما المفهومين الأساسيين لهذا الاتجاه.

ويعتمد الاتجاه البنائي الوظيفي على ست أفكار رئيسية تلخص نظرتها إلى المجتمع¹ :

- ترى الكائن سواء كان حيا أو اجتماعيا ، جماعة ، تنظيم مؤسسة الخ على أنه نسق أو نظام الذي يتألف بدوره من عدد من الأجزاء المترابطة²، و عليه المؤسسة الإعلامية الجزائرية هي نسق أو نظام اجتماعي يتكون من أجزاء مترابطة من الأقسام الصحفية ، قسم الإشهار و التوزيع الخ.
- لكل نسق أو نظام احتياجات أساسية عليه تلبيتها ، حيث تحرص كل من الخبر و الشروق اليومي، El Watan و Le Quotidien d'Oran على تلبية احتياجات الجمهور و الرأي العام الجزائري عبر تزويدهم بالأخبار و تغطية الأحداث السياسية الجارية.
- يعمل كل أجزاء النسق على تغطية احتياجاته من أجل ضمان و الحفاظ على توازنه وهذا ما يحدث مع كل من النظام الإعلامي ، النظام السياسي و الرأي العام باعتباره نظاما ، حيث تحرص كل هذه الأنظمة على تلبية احتياجاتها من أجل بقائها ، توازنها و استمرارها .
- أجزاء النسق تكون وظيفية عندما تسهم بتوازن النسق و تكون سببا في اختلاله عندما لا تؤدي وظائفها ، إذا لم تقم الصحافة الوطنية بالوظائف الإعلامية المنوطة بها، فعلى مستوى هذه الدراسة نركز خاصة على وظائفها السياسية، التي تساهم في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، ففي حالة فشلها في تأدية هذه الوظائف تكون الصحافة الوطنية قد أخلت بتوازن النسق .
- تتحقق حاجات النسق بواسطة التغيرات أو البدائل، أي أن الصحافة الوطنية ليست الوحيدة المسؤولة على عملية التنشئة السياسية ، و تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، فهناك بدائل أخرى من مؤسسات إجتماعية و إعلامية و سياسية تقوم بهذا الدور .

¹ - إبراهيم أبراش: مرجع سبق ذكره، ص96.

² - Alex Mucchielli :Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines et sociales, Armand Colin ,Paris , 2002,p84.

- وحدة التحليل بالنسبة لهذا الاتجاه الوظيفي في المؤسسات الإعلامية هي الأنشطة الإخبارية والإعلامية و النماذج المتكررة.

و يرى ميرتون أن التحليل الوظيفي يقوم على ثلاثة فروض أساسية و هي¹ :

أن العناصر الاجتماعية و الثقافية قد تكون وظيفية بالنسبة لمجموعة معينة و غير وظيفية بالنسبة لمجموعات أخرى ، كما تتعدد الوظائف بالنسبة للعنصر الواحد ، و تشترك عدة عناصر في تحقيق وظيفة واحدة ، و هذا ما اسماه البدائل الوظيفية ، أي تتنوع الوسائل التي تشبع الحاجات مثل ما تتعدد المؤسسات الاجتماعية والوسائل الإعلامية التي تقوم بالتنشئة السياسية و تكوين الثقافة السياسية، ويرى أن البناء الاجتماعي يتيح للأشخاص فرصا متنوعة لممارسة أنماط الفعل و السلوك هدفها الأساسي تحقيق التوافق ، كما أن هناك عددا من المصادر البنائية للسلوك بطريقة غير مألوفة ، و هذه المصادر البنائية هي التي تجعل الانحراف سلوكا عاديا ، لأن الانحراف هنا لا يرجع إلى كون المنحرفين مرضى نفسيين (لكن في بعض الأحيان هم كذلك) بل هم يقومون بما هو متوقع منهم في ظل ظروف بنائية معينة ، و حسبه أن القيام بما هو متوقع هو قمة التفسير الوظيفي .

استعان ميرتون بالتحليل الوظيفي في دراسة الأحزاب السياسية التي اعتبرها آلات سياسية تقوم بوظائف من أجل اجتذاب الناخبين وضمان مساندتهم ، و لم يكن الوحيد الذي تطرق للموضوعات السياسية ، حيث نجد أيضا دافيد إيستون David Eston ، غابريال أالموند Gabriel Almond ، وتالكوت بارسونز Talcott Parsons، حيث بنى دافيد إيستون نظريته السياسية على فكرة النظام ، و هي تعني أن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر ، فهو يعتبر أن النظام السياسي مثل العلبة السوداء ، غير أنه لا يهتم بما يجري داخل هذه العلبة السوداء ، و هو عكس ما تراه هذه الدراسة، التي تعتبر أن ما يحدث داخل هذه العلبة السوداء هو مهم بقدر تأثيره و تفاعله مع بقية الأنظمة الأخرى منها النظام الإعلامي و الرأي العام .

و يركز إيستون اهتمامه على العناصر و المؤثرات المحيطة التي تؤثر على النظام السياسي- العلبة السوداء- أو ما تسمى بالمدخلات (inputs) أو على ما يصدر من النظام من ردود فعل بعد

¹ -Loc.cit.

تلقيه هذه المؤثرات المخرجات (Outputs) فالتحليل النسقي في نظره يهتم بهذه الحلقة المتتابعة من الأفعال وردود الأفعال ما بين المحيط و النظام السياسي ، و قدرة النظام على الحفاظ على توازنه والتكيف مع ما يرد عليه من مؤثرات خارجية ليستوعبها و يكيفها بما لا يجعلها مخلة بالنظام .

1-5-2 من البنائية الوظيفية إلى النسقية

إن أهم من وظيف المدخل الوظيفي وطوره في مجال الدراسات الاجتماعية عموما و علم الاجتماع السياسي خصوصا تالكوت بارسونز T.Parsons الذي وضع قواعده التحليلية و حدد أنماط و طبيعة العلاقة التي تربط الأنساق الفرعية بالنسق الكلي أو المنظومة ، وقد كانت الاتجاه الأول لبارسونز ينتمي إلى الاتجاه البنائي الوظيفي قبل أن ينتقد هذا الأخير و يتوجه إلى المنهج النسقي .

أسس بارسونز نظريته حول الفعل الاجتماعي ، انطلاقا من مفهومه للنسق الاجتماعي حيث عرف النسق الاجتماعي بالقول : "النسق الاجتماعي عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزا ، أو مكانة متميزة عن الأخرى ، و يؤديون دورا متمايزا ، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم علاقات الأعضاء و يصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض ، و إطار من المعايير أو القيم المشتركة بالإضافة إلى أنماط مختلفة من الرموز و الموضوعات الثقافية المختلفة"¹.

يرتكز التحليل النسقي عند بارسونز على أربع مفاهيم أساسية تتمثل في الفعل الاجتماعي،الموقف،الفاعل و توجهات الفاعل ، إذ يتطلب التحليل النسقي معالجة منهجية لمكانة وأدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعي معين ، وأيضا الأنماط التنظيمية التي ينطوي عليها هذا الموقف ، و يشير مفهوم المكانة إلى مكان و موقع الفاعل في نسق علاقة اجتماعية معينة ينظر " إليه كبناء ، أما الدور فيشير إلى سلوك الفاعل في علاقته مع آخرين ، إذا نظرنا إلى هذا السلوك في سياق أهميته الوظيفية للنسق الاجتماعي ، تفهم الأنماط التنظيمية على أنها التوقعات المنظمة (أو ذات البناء المعين)،التي تحدد السلوك المناسب ثقافيا للأشخاص، الذين يؤديون أدوارا اجتماعية مختلفة تعتمد على بعضها و تكون النظام.

¹ - إبراهيم أبراش : مرجع سبق ذكره ،ص105.

و يركز المنظور النسقي على رؤية الأحداث الاجتماعية بأنها متكونة من أجزاء مترابطة متكاملة وموحدة ، مفصليا ووظيفيا ، بحيث يكون كل جزء مكملا للآخر بنائيا و حركيا ووظيفيا، بشكل لا يستطيع كل جزء الاستغناء عن الأجزاء الأخرى عند حركته ، و القيام بوظيفته على الرغم من أن حركة ووظيفة الكل مختلفة عن حركة ووظيفة أجزائه المكونة له ، لأن كل جزء يقوم بحركة ووظيفة خاصة بقدرته واختصاصه الدقيق و التي بواسطتها تحقق استمرارية حركة ووظيفة الكل ، و هذا يعني أن الأجزاء تكون متماسكة إرتباطيا ومتكاملة حركيا و متكافلة وظيفيا ومتناغمة إيقاعيا¹ .

ففي حالة النسق السياسي و النسق الإعلامي و الاجتماعي لا داع من الإعراض عن الاستفسار والتساؤل عن عدم استثمار النسق السياسي طاقات النسق الإعلامي تماثليا من أجل تحسين أوضاع أفراد المجتمع (المقصود هنا بالطاقة القدرة الذهنية في الاستفادة من مصادر البيئة الطبيعية ومصادر المحيط الاجتماعي تنظيم أساليب معيشية و تنظيمات بشرية و تواصل ثقافي ومعرفي)، ويكون تحويل قدرة الإنسان الذهنية و الفكرية بواسطة المؤسسات التربوية ،الثقافية و الإعلامية في ظل مناخ فكري حر غير مقنن لصالح هيئة اجتماعية -سياسية معينة في مقدمتها المؤسسات الإعلامية والسياسية.

1-5-3 تطبيقات النسقية في الاتصال

تعرض النسقية في ميدان الاتصال مجموعة من المبادئ لقراءة و فهم و تحليل الظاهرة الاتصالية ، وهي تركز على ستة منطلقات² :

1 - **النسق** : ينطلق هذا النسق من أنه لا توجد ظواهر منعزلة ، فكل ظاهرة تتفاعل مع ظواهر أخرى، وعليه فهي موجودة في نسق، حيث تنطلق هذه الدراسة من دراسة الصحافة الوطنية ، الثقافة السياسية والرأي العام و تنتمي كل منهم إلى كل من النسق السياسي، الإعلامي و الاجتماعي ، و لا يعمل كل منهم بمعزل عن الآخر وعن بقية الأنساق والأنظمة المحيطة .

¹ -Yann Bertacchini :Petit guide pratique à l'usage de l'apprenti-chercheur en sciences humaines et sociales essai épistémologique et méthodologie de recherche en sciences de l'information et de la communication, collection les E.T.I.C presses technologiques , Toulon ,2009, p48.

² - Alex Mucchielli :Théorie systémique des communications principes et applications, Armand Colin, Paris ,1999,p16.

ب - **علاقات النسق** : تشكل علاقات النسق سياق و مرجعية للاتصال ، و مكوناته التي بدورها تولد مبدأ الإطار الذي يحيط بالكل (النسق)، فلا يمكن فهم الظاهرة الاتصالية ، أي دراسة دور الصحافة الوطنية ، إلا إذا كانت موجودة في كل اتصالي محدد الممثل بالنظام الإعلامي الجزائري .

ج - **السببية الدائرية**: تشير إلى أن كل ظاهرة اتصالية هي موجودة ضمن لعبة من التداخلات المتبادلة للفعل، و رد الفعل، فالصحافة الوطنية تتفاعل مع كل ما يحيط بها من أخبار ، أحداث وأنظمة سياسية...، ومضامينها السياسية ما هي إلا رد فعل لما يحيط بها.

د - **العمل و النشاط** : كل نسق اتصالي يسير من طرف قواعد و قوانين، و للنسق قوة مقاومة ذاتية للتغيرات التي يمكن أن تطاله، إذ تعمل الصحافة الوطنية في ظل القوانين التي يفرضها النظام الإعلامي الممثل بقانون الإعلام ، و لها قوة ذاتية للتغيرات المحيطة التي تدخل معها في تجاذبات للقوى.

هـ - **النشأة** : النسق اتصالي يشكل المنطلق أو المصدر أو المنشأ للظواهر، و عليه يمثل النظام الإعلام الجزائري منطلق نشأة الصحافة الوطنية الجزائرية و مرجعيتها.

و- **التناقض** : يرى هذا المبدأ أن كل ظاهرة اتصالية هي مستقلة و مقيدة نوعا ما في نفس الوقت فهي منظمة و منظمة ، تخبر و تخبر (بفتح الباء) فالصحافة الوطنية هي صحافة مستقلة و مقيدة نوعا ما في الوقت ذاته بالنظام الإعلامي و النظام السياسي و هي نشاط منظم ، أي متكرر، و منظمة في الوقت ذاته لمجمل الأحداث ، الأخبار و القضايا المحيطة بها تقوم بنقل هذه الأحداث و إخبار جمهورها بها والتي أخبرت بها هي بدورها بواسطة مصادرها .

و بتطبيق هذه المبادئ فإن كل اتصال لا يوجد إلا ضمن نسق من الاتصالات : يفسر هذا المبدأ "النظرة النسقية للعالم" ، فحسبه لا يمكن وجود أي ظاهرة معزولة ، هذا الوجود يجسد ضمن مجموعة من الظواهر التي تشكل نسقا ، و العلاقات التي تجمعها مع بقية عناصر النسق ، التي تمنحها أهم خصائصها ، فالنسق هو مجموعة من الأجزاء و العلاقات بين هذه الأجزاء و خواصها ، وهذه الأجزاء هي مكونات و عناصر النظام و الخواص ، هي مميزات هذه الأجزاء و العلاقات " ما

يحافظ على تماسك النظام" على اعتبار أن هناك شكلا لهذه المكونات ، و حتى في حالة غياب العلاقة فتعتبر على أنها علاقة حيادية .

كما أن النسق هو ليس مجموعة العناصر ، و إنما يملك خواصا مختلفة عن تلك التي تميز أجزاءه منفصلة و عليه فان الجماعة هي ليست مجموع الأفراد و إنما هي ديناميكية معينة ، التي لا يمكن استنتاجها من خصائص كل مشارك فيها و عليه فان السيرورة الجماعية في أي موقف ما هي منفصلة عن الأفراد الذين يشكلون هذه الجماعة، و التفاعل هو ليس فعل أو أثر عنصر على عنصر بما أن النظام أو النسق ليس مجموع عناصره، فالتحليل المنفصل لكل جزء من أجزائه يؤدي إلى القضاء على الموضوع أو الظاهرة المدروسة ، و عليه يجب تجاهل العناصر و التركيز على مركز و قلب النظام المركب الذي يكون في شكل يستدعي معرفة علاقاته مع أشكال الأنظمة أو الأنساق الاتصالية الأخرى .

كما أنه يملك قوته الخاصة و يستخدم هذه القوة في تنظيم عناصره التي يضمها في لعبة العلاقات ، هو منظم وله اقتصاد داخلي لعمله انطلاقا من مبادئه التنظيمية ، و عندما يصل إلى تحقيق الشكل المناسب ، فالنسق يقاوم أي تدخل خارجي أو داخلي يحاول تغيير نشاطه ووظائفه، أي تغيير نظام العلاقات بين عناصره¹ .

و بإسقاط هذا المبدأ على موضوع دراستنا فإننا ننطلق من أن الصحافة الوطنية هي نسق فرعي من النسق الكلي للنظام الإعلامي الجزائري، الذي لا يعمل بمعزل عن بقية الأنساق الأخرى منها : السياسية والاجتماعية و الثقافية، لذلك فإن الصحافة الوطنية في سعيها لتشكيل الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري هي في علاقة مع كل من النظام السياسي الجزائري و النظام الثقافي والاجتماعي، و عليه تستدعي دراسة الصحافة الوطنية الجزائرية أدوارها و وظائفها الإلمام و الاطلاع على النسق الكلي، الذي تنشط و تتفاعل داخله المتمثل في النظام الإعلامي الجزائري، و يساعدنا هذا المنطلق على فهم المحيط أو البيئة العامة للصحافة الوطنية الجزائرية، التي لا يمكن أن يكون لها وجود خارج هذا النظام الكلي ، و عليه يشكل هذا المبدأ موجه و مرشد لعملية الملاحظة، إذ يقترح البحث عن النسق أو الأنساق المتضمنة للموضوع أو الظاهرة المدروسة .

¹ - Alex Mucchielli : **Les sciences de l'information et de la communication** ,2^{ème} édition , Hachette supérieur, France ,1998,pp22-23.

و يتفرع عن هذا المبدأ ثلاث مبادئ فرعية¹:

- أولاً إدراك أي نسق اتصالي يتطلب تأطير مناسب وواسع للموضوع : بمعنى أنه من أجل دراسة نسق ظاهرة معينة، من الضروري أن تتسع الملاحظة لتضم كل العناصر المتعلقة بالموضوع المدروس ، وتأطر بشكل واسع ، عندما نتحدث عن الصحافة الوطنية فإننا لا نفصلها عن عناصرها المكونة لها ولا نتناول صحيفة واحدة ، وإنما أكبر قدر ممكن وعليه ضمت هذه الدراسة أربع صحف : اثنتين ناطقة بالعربية: (الخبر و الشروق اليومي)، واثنتين باللغة الفرنسية: (El Watan & Le Quotidien) .d'Oran

وقدم بيردويستل Birdwistell مثالا يوضح طريقة ملاحظة الأنظمة الاتصالية فاستدعاء لاعب الهوكي لا يلعب حسب القواعد إلى المكتب ، وإخضاعه لاختبار نفسي(اختبار الشخصية لروشاخ Rorschach) لمعرفة المشكلة التي يعاني منها دون ملاحظة سلوكه في المقابلة مع كل الفريق ، أي نهتم فقط بشخصية اللاعب ، و رفض رؤية مشكلة هذا اللاعب الذي لا يلعب كما يجب، يتعلق بمشكلته داخل لعبة في الفريق، وعليه فإنه لا يمكن فهم الظاهرة إلا في سياق نفس بقية الظواهر المحيطة، فلعبة اللاعب هو مرتبط بالضرورة بلعب بقية لاعبي الفريق، فدور الصحافة الوطنية أيضا لا يمكن أن يحل إلا في إطار نسق النظام الإعلامي الجزائري و بقية الأنظمة المحيطة في مقدمتها النظام السياسي .

- ثانيا كل اتصال هو نسق في حد ذاته يتكون من محتوى و علاقات :يقصد بالمحتوى محتوى التبادلات الاتصالية و العلاقات هي التفاعلات التي تتضمن هذا النسق وبقية الأنساق الأخرى و عليه فالصحافة الوطنية هي نسق يتكون من محتوى و علاقات .

- ثالثا الجزء المتعلق بالعلاقات الاتصالية : عادة ما يكون ضمنا أي لا يمكن إدراكه مباشرة من طرف الفاعلين ، أي أن تفاعلات الصحافة الوطنية هي تفاعلات ضمنية و ليست بالضرورة مدركة من طرف الفاعلين الذين يمثلون الصحفيين العاملين على مستوى هذه الصحف.

المبدأ الثاني: يخص علاقات النسق حيث يشكل كل نظام اتصالي سياقاً ، يعطي معنى للاتصالات التي تكونه، هذا المبدأ بنائياً و منطقياً مرتبط بالمبدأ الأول ، فالسياق هو المحيط الذي يعطي معنى

¹ - Alex Mucchielli : *Théorie systémique des communications principes et applications* ,Op.cit,p20.

للظاهرة لأن المعنى دائما ينطلق من العلاقات الموجودة بين الظواهر المترامنة، إذ ينشا من خلال العلاقات التي تربط الموضوع أو الظاهرة بالسياق الذي تحدث فيه هذه الأخيرة ،و عليه فإن دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لا يأخذ معناه إلا ضمن النظام السياسي و النظام الإعلامي الجزائري و العلاقات التي تربط بينهما ، أي أن الثقافة السياسية لا توجد بمعزل عن النظام الإعلامي و النظام السياسي والنظام الثقافي و الرأي العام الجزائري.

المبدأ الثالث : يخص نشأة و ظهور المعنى في التفاعلات ، حيث أن ظاهرة تشكيل المعنى الاتصالي في السياق العلائقي المباشر الناتج عن علاقة فاعل اتصالي مع الآخر ، سبق و أن أشار إليه ميد Mead : "معنى سلوك تنظيم هو سلوك واتصال" الذي يجد إجابته عند التنظيم الآخر ، ردا على ما بدر من سلوك التنظيم الأول فالمعنى الاتصالي لا يكتنفه الغموض و السرية، بل يقدم موضوعيا ضمن موقف اجتماعي أو نشاط لفردين أو أكثر ، و لكي يكون لهذا السلوك أو الفعل معنى ووجود في الموقف الاجتماعي، يجب أن يكون هناك رد فعل على هذا السلوك ويشترك فيه أيضا التنظيم (معنى السلوك في النسق هو سلوك ورد فعل لهذا السلوك)، بمعنى آخر لا يكون للسلوك معنى إلا إذا اشترك فيه أفراد التنظيم وكان له علاقات مع التنظيمات الأخرى ، و لكي يكون له معنى ووجود يجب أن يكون له رد فعل¹، بمعنى أن دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية للرأي العام الجزائري، لا يكون إلا من خلال رد فعل الرأي العام الجزائري على هذه الثقافة السياسية ،وما تضمنته الصحافة الوطنية من أخبار ومعارف سياسية و آراء وحتى سلوك الصحافة تجاه الحدث السياسي.

المبدأ الثالث : يتطرق إلى مشكلة المعنى و التفسير فالاتصال الذي لا يحمل معنى هو اتصال بلا معنى ، فكل اتصال غير مفهوم لا يحمل معنى له ، إذن هو ليس موجود بالنسبة له و عليه فالمضامين السياسية التي تقدمها الصحافة الوطنية يجب أن يكون لها معنى و إلا لن يكون لها صدق ، و لا يمكن أن يتم ترجمتها من طرف الرأي العام الجزائري ، كما أن كل فاعل يبحث عن معنى لكل عملية اتصالية ، التي هي لصيقة بالوجود الإنساني والفاعلين في الموقف، و لإيجاد المعنى يقوم كل فاعل بالاستعانة بالسياق كما أن الطرف العلائقي للاتصال يشكل دائما نسقا لمحتوى هذا الاتصال، فالصحافة الوطنية كفاعل تبحث دائما عن معنى الأخبار و الأحداث السياسية التي تنقلها ، و لا يتشكل هذا المعنى إلا إذا استعانت الصحافة واستندت إلى سياق هذه الأخبار و الأحداث السياسية.

¹ - Alex Mucchielli :Théorie systémique des communications principes et applications ,op cit,p26.

المبدأ الرابع : مبدأ السببية الدائرية إذ أن مفهوم نسق التفاعلات يجد معناه في مفهوم السببية الدائرية ونقصد بذلك أن سلوك كل طرف يكون ضمن شكل معقد من الالتزامات المتبادلة للأفعال وردود الأفعال (هنا و الآن) في إطار متزامن يوضح كيف يعمل النظام عوض تفسير الحاضر من خلال الماضي ، وعليه تبحث علوم الاتصال في إطار النسقية على إبراز الأنساق و مكوناتها الأساسية في الاتصال أي إبراز حلقات التفاعل التي تميز ردود الأفعال الايجابية التي تؤدي إلى إثراء العملية الاتصالية مثل المنافسة أو رد فعل سلبي يتمثل في الاستماع ، الفهم كرد فعل لتدخل عنيف لتساهم في امتصاص التوتر ، فمبدأ التنظيم يشير إلى أنه لا يوجد اتصال لا يخضع لحد أدنى من القوانين المعايير و الاتفاقيات (رموز سيميولوجية ،قواعد خطابية ،معايير وطقوس اجتماعية ثقافية ، فهذه القواعد تهدف إلى تثبيت الفاعل و استقراره، و تفضل المواقف و الأوضاع المستقرة ، غير أن بعض القوى تدفع نحو حالة اللاتوازن، التغيير و التجديد¹ .

تطبيق هذا المبدأ عند القيام بدراسة نسقيه لظاهرة اتصالية تبحث عن العلاقات السببية أي حلقات التفاعل بين الظواهر الاتصالية فكل سببية خطية هي مرفوضة كمقاربة جزئية للظاهرة ، وينتج عن هذا المبدأ مبدأين ثانويين :

- إن حلقات العلاقات السببية تسير بواسطة قواعد الفعل بين الفاعلين .

- القواعد التي تتأسس التبادلات بين فاعلي النسق الاتصالي تخضع مباشرة لرهانات الفاعلين.

و عليه يجب البحث عن قواعد التي تتأسس سير و نشاط حلقات التفاعلات بين مختلف فاعلي النسق الاتصالي ،و التي يمكن الوصول إليها من خلال شرح وتفسير رهانات الفاعلين ، أي حلقات التفاعلات بين النظام الإعلامي الجزائري ، النظام السياسي الجزائري ، الثقافة السياسية و الرأي العام.

المبدأ الخامس : و هو منطق النسق ، حيث أن النسق الاتصالي يخضع و يسير من طرف القواعد المشكلة لمنطق عمله أو نشاطه و لا يتوقف عن التغيير ، حيث ينتظم و يتوازن نشاطه عبر عدد من الأفعال و ردود الأفعال النسقية بين فاعليه ، فكل نسق اتصالي يتجه في ظل محيط متوازن إلى أن يكون في شكل متكرر ، و هو خاضع إلى منطق النسق الذي يحويه، أين توجد قوى ضابطة داخلية

¹ - Alex Mucchielli : Les sciences de l'information et de la communication, op. cit, pp 22-23.

وخارجية للنسق ، هذه القوة تدفع دائما للعمل و للتوازن و التصحيح لمقاومة التغييرات الداخلية التي يمكن أن تحصل ، يستمد النسق قوته الضابطة من التفاعلات الحاصلة بين فاعليه.

المبدأ السادس : مبدأ التناقض يستند إلى أن الأنظمة الاتصالية و عناصرها المكونة لها هي مقر الظواهر المتناقضة ، يقصد بالتناقض الشيء ونقيضه، و عليه فالنسق هو دائما متناقض ، فمبدأ الاستقلالية الذي يفرضه النسق هو في حد ذاته يتضمن التناقض، لأن النسق في نفس الوقت منظم ومنظم ،فاعل و مفعول ، المؤسس و المؤسس ، الخبر و المخبر ، فالنسق متناقض أيضا لأن حدوده تفصله عن محيطه الخارجي و في نفس الوقت تربطه به ، فالخارج حاضر في الداخل و الداخل حاضر في الخارج .فعلماء الاجتماع أمثال كروزى Crozier لاحظوا أن العلاقة مع الآخر تطرح مشاكل ذات طبيعة عاطفية تضع الفرد دائما في حالة تناقض ، لأن أي علاقة تفرض علاقة قوة وخطر التبعية التي يمكن أن تؤدي إلى السيطرة فكل علاقة بالآخر تحمل بذور التناقض و التعايش ، فالبحث عن الآخر والدخول في علاقة معه و الانفتاح عليه هو في نفس الوقت الاختفاء ، الحماية والإجماع من تعدياته ومواجهته ،و باختصار كل علاقة بالآخر هي إستراتيجية تحمل مركب ، عنصر أو مكون القوة حتى وإن كانت إيحائية أو مكبوتة¹، فعلاقة النظام الإعلامي بالنظام السياسي الجزائري تمثل هذا التناقض من خلال علاقات كل طرف بالآخر، بالرغم من سيطرة النظام السياسي الجزائري على النظام الإعلامي ، إلا أن هذا الأخير يواجهه و يحاول الدخول في علاقة معه و الانفتاح عليه و في نفس الوقت حماية نفسه منه.

إن إمكانية الاتصال المتناقض ملازمة لطبيعة التفاعل الإنساني يمكن أن يتعارض و يتناقض مع أطراف هذا التفاعل و تعبر المقولة التالية عن هذا المبدأ "je veux que tu sois chef" لأنني لا يمكن أن أكون مديرا و أخضع لشخص آخر ،وحسب والتزلويك Watzlawick الوضعية المتناقضة تتكون من ثلاث عناصر أساسية² :

- هناك علاقة تكامل قوية (مثل علاقة التسلسل الهيكلي بين الرئيس و المرؤوس) في إطار هذه العلاقة.

¹ - Ibid,p23.

² - Alex Mucchielli :Théorie systémique des communications principes et applications,op.cit,p37.

- يوجد أمر يجب الانصياع له و إطاعته و لكن أيضا عصيانه من أجل إطاعته (مثل الأمر الضمني كن مستقلا).

- إن الموقف الذي يكون فيه الفرد في وضعية دنيا لا يمكن الخروج منه إلا بقطع العلاقة.

يحلل النموذج النسقي الاتصال السياسي بوضعه في مجموع الأنساق التي يتفاعل معها (النظام السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي و المكونة للمجتمع ، هذا النموذج يعرف إذن الاتصال السياسي كعملية تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المشكلة للنظام السياسي كبنية مستقلة نسبيا هذا من جهة و بين النظام السياسي كله و ما يحيط به من جهة أخرى ، أما النظرة الوظيفية للاتصال تتطرق من اعتبار الاتصال السياسي ما هو إلا وظيفة سياسية تختلف عن وظيفة الإدماج و الحس الاجتماعي والتجديد و هذه الوظيفة مدروسة وفق أربعة معايير يمكن تلخيصها في تجانس حركة ، حجم و اتجاه تدفق المعلومات السياسية .

أما الاتجاه النسقي فيرى في الاتصال السياسي كسبل من المعلومات المتدفقة سواء من خارج النظام أو داخل النظام و هي المعلومات المحفوظة في ذاكرة النظام و المتكونة من كليهما، هذه المعلومات تمر عبر قنوات تعمل على تصفيتها و غربلتها إلى أن تصل إلى مركز القرار ، حيث تتحول إلى معلومات مصنفة ضمن السياسية الداخلية أو السياسية الخارجية ، و عليه نجد أن النظام ككل يعيش في حالة بحث مستمر عن التوازن سواء كان ذلك بين عناصره الداخلية أو محيطه الخارجي¹.

إن النماذج النسقية للاتصال تتطرق من مبدأ أن الاتصال هو بناء من العلاقات بين مجموعة من الفاعلين ، وتمثل تأطير أوسع للاتصال، الذي يأخذ بالاعتبار كل الفاعلين المتفاعلين فيما بينهم بالتركيز على أشكال علاقاتهم ، هذه النماذج تهتم بالبناء الكلي للعلاقات بين مختلف فاعلي العملية الاتصالية .فالاتجاه النسقي يمنح الأولوية المرجعية لنشاط معاني التفاعلات و التبادلات للرهانات العاطفية والعلائقية للفاعلين و للإنتاج الجماعي²، و بالعودة إلى كل من مبادئ البنائية -الوظيفية والنسقية فإن النظام السياسي يؤثر في النظام الإعلامي من حيث ملكية الوسائل و محتوى الرسائل

¹ - نبيلة بوخيزة: النموذج النسقي، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 15 ، جامعة الجزائر ، جوان 2014، ص ص 79-80.
² - Alex Mucchielli , Jeannine Guivarch :Nouvelles méthodes d'étude des communications ,Armand Colin /Masson, Paris ,1998,p53.

المقدمة و اتجاهات و أداء القائمين بالاتصال داخل هذه المؤسسات الإعلامية¹ ، يزداد حجم هذا التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على النظام الإعلامي في حالة البلدان النامية مرتبطا بسمات المجتمعات النامية و طبيعتها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أن النظام الإعلامي هو مجرى تدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير من جهة وكذلك نقل مشاكل و طموحات هؤلاء الجماهير إلى النخبة ، شبه أmond النظام الاتصالي الإعلامي ووظائفه بالدورة الدموية داخل النظام السياسي من حيث التغذية الصحيحة، كما يبقى النظام السياسي الجسم الذي يشمله وينظمه.

1-6 تحديد مصطلحات الدراسة

تعتبر عملية تحديد وضبط المصطلحات و المفاهيم العلمية من شروط البحث الأساسية لإنجاز الدراسات العلمية، لأنها تمثل الكلمات المفتاحية للدراسة، التي تنطلق مع اختيار الموضوع و صياغة المشكلة ، وكلما اتسم هذا الضبط بالدقة والوضوح، كلما انعكس ذلك ايجابيا على بقية الإجراءات والخطوات البحثية ، و في هذا الصدد نشير إلى أنه تم الاعتماد على الضبط الاصطلاحي لهذه المفاهيم بالدرجة الأولى من أجل صياغة تعاريف إجرائية تتماشى مع متطلبات و طبيعة هذه الدراسة .

أ-الدور

تعددت التعاريف التي تناولت توضيح مفهوم الدور ، و يرجع ذلك أساسا إلى الانتشار الواسع والاستخدام المتعدد و الحضور القوي لهذا المصطلح في مختلف المجالات ، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، و أول استخدام نسقي لهذا المصطلح يعود إلى أعمال² G.H.Mead .

يعرفه محمد عبد الرحمن: بأنه نموذج يتركز حول بعض الحقوق و الواجبات و يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين³، أما عند بارسونز فهو يمثل قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوجهات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ، و مندرج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من

¹ حنان يوسف: الإعلام و السياسة مقاربة ارتباطية، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي، القاهرة، 2006، ص79.

² -Steve Bruce, Steven Yearley : **The sage dictionary of sociology** ,sage publications Ltd, London, 2006,p264.

³ عبد الفتاح مراد: موسوعة البحث و إعداد الرسائل و الأبحاث و المؤلفات، الهيئة القومية لدار الكتب و الوثائق المصرية، الإسكندرية، (د.س)، ص245.

التفاعلات و السلوكات المتكاملة¹، نلاحظ من خلال هاذين التعريفين أن محمد عبد الرحمن ركز على مسألة الحقوق و الوجبات التي هي لصيقة بمكانة الفرد داخل الجماعة والتي بتغيرها تتغير أدوار الفرد داخل الجماعة، بينما أشار بارسونز إلى جملة القواعد والقوانين التوجيهية التي تحكم تفاعلات الفرد المتبادلة، و التي تتكامل من خلال الأدوار التي يؤديها كل طرف داخل الجماعة.

أما فيما يخص نظرية الدور المرتبطة بتنظيم السلوك الاجتماعي على المستوى الفردي والاجتماعي فالسلوك الفردي هو سلوك منظم داخل السياق الاجتماعي و يحمل معنى يكون في شكل أدوار، فمسؤوليات العمل في المؤسسة هي منظمة في شكل أدوار، و كذلك الأمر بالنسبة للمشاركة في المستويات الاجتماعية المختلفة: الجماعات، المجتمعات، التنظيمات، المؤسسات التي تقوم بمجموعة من المهام تكون في شكل وظائف يقوم بها أطراف معينة².

و عليه الدور هو كل سلوك متوقع من الفرد، الجماعة، التنظيم أو المؤسسة داخل المجتمع وهو الجانب الدينامي لمركز الفرد، الجماعة، التنظيم أو المؤسسة، فبينما يشير المركز إلى المكانة في الجماعة، فان الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، و يتحدد سلوك الفرد، الجماعة، التنظيم أو المؤسسة في ضوء توقعاتهم و توقعات الآخرين منهم، وهذه التوقعات تتأثر بمفهومهم و مفهوم الآخرين للحقوق و الواجبات المرتبطة بمراكزهم الاجتماعية، و حدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة وهو ما ينطبق على دور الصحافة الوطنية في ظل الثقافة السائدة للنظام السياسي و الإعلامي الجزائري .

ب - الصحافة الوطنية

تعددت و تنوعت التعاريف التي تناولت ضبط مفهوم الصحافة من كل الجوانب، حيث نميز بين عدة أنواع من الصحافة، سواء من حيث دورية الصدور، من حيث التخصص، أو من حيث الانتشار، مثل الصحافة اليومية مقابل الأسبوعية، الوطنية مقابل المحلية، الصحافة العامة مقابل

¹ - محمد عيد فرج : البناء الاجتماعي و الشخصية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992، ص308.

² - Ralph H.Turner : Handbook of sociological theory role theory, Springer, USA, 2001, p233 .

المتخصصة، المجلة الدورية العامة مقابل المتخصصة و الصحافة المجانية مقابل المدفوعة الأجر، و تستخدم كلمة الصحافة للدلالة على أربع معان¹ :

1 - الصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة ، ولها جانبان:

أ - يتعلق الجانب الأول بكونها صناعة و تجارة نظرا للعمليات التي تمر بها من طباعة و تصوير وتوزيع و تسويق و الإدارة والإعلان.

ب - و الجانب الثاني مرتبط بالشخص الذي اختارها كمهنة ، فمنها اشتقت كلمة صحفي أو صحافي بكسر الصاد ،حيث يعتبر الإعلام الصحافي جانبا مهما من جوانب تراث و تاريخ الأمة حاملا لحضارتها و يعكس رقيها وتقدمها ، فالصحافة نتاج فكري إعلامي ، ثقافي يصدر عن عقل إعلامي جمعي يصور نفسه و مجتمعه ، وما يتأثر به من مؤثرات .

2 - الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالأخبار و الأحاديث و التحقيقات و المقالات وغيرها و هي بهذا المعنى تتصل بالفن و العلم (فنون التحرير الصحفي و فنون الإخراج الصحفي)، فالصحافة المكتوبة عملية فكرية في قالب لغوي تظهر على شكل تعبير إعلامي موضوعي ، يمكن أن ينقل به الصحفي إلى الأشخاص الآخرين أحداث و أفكار و مشاعر.

3 - الصحافة بالمعنى الثالث هي الشكل الذي تصدر به ، فالصحف دوريات تصدر من عدة نسخ وتكون بشكل منتظم و بمواعيد ثابتة متقاربة أو متباعدة ، و هي كوسيلة إعلامية تعرف على أنها "النشرة المطبوعة التي تصدر يوميا و تشمل موضوعات متنوعة أهمها الأخبار ، و لكن قد يتوسع المعنى فيقصد به المجلة الأسبوعية أو أي دورية تقدم تقريرا عن الأحداث"².

4 - و آخر معنى يتضمن الصحافة بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث، أي كونها حاملة لرسائل أو مضامين إعلامية تستهدف خدمة المجتمع، من خلال مختلف الوظائف التي تؤديها في مقدمتها الإخبار و الإعلام ،التثقيف، التسلية و الترفيه ،زيادة على وظائف الإعلان و الترويج ،مراقبة البيئة ، التنشئة السياسية و تكوين الرأي العام... ، و الصحافة بمعنى الوظيفة هو المعنى الذي

¹ - لمرباط أسماء : الصحافة المكتوبة و قضايا السياحة في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة ،رسالة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة ،2012/2011، ص62.

² - عبد اللطيف حمزة :الصحافة و المجتمع ، عالم الكتب ، القاهرة، 1990، ص58.

نركز عليه في هذه الدراسة ، وخاصة وظائفها السياسية التي تساهم في لعب دور تكوين الفرد ثقافيا وسياسيا .

و يقصد بالصحافة الوطنية إعطاء كل الهياكل الصحفية الطابع و البعد الوطني ، و يرافق ذلك أيضا ثقافة صحفية و وطنية كما تقدمها و تعرضها قاعات التحرير¹ ، يجب الإشارة إلى أن استعمال مصطلح الصحافة الوطنية في الجزائر ليس بالأمر الحديث ، و لا ينحصر سابقا على الصحف التي نشأت و تطورت في الوطن الجزائري فقط ، بغض النظر عن نوعها و اتجاهها كما هو الحال اليوم ، لكن يقصد به نوع من الصحافة الجزائرية، التي لم تعترف بالوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر، بل عملت على محاربته بشدة و نشرت كل ما يقوي الوعي السياسي بوجود امة جزائرية ، و بضرورة استرجاع الاستقلال للوطن الجزائري حتى لو كان ذلك بالقوة و سواء كانت هذه الصحافة ناطقة باللغة العربية أو باللغة الفرنسية و سواء ظهرت فوق التراب الوطني أو خارجه². وبناء على ما سبق يقصد بالصحافة الوطنية: الصحافة اليومية ذات البعد الوطني، والتي تتناول كل مجريات الأحداث الوطنية ، وتوزع وتنتشر في كامل القطر الوطني و تؤدي وظائف إعلامية وسياسية.

ج- تكوين

تقوم الصحافة الوطنية باعتبارها أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية بدور تكويني من خلال قيامها بتزويد الأفراد بالمعارف و المعلومات الكفيلة بتكوين ثقافتهم السياسية ، حيث يعرف وصفي عقيلي هذا المصطلح على أنه برامج متخصصة، تعد و تصمم من أجل إكساب عمال المنظمة في كافة مستوياتها معارف و أنماط سلوكية جديدة تطور المعارف و المهارات السابقة³، يركز هذا التعريف بالدرجة الأولى على الجانب التكويني المنظم، الذي يكون عادة في شكل برامج محددة من حيث التخصص ،أي من حيث المعارف و المدة المخصصة لتلقين هذه المعارف أو التكوين في هذه المهارات، الأمر الذي لا ينطبق على دور الصحافة الوطنية، أولا من حيث أنها لا تقدم برامج متخصصة عبر المضامين السياسية التي تقدمها، إلى جانب أن تكوين الثقافة السياسية لا يتحدد بمدة زمنية معينة و إنما هي عملية مستمرة .

¹ -Michael Schudson : **le pouvoir des médias journalisme et démocratie** , traduit de l'américain par Monique Berry ,Nouveaux Horizons ,Paris ,2007,p216.

² - زهير إحدادن : **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، (د.س) ، ص40

³ - أحمد وصفي عقيلي : **إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002، ص60.

كما يعرف التكوين على أنه الوسيلة التي يتم من خلالها اكتساب المعارف و الأفكار الضرورية لمزاولة العمل ،والقدرة على استخدام نفس الوسائل بطرق أكثر كفاءة ، مما يؤدي إلى تغيير سلوك واتجاهات الأفراد في التصرف نحو الأفراد أو الأشياء أو المؤسسات بطريقة جيدة¹، يركز هذا التعريف على النتائج التي يتوصل إليها التكوين ، و هي إكساب الفرد معارف تؤدي إلى تغيير اتجاهاته وسلوكاته ،في حين يشير التعريف الذي قدمه دافيد كينج David King إلى أنه العملية التي من خلالها يحصل تكييف الأفراد بحيث يمكنهم من التعلم بشكل فعال².

و بناء على ذلك يتضح أن جوهر عملية التكوين تكمن في تشكيل ،و تعديل الاتجاهات ، والسلوك من خلال إعطاء قدر من المعلومات، المهارات و الاتجاهات ؛ تتطلب هذه العملية معرفة معمقة بمكونات وعناصر الأنظمة المحيطة،وعليه التكوين هو عملية إعداد و تحضير الفرد لمنصب أو مكانة معينة ، حيث يكتسب رصيذا معرفيا جديدا يؤهله لإبراز حضوره في النسق العام ، و كذا تكييفه مع الوضع الجديد في ظروف جديدة ،و ذلك قصد النهوض بالفرد و تحسين مشاركته وفعاليته السياسية داخل نظام متكامل، يتكون من أجزاء و عناصر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية من أجل أداء وظائف تكون محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحققه النظام كله، وتفيد هذه النظرة في توضيح العلاقة الوثيقة التي تقوم بينه و بين البيئة المحيطة .

د- الثقافة السياسية

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية في الوقت الراهن من بين المصطلحات التي تطرح جدالا واسعا في الأوساط الأكاديمية ، سواء من حيث ضبط المفهوم وصياغته في تعريف محدد ، أو من حيث الدور الذي تلعبه الثقافة السياسية في السيرة أو العملية السياسية ، و بالرغم من الغموض الذي يطرحه ضبط تعريف هذا المصطلح ، فقد اكتسب شعبية وظهورا في العديد من الميادين العلمية ، السياسية و الإعلامية ، حيث يراه العديد من الباحثين و الدارسين مسيطرا على الحقل المعرفي من حيث التفسير ، الوصف، وكموضوع متداول حظي هذا المصطلح في المقابل بالعديد من الانتقادات

¹ سهيلة محمد عباس، علي حسن علي :إدارة الموارد البشرية ،دار وائل ، عمان،1999،ص100.

² محمد الصيرفي :إدارة الموارد البشرية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007، ص161.نقلا عن نجاة بزابد: التكوين و إستراتيجية تسيير المهارات التسييرية لدى إطارات شركة سوناطراك، أطروحة دكتوراه في علم النفس و العمل و التنظيم (غير منشورة)،جامعة وهران سانيا،2010/2011.

،التي ولدت العديد من المحاولات لتوضيحه في مجمل أدبيات العلوم الاجتماعية و الإنسانية والسياسية¹.

الثقافة السياسية حسب منظمة اليونسكو مرتبطة أشد الارتباط بالثقافة ككل ، من حيث إسقاط كل ما يتعلق بهذه الأخيرة على النسق السياسي ، و كل ما يرتبط به من عناصر و مكونات ،أدوار ، تفاعلات وعلاقات وتبادلات بين الأنساق و الأنظمة الفرعية ، ووجد هذا المعنى نفسه في تعريف كافاناغ Dennis Kavanagh للثقافة السياسية باعتبارها: " جزء من الثقافة العامة والتي تؤثر بشكل مباشر بتحليل المعلومات ، وتجريدها من خلال الإحاطة بالمعارف ،ومدى تأثيرها على التوجهات السياسية للأفراد تجاه السياسة العامة"².

و في ذات الشأن يشير دونالد ديفين D.J.Devine إلى أن الثقافة السياسية هي ليست كل ثقافة المجتمع و إنما هي الجانب السياسي من ثقافة المجتمع³ ، غير أن هذه التعاريف السابقة لا توضح لنا بشكل دقيق أين تبدأ كل من الثقافة و السياسة ،وأين يلتقيان في الثقافة السياسية ، فهل الثقافة السياسية هي جملة من القيم و المعارف السياسية أم هي الأثر الذي تخلفه على التوجهات السياسية للأفراد تجاه كل ما هو سياسي أو كل ما يسقط في النسق السياسي العام؟

يعود الفضل إلى الأعمال الأولى لألموند و فيربا Almond & Verba (1965) في وضع اللبنة الأولى لمفهوم الثقافة السياسية باعتبارها: " التوزيع الخاص أو المتميز لأنماط الاتجاهات السياسية نحو المواضيع السياسية بين أفراد المجتمع"⁴ ، فالثقافة السياسية هي العلاقة التي تربط بين السياسة الجزئية والكلية مع الإدراك و التوجهات السياسية للمجتمع ،و التي لها تأثير على المؤسسات السياسية للمجتمع والنماذج السياسية المسيطرة ، و عليه تأثر على الأدوار السياسية للأفراد وعلى محتوى أو مضمون مطالبهم السياسية و إتباعهم و احترامهم للقانون.

¹ -Ronaldo P.Formisano : *The strike in the temple of consumption consumer activism and the invention of the ethnocultural interpretation*, 2001,p393, <http://www.academicroom.com/humanities/cultural-studies,22/01/2016>.

² -Richard J.Payne ,Jamal R.Nassar : *Politics and culture in the developing world the impact of globalisation* ,4th edition, Longman, New York,p08

³ - سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن دراسة ميدانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص50.

⁴ -Gabriel A. Almond, Sidney Verba: *The civic culture*, little brown company, Boston,1965, p12.

و في نفس السياق يؤكد كل من فيريا و ألموند بأن الثقافة السياسية ظاهرة جماهيرية ، تتمثل في التوجهات نحو العناصر الأساسية المكونة للنظام السياسي و ادوار الأفراد المرتبطة به ، و عليه هي مجموعة التوجهات و المواقف و التصورات السياسية للأفراد في سياق علاقاتهم بنظمهم السياسية¹، فمعتقدات الأفراد السياسية تندرج في إطار ثقافتهم السياسية المستلهمة أو المتضمنة في مكونات النظام السياسي الخاص بهم ، وهي تعطي معنى لنشاطهم السياسي، أي أنها قابلة للفهم والتفسير ، النقد والتصحيح ، و هذه المعتقدات تأخذ أشكالا عدة قد تكون إدراكية تدور حول طبيعة الحياة السياسية عامة ، أو أنها تكون في شكل مجموعة من القيم التي تحدد الغايات و التطلعات السياسية المنشودة في المجتمع أو تتكون من اتجاهات الأفراد ووجهات نظرهم بشأن النظام السياسي ، بمعنى أن جوهر الثقافة السياسية يدور حول قيم و اتجاهات و معارف سياسية لأفراد المجتمع...غير أن التعاريف التي قدمها كل من ألموند و فريا ، و التي تراجعا عنها فيما بعد و تعويضها بمفاهيم تأخذ بعين الاعتبار الأنظمة الأخرى والتغيرات الأخرى التي تدخل في إطار الثقافة السياسية أي النظر إليها نظرة نسقية .

و يظهر بعدها النسق نوعا ما في تعريف بول Alan R.Ball الذي يستند إلى مكوناتها التي تتألف من التوجهات والمعتقدات و العواطف و القيم المجتمعية ذات الصلة بالمواضيع السياسية والنظام السياسي ، هذه التوجهات قد تكون غامضة في حالة غياب علاقات الفرد أو المجموعة بهذا النظام السياسي ،وكلما ازداد الوعي بالثقافة السياسية و بالأسس التي تقوم عليها نحصل على صورة مفصلة عن كيفية ظهور النظام السياسي و تفاعلاته مع بقية الأنظمة الأخرى².

أما عند لوسيان باي Lucien Pye فالثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات و المشاعر التي تعطي معنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي³، يركز تعريف لوسيان باي على خاصة الاستقرار في القواعد التي تحكم العملية السياسية ، فهذا الاستقرار يسمح اويساعد على ظهور ثقافة سياسية تعبر عنها الاتجاهات و المشاعر ،التي تظهر خاصة في المناسبات والمواقف السياسية التي تتطلب البروز و الإعلان ،بعبارة أخرى هي تقوم على

¹ -Brian D.Silver: **Measuring political culture** ,in Kathleen M.Donely: **Multi-ethnic societies reaggregating the world values survey**, comparative political studies, May 2000,p04.

² - Alan R.Ball :**Modern Politics and government**, Macmillan, London,1993,p57.

³ - Lucien Pye: **Political culture international encyclopedia of the social sciences**,vol.12, the Macmillan company, New York, 1998,p218.

أساس منظومة الاتجاهات التي تعطي معنى وانتظام للعملية السياسية و التي ترسي المبادئ و القواعد الأساسية الحاكمة للسلوك السياسي داخل النسق السياسي العام.

إلى جانب ذلك الثقافة السياسية هي نظام للاتصال الاجتماعي و التواصل الرمزي للعلاقات الاجتماعية ، فالثقافة هي نظام للتبادلات التي تعطي معنى للأفعال لقدرتها على إنتاج الرموز¹ ، وعليه يمكننا القول أن الثقافة السياسية نظام أو نسق من المعارف و المعتقدات التي تسمح للفرد بإعطاء معنى للتجارب والعمليات الروتينية للحياة السياسية التي تحكمهم و تحكم الجماعات المرجعية لهوياتهم وانتماءاتهم ، وتتكون دائما من مستويين ، مستوى له علاقة بالماضي لأنه حامل للتاريخ و الذاكرة الجماعية ، ومستوى حاضر لاستشراف المستقبل ، لان الثقافة السياسية تفضل نماذج شرعية لتحقيق الانتظارات والتطلعات، وهي تسيير و تشجع بناء روابط الاجتماعية بناء على أهمية الماضي المشترك من خلال تقاسم قيم و فرض أنشطة جماعية ، و عليه كل فرد من المجتمع هو مطالب بتوضيح موضعه في السياق السياسي ، و هي ليست نظام مغلق و ثابت و مستقر بل هي نظام مفتوح ديناميكي ، لا ترتبط فقط بالفرد و اتجاهه نحو النظام السياسي ، وإنما أولا نحو مشكلة ، حدث أو قضية سياسية تتطلب الحراك والتعبير السياسي ، و ثانيا نحو الآخرين ،الذين ينتمون إلى نفس النظام السياسي أو النسق السياسي العام .

هـ - الرأي العام الجزائري

إن ضبط مفهوم الرأي العام الجزائري يتطلب توضيح مفهوم الرأي العام بشكل عام أولا ، حيث أثار هذا المفهوم الكثير من النقاش و الجدل في الأوساط العلمية، لدرجة أن العديد من الباحثين لا يعترفون حتى بوجوده ، فحسب فلويد ألبرت Floyd Allport الرأي العام هو: " تعبير جمع كبير من الناس عن آرائهم في موقف معين يهم غالبية لها تأثير في الموقف"² ، نلاحظ من خلال هذا التعريف ، أن ألبرت ركز على خاصية آراء غالبية الناس و اشترط في هذه الغالبية أن تكون لها تأثير في هذا الموقف أي بإمكانها أن تحدث تغييرا على مستوى هذا الموقف، بينما ربط إدوين إمري الرأي العام

¹ -Pierre-Noël Denieul : *Culture et société itinéraires d'un sociologue* ,L'harmattan,2008, pp 05-07.

² -عزيزة عبده : *الإعلام السياسي و الرأي العام* ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004، ص137.

بخدمة الديمقراطية و اعتبره "السبيل للحفاظ على استمرار دوران عجلات الديمقراطية"¹ ، غير انه لم يوضح مكوناته و لا خصائصه و لا كيفية تشكيله أو اندثاره ، و إنما مثله مثل فلويد ألبرت شخّص قوة هذا الرأي على خدمة الديمقراطية من خلال توفير آليات التعبير الحر و الفعال داخل النظام السياسي.

و يعرف الباحث الأمريكي دوب في كتابه الرأي العام بأنه : "ميل الناس تجاه قضية معينة عندما يكونون أعضاء في المجموعة الاجتماعية نفسها و قد يصل المجموع إلى تكوين رأي عام عن طريق النقاش"²، أي أن الرأي العام عنده هو حاصل ضرب الآراء الفردية ببعضها و هو رأي الجماعة ، غير أن القول بأن الرأي العام هم مجموع ملايين الآراء الشخصية هو خطأ ، و هذا الافتراض كثيرا ما أثار حفيظة علماء الاجتماع الذين يرون الرأي العام أكثر التصاقا بالمؤسسات الاجتماعية، لأن حسب هؤلاء الباحثين دراسة الآراء الفردية هو مجرد تجميع لهذه الآراء ، الأمر الذي لا يعبر بدقة عن التفاعل الاجتماعي³.

بعبارة أخرى الرأي العام هو ليس ناتج جمع الأحكام الفردية المختلفة حول قضية أو حدث معين ، و لكنه تنظيم تفاعلي يتكون عن طريق الاتصال و التأثير المتبادل و المشترك بين أعضاء هذا التنظيم ، و هو بذلك بعيد عن الافتراض القائل بأن الأفراد يتكون اتجاهات ، مواقف و آراء حول قضية أو حدث معين كأفراد منفصل الواحد منهم عن الآخر ، و إنما هو نتاج لمناقشات مستفيضة بين أفراد النسق الاجتماعي الواحد حول قضية تهم الجميع و لها علاقة بمحيطهم المباشر أو الغير مباشر .

أما أحمد أبو زيد يذهب إلى أن الرأي العام هو وجهة نظر أغلبية الجماعة الذي لا يفوقه رأي آخر ، وذلك في وقت معين و إزاء مسألة تعني الجماعة ، و تدور حولها المناقشة صراحة أو ضمنا

¹ - عبد الوهاب بن خليف : المدخل إلى علم السياسية ، منشورات دار قرطبة - دار ابن طفيل ، الجزائر ، 2010 ، ص103 ، نقلا عن محي الدين عبد الحليم : الاتصال بالجمهير و الرأي العام الأصول و الفنون ، المكتبة الانجلومصرية ، القاهرة ، 1993 ، ص10.

² - كمال خورشيد مراد : الاتصال الجماهيري و الإعلام التطور الخصائص و النظريات ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2011، ص361.

³ - فينتش دابيل : السياسة و الرأي العام مصاعب في طريق الديمقراطية ، ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008، ص63.

في إطار هذه الجماعة¹، و لم يبتعد تعريف كل من إبراهيم إمام و مختار التوهامي عن تعريف احمد أبو زيد، حيث يؤكد كلاهما على أن الرأي العام هو الفكرة السائدة أو الرأي السائد بين جمهور من الناس إزاء موقف من المواقف أو تجاه قضية أو أكثر أو مسألة من المسائل العامة تثير اهتمام هذا الجمهور و تمس مصالحه و قيمه الإنسانية الأساسية مسا مباشرا²، بينما يضيف مختار التوهامي على تعريف إبراهيم إمام صفة الوعي لهذا الجمهور، أي انه مدرك و ملم معرفيا بالقضية المطروحة للنقاش، كما أشار إلى أن الرأي العام مرتبط بفترة زمنية معينة، يحتدم فيها الجدل و النقاش.

و استنادا على هذه التعاريف يمكننا القول أن الرأي العام الجزائري هو حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد و الجماعات إزاء شأن أو شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات و نظم، التي يمكن أن تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور المجتمع الجزائري على النطاق المحلي والوطني و حتى الدولي، و يعبر خصوصا عن آراء الجماهير الجزائرية المتفاعلة فيما بينها من خلال جملة التبادلات (النقاش و الجدل)، كما أن هذا الرأي لا يمثل اتجاها انفعاليا صادر عن الجمهور الهائج والمؤقت، وإنما هو حكم متعقل صادر عن جمهور من الجزائريين، الذين يتقاسمون الشعور بالانتماء، و لهم مصالح مشتركة، إزاء موقف أو سلوك و قضية أو مسألة مطروحة للنقاش والجدل على مستوى النسق الكلي العام، كما لا ينحصر في مجرد رد فعل بسيط مبني على العرف والتقاليد، و إنما يعتمد على ميكانيزمات عقلية تتحى إلى البراغماتية في غالب الأحيان، و بما أنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى اتفاق كلي بين جميع الأطراف المتفاعلة في النسق الاجتماعي حول موضوع أو مسألة أو قضية تمس الرأي العام الجزائري، فإمكاننا القول أن الرأي العام الجزائري هو رأي السواد الأعظم أي رأي الأغلبية أو النموذج المسيطر للتفكير في المجتمع الجزائري.

1-7-1 منهج الدراسة و أدواتها

1-7-1 المنهج

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية- الميدانية التي تسعى لتوضيح خصائص أي ظاهرة، حدث أو وضعية، حيث يركز هذا النوع من الدراسات على مسح الأوجه البارزة لأي

¹- أحمد بدر: الرأي العام طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة، دار قباء للطباعة و التوزيع، القاهرة، 1998، ص 68.

²- مختار التوهامي: الرأي العام و الحرب النفسية، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 81.

ظاهرة ، وهي عكس الدراسات الاستطلاعية، تنطلق من خلفيات و مرجعيات سابقة ، يستخدم هذا النوع كثيرا في بحوث و دراسات الإعلام و الاتصال المتعلقة بتأثير وسائل الإعلام ،تحليل الرسائل الإعلامية أو في الاتصال التنظيمي¹.

استعانت هذه الدراسة بالمنهج المسحي للتعرف و الوصول إلى المعطيات والبيانات الضرورية المتعلقة باستكمال متطلبات الدراسة ،حيث اثبت المنهج المسحي فعاليته بالنسبة للدراسات الاجتماعية ، السياسية ،الاقتصادية و الإعلامية و غيرها ، وتضاعفت أشكال المسوحات السياسية و الإعلامية في السنوات الأخيرة ،وإذا كانت المسوحات الأولى تعتمد على الجوانب الديمغرافية و السجلات الرسمية، فإن المسوحات المعاصرة تعدتها لتشمل دراسات الأحزاب السياسية،والوسائل الإعلامية،الإيديولوجيات والمعتقدات ، الانتماءات السياسية ، الاستقرار ، الثبات ،التغير ، التنشئة السياسية والثقافة السياسية وعلاقات وسائل الإعلام بمختلف العمليات السياسية ، زيادة على التعرف ميدانيا على الآراء الأفكار ،الاتجاهات ، القيم ، المفاهيم ، الدوافع ، المعتقدات ، الانطباعات و التأثيرات المختلفة الخاصة بجمهور معين ، و في تحليل المحتوى المتعلق بتحليل محتويات وسائل الإعلام السمعية و السمعية بصرية والمطبوعة و الالكترونية قصد التعرف على مضامينها ،موضوعاتها وكيفية تناولها و تغطيتها أو في مجال مسح جماهير وسائل الإعلام سواء بدافع التعرف على جمهور معين أو بغرض إجراء دراسات قياسية لأثر و دور هذه الوسائل على جماهيرها².

يفيد المسح في البحث العلمي التعرف على الظاهرة المدروسة في الوضع الطبيعي الذي تنتمي إليه ، من خلال جرد المعلومات ذات العلاقة بمكوناتها الأساسية ، و ما يسودها من علاقات داخلية وخارجية ويعرف المنهج المسحي في اللغة الفرنسية La méthode d'enquête أي منهج التحقيق العلمي ، الذي يستخدمه الباحث في دراسة موقف معين ، من خلال بحث الشواهد و التجارب والوثائق المكونة لوضعه الطبيعي ، جمع البيانات و المعلومات المحققة للغرض العلمي .

و عليه يمكن المنهج المسحي الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة من حيث العوامل المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي ، و ضمن ظروفها الطبيعية غير

1- ا.لارامي ، ب.فالي :البحث في الاتصال عناصر منهجية ،ترجمة ميلود سفاري و آخرون ، مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004، ص242.

2- أحمد بدر :علوم الإعلام البحث العلمي - المناهج - التطبيقات ،دار قباء الحديثة ، القاهرة ، 2008،ص184.

المصطنعة ، من خلال جمع البيانات والمعلومات المحققة، لذلك يقوم المنهج المسحي إما على مسح جميع جوانب الظاهرة ،أي مسح كل الوحدات المكونة لمجتمع البحث و العلاقات السائدة فيها أويكتفي بجانب واحد من جوانب الظاهرة تحدد بعينة ممثلة¹ .

يستهدف المنهج المسحي تسجيل و تحليل و تفسير الظاهرة في وضعها الراهن ، بعد جمع البيانات اللازمة و الكافية عنها يقوم المسح التحليلي بتفكيك عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمةة التي تحدد نوع البيانات ، ومصادرها و طرق الحصول عليها². تم الاعتماد في هذه الدراسة على كل من المسح التحليلي (أداة تحليل المحتوى) و المسح الوصفي الميداني (استمارة الاستبيان) حيث يحاول المسح التحليلي وصف ،شرح و تفسير سبب وجود أوضاع و مواقف محددة و يتضمن هذا المنهج عادة فحص والتحقق من متغيرين أو أكثر لاختبار الأسئلة البحثية و فرضيات البحث و تسمح النتائج للباحث دراسة العلاقات المتداخلة بين المتغيرات و تقديم استنتاجات تفسيرية ، أما بالنسبة للمسح الوصفي الميداني فهو يحاول وصف و توثيق الظروف الراهنة والاتجاهات، أي شرح ما يحدث في الساعة .

و من ايجابيات المنهج المسحي قيامه بالتحقق من المشاكل في وضعها الطبيعي ،كما أن تكاليف المسوح معقولة إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم المعلومات المحصل عليها ، كما يمكن للباحثين التحكم في التكاليف من خلال الاختيار بين خمسة أنواع من المسوح (البريد ، التليفون ،المقابلات ، والمجموعات البحثية و الانترنت مثل: البريد الالكتروني ، شبكات التواصل الاجتماعي...) كما يسمح هذا النوع من المناهج يفحص العديد من المتغيرات (الديمغرافية ،معلومات عن أساليب العيش، المواقف والاتجاهات ،الدوافع،النوايا ...) و استخدام أساليب إحصائية متنوعة لتحليل البيانات. كما أن ليس لها حدود جغرافية إذ يمكن إجراؤها في أي مكان³.

¹ - أحمد بن مرسلني : مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005 ،ص286.

² - محمد عبد الحميد : بحوث الصحافة ، مرجع سبق ذكره ، ص93.

³ - Roger D. Wimmer , Joseph R. Dominick : **Mass Media Research an introduction** ,9th edition ,wadsworth Cengage Learning, USA, 2011, p185.

1-7-2 أدوات جمع البيانات

إن تقنية اختيار أدوات جمع البيانات للتحليل هي عملية ليست مستقلة عن المنهج المتبع و لا عن موضوع الدراسة المختار¹، حيث تمثل هذه العملية المرحلة التي يدخل فيها الباحث حقيقة في اتصال بالواقع الميداني للبحث بعد تحديد وحدات مجتمع البحث، أو العناصر التي يمكننا الحصول من خلالها على المعطيات و المعلومات الضرورية للدراسة ، و هذا وفقا لأهداف و مشكلة البحث والعينة المختارة ومن المهم الاستعمال الجيد لتقنية البحث، لأنه كلما تم تناول الواقع المدروس بطريقة ملائمة وبتحكم ، كلما كانت المعلومات المتحصل عليها صحيحة و موثوقة.

يحدد المنهج استراتيجيات استخدام تقنيات و أدوات البحث منطقيا و تسلسليا و يسمح بالمزج بين العديد من الأدوات للاستفادة من خصائص و ايجابيات كل أداة و ممارسة الرقابة المتبادلة ، لذلك عادة ما نجد ثلاثيات و ثنائيات: (مقابلات ،استبيان ،ملاحظة)، (مقابلة ،ملاحظة)، (تحليل المحتوى ،ملاحظة) (ملاحظة ،تحليل محتوى،استمارة استبيان) ففي بعض الدراسات بالإمكان استخدام أداة مع كل فرضية²، و تطلبت دراسة دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري الاستعانة بأكثر من أداة من أجل جمع البيانات ، فإلى جانب استخدام الملاحظة البسيطة ، تم اعتماد أداة تحليل المحتوى ، و استمارة الاستبيان .

1-2-7 الملاحظة

تعد الملاحظة أداة رئيسية في دراسة السلوك الإنساني خاصة في المواقف التي يتعذر فيها استخدام أدوات أخرى ، و هي تستخدم في كافة ميادين الحياة كطريقة لجمع المعلومات و استخلاص النتائج ، يمكن تعريفها على أنها مشاهدة الظواهر قصد عزلها وتفكيك مكوناتها الأساسية للوقوف على طبيعتها وعلاقتها ،و الكشف عن التفاعلات بين عناصرها و عواملها³ .

¹ -Pierre Mongeau : **Réaliser son mémoire ou sa thèse** , presses de l'université du Québec, Canada,2008,p36.

² -Jean-Luc michel : **La mémoire de recherche en sciences de l'information –communication** ,2^e édition, éllipses, Paris ,2006,p85.

³ -برو محمد : **الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية** ، الأمل للطباعة و النشر و التوزيع ،تيزي وزو ، 2014 ، ص112.

كما تعرف الملاحظة أيضا بأنها الإدراك الهادف و القصدى للظواهر المرتبطة بموضوع الدراسة ، دون التدخل الشخصي في مجرى و اتجاهات الظاهرة¹ ، أي أن الباحث يلاحظ و يسجل ما يلاحظه بعيدا عن ميولاته و رغباته الشخصية ،فهو يعتمد أساسا على حواسه و على قدراته الشخصية في الربط المنطقي و الموضوعي بين ما يلاحظه و بين أهداف البحث من منطلق أن الظاهرة المزمع دراستها غير منعزلة عن محيطها.

تصنف الملاحظات تبعا لطبيعتها و استخداماتها في إجراءات البحث إلى الملاحظة المباشرة أين يتواجد الملاحظ و الملاحظ (بفتح الحاء) في المكان ذاته ، و الملاحظة الغير مباشرة، حيث تتم الملاحظة دون علم و إدراك المبحوثين ،و هناك من يصنف الملاحظة على أساس موضوعها إلى ملاحظة داخلية وملاحظة خارجية ، وتقسم أيضا حسب دقتها العلمية إلى ملاحظة عابرة (عرضية)، حيث يتم ملاحظة بعض السلوكيات أو الظواهر بصورة غير مقصودة و دون برمجة أو تحديد مسبق لذلك. و ملاحظة علمية منظمة ، حيث يتم ملاحظة مواقف أو سلوكيات وفق إعداد مخطط مسبق يحدد لها المكان أو الزمان والأهداف و الوسائل ويقوم بها شخص مدرب يسجل بدقة ما يلاحظه وفق خطوات معينة² .

اعتمدنا في هذه الدراسة على الملاحظة البسيطة،و هي ملاحظة لا تتطلب تدخل الباحث، بل يحتفظ بالحيادية بالقدر الذي يراه مناسباً وقد أطلق محمد مسلم في مؤلفه "منهجية البحث العلمي على هذا النوع من الملاحظة بالملاحظة العابرة الذي يؤكد فيها عدم خضوعها لأي قاعدة أو تنظيم مسبق ، هذا النوع من الملاحظة يمكن أن تنجر عنه فرضيات و تساؤلات يحاول الباحث من خلالها استقصاء صحتها و الإجابة عنها³ .

إذ استخدمنا هذه الملاحظة لتتبع دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة و الثقافة السياسية تحديدا لدى الرأي العام الجزائري ،انطلاقا من أهمية الوسيلة، حيث ما تزال الصحافة الوطنية تحتل مكانة بارزة في الفضاء الإعلامي الجزائري بالرغم من الحضور القوي للفضائيات والقنوات الخاصة في

2- صالح بن نوار : مبادئ في منهجية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة ، جامعة منتوري قسنطينة ، قسنطينة، 2012، ص ص 39 - 40.

2- برو محمد : مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

3- فضيل دليو ، علي غربي : أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة ، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، 2012، ص 220.

الآونة الأخيرة ، و يظهر ذلك من خلال تعدد و تنوع العناوين الصحفية و انتشارها الواسع ، زيادة على أهمية علاقتها بالظاهرة السياسية و الإعلامية و الرأي العام الجزائري، و إشكالية مساهمة الوسائل الإعلامية في تكوين الثقافة السياسية للمواطن الجزائري و تنشئته سياسيا من أجل أن يكون له دور بارز في النظام السياسي الجزائري.

7-2-2 تحليل المحتوى

كانت البدايات الأولى لتحليل المحتوى على يد مجموعة من خبراء و باحثين في العلوم السياسية و علم الاجتماع في ثلاثينيات القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت مضامين الصحف أداة لوصف و تفسير العديد من الظواهر السياسية و الاجتماعية في معهد الصحافة بولاية كولومبيا الأمريكية، و تزايد الاهتمام بالبحث عن الجوانب و الإجراءات المنهجية لعملية التحليل و استخداماتها و انعكس ذلك مباشرة على التعريفات التي تناولته ، و رافقت تطوره و استخداماته ، كما اتسعت النظرة المنهجية لتحليل المحتوى و تطورت مفاهيمه و تعريفاته في النصف الثاني من القرن العشرين و ارتبطت إلى حد بعيد بتطور علوم الإعلام و الاتصال و اتساع مجالاتها الدراسية و البحثية¹.

حيث وجد ريف (Riffe) و فرايتاغ (Freitag) سنة 1997 أن حوالي 25% من أصل 1977 مقال بحثي نشر في مجلة (Journalism & Mass Communication Quarterly) منذ سنة 1971 إلى غاية 1995 اعتمد على تحليل المحتوى ، كما كشف كامهاوي و ويفر (Kamhawi & Weaver) سنة 2003 أن تحليل المحتوى كان أشهر أداة منهجية لجمع البيانات في غالب مجلات الدراسات الصحفية بين 1995 و 1999 ، و لثلاثة مجلات بحوث الاتصال الجماهيري²:

(Journal of Broadcasting & Electronic Media , Journalism & Mass communication Quarterly and Mass Communication & Society) و منذ 2007 - 2008 يظل تحليل المحتوى من بين أشهر الأدوات المنهجية استخداما ، حيث نجده في ثلث البحوث و المقالات العلمية المنشورة.

¹ - محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1985 ، ص 15.

² - Roger D. Wimmer , Joseph R. Dominick: Op.cit, p156.

عرفت هذه الأداة عند واليزر وفينير Walizer & Wienir عام 1978 على أنها إجراء منهجي لفحص المضامين المسجلة ، في حين يرى كريبندورف Krippendorff أن لتحليل المضمون مقاربتة الخاصة في تحليل البيانات، تنطلق بشكل كبير من كيفية بناء المحتوى أو الموضوع الخاضع للتحليل وهو "تقنية بحث للوصول إلى استدلالات و استنتاجات صحيحة لمضامين إعلامية تبعا لسياقها ، كما أنها قابلة لإعادة الإنتاج"¹، بمعنى أنه تقنية علمية قابلة للتعلم تتضمن إجراءات بحثية بعيدة عن تأثير شخصية الباحث ، يقدم نظرة معمقة للمحتوى مما يزيد من فهم الباحث لظاهرة معينة ، فالتقنيات أو الإجراءات المنهجية التي يعتمد عليها تحليل المحتوى يمكن إعادة إنتاجها أو استخدامها أو إتباع نفس الخطوات لتحليل نفس البيانات .

و ما يميز تحليل المحتوى عن بقية الأدوات المنهجية الأخرى هو أن النص يعني شيئا لشخص ما ، وهو مكتوب من طرف شخص ، ليعني شيئا لشخص آخر ، وهذا المعنى لا يمكن تجاهله و لا انتهاكه، فقراءة النص و تحليله هو في المقابل تحليل لمحتواه، و حتى في أدبيات تحليل المحتوى قدم الباحثون ثلاثة أنواع من التعاريف² :

- دلالة المحتوى متأصلة في النص.
- المحتوى يرجع لمصادر النص.
- المحتوى يظهر من خلال التحليل المرتبط بسياق النص .

يقدم تحليل المحتوى أيضا على أنه مجموعة المعارف المتراكمة، التي تتبع القواعد و القوانين العلمية أين كل منها تثري سابقتها و لا تلغيها³، كما يهدف تحليل المحتوى حسب كابلان Kaplan إلى التصنيف الكمي لمضمون معين في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون⁴، أي أن تحليل المحتوى أسلوب منظم لتحليل مضمون رسالة معينة ، أداة للملاحظة و تحليل السلوك الظاهر للاتصال ، و في هذا الصدد يؤكد كالينجر Kerlinger على ثلاثة مفاهيم أساسية مرتبطة بتحليل المحتوى : المنهجية ، الموضوعية والكمية ، و هو ما أشار إليه تقريبا

¹ -Klaus Krippendorff :Content Analysis an introduction to its methodology, 2nd edition, Sage Publication Inc, USA, 2004, p18.

² -Ibid,p19.

³ -Rodolphe Ghiglione , Jean-Léon Beauvois ,Claude chabrol ,Alain Trognon :Manuel d'analyse de contenu, Armand Colin, Paris ,1980,p04.

⁴-رشدي طعيمة : تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه أسسه استخداماته، دار الفكر العربي ،القاهرة، 1987، ص31.

تعريف بيرسلون Berelson لتحليل المحتوى باعتباره: "تقنية بحث تعتمد على الوصف الموضوعي المنظم و الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال"¹ .

و عليه تحليل المحتوى أساسا هو تقنية بحث علمية تضم مجموعة من الإجراءات المتخصصة، التي تقوم بجمع ووصف ومعالجة البيانات كما تساعد هذه التقنية على إنتاج علم أصيل و معارف جديدة، وتساهم في إبراز الحقائق وتوسيع التوقعات و تصحيح التصورات² ، باختصار هي تعمل على اكتشاف الواقع ، غير أن تحليل المحتوى هو ليس مجرد تقنية واحدة و إنما مجموعة من التقنيات المترابطة ، التي تتكيف حسب مجال تطبيقها على المحتويات الاتصالية بمختلف أنواعها المكتوبة منها، السمعية ، البصرية ، السمعية بصرية ، و ككل أداة بحث يجب على تحليل المحتوى أن يكون موثوق ويستجيب لبعض المتطلبات ولهذا يؤكد بيرسلون على مجموعة من الخصائص الموضوعية و المنهجية³: الوصف الموضوعي، المنهجي والوصف الكمي إلى جانب تحليل المحتوى ينصب على المحتوى الظاهر للاتصال.

عموما تصنف تعاريف تحليل المحتوى في اتجاهين ، احدهما وصفي و الآخر استدلالى ، حيث أن الاتجاه الوصفي رافق الفترات الأولى لظهور تحليل المحتوى و استمر لبعض الوقت بعد ذلك ، أما الاتجاه الثاني يتخطى مجرد وصف المحتوى إلى اشتقاق استدلالات من عناصر العملية الإعلامية والمعاني الضمنية أو الكامنة في المحتوى ، وهو ما يشير إليه Omar Aktouf الذي يرى بأن دور تحليل المحتوى هو استخراج المعاني، العلاقات و النوايا...الغير ظاهرة مباشرة عند الاطلاع وقراءة المضامين⁴، أي محاولة اشتقاق و تفسير هذه المحتويات.

1-2-2 تحليل محتوى المضامين الصحفية

إن وزن و مكانة وسائل الإعلام اليوم ناتج عن انتشارها الواسع في حياتنا اليومية ،حيث بينت العديد من الدراسات دور خطاب الصحافة في التأثير على الرأي العام وعلى الحكومات ، و مع

¹-Jean de Bonville :L'analyse des contenu des médias de la problématique au traitement statistique ,éditions De Boeck université, Bruxelles ,2006,p09.

²-Laurence Bardin :L'analyse de contenu, Quadrige /PUF, Paris, 2011,p35.

³-Jean de Bonville : Op.cit,p10.

⁴-Omar Aktouf : **Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations une introduction à la démarche classique et une critique** , les presses de l'université du Québec , Canada ,1987,p111.

تضاعف الشبكات والوسائل الإعلامية أصبح من الصعب تحديد الاتجاه العام لمعالجة موضوع معين أو حدث في خضم الكم الهائل للمعلومات ، هذا الاتجاه يبدو واضحا في الوهلة الأولى ، غير أن العديد من الدراسات المنجزة من طرف العديد من المخابر و المؤسسات الإعلامية المهمة بتحليل المضامين الصحفية أشارت إلى عكس ذلك ، مما يستدعي تحليل الصحافة من طرف المؤسسات و التنظيمات التي ترغب في قياس أثر علاقاتهم مع الصحافة وتحديد المواضيع التي تثير اهتمام الصحافة أكثر .

و يظهر وزن وسائل الإعلام أكثر من خلال قوة هذه الأخيرة في صناعة أو تشويه شخصية أوحزب سياسي أو مؤسسة معينة ببعض الكلمات فقط ، زيادة على أن المنافسة الشديدة التي تجبرهم على تقليص دورة إنتاج الأخبار ، مما ينعكس سلبا على نوعية المعلومة ، مما ألزم وسائل الإعلام التخلي تدريجيا عن مبدأ الاعتماد على مصادر متعددة للأخبار و الاكتفاء بمصدر واحد لا يكون دائما مؤكداً أو موثوق ، كما سمح تحليل الصحافة أيضا الكشف عن التوجه التدريجي لوسائل الإعلام نحو توحيد المعلومات نظرا إلى الاعتماد على نفس البرقيات الصادرة عن وكالات الأنباء الكبرى.

بالرغم من رغبة وسائل الإعلام في غالب الأحيان بث مضمون حيادي و موضوعي من حيث الأخبار التي تنتقيها و الأسلوب الذي تتخذه لمعالجتها، هي في الوقت عينه تتخذ موقفا من الأحداث المحيطة بها ، حيث أن العديد من الدراسات التي تناولت تحليل مضامين الصحافة أظهرت أن الصحافة تأخذ موقفا من الأحداث التي تغطيها بمتوسط 04 مرات من أصل 10 أي ما يعادل نسبة 40% من المحتوى الإعلامي هو موجه ، سواء من حيث اللغة المستعملة أو الأفكار ، و الحجج المقدمة لتأييد أو معارضة الموضوع أو الحدث المتناول ، كما لا يجب تجاهل ما يسميه العديد من المنظرين وزن و أثر وسائل الإعلام على الرأي العام¹.

حسب ليز شارتى Lise Chartier " تحليل التغطية الصحفية هي دراسة وبحث بالاستعانة بمنهجية علمية مثبتة ، تستهدف الإحاطة و تحديد المعنى و أثر الأخبار التي تبثها وسائل الإعلام كليا وكيفيا"²، الذي يتمثل في تحليل الخطاب الإعلامي ، في ماذا قيل؟ ثم تقييم المحتوى حسب إشكالية واضحة ، و العنصر المفتاحي لهذه الأداة هي الوحدة الإعلامية ، و حدة المعنى والقياس التي

¹ - Ibid,p113.

² - Christine Leray :L'analyse de contenu de la théorie à la pratique la méthode Morin-Chartier, Presses de l'Université du Québec, Canada, 2008, p08.

تمثل فكرة أو موضوع التي يقيمها المرمز ، و يمكن أن تتمثل أيضا في كلمة أو جملة أو مجموعة من الفقرات ، فمجموع هذه الوحدات يسمح بقياس تكرارات و اتجاه وسائل الإعلام .

زيادة على أن الفكرة التي نكونها على خطاب وسائل الإعلام بعد إخضاعه للتحليل يبين لنا مدى بعدنا عن الصورة التي كونها عن المضمون الحقيقي الذي تنقله وسائل الإعلام¹، و منه يسمح لنا تحليل الصحافة بإضافة المعنى الذي لم يتمكن المحلل من الوصول إليه منذ البداية، حيث يضع الباحث جورج جيرنر تحليله لخطاب وسائل الإعلام ضمن مستوى شمولي لما يسميه بالمؤشرات الثقافية التي تقوم على ثلاث محاور بحثية هي² : تحليل السياسة المؤسسية، تحليل التنشئة، إلى جانب تحليل وسائل الإعلام نفسها ، و يطلق عليها تحليل نسق الرسالة.

وعليه نركز في عملية تحليل المضامين الإعلامية للصحافة الوطنية على النموذج التحليلي لجيرنر الذي يطلق عليه دينس ماكيل "نظرية التنشئة " التي ترى أن وسائل الإعلام تلعب الدور الأساسي في بناء (البيئة الرمزية) التي يعيش فيها الفرد، إذ تحل رسائلها عن الواقع محل التجربة الشخصية ووسائل المعرفة الأخرى ، و هي رسائل مختلفة ، و محرفة عن الواقع في العديد من الظروف والسياقات السياسية و الإعلامية و الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث تلعب وسائل الإعلام في المجتمعات المعاصرة ، و ليس فقط المتقدمة منها دورا في عملية التنشئة الجماعية لمفاهيم عن الحياة السياسية ، و بالرغم من أن هذا الدور ليس حكرًا على وسائل الإعلام كونه يمثل سيرورة اجتماعية معقدة تساهم فيها كل الفعاليات الاجتماعية التعليمية ، التنشئة الاجتماعية ، العائلة ومجمل الفعاليات الثقافية الأخرى، إلا أن الثورة الاتصالية و الاعتماد الكبير على التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال التي يعيشها عصرنا الحالي منحت لها أهمية مضاعفة في هذا المجال.

فأهمية وسائل الاتصال عند جيرنر تنبع من التحول الثقافي الذي تحدثه وسائل الإعلام ، حيث أن من بين الخصائص الأساسية لهذه الأخيرة هي قدرتها على إنتاج أنماط و أنظمة اتصالية عامة ، تصبح قاعدة أساسية لاختيارات الأفراد الذين يعتمدون عليها في بناء صورهم و معتقداتهم و اتجاهاتهم و عليه فإن مفهوم التنشئة الذي يعتبر منطلق نظرية جيرنر لا يعني فقط التركيز على فحص المعلومات عن التربية و الإقناع أو أي نوع من التأثيرات لوسائل الإعلام المباشرة ، بل على السياق

¹ -Ibid,p09.

² - صفاء جبارة : الخطاب الإعلامي بين النظرية و التحليل ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان، 2008، ص309.

العام الذي تولد فيه و الاستجابة التي تحدث فيها اختيارات و تأويلات مختلف الأفراد و الجماعات للرسائل¹، و هو السياق العام لنشأة و ظهور الصحافة الوطنية الجزائرية و تأثرها بالمراحل السياسية المختلفة و علاقتها المباشرة بالنظام السياسي الجزائري، الذي لطالما اعتبرها امتداد لسلطته و ناطقا رسميا لخياراته السياسية، الإعلامية ، الثقافية ، الاجتماعية و الاقتصادية .

2-2-2 خطوات تحليل مضامين الصحافة الوطنية

هي الخطوات العامة التي اعتمدت من أجل تحديد وحدة التحليل و فئات التحليل التي تساهم في تعميق البحث بمشكلة البحث و مجالاتها و استثارة الأساليب الخاصة بالتصنيف و العد و القياس و تفسير النتائج، حيث أولا قمنا بالاستعانة بالتحليل القبلي، باختيار مجموعة من أعداد الصحافة الوطنية وقرائنها، حيث لاحظنا شح و محدودية المضامين السياسية المتعلقة بكل مركبات وعناصر الطاهرة السياسية الجزائرية، مما استدعى تغيير عينة الدراسة و حصرها في الأعداد الصادرة في الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014، و بعد الاطلاع عليها لاحظنا غنى هذه العينة بالمادة السياسية الوطنية، و قبل البدء في إجراءات التحليل النهائي من أجل وضع مشروع التحليل ، استعنا بالتحليل المبدئي وهو تحليل كفي يتم على عينات أصغر من الوثائق بغرض تحديد العناصر المكونة لوحدات التحليل النهائي التي ستعتمد كمنطلق لتصنيف المضامين² .

غير أنه تم على مستوى هذه الدراسة تطبيق التحليل المبدئي على كل الوثائق من أجل التحديد الأمثل لفئات التحليل الكفي لمضمون الصحافة الوطنية و الوصول إلى التعبير عن هذه المضامين برموز كيفية ، التي تم تحويلها إلى قيم كمية ، و يعتبر التحليل المبدئي خطوة ضرورية كدراسة استطلاعية يلجأ إليها الباحث قبل البدء في الدراسة التحليلية لتحقيق العديد من الوظائف التي ترتبط باستخدام تحليل المحتوى في الاستدلال عن المعاني الكامنة لمحتوى الإعلام .

1- وحدة التحليل: تعتبر وحدة التحليل أصغر عنصر في تحليل المحتوى و أيضا الأكثر أهمية ، ففي المضامين المكتوبة يمكن أن تكون كلمة ، رمز أو مقالا، وقد استعنا في هذه الدراسة على وحدة الموضوع أو الفكرة ، كوحدة قياس للمضامين الصحفية الخاصة بعينة الدراسة .

¹ - نفس المرجع ،ص310.

² - محمد عبد الحميد :تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، مرجع سبق ذكره ،ص78.

ب- **تحديد فئات التحليل:** ترتبط عملية التصنيف و تحديد الفئات بمفهوم التجزئة، أي تحويل الكل إلى أجزاء ذات خصائص ومواصفات بناء على محددات ملائمة لموضوع الدراسة و استكمالاً للإجراءات المنهجية المعتمدة .

- الإطار النظري لمشكلة البحث .

- حدود ما يثيره البحث من تساؤلات أو فروض علمية .

- جملة النتائج المنتظرة من البحث.

إن اختيار معايير التصنيف و تحديد الفئات غير محددة أي لا توجد معايير أو فئات نمطية تصلح لكل البحوث ، بشرط أن معايير التصنيف و الفئات المختارة تعرف بشكل دقيق و يحدد موقعها من العمل وأهدافه و ذلك بإعطاء تعاريف إجرائية¹ ، و عليه اعتمدنا في هذه الدراسة على فئات المضمون و ليس على فئات الشكل ، لأن الدراسة تتناول تحليل محتوى المضامين السياسية للصحافة الوطنية، وتم الرجوع في تحديد فئات التحليل إضافة إلى الفئات المعروفة إلى استنباط فئات تتماشى و طبيعة موضوع الدراسة و إسقاط نظرية الثقافة السياسية التي تحدد مكونات الثقافة السياسية لكل من ألموند و فيريرا على مضامين الصحافة الوطنية و على ما جاء في الدراسات السابقة.

- **أولاً فئات الشكل:** تجيب على سؤال كيف قيل؟ أي تركز على الشكل الذي قدمت فيه

المضامين على مستوى الصحافة الوطنية ، و هي الفئات التي لم نستعن بها ، نظراً لأن الدراسة تركز بالدرجة الأولى على المضامين السياسية المرتبطة بمكونات الثقافة السياسية .

- **ثانياً فئات المضمون:** هذا النوع من الفئات يجيب على سؤال ماذا قيل؟ أي تتناول المحتوى

والأفكار و المعاني التي يحتويها مضمون الصحافة الوطنية ، أي المضامين السياسية المتعلقة بتكوين الثقافة السياسية ، ونذكر إلى أن الفئات المعتمدة في هذه الدراسة هي مبنية على أساس التحليل الأولي للمضامين الصحفية من جهة ، و الأخذ بعين الاعتبار مكونات وأبعاد الثقافة السياسية حسب ما أشار إليه كل من غابريال ألموند و فيريرا في نظرية الثقافة السياسية ، إلى جانب بعض اختبارات الثقافة السياسية المدرجة في الدراسات السابقة ونظراً لمتطلبات الدراسة فقط تم فقط اعتماد فئات التحليل الكيفي للمضامين الصحفية والمتمثلة في :

¹ - Klaus Krippendorff :Op.cit,p33.

- **فئة المواضيع السياسية:** تمثل هذه الفئة المواضيع السياسية الأكثر بروزا في مضمون الصحافة الوطنية، أي المواضيع السياسية التي تطرقت لها المضامين السياسية في الصحافة الوطنية، والتي مثلت أهم محاور التغطية الإعلامية للنشاط السياسي بشكل خاص و في فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014 بشكل عام، الغرض منها الكشف عن أهم مراكز الاهتمام للمادة الإعلامية المنشورة وتضم: مكونات النظام السياسي الجزائري ، الطبقة السياسية المكونة من الفاعلين والشخصيات السياسية، العملية السياسية والانتخابية ، و أخيرا وظائف النظام السياسي .
- **فئة تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري:** تتطرق هذه الفئة إلى معرفة الدور الذي تقوم به الصحافة الوطنية من أجل التعريف و تقديم مكونات النظام السياسي الجزائري إلى الرأي العام الجزائري المتمثلة في : الحكومة ، الدستور ، نمط العملية السياسية والانتخابية ، العنصر السكاني ، البنى الاقتصادية والاجتماعية ،النظم الإيديولوجية و القيمية ،الأحزاب والجمعيات السياسية ، جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني ،و ذلك من خلال إما توضيح المعنى ، عرض الخصائص ، عرض الوظائف ،أو مجرد الاكتفاء بالعرض العام لهذه المكونات أو عرضها بنوع من الغموض.
- **فئة تعريف مكونات الطبقة السياسية:** حسب هذه الفئة تم تصنيف المضمون المتعلق بمكونات الطبقة السياسية و التعريف بها بداية بالرئيس المترشح ، مترشحي الرئاسيات، ممثلي ووكلاء المترشحين ، الوزراء ، رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية ، الشخصيات السياسية السابقة التي اعتلت مناصب سياسية في حكومات سابقة ،متقاعدين في الجيش الوطني الشعبي ، حقوقيون وقانونيون جزائريون ، شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات ، الأنصار ، الهيئة الناخبة ، شخصيات و منظمات سياسية أجنبية من خلال قيام الصحافة الوطنية بتناول نشاطها و مهامها السياسية ، تحديد انتماءاتها السياسية أو الاهتمام فقط بمواقفها وأرائها السياسية .
- **فئة تعريف العملية السياسية و الانتخابية:** تتطرق إلى تعريف مكونات العملية السياسية والانتخابية في المضامين السياسية للصحافة الوطنية و المتمثلة في مستوى الخطاب السياسي ،المنافسة السياسية و الانتخابية ، تقديم و شرح البرامج الانتخابية ، المراقبة والإشراف على الانتخابات ، سياسة النظام، الخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية ، المشاركة السياسية ،

المقاطعة و العزوف السياسي ، تنشيط الحملة الانتخابية سواء من خلال توضيح هذه المكونات السابق ذكرها ، الاكتفاء بالعرض العام لها أو عرضها بشكل غامض .

● **فئة تعريف وظائف مكونات النظام السياسي الجزائري:** تدور هذه الفئة حول موضوع دور الصحافة الوطنية في التعريف بوظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته من خلال مضامينها ، انطلاقا من كون أي نظام سياسي يضطلع بجملة من الوظائف يمكن حصرها في :تطبيق القانون ،ضبط المصالح و تنظيمها، رعاية المصالح ،صنع القاعدة ، تجميع القيم ، الحفاظ على الأمن و الاستقرار ، الحفاظ على الرموز التاريخية ،ضمان نزاهة الانتخابات ، الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية من خلال توضيح معاني هذه الوظائف ،عرضها بشكل عام أوالتعليق عليها و تقييمها .

● **فئة الأبعاد السياسية:** تستهدف هذه الفئة تصنيف مضمون الصحافة الوطنية حسب أبعاده السياسية من أجل معرفة دور الصحافة في تكوين الاتجاهات السياسية ،وتضم كل من البعد المعرفي الذي ينقسم إلى بعد تكويني و آخر تفسيري ، ثم البعد العاطفي للمضامين السياسية الذي تفرع إلى بعد تفاعلي و بعد سلبي ، و أخيرا البعد التقييمي و ضم كل من عرض الحال و البعد النقدي .

● **فئة وظيفة المضمون السياسي:** تقوم هذه الفئة بتحديد الوظائف التي يؤديها المضمون السياسي للصحافة الوطنية و تنقسم إلى وظائف إعلامية تضم كل من الوظائف الإخبارية والإعلامية ،الوظائف التفسيرية و التوضيحية، وظائف التغطية ومراقبة البيئة ثم وظيفة الاتصال السياسي ،وظائف الرأي و تنقسم بدورها إلى وظيفة النقد ، التعليق ،المعارضة و المساندة و أخيرا وظائف التكوين السياسي و التي تتناول التوعية السياسية ، التوجيه السياسي ، التربية و التنشئة السياسية و التجنيد السياسي .

● **فئة هدف المضامين السياسية:** تحدد هذه الفئة أهداف المضامين السياسية في الصحافة الوطنية المتمثلة في: الدعوة إلى المشاركة السياسية و التصويت الانتخابي ، الدعوة إلى المساندة و الدعم السياسي ، الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات ، التشجيع على الحراك السياسي ، مقارنة البرامج و أيضا تشكيل المواقف و الآراء السياسية ، طمأنة المواطنين ، التحذير و التخويف وأخيرا التصعيد السياسي.

- فئة اتجاه الصحافة الوطنية نحو مكونات النظام السياسي الجزائري :تتناول هذه الفئة اتجاه الصحافة الوطنية الايجابي أو المحايد أو السلبي نحو مختلف مكونات النظام السياسية الجزائري.
- فئة اتجاه الصحافة الوطنية نحو الطبقة السياسية الجزائرية :تحدد هذه الفئة اتجاه الصحافة الوطنية (الايجابي ،المحايد أو السلبي)نحو مكونات الطبقة السياسية الجزائرية.
- فئة اتجاه الصحافة الوطنية نحو العملية السياسية و الانتخابية :تحدد اتجاه الصحافة الوطنية (الايجابي ،السلبي أو المحايد) نحو العملية السياسية و الانتخابية.
- فئة اتجاه الصحافة الوطنية نحو وظائف مكونات النظام السياسي الجزائري:تهتم هذه الفئة باتجاه الصحافة الوطنية أو بالتحديد باتجاه المضامين السياسية (الاتجاه الايجابي ، السلبي أوالمحايد) نحو وظائف النظام السياسي الجزائري.
- فئة سلوك الصحافة الوطنية نحو الحياة السياسية: بالاعتماد على هذه الفئة يتم تحديد سلوك الصحافة الوطنية نحو الحياة السياسية بشكل عام تتمثل هذه السلوكات في: السلوك المراقب أي المشاهد للأحداث ، المحلل ، ترتيب الأولويات ، المواطن الفاعل ، راعية للحقوق ،صناعة الحدث .
- فئة العلاقة بين سلوك الصحافة الوطنية و مكونات النظام السياسية الجزائري: تحدد هذه الفئة العلاقة بين سلوكات الصحافة الوطنية و مختلف مكونات النظام السياسية الجزائري.
- فئة العلاقة بين سلوكات الصحافة الوطنية و الطبقة السياسية : تتناول هذه الفئة العلاقة بين سلوكات الصحافة الوطنية و الطبقة السياسية المتمثلة.
- فئة العلاقة بين سلوك الصحافة الوطنية و العملية السياسية و الانتخابية :تحدد هذه الفئة العلاقة بين سلوكات الصحافة الوطنية والعملية السياسية و الانتخابية.
- فئة العلاقة بين سلوك الصحافة الوطنية و وظائف مكونات النظام السياسي الجزائري:تهتم هذه الفئة بعلاقة سلوكات الصحافة الوطنية و وظائف مكونات النظام السياسي الجزائري.
- فئة القيم السياسية في الصحافة الوطنية :تتضمن هذه الفئة مختلف القيم السياسية التي يدعو إليها المضمون السياسي للصحافة الوطنية و المتمثلة في ما يلي: قيمة التداول على السلطة

،قيمة العدالة و المساواة ،حرية الرأي و التعبير ،الالتزام و الوفاء السياسي ،الوحدة الوطنية ،النزاهة و المصداقية .

- فئة العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي الجزائري :تتناول هذه الفئة العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي الجزائري.
- فئة العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية: تحدد هذه الفئة العلاقة بين القيم السياسية و الطبقة السياسية.
- فئة العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية و الانتخابية: تضطلع هذه الفئة بالعلاقة بين القيم السياسية و عناصر العملية السياسية و الانتخابية.
- فئة العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته:تهتم هذه الفئة بعلاقة سلوكيات الصحافة الوطنية بوظائف النظام السياسي الجزائري.
- فئة الجمهور المستهدف من مضامين الصحافة الوطنية :تحدد هذه الفئة الجمهور المستهدف من المضامين السياسية للصحافة الوطنية الذي ينقسم إلى : جمهور عام ، الناخب ،النخبة المثقفة ،الطبقة السياسية ،المقاطعين للانتخابات و المعارضة ، الحركات والتنسيقيات الوطنية ،المجتمع الدولي .

7-2-3 استمارة الاستبيان

الاستبيان هو ليس مجرد قائمة أسئلة و لا مسألة مكتوبة بإمكان أي فرد القيام بها ،بل يشترط أن تكون الأسئلة المطروحة واضحة و متسلسلة فبعد المقابلة تعد الاستمارة من بين أدوات البحث الأكثر استخداما في ميادين بحوث الدراسات الاجتماعية والإنسانية ،وتكون الاستمارة في أشكال مختلفة حسب الأهداف المرجوة و ميادين الدراسة ، يخضع شكل الأسئلة ، محتوياتها وترتيبها إلى قواعد صارمة لكي يكون للاستبيان قيمة وصفية حقيقية ،و تعطي الإجابات بيانات موثوقة يمكن استخدامها في البحث ، ويمكننا القول أن الاستبيان بشكل عام هو نوع من الاختبارات ذو هدف موحد و شامل يتكون من مجموعة من الأسئلة المقترحة كتابيا على عدد من الأفراد حول أذواقهم آرائهم واهتماماتهم و نواياهم¹.

¹ - Omar Aktouf : Op.cit,pp 93-94.

يخضع تصمم استمارة الاستبيان لموضوع البحث أو الدراسة ، غير أنه بالإمكان تحديد بعض القواعد العامة المرتبطة بانجاز استمارة استبيان تكون موثوقة تعكس الواقع المدروس و تحمل معنى موحد ، أي تستقي نفس المعلومات من مفردات العينة والأهم من ذلك يجب أن تكون سهلة التطبيق والاستغلال بعد استرجاعها¹، غايتها استثارة المبحوثين بطريقة منهجية ، و مقننة للحصول على حقائق ، آراء ، أفكار ، اتجاهات أو مواقف في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة و أهدافها ، دون تدخل الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات . يعتبر الاستقصاء منهجيا نظرا لاعتماده على مجموعة من الخطوات المنظمة تنتهي باسترجاع استمارات الاستبيان من المبحوثين ، كما يعتبر مقننا لأن تنظيم إجراءاته و أدواته يتم بطريقة نمطية توفر وتختزل كثيرا من الوقت و الجهد و التكاليف المادية².

و حسب كل من بيار بورديو , Pierre Bourdieu ، جان كلود شامبوردون Jean-Claude Chamborédon وجون كلود باسرون Jean-Claude Passeron يجب على أسئلة الاستبيان أن تكون موضوعية ، و يقصد بالأسئلة الموضوعية تلك التي تتناول السلوكات و لا تجمع إلا نتائج ملاحظات المبحوث لسلوكياته ، و عليه فإن التفسير لا يكون ذا قيمة إلا إذا استند للتصريحات المعلنة للنوايا و الانفعال والعلاقة التي تربط بينهما ، فمسار استمارة الاستبيان هو سلسلة من الانتقالات بين الفكر النظري للموضوع المدروس و الميدان³، و عليه استندنا في تصميم استمارة استبيان هذه الجزء الميداني من الدراسة بكل من الجانب النظري ، حيث يرى كل من ألموند و فيريا بأن توجهات الأفراد نحو النظام السياسي قابلة للقياس من خلال الإدراك الذي يدل على معرفة الأفراد بنظامهم السياسي من خلال المدخلات و المخرجات و أيضا المشاعر التي ينمو بها شعور الأفراد تجاه نظامهم السياسي و عناصره و مكوناته المختلفة ، و كذلك السياسات العامة ، لينتهي بالتقييم ، حيث يعني كيف يقيم الأفراد أداء وعمل نظامهم السياسي من خلال جملة الأحكام و المواقف و الآراء التي يصدرها الأفراد في حق هذا النظام السياسي⁴، كما ترتبط أشد الارتباط بالجانب الميداني للدراسة

¹ - Jean – Louis Loubet del Bayle : **Initiation aux méthodes des sciences sociales** , l'Harmattan , Paris ,2000,p108.

² - محمد عبد الحميد : **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية** ، مرجع سبق ذكره ، ص353.

³ - Francois de Singly : **L'enquête et ses méthodes le questionnaire** ,éditions Nathan,Paris ,1992,p39.

⁴ - William A. Darity: **International Encyclopedia of the social sciences**, 2nd edition ,Macmillan social library,USA,2007, p30

وذلك نظرا لإسقاط كل ما جاء في الجانب التحليلي للدراسة من أجل صياغة المحاور و أسئلة هذه الدراسة ، تضم هذه الاستمارة إلى جانب البيانات الشخصية لمفردات العينة المحاور التالية:

- المحور الأول : العلاقة بين الصحافة الوطنية و المعارف السياسية للرأي العام الجزائري.
- المحور الثاني : العلاقة بين الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية العاطفية للرأي العام الجزائري.
- المحور الثالث : العلاقة بين الصحافة الوطنية و السلوكات و القيم السياسية للرأي العام الجزائري.

1-8-8 عينة الدراسة

1-8-1 مجتمع الدراسة

يكون هناك مجتمع بحث عندما نستطيع تحديد مقياس يجمع بين الأفراد و الأشياء، الذي يميزهم عن غيرهم من الأفراد و الأشياء ،فالإقامة في الجزائر هي مقياس يشمل كل الأشخاص الذين يعيشون في الجزائر ضمن نفس المجموعة السكانية ، و الذي يميزهم عن تلك المجموعات التي لا تعيش في الجزائر ،أي كانت مجموعة البحث فإنها لا تعرف إلا من خلال مقياس يجعلها تتشارك في خاصية أو خواص مع المجموعة التي تمثلها أو ذات طبيعة واحدة مثل الصحافة الوطنية أو الرأي العام الجزائري ، كما يمكننا بناء مجتمع بحث أكثر تعقيدا من حيث اعتماد أكثر من مقياس واحد ، ويمثل عناصر مجتمع بحث معين عددها الإجمالي¹ .

كما لا يشير مجتمع البحث فقط إلى المجال البشري ، أي مجموع الأفراد مثلا سكان الجزائر، وإنما يمكن أن يشير أيضا إلى مجموعة من العناصر مثل الإشهار ، الرسائل ففي مثل هذه الحالة يجب اللجوء إلى اختيار عينة ممثلة²، بما أن وسائل الإعلام الجماهيرية تنتج مضامين مستمرة من الرسائل لدرجة أن عددا كبيرا من المحللين لا يمكنهم التحكم في هذه المحتويات و لو كرسوا حياتهم لذلك و عالية فان دراسة الرسائل تتطلب مجهودات مضاعفة ، و حتى عندما يتعلق الأمر فقط بوسيلة

¹ - موريس انجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية ، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف ، سعيد سبعون ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2006، ص ص 299-300.

² -Russel A.Jones : **Méthodes de recherche en sciences humaines** ,traduction et adaptation : Nathalie Burnay , Olivier Servais ,De Boeck Université , Bruxelles ,2000,p129.

إعلامية واحدة أو مجموعة من الوسائل فالأمر يبقى مستحيلا و عليه فان من الممكن القيام ماديا بتحليل المحتوى إلا في حالة اختزال معتبر لعدد الرسائل و عليه فان هذا الاختزال يخضع لمجموعة من القواعد التي بفضلها تكون الرسائل المنتقاة أو المختارة ممثلة لمجموع الرسائل التي نريد دراستها كما عليها تحديد أسلوب وتقنيات للعد و القياس¹، وتمثل الصحافة الوطنية الجزائرية الإخبارية مجتمع البحث الخاص بالجانب التحليلي للدراسة و تتكون من 54 صحيفة ناطقة باللغة العربية² و 22 ناطقة باللغة الفرنسية³ و أما بالنسبة لمجتمع البحث الخاص بالجانب الميداني للدراسة فيمثل الرأي العام الجزائري الذي ينتمي المجتمع الجزائري.

1-8-2 عينة الدراسة

تعتبر المعاينة تقنية اختيار عينة من مجتمع الدراسة، و هي عملية تخضع في تصميمها وتنفيذها لجملة من المبادئ و الإجراءات المنهجية لتمثيل المجتمع الأصلي للدراسة، و قد لجأ الباحثون إلى استخدام تقنية المعاينة نظرا لصعوبة القيام بالحصص الشامل لمجتمع البحث ماديا وبشريا و زمنيا، ففي الدراسة الحالية التي تتناول الصحافة الوطنية و الرأي العام الجزائري، من الصعوبة بمكان تحليل مضامين 76 صحيفة وطنية جزائرية و حصر الرأي العام الجزائري، إذ يتطلب ذلك بذل الكثير من الجهد البشري والمادي، و عليه تساعد تقنية المعاينة على بناء نماذج مصغرة من المجتمع الكلي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم مع اقتصاد ملموس في الموارد المادية و البشرية و في الوقت دون الابتعاد عن الواقع المراد معرفته⁴.

وبناء على ذلك تنقسم عينة هذه الدراسة بين عينة خاصة بالجانب التحليلي للدراسة مختارة من الصحافة الوطنية الناطقة باللغة العربية و الفرنسية، و عينة من المبحوثين من المجتمع الجزائري الذين يمثلون الرأي العام الجزائري و تحديدا الأفراد الذين تابعوا الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014 على مستوى وسائل الإعلام الجزائرية وخاصة عبر الصحافة الوطنية، من أجل معرفة دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري.

¹ - Jean de Bonville :Op.cit, p101.

² - <http://www.info-algerie.com/ar/25/03/2017>.

³-<https://www.journal-algerien.com/journaux-algeriens-francophones-presse-algerienne-francaise.html/25/03/2017>

⁴- فضيل دليو، علي غربي : مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

اختيار مفردات العينة كان بأسلوب المعاينة العمدية ، حيث توفر العينة العمدية الكثير من الوقت والجهد على الباحث في اختيار مفرداتها ، و تستلزم معرفة المعالم الإحصائية بالنسبة للمجتمع الأصلي خاصة بالنسبة للوحدات التي يرغب الباحث في اختيارها و هو أمر قد لا يتيسر في كل الأحوال، كما أن تعرض الخصائص للتغير المستمر يجعل معرفة الباحثين بالخصائص المجتمعية والإحصائية والاتصالية لمجتمعاتهم البحثية لفترات طويلة أمرا صعبا¹ ، تم اللجوء إلى هذه النوع من العينات في كل من الجانب التحليلي للدراسة و الميداني منها، حيث اخترنا مجموعة من الصحف الوطنية الممثلة للمجتمع الكلي للصحافة الوطنية نظرا لارتفاع نسب سحبها و انتشارها على مستوى الوطن وفقا لآخر إحصائيات المرصد العربي للصحافة² و تتمثل في صحيفتين باللغة العربية وصحيفتين باللغة الفرنسية: صحيفة الخبر و الشروق اليومي ، El Watan و Le Quotidien d'Oran ، كما تم اختيار الأعداد الصادرة في فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014 ، ويعود السبب إلى اختيار هذه الفترة تحديدا للحرص على الحصول على مضامين سياسية مكثفة ومتنوعة حول كل مجريات العملية السياسية و الانتخابية و النظام السياسي الجزائري ، عناصره ومكوناته ، وظائفه و الفاعلين السياسيين لأهمية الحدث السياسي ، و نشير إلى أنه تم اعتماد فقط الأنواع الصحفية المتمثلة في التقارير الصحفية ، المقالات ، الافتتاحيات ، الأعمدة والتعليقات نظرا لغنى مضامين هذه الأنواع بالمعلومات و المعارف والتحليلات و الآراء السياسية ، و يبين الجدول أسفله توزيع مفردات العينة المختارة من الصحف الصادرة في فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014 التي انطلقت يوم الأحد 23 مارس 2014 إلى غاية يوم الأحد 13 افريل 2014، أي امتدت 21 يوم ، ولا نستثني منها أيام الجمعة إلا بالنسبة لصحيفتي El Watan و Le Quotidien d'Oran ، التي لا تسحب أيام الجمعة ، و بذلك يكون إجمالي مفردات العينة 80 عددا.

أما بالنسبة للجانب الميداني للدراسة ، تم توزيع العينة على كل فرد جزائري مهتم بالسياسة وتابع مجريات الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2017 عبر الصحافة الوطنية، حيث وزعت استمارة الاستبيان على 300 مفردة، استرجعت منها 276 استمارة.

¹ - عاطف عدلي العبد عبيد :تصميم و تنفيذ استطلاعات و بحوث الإعلام و الرأي العام الأسس النظرية و النماذج التطبيقية ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،2003 ، ص ص 11-12.

² - <https://ajo-fr.org/economie-des-medias/presse-ecrite-algerienne,11/08/2016>.

جدول رقم (01) يبين الأعداد المشكلة لعينة الدراسة حسب رقم العدد و تاريخ الصدور.

رقم العدد	الخبر	الشروق اليومي	الوطن	Le Quotidien d'Oran	تاريخ الصدور
5876	7381	4324	7131		2014/03/23
5877	7382	4325	7132		2014/03/24
5878	7383	4326	7133		2014/03/25
5879	7384	4327	7134		2014/03/26
5880	7385	4328	7135		2014/03/27
/	7386	4329	/		2014/03/28
5881	7387	4330	7136		2014/03/29
5882	7388	4331	7137		2014/03/30
5883	7389	4332	7138		2014/03/31
5884	7390	4333	7139		2014/04/01
5885	7391	4334	7140		2014/04/02
5886	7392	4335	7141		2014/04/03
/	7393	4336	/		2014/04/04
5887	7394	4337	7142		2014/04/05
5888	7395	4338	7143		2014/04/06
5889	7396	4339	7144		2014/04/07
5890	7397	4340	7145		2014/04/08
5891	7398	4341	7146		2014/04/09
5892	7399	4342	7147		2014/04/10
5893	7400	4343	7148		2014/04/12
5894	7401	4344	7149		2014/04/13

جدول رقم (02) يبين توزيع مفردات العينة حسب الصفات

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	100	36.23
	أنثى	176	63.76
	المجموع	276	100
السن	(22-18)	52	18.84
	28-23	90	32.60
	33-29	42	15.21
	38-34	33	11.95
	43-39	30	10.90
	48-44	10	3.62
	53-49	10	3.62
	54 فما فوق	09	3.26
	المجموع	276	100
	المستوى التعليمي	متوسط	07
ثانوي		28	10.14
جامعي		157	56.9
دراسات عليا		84	30.43
المجموع		276	100
التعليم العالي		25	9.05
التربية و التعليم		26	9.42
الصحة		36	13.04
الإعلام الآلي		30	10.86
الإدارة		32	11.6
القطاع الوظيفي	العدالة	25	9.05
	التجارة	20	7.42
	المالية	10	3.62
	الهندسة	30	10.86
	غير محدد	42	15.21
	المجموع	276	100

يبين الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب بياناتها العامة، حيث نلاحظ سيطرة الإناث على مفردات العينة وفقا لمتغير الجنس بنسبة 63.76% مقابل 36.23% للذكور ، أما بالنسبة لمتغير السن فأعلى نسبة عادت إلى الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين 23 و28 سنة بنسبة 23.6%، وهي تمثل نسبة الشباب ،آخر نسبة عادت للشريحة التي يتعدى سنها 54 سنة بنسبة 3.26%، وفيما

يتعلق بالمستوى التعليمي فقد سيطرت الفئة الجامعية بنسبة 56.9%، كما لمسنا حضور معتبر لفئة الدراسات العليا التي سجلت نسبة 30.43%، وآخر النسب سجلتها كل من فئة التعليم المتوسط والثانوي بنسبة إجمالية تعدت 12%.

تجدر الإشارة إلى أن عند توزيع الاستمارة حرصنا على توجيهها إلى الفئات الجامعية بالدرجة الأولى، لكن تبين بعد استرجاع الاستمارات أن نسبة منهم لم تأخذ الأمر بعين الاعتبار، و لذلك تم إدراج كل من المستويين المتوسط والثانوي كعناصر في متغير المستوى التعليمي، كما يوضح الجدول أيضا توزيع مفردات العينة على العديد من القطاعات الوظيفية المختلفة بنسب متقاربة غالبيتها بين 9 و 11% وعادت لكل من قطاع التعليم العالي، التربية و التعليم ، الصحة ، الإعلام الآلي ، الإدارة ، العدالة والهندسة و آخرها نسبة مثلها قطاع المالية بنسبة 3.62%، إلى جانب امتناع 15.21% من العينة المدروسة على تحديد مجال نشاطها وعليه نلاحظ من خلال هذه النسب أن العينة المختارة ممثلة لمختلف شرائح المجتمع الجزائري سواء من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي و القطاعات الوظيفية .

1-8-3 مجال الدراسة

يشير مجال الدراسة إلى كل من المجال الزمني و المكاني و البشري ، حيث يشير المجال الزمني إلى الفترة التي تم الانطلاق في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة و المدة المستغرقة لانجاز هذه الدراسة ، إذ انطلقت عملية جمع البيانات بالنسبة للجانب التحليلي للدراسة و المتعلق بالمادة التحليلية المتمثلة في عينة من الصحف الوطنية (الشروق اليومي، الخبر، Le Quotidien d'Oran ، El watan) بالموازاة مع انطلاق الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014 ، و بعد القيام بمسح شامل قبلي للمحتويات السياسية لهذه الصحف ، تم التركيز بعد ذلك على بناء استمارة تحليل المحتوى على أساس تحديد فئات للتحليل وفقا لما جاء في هذه المضامين ، ثم إعادة تحليل المضامين السياسية المنشورة في هذه الصحف .

أما بالنسبة للجانب الميداني من الدراسة فقد تم الاستعانة بما جاء في القسم التحليلي للدراسة من أجل بناء استمارة الاستبيان ، ثم توزيعها إلكترونيا باستخدام خدمة Google Docs(form) مباشرة بعد الانتهاء من العملية التحليلية ، ووصل تعداد الذين تجاوزوا مع الاستمارة الإلكترونية إلى ما

يقارب 109 مبحوث ، بعد ذلك تم توزيع 170 استمارة استبيان ورقية، و تم استرجاع 167 استمارة ليكون مجموع الاستمارات الموزعة الكترونيا و يدويا 276 استمارة ، و فيما يخص المجال المكاني للدراسة فقد تم إجراء هذه الدراسة على عينة من الصحف الوطنية الجزائرية المتمثلة في صحيفة الشروق اليومي ، الخبر ، Le Quotidien d'Oran و El Watan ، و يخص المجال البشري مجمل مفردات العينة الميدانية التي استجابت مع الاستمارة الكترونيا من مختلف جهات الوطن ، إضافة إلى بقية مفردات العينة من مدينة قسنطينة .

1-9 الدراسات السابقة

يعتبر البحث العلمي سلسلة مترابطة الأجزاء، إذ على الباحث الاستعانة و العودة إلى كافة البحوث والدراسات و المساهمات العلمية التي تصب في موضوع بحثه، و تمثل الدراسات السابقة كل الدراسات والأبحاث ، الأطروحات ، الرسائل الجامعية و مشاريع البحث التي تناولت نفس متغيرات الظاهرة ، و تكمن أهمية استعراض الدراسات السابقة ليس فقط في مجرد إيفاد أن الباحث قد اطلع عليها ، و إنما في تبيان أوجه الإفادة منها من حيث ما توصلت إليه من نتائج ، و من حيث المناهج المتبعة ، كما تساعد على صياغة المشكلة و تحديد أبعادها النظرية و التطبيقية¹، مما يعني إثراء الخبرات المعرفية و المرجعية زيادة على الأدوات و الإجراءات الميدانية.

زيادة على عرض هذه الدراسات السابقة و الاستفادة منها في بناء خطوات البحث ، تمكن الباحثين في تدارك جوانب النقص و تقادي تكرارا البحوث ، و إيجاد الآليات و الإجراءات المناسبة للموضوع محل الدراسة والبحث ، و أول خطوة تنطلق من حصر الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع والمصنفة ضمن التراث النظري أو أدبيات الموضوع ، بعد ذلك تقديم ملخصات لمناهجها و نتائجها ثم مقارنتها بالموضوع محل الدراسة من خلال التعقيب عليها و تبيان نقاط الالتقاء أو التقاطع و الاختلاف ، و عليه توقف اختيارنا على مجموعة من البحوث و الدراسات الجزائرية و العربية و الأجنبية، التي لها علاقة بمتغيرات موضوع الدراسة المتمثل في: "دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري".

¹ - سلاطينة بلقلم ، حسان الجيلالي : محاضرات في المنهج و البحث العلمي ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009، ص144.

1-9-1 الدراسات الجزائرية

- الدراسة الأولى¹: دراسة بوحنية قوي و محمد الطيب الزاوي "الإعلام السمعي البصري وواقع الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي"

تحاول هذه الدراسة الوقوف على العلاقة القائمة بين دور التلفزيون كأحد أهم الوسائل الإعلامية في عصرنا الحاضر مقابل تشكيل الثقافة السياسية، التي تعد أحد أهم ركائز الفعل السياسي في الدولة، بغض النظر عن درجة انفتاحها و تطورها السياسي. تستعين الدراسة في شقها التطبيقي بعينة من الطلبة يفترض فيهم الاهتمام بالقضايا السياسية و الإلمام بالمصطلح السياسي نظرا لتخصصهم في العلوم السياسية ، وهو ما يساهم أكثر في معرفة الأثر الفعلي للتلفزيون الجزائري بمختلف قنواته في تشكيل الثقافة السياسية لطبقة اجتماعية فاعلة تمثل أحد أهم روافد تكوين النخبة في المجتمع ، المؤثرة بآرائها وسلوكياتها في محيطها الضيق و الواسع .

حيث تشير الدراسة إلى أن الثقافة السياسية تحتل مكانة مميزة في مجال الدراسات السياسية التنموية التي تميز مراحل التنمية و ذلك بانتقال النظم السياسية من مرحلة تقليدية إلى مرحلة حديثة ، يحدث فيها انتقال نحو نمط ثقافي يتميز بالرشد و العقلانية ، و ذلك ينعكس على العناصر المشكلة للنسق الاجتماعي بانتشار قيم ديمقراطية على مستوى الفرد و النظام، و تؤدي وسائل الإعلام والاتصال والميديا أدورا معقدة و متشابكة في دعم و تعزيز الثقافة السياسية عن طريق تعبئة الموارد المادية و البشرية لدفع عملية التنشئة السياسية بهذا الاتجاه العقلاني ، باعتبارها أداة للمناقشة و وسيلة للمحافظة على النظام السياسي و ركيزة لتدريب الأفراد على أداء أدوارهم السياسية في المجتمع.

و عليه تقوم هذه الدراسة بالوقوف على العلاقة المتداخلة بين وسائل الإعلام و الميديا من جهة و عملية التنشئة كركيزة تعزز إعلاء قيم الثقافة السياسية من جهة أخرى ، هذا من حيث الطرح النظري ، أما من الناحية الإمبريقية فإن الدراسة تحاول تشخيص الأداء و الاتجاهات الطلابية

¹- بوحنية قوي ، محمد الطيب الزاوي : الإعلام السمعي البصري وواقع الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الثالث ، جامعة ورقلة ،2010.

الجامعية تجاه العلاقة التثويرية بين وسائل الإعلام السمعية البصرية الجزائرية و الثقافة السياسية من خلال اختبار الفرضية الأساسية التالية :

-لا تساهم وسائل الإعلام السمعي - بصري المحلية بالجزائر بشكل كاف في التنشئة السياسية بشكل ينمي الثقافة السياسية الرشيدة .

أما بالنسبة للإطار التطبيقي للدراسة أجريت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من 107 طالب من المجتمع الأصلي المكون من 667 طالب من طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي -مرياح ورقلة أي ما يعادل 16% من مجموع طلبة القسم ، و قد وزعت الدراسة استمارة استبيانها تضم عشرة أسئلة تحاول الإحاطة بالفرضية الأساسية لهذه الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها:

- بينت الدراسة أن التلفزيون الجزائري لا زال يحافظ على نسبة مشاهدة عالية فاقت التسعين بالمائة بين طلبة الجامعة رغم المنافسة الإعلامية، التي يلقيها من مختلف الفضائيات العربية و الأجنبية مما يدل على الاهتمام بالمضمون الإعلامي الذي يرتبط بالمحيط القريب للمواطن الجزائري.
- تلقى المواضيع السياسية اهتماما كبيرا لدى الطالب الجامعي و يعود ذلك إلى تخصص الطلبة في العلوم السياسة من جهة، و اهتمام المواطن الجزائري عموما بالقضايا والأحداث السياسية من جهة أخرى .
- نالت المواضيع و القضايا ذات البعد الوطني الاهتمام الأكبر للطلاب الجزائري و ذلك يرجع إلى نوعية و أهمية القضايا المطروحة على الساحة السياسية و الإعلامية الراهنة ، منها قضايا الإصلاحات التي تمس ميادين متعددة ، و مسألة الانتخابات بالإضافة إلى الظروف الأمنية ، كما كان للمواضيع الدولية نصيب من الاهتمام و لكن ارتبطت أكثر بعلاقتها و انعكاساتها على الجزائر .
- بينت أن التلفزيون الجزائري ساهم بقسط معتبر في تدعيم الروح الوطنية للطلاب الجزائري ، وذلك يعود لعرضه مختلف الإنجازات و المشاريع المنجزة لإبراز الدور الذي تقوم به الحكومة في العديد من المجالات، مما ساعد على تعزيز روح الوطنية لدى الطالب الجامعي.

- عمل التلفزيون الجزائري بالدرجة الأولى على تعزيز القنوات السياسية لدى الطالب الجامعي وبنسبة أقل على تعديلها و بشكل ضعيف على تغيير القنوات السياسية، مما يدل على أن التلفزيون الجزائري ليس بمقدوره وحده أن يلعب دورا في التنقيف و التغيير السياسي إذا لم تتوافر ظروف مساعدة على ذلك ، فهو قد نجح في قضايا الإجماع الوطني مثل مسألة الانتماء الوطني ، غير أن الأمر لا يمكن تعميمه على مختلف المسائل والموضوعات السياسية ، و منها على سبيل المثال مسألة المشاركة السياسية ،حيث انقسمت الآراء بالتساوي بين الذين يرون أن ما يبثه التلفزيون الجزائري يشعرهم بأهمية المشاركة في الحياة السياسية ،و بين من يرون غير ذلك .
- يرى الطالب الجامعي أن مسألة المشاركة السياسية هي من أهم القضايا التي على التلفزيون معالجتها نظرا لأهميتها في التنمية السياسية للدولة ، أما القضايا التي تأتي في الدرجة الثانية فهي قضية البطالة و عالم الشغل باعتبارهما من العوائق التي يصادفها الطالب الجامعي بعد التخرج .
- كانت نظرة الطلبة تشاؤمية تجاه تطوير البرامج السياسية في التلفزيون الجزائري حيث امتنع ما نسبة العشرون بالمائة على الإدلاء بأية إجابة حول هذا السؤال ،ورهن بقية المستجوبون تطور البرامج السياسية في التلفزيون الجزائري بتوفير مجموعة من الشروط.
- إعادة النظر في محتوى البرامج السياسية للتلفزيون الجزائري من الناحية الفنية والتقنية ، والمضامين المتناولة حتى تتنافس البرامج التي تعرضها القنوات و الفضائيات العربية و الغربية نظرا للولع الكبير بالبرامج السياسية لدى الفئة المدروسة ، مع منح المواطن مساحة تعبير تجسيدا لمبادئ حرية الرأي و التعبير حتى يشعر المواطن انه أكثر قربا مما يبثه التلفزيون الجزائري ويتفاعل معه أكثر.

- تعقيب على الدراسة

تقاطعت متغيرات هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الدور السياسي الذي تقوم به وسائل الإعلام وعلاقة هذا الدور بتشكيل الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى تركيز كل منهما على إبراز العلاقة التبادلية الموجودة بين كل من الظاهرة الإعلامية و السياسية نظريا، واستخدمت كل منهما المنهج المسحي كمنهج بحث ، ونفس أداة جمع البيانات المتمثلة في استمارة الاستبيان في تحصيل الجانب التطبيقي للدراسة .

غير أن هذه الدراسة توجهت إلى طلبة العلوم السياسية للاستقصاء عن مساهمة وسائل الإعلام السمعي -بصري المحلية، وتحديد التلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية لتنمية الثقافة السياسية الرشيدة، بينما تتكبد الدراسة الحالية على محاولة معرفة دور المضامين السياسية في الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري و ذلك من خلال تحليل المضامين السياسية لتحديد مكونات الثقافة السياسية في الصحافة الوطنية ، ثم التوجه بعد ذلك لتقييم الرأي العام لهذا الدور .

اختلفت الدراستين أيضا على مستوى العينة المختارة و الوسيلة الإعلامية ، فدراسة بوحنية قوي ومحمد الطيب الزاوي هي دراسة ميدانية بحثه ، بينما جمعت الدراسة القائمة بين دراسة تحليلية وميدانية، تمحورت نتائج هذه الدراسة حول مدى متابعة التلفزيون الجزائري من طرف العينة المدروسة ، و اهتمامهم بالمواضيع السياسية خاصة القضايا ذات البعد الوطني، إلى جانب مساهمة التلفزيون في تعزيز الروح الوطنية لدى الطالب الجامعي و تعزيز القنوات السياسية لهذا الأخير و أهمية المشاركة السياسية وتقييم للبرامج السياسية المعروضة في التلفزيون الجزائري و محتوياتها، و هي كلها لا تجيب عن إشكالية الدراسة التي تسعى لمعرفة مساهمة وسائل الإعلام السمعي بصري المحلية بالجزائر في التنشئة السياسية بشكل ينمي الثقافة السياسية الرشيدة.

- الدراسة الثانية¹ :دراسة قزادري حياة "الصحافة و السياسة -الثقافة السياسية و الممارسة الإعلامية في الجزائر"

تنتقل إشكالية هذه الدراسة من التساؤل عن مفهوم الثقافة السياسية عند الصحفي الجزائري وعلاقتها بأدائه المهني في فترة التعددية السياسية و الإعلامية؟ وانقسمت التساؤلات الفرعية بين النظرية والتطبيقية، حيث ركزت التساؤلات النظرية على مفهوم الثقافة السياسية ، أنواعها ،ممارساتها في العالم ، و المؤسسات المكونة لها،البيئة الإعلامية و السياسية للصحفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، ومرتكزات الثقافة في الجزائر ، و علاقة الصحفي بالثقافة السياسية قبل التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر ، أما تساؤلات الجانب التطبيقي و الخاصة بعلاقة الصحفي بمفهوم الثقافة السياسية فهي

¹- قزادري حياة : الصحافة و السياسة (الثقافة السياسية و الممارسة الإعلامية في الجزائر) ، طاكسيج كوم، الجزائر، 2008.

تتساءل أولاً عن معارف الصحفي الجزائري حول النظام السياسي الجزائري كبنية ، ثم توجهه نحو مدخلات النظام السياسي الجزائري و نحو دوره في بلورة هذه المطالب ،وتقييم الصحفي الجزائري للنظام و مخرجاته ، ودرجة تأثير متغير سن الصحفي في مفهوم الثقافة السياسية و علاقته بأدائه المهني في الجزائر ، وتأثير الخبرة المهنية للصحفي في علاقة الثقافة السياسية بأدائه المهني عند تعامله مع النظام السياسي ، وهل تؤثر طبيعة المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها الصحفي (خاصة أو عمومية) في مفهوم الثقافة السياسية و علاقته بأدائه المهني،و هل يختلف مفهوم الثقافة السياسية عند الصحفيين الجزائريين و علاقته بأدائهم المهني عند تعاملهم مع النظام السياسي تبعاً لانخراطهم أو عدم انخراطهم سياسياً؟

مثل الصحفيون الذين يعملون في المؤسسات الإعلامية مجتمع الدراسة ، سواء التابعين للمؤسسات الإعلامية الخاصة أو العمومية من تلفزيون و قنوات الإذاعة الوطنية (الأولى و الثانية والثالثة)، أما والصحافة المكتوبة: الخبر ، الخبر الأسبوعي ، الوطن ، المساء ، الشعب ، البلاد ،الشروق اليومي ،اليوم ،الفجر ، السفير ،المغرب(Le Maghreb) ، المجاهد(El Moudjahid) ، لوماتان(Le Matin) ،لوسوار دالجيري(Le Soir d'Algérie) ، لوزيزون (Horizons)،الوطن(El watan) ،لاتريبون(la Tribune) ،لوكوثيديان دالجيري(Le Quotidien d'Algérie) ، تم اختيار هذه الصحف لارتباطها بالعامل السياسي ، أضف إلى ذلك وكالة الأنباء الجزائرية ،أما المجال الزمني فامتد البحث زمنياً من أكتوبر 1999 حتى جوان 2001، و المجال المكاني مس الصحفيين المتواجدين بولاية الجزائر فقط ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانيات المادية و المعنوية ،ضمت عينة الدراسة 100 صحفي يمثلون مجتمعاً صحفياً يتراوح بين 1500 إلى 2000 صحفياً و قد تم اختيار هذه العينة بطريقة قصدية .

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يملك الصحفيون الجزائريون معارف واسعة حول النظام السياسي الجزائري كبنية بمعنى مختلف النشاطات القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي، و الملاحظ أن هذه المعارف لا تتطلب انخراطاً في التنظيمات الحزبية لأن معظم الصحفيين الغير منخرطين سياسياً هم على إطلاع واسع بمختلف نشاطات النظام السياسي ، كما أنها لا ترتبط بالسن و لا بالخبرة المهنية الطويلة

للصحفي إذ أن أصغر الفئات العمرية ،وأقلهم خبرة مهنية هم أكثر دراية و معرفة بالنظام السياسي الجزائري كبنية و بمختلف نشاطاته، كما أن طبيعة المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها الصحفي عمومية كانت أم خاصة، لا تؤثر في معارفه حول النظام السياسي ، فوعيهم بالنظام السياسي كبنية محدد وواضح و معرفتهم للجوانب المختلفة للنظام من مدخلات و مخرجات و دور الذات في الحياة السياسية هي معرفة غير مشوشة.

● يمتاز الصحفيون الجزائريون بغياب و تذبذب الإدراك المتعلق بالمدخلات و دور الذات في العملية السياسية و اقتناعهم بعدم جدوى مشاركتهم السياسية نظرا لعدم قدرتهم على التأثير في قرارات السلطة السياسية الجزائرية و مواجهتها، فهم مجرد رعايا تنحصر مشاركتهم في تزكية هذه القرارات بالتصويت عليها فقط . هذا الغياب أو التذبذب في إدراك الصحفيين لجانب المدخلات و دورهم في بلورتها يتطلب ربما ضرورة انخراطهم في التنظيمات الحزبية ، كما أن ذلك راجع إلى أن الصحفيين الأصغر سنا هم الأكثر عزوفا عن المشاركة السياسية و بلورة المطالب السياسية كما يستلزم الأمر خبرة مهنية طويلة. ،كما أن صحفيي القطاع الخاص هم أكثر مشاركة في بلورة المدخلات من نظرائهم العاملين في القطاع العام، و عليه فإن إدراك الصحفيين الجزائريين لجانب المدخلات و دور الذات في الحياة السياسية يتطلب سنا متقدمة و خبرة مهنية طويلة وانخراطا في تنظيم حزبي و الانتماء لقطاع الصحافة الخاصة.

● إن شعور الصحفيين و تقييمهم للنظام السياسي و مخرجاته هو شعور و تقييم معارض فهم يعتبرون السلطة غير شرعية ، و يقيمون قرارات نظام الحكم على أنها غير مرضية، لأن السلطة السياسية لم تراعي فيها مطالب الشعب و تعتبر قراراتها إلزامية لا يمكن مناقشتها، فهم مجبرون على تقبلها رغم أنهم غير راضين عنها و إحساسهم بعدم قدرتهم على التأثير في قرارات النظام و أنهم مجرد رعايا يجعل من سلوكهم سلبيا ، و عليه جاء التقييم معارضا لمخرجات النظام السياسي بغض النظر عن الفئة العمرية أو الخبرة المهنية.

● إن طبيعة المؤسسة التي يعمل فيها الصحفيون تؤثر في علاقة مفهوم الثقافة السياسية بالأداء المهني للصحفيين في جانبي المدخلات و المخرجات ، بينما لا تؤثر طبيعة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها الصحفيون في إدراكهم لمعارف حول النظام السياسي الجزائري ، إذ لوحظ أن كل الصحفيون ينتمون للقطاع العام أو للقطاع الخاص يملكون معارف حول النظام السياسي

الجزائري و يدركون مختلف نشاطاته ،أما بالنسبة لإدراك الصحفيين لجانب المدخلات و دورهم في بلورتها ،فإن الملاحظ أن طبيعة المؤسسة الإعلامية تؤثر في هذا الإدراك لأن الصحفيين الذين ينتمون إلى صحافة القطاع الخاص أكثر إدراكا لجانب المدخلات و دورهم في بلورتها فهم أكثر مشاركة سياسيا من نظرائهم في القطاع العام لان هذا الأخير يتميز بتبعيتهم للسلطة السياسية ، مما دفع صحفيه يعزفون عن المشاركة في مدخلات النظام السياسي و أيضا بالنسبة لشعور الصحفيين و تقييمهم للنظام السياسي تقييما معارضا ، حيث لوحظ أن طبيعة المؤسسة الإعلامية تؤثر في هذا الشعور و في تقييمهم للنظام، لأن الصحفيين الذين ينتمون لصحافة القطاع الخاص أكثر معارضة للنظام السياسي و مخرجاته و أكثر دراية بمهمة النواب المنتخبين للمجالس الوطنية التي لا تقتصر إلا على تحقيق مصالحهم عوض تمثيل أفراد الشعب.

- تختلف علاقة مفهوم الثقافة السياسية بالأداء المهني للصحفيين الجزائريين عند تعاملهم مع النظام السياسي تبعا لانخراطهم أم عدم انخراطهم السياسي في جانب المدخلات ، إذ لوحظ أن الصحفيين الجزائريين يملكون معارف حول النظام السياسي الجزائري كبنية رغم أنهم غير منخرطين في أي تنظيم حزبي ، كما أن شعورهم وتقييمهم المعارض للنظام السياسي لا يستلزم انخرطا لأي تنظيم سياسي، لأن الصحفيين الجزائريين يعتبرون قرارات السلطة السياسية غير مرضية لأنها لا تأخذ مطالبهم بعين الاعتبار و تعتبر قراراتها إلزامية لا يمكن مناقشتها فهي تجبرهم على تقبلها ، أما بالنسبة لمهمة النواب فهي تقتصر حسبهم على تحقيق مصالحهم لا على تمثيل الشعب ، و بالتالي فإنهم معارضون للنظام السياسي و مخرجاته، علما أنهم غير منخرطين سياسيا ، لكن بالنسبة لجانب المدخلات فإنه يؤثر فيه الانخراط السياسي للصحفيين الجزائريين إذ إن غياب أو تذبذب إدراك الصحفيين بجانب المدخلات و عدم إدراكهم لدورهم في الحياة السياسية و بالتالي عزوفهم عن المشاركة السياسية يمكن إرجاعه إلى عدم انخراطهم في أي تنظيم حزبي.

- تعقيب على الدراسة

انطلقت هذه الدراسة بتبيان أهمية الثقافة السياسية كشرط لوجود الديمقراطية و نجاحها و دور وسائل الإعلام في بلورة هذه الثقافة في المجتمع ، من خلال عرض منظور معرفي للثقافة السياسية وتحديد مفهوم الثقافة السياسية و أنواعها ، والمؤسسات المكونة لها وبعض التجارب لممارسات الثقافة

السياسية ، كما تناولت أيضا الثقافة السياسية في الجزائر ، حيث تم عرض الواقع الإعلامي والسياسي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، و إبراز مرتكزات الثقافة السياسية في الجزائر و الوضع الإعلامي قبل التعددية السياسية و الإعلامية، و هو الأمر الذي تمحورت حوله أيضا دراستنا .

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من التساؤل عن مفهوم الثقافة السياسية عند الصحفي الجزائري ، وعلاقتها بأدائه المهني و أثر متغير السن ، الخبرة المهنية و ملكية المؤسسة على هذا الأداء في ظل التعددية السياسية و الإعلامية ، و باعتبارهم عاملين في مؤسسات تعد من ركائز الثقافة و المعرفة ، أو مهدد خطير لها نظرا لكون وسائل الإعلام ناقل رئيسي للثقافات لقدرتها على إشاعة أنماط ثقافية وسلوكية على نطاق واسع و توفيرها للزاد المعرفي و الثقافي للأفراد اعتمادا على الأبعاد الثلاثة للثقافة السياسية التي وضعها غابريال ألموند و هو ذات المنطلق الذي اعتمدنا عليه في دراسة دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية للرأي العام الجزائري ، و لكن بدلا من التركيز على الثقافة السياسية للصحفيين ، تم التركيز على انعكاس هذه الثقافة السياسية على مخرجات الصحافة الوطنية ، أي على مستوى مضامينها السياسية، كما لا نتوقف الدراسة الحالية عند هذا الحد بل تذهب لاستفسار الرأي العام الجزائري عن تقييم دور هذه الصحافة و مساهمتها في تشكيل ثقافته السياسية.

بينما هدفت دراسة فزادري حياة على إلى التعرف و الاطلاع على مفهوم الثقافة السياسية لدى الصحفي الجزائري و تفاعله مع هذا المفهوم مهنيًا،والبحث في دور الخبرة المهنية في بلورة مفهوم الثقافة السياسية ، و تأثير طبيعة المؤسسة الإعلامية (عمومية أو خاصة)في بلورة مفهوم الثقافة السياسية ، هدفت الدراسة القائمة إلى التعرف أيضا على الثقافة السياسية و دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ،و تقييم هذا الرأي لهذا الدور .

و تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف أساسا إلى التعرف على ظاهرة معينة بطريقة تفصيلية و دقيقة ، و قد استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي لكونه يعتبر من أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية ، كذلك الأمر بالنسبة للدراسة الحالية التي هي من الدراسات الوصفية التي تعتمد على المسح الميداني و التحليلي ، واستخدمت كل منهما عينات قصدية واستعانت كلا الدراستين بالإستبانة لجمع البيانات من المجتمع المبحوث ،كما أنه من الجدير التنويه بأهمية هذه الدراسة كونها دراسة جديدة لتناولها موضوع لم يتم التطرق له من قبل وهو مفهوم الثقافة

السياسية عند الصحفيين و علاقته بأدائهم المهني ، بحيث جعلت الدراسة الصحفيين مصدرا لجمع البيانات والمعلومات و هذا ما يعد نادرا في البحوث الإعلامية الجزائرية.

- الدراسة الثالثة¹: دراسة وليدة حدادي "التلفزيون و التنشئة السياسية للمشاهدين دراسة ميدانية وتحليلية للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري"

تتعلق مشكلة هذه الدراسة من التساؤل عن مدى مساهمة التلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية للمشاهدين ، كما حاولت الدراسة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الدراسة التحليلية والبحث عن مدى ارتباط مضمون البرامج الإخبارية بالتنشئة السياسية للمشاهدين من حيث موضوعات البرامج الإخبارية ، اتجاهات موضوعات البرامج الإخبارية ، وظيفة موضوعات البرامج الإخبارية ، الشخصيات المحورية التي تبرزها البرامج الإخبارية، القوالب الصحفية المتضمنة في البرامج الإخبارية. أما الدراسة الميدانية فتجيب عن مدى تأثير مضمون البرامج الإخبارية على التنشئة السياسية للمشاهدين من خلال مشاهدة البرامج الإخبارية، شكل البرامج الإخبارية و محتواها، اتجاهات المشاهدين نحو البرامج الإخبارية فيما يتعلق بدورها في التنشئة السياسية .

استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون بهدف الكشف عن مضمون البرامج الإخبارية في التلفزيون ، و ما تثيره من قيم ، أفكار ، معلومات و أخبار في إطار التنشئة السياسية للمشاهدين، أما فيما يخص العينة فاعتمدت الدراسة على المزوجة بين تحليل البرامج الإخبارية وارتباطها بالتنشئة السياسية للمشاهدين ، و معرفة اتجاهات الجمهور نحوها ، حيث تمثلت العينة في البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري :النشرة الإخبارية الرئيسية و برنامج " في دائرة الضوء " على مدار أسبوع بالنسبة لنشرة الثامنة ابتداء من تاريخ 2007/03/31 إلى غاية 2007/04/60 ، أما بالنسبة للبرنامج الإخباري الأسبوعي " في دائرة الضوء "استقر الاختيار على شهر افريل كاملا و اختيار هذه العينة و هذا التاريخ لم يكن لغرض التركيز على أحداث أو وقائع بعينها ، لذا فقد كانت عينة الدراسة غير قصدية .

¹- وليدة حدادي : التلفزيون و التنشئة السياسية للمشاهدين دراسة ميدانية وتحليلية للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 18، جامعة فرحات عباس سطيف ، جوان 2014.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية تم استخدام أداة الاستبيان ،قصد دراسة عينة من جمهور المشاهدين للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري لمعرفة عادات و أنماط المشاهدة لديهم ، واتجاهاتهم نحو مضامينها وشكل تقديمها و تقييمهم لمساهمتها في التنشئة السياسية للمشاهدين ،و قد تم توزيع الاستمارة على عينة باستخدام الأسلوب الشخصي لكي يجيب المبحوث على الأسئلة بطريقة حرة و دون توجيه ،وتنتهي مفردات العينة إلى جمهور البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري من خلال عينة من المشاهدين و المتابعين للبرامج الإخبارية ، توصلت الدراسة عموما إلى النتائج الآتية :

- نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري تميل إلى اعتماد الأخبار الطويلة ، المتوسطة و القصيرة بشكل متقارب و هذا راجع إلى تنوع موضوعات النشرة ، حيث تأتي الأخبار المحلية في مقدمة النشرة بشكل مطول يتناول أغلبها أخبار الرئاسة والنشاط الوزاري ، و أخبار عالمية متوسطة ، وأخبار قصيرة في جملة مختصرات النشرة ،كما تميزت نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري بسيطرة الأخبار الوطنية نظرا لدورها المهم في ربط المشاهد ببيئته المحلية وتدعيم مفهوم الولاء لديه ويساعد على تنمية الوعي السياسي ، و يؤدي إلى زيادة تطلعات الأفراد إلى المشاركة السياسية و التي تعد من أهم غايات التنشئة السياسية.
- احتلت الأخبار السياسية المرتبة الأولى في نشرة الأخبار بين موضوعات الأخبار، مع غياب التوازن بين الموضوعات السياسية و باقي الموضوعات الأخرى ، حيث أن المضمون السياسي في نشرات الأخبار يدعم الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به في عملية التنشئة السياسية ، ومضامين الأخبار السياسية الواردة في نشرات أخبار التلفزيون لا تركز بصورة كبيرة على قيمة "الديمقراطية" ، ولم يتاح لجميع الأطراف التعبير عن رأيها بحرية كاملة و انحصر الأمر إلا على آراء الوزراء و رجال السياسة.
- ركزت نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري على الجواب الايجابية خاصة في المضامين السياسية للتأثير على اتجاهات المشاهدين ، كما سيطرت الوظيفة الإخبارية على موضوعات نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري نظرا للطابع الإخباري الذي تتميز به النشرة ، إلا أنه من المهم التوازن بين وظائف التحليل و التفسير ، الإرشاد و التوعية ، التنقيف ،التعبئة و الترفيه ضمن الوظيفة الرئيسية للنشرة و هي الإخبار و الإعلام ، لما تؤديه من دور في عملية التنشئة السياسية للمشاهدين وتكوين مواقفهم تجاه الموضوعات الإخبارية .

- البرنامج الإخباري - في دائرة الضوء- يركز على الموضوعات السياسية ، لكن اعتمد على الطرح السلبي ، نظرا لطغيان موضوعات الحروب ، المشكلات السياسية ، الاضطرابات الأمنية و عدم الاستقرار السياسي ، خاصة في الشرق الأوسط، كما اعتمد هذا البرنامج في طريقة طرح الموضوع بتقديم وجهات النظر حوله ، حيث تناول القضايا الدولية بالتعليق و التحليل من زوايا مختلفة مما يساعد في تكوين الرأي العام المحلي ، و إثارة اهتمام المشاهدين بالموضوعات والأحداث الدولية الراهنة لتكوين موقف أو اتجاه ، و طغى الحديث كقالب صحفي على البرنامج الإخباري -في دائرة الضوء- ،نظرا لكونه برنامج حوارى بالدرجة الأولى.
- احتلت البرامج الإخبارية المرتبة الأولى من حيث المتابعة مقارنة ببقية البرامج الأخرى ، حيث جاءت نشرات الأخبار في المرتبة الأولى ، تليها الحصص الخاصة ، ثم الموجيز الإخبارية ، فالبرامج التسجيلية، إلا أنه لم يتم الاكتفاء بالبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري كمصدر للأخبار و المعلومات ، بل يتم اللجوء إلى مصادر أخرى ، اعتبرت مواعيد بث البرامج الإخبارية مناسبة ، في حين تعد متوسطة من حيث المصادقية و التقديم ، الديكور والجنريك ، أما من حيث المدة المخصصة للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري تعد غير كافية ، حيث كانت هناك اقتراحات حول ضرورة إنشاء قناة إخبارية متخصصة.
- تعد المعلومات السياسية التي تعرضها البرامج الإخبارية غير كافية رغم دورها في توعية المواطن و تشجيعه على الاهتمام ببيئته السياسية ، لأنها لا تهتم بأراء المواطن، و لا بقضاياها و مشكلاته الفعلية قدر الاهتمام بنشر ما يخدم السلطة السياسية ،إلى جانب قيام البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري بنشر قيم سياسية متعددة ، كالمشاركة السياسية ، حقوق الإنسان ، المواطنة ، الديمقراطية ، الحرية و العدالة و المساواة و تأتي قيمة الولاء للوطن في مقدمتها، و قد أقر المبحوثين بمشاركتهم في حوارات و مناقشات حول الأخبار و القضايا السياسية التي تعرضها البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري بشكل معتبر ، مع الأصدقاء والأساتذة و أفراد الأسرة .
- تحفز مشاهدة البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري على الاطلاع على برامج و مشاريع التنظيمات و الهيئات الرسمية بنسبة 63.89%، ثم المتابعة الدائمة لقضايا الوطن بنسبة 15.47% و الانضمام للحزب السياسي المفضل بنسبة 3.57% ، و أخيرا الانضمام إلى تنظيمات طلابية بنسبة 2.78% في حين لم تعبر نسبة 14.29% عن رأيها ويسهم التلفزيون

الجزائري في التنشئة السياسية للمشاهدين من خلال الإعلام عن مشاريع الدولة لخدمة المواطن ، والدعوة إلى تبني مواقف الدولة إزاء القضايا المتعددة ، كما يقدم ثقافة سياسية تسمح للمواطن بتحديد اتجاهه نحو مختلف الموضوعات، إلا أن انعدام المصادقية أحيانا و الديمقراطية في تناول القضايا خاصة الوطنية و فقدان الموضوعية وعنصر التفاعل مع المشاهد في البرامج الإخبارية من شأنه التأثير سلبا على الدور الايجابي للتلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية للجمهور .

- تعقيب على الدراسة

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من الدور المهم و الفعال الذي تلعبه وسائل الإعلام في تنشئة الجماهير، والتأثير في اتجاهاتهم ومواقفهم السياسية و الاجتماعية من أجل إشراكهم في حركية التغيير والتنمية الشاملة ، التي أضحت في ظل التقدم التكنولوجي من أهم عناصر و أدوات النسق السياسي ، حيث تسهم كقنوت للتغيير في صياغة مواقف الرأي العام و الارتقاء به و بلورة اتجاهاته و معارفه السياسية، من منطلق أن خصائص التلفزيون تكاد تكون منفردة كونها من أقوى الوسائل الإعلامية في تشكيل الاتجاهات و المواقف ، و جزء لا يتجزأ من العملية التي تستهدف الفرد في مجال تنشئته سياسيا واجتماعيا و تشكيل وجدانه و بلورة ثقافته، و تعد التنشئة السياسية عبر التلفزيون في الدول النامية وخاصة في عصر تكنولوجيات الاتصال و القنوات الفضائية من أجل العمليات في إعداد الناشئة سياسيا و تعميق الشعور لديها بالهوية و الانتماء و الولاء الوجداني و الفكري و السياسي للمجتمع والدولة ، وهي النقاط التي تتفق معها الدراسة الحالية ، كون كلاهما تبحثان عن إسهام و دور وسائل الإعلام عموما في التكوين السياسي للفرد الجزائري، هذا التكوين يكون في شكل تنشئة سياسية وينتهي بتكوين ثقافة سياسية كنتاج لهذه التنشئة.

كما اتفقت الدراستين من جانب كونهما دراستين تحليليتين و ميدانيتين، حيث استعان كل منهما بأداة تحليل المحتوى لوصف المحتويات السياسية لوسائل الإعلام إذ تناولت دراسة حدادي وليدة تحليل مضامين نشرة الأخبار الرئيسية للتلفزيون الجزائري ، و البرنامج السياسي في دائرة الضوء ، في حين تناولت الدراسة الحالية المضامين السياسية للصحافة الوطنية ، و اختارت عينة من هذه الصحف تمثل أهم الصحف الوطنية و هي : الخبر و الشروق اليومي ، El Watan و Le quotidien d'oran وتحديدًا تم تحليل المضامين السياسية المنشورة في شكل مقال ، افتتاحية ، تقرير صحفي ، تعليق

أعوام. اعتمدت دراسة التلفزيون و التنشئة السياسية للمشاهدين في التلفزيون الجزائري على التحليل الكمي والكيفي، أما دراسة دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري فاستخدمت فقط التحليل الكيفي للمضامين السياسية، هذا من حيث الدراسة التحليلية، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فتوجهت الدراسة الأولى إلى جمهور البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري، بينما توجهت الدراسة الثانية إلى متبعي الأخبار السياسية عبر الصحافة الوطنية و استعانت كل منهما باستمارة الاستبيان لجمع البيانات ، كما نلاحظ من خلال النتائج المقدمة سيطرت فئات التحليل الشكلي مقابل الكيفي التي تخدم لم تخدم موضوع التنشئة السياسية التي هي أكثر ارتباطا بالمضمون من الشكل، كما ركز الجانب الميداني على عادات التعرض للتلفزيون الجزائري و لم يكن هناك علاقة بين الدراسة التحليلية و الميدانية .

1-9-2 الدراسات العربية

- الدراسة الأولى¹: دراسة عبد الله حميد العنزي "دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي -جامعة الشرق الأوسط"

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرف على دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية بين الشباب الكويتي ، و تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: ما دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية (القنوات التلفزيونية المحلية، الصحف المحلية، الإذاعة المحلية) في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي؟ نقرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة التي تستفسر عن متوسط الوقت الذي يتعرض فيه المبحوثين للتلفزيون المحلي ، و متوسط الوقت الذي يستمع فيه المبحوثين للإذاعة المحلية ،بالإضافة إلى متوسط قراءة الصحف المحلية لدى المبحوثين ، و هل يختلف دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي باختلاف نوع الوسيلة الإعلامية (صحف ، إذاعة ، قنوات التلفزيونية)؟ وما دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي؟

انطلقت هذه الدراسة من الفرضيات التالية :

¹ - عبد الله حميد العنزي: دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي -جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الشرق الأوسط ، الكويت ، 2013-2014.

- يختلف مستوى التأثيرات الناتجة عن التعرض لوسائل الإعلام المحلية باختلاف الجنس.
- يختلف مستوى التأثيرات الناتجة لوسائل الإعلام المحلية باختلاف العمر.
- يختلف مستوى التأثيرات الناتجة عن التعرض لوسائل الإعلام المحلية باختلاف الجامعة.
- توجد علاقة ارتباط بين مستوى التعرض لوسائل الإعلام المحلية و بين مستوى التأثير بهذه الأخبار معرفيا ، حيث كلما زاد مستوى الاعتماد على وسائل الإعلام زادت التأثيرات المعرفية الناتجة عن هذا الاعتماد.

اتخذت الدراسة نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام مرتكزا نظريا، باعتبارها ترتكز على الوسيلة وأهميتها الرسمية لدى الفرد في تلقي المعلومات، أي أن مقدار تأثير وسائل الإعلام في الناس يتوقف على الدرجة التي يعتمدون فيها على المعلومات التي تقدمها تلك الوسائل، وتفترض هذه النظرية أنه كلما أشبع الفرد حاجاته من وسائل الإعلام أصبحت هذه الوسائل تشكل دورا مهما في حياته، ومن ثم يكون لها تأثير كبير عليه، وكلما ازداد الناس الذين يعتمدون على وسائل الإعلام يزداد تأثيرها العام ودورها في المجتمع يصبح مركزيا، وهكذا توجد علاقة مباشرة بين مقدار الاعتماد على وسائل الإعلام، وبين درجة تأثير هذه الوسائل على الأفراد وأهميتها في فترة معينة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مشاهدة الشباب الكويتي للقنوات المحلية الكويتية، إلى جانب معرفة مدى استماع الشباب الكويتي للإذاعة المحلية الكويتية، و مستوى قراءة للصحف المحلية الكويتية والكشف عن دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية (القنوات التلفزيونية المحلية، الصحف المحلية، الإذاعة المحلية) في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي، و تأتي أهمية هذه الدراسة من جملة اعتبارات نظرية و عملية منها أهمية دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية (القنوات التلفزيونية المحلية، الصحف المحلية، الإذاعة المحلية) في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي ، و مدى فاعلية وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي، ذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويرها بما يتوافق و حاجات الشباب الكويتي.

تم استخدام منهج البحث الوصفي المسحي بوصفه المنهج الأكثر ملائمة لهذه الدراسة، كونها تدرس وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي، وتم استخدام استبانته بغرض جمع بيانات الدراسة، يتضمن مجتمع البحث جميع طلبة جامعة الكويت، وجامعة

الخليج للعلوم والتكنولوجيا وكلية التربية الأساسية من الجنسين الذكور والإناث ممن هم على مقاعد الدراسة للعام الدراسي 2013/2014 والبالغ عددهم 33212 وفقا للإحصائية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والتكوين لعام (2012-2013)، و انطلاقا من هذا المجتمع تم اختيار عينة عشوائية نسبية تبعا للجامعة باستخدام جدول بارتلت وكوترلك وهيجنز Bartlett, Katrik, Higgins لتحديد حجم العينة من حجم المجتمع وبلغ عدد أفرادها 324 طالبا وطالبة، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

- متوسط قراءة الصحف لدى أغلب أفراد عينة الدراسة أقل من نصف ساعة في اليوم، و أن متوسط التعرض لقنوات التلفزيون المحلية لدى غالبية أفراد العينة ، أقل من ساعتين كما أن متوسط الاستماع للإذاعة المحلية لغالبية أفراد العينة أقل من ساعتين أيضا.
- كما أظهرت نتائج الدراسة أن دور وسائل الإعلام المحلية (الصحف ، القنوات التلفزيونية، الإذاعة في تعزيز الثقافة السياسية لدى الطلبة بشكل عام جاء بدرجة متوسطة، و أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في اختلاف مستوى التأثيرات الناتجة عن التعرض لوسائل الإعلام المحلية تعزى لاختلاف كل من متغيري الجنس والعمر، بينما لم تظهر فروق تعزى لمتغير الجامعة.
- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \leq \alpha$) لكن مستوى التأثيرات المعرفية الناتجة عن التعرض لوسائل الإعلام المحلية ، تبعا لمتغير " مدة التعرض لوسائل الإعلام المحلية في اليوم " ومدة التعرض لأطول ولجميع المجالات.
- دور الصحافة المحلية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الطلبة بشكل عام كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.41 و بانحراف معياري 0.50 وجاءت جميع الفقرات في الدرجتين المرتفعة والمتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 2.77-3.93 و ذلك يعود إلى وعي الباحثين بالاهتمام المتواضع، الذي توليه الصحافة المحلية للقضايا العالمية المعاصرة المتعلقة بالديمقراطية والمساواة والشفافية في التعليم والمناصب والتركيز على نشر الوعي بحقوق الإنسان و التأكيد على حرية التعبير و الرأي.
- كما أظهرت النتائج أن دور القنوات التلفزيونية المحلية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الطلبة بشكل عام كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي 12.3 و الانحراف المعياري 0,46، وجاءت جميع الفقرات في الدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 2.59-3.49، ويعود

ذلك إلى وعي المبحوثين بالدور المتواضع الذي تتبناه القنوات الفضائية المحلية في الكويت في دعم مبدأ الشورى في الحياة السياسية، وتعزيز التوجهات الشرعية السياسية التي تصب في مصلحة الوطن والتي تبنتها المعارضة، ونفس الشيء بالنسبة لدور الإذاعة المحلية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب بشكل عام كانت متوسطة.

- تعقيب على الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من التساؤل عن دور الوسائل الإعلامية ، و بدلا من دورها في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام كما هو الحال في دراستنا، اهتمت بتعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي وبالتحديد لدى طلبة الجامعة ،كما تناولت كل الوسائل الإعلامية المحلية من تلفزيون،صحف وإذاعة محلية، على عكس الدراسة الحالية التي تناولت دور الصحافة الوطنية لا غير ،بينما تساءلت هذه الدراسة الكويتية عن دور وسائل الإعلام، فإن فرضياتها كانت حول التأثيرات الناتجة عن التعرض لهذه الوسائل و اختلاف هذه التأثيرات باختلاف الوسيلة، الجنس، السن، زيادة على العلاقة الموجودة بين مستوى التعرض و بين مستوى التأثيرات بهذه الأخبار معرفيا، بالاعتماد على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.

و عليه حصرت هذه الدراسة دور وسائل الإعلام في دور التعزيز و تجاهلت كونها إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية ،ومن الناحية المنهجية اختلفت الدراستين نسبيا على مستوى الأهمية والهدف ،حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من دور وسائل الإعلام الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية في حين ركزت دراستنا على أهمية الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية ،كما اختلفت الدراستين من حيث الهدف، إذ هدفت الدراسة الكويتية إلى التعرف على مدى مشاهدة الشباب الكويتية لوسائل الإعلام المحلية و دورها في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي،بينما هدفت دراستنا إجمالاً على الكشف عن دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية و تزويده بالمعارف اللازمة لذلك، و تقاطعت الدراستين في المنهج المستخدم المتمثل في المنهج المسحي ، و لم تتسع العينة لتشمل شرائح مختلفة من الشباب الكويتي كما هو مننظر، وإنما توجهت فقط إلى طلبة الجامعة.

بالنسبة لأداة جمع البيانات اکتفت هذه الدراسة باستمارة الاستبيان في حين زاوجت الدراسة الحالية بين استمارة الاستبيان و تحليل المحتوى، و من خلال الاطلاع على نتائج هذه الدراسة يظهر

لنا أنها حددت فقط عادات وأنماط تعرض الطلبة لوسائل الإعلام المحلية و علاقة التعرض بالتأثير وفقا لدرجة الاعتماد على وسائل الإعلام، و لم يبرز دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي -جامعة الشرق الأوسط .

- الدراسة الثانية¹: دراسة وليد عبد الهادي العويمر "دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية دراسة تحليلية"

حاولت هذه الدراسة معالجة مشكلة محورية أساسية هي أنه بالرغم من اتساع انتشار البث الإذاعي والتلفزيوني في المجتمع الأردني، وتزايد إقبال المواطنين على اقتناء هذه الوسائل، ومتابعة ما يبث فيها من برامج بدليل حصول التلفاز الأردني على المرتبة الأولى من حيث المشاهدة من قبل المواطنين مقارنة مع باقي وسائل الإعلام المحلية بنسبة مشاهدة بلغت 42%، واحتلال المرتبة الأولى من حيث نسب المشاهدة للأردنيين مقارنة بما يزيد عن 400 محطة تلفزيونية إقليمية و متخصصة بنسبة 4.42% حسب نتائج الدراسة التي أجرتها شركة ابسوس الأردن ميديا، إلا أنه لم يتم استثمار مضامين الوسيلتين بالشكل الأمثل لتحقيق تنمية سياسية حقيقية للمواطنين.

بناءا عليه انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من الأسئلة التي حاولت الإجابة عن ما هي أبرز المشكلات السياسية التي يعاني منها المجتمع الأردني؟ كيف يمكن أن تحمل الإذاعة والتلفاز الأردني رسالة سياسية وطنية شاملة؟ كيف يمكن توظيف قدرة هذه الأجهزة الفائقة في تشكيل العقلية السياسية للمواطن الأردني؟ و تفترض هذه الدراسة أن تزايد انتشار النزاعات، والصراعات، والأحداث السياسية داخل الدولة وفي محيطها الإقليمي ، سيدفع وسائل الإعلام في الدولة لتركيز وتكثيف برامجها على شرح أبعاد هذه الأحداث والتطورات في المجتمع المحلي، وعلى سياسة الدولة الداخلية والخارجية بهدف توعية المواطن بخطورة هذه الأحداث، توجيهه بشكل سليم للتعامل معها بما يحقق أعلى المكاسب، وأقل الخسائر للمجتمع والدولة.

¹- وليد عبد الهادي العويمر: دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية دراسة تحليلية ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية المجلد 6، العدد 1، 2013.

هدفت الدراسة إلى تعريف دور الإذاعة و التلفاز الأردني في تنمية التوجهات السياسية لدى المواطنين وذلك من خلال تتبع ما تبثه هاتين الوسيلتين من أخبار وبرامج سياسية ،حجم ونوعية ومواعيد هذه البرامج والأخبار مقارنة مع البرامج الأخرى سواء الاقتصادية ، الترفيهية ، الدينية أو الرياضية، وتكمن أهمية الدراسة من ناحيتين: الأولى علمية من خلال الإطلاع والتعرف بشكل نظري و تطبيقي إلى ما يبث في الإذاعة والتلفاز الأردني من برامج سياسية لدى المواطنين، أما الأهمية الأخرى فهي عملية من خلال الوقوف على أهم جوانب القصور و الانجازات التي تحققت على أرض الواقع في هذا الميدان، و محاولة إيجاد الحلول المناسبة في حال وجود قصور، ومن تم اطلاع المسؤولين في مؤسسة الإذاعة والتلفاز الأردني والمهتمين والدارسين على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ،وأهم الانجازات التي تحققت للتأكيد عليها أو استدراك النواقص و التغلب عليها.

منهجيا تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي لا تقف عند حد جمع البيانات ، بل تمتد إلى تصنيف البيانات والحقائق التي تم جمعها وتسجيلها،تفسيرها وتحليلها تحليلًا شاملاً واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها، وتستخدم هذه الدراسة منهجين: منهج المسح الميداني للبرامج السياسية في الإذاعة والتلفزيون الأردني خلال الدورة البرمجية لشهر جانفي من عام 2000، والمنهج المقارن وذلك للمقارنة بين حجم البرامج السياسية المقدمة في كل من الإذاعة والتلفاز الأردني.

أما بالنسبة لأداة جمع المعلومات، فاستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون الخاصة بوحدة قياس الزمن، حيث قام الباحث بدراسة المساحة الزمنية المخصصة للبرامج السياسية المحلية والإقليمية الدولية التي تبث خلال الإذاعة و التلفاز الأردني من مجموع الساعات المخصصة للبرامج الأخرى على هاتين الوسيلتين، ثم حساب نسبة الوقت المعطى للبرامج السياسية بالمقارنة مع المجموع الكلي للبرامج الأخرى.

و من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- تدني الثقافة والوعي السياسي لدى المواطن الأردني من خلال نموذجيين تطبيقين هما المشاركة والانتخابات النيابية منذ عام 1989 لغاية 2010 ،والانتساب للأحزاب السياسية منذ صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992 حتى الآن، حيث تبين تدني نسبة مشاركة المواطنين في

الانتخابات النيابية سواء بالترشح أو التصويت ، وانخفاض نسبة انتساب الأردنيين للأحزاب السياسية.

- أما فيما يتعلق بفرضية الدراسة فإنه على الرغم من تنوع الأحداث السياسية داخل الأردن بعودة الحياة الديمقراطية والبرلمانية منذ عام 1989 و صدور قانون الأحزاب ، الذي نظم العمل الحزبي وجعله مشروعاً ، وتعدد النزاعات والصراعات في الدول المحيطة والقريبة من الأردن كما هو الحال في فلسطين والعراق ولبنان والسودان وإيران... الخ. إلا أن ذلك لم يدفع الإذاعة والتلفاز الأردني إلى تسليط الضوء بشكل مكثف على هذه الأحداث والتطورات ، النزاعات والصراعات بزيادة عدد برامجها السياسية لشرح طبيعة هذه الأحداث وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على المجتمع المحلي واستطلاع آراء المواطنين حول مجمل هذه الأحداث ، ومن ثم تثقيفهم سياسياً.
- بعد تطبيق المنهج المقارن الذي قارن بين حجم البرامج السياسية المقدمة عبر الإذاعة والتلفاز الأردني وجدت الدراسة ارتفاع نسبة البرامج السياسية المقدمة من خلال الإذاعة بالمقارنة مع التلفاز ، حيث وصلت نسبتها الأسبوعية إلى 24% ، في حين أنها كانت متدنية في التلفاز ، حيث بلغت حوالي 14% على مدار الأسبوع.
- أما فيما يتعلق بمتوسط الوقت الذي يتعرض فيه المبحوثين لقنوات التلفزيون المحلية بشكل يومي ، أغلب المبحوثين يتعرضون لأقل من ساعتين يومياً بنسبة 0.47% ، في حين يتعرض ما نسبته 0.38% من أفراد العينة من 2 إلى 3 ساعات يومياً ، وأخيراً يتعرض ما نسبته 0.15% من أفراد العينة لأكثر من 3 ساعات في اليوم ، وهذا يرجع إلى قضاء الطلبة معظم وقتهم في الجامعة ، كما أن كثير من الطلبة يزاولون عملاً إلى جانب دراستهم في الجامعة.
- وفيما يخص الوقت الذي يستمع فيه المبحوثين للإذاعة المحلية بشكل يومي ، أغلبهم يستمعون أقل من ساعتين يومياً بنسبة 0.71% ، في حين يستمع ما نسبته 0.19% من أفراد العينة من 2-3 ساعات يومياً وأخيراً يستمع ما نسبته 0.10% من أفراد العينة لأكثر من 3 ساعات.
- أظهرت نتائج الدراسة عموماً إلى وجود ضعف في مستوى الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني ، و انخفاض في المشاركة السياسية و كذلك في الانتخابات النيابية و الانتساب إلى الأحزاب السياسية ، كما تبين أيضاً أن وسائل الإعلام الأردنية (التلفاز و الإذاعة) لم يقوما بواجبهما على أكمل وجه ، حيث لم يتم تكثيف البرامج السياسية عبر هاتين الوسيطتين ، فالبرامج السياسية

المعروضة عبر كل من الإذاعة و التلفاز محدودة ، و معظمها نشرات إخبارية ينقصها التحليل و العمق السياسي.

- تعقيب على الدراسة

حاولت هذه الدراسة عبر إشكالياتها تشريح المشكلات التي تعترض المجتمع الأردني و دور الإذاعة و التلفزيون في نقل رسالة سياسية وطنية شاملة ، و كيف يمكن استغلال و توظيف طاقات هذه الوسائل في تشكيل العقلية السياسية للمواطن الأردني و تمكينه من الخوض في الحياة السياسية بوعي و إدراك مستتير لمحتوياتها من خلال افتراض أن وسائل الإعلام تركز و تكثف برامجها من أجل تعريف و شرح أبعاد الأحداث و التطورات السياسية داخل الدولة الأردنية ، و في محيطها الإقليمي ، و لحد ما هذه الإشكالية لا تختلف عن إشكالية دراستنا الحالية في مفهومها الشامل و بحثها عن دور وسائل الإعلام بشكل عام و الصحافة الوطنية بشكل خاص في تزويد الرأي العام بالآليات و المعارف السياسية الكفيلة بتوعيته و تنويره حول ما يحيط به من أحداث و قضايا سياسية على الساحة الوطنية.

غير أن أهداف دراسة وليد عبد الهادي العويمر اكتفت بالبحث عن دور الإذاعة و التلفزيون الأردني في تعزيز التنمية السياسية للمواطن الأردني ، فان دراستنا هدفت إلى تقصي دور الصحافة الوطنية الجزائرية في تكوين الثقافة السياسية للمواطن الجزائري، وذلك من خلال تحليل المضامين السياسية للصحافة الوطنية ووفقا لأبعاد نظرية الثقافة السياسية لغابريال أوموند.

من ناحية أهمية الدراسة و رغم التقارب النسبي بين الدراستين على المستوى التطبيقي غير أن دراسة وليد عبد الهادي العويمر تقف على جوانب قصور الانجازات ، و إيجاد الحلول المناسبة وإيصالها إلى المسؤولين ، مما يدفعنا للتساؤل عن علاقة ذلك بموضوع دور الإذاعة و التلفزيون الأردني في التنمية السياسية بكل هذا. أما منهجيا لم تختلف الدراستين كون كلاهما تنتمي إلى الدراسات الوصفية و استعان كل منهما بالمنهج المسحي ، غير أن الدراسة الأردنية اعتمدت زيادة على ذلك بالمنهج المقارن وشاركت الدراستين في أداة تحليل المحتوى، و فيما يخص النتائج المتوصل إليها و بالرغم من إغداقها في تناول عادات التعرض لكل من التلفاز و الإذاعة، إلا أنها أجابت بالفعل عن التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية هذه الدراسة .

- الدراسة الثالثة¹: دراسة محمد رضا محمد حبيب "دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي للشباب المصري دراسة ميدانية"

في ضوء ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات حول كون الصحف تعد في مقدمة وسائل الإعلام التي تمد الجمهور بمختلف فئاته ، و مستوياته بالمعارف والمعلومات بوجه عام ، والمعارف السياسية بوجه خاص، أشارت العديد من الدراسات الأخرى أن الانترنت تعد من أبرز وسائل الإعلام التي تمد الجمهور وخاصة الشباب بالمعلومات والمعارف العامة والسياسية ، ففي ظل التقديرات والمؤشرات التي تؤكد على ضعف مستوى المعرفة السياسية للشباب، وضعف نسب المشاركة السياسية للشباب المصري في الحياة السياسية ، و بالإشارة إلى أهمية القضايا السياسية وخاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير على المستوى المحلي والعربي والدولي، تتحدد مشكلة الدراسة في اختبار علاقة التعرض للصحافة والانترنت بالمعرفة السياسية للشباب الجامعي المصري.

قام الباحث بتقسيم تساؤلات الدراسة الميدانية إلى تساؤلات خاصة باستخدامات الباحثين للصحافة منها: معدل القراءة، بداية متابعة الصحف، الصحف و المواد الصحفية، ترتيب الأخبار المفضلة، دوافع القراءة، مدى الاستفادة و أوجه الاستفادة من الصحف، إلى جانب أسباب عدم الاستفادة منها، و مدى تزويد الصحف بالمعرفة السياسية، و أخرى خاصة باستخدام الانترنت منها: بداية متابعة الباحثين للانترنت، عدد الأيام التي يتصفح فيها الباحثين الانترنت و الساعات التي يقضيها الباحثين عبر الانترنت، مدى استخدامها، مواقع الانترنت ،المواقع الإخبارية العربية و المواقع الإخبارية الأجنبية المفضلة لدى الباحثين، دوافع الاستخدام ، مدى الاستفادة ، و الإشباع المحقق، و ما إذا كانت المواقع تزود الالكترونية الباحثين بالمعرفة السياسية.

تنتقل فروض هذه الدراسة أولاً في وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين التعرض للصحف ومستوى المعرفة السياسية للباحثين ؛ ثانياً وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين مستوى المعرفة السياسية والتعرض للانترنت، و تتحدد مجمل أهداف الدراسة في محاولة التعرف إلى معدل تعرض الباحثين للصحافة والانترنت، دوافع التعرض، المواد المفضلة و الإشباع المحقق من تعرض

¹ - محمد رضا محمد حبيب : دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي للشباب المصري دراسة ميدانية ، مجلة هيرمس مركز اللغات و الترجمة ، المجلد الثاني، العدد 4، جامعة القاهرة ، أكتوبر 2013.

المبحوثين للصحافة و الانترنت، و مدى تزويد الصحافة و الانترنت للمبحوثين بالمعرفة السياسية والتعرف إلى مصادر المعلومات السياسية للمبحوثين.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث تستهدف وصف المواقف أو الظواهر و الأحداث وجمع الحقائق الدقيقة عنها بهدف تحديد الظاهرة أو الموقف أو الحدث تحديدا دقيقا ، و رسم صورة متكاملة لا تتسم بالواقعية و الدقة، و تستهدف هذه الدراسة وصف مستوى المعرفة السياسية للمبحوثين وعلاقتها باستخداماتهم للصحافة و الانترنت، كما استعانت هذه الدراسة بمنهج المسح الإعلامي لمسح الجمهور الذي يمثل الشباب الجامعي المصري بعينة بلغت 451 مفردة توزعت على الجامعات التالية : جامعة القاهرة 149، جامعة المنصورة 146، جامعة المنيا 146. تم اختيار العينة من خلال توزيع العدد المراد الوصول إليه من العينة على كليات الجامعة و اختيار عينة عشوائية بسيطة من واقع الكشوف التي تضم أسماء الطلاب بالكلية، تمثل أداة جمع البيانات في الدراسة الميدانية في صحيفة الاستقصاء، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج في مقدمتها :

- 63.2% من عينة الدراسة يفضلون قراءة الأخبار تليها التحقيقات بنسبة 44.6% عن بقية الفنون الصحفية الأخرى، و 65.6% من عينة الدراسة كان تعرضهم للصحف متوسطا أي بعض أيام الأسبوع، 53.2% من المبحوثين كان تعرضهم للانترنت متوسطا، أي في حدود يومين في الأسبوع وساعتين كل مرة ، 56% من دوافع تعرض المبحوثين للصحافة و الانترنت كان بهدف الحصول على المعلومات عن القضايا و الأحداث الجارية .
- من هنا يمكن فهم عدم وجود علاقة بين التعرض للصحف و الانترنت و المعرفة السياسية من خلال أبعاد كثيرة أبرزها :

انخفاض مستوى التعرض للصحافة و الانترنت، حيث اتجهت أغلب مفردات العينة للتعرض للصحافة بعض أيام الأسبوع و التعرض للانترنت لمدة يومين في الأسبوع ، و تبين تركيز الشباب على الأخبار سواء في الصحافة أو الانترنت ، و قلة اهتمامه بالموضوعات التحليلية والتفسيرية المليئة بالمعلومات و المعرفة عكس الأخبار، أما من الجانب الكيفي للتعرض سواء من حيث نوعية المواد التي يتعرض لها ، و هل يتعرض لها بعمق أو بسطحية؟ يكتفي بقراءة العناوين.

- أما فيما يتعلق بطبيعة اهتمام الشباب بالموضوعات السياسية ، إدراكهم لها و فهم ما تعرضوا له و قدرة تذكره ، فهناك تأثير المتغيرات الوسيطة ومنها المناخ السياسي العام و هل يشجع الشباب على المشاركة وبالتالي يبحث عن المعرفة أم لا ؟ فهناك أدوار غالبية في الأسرة و المدرسة و دور العبادة و الجامعة و وسائل الإعلام و الأحزاب كلها لا تقوم بدورها لتشجيع الشباب على المشاركة و الاهتمام بأرائهم ، فالشباب لا يهتم بالسياسية من الأساس لأنهم يرون أنه لا جدوى من المشاركة و بالتالي لا ينتمون إلى أحزاب و لا يمتلكون بطاقات انتخابية و لا يذهبون للتصويت و بالتالي لا يهمهم كثيرا تكوين المعرفة عن الأحداث السياسية الجارية .
- وأيضا فقدان الثقة في مصداقية وسائل الإعلام التي تبالغ في إبراز السلبيات أو الإيجابيات مما يفقدها مصداقيتها لدى الشباب ، و لا تكون وحدها العامل المؤثر في المعرفة السياسية لديهم ، فهناك الأصدقاء و الأسرة و الندوات و غيرها من وسائل الاتصال الشخصي التي من الممكن أن يكون لها دور كبير في التأثير على المعرفة السياسية لدى الشباب أكثر من تعرضهم للانترنت والصحافة المطبوعة.

- تعقيب على الدراسة

ربطت هذه الدراسة بين التعرض للصحافة و الانترنت ، و المعارف السياسية للشباب الجامعي المصري على أساس اختبار علاقة التعرض لوسائل الإعلام ، و مستوى المعرفة السياسية للشباب المصري من منطلق الاستخدامات و الإشباعات المحققة من كلا الوسيلتين (الصحافة و الانترنت) فيما يخص المعارف السياسية ، و هي النقطة التي تلتقي فيها مع الدراسة الحالية ، وتحديد الجانب الخاص بالدراسة الميدانية المتعلقة بعلاقة المعارف السياسية ، التي يتعرض لها الرأي العام الجزائري عبر مضامين الصحافة الوطنية ، حيث لا تتوقف دراستنا فقط عند الحصول على المعارف لكن تذهب إلى استخدام هذه المعارف في تكوين الثقافة السياسية.

توجهت دراسة محمد رضا محمد حبيب إلى الشباب المصري ، حيث اختارت فئة الشباب الجامعي المصري، و هي فئة يمكن أن نقول بأنها لا تتقاسم مع الشباب المصري عامة كل الخصائص الاجتماعية كونها تتميز بالمستوى التعليمي، الذي بإمكانه أن يحدث الفرق على مستوى النتائج المتوصل إليها .

كما تلتقي الدراستين أيضا على مستوى نوع الدراسة ، حيث كلاهما يعتبران من الدراسات الوصفية ، كذلك على مستوى المنهج المتمثل في المنهج المسحي الذي حمل اسم منهج المسح الإعلامي، واستعانت كل منهما بنفس أداة جمع البيانات المتمثلة في استمارة الاستبيان ، غير أنه نشير إلى أن دراستنا لجأت أيضا إلى أداة تحليل المحتوى لاستكمال كل متطلبات عملية جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، أما من حيث الوسيلة الإعلامية، فقد فضل محمد رضا محمد حبيب المقارنة بين الصحافة والانترنت ، وبعبارة أخرى بين الوسائل الإعلامية التقليدية و الوسائل الإعلامية الحديثة ، في حين ركزت دراستنا على الصحافة الوطنية .

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معرفة دور وسائل الإعلام سواء التقليدية أو الحديثة في تزويد الشباب المصري بالمعارف السياسية من خلال اختبار العلاقة الارتباطية بين التعرض لكل من الصحافة و الانترنت و مستوى المعرفة السياسية للمبحوثين غير واضح في النتائج المتحصل عليها ، لأنها بينت بشكل أكبر عادات و أنماط الاستخدام ، الدوافع و الاشباعات المحققة ، و يبقى دور وسائل الإعلام التقليدية و الحديثة في التنقيف السياسي للشباب المصري غير بارز وإنما ضمني ، لأن التنقيف السياسي لا يتوقف عند محطة تزويد المبحوث بالمعارف و الأخبار السياسية ، و إنما تحريك اتجاهاته، عواطفه، و سلوكه اتجاهها.

1-9-3 الدراسات الأجنبية

- الدراسة الأولى¹: انيرين جافيد وأوروا إيلاهي " نماذج الإدراك السياسي للمواقف و السلوك الانتخابي - تأثير وسائل الإعلام"

تساءلت إشكالية هذه الدراسة عن تأثير وسائل الإعلام على السلوك الانتخابي ، انطلاقا من كون المجتمع الباكستاني يتكون من مناطق ريفية و أخرى حضرية و لذلك فقد اعتمدت عينتين من كلا المنطقتين بافتراض أن المناطق الريفية هي أقل تأثرا بوسائل الإعلام مقارنة بالمناطق الحضرية و عليه سيكون هناك نماذج خاصة على مستوى كلا الجهتين .

¹ - Umbreen Javid , Urwa Elahi: **patterns of political perceptions ,attitudes and voting behaviour :influence of Media** ,South Asian studies a research journal of south Asian studies ,Vol.29,No.2,July-december 2014,pp 363-378.

إن تجربة انتخابات عادلة و وسائل إعلامية مستقلة لا يعتبر موضوعا قديما في باكستان، فأول مرة منحت لوسائل الإعلام لعب دور في خلق وعي سياسي عند الجماهير رغم القيود كان في الانتخابات العامة لسنة 2002 ،التي أجريت تحت الرقابة الصارمة و المنحازة لحكومة "موشرف" Musharraf ، لكن انطلاقا من الانتخابات العامة لسنة 2008 و 2013 يمكن رؤية أثر لوسائل إعلام ناضجة و متعددة المصادر .

أشارت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تساهم في تشكيل السلوك الانتخابي للناخبين بدرجات متفاوتة ،و التي تختلف حسب الهويات الإجتماعية : الطبقة ، الدين ،العرق، الإثنية ،الجنس ،اللغة ، الوظيفة أو المهنة ،الحملة الانتخابية ،الانتماء الجمعي ، مجموعة الأقران ،والمساندة الإيديولوجية ،و الأجندة والسياسية التي لا يكمن اعتبارها القوى الوحيدة لأي تجربة سياسية ،فهناك التاريخ ، الثقافة السياسية ، القيم ، التنشئة المباشرة عبر التربية المدنية التي تساعد أيضا في تشكيل السلوك الانتخابي، إضافة إلى التطور التكنولوجي و إنتشار وسائل الإعلام الذي سهل الحصول على المعلومات ،حيث تعبر وسال الإعلام اليوم كهيئة رابعة في الحكومة .

فوسائل الإعلام تلعب دورا حساسا في عملية التنشئة وتضمن البث المزدوج للاتصال المزدوج لأنها تشكل جسر بين الجماهير و وسائل الإعلام ، عندما تكون وسائل الإعلام حرة و مستقلة من التدخل الخارجي إذ بإمكانها إحداث تغيرات معتبرة في المستقبل ، خلق التأييد أو المعارضة بين الجماهير تجاه قضية أو سياسة معينة، كما يمكن أن تحرك الحشود تجاه قضية معينة من خلال تعظيمها و تنمية الإجماع ، وباستطاعتها أيضا نشر الوحدة بين الجماهير من خلال الإشارة إلى مشاكلهم الجماعية و خلق أهداف جماعية .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر وسائل الإعلام على السلوك الانتخابي للمواطنين ،وتم إجراء هذه الدراسة في لاهور و المناطق الريفية المجاورة لها من خلال الاستعانة بعينة ممثلة تتكون من 100 مفردة لتمثيل كلا الجهتين بشكل متكافئ ، وزعت الإستمارة باستخدام تقنية المقابلة لجمع البيانات ، و النتائج المتوصل إليها بينت أن معظم الأفراد ينتخبون على أساس الشخصية ، الأخوة أو الانتماء العائلي ، كما في المناطق الحضرية ينتخب معظمهم على أساس الأداء و السياسة.

قسمت العينة بالتساوي، وزعت 50 استمارة في المناطق الحضرية و 50 في المناطق الريفية ووزعت فقط على الناخبين لجمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية ، ترجمت استمارة المقابلة إلى الانجليزية و الأوردو و تم اعتماد منهج التحليل الوصفي و استخدم برنامج SPSS لتحليل البيانات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تتمثل فيما يلي:

- تبين أنه فيما يتعلق بالبحث عن مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الناخبين 54% من الأفراد أجابوا بوسائل الإعلام و 16% جماعات الأقران و 8% مصدر المعلومات هي العائلة و 3% مصادر أخرى ، بينما 6% من الأفراد اختاروا كلا من وسائل الإعلام و الأقران، و 11% العائلة ووسائل الإعلام، و 1% فقط بالنسبة لمن أجابوا بالعائلة و جماعات الأقران ، و 1% لكل أنواع المصادر و بالنسبة للنتائج حسب المناطق 41% من سكان المناطق الحضرية يعتمدون على وسائل الإعلام، بينما غالبية سكان المناطق الريفية يعتمدون على جماعات الأقران كأول مصدرا لمعلوماتهم.
- أما فيما يتعلق بالجزء الخاص بمعايير الجدارة السياسية فالغالبية اختارت إما الانتخاب لصالح الأداء و القيم الايجابية من طرف سكان المناطق الحضرية أو الانتماء القبلي أو الروابط بالنسبة للمناطق الريفية.
- و أخيرا بالنسبة للجزء المتعلق بقياس تأثير وسائل الإعلام على القرارات الانتخابية للجمهور وقياس درجة استهلاكهم لوسائل الإعلام، تم تسجيل العديد من الأجوبة المختلفة مما قسم النتائج حسب الانتماء الجغرافي، حيث أن استهلاك و تأييد وسائل الإعلام و تغلغلها جد عميق في المناطق الحضرية بينما ضعيف في المناطق الريفية .
- في المقابل غالبية سكان المناطق الحضرية الذين يستخدمون وسائل الإعلام بشكل كبير يميلون إلى الانتخاب على أساس الأداء السياسي و يعتقدون بأن لوسائل الإعلام تأثير قوي على السلوك الانتخابي، كما أنهم يؤيدون مواقف وسائل الإعلام في العديد من المسائل .مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الاثنين، فكلما تعرض الجمهور أكثر إلى وسائل الإعلام كلما زادت نسبة وعيهم السياسي و المستجد و كان انتخابهم منطقيا ، فوسائل الإعلام تؤدي إلى تخفيف الروابط القديمة المبنية على القبلية ،و بإمكانها تزويد الأفراد بمعلومات إذا كانت حيادية تؤدي إلى قرارات ثابتة منفتحة على الموضوعية.

- تعقيب على الدراسة

إشكالية هذه الدراسة تنطلق من التساؤل عن أثر وسائل الإعلام على السلوك الانتخابي على أساس متغير الانتماء الجغرافي (المجتمع الحضري ، المجتمع الريفي)، حيث تذهب هذه الدراسة إلى تناول البعد السلوكي للثقافة السياسية، الذي يمثل آخر مرحلة من مراحل تكوين الثقافة السياسية أوبعبارة أخرى تجسيدا للثقافة السياسية الفعالة التي يمتلكها الفرد ، أي أنها لم تنحصر في قياس الجانب النظري للثقافة السياسية و إنما الجانب التطبيقي للثقافة السياسية ، كما هو الحال في دراسة موضوع دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري.

اهتمت هذه الدراسة بقياس تأثير وسائل الإعلام على السلوك الانتخابي في المجتمع الريفي، بناء على متغير الانتماء الجغرافي ، أي العيش في المناطق الحضرية و الريفية ، و استخلاص نماذج للإدراك السياسي للمواقف و السلوك الانتخابي، و تم الاستعانة بتقنية المقابلة، بينما ركزت دراستنا على تفصي دور الصحافة الوطنية في تشكيل الثقافة السياسية ، اعتمادا على أبعاد الثقافة السياسية التي قدمها غابريال ألموند في نظرية الثقافة السياسية و المتكونة من البعد المعرفي ، العاطفي و السلوكي.

غير أن الدراستين تلتقيان في اعتبار وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في عملية التنشئة السياسية، كما أنها توفر المعلومات المتعلقة بأخر المستجدات و القضايا و الأحداث السياسية، ما عدى أن هذه الدراسة إهتمت بالتأثير السياسي لوسائل الإعلام في حين اهتمت دراستنا بدورها في تكوين الثقافة السياسية كونها توفر للجماهير المعلومات المتعلقة بالنظام السياسي و مكوناته ، وظائفه و السياسة المتبعة من طرف الأحزاب السياسية و المرشحين و مختلف شخصيات الطبقة السياسية وأرائهم و مواقفهم تجاه بعض القضايا . فوسائل الإعلام خاصة التلفزيون و الصحف تؤمن لجمهورها المعلومات عن آخر المستجدات و التطورات ، فهي المصادر الأساسية للأخبار بالنسبة للمواطنين، وحسب أشارت إليه بيبي نوريس Pippa Norris وجود صحافة غير مقيدة و مستقلة داخل أي أمة مهمة و أساسية في العملية الديمقراطية ، من خلال المساهمة في حرية التعبير و التفكير و الوعي وتقوية الاستجابة و المسائلة السياسة للحكومة من طرف كل المواطنين.

منهجيا اعتمدت دراسة نماذج الإدراك السياسي للمواقف و السلوك الانتخابي و تأثير وسائل الإعلام على استخدام منهج التحليل الوصفي في حين اعتمدنا في دراستنا على المنهج المسحي بنوعيه الميداني والتحليلي، كما أن الدراسة استعانت بتقنية استمارة المقابلة وزعت على عينة قصدية تتمثل في الناخبين من المناطق الحضرية و المناطق الريفية ، بينما تم الاعتماد في الدراسة القائمة على عينة قصدية من الصحف الوطنية ، و جمهور متتبعي الأخبار السياسية، و تم الاستعانة باستمارة الاستبيان وتحليل المحتوى لجمع بيانات الدراسة.

و نلاحظ أن هذه الدراسة كانت موفقة في الإجابة عن تساؤلات المشكلة المطروحة، حيث توصلت إلى أن وسائل الإعلام قد تغلغت بشكل عميق في المجتمع عبر العديد من القنوات، لكن العائق الوحيد الذي يحول دون سيطرتها الكلية يبقى عدم قدرتها إلى الوصول إلى كافة الجماهير وغياب الثقة ، فغالبية سكان المناطق الحضرية يعتمدون على وسائل الإعلام كمصادر أولية لمعلوماتهم ، و نسبة استهلاكهم لهذه الأخيرة جد مرتفعة أو على الأقل متوسطة ، بالنسبة لأولئك الذين ليست لهم اهتمامات سياسية مقابل العكس بينما في الجهة الأخرى ، فغالبية سكان المناطق الريفية تعتمد على جماعات الأقران و العائلة كمصادر لمعلوماتهم ، كما أن دور وسائل الإعلام المطبوعة كان محدودا نظرا لانتشار الأمية و غياب الاهتمام ، كما كان هناك إختلاف في استيعاب وسائل الإعلام من الجهتين، ونماذج الإدراك السياسي للمواقف و السلوك الانتخابي للأفراد مختلف ، كما كشفت هذه الدراسة فغالبية الجمهور الريفي ينتخب على أساس البيراداري Piradari أو الانتماء والشخصي و في حالة التغيير فالفضل لا يرجع إلى وسائل الإعلام و إنما على أساس الاختلافات الشخصي و العلاقات.

- الدراسة الثانية¹ : دراسة محمد أنور و ميرزا جان "دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية حالة باكستان"

تتناول هذه الدراسة موضوع التنشئة السياسية في باكستان ، و هي دراسة استكشافية و تفسيرية تستطلع وتتابع التنشئة السياسية عبر وسائل الإعلام، كون هذه الأخيرة تقوم بعملية التنشئة السياسية

¹ - Muhammad Anwar , mirza jan : **Role of Media in Political socialization :The case of Pakistan, The dialogue** ,volume v Number 3 ,pp212-227.
http://www.qurtuba.edu.pk/thedialogue/The%20Dialogue/5_3/Dialogue_July_September2010_212-227.pdf,22/01/2014.

طيلة حياة الإنسان ،حيث تصف هذه الدراسة مصطلح التنشئة السياسية و الاتصال السياسي ثم العلاقة بينهما، إذ يمثل الاتصال السياسي نتاج التفاعل بين وسائل الإعلام و النظام السياسي على المستوى المحلي الوطني والدولي ، كما تنطلق هذه الدراسة من أن الرأي العام يتكون في الديمقراطيات عبر الانتخاب والإجابة على استطلاعات الرأي العام ، و المشاركة في الانتخابات ،و عليه تم التركيز في هذه الدراسة على العلاقة بين الحملة الانتخابية و السلوك الانتخابي ، من خلال التساؤل عن دور وسائل الإعلام في خلق الوعي السياسي.

تعتبر هذه الدراسة التنشئة السياسية عبر وسائل الإعلام من الظواهر الحديثة، فعلماء السياسية يهتمون أحيانا بدور وسائل الإعلام في الحياة السياسية ،حيث تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في خلق الوعي السياسي بين الجماهير و ضمان مشاركتهم في السيرورة الديمقراطية، كما تلعب دورا مهما أيضا في إدخال التغيير على المجتمع، فالتنشئة السياسية كعملية طويلة المدى يمر بها كل فرد ليصبح عضوا فاعلا داخل المجتمع ،فهي تشير إلى نهل كل الدروس و المعارف من مختلف المصادر حول ما يتعلق بالسلوك المقبول من طرف المجتمع ، وهنا يبرز دور وسائل الإعلام باعتبارها مصدرا للمعلومات، و هي لا تؤثر فقط على النشاطات اليومية للأفراد، بل أيضا توفر معلومات حول بقية الأحداث و القضايا المختلفة مثل التنمية.

تشير فرضيات هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد التعرض لرسائل الحملة الانتخابية كلما زاد السلوك الانتخابي في الإدلاء بأصواتهم ، كما يعتبر التلفزيون و قنوات الراديو و الصحف كمصادر للأخبار، والقنوات التلفزيونية الخاصة أكثر أهمية من القنوات العمومية في عرض البرامج السياسية، إلى جانب ذلك تفترض أن التمثيل الجيد للقضايا السياسية يضمن القوة لباكستان، و الخطاب السياسي ومعايير المشاركة السياسية مختلفة في باكستان .

و عليه تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأسلوب الحديث للحملة السياسية في وسائل الإعلام في تشكيل المواقف السياسية ،و التعرف على التنشئة السياسية عبر وسائل الإعلام ، و أثر وسائل الإعلام على السلوك الانتخابي .أجريت هذه الدراسة في مقاطعة بيشاور عاصمة خيبر ، حيث اعتمدت على العينة العنقودية و استخدام منهج التحليل الوصفي و الاستدلالي لمعالجة بيانات هذه الدراسة ، و توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- بينت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن معظم الأفراد يستخدمون كل من التلفزيون الراديو و الصحف كمصادر للمعلومات.
- كما أن معظمهم يفضلون مشاهدة البرامج السياسية عبر القنوات الخاصة .
- أما فيما يتعلق بتمثيل القضايا السياسية و ضمان باكستان قوية فإن هناك رضا عن تغطية القضايا السياسية.
- أما فيما يتعلق بالخطاب السياسي و المشاركة السياسية فقد تبين أن مصادر وسائل الإعلام الجيدة تخلق وعيا بين الناخبين و أفراد الشعب في دولة باكستان ، فهم عملية التصويت ، كما تؤثر وسائل الإعلام و تبني علاقة بين الشعب و الهيئات السياسية ، ووسائل الإعلام الحرة تضمن انتخابات شفافة.
- حققت هذه الدراسة عددا معتبرا من الانجازات سواء على المستوى النظري أو الميداني، حيث توصلت إلى أن هناك إمكانية لخلق وعي عام من خلال الحملات الإعلامية ، غير أن الشعب الباكستاني لا يؤمن بفعالية المقاربة السياسية التتموية ، أما بالنسبة للمقاربة الاتصالية للقنوات الخاصة تؤثر بشكل إيجابي في إنشاء وتطوير الفضاء السياسي العام في باكستان، لكن المواقف السلبية للمؤسسات الإعلامية تعتبر عائق أمام تطور الوعي العام .
- المقاربة الاتصالية الحالية للقيادة الباكستانية نحو القضايا الخارجية هي أكثر تعقيدا مما تبدو عليه و بشكل عام تتميز بالضعف ، عدم الانضباط و العديد من الفراغات بين مختلف الأحزاب ، فالمقاربة الاتصالية السياسية الحالية للتوجه الإصلاحية السياسي هي مربكة و تعكس وسائل الإعلام اللامبالاة و تأطر العلاقة بين الأحزاب السياسية و جماعات الضغط على أنها علاقة صداقة .

- تعقيب على الدراسة

تطرقت هذه الدراسة بدورها إلى التساؤل عن دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية التي لا تتوقف عند مرحلة عمرية معينة و إنما تستمر طيلة حياة الفرد، من خلال مساهمتها في خلق الوعي السياسي للجماهير ، و ضمان مشاركتهم في السيرورة الديمقراطية ، إلى جانب دور هذه الوسائل في تكوين الرأي العام خاصة في الديمقراطيات و كمصادر تزود عناصر المجتمع بالمعارف و المعلومات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية، وتلتقي الدراستين على مستوى سعيهما لمعرفة دور وسائل

الإعلام في التنشئة السياسية ، أوبعبارة أخرى التكوين السياسي للفرد و توعيته حول القضايا والأحداث السياسية المحيطة حتى يتمكن من المشاركة السياسية ، لكن زيادة على ذلك تركز الدراسة الباكستانية حصريا على السلوك الانتخابي ، ولا تتناول السلوك السياسي للمواطن الباكستاني إلا بشكل عام، كما تختلفان أيضا من حيث نوع الدراسة فدراسة محمد أنور و ميرزا جان هي دراسة استكشافية و تفسيرية على عكس الدراسة الحالية التي هي دراسة تحليلية ميدانية .

كذلك الأمر بالنسبة للعينة المختارة ، فقد اعتمدت الدراسة الباكستانية على العينة العنقودية ، بينما استعانت الدراسة القائمة على العينة القصدية، التي توجهت مباشرة إلى الصحافة الوطنية و تم اختيار عناوين محددة في حين كانت عينة دراسة موضوع دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية ،حالة باكستان متمثلة في الوسائل الإعلامية بشكل عام ، و استعانت الدراسة بمنهج التحليل الوصفي، غير أنها لم توضح أداة جمع البيانات بدقة كما هو الحال في دراستنا التي اعتمدت على المنهج المسحي باستخدام تحليل المحتوى و استمارة الاستبيان لجمع البيانات، و فيما يخص النتائج لم تجب على دور الوسائل الإعلامية في التنشئة السياسية بقدر ما أجابت على أثر وسائل الإعلام من خلال الاستخدامات والتعرض لهذه الوسائل الإعلامية ، وعلى تقييم المقاربة الاتصالية الحالية للقيادة الباكستانية.

- الدراسة الثالثة¹ : دراسة دانيال فلوس وفرانك مارسينكوسكي "هل تأطير وسائل الإعلام للأخبار يعكس الثقافة السياسية للدولة؟"

تنتطق هذه الدراسة من الإستفسار عن ما إذا كان تأطير وسائل الإعلام للأخبار يعكس الثقافة السياسية للدولة في كل من ألمانيا و سويسرا من خلال التساؤل عن الإصلاحات الوطنية الممكن ملاحظاتها عند مقارنة أطر التغطية الإعلامية للمفاوضات و النقاشات السياسية مع أطر التغطية الإعلامية القائمة على مبدأ الأغلبية أو التسلسل الهيكلي في صناعة القرار ؟ كما تهتم هذه الدراسة بالمقارنة الوطنية لأطر التغطية الإعلامية لعمليات التفاوض و النقاش السياسي، التي تأخذ بعين الاعتبار الأشكال المختلفة لوسائل الإعلام ذات القطع الصغير (التابلويد) والقطع الكبير (الستوندار)

¹ -Daniela Floss , Frank Marcinkowski :Do media News Frames Reflect a Nation's Political Culture?, national centre of competence in research :challenges to democracy in the 21st century, swiss national science foundation ,Switzerland ,2008.

والفترة الزمنية ، و أيضا ما هي الاختلافات الوطنية(ألمانيا و سويسرا) الممكن ملاحظاتها عند مقارنة أطر التغطية الإعلامية لاتخاذ القرار القائم على مبدأ الأغلبية و التسلسل الهيكلي في مختلف وسائل الإعلام والفترات؟

وعلى أساس هذه التساؤلات وضعت الدراسة مجموعة من الفرضيات:

- معظم المقالات الصحفية في سويسرا تتناول المفاوضات و عمليات النقاش السياسي، بينما غالبية المقالات في ألمانيا تعكس مبدأ الغالبية و التسلسل الهيكلي في العمليات السياسية.

- التغطية الإعلامية في ألمانيا تعتمد بشكل كبير على أطر الصراع و الشخصية مقارنة بالتغطية الإعلامية في سويسرا .

- التغطية الإعلامية في سويسرا تعتمد أكثر على أطر الإجماع و الاتجاه أو التوجه المشترك مما هي عليه التغطية الإعلامية الألمانية .

كما تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء القيم السياسية المختلفة التي تساهم في شرح الاختلافات الوطنية في التأطير الإعلامي للعملية السياسية ، لإثبات ما إذا كانت الأطر الإعلامية تعكس ثقافة الأمة، أي ما إذا كان تأطير الأخبار يتماشى مع المنطق السياسي و القيم السياسية المسيطرة ، فالبنسبة لسويسرا باعتبارها ديمقراطية إجماع و تتوقع أن معظم المقالات تتطرق إلى العملية التفاوضية ، و عكس ذلك تعتقد أن غالبية المقالات في ألمانيا تشير إلى أن العمليات السياسية تعتمد على مبدأ الأغلبية والتسلسل الهيكلي .

اعتمد الإطار المنهجي على المنهج المسحي التحليلي من منطلق أن وسائل الإعلام هي مؤسسات ، وعليه استند إلى المقاربة التأسيسية و التأطيرية لهذه الوسائل من خلال المقارنة الوطنية، من خلال تحليل محتوى وسائل الإعلام اعتمادا على المقارنة المؤسساتية الجديدة التي هي مرتبطة ببحوث التأطير الإعلامي و الأطر الناتجة عن ما يسمى بمنطق وسائل الإعلام ، و يميز بين ثلاث أبعاد للتغطية الإعلامية و المؤسساتية لنماذج انتقائية ، سردية و تفسيرية ، هذه الأخيرة التي تعتبر إطارا إعلاميا .

وعليه تم الاعتماد على تحليل المحتوى لوسائل الإعلام من المنظور المقارن بين الدول ، و تم تحديد كل من ألمانيا كمثل للديمقراطية التنافسية ، و سويسرا كمثل للديمقراطيات الإجماعية ، وركزت الدراسة في تحليلها لوسائل الإعلام المطبوعة و إختيار أشكال مختلفة من الصحف بناء على الحجم، أي إختيار صحف ذات القطع الصغير Tabloids و القطع الكبير Standard من كل دولة مختارة ، و من حيث الانتشار ، ففي سويسرا تم انتقاء كل من صحيفتي (Neue Zeucher Zeitung & Blik) و في ألمانيا (Sueddeutsche Zeitung & Bild) . ميزت هذه الدراسة بين أربع أنواع من الأطر الإعلامية المتمثلة في : الشخصية، الصراع، التوجه المشترك، الإجماع.

- الشخصية : يقصد ما إذا كان التحليل للمضامين الإعلامية يشير إلى أن الانجازات و النشاطات تنسب لفاعل سياسي واحد.

- الصراع : يقصد به هل يعرض المضمون صراعات القوة و الاختلافات بين الفاعلين و المؤسسات السياسية .

- التوجه المشترك : يقصد به هل يتناول المقال القرار السياسي على أنه انجاز مشترك أو يشير إلى دور النشاطات المشتركة .

- الإجماع : يشير تحليل المضمون الإعلامي إلى ما إذا كان اتخاذ القرار السياسي كحوار متبادل مبني على استماع كل طرف للآخر و التفاهم المتبادل .

أما فيما يخص المجال الزمني للعيينة المختارة فقد توزع على فترات مختلفة من سنوات 1960 إلى سنوات 1980 و سنة 2003/2004 و أيضا 2004/2005 على التوالي ، و تم إقصاء فترات الانتخابات واعتمدت السنة الموالية لهذه الانتخابات كفترات عادية لصناعة و اتخاذ القرار السياسي، حددت العينة بنسبة 10% من مجتمع البحث و إبعاد أيام الأحد و العطل الوطنية ، و مقابل ذلك تم حصر 30 إلى 31 عدد لكل فترة زمنية و بذلك شكل العدد الإجمالي للعينة المدروسة 366 عدد، كما تم اعتماد أو إختيار المقالات التي تناولت مواضيع اتخاذ القرار السياسي و المرتبطة بالبحث عن حلول و مخارج على المستوى الوطني سواء على مستوى التشريع (البرلمان و المجالس) و التنفيذ (الحكومة و الوزارة) والإداري بإجمالي 878 مقال صحفي .

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نتائج الدراسة :

- ليس هناك اختلاف كبير بين تأطير الأخبار السويسرية و الألمانية ، فالأخبار الألمانية لا تعرض العملية السياسية على أساس أنها تتركز على النقاش ، و التفاوض وذلك أقل مما هي عليه الأخبار السويسرية، وذلك بنسبة 30% و 33% على التوالي أما فيما يخص إجراءات اتخاذ القرار بالأغلبية أو تسلسليا فقد سجلت 23% في ألمانيا و 27% في سويسرا.
- عكست توقعات الدراسة عدم وجود اختلاف واضح بين الأخبار السويسرية و الألمانية فالأطر الإعلامية في ألمانيا تقدم العملية السياسية في شكل نقاشات و مفاوضات بشكل أقل مما تقدمه الصحافة السويسرية و ذلك بنسبة 30% و 33% على التوالي .
- أما فيما يتعلق بمبدأ اتخاذ القرار بالأغلبية و تسلسليا عادت نسبة 23% إلى ألمانيا، مقابل 27% لصالح سويسرا ، و بالنسبة للفرضية الثانية و الثالثة أظهرت النتائج وجود أطر إعلامية حسب المنظور المقارن للدول المدروسة ، فعلى مستوى الشخصية أظهرت النتائج أن التغطية الإعلامية في الصحف الألمانية تبرز أكثر إطار الشخصية من التغطية السويسرية.
- أما بالنسبة إلى اتجاه الصراع في التغطية الإعلامية ،فالتغطية الإعلامية في ألمانيا تتوجه أكثر نحو الصراع من نظيرتها السويسرية، و بشكل عام فإن النظر إلى التغطية الإعلامية تدعم الفرضية الثانية التي تنبأت بمستويات أعلى و أطر صراع في ألمانيا منها في سويسرا، كما أن النتائج دعمت أيضا الفرضية الثالثة المتعلقة بالتوجه المشترك و أطر الإجماع التي كانت أكثر حضورا في الصحافة السويسرية بنسبة 29% مقابل 18% في الصحافة الألمانية .

- تعقيب على الدراسة

تتناول هذه الدراسة مسألة محددات تأطير و بناء الأخبار حول القضايا و الأحداث السياسية المطروحة للنقاش و التفاوض على مستوى مؤسسات وسائل الإعلام ، فمتغير الثقافة السياسية هو في مركز اهتمام هذه الدراسة، التي تبحث عن مدى تأطير الأخبار السياسية الخاصة بديمقراطية الإجماع في سويسرا وديمقراطية المنافسة في ألمانيا على مستوى الثقافة السياسية ،فالنتائج الإمبريقية تدعم فرضية أن التأطير الإعلامي للأخبار يعكس الثقافة السياسية للدولة ، و بذلك فإن هذه الدراسة تقترح معايير تذهب أبعد من الشخصية و اتجاه الصراع ، فتأطير الإجماع المقترح و تأطير التوجه المشترك

يتم عرضهما من أجل تأطير التمثيل الإعلامي الذي يرتبط محوريا بالإجماع و توجهات صناعة القرار.

و عليه تحاول هذه الدراسة معرفة مدى انعكاس الثقافة السياسية للدولة في الأخبار السياسية للصحافة، أي هل تعكس الصحافة الثقافة السياسية للدولة، حيث تذهب أبعد من تحليل المضامين السياسية ومكوناتها السياسية لمعرفة دور الصحافة في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، كما هو الحال على مستوى دراستنا، وإنما تبحث عن علاقة الثقافة السياسية في المضامين الصحفية بثقافة الدولة، حيث لا تكتفي بالبحث عن الثقافة السياسية التي تنشرها الصحافة، وإنما كيفية تأطير هذه الثقافة السياسية وعلاقتها بالثقافة السياسية للدولة.

استخدمت هذه الدراسة تحليل المحتوى، الذي يعتبر الأداة المناسبة لمثل هذه الدراسات المرتبطة بالمضامين السياسية، كذلك الأمر بالنسبة للدراسة القائمة، تلتقي الدراستين أيضا على مستوى كل من المنهج المسح التحليلي لتحليل المضامين السياسية للصحافة، و العينة المكونة من الصحافة الأكثر انتشارا، بدلا من الوسائل الإعلامية الأخرى، أما فيما يخص الأهداف التي تسعى كل منهما الوصول إليها تنطلق من تفكيك مكونات الثقافة السياسية التي تنقلها المضامين الصحفية وصولا إلى القيم السياسية المختلفة لهذه الثقافة، وزيادة على دراستنا فإنها تهدف إلى تبيان ما إذا كانت ترافق المنطق السياسي والقيم السياسية المسطرة في كل من سويسرا وألمانيا.

أما بالنسبة إلى النتائج المقارنة بين الدولتين و التأطير الإعلامي لمختلف أشكال اتخاذ القرار، فهي تجيب بوضوح عن تساؤلات هذه الدراسة، حيث توضح وجود اختلافات دولية في التغطية الإعلامية حول عمليات النقاش و التفاوض السياسي، مقابل عدم وجود اختلافات بارزة بين التغطية الإعلامية في ألمانيا و سويسرا للأخبار الخاصة بالقرارات التسلسلية و تلك القائمة على مبدأ الأغلبية، هذه النتائج تقدم دلائل بالاعتقاد بأن التأطير الإعلامي التفاوضي في سويسرا يعكس الثقافة السياسية و تقاليد الإجماع، وعكس ذلك فمقالات الصحافة حول النقاش في ألمانيا يغلب عليها أطر الشخصية التي تشير إلى الصراع وتجانبات القوة و بالنظر إلى هذه النقطة فالتمثيل السياسي للتفاوض في الصحافة السويسرية يتماشى أكثر مع قواعد النقاش و التفاوض السياسي من الصحافة الألمانية.

الفصل الثاني

الثقافة السياسية و مرتكزاتها

1-2 مرجعيات مكونات الثقافة السياسية

2-2 أنماط الثقافة السياسية

3-2 وظائف الثقافة السياسية

4-2 وظائف الثقافة السياسية

5-2 تكوين الثقافة السياسية

6-2 التكوين التاريخي و مرتكزات الثقافة السياسية

في الجزائر

1-2 مرجعيات مكونات الثقافة السياسية

هناك مجموعة من المرجعيات الأساسية المكونة للثقافة السياسية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية بحكم أن الثقافة السياسية تمثل منظومة من المعتقدات، الرموز و القيم المحددة للدور السياسي المنتظر من الحكومة وضوابط هذا الدور، علاقاته، و تفاعلاته بين الحاكم و المحكوم¹، هذه العناصر المكونة لنسق الثقافة السياسية تحتكم إلى مجموعة من المرجعيات وهي: مرجعية الممارسة السياسية، و تمثلاتها في النسق السياسي العام، و تفاعلاته مع بقية الأنساق الأخرى، إلى جانب التوجه نحو النظام السياسي القائم و ما يقتضيه من حقوق وواجبات تساهم بالإحساس بالهوية و الانتماء إلى النظام السياسي و مكوناته، التي تؤدي إلى إيجابية التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية للفرد داخل النسق السياسي العام².

1-1-2 الممارسة السياسية : تشكل طبيعة العملية السياسية و السلوك السياسي، حيث تواجه الثقافة السياسية بعض العوامل و المؤثرات السلبية التي تتداخل مع قيمها و مبادئها و تهدد ثباتها واستقرارها من خلال اكتساب بعض العادات و أنماط السلوك السياسي الغربية عن المجتمع، زيادة على الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام التي تسهم أحيانا في تقديم صورة سلبية عن التاريخ السياسي، وعليه تعتبر المرجعية السياسية ترجمة لمجموعة من المصادر منها: الانتماء التاريخي، التكوين الاجتماعي الذي يشير إلى التفاعل الذي ينتج انعكاسا للاحتكاك بالثقافات المحلية و حركة التطوير والتحديث في المجتمع.

2-1-2 التوجه نحو النظام السياسي القائم : يشير إلى أن قيام الحياة السياسية و استمرارها يتطلب وجود نوع من السلطة تحفظ للمجتمع تماسكه و تدبر أموره، هذا الوازع تفرضه ضرورة الاجتماع والتعاون لتحصيل البقاء، فالنظام السياسي هو الشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة و ما يرتبط به، من حيث شكل الحكومة ووظائفها، أدوارها القانونية و صلاحياتها كما ينص عليها الدستور وتضمن المؤسسات السياسية و الفئات ذات المصالح و أصحاب القرارات السياسية و السلطة ضرورة

¹ - عبد الباسط عبد الله قويطين العزام: المشاركة السياسية للشباب الأردني دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة الأردنية (رسالة دكتوراه

غير منشورة) معهد الدراسات و البحوث العربية قسم البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2008، ص151

² - John Corner, Dick Pels: **Media and the restyling of politics**, sage publications, UK, 2003, p03.

اجتماعية ، كونها تقنن و تنظم و تهيكّل العلاقة بين الدولة و الشعب لارتباطها بالنظام السياسي كجزء منه و أسلوب الحكم ومؤسساته.

فهذا الأمر يعتبره البعض غاية في حد ذاتها ،بينما يراه آخرون وسيلة لتحقيق العدالة و الأمن الاجتماعي و المساواة السياسية ،و عليه فالاتجاه نحو النظام السياسي و الإيمان و التسليم به هو من بين شروط الإحساس بالمواطنة ، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد فضاء العمل السياسي المشروع والمتفق عليه، سواء على مستوى الحياة العامة أو الخاصة مع تحديد الواجبات و الحقوق السياسية للمشاركة السياسية ، فالثقافة تدعم النظام السياسي و شرعيته و تحدد أطره و تغذيه بالمعلومات المستنبطة من المحيط وتحافظ على خصوصيته و تعمل على بقاءه، فالنظام السياسي الديمقراطي تكون استمراره يتة أطول نسبيا مقارنة ببقية الأنظمة الأخرى ، وهذا بطبيعة الحال يرجع إلى الممارسات التي يعتمد عليها : العدالة ، حق المشاركة ، الاجتماع ، النقاش ، التعددية ، الشرعية ، حيث يكون التوجه مبنيا على الانتماء إن لم نقل الولاء و العكس صحيح فبناء السلطة بهذا الشكل يسمح و يتيح لأفراد المجتمع أجواء مناسبة تسهل عليهم التعبير ، النشاط السياسي و الاندماج أكثر في الحياة السياسية .

2-1=3 الإحساس بالهوية و الانتماء : يعتبر الإحساس بالانتماء و الولاء من أهم المعتقدات السياسية التي تساعد على إضفاء الشرعية على النظام السياسي، فالإحساس بهذا الولاء و الانتماء لنظام سياسي معين يشكل أهم مكونات الثقافة السياسية ، مما يدعم بقاء النظام و تغلبه على الأزمات وتجاوز المحن التي تعترضه ، كما يساعد كذلك على صياغة الإحساس بالواجب و تنمية شعوره الوطني ، مما يمكن أفراد المجتمع من فهم حقوقهم نحو المشاركة السياسية الفعالة في العمليات السياسية بالتعاون مع الجهاز الحكومي .

ومن عوامل ضعف درجة الانتماء و الشعور بالهوية يؤكد عبد الهادي الجوهري¹ انه يعود إلى غلبة القيم المادية في المجتمع و الإسراف في اتخاذ القرارات و الإجراءات ، و حدوث تصرفات من بعض القيادات توحى لأفراد المجتمع أن هناك من لا يطاله القانون و النظام ، مما يؤثر سلبا على أفراد المجتمع وانتماءاته و سيادة القيم الفردية و إعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ،

¹ - عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع، ط3 ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 1998 ، ص ص ، 390-394

وانتشار قيم الاستهلاك في المجتمع ، مما يخل بتوزيع الثروة لصالح الأقلية على حساب الأغلبية ، وكذلك غياب القدوة و الافتقاد لتطبيق مبدأ الثواب و العقاب على نطاق واسع ، وسيطرة روح التلاعب بدلا من العلم والعقلانية ، وسيادة القيم السلبية و اللامبالاة التي تناقض قيم الانتماء ، و ظهور حالة التخبط القيمي و فقدان المعايير على مسرح الحياة الاجتماعية و تبني البعض للمبادئ اللامعيارية، ونفشي روح الأنانية و الفردية، و بذلك دفع العديد من أفراد المجتمع إلى اللامبالاة و العزوف عن الانضباط و ضعف فعالية وسائل الضبط الاجتماعي ، وضعف الوازع الديني ، و انتشار الأفكار المتطرفة الدخيلة على المجتمع ، و اخبرا ضعف وسائط التنشئة السياسية و الاجتماعية في غرس عملية الانتماء لاعتبارات خاصة بكل وسيط يضطلع بعملية التنشئة السياسية¹، و في دراستنا سوف نركز أكثر على وسائل الإعلام باعتبارها احد مؤسسات التنشئة السياسية و تكوين الثقافة السياسية .

2-1-4 المسؤولية السياسية : يمثل التوجه نحو المسؤولية السياسية ذلك الشعور بالحس العام والمسؤولية السياسية لأفراد المجتمع داخل النسق السياسي العام و هم يعد من أهم مرجعيات الثقافة السياسية فالإحساس بالمسؤولية و تلبية الواجبات الوطنية في القضايا السياسية، التي تهم المواطن كواجب مواطني و وطني مثل: التبرع بالدم و المحافظة على المحيط و البيئة من التلوث و تجنيد الأفراد وحثهم للمشاركة في الأنشطة السياسية و الاجتماعية و حل الأزمات و الطوارئ ، كل ذلك يدفع بالأفراد إلى الإيجابية في التعامل مع المزيد من القضايا في ظل ثقافة سياسية غرضها الإحساس بالانتماء للجماعة و المصلحة العامة على الفردية و الذاتية. كل هذه المرجعيات و تفاعلاتها الداخلية و الخارجية تمثل أبنية و عناصر للثقافة السياسية و روافد لبقاء و استمرار النظام السياسي ومكوناته.

2-2 أنماط الثقافة السياسية

إن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما هي انعكاس مباشر لطبيعة النظام السياسي القائم ، وهذا يعود بالدرجة الأولى للأثر المباشر لهذا الأخير في تشكيل نمط الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع ، فالأنظمة التي تركز فيها قيم و مبادئ الحرية و العدالة و الديمقراطية ، و التي يعمل النظام على غرسها لدى الأفراد بالاعتماد على وسائل التنشئة السياسية المتنوعة و على رأسها وسائل

¹ - عبد الباسط عبد الله قويطين العزام ، مرجع سبق ذكره ، ص 155

الإعلام. تتحول هذه القيم و المبادئ إلى سلوكيات و توجهات تترجم على أرض الواقع ، على عكس ما يميز الأنظمة التي تتصف بأبنيتها السياسية بالاستبداد و الانحصار السياسي ، كما تختلف و تتنوع أشكال الثقافة السياسية من مجتمع إلى آخر كل حسب اختلاف عناصر آليات تشكل تلك الثقافة السياسية في ذلك المجتمع، فثقافة المجتمع هي نتاج للعديد من الخصائص و العوامل القيمية والسلوكية السائدة في المجتمع بعينه ، فالثقافة الرعوية على سبيل المثال تنتشر في البناءات الاجتماعية التقليدية الغير مركزية ، أما ثقافة الخضوع و الإنصياع السياسي فترتبط أكثر بالبناءات السلطوية المركزية ، في حين تكون ثقافة المشاركة سائدة في الأنظمة السياسية الديمقراطية ، و عليه فان نمط الثقافة السياسية المنتشرة في مجتمع ما تعزز من جهتها النظام السياسي القائم ديمقراطيا كان أو سلطوي .

كما أن هناك من يرى أن طبيعة العلاقة بين الجماهير و السلطة السياسية هي التي تحدد طبيعة الثقافة السياسية ،و ذلك وفقا لانتظارات و توقعات الجماهير من السلطة السياسية ،والأدوار والوظائف التي تقوم بها السلطة لتلبية احتياجات و الأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير¹ ،بمعنى أن الجماهير التي تمتلك ثقافة سياسية مشاركة و منفتحة على نشاطات السلطة السياسية تستطيع أن تحوز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة و النشطة في الحياة السياسية و خاصة في مسألة اتخاذ القرار السياسي ، على عكس جماهير الثقافة السياسية الرعوية والضيقة .

2-2-1 معايير تصنيف الثقافة السياسية

نظرا لتعدد التقسيمات المعتمدة بين الباحثين حول أنماط الثقافة السياسية فقد اعتمدنا على تقسيم غابريال ألموند و سيدني فيريا لأنواع الثقافة السياسية، انطلاقا من العناصر الأساسية لنسق الثقافة السياسية، حيث يرى غابريال ألموند و سيدني فيريا أنه يمكن تحديد و قياس و معرفة نوع الثقافة السياسية لأي مجتمع من خلال معرفة و إدراك الأفراد لأربعة عناصر أساسية من العملية السياسية

¹ - رعد حافظ سالم الزبيدي: مبادئ الثقافة السياسية دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة ، المكتبة المصرية للطبوعات، القاهرة ،2011،ص47.

أوالحياة السياسية بشكل عام¹، والاتجاهات السياسية للأفراد و المنطلقات التي تبنى عليها هذه الاتجاهات و هل يشارك هؤلاء الأفراد في التدفق الصاعد لصناعة السياسة أو في التدفق النازل في تطبيق السياسة.

أ. حسب عناصر العملية السياسية

1 - النظام ككل (The system) : يقصد به النظام السياسي ككل ، مكوناته و عناصره ، أسسه وأبعاده الجغرافية و التاريخية و الدستورية...من خلال النظام السياسي، حاول كل من ألموند و فيربا معرفة كيف ينظر المواطنون إلى نظامهم السياسي؟ و هل يؤيدون و يتفقون مع القرارات أو المخرجات الصادرة عن المؤسسات السياسية أم لا ؟ و ما هي طبيعة علاقاتهم مع نظامهم السياسي ؟

2 - جانب المدخلات (The inputs) : يتضمن المطالب و الانتظارات و الآراء و المواقف التي يرفعها الأفراد و الجماعات إلى البنى السياسية ، و التي يتم التعبير من خلالها عن الإرادة الشعبية التي تسعى البنى السياسية إلى تحويلها إلى قرارات و استجابات سياسية عامة تخدم المجتمع ، حيث تعتمد المدخلات على شعور المواطنين بقدرتهم على التأثير و على القرارات و الحياة السياسية بشكل عام سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني.

و تكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث و الظروف المحيطة بالبيئة السياسية، فهذه المدخلات تعبر عن كل ما يحدث في البيئة السياسية، و ينتج عنها عملية ضغط على النظام السياسي ، أي أنها تمثل أداة من أدوات الضغط على النظام السياسي، و يقسم استون المدخلات إلى مطالب Demands وتأييد Support. و قد أضاف وليام ميتشال عام 1962 مكونا ثالثا للمدخلات في إطار تطويره لنموذج استون، و هي الموارد².

3 - جانب المخرجات (The outputs) : و تتضمن كيفية تحويل المطالب و تنفيذ السياسات العامة في المجتمع ، و يعتبر في واقع الأمر تكملة لكلا الجانبين ، حيث يعتمد على رؤية المواطنين

¹ - Gabriel Almond ,Sidney Verba :Op.cit,p15.

² - ناجي عبد النور :النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية ، مديرية النشر لجامعة قلمة، الجزائر ،2006،ص.17.

للقرارات الحكومية هل هي مرفوضة أم مقبولة ؟ و هل تحقق جزءا من مطالب المواطنين أم أنها لا تتسجم مع مطالبهم ؟

4- دور الذات (The self's role): يشير إلى قدرة الفرد و فاعلية دوره في الحياة السياسية من خلال إدراكه و معرفته بحقوقه وواجباته ، ووسائل الاتصال مع نظامه السياسي و قدرته علي تحويل المطالب إلى قرارات تصدر من نظامه السياسي أو سلطته السياسية ،أي كيف يرى الفرد دوره في الحياة السياسية ، واهتمامه بالمشاركة السياسية، و هل هو مقتنع بقدرته على تغيير و التأثير في القرار السياسي؟

واستنادا على هذه المعايير حدد كل من الموند و فيريا ثلاثة أنماط أساسية للثقافة السياسية تعتمد على مدى استجابة المواطنين في دولة معينة بشكل إيجابي للنظام السياسي القائم ، و كيفية توزيع الإدراك والشعور و التقويم ، و تتمثل في ثقافات أحادية التركيبية تضم الثقافة السياسية الرعوية أو الضيقة أوالمحلية أو التابعة و ثقافات مختلطة و هي الثقافة السياسية المشاركة .

ب. حسب اتجاهات الأفراد نحو العملية السياسية

ولدعم ما سبق فيما يخص اتجاهات الأفراد نحو العملية السياسية و السياسة بشكل عام،و يشير الجدول التالي إلى أبعاد هذه الاتجاهات السياسية¹.

(4)	(3)	(2)	(1)
الفرد	المخرجات	المدخلات	النظام كموضوع عام
			معرفية
			شعورية
			تقييمية

جدول رقم (03) يبين أبعاد الاتجاهات السياسية

¹ - Gabriel Almond ,Sidney Verba :Op.cit, p16

(1)- ما هي المعلومات التي يعرفها حول وطنه و النظام السياسي الذي ينتمي إليه بشكل عام ، تاريخه ، مساحته ، حدوده ، موقعه، قوته ، خصائصه الدستورية وما شابه ذلك ، ما هو شعوره تجاه هذه الخصائص ، و ما هو حكمه و رأيه فيها ؟

(2)- ما هي المعارف و المعلومات التي لديه حول البناءات المؤسسية و أدوارهم ، النخبة السياسية المتنوعة ، و المقترحات السياسية المتدفقة تصاعديا حول السياسات المتبعة ، ما هو شعوره و آراءه فيما يتعلق بهذه البناءات أو التركيبات ، القادة ، و المقترحات السياسية أو المشاريع السياسية.

(3)- ما هي المعارف التي لديه حول التدفق النازل لتطبيق السياسة ، المؤسسات و البنى السياسية ، الأفراد ، القرارات المرتبطة بالعملية السياسية ، و ما هي آراءه و مشاعره حولها.

(4)- كيف يرى نفسه أو ينظر إلى نفسه باعتباره عنصرا في النظام السياسي الذي ينتمي إليه ، ما هي المعلومات التي يملكها فيما يتعلق بحقوقه ، قوته السياسية ، واجباته ، أدواره ، و استراتيجيات التأثير ؟ ماذا يشعر تجاه إمكانياته أو قدراته ، ما هي معايير المشاركة أو الأداء التي يعترف بها ويعتمدها في تشكيل إحكامه السياسية أو الوصول إلى تشكيل و تكوين أرائه.

هذه الجوانب أو المتغيرات الأربعة تمكن الفرد من الحكم على مدى فاعلية النظام السياسي في خدمة الصالح العام بحيث يمكن قياسها باستخدام الوسائل الامبريقية و بناءا على استجابة المواطنين بشكل ايجابي للنظام السياسي و الجدول أسفله يوضح أنماط الثقافة السياسية كما حددها كل من الموند وفيربا بالرجوع إلى المتغيرات الأربعة السالفة الذكر¹:

التوجه نحو النظام العام	المدخلات	المخرجات	الفرد كمشارك فعال
0	0	0	0
ثقافة أبوية أو محدودة			
1	0	1	0
ثقافة تابعة			
1	1	1	1
ثقافة مشاركة			

جدول رقم (04) يبين أنماط الثقافة السياسية لألموند و فيربا

¹ -Loc.cit.

- درجة صفر تعني عدم وجود استجابة
- الواحد تدل على وجود استجابة

2-2-2 تقسيم أنماط الثقافة السياسية لألموند و فيربا

1 - الثقافة السياسية المحلية أو الرعوية : تتجسد هذه الثقافة عندما تشير كل تكرارات الاتجاهات السياسية نحو النظام السياسي و مؤسساته إلى مؤشر الصفر ، فالثقافة السياسية لبعض المجتمعات القبلية الإفريقية و المجتمعات المحلية الضيقة حسب كولمان Colman تمثل هذه الفئة، ففي هذه المجتمعات ليس هناك ادوار سياسية متخصصة أو محددة و إنما غالبيتها مبهمة و متداخلة مع أدوار أخرى اقتصادية ، سياسية و دينية¹ . بالنسبة لأفراد هذه المجتمعات الأدوار السياسية ليست منفصلة عن الاتجاهات الدينية والاجتماعية ، فالثقافة السياسية الضيقة هي أيضا الغياب الكلي لانتظارات وتطلعات التغيير الصادرة من النظام السياسي ، فالفرد لا ينتظر شيئا من النظام السياسي و هذا لغياب و افتقار هذا النوع من الأفراد لآليات التنشئة السياسية ، مما يؤدي إلى عدم إدراك و وعي المواطنين بالحكومة و بناءاتها وأدوارها السياسية ، و حتى و إن امتلك هذا النوع من الأفراد الوعي فانه يكون في صورة ضبابية معقدة مما يؤدي إلى سلبيته ومشاركة سياسية إن لم نقل منعدمة فهي ضعيفة جدا².

يجب التنويه أن وجود الثقافة السياسية الضعيفة و المحدودة لا تظهر إلا في المجتمعات ذات الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة، وإجمالاً تتميز هذه الثقافة بكونها شعورية وغامضة، كما أن درجة الوعي والإدراك فيها نسبية ،فالقبايل النائية في نيجيريا وغانا على سبيل المثال لا تعي بوجود نظام سياسي مركزي إلا بدرجة قليلة محدودة جدا و لذلك فان شعورها نحوه غير أكيد و ثابت و يتميز بالسلبية ، حيث لا تسعى إلى تعديل علاقاتها بهذا النظام ، و تتميز هذه الثقافة بما يلي³ :

1 - إدراك الفرد للمدخلات و المخرجات، أي الطلبات الشعبية و القرارات الحكومية و الحقوق والواجبات يكون مشوشا و غير مستقر ، فالفرد في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء عن

¹ -Ibid,p17.

² - Ibid,p76 .

³ - رعد حافظ سالم الزبيدي ، مرجع سابق،ص51.

العناصر التي تساهم في عملية المدخلات و المخرجات ، و أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف و الغايات السياسية التي تتعلق بالحياة السياسية .

ب - لا يكون للفرد ضمن هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول أمته و نظامها السياسي بشكل عام، كذلك حول البنى السياسية و القادة ، فلا يكثرث لا بالتأييد و لا بالمعارضة للسياسات العامة ، و لا حتى بالقيادات و الزعامات السياسية التي توجد في النسق السياسي ، و عليه تكون الثقافة الرعوية في الأنظمة السياسية الرعوية الأكثر تمايزا عاطفيا أكثر من أن تكون إدراكية فقد يكون للفرد إدراك ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي ، و لكن مشاعره قد تكون غير أكيدة أو سلبية نظرا لعدم تشبعه بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم المركزي .

د - لا يعي الفرد أي شيء عن حقوقه و سلطاته و دوره في التأثير على النظام السياسي ، كما أنه لا يملك أي معايير و معارف ينطلق منها في صياغة أحكامه و آرائه السياسية، أي ليس بإمكانه تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة أو التي يثق فيها على هذه الأهداف أو السياسات العامة المطروحة في المجتمع.

هـ - ينتشر هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متميزة ، فالأدوار السياسية و الاقتصادية و الدينية هي أدوار عامة ، وتوجهات الأفراد السياسية نحو هذه الأدوار ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية و الاجتماعية .

و - يكون الولاء في مثل هذا النمط من الثقافة للجماعات الفرعية أي للقبيلة أو للقرية أو للطائفة الدينية وليس للأمة ، حيث تتجه نسبة كبيرة من الأفراد إلى تكوين روابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات و المؤسسات التي تمثل المصالح المحلية أو المصالح الفرعية كالقبيلة أو العائلة أو العرق أو الطائفة الدينية أو اللغة ...¹ ، بمعنى أن هذه الثقافة السياسية تقوم على أساس الانتماءات والعلاقات التقليدية المباشرة و الضيقة ، حيث تسيطر صلة القرابة أو رابط الدم و الدين و الانتماء الجغرافي و الجيش و المصالح الاقتصادية للزعيم على الحياة السياسية، حيث تتداخل هذه القوى مع

¹ - نفس المرجع ، ص 52 .

الحياة السياسية مثلما يحدث في المجتمعات القبلية البدائية ، أين تكون الولاءات السياسية غالبا ضعيفة جدا ، إلى حد اعتبار الحكومة مؤسسة غير شرعية عند العديد من الأفراد.

ز - لا يكون هناك فصل بين رئيس القبيلة أو شيخ القبيلة و وجهاء المنطقة وبين صناع القرار ، حيث يتقمص رئيس القبيلة و يتقلد القوة السياسية و الهيمنة الاقتصادية و الدينية و العسكرية و غيرها ، بمعنى أن كل الأدوار السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية تتجمع في يد رئيس الجماعة، أي ليس هناك تخصص أو تقاسم في الأدوار ، و يحيط الزعيم السياسي في مثل هذه الثقافة نفسه بنوع من القداسة والعظمة و صفات الأبوّة ، و تسيّر العملية السياسية و كأنها مسالة عائلية ، فالملك على سبيل المثال في الثقافة السائدة يعتبر أب الجميع أو أب الأمة و صانع القرار السياسي و متحكم في الاقتصاد، تتداخل علاقات القوة و السيطرة مع الأبوّة في مثل هذه الثقافات و الأنظمة السياسية .

ح - إن تأثير الأفراد على الحياة و النقاش العام محدود جدا إن لم نقل منعدما ، إذ لا ينفرد المواطنون في الثقافات السياسية الرعوية بادوار سياسية خاصة ، و إنما يرتكنون إلى السلبية و الجهل الكلي بواجباتهم السياسية .

ط - و أكثر من ذلك لا يدرك المواطنون في مثل هذه الثقافات بوجود حكومة مركزية ، كما أنهم نادرا ما يتأثرون بقراراتها ، حيث تقتصر عملية صنع القرارات على شخص الزعيم و أحيانا على المقربون منه.

2 - الثقافة السياسية التابعة أو الخاضعة: في هذا النمط الثاني من الثقافة السياسية تكون الاتجاهات نحو النظام السياسي و نحو مخرجاته عالية ، غير أن اتجاهات الأفراد نحو مدخلات النظام السياسي واتجاه الفرد كمشارك فاعل و نشيط منعدمة في النظام السياسي في هذا النوع من الثقافة السياسية . الفرد على دراية و وعي بسلطة الحكومة السياسية و يملك مشاعر نحوها ، قد تكون مشاعر فخر واعتزاز أو كره و نفوره ، و يقوم بتقييمه سواء كشرعية أو غير ذلك ، غير أن علاقة الفرد بالنظام السياسي عامة وبمخرجاته و التدفق النازل لسياسته عادة ما يكون سلبي¹.

¹ - Almond & Verba: Op.cit, pp17-18

و عليه في هذا النمط يدرك الفرد و يعي بشكل واضح مدخلات و مخرجات النظام السياسي ودوره في العملية السياسية ، وينقسم الأفراد حسب درجة وعيهم السياسي إلى جماعات متميزة ، منها من يتسم بدرجة عالية من الوعي و الإحساس بالمسؤولية تجاه النظام السياسي، حتى ولو كانت بنسبة ضعيفة ومحدودة و التي يمكن أن تساهم في انتقال و تحول إذا توفرت الشروط والظروف إلى ثقافة مشاركة، بينما تعاني الفئة التي تشكل الأغلبية من أفراد المجتمع من السلبية، وتبقي قدراتها التأثيرية على النظام السياسي و مواقفها السياسية المعارضة حبيسة لديها ، بذلك فهي تخضع للقرارات الصادرة عن النظام السياسي و تعتبرها إلزامية و لا يمكن تغييرها أو عنها مما يعيق من المشاركة الفعالة للجماهير ، و ينفرد هذا النوع من الثقافة بالخصائص التالية¹ :

أ - يدرك الفرد في الثقافة السياسية الخاضعة بوجود سلطة سياسية منفصلة و متخصصة ، قد يكون له اتجاه ايجابي نحوها أو العكس ، و يقيما على أساس أنها شرعية أو غير ذلك ، غير أن اتجاهها نحو النظام القائم و مخرجاته يظل سلبيًا و خاضعًا ، حيث ينظر المواطنون إلى مكونات النظام السياسي على أنه شرعي و لكنهم في المقابل لا يملكون معارف سياسية ، و ليس لهم دور نشط في حدوث أي تغيير سياسي² ، و عموما يدرك الفرد في هذا النمط من الثقافة السياسية مدخلات ومخرجات النظام السياسي ودوره في العملية السياسية ، كما يتميز بعض الأفراد بدرجة عالية من الوعي و الإحساس بالمسؤولية، بينما تعاني الأغلبية من السلبية المطلقة في تعاملها مع نظامها السياسي وشعورها بقدراتها في التأثير في النظام السياسي و ينتابها شعور معارض أو مؤيد فقط للقرارات الصادرة عن المؤسسة السياسية و بذلك تخضع للقرارات و تعتبرها إلزامية لا يمكن تغييرها والخروج عنها .

ب - يمثل العنف السياسي أحد مظاهر الثقافة السياسية الخاضعة ، وذلك راجع إلى نقص الإجراءات المدنية لإدارة النزاع بين الحكومة و المواطنين كمساحات أو فضاءات النقاش العام وحرية الرأي والتعبير مما يؤدي إلى غياب الثقة في مثل هذه المجتمعات، مما يؤدي إلى خلق أوضاع غير مستقرة

¹ - المغربي محمد زاهي بشير: الديمقراطية و الإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات ، ص ص 225-226، نقلا عن يوسف محمد الصواني، كمال المنوفي : ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص68.

² - رعد حافظ سالم الزبييري ، مرجع سابق ، ص53

سياسيا وانتشار الفوضى، ويتصف الأفراد باللامبالاة و الغياب الكلي عن الحياة السياسية والاغتراب السياسي، أي عدم الاهتمام و المشاركة و روح المبادرة و الاستسلام و الخضوع و عدم الاقتناع بالقدرة التأثيرية لأفراد المجتمع ، الهروب من الخدمة العسكرية ، و الانتفاضات و التمرد و التطرف السياسي.

ج - تشدد الثقافة السياسية الخاضعة على تبعية الفرد وخضوعه الكلي لسلطة النظام السياسي ومكوناته و غيابه من العملية السياسية ، حيث أن الأفراد لا يرون في أنفسهم قوة مغيرة أو مؤثرة في مجريات الأحداث السياسية ، و أن أدوارهم لا قيمة لها سواء لعدم إعطاء النظام السياسية أهمية ومكانة للمشاركة السياسية و مساهمة الأفراد في صناعة القرار السياسي ، بل إنهم لا يناقشون قراراتها وتطبيقاتها ، وعلى عكس الثقافة السياسية الرعوية يستقيل المجال السياسي عن روابط العائلة و القبيلة و الدين ، فتوجد حدود واضحة بينهما ، وتتراوح درجة تأييدهم و رفضهم للنظام حسب مستوى تلبية هذا الأخير لاحتياجاتهم الضرورية .

د - ليس للأفراد في ظل هذا النوع من الثقافة وزن سياسي ، و لا مشاركة فعالة في العملية السياسية لسببين: أولهما الاعتقاد الراسخ للأفراد بعدم قدرتهم على التأثير السياسي من جهة، و تجاهل النظام السياسي لهم من جهة أخرى ، و يمكن وصف العلاقة بينهما على أنها تتكون من سلبية المواطن تجاه النظام السياسي و اهتمام هذا الأخير بتحقيق مصالحه والحرص على مكاسبه الخاصة.

تتواجد الثقافة السياسية الخاضعة أكثر في المجتمعات، التي لا تتوفر على نظام مدخلات متخصص ، وفي هذه الحالة نشير إلى أساليب مشاركة الجماهير ، كما أنها تكون في أنظمة سياسية طورت مؤسسات ديمقراطية على أساس توجه عاطفي وتقييمي أكثر منه معرفي ، فقد يكون الفرد واعيا ومدركا بالمؤسسات الديمقراطية لكن لا يمنحها الشرعية ، لأنه يكون صورة ذهنية غامضة عن كل ما يتعلق بالحكومة و الحياة السياسية و هي مفهومة و في متناول فئة قليلة من الأفراد ذوي المكانة العالية والتعليم العالي، وترتكز هذه الثقافة على إخضاع المواطنين للنظام السياسي القائم و الاستكانة إليه و على طاعة القانون و الولاء وإبقائهم بعيدين عن مسارات صنع القرار السياسي و المشاركة فيه.

3 - الثقافة السياسية المشاركة أو المساهمة : على عكس الثقافة السياسية الرعوية و التابعة ، الثقافة السياسية المشاركة تركز على فعالية مشاركة اتجاهات الأفراد و مشاركتهم النشطة في النظام

الحكومة¹. أي الأفراد أو المواطنين في هذه الثقافة لديهم اتجاهات معلنة نحو النظام ككل أي السياسة و البناءات المؤسسية و العملية السياسية ، بعبارة أخرى نحو كل من مدخلات و مخرجات النظام السياسي ، فأعضاء هذا النمط المشارك يمكن أن يكونوا مؤيدين أو معارضين لمختلف عناصر وطبقات النظام السياسي ، يختارون لعب أدوارهم السياسية و تفعيلها داخل النظام، غير أن مشاعرهم و تقييمهم لهذا الدور يتراوح بين الاقتناع ، التقليل أو الرفض.

كما يدرك الأفراد في هذا النمط كل ما يتعلق بجوانب العملية السياسية، انطلاقاً من النظام العام إلى مخرجاته و مدخلاته و أثرهم على النظام السياسي في ظل وعيهم و إدراكهم الكلي بحقوقهم و واجباتهم، ويتصف الفرد في ظل هذا النظام بالكفاءة السياسية، حيث ينظر إليه كشريك في العملية السياسية و ليس مجرد تابع أو خاضع لمخرجات هذه العملية، و استناداً لذلك يمكن تعداد خصائص هذه الثقافة فيما يلي²:

أ - يدرك الفرد في الثقافة السياسية المشاركة كل جوانب العملية السياسية و مكونات النظام السياسي ، البنى و القادة و المقترحات السياسية الصادرة عن القاعدة الشعبية و دوره كعضو فعال في النظام السياسي من خلال ووعيه بحقوقه و واجباته في إطار مشاركته الفعالة و إدراكه العام لمجريات العملية السياسية، و دوره في التأثير على الحكومة و مختلف القوى السياسية ، و عليه يتسم الفرد في هذا النمط بكفاءة سياسية عالية و امتلاكه لقدر من المعارف السياسية، و ينتشر هذا النوع من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية.

ب- تتميز العلاقة بين مختلف الأطراف السياسية بالاعتماد على التأثير المتبادل و الاستمرارية بين النظام السياسي و المواطنين، فلا توجد حدود فاصلة بينهما بل انفتاح كل طرف على الآخر و مشاركة كل منهما في التأثير على مجريات الطرف الأخر، فالمواطنون يشاركون في عملية اتخاذ القرار بواسطة العمل السياسي و الضغوط الممارسة على مركز السلطة ، و من خصائص هذه الثقافة السياسية توفرها على أرضية مناسبة لنشأة الديمقراطية.

¹ - Gabriel Almond ,Sidney Verba :Op.cit,p77.

² - Loc.cit.

ج - يشدد هذا النوع من الثقافة على المشاركة الفعلية للمواطنين في العملية السياسية، كما أن المواطن على عكس ما جاء في الأشكال الثقافية الأخرى يعتقد أن لديه فرص أكبر للمشاركة والتأثير في الحياة السياسية و النظام السياسي ، كما بإمكانه تغيير و تعديل مخرجاته عن طريق الانخراط في الحياة السياسية عبر المشاركة في مختلف أشكال التعبير و المشاركة السياسية المختلفة، مثل المشاركة في النقاش العام ، الانتخابات و المظاهرات، حيث " لا يشارك المواطنون فقط في العملية السياسية في الثقافة المشاركة ، و لكن يرونها شرعية و يؤمنون بقدرتهم على التأثير فيها عن طريق أفعالهم"¹.

د- من الخصائص الأخرى التي تشتمل عليها الثقافة المشاركة تكوين المواطنين عواطف تشير إلى الإحساس بالولاء لمكونات النظام السياسي و ممثلي الحكومة ، كما أنها تسجل انخفاض مستوى العنف السياسي و سيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع ، و انتشار الثقافة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية و الإقرار بشرعية نظام الحكم.

هـ- زيادة على ما سبق ذكره تجدر الإشارة إلى عدم وجود ثقافة سياسية مشاركة خالصة ، و إنما نسبية فالمعيار الأساسي الذي يعتمد عليه تصنيف الثقافة السياسية المشاركة هو درجة أو نسبة مشاركة أفراد المجتمع الواحد في العملية السياسية و اتخاذ القرار على مستوى ذلك المجتمع .

بناء على ما جاء سابقا لا تقتصر هذه التقسيمات الثلاثة للثقافة السياسية أن إحداها يمكن أن تعوض الأخرى فالثقافة المحدودة لا تلغي اتجاهاتها نحو الجماعات و التنظيمات الأولية للمجتمع، الانتماءات الأسرية ، القبلية ، الجماعة الدينية ، المجال الجغرافي كالقرية مثلا ، نفس الأمر ينطبق على الثقافة المشاركة فهي لا تعوض أو تحل مكان النماذج الضيقة أو التابعة للاتجاهات ، بل إن الثقافة التشاركية هي طبقة إضافية ترتبط ببقية الثقافات الأخرى، فالمواطن في الثقافة السياسية المشاركة لا يحمل فقط اتجاهات المشاركة و الفعالة والنشطة تجاه النظام السياسي ، و لكن في المقابل هو خاضع أيضا لسلطة هذا النظام و مؤسساته و هو أيضا ينتمي إلى جماعات أولية مبهمة الحدود.

¹ - رعد حافظ سالم الزبيري:مرجع سبق ذكره،ص56.

و من خلال ما سبق لا يمكننا الحديث عن حصريّة كل من هذه التقسيمات ، وإنما يمكن لكل منها أن تتغير و تتحول إلى شكل آخر حسب البيئة و الظروف السياسية المحيطة بها ، كما أن تقسيم أنماط الثقافة السياسية عند الموند وفريا يشكل الأساس في التعرف على أنماط الثقافة السياسية عند الباحثين و مختلف الأوساط المهتمة بموضوع الثقافة السياسية ، و إن تغيرت و اختلفت نماذج وتصنيفات الثقافة السياسية فذلك فقط يكون من حيث المنطلقات، حيث نجد تقسيما آخر للثقافة السياسية يتكون من الثقافة القديمة ،الخاضعة و المساهمة¹، كما أن القول بعدم وجود ثقافة سياسية مطلقة يدل على وجود شكل آخر من الثقافات السياسية و هي الثقافات السياسية المختلطة وهي² :

1 - الثقافة السياسية الرعوية - الخاضعة : في ظل هذه الثقافة يرفض أعضاء المجتمع السلطة القبلية الضيقة و يطورون ولاء نحو النظام السياسي، الذي يكون أكثر تعقيدا ومركبا من أجهزة حكومية مركزية متخصصة ، بمعنى أن الأفراد أصبحوا أكثر وعيا و توجهها نحو قرارات ونشاطات السلطة المركزية مع استمرارهم في عدم المشاركة السياسية في مثل هذه الحكومة وخضوعهم لها .

2 - الثقافة الخاضعة المشاركة : في مثل هذه الثقافة يكون عدد كبير من الأفراد توجهات نحو المدخلات و نحو الذات ، بينما يستمر البقية في الخضوع إلى البناء الحكومي التسلطي، وتكون توجهاتهم الذاتية سلبية نسبيا.

تأثرت الأنماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي و الجمود الثقافي فلا تستطيع فئات من السكان الموجهين نحو المشاركة السياسية أن تصبح هيئة من مواطنين مؤهلين وواثقين من أنفسهم ومجربين ، و ذلك لكون وزیعة المشاركة السياسية انحصرت إلا بين فئة أو جزء من السكان وذلك يرجع لعرقلة شرعيتهم بنشر ثقافة الخضوع المستمرة و التي تخلق أثناء الفترات التسلطية أي عندما يظهر حكم تسلطي لذلك فهم يميلون إلى الانفتاح الديمقراطي بتبني معايير الثقافة المشاركة ، ولكن لم يتكون شعورهم بالكفاءة اعتمادا على الخبرة أو على أساس شعور واثق من الشرعية بالموازاة مع ذلك تستمر مظاهر اللااستقرار البنائي التي تلازم الثقافة الخاضعة - المشاركة ، و عدم الفاعلية للبناءات السياسية الديمقراطية ، إن عدم الاستقرار مع الجمود الثقافي قد يؤدي إلى ظهور أشكال متزامنة مثالية

¹ - الأسود صادق: علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، ط2، التعليم العالي، بغداد، 1990، ص ص 345- 344 .

² - رعد حافظ سالم الزبيري، مرجع سبق ذكره ، ص ص 58-57 .

طموحة وغريبة عن النظام السياسي متمثلة في الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح و الصحافة¹، وفي حالة تمكن الجماعات المحلية و الرعوية من الانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة فإنها قد تساهم في تطوير البنى التحتية للديمقراطية ، لأنها يمكن أن تلعب دور شبكة التأثير التي تستطيع أن تربط الناس كمواطنين مؤهلين في حكومتهم .

3 - **الثقافة الرعوية المشاركة** : تواجه العديد من المجتمعات الحديثة مسألة التنمية الثقافية ، حيث أن الثقافة السياسية في معظم هذه الأقطار تسيطر عليها النمط الرعوي ، ومن أجل النهوض بثقافة مشاركة يتطلب الأمر تجسيد أو ترجمة معايير المشاركة في الواقع ، لذلك فإن المشكلة تدور حول كيفية تنمية و تطوير توجهات نحو المدخلات و المخرجات بشكل متوافق ، فليس من الغريب في ظل الثقافة الرعوية - المشاركة أن تهدد معظم هذه الأنظمة السياسية بتجزئة أو انقسام رعوي ، فلا تستطيع البيروقراطية الاعتماد على رعايا موالين، و في المقابل ليس هناك بناء يظهر من مواطنين مؤهلين و مسئولين.

و على الرغم من مثالية الطرح الذي قدمه كل من **الموند و فيربا** في تقسيم الثقافة السياسية ، إلا أنه يمكن عرض بعض الملاحظات على هذا الطرح :

- يمكننا الاتفاق مع **الموند و فيربا** على استحالة انتشار نمط واحد من الثقافة السياسية في مجتمع معين، مثل اعتبار أن النمط الرعوي هو الشكل المطلق للثقافة السياسية في الدول النامية، بينما ينتشر النمط المشارك في نظيرتها الحديثة ، و ذلك كون المجتمع الواحد يمكن أن يضم العديد من الأنماط التي تتعايش في ظل مجتمع واحد ، تبعا لوسائل التنشئة السياسية المعتمدة بين مختلف فئات المجتمع الواحد ، والعوامل الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية التي تؤثر على المعايير القيمة و السلوكية للأفراد .
- يعكس هذا التقسيم الذي قدمه كل من **الموند و فيربا** في تحديد الاتجاهات السياسية لقياس نمط الثقافة السياسية خاصة في الفكر الغربي، الذي لا يتوافق بالضرورة مع آليات الفكر في المجتمعات الأخرى و ذلك لاختلاف الأنظمة العامة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية و التاريخية ، و عليه فإن عدم تطابق نموذج **الموند و فيربا** على بقية المجتمعات

¹ - نفس المرجع، ص58.

الأخرى ، و غياب ثقافة سياسية مشاركة لا يعني بالضرورة وجود نقص أو خلل أو عيب ما في تلك الأنظمة السياسية أو في ثقافتها السياسية ، وإنما لكل تركيب اجتماعي مكوناته الثقافية وظروفه السياسية التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى .

- كما أن عناصر الثقافة السياسية في أي مجتمع تستند إلى مقومات أساسية ترافق آليات التغيير التي تؤثر على الثقافة السياسية التي هي في تغير مستمر و حسب الظروف المختلفة المحيطة ، بحيث لا يمكن إطلاق صفة عامة على مجتمع ما و الحكم على سيطرة ثقافة سياسية بعينها على ذلك المجتمع لأن أهم شيء في الثقافة السياسية هو الأثر الذي تحدثه المتغيرات و الأحداث السياسية على اتجاهات و مواقف الأفراد نحو المشاركة السياسية الايجابية منها التي تشجع وتدعم قيام نمط ثقافي ديمقراطي .

2-2-3 تقسيم أنماط الثقافة السياسية لروزنبوم

و غير بعيد عن تقسيم المومند و فيريا لأنماط الثقافة السياسية يقدم روزنبوم Rosenbaum نموذجاً آخر يتكون من نمطين احدهما يطلق عليه النمط المتكامل للثقافة السياسية والآخر يصفه بالنمط المفتت¹:

1 - النمط المتكامل :يملك اغلب الأفراد في هذا النمط اتجاها ايجابيا نحو نظامهم السياسي ومؤسساته ، حيث يمنحونه كامل ثقتهم سواء بالنسبة للمؤسسات الرسمية و الغير رسمية ، و أيضا لكل أفراد المجتمع كما أن نسبة الشعور بالانتماء عالية جدا مما يدفعهم إلى المشاركة في الحياة السياسية و مختلف الأنشطة العامة و اعتبارها جزءا من حياتهم العامة تؤثر مباشرة على مجرياتها .

2 - النمط المفتت:على نقيض النمط المتكامل يكون الأفراد اتجاهات سلبية نحو نظامهم السياسي ومؤسساته ، كما يتصف أفراد هذا النمط بضعف كفاءتهم و فاعليتهم السياسية و لا يتقنون ببعض البعض و لا يملكون استعدادات للتعاون فيما بينهم، كما أن كل ما يكون نظامهم السياسي و ما يصدر عنه يعتبر دائما مصدر شك و ريبية ، و عليه فان النمط المتكامل يعتمد على ايجابية توجهات أفراده نحوه والعكس بالنسبة للنمط المفتت للثقافة السياسية .

¹ -Walter Rosenbaum :Political culture, prager publishers, New York,1975,p52.

نقلا عن :بلال خلف العمري ، أثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية دراسة ميدانية ، مركز الريادة للمعلومات و الدراسات، عمان ،1997،ص33.

من خلال هذه الأنماط التي قدمها روزنبوم للثقافة السياسية يمكن التأكيد على إمكانية تعايش نمطين أو أكثر من أشكال الثقافة السياسية ، و ليس بالضرورة أن يسود نمط واحد مطلق بحيث قد تتنوع اتجاهات الأفراد نحو مؤسسات النظام السياسي فقد تكون ايجابية نحو ذواتهم و أدوارهم في ذلك النظام من جهة و سلبية نحو الآخرين و لا تتميز بالثقة المتبادلة و لا بالاستعداد للتعاون فيما بينهم ، كما يمكن أن تكون اتجاهاتهم نحو الحكومة و مؤسساتها مزيج بين الايجابية و السلبية في نفس الوقت ، و عليه فان المجتمعات فان المجتمعات و حتى على صعيد المجتمع الواحد تختلف حسب الزمان والمكان والظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التاريخية المحيطة .

و اعتمادا على ما سبق نخلص إلى مجموعة من الملاحظات حول أنماط الثقافة السياسية، حيث تختلف أنماط الثقافة السياسية من مجتمع إلى آخر حسب اختلاف عناصر و مكونات وظروف تشكل الثقافة السياسية في ذلك المجتمع ، كما يتأثر شكل و تكوين الثقافة السياسية بعدة عوامل مختلفة تساهم في استمرارها و ثباتها أو تغييرها ، و وجود علاقة مباشرة بين شكل النظام السياسي ونمط الثقافة السياسية السائد في مجتمع معين، بالإضافة إلى أهمية التنشئة السياسية بمؤسساتها المختلفة في لعب دور حيوي في تشكيل الثقافة السياسية ، و خاصة وسائل الإعلام التي تشكل في الوقت الراهن فضاء و أرضية خصبة لتبلور الثقافة السياسية و عاملا من عوامل تغييرها ، ثباتها واستمرارها.

3-2 وظائف الثقافة السياسية

تعتبر العلاقة بين الثقافة السياسية ، و المؤسسات السياسية من بين الموضوعات التي تشغل اهتمام منتبعي و دارسي موضوع الثقافة السياسية ، فمن الواضح أن فاعلية و استقرار الأبنية السياسية في أي مجتمع كان بغض النظر عن نوع النظام السياسي القائم يتوقف -جزئيا - على درجة توافقهما مع الإطار الثقافي السائد ، فإذا كانت الأبنية ديمقراطية مقابل ثقافة سياسية سلطوية فالنتيجة الحتمية هي سلبية الجماهير تجاهها ، الأمر الذي يسهم في الحد من فاعليتها ، ومن الممكن حتى إصابتها بنوع من الركود أو الشلل في نهاية المطاف¹، فعلى سبيل المثال شهد المجتمع الألماني في فترة العشرينيات من القرن العشرين تناقضا بين قيم الثقافة السياسية الراسخة في العقل الجمعي

¹ - رعد حافظ سالم الزبيدي :مرجع سبق ذكره،ص 38.

الألماني و المتمثلة في قيم غير ديمقراطية أفرزتها التنشئة الاجتماعية السلطوية من خلال الأسرة والمدرسة و جماعة الرفاق أو ما يطلق عليهم بالجماعات الأولية ، ثم الخبرة السياسية الألمانية التي كانت تضغط على الطاعة، الخضوع والتأييد و ليس المشاركة الفعالة في عملية الاختيار و صنع القرار ، و نفس الأمر انتشر في العديد من الدول وخاصة في الدول الشيوعية ، حيث تمثل يوغسلافيا أحسن مثال لهذه الظاهرة ، فقد كانت هناك ثقافة سياسية قائمة على أساس رعوي - إيديولوجي تقوم على منطلقات ثقافة إثنية - رعوية ، مما أدى بالمقابل إلى انقسام البلد إلى تيارات إثنية في التسعينات من القرن العشرين، نتيجة لذلك فإن الثقافة السياسية يمكن أن تمثل أو لا فقط القوة الأساسية وراء العمليات السياسية المشغلة للأمة .

ومن خلال ما تقدم نصل إلى أن نوع الثقافة السياسية السائد في مجتمع يمكن في حالات أن لا يتماشى و يتوافق مع النظام السياسي القائم ، و عليه فانه يقع على عاتق الثقافة السياسية مهمة العمل على الحفاظ على استقرار أو عدم استقرار مختلف الأبنية و المؤسسات السياسية و بالتالي المجتمع والدولة. فضلا عما تقدم للثقافة السياسية أكثر من وظيفة أهمها ما يلي¹ :

1 - للثقافة السياسية دور في خلق الشخصية القومية لأفراد المجتمع ، حيث أن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية العامة يساهم في تطوير سبل و احتمالات المشاركة السياسية و تتميتها من ثقافة محدودة وضيقة إلى ثقافة مشاركة ، فالثقافة السياسية الضيقة و المحدودة تدل على غياب التجانس الثقافي والسياسي ، كما تعكس أيضا انتشار اللامبالاة السياسية و العزوف السياسي من خلال عدم المشاركة في صنع القرارات السياسية، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني ، وهذا يؤثر بشكل سلبي على صورة الشخصية الوطنية التي تشير إلى نوعية الأداء السياسي والاجتماعي لدى الجماهير (المواطنين) تجاه قضاياهم الوطنية و تحقيق المصالح و الأهداف العامة .

2 - تقوم الثقافة السياسية بتحقيق اشباعات نفسية و عاطفية ووجدانية للجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية ، و منها الحصول على الثقافة السياسية العامة التي تؤهلهم إلى أداء أدوارهم السياسية داخل المجتمع و المتمثلة في حق الانتخاب ، حرية التعبير و المعارضة ، التظاهر والتجمع

¹ - بلال خلف العمري : مرجع سبق ذكره، ص40.

و الاستفادة من كل مظاهر المشاركة السياسية في الجمعيات و الأحزاب السياسية التي تساهم جميعا في تنمية روح المواطنة.

3 - كما تعد الثقافة السياسية احد العوامل التأثير في الحياة السياسية حيث تزود الفرد باليات التصرف في أي موقف سياسي من خلال توفير منطلقات معرفية و فكرية ، شعورية و سلوكية تمكنه من التعامل مع هذا الموقف لأنها تجيب عن تساؤلاته السياسية باعتبارها الوعاء الحامل لتراث السياسي الذي يتلقاه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة¹ .

2-4 أبعاد الثقافة السياسية

تتحدد أبعاد الثقافة السياسية وفقا لمختلف الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع حسب التقسيمات أنواع الثقافة السياسية و قد استخدم كل من ألموند و فيريا بعض العناصر الأساسية كأبعاد رئيسية للثقافة السياسية و هي :

1 - الأبعاد الإدراكية : و هي المعرفة و الإدراك العام ، فإدراك الأفراد لنظامهم السياسي و مكوناته ومدخلاته و مخرجاته ، و دور وسائل الاتصال ، يتشكل البعد الإدراكي و يمكن تسميته أيضا بالبعد المعرفي و الذي يتضمن توجهات الأفراد نحو ما يعرفونه عن النظام السياسي و القواعد الحاكمة له .

2 - الأبعاد العاطفية : و التي تشكل الإحساس و المشاعر تجاه النظام السياسي بأشخاصه ومؤسسته حيث يسمى هذا البعد بالبعد الشعوري .

3 - الأبعاد التقويمية : و هي عملية تقييم مخرجات و مدخلات النظام السياسي و لوسائل الاتصال وقنواته . و يتعلق برؤية الأفراد لإنجازات و نشاطات النظام السياسي على كافة المستويات .

و بصفة عامة يمكن القول أن هناك عدة محاور تفسر و تحدد في مجملها أبعاد الثقافة السياسية² :

¹ - رعد حافظ سالم الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص39

¹ - سالم نادية : التنشئة السياسية للطفل العربي دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية ،المستقبل العربي، العدد51،بيروت ،ص 55.

أ - مفهوم السلطة : و الذي يختلف باختلاف النمط الخاص بالنظام السياسي و باختلاف العادات والتقاليد ، الذي يتم على أساسها يتم اتخاذ القرار و صنعه فكل مجتمع ينفرد و يتميز عن بقية المجتمعات بشكل ثقافي عام و فرعي ، كما يختلف مفهوم السلطة تبعا لوسائل الاتصال بالسلطة ، و حسب توافق قرارات السلطة و احترامها للأنماط و العادات و التقاليد المتفق، عليها لمنحها الشرعية والاحترام من طرف الأفراد ، و تساهم وسائل الإعلام أيضا في تحديد مفهوم السلطة من خلال تغطيتها للأحداث و النشاطات المتعلقة بهذه الأخيرة و الصورة الإعلامية التي تعكسها .

ب - الغاية من استخدام السلطة : ويرتكز هذا البعد على الاستفسار عن الغاية أو الهدف من استخدام السلطة ، إذ انه من الواجب تفسير و توضيح الغاية و الهدف من الاستعانة و استخدام السلطة في المجتمع ، و على التفسير أن يكون مشتركا و متأسلا في الضمير الجمعي ، أي أن هناك صورا ذهنية لمجموعة من الأهداف الراسخة في الضمير الجمعي لأفراد المجتمع على السلطة الوعي بها والعمل على تحقيقها ، و الموضوع لا ينفصل عن كونه أحاسيس و مشاعر و مدركات و عواطف وانفعالات و الدور الذي يؤديه التأثير على الثقافة السياسية .

ج - الإحساس بالهوية القومية (الوطنية) : لقد اعتبر كل من غابريال أموند و سيدني فيريا الإحساس بالهوية القومية من أهم أبعاد الثقافة السياسية ، حيث يدل على عامل ولاء الأفراد لنظامهم السياسي و مجتمعهم ، مما يساعد في تشكيل وصياغة هويتهم القومية التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات و تصبغ مؤسساتهم بالشرعية الصادرة عن ثقة ورضا الأفراد على نظامهم السياسي و هيئاته خاصة في ظل وعيهم الكامل بمخرجات و مدخلات العملية السياسية، التي يمارسها النظام السياسي و لا يكون ذلك إلا من خلال توفر قنوات الاتصال بينهم و بين النظام السياسي و إدراكهم بضرورة استعمالها من أجل المشاركة في عملية صنع القرار السياسي في ذلك النظام، الذي يمنحهم الإحساس بالسيطرة والقدرة على التغيير و التأثير على مجريات العملية السياسية و نشاطاتها العامة .

زيادة على ما تقدم تفسر الثقافة السياسية على أساس تماثل الثقافة السياسية في الأنظمة التعددية مع التشكيلات الاجتماعية الفرعية في المجتمع الأوسع ، و في هذا الإطار فان الثقافة السياسية المشاركة تفرض ضرورة اتساع مدركات الأفراد خارج الإطار الضيق لمحيطهم المباشر وولائهم للمجموعات الفرعية و الاهتمام بالنظام السياسي ككل، و يعبر تمسك الفرد بهويته الوطنية عن إحساسه

و مشاعره ببناء الأمة أو الدولة و تركيبها ، و لا يمكن وصف أي مجتمع على أنه متماسك في حالة تعدد ولاءاته القومية ، واختلاف هوية أفرادها ، الأمر الذي يفتت قوة ووحدة ذلك المجتمع و يؤدي إلى الانهيار التدريجي لأهم العناصر السياسية في تكوين المجتمعات و بالتالي عناصر تكوين ثقافتها السياسية¹.

د - الإحساس و إدراك مخرجات النظام السياسي و عملية صنع القرار السياسي : تستمد المؤسسات السياسية شرعيتها من قبول ورضا الأفراد عن نظامهم السياسي خاصة في ظل إدراكهم ووعيهم بالعملية السياسية التي يؤديها النظام السياسي ، و معرفتهم بوسائل صنع القرار السياسي ضمن ذلك النظام ، الذي يزودهم بإحساس المشاركة في مجريات و عملية صنع القرار من خلال النشاط التمثيلي سواء في الانتخابات العامة أو في الأشكال الأخرى من المشاركة السياسية ، و في هذا الصدد قيل "ويختلف مفهوم السلطة باختلاف النمط الخاص بالنظام السياسي و باختلاف العادات و التقاليد التي يتم بناء عليها اتخاذ القرار و صنعه ، فكل مجتمع له تقاليده الخاصة به ، تختلف من مجتمع إلى آخر تبعا لوسائل الاتصال بالسلطة فإذا تصور المواطنون أن القرارات السياسية اتخذت من خلال الأنماط والعادات و التقاليد المتفق عليها أصبح القرار الصادر عن السلطة ذا شرعية يحترمها الأفراد"².

هـ - الشعور بالافتقار السياسي : أو يمكن الإشارة إليه بمصطلح الكفاءة السياسية فوعي الأفراد وثقتهم بقدراتهم التأثيرية في مجريات الأوضاع السياسية يجعلهم أكثر ايجابية في توجيههم نحو نظامهم السياسي و يدفعهم إلى المشاركة الفاعلة في بناء مجتمعهم.

و - الخضوع أو المقاومة : و يقصد بالخضوع الرضوخ و الإذعان المطلق وعدم إبداء أي نوع من أنواع رد الفعل و المقاومة لدى تعرضه للأذى و محاولة سلب حرته من قبل النظام السياسي، و تمثل المقاومة عكس ذلك التي تستعين بأساليب متعددة منها المفاوضات و إبداء الرأي تجاه النظام السياسي و انتهاءها بالمعارضة و الانقلاب و إسقاط النظام السياسي .

¹ - نفس المرجع، ص68.

² - Walter Rosenbaum :op.cit,p58.

نقلا عن بلال خلف العمري : أثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية دراسة ميدانية ، مركز الريادة للمعلومات و الدراسات، عمان ، 1997، ص35.

ز - الثقة السياسية أو الشك :ويقصد به الثقة المتبادلة بين المواطن و النظام السياسي و فيما بين المؤسسات السياسية¹ ، يعتبر هذا البعد من أهم أبعاد الثقافة السياسية ، لأن الشك يلغي ويميع معنى الانتماء القومي و يصعب وجود مناخ صحي للتنافس السياسي الذي يشكل عصب الديمقراطية في حالة انتشاره بين أفراد المجتمع ، بينما في حالة توفر بعد الثقة فهذا يعني وجود ثقافة سياسية مشاركة ، أي أن العلاقة بين الأفراد و مؤسساته الرسمية و غير الرسمية تكون مبنية على الثقة المتبادلة بين الطرفين مما ينعكس ايجابيا على بقية ممارسات العملية السياسية و خاصة عملية صنع و اتخاذ القرار ، و يكون العكس في حالة سيطر الشك المتبادل بين طرفي العملية السياسية ، و خاصة تلك التي تكون من طرف الأفراد ، الأمر الذي يمنع و يحول دون قيام ثقافة مشاركة ، بل يفسح المجال لأنواع أخرى من الثقافة السياسية التي لا ترى في الأفراد سوى طرف خاضع ومستقبل سلبي لقرارات السلطة السياسية .

ح - توفر روح المبادرة :يرتبط هذا البعد عادة ببعد الشعور بالافتقار السياسي فالشعور بهذا الأخير يؤدي إلى الفاعلية السياسية من خلال مشاركة و مبادرة الأفراد في الأنشطة العامة و محاولتهم التكتل الحزبي أو أي نوع من أنواع التجمعات السياسية الأخرى، حيث يساعد التنافس فيما بين تلك التجمعات السياسية الأخرى إلى تنمية و نضج الديمقراطية، التي تقوم على أساس المبادرة و تقبل الآخر في حيز من المسؤولية و الانفتاح على كافة الآراء و الاتجاهات و السماح لها بالتعبير عن نفسها دون حواجز وعراقيل طالما لا تهدد و لا تشكل خطرا على النظام العام للمجتمع².

ط - الحرية و الإكراه : على أساس توفر الحرية أو نقيضها يتم تفسير ووصف الثقافة السياسية³ ، وتختلف العلاقة بين الأنظمة السياسية و شعوبها ، ففي الأنظمة التقليدية تتميز هذه العلاقة بعرقلة هامش الحرية و تحديده أي تضيق حدوده، حيث لا تتسع مساحات الحرية و المساواة على عكس ما هو متواجد على مستوى الأنظمة الحديثة أو الأنظمة الديمقراطية ، أين تكون طبيعة العلاقة مبنية على

¹ - محمد سعد إبراهيم: الصحافة و التنمية السياسية ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1998 ، ص190.

² - بلال خلف العمري: مرجع سابق ، ص38.

³ - كمال المنوفي : التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة السادسة ، الكويت، جويلية 1979 ، ص 137 .

التواصل وحرية الرأي و التعبير و الانفتاح السياسي ، و المشاركة في صنع القرار من خلال أساليب المشاركة السياسية المتعددة .

ك - العلمانية أو الدينية : و يضاف أيضا هذا البعد لمجموع أبعاد الثقافة السياسية ، و يقصد الحيز أوالمساحة من التكوين القيمي في البناء النفسي للأفراد ، لأن الدين و المعتقدات هي من بين مكونات التركيب الثقافي لأي ثقافة كانت ، كما تعتبر العلمانية معتقد الكثير من المجتمعات أيضا ، و التي تلغي الدين في تشكيل الأنظمة السياسية ، ولا يدخل ضمن تكوينها القيمي و الداعية إلى فصل الدين عن الدولة.

و يمكننا القول انه كلما توفرت الأبعاد السياسية الايجابية للثقافة السياسية ،كلما كنا أمام مواطن مؤيد للنظام السياسي وواثق منه ، و ثقافة سياسية مشاركة تضم كل طبقات و أفراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم الفرعية إلى النظام السياسي .

2-5 تكوين الثقافة السياسية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن عملية تكوين الثقافة السياسية تمر بالعديد من المراحل كما تستعين بالعديد من المؤسسات الاجتماعية أولها الجماعات الأولية كالأسرة و الأقران و المدرسة والمؤسسات الدينية ، الجمعيات و الأحزاب و التنظيمات الاجتماعية كالتنظيمات الطلابية... ووسائل الإعلام و أول هذه المراحل هي عملية التنشئة الاجتماعية السياسية تتبعها عمليات التكيف و الترسخ السياسي.

2-5-1 عملية التنشئة السياسية

يجمع العديد من المهتمين بموضوع الثقافة السياسية على أن الاتجاهات و القيم السائدة في أي مجتمع كان هي ليست فطرية ،و إنما مكتسبة عبر عملية التنشئة السياسية التي تقوم بها المؤسسات الأولية والثانوية، لذلك فان تتبع موضوع تكوين الثقافة السياسية يمر عبر كيفية اكتساب القيم والاتجاهات وظهور السلوك السياسي ، حيث "يتم اكتساب الثقافة السياسية للأفراد في المراحل المبكرة من العمر عبر عملية التنشئة الاجتماعية السياسية ، فالأفراد يتعلمون المواقف السياسية في وقت

مبكر من حياتهم ، ويكون تعلمهم لها بشكل عام ، بعد ذلك تأخذ الخبرات التي تعلمها في الظهور"¹، بمعنى أن الفرد يكتسب المعارف المتعلقة بالظاهرة السياسية و خواصها، ويكون الآراء و المواقف حولها ، ثم شيئاً فشيئاً تتبلور هذه الأخيرة في شكل أفعال و ردود أفعال سياسية، فالهدف الأساسي للتنشئة السياسية جعل كل فرد اجتماعي فاعل في النظام السياسي -مواطن- و ما هي إلا أحد جوانب سيرورة أوسع للاحتواء الاجتماعي لكل فرد موجه ليكون عضو في جماعة².

ومنه عرفت التنشئة السياسية على أنها "عملية تعلم يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجهات وهي من المنظور الاجتماعي بمثابة السبيل إلى الإبقاء على أو تغيير الثقافة السياسية"³.

ركزت تعاريف التنشئة السياسية على أنها ليست مجرد نقل القيم و الاتجاهات السياسية وإنما هي عملية، أي تنسم بالسيرورة و المرحلية ،أي ليست محددة بفترة زمنية معينة غير تلك المتعلقة بانطلاقها منذ السنوات الأولى للفرد، كما أشارت هذه التعاريف على خاصية التراكمية، وأنها المرجعية الأساسية لسلوك و مواقف الأفراد في الحياة السياسية، و انفرد التعريف الأخير إلى الإشارة إلى نقطة أساسية و هي كون التنشئة السياسية احد شروط الحفاظ أو تغيير الثقافة السياسية ، و عليه فان اكتساب الثقافة السياسية يتم منذ السنوات الأولى من عمر الأفراد من خلال عملية التنشئة السياسية ، فالأفراد يتعلمون المواقف السياسية في سن مبكر، تكون عامة ثم تتحصر وتتضح بشكل أفضل مع نمو المعارف السياسية و زيادة خبرات الأفراد السياسية .

و لتوضيح علاقة التنشئة السياسية بالثقافة السياسية لابد لنا أن نتطرق أولاً إلى عملية التنشئة السياسية من خلال تناول نمط هذه التنشئة الموضحة في كيفية تكوين الاتجاهات و حدوث السلوك السياسي من خلال دراسة غابريال ألموند و سيدني فيربا و تأكيدهما على الارتباط العضوي بين الثقافة و التنشئة السياسية ، فالثقافة هي الإطار العام أو النسق الذي تتفاعل فيه التنشئة و تستمد منه مضمونها السياسي⁴ ، و لا تتولى عملية التنشئة السياسية مؤسسات بحد ذاتها أو بعبارة أخرى، الثقافة السياسية هي ليست نتاج مؤسسة اجتماعية واحدة ،و إنما هي نتاج مساهمة العديد من

¹ - سمير خطاب :التنشئة السياسية و القيم ،ط4 ،دار إيتراك للنشر والتوزيع ، مصر ،2004ص44.

² - Patrick Lecompte ,Bernard Denni :Op.cit,p98.

³ - رعد حافظ سالم الزبيدي ،مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41

⁴ - نفس المرجع، ص42

المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات الإعلامية و المدرسة في نقلها و الحفاظ عليها و تغييرها أو تجديدها، و الأمر يحدث على مستوى كل المجتمعات، و لا تعمل هذه المؤسسات كل على حدى أعلى مراحل متعاقبة، و إنما بإمكانها أن تنشط في الوقت ذاته، فتقوم بنقل و حماية و المحافظة و تغيير جوانب معينة أو خلق قيم واتجاهات جديدة ملائمة أحسن للظروف السياسية الجديدة ، و هو الأمر الذي انعكس على بروز أنواع مختلفة من الثقافات السياسية ، و الاتجاه الرئيسي لعملية التنشئة السياسية هو المحافظة على الثقافة السياسة و الانفتاح على التغيير التدريجي، أكثر من الانتقال السريع و إحداث القطيعة الفجائية مع النمط الثقافي القديم¹.

أ - دور الفرد في اكتساب الثقافة السياسية : هناك من يعتبر أن دور الفرد في نقل الثقافة السياسية هو سلبى للتصورات و الأفكار و القيم و الاتجاهات و لجميع أنماط السلوك و الأفعال وغيرها من مظاهر الحياة السياسية، و هذا يكون خاصة في المجتمعات التي يفتقد أعضائها إلى ثقافة سياسية تمكنهم من المساهمة في الحياة السياسية، فلا يكفي بناء مؤسسات و هياكل سياسية إذا لم يكن الفرد قادرا على فهم وظائفها أو الأدوار المنوطة به في ظل هذه الأبنية السياسية، و الحال يظهر خاصة في الأنظمة الديمقراطية السورية، أين يقف الأفراد موقف المتفرج السلبى على مجريات الحياة السياسية و يستقيل تماما من التعبير و لو بأبسط أشكال المشاركة السياسية في ظل تلك المجتمعات، لأنه كان على تلك الأبنية السياسية ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية تتضمن عناصر الإيمان بالمشاركة السياسية الايجابية في الحياة السياسية المحلية و الوطنية و الشعور بالمواطنة و المسؤولية والإحساس بالافتقار السياسي لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

يكتسب الفرد توجهاته من خلال تجاربه و ملاحظاته عن (كيفية عمل الديمقراطية في الأسرة والمسجد و المدرسة و منظمات الشباب و أماكن العمل ، و الجيش و الاجتماعات السياسية والأحزاب والجمعيات السياسية ، و الأحداث السياسية و أشكال التعبير السياسي كالمظاهرات و ملاحظته للسلوك السياسي للمحيطين به مثل (الوالدين ،المعلمين ، الأصدقاء ،قادة الرأي ، رجال الدين ،الصحفيين) و عبر العمليات النفسية الداخلية للفرد مثل تكوين أو تطوير اعتقاد ما عبر ربط موضوع

¹ - Patrick Lecompte, Bernard Denni :Op.cit, pp107-108.

معتقد مع خصائص معينة، وتطوير موقف من خلال ربطه بمعتقدات و قيم أو من خلال توسيع موقف مطور مبكرا أو تطوير نية من خلال ربط موقف بانطباع لمعايير و سيطرة اجتماعية .

ب - دور الثقافة العامة في اكتساب الثقافة السياسية: تقوم الثقافة في تكوين الشخصية و تكييفها للاندماج في الحياة الجماعية ،فالثقافة هي التي تحدد الأسس النفسية و الاجتماعية للشخصية حسب معايير محددة ، في حين يرى اتجاه ثان ان الفرد يعتبر مستقلا تماما أو بشكل واسع عن الأنماط الثقافية السائدة ، و هذا ما يظهر في طبيعة اكتساب الفرد للعناصر الثقافية المميزة أو التي تتطابق فكريا و ثقافيا مع عناصر أخرى و التي يكون لها اثر سلبي على سلوكه و مدركاته و رغباته ، لان الفرد مزود بمعايير و قيم و معتقدات و لديه اتجاهاته التي تساعده على إصدار أحكامه القيمة بين الأنماط الثقافية السائدة في المجتمعات الحديثة ككل فالنسبة لكليفورد جيرتز Clifford Geertz : "الثقافة ...هي ليست السبب الذي يحال إليه كل الأحداث الاجتماعية ، السلوكات و المؤسسات والعمليات ، و إنما هي السياق الذي يمكن أن تفهم و توصف في إطارها"¹.

ومن خلال ما جاء سابقا يمكن الإقرار بوجود علاقة بين ارتباطية بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية لان الثقافة السياسية تشكل المستوى الكلي ، أي المجموع الكلي للقيم و الاتجاهات والتوجهات التي تؤثر على السياسة و السلوك السياسي ، أما بالنسبة للتنشئة السياسية فيمكن النظر إليها من المستوى الجزئي أو بعبارة أخرى على المستوى الفردي أي إكساب الفرد للثقافة السياسية المحيطة به من خلال عملية التنشئة السياسية ، حيث تؤثر الثقافة السياسية في التنشئة السياسية عن طريق قيام جزء أو كل هيئات أو مؤسسات التنشئة السياسية بالتأثير في الثقافة السياسية السائدة بالمجتمع، أي تكييف و تغيير التنشئة السياسية حسب الثقافة السياسية السائدة و القائمة ، أي إعادة إنتاجها من خلال السيطرة و التحكم في باقي المؤسسات التنشئة السياسية و عليه فان العلاقة هي علاقة تأثير و تأثر فكلما تغير طرف من العلاقة اثر بدوره على الطرف الآخر ، و عليه من خلال ما تقدم نشير أن لكل من الثقافة و الفرد دور في إكتساب الثقافة السياسية و لا ينظر على عملهما كعمليتين منفصلتين و إنما على أن كل منهما يكمل الطرف الآخر .

¹ - Naomi Sakr : Arab media and political renewal Community ,Legitimacy and Public Life ,I.B.TAURIS,London - New York ,2007,p04

2-5-2 التكيف السياسي

كما تعمل التنشئة السياسية على تكيف الأفراد و تتميط اتجاهاتهم و سلوكياتهم السياسية حسب النمط السياسي السائد في مجتمعهم لتمكينهم من الاندماج بسهولة داخل مجتمعهم ، لأن الأنماط الثقافية والقيم السائدة والنظم التي يتضمنها المجتمع تؤثر في طريقة الحياة و أنماط السلوك، و بدورها ينعكس الأثر على شخصية الأفراد ، حيث أن الفرد يكتسب هذه القيم و الاتجاهات من خلال مروره عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مما يولد سمات شخصية متماثلة إلى حد ما بين الأفراد ، و هي المكون الأساسي لبناء الشخصية التي تظهر ملامحها خاصة في المجتمعات الصغيرة المحدودة المساحة.

تمثل عملية تكوين الثقافة السياسية على مستوى التكيف السياسي أحد أشكال السيرورة العامة والمستمرة لغرس و ترسيخ المعايير السلوكية ، و القيم المرجعية ، و المعارف المدركة كأشياء مفيدة أودات قيمة ، و قد طرح هذا الموضوع منذ حوالي ثلاثين عاما خلال التساؤل عن المعارف والمعتقدات المرتبطة بالميدان السياسي ، و التي نقلت فعليا، و التي لا تقع في خانة الدعاية والإشاعة كما استعانت بقنوات رسمية في مقدمتها وسائل الإعلام أي بواسطة من ؟ و في أي لحظة ؟ و ذلك بتحديد الزمان أو وقت الإرسال أو النشر ، و تحت أي شكل تأثيري ، أي الشروط التي تصاغ فيها من أجل أن تلقى قابلية الانفعال و التفاعل . يمكن أن نستخلص قطبين رئيسيين حول اتجاهات التكيف السياسي أولا المدرسة التي أثار دورها الاجتماعي المتزايد انتباها خاصا من جهة و من جهة أخرى البحوث التي أجريت حول وسائل الإعلام ، و التي خلصت إلى إرساء قواعد و معايير تحليلية أوسع في ميدان الاتصال السياسي.

و عليه ارتكزت غالبية الدراسات الأولى التي تطرقت إلى موضوع التكيف السياسي على عملية تكيف الأطفال والمراهقين و هو الشكل الأولي الذي يميز هذه البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن العشرين من قبل كل من هيربرت هايمان Herbert Hyman ثم فريد غرينشتاين Fred Greenstein و جاك دينيس Jack dennis في فرنسا، كما يجب التنويه إلى جهود كل ما من شارل روا Charles Roig ، و فرانسوا بيون Grandand F.Billon، و خاصة

أعمال انيك بيرشون Annik Percheron¹، غير أن التكيف السياسي لا ينحصر فقط في هذه الفئة العمرية ، وإنما هو عملية مستمرة ، غير أن التصورات الأولية التي يكونها الفرد في سنوات الطفولة يبقى لها اثر حتى في مرحلة البلوغ.

أ- أوساط و عوامل التكيف السياسي

من الضروري التميز بين أوساط التكيف السياسي و عوامله فالمصطلح الأول يدل دائما على البناء الاجتماعي أي الجماعة أو السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه نشاط الترسخ ، ويمكن لهذه الجماعة أن تكون وسطا ضيقا كالأسرة أو أكثر اتساعا كالمدرسة أو وسطا ممتدا كالمجتمع أوالجماعة القومية ككل والتي ينتج إليها الخطاب السياسي عبر وسائل الإعلام كالتلفزيون ، الإذاعة و الصحافة المكتوبة². داخل كل وسط من أوساط التكيف يعمل وكلاء يدركون أدوارهم و على دراية بأنهم قائمين بالاتصال أو سادة الرسالة فنجد في الوسط المدرسي المعلم هو الذي يمثل وكيل التكيف ، كما أن جماعات الرفاق و الأقران والقادة الذين ينبثقون منها يمثلون الوكلاء في أماكن التسلية ، و فيما تعلق بالمعلم نفسه فان دوره محكوم بمنطق مؤسساتي ، أي حسب القوانين و المبادئ التي تعمل بها المؤسسة فهو ممثل للمجتمع ، ممثل للأهل و هو في نفس الوقت ممثل لوزارة التربية أمام البرامج التي تفرضها هذه الأخيرة .

وزيادة على أوساط التكيف الأولية (الأسرة ، المدرسة ، الطبقة الاجتماعية ،الجماعة المرجعية) هناك أوساط نوعية أخرى لا تصل إلى جميع أفراد المجتمع ، تقوم على أساس عناصر انتقائية واختيارية هذه الأوساط لها دور كبير منها الانتماء الديني ، المنظمات السياسية ،النقابية و المهنية ،ثقافية أو رياضية ، تسمح بظهور ثقافات فرعية حقيقية ، عندما تكون درجة الالتزام المطلوب من أعضائها عالية ،وهذا ما حصل على سبيل المثال مع أعضاء الحزب الشيوعي في كل من فرنسا

¹ - فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: عرب صاصيلا ،ط2،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت،2006،ص230.

² - نفس المرجع،ص230.

وايطاليا بين عامين 1980 و 1970 ، حيث تميز كمجتمع له خصوصيته اللغوية القومية و ممارساته الاجتماعية¹.

ب - عملية التكيف

يحدث على مستوى أوساط التكيف تفاعلات و تبادلات مستمرة بين الوكلاء ، رغم السيطرة الواضحة لبعض هذه المؤسسات على الأخرى ، كالسيطرة المؤسسية، التي تقوم بها مؤسسات الإعلام سواء التقليدية أو الجديدة و يشير العديد من الباحثين في مجال علوم الإعلام والاتصال أن المجتمع في الوقت الحاضر خاضع لوسائل الإعلام و منطقتها لدرجة أنها أصبحت جزءا حتى من بقية مؤسسات التنشئة السياسية الكلاسيكية ، حيث تقوم بدور مهم في إنتاج ، نقل و تفسير المعارف السياسية مثال ذلك أن العديد من معارف الأفراد حول المراحل التاريخية و الأحداث السياسية لم تكتسب في الأقسام الدراسية وإنما عبر الأفلام الوثائقية و البرامج التاريخية²، كما أن سيرورة وعملية ترسيخ المعارف و القيم والمعايير هي ليست كلها قصدية و متعمدة ، فعادة ما تنتشر في شكل ضمني خارج بناءات التاطير و ما لا تدركه المستويات الشعورية ، حيث أن التكيف السياسي يتم على ثلاث مستويات إضافية³ :

- المستوى الأول: هو مستوى الخطب الصريحة التي يلقيها رجال السياسة ،قادة الرأي ، و كل الوكلاء الذين يتمتعون بسلطة شرعية في وسطهم الاجتماعي ، ففي الأسرة على سبيل المثال يمتلك الوالدين صلاحية تقديم معلومات و آراء حول الأحداث السياسية الجارية ، وتفسيرها و التعليق عليها ، و إن كانت أولية لأن العائلة هي الفضاء الأول لممارسة السلطة بكل أشكالها، أما على المستوى المدرسي يتبع التكيف السياسي منحى رسمي، أي يكون عبر القناة الرسمية للعملية التربوية من خلال دروس التاريخ والتربية المدنية و القوانين الداخلية للمدرسة ، ويمكن أن يكون هناك نقاش ، جدال ، وحتى صراعات فرض النفوذ بين التلاميذ على سبيل المثال و ذلك عبر العملية الاتصالية.

¹ - المرجع نفسه ،ص231.

² - Stig Hjarvard :The mediatization of society a theory of media as agents of social and cultural change, Nordicom Review 29(2008)2, pp 108-113.

³ - فيليب برو: مرجع سبق ذكره،ص235.

ومن الجلي أن عملية الترسخ تتأثر في الوقت نفسه في كل من محتوياتها ، و فعاليتها بالسياق الزمني و المكاني لبث الرسائل المباشرة . وتعتبر عملية انتقال التفضيلات ، الاختيارات والمواقف السياسية الأولية أمرا طبيعيا ومكتسبا، حيث تعتبر نسبة التماثل الكامل في الاختيارات في غالب الأحيان 50% ويظهر ذلك بشكل خاص إذا تم التعبير عنه بوضوح، و يكون ذلك في حالة وجود اتفاق بين الأهل¹، غير انه ينبغي الإشارة إلى أن الميل العام أو ما يصدر عن غالب أفراد المجتمع يؤخذ به أكثر من الآراء الخاصة أو الفردية فيما يتعلق بالقضايا السياسية المهمة و الحساسة، فالمدرسة عادة ما تنقل المعارف القاعدية المرتبطة بتاريخ المجتمع و تشجع على اكتساب الوعي بالهوية الوطنية، كما أنها تعلم و تدرب أكثر من أي مؤسسة تكييف أخرى على معرفة و إدراك أدوار المؤسسات السياسية ، في حين أن وسائل الإعلام إجمالاً تنقل و تعرف الفاعلين بالأحداث الحالية الظرفية للعملية السياسية (اللعبة السياسية)، وتساهم في إدراك المنظومة السياسية بشكل موجه بقوة.

المستوى الثاني : هو مستوى الممارسة الفعلية للسلوك ، فعلى هامش التصريحات و الخطب التي يلقيها قادة الرأي الشرعيون للتكيف ، التي تتناقض أحيانا بشكل صارخ معه، أين يتم التعبير عن اختيارات و تفضيلات و قيم أخرى متكيفة مباشرة مع الأوضاع السائدة في بيئة معينة حسب السياق العام، فالمناضل في حزب سياسي ما يدرك بعد المسافة التي تفصل الخطاب الرسمي لقادة الحزب فيما يتعلق بحق جميع الأعضاء في الممارسة السياسية الحرة في التعبير و النقاش و الجدل الديمقراطي داخل أركان الحزب، و بين الممارسات الفعلية التي تستند أساسا على السلوك التسلطي والأوليغارشي، نفس الشيء يكون في المدرسة التي تكذب سلوكات المعلم الخاصة بخطابه العلني ، عبر ممارسة أشكال السلوك المحظورة او المندد بها : الغش، التدخين، العنف في ألعاب التسلية ، التمييز و إقصاء الآخر عبر الأخذ بمبدأ التلميذ الجيد و التلميذ الضعيف و هو ما يحدث كذلك على مستوى وسائل الإعلام من شعارات الموضوعية و المصادقية و الحياد مقابل الانحياز ، التلاعب وتوجيه الرأي العام ، و في ظل تزايد هوة الفروقات بين المثالية المفرطة في الخطاب الرسمي والحقائق المنعكسة في السلوك الفعلي لمالكي حق الخطاب الرسمي. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور و اختلال سيرورة الترسخ، مما يشجع على انتشار أوضاع فرضية مبنية على ازدواجية الترسخ .

¹ -Annick Percheron :La socialisation politique, Armand Colin, France,1997 ,p62.

المستوى الثالث : هو مستوى أساليب إنتاج الرسائل فكل من السياق الذي يحيط بالرسالة الزمان ، المكان ،مستوى اللغة ، النبوة و اللهجة ،الصورة كلها عناصر ترتبط بشكل مباشر بالرسالة و تكون متضمنة لمعنى ما ، فاختيار رئيس الدولة لباسا معيناً تقليدياً أو عصرياً ، لهجة أو نبوة صوت معينة و اختيار منبر معين (المكان و الزمان الذي يلقي منه خطابه) ، و في الأخير فإنه من الصعب قياس فعالية مؤسسة بعينها في عملية نقل المعارف و المعايير و القيم السياسية فالدراسات الحالية حول التكيف السياسي تشير إلى أهمية و ضرورة توفر عاملين أساسيين من أجل إعادة الإنتاج الثقافي السياسي¹:

الأول هو التماسك الموجود داخل مؤسسة معينة بين المستويات الثلاث لإنتاج الرسائل ، ففي المؤسسة الإعلامية و التي تعتبر احد مؤسسات التكيف السياسي تتجلى فاعلية هذه العملية من خلال تناسق الأخبار و المعلومات مع السياسة العامة للمؤسسة و عدم تضارب مواقفها السياسية ، و تطابق تصريحاتها عن حسن استعمال السلطة الإعلامية الممنوحة لها ، و ذلك من خلال التحلي بروح المسؤولية الاجتماعية .

و العامل الثاني يكون من خلال النقاشات و التغطيات التي تبثها و تنشرها و التي تتفاعل مع أوساط التكيف الذي تنشط في ظل المؤسسة الإعلامية و المعبر عنه بالفضاء الإعلامي ، حيث أنه كلما زادت نقاط التقاء الإشارات و الرسائل زادت درجة إعادة الإنتاج بنسبة عالية .

2-6 التكوين التاريخي و مرتكزات الثقافة السياسية في الجزائر

2-6-1 التكوين التاريخي للثقافة السياسية في الجزائر

إن أي فهم و تحليل علمي لطبيعة الثقافة السياسية هو لصيق بتحليل و فهم طبيعة النظام السياسي ، الذي لا ينبغي أن يخرج عن الإطار التاريخي و البيئة الاجتماعية التي ينشأ و يتطور فيها، فالثقافة السياسية في الجزائر هي حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل و المؤثرات التاريخية و الثقافية ، الحضارية ، السياسية ، الاقتصادية و المجتمعية التي ميزت الجزائر عبر تاريخها الممتد ، و تأثرت بها النخبة المنقفة و قادة الحركة الوطنية ، و تنظيماتها السياسية قبل الاستقلال ، و ما

¹ -Ibid,p 63.

صاحب ذلك من احتكار للسلطة وممارستها بعد الاستقلال من قبل نخبة سياسية -عسكرية في ظل غياب المشاركة السياسية و ثقافة سياسية ديمقراطية، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين الدولة و نسقها الاجتماعي بكل عناصره مما استدعى الحاجة إلى التغيير في طبيعة النظام السياسي و محاولة بعث ثقافة سياسية مشاركة من خلال الانتقال من الأحادية إلى التعددية من أجل الحفاظ على النظام القائم.

و عليه يلاحظ المنتبع لتاريخ الجزائر السياسي و الإيديولوجي مظاهر الصراع السياسي الذي طبع التطورات و التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي رافقت قيام الدولة الجزائرية ، و تعود جذور هذا الصراع منذ الاعتداء الفرنسي على الجزائر، و الذي يمثل تباينات و تناقضات واختلافات متعددة الأبعاد منها ما هو على أساس إصلاحي و ليبرالي ، و منها ما هو على أساس وطني و إسلامي، و بعضها الآخر على أساس اشتراكي و علماني و تمسك كل طرف من هذه التيارات في أفكاره و العمل على الترويج لطروحاتها النظرية (السياسية و الإيديولوجية)، مما ساهم في تعزيز و توسيع مظاهر الاختلاف و الصراع و تفتت بنية المجتمع و وحدته، و زادت شدة هذا الصراع بعد استقلال الجزائر¹.

انعكست هذه التوترات على التركيبة الثقافية للمجتمع الجزائري، التي تجسد نتاج الآثار التاريخية والاجتماعية التي أوجدتها الأنماط الثقافية المتعددة، و الموروثة عن أساليب حكم وممارسات خلفتها الهيمنة الاستعمارية ، و التي ظهرت قبل وأثناء الحركة الوطنية و خلال الحزب الواحد ،الذي مارس سياسة الانغلاق و الكبت السياسي، مما أعاق الممارسة السياسية في مجال الفعل و الممارسة الديمقراطية، و يرجع مصدر هذه التوترات الثقافية القائمة إلى الثقافة السياسية التي تميز التركيبة الاجتماعية و الأنماط الثقافية و التنشئة السياسية ،مما يدفعنا للتقصي عن مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري من خلال تناول أهم المصادر و العوامل التي لعبت دورا في تكوين بنيتها العامة .

و استنادا إلى ما تطرق إليه غابريال ألموند أن كل نظام سياسي يعيش في إطار ثقافة سياسية معينة ، مركبة من قيم و اتجاهات و معارف ، و على أساس هذا الكل المركب يمكن التعرف على التوجهات السياسية من خلال المركب الثقافي (القيم و الاتجاهات و المعارف)، و قياسا عليه فان

¹ - Omar Lardjane : *Elites et société Algérie - Egypte*, casbah éditions ,2007,p56 .

منظور الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يمكن التعرف عليه من خلال الثقافة العامة للمجتمع والتنشئة الاجتماعية و السياسة و أثرهما على نقل القيم و التصورات في شكل سلوكيات و مواقف سياسية¹ .

إن هذه الاتجاهات و القيم و المعارف السائدة لدى المجتمع الجزائري هي ليست فطرية و إنما مكتسبة من خلال عمليات التنشئة السياسية عبر مؤسسات التنشئة كالأسرة و المدرسة و المسجد والأحزاب والجمعيات السياسية و وسائل الإعلام الحديثة و التقليدية منها ، ومنه فإن التعرف على نمط التنشئة السائد يمكن أن يشير إلى فهم كيفية تكوين الاتجاهات و السلوكيات السياسية ، كما أن مراحل عملية التنشئة السياسية و المؤسسات التي تتولى ذلك مع ربط ذلك بمتغيرات اجتماعية و اقتصادية تساهم في تحديد مضمون و مستويات الثقافة السياسية ، فما هي إذن أهم المصادر التاريخية المساهمة في تكوين بنية الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع الجزائري ؟

أ - المصادر الاجتماعية و الاقتصادية للثقافة السياسية

إن موضوع الاتجاهات السياسية لدى النخبة الجزائرية متعلق بدرجة كبيرة بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية ، و لذلك فإن تحليل هذه الاتجاهات يتطلب معرفة المناخ العام للأوساط الاجتماعية من خلال الأدوار و المراكز الاجتماعية و المهنية ، لان هذه العوامل هي التي تؤثر في المواقف السياسية التي تصدر عن الطبقة أو الجماعة أو الأفراد حسب المكانة التي يحتلونها، يقول فلاديمير ماكسيمينكو: "تتطلب الثقافة السياسية تفسيراً أكثر صرامة ، إذ تتشكل بالدرجة الأولى تحت تأثيرات عوامل هامة مثل² :

- الوضع الاقتصادي و الاجتماعي ونمط حياة الفئات التي تمارس هيمنتها في مجتمع ما.
- أسلوب القيادة السياسية و الحكم.

¹ - Quandit William :Revolution and political leadership in Algeria 1954-1968,Cambridge mass mill pesess,1969,p280 ,

نقلا عن علي بن طاهر: الثقافة السياسية و مسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992 ،(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الجزائر ،2001/2000، ص39.

²-فلاديمير ماكسيمينكو :الانتلجنسيا المغاربية -المتفقون أفكار و نزاعات ، ترجمة عبد العزيز بوبالكبير ، دار الحكمة ، 1994 ، ص97 ،نقلا عن علي بن طاهر: الثقافة السياسية و مسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992 ،(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الجزائر ،2001/2000 ، ص39.

• الوضع الثقافي في البلد.

و هي مجموعة العوامل التاريخية ، الاجتماعية و الاقتصادية التي ساهمت في تشكيل و تكوين بنية الثقافة السياسية ، و كما سبق الإشارة إليه فان الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري هي نتاج أنماط التنشئة الاجتماعية ، لان المعارف ،الاتجاهات و القيم السائدة هي مكتسبة من خلال هذه العملية وأهم عنصر هو البحث عن الوسط الاجتماعي الذي ساهم في بلورة و إرساء معالم هذه الثقافة، مما يفترض البحث عن الهيئات الاجتماعية و السياسية المسؤولة على نقل هذه القيم والاتجاهات والمعارف، إذ كثيرا ما يطرح للنقاش خصوصية البناء الاجتماعي و الثقافي الجزائري ، وتتميز ملامح هذا البناء من منظور تاريخي إلى أربعة عناصر تشكل لبنات النسق السوسيو- ثقافي للمجتمع الجزائري و التي يعبر عنها بالذوات¹:

1- الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعيش.

2- الذات المعربة: التي تحمل شعار العربية لغة و العروبة امتداد.

3- الذات الأمازيغية :التي تدعو إلى الأصل التاريخي الأوحد للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية الراهنة.

4- الذات المفرنسة :وهي التي أفرزتها الهيمنة الاستعمارية.

و هناك من يحصرها في ثلاث مكونات تحدد الإطار العام الذي يضم الثقافة العامة لهذه الفئات الاجتماعية من قيم و عادات و تقاليد و معايير لغوية و فكرية و توجهات سياسية مختلفة وهي ثقافة ذات أبعاد متعددة أمازيغية و عربية إسلامية و ثقافة أجنبية ،و لكل بعد منها مكوناته و أصوله الاجتماعية و محدداته الثقافية .

1 - الثقافة الأمازيغية: و هو النمط الثقافي و التنظيم الاجتماعي الخاص بالسكان الأصليين للجزائر و يقوم على أساس القرية والقبيلة المستقرة ، كما يقوم أيضا على أساس الارتباط الاجتماعي و الإرث الثقافي المشترك² ،لقد تميزت هذه الثقافة و حاملها بالتمسك بمكوناتها ورفض أي شكل من أشكال الاندماج المفروض من قبل أي قوة مهيمنة ، مما سمح لهذه التنظيمات الاجتماعية بالحفاظ على

¹-إسماعيل قيرة و آخرون : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2002،ص ص 202-203.

² -Pierre Bourdieu :sociologie de L'algérie, presses universitaires, Paris ,1980,p62.

شخصيتها ، هذا التمايز الثقافي والاجتماعي القائم على البنية القبلية واللغوية ، أصبح مصدر توتر وصراع داخلي ، إذ ساهم في توسيع وتفاقم التوترات الثقافية ، الأمر الذي دفع إلى قيام تركيبة اجتماعية ذات نزعات جهوية أجبته الممارسات الاستعمارية فرضت على هذا النمط الثقافي العزلة الشديدة تركزت جهودها في الدفاع عن الهوية الثقافية و حماية المجتمع من الاختراق الداخلي.

2- الثقافة العربية الإسلامية : يلعب هذا المحدد الثقافي دورا كبيرا في الحفاظ على أصالة المجتمع ، تمثل اللغة و الدين النواة الأساسية الأولى لمقومات المجتمع الثقافية و الحضارية ، و الميزة الغالبة التي تطبع الصراع الحضاري بين المشروعين الإسلامي و التغريبي¹. استمرت هذه الثقافة كأهم قنوات التنشئة الاجتماعية و السياسية التي صقلت توجهات الفرد ثقافيا و تربويا ، فأصبحت بذلك أهم مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري و حتى قبل الاستقلال أكد حزب جبهة التحرير الوطني في المادة الثانية من نصوصه التأسيسية على أن "هدف حزب جبهة التحرير الوطني إنشاء جمهورية جزائرية حرة و ديمقراطية و اجتماعية، لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية"²، غير أنه لم يكن بإمكان أفراد المجتمع الجزائري تجاوز مستوى المقاومة و الدفاع عن الهوية الذاتية ، لأن طبيعة المجتمع وطبيعة التوجهات لم تصل إلى مستوى الشمولية و انتشار الأمر الذي يجعلها ترتقي بالمجتمع إلى مستوى التحديث ، فتفرض نفسها كنموذج بديل للنماذج الثقافية القائمة .

3 - الثقافة الأجنبية : أو ما يطلق عليه بالإرث الاستعماري هذا الإرث الذي يعبر عن نفسه و هو مفصول كليا عن الشعب والمجتمع و معد لتكريس سلطة الأقلية الأجنبية³، كونت الثقافة الاستعمارية جيلا يمثل مصالحها و يدافع عنها، نتج من خلال تعارض أفكار تراثية و تنويرية اشتد فيها الصراع بين النموذجين : التأسيلي والتغريبي ، راجع للانبهار بالأفكار الأوروبية الجديدة ، هذه المظاهر كان لها الأثر على تركيبة المجتمع وسمحت بظهور طبقات وسطى جديدة برزت من خلال أشكال النشاط الاقتصادي و الإنتاج . انجر عن هذا التأثير الثقافي نتائج سلبية على علاقات المجتمع ، حيث ساهم في تشكيل طبقة برجوازية و علمانية من حيث التعليم و المركز الاجتماعي و من حيث الدور القيادي

¹ - علي بن طاهر : مرجع سبق ذكره ،ص42

² -Mohamed Ben Saada :Le régime politique algérien de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle ,E.N.A.L entreprise nationale du livre , Alger,1992, p46.

³ - إسماعيل قيرة و آخرون: مرجع سبق ذكره ،ص23.

، كما تعرضت النخبة الجزائرية لقطيعة ذات آثار خطيرة ، حيث لم يعد بمقدور الثقافة الشعبية التعبير عن الواقع السياسي و الثقافي و التنديد بالنظام الاستعماري .

و انطلاقا من هذا التنوع برزت إلى الوجود فئات اجتماعية و سياسية مختلفة في شكل ثقافة سياسية ذات نسق معين من القيم و اتجاهات مكتسبة و التي نلخصها في الجدول التالي¹:

الخصائص و السمات الثقافية	الأنماط الثقافية
- استمرارية للتراث	1 - ثقافة المساجد و الزوايا
- ثقافة برجوازية ذات أبعاد علمانية و اشتراكية ذات نزعة اندماجية	2 - ثقافة الموروث الاستعماري
- ثنائية اللغة	3 - الثقافة المزدوجة
- جماهيرية واسعة الاستهلاك	4 - الثقافة الشعبية الشفوية

جدول رقم (05) يبين خصائص الأنماط الثقافية

ب - المصادر السياسية و الإيديولوجية للثقافة السياسية

تشير المصادر السياسية و الإيديولوجية للثقافة السياسية إلى المناخ الفكري السياسي الذي ساد النخبة الاجتماعية و السياسية الوطنية قبل و خلال اعتمادها السياسة كأداة لمواجهة السياسية الفرنسية، أي مرحلة المقاومة السياسية ، كما تشير أيضا إلى العوامل الإيديولوجية و السياسية التي ساهمت في تكوين و صياغة الوعي الوطني السياسي في ذهنية التشكيلات السياسية الجزائرية ، حيث لم يتبلور الوعي الوطني السياسي إلا خلال فترة الصراع السياسي و لتتبع هذه المرحلة يتوجب التنويه بتجربة الحركة الوطنية، مما يساعد على توضيح الثقافة السياسية السائدة في تلك الفترة .

1 - الثقافة السياسية للحركة الوطنية: عكست أحزاب و تنظيمات الحركة الوطنية في العشرينات و الثلاثينيات و الأربعينيات إيديولوجيتها و الثقافة السياسية التي تشبعت بها بين ليبرالية ، و اشتراكية يسارية و إسلامية ، أي اعتمدت في تراثها الفكري و السياسي على عدة مصادر تمثلت في مصادر غربية ليبرالية عبر التراث الفلسفي و السياسي الذي كانت تنشره المدرسة الفرنسية في أوساط

¹ - علي بن طاهر : مرجع سبق ذكره، ص.44

البرجوازية الوطنية ، ومصادر اشتراكية تمثلت في الفلسفات و التطبيقات الاشتراكية التي انتشرت في الأوساط العمالية و النقابية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا ، و أيضا مصادر إسلامية تمثلت في التراث العربي الإسلامي و الذي كانت تنادي به جمعية العلماء المسلمين ، تولد عن هذا التعدد والتنوع في التنظيمات تعدد و تنوع في القيم السياسية ، فمنذ نشأتها إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 ، قدمت مشروع سياسي تمثل في المطالبة بالاستقلال وإقامة الدولة الجزائرية ، هذا رغم اختلاف الوسيلة و المنهج لتحقيق الأهداف ، كما قدمت و طرحت أفكارا سياسية و تصورات دستورية لشكل السلطة و الدولة ، و طالبت بالحقوق و الحريات الأساسية للجزائريين في ظل الإدارة الفرنسية ، كما مارست كل أطراف الحركة الوطنية وظيفة التربية السياسية والوطنية و قامت بتنشئة وتكوين نخبة قامت بتأطير و التحضير للثورة الجزائرية¹ .

ففي المرحلة الأولى لانطلاق مسيرة الحركة الوطنية برز مفهوم الدفاع عن الهوية و الإسلام من خلال مواقف و تصريحات و خطابات النخبة السياسية الجزائرية و بمجرد تطور مفاهيم الصراع السياسي أثناء هذه العملية بدأ المجتمع يفكر في مكوناته الشخصية و الثقافية، نتيجة تطور الوعي الذي أحدثه الصراع السياسي ، و هكذا فان الالتزام السياسي و النضال في صفوف الأحزاب القومية المتواجدة قبيل الحرب العالمية الثانية ،هم من العوامل الجديدة التي طرأت على الوضعية الفكرية مما سرع من توضيح المعالم الرئيسية للثقافة العامة²، و برزت اثر ذلك تصورات و مفاهيم جديدة تبناها العديد من المثقفين سواء لأولئك الذين ينتمون للتيار الوطني ، للتيار الإصلاحية الإسلامي أو أولئك المكونون في المدارس الفرنسية والتي حملت خطابين³ :

الأول : يستمد مرجعيته من الحركة الإصلاحية الدينية الداعية إلى العودة بالمجتمع إلى قيمه وأصالته ، و إصلاحه من الداخل .

¹ - ناجي عبد النور : مرجع سبق ذكره ، ص 69

² -Mallory Davis : **The FLN's strategy for gaining an independent Algeria 1954-1962**,university of Wisconsin-Milwaukee,Ronald E,McNair Program,Summer2007,USA,p03.

³ - محمد مالكي :الحركات الوطنية و الاستعمار في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1993، ص ص 220-221 .

الثاني : يستلهم أسسه من المنظومة الفكرية المرتبطة بالظاهرة الاستعمارية مما أدى إلى بروز شرائح وقوى اجتماعية و سياسية تنتقل من مرحلة الدفاع و المقاومة إلى مرحلة المطالبة بالاستقلال والتحرر وبناء الدولة الوطنية .

و على هذا الأساس ظهرت نخب سياسية جديدة تعمل على إيجاد صيغ جديدة لتنظيم قواعد العمل السياسي ، و بإمكانها أن تتطور إلى نخب فعلية ، لكن متناقضة و متصارعة نتيجة يقظة الوعي الذي أحدث تغيرات جوهرية تتعلق بمسألة التنظيم و الممارسات في العمل السياسي الذي جعل الحركة الوطنية تعرف اتجاهات ، أفكار و مناهج متنوعة و متعارضة في البرامج .

2 - الثقافة السياسية لما بعد الاستقلال: في هذه الفترة تشكلت الثقافة السياسية للحزب الواحد بفعل الثقاف الفئات الوسطى المرتبطة بالدولة و التي ترجع أصولها إلى قيادات الثورة المسلحة، التي تشكلت خلال نضال الحركة الوطنية و نضال الحركة العمالية، و بناءا عليه تشكلت الثقافة السياسية نتيجة إحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية التي تركز في ظلها مفهوم الدولة الشمولية و برز مفهوم التنشئة الاجتماعية كوظيفة سياسية في ظل عملية الإدماج والتعبئة . سيطرت هذه النخبة السياسية على بنية النسق السياسي العام بعد القطيعة التي أحدثتها مع الأوساط الثقافية الأخرى، التي تمثل امتداد للموروث الثقافي الإيديولوجي للحركة الوطنية ، ما ظلت تبحث عن النموذج المسيطر الذي يحكم توجهات البنية الاجتماعية و الاقتصادية و ظهر الصراع الحاد على السلطة في الثقافة السياسية هذا الصراع الذي حسم لصالح التيار العسكري .

كما ظل نمط الحزب الواحد هو النموذج المسيطر و المتحكم في زمام الأمور وبرزت معالم هيمنته مع ظهور ميثاق الجزائر عام 1964 المتأثر بالنزعة الاشتراكية التي ترى في نموذج الحزب الواحد " تعبيرا صادقا عن الشعب و الانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي ، و هو إطار للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم"¹، هو شكل الثقافة السياسية في ظل الانفراد بالقرارات السياسية ، وتركيز كامل السلطات في يد الحزب الواحد ، ارتكزت ثقافته على ضرورة بناء الدولة و أجهزة السلطة الذي يتولى إدارتها مجلس قيادة الثورة بعد جوان 1965، كما تتجه إلى إرساء نظام سياسي قوي بإخضاع كل الكيانات الاجتماعية تحت سيطرة الدولة و إلغاء كل الحركات

¹ - حسان محمد شفيق العاني : المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر و إيطاليا و فرنسا ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1988، ص 67 .

السياسية الأخرى، التي لا تتوافق والإيديولوجية الأحادية للحزب ، حيث تميز الخطاب السياسي في تلك الفترة على إيجاد السبل الاجتماعية و السياسية الكفيلة بربط ثقافة الحزب الواحد بالتنشئة عبر المؤسسات التنشئة من مدرسة وجماعة و حزب سياسي ووسائل الإعلام .

أدت هذه الثقافة المهيمنة إلى إرساء نظام سياسي مركزي تحت سيطرة كل من الحزب و الدولة من خلال صياغة الميثاق الوطني (1976) الذي نص في المادة (94): " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد " الشيء الذي تضمنه ميثاق 1976، و كذلك ميثاق 1986¹، الذي يطرح الاشتراكية كنموذج يعمل على بناء دولة مركزية قوية تجعل المجتمع تابعا لها و الإدارة أداة لإعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته و أفكاره كما نص عليه الميثاق الوطني² . و عموما نستنتج أن ما يميز الثقافة السياسية في ظل الأحادية الحزبية هو ازدواجية التقدير للسلطة الحاكمة أو للدولة ومكانتها في المجتمع فمنهم من ينظر إليها على أساس كونها المسئولة عن تقديم الخدمات ، والمحرك الأساسي لعملية التصنيع ، والراعي لحقوق المواطن ، و أنها عامل إصلاح و تغيير للمجتمع ، في حين أن هناك من ينظر إلى الدولة بشكل سلبي فهي تستغل المواطن عوض أن تخدمه ، و هي غير فعالة و بيروقراطية و تساو على حساب الكفاءة و الجدارة و في كلتا الحالتين الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة سياسية خاضعة، لا تتمتع برؤية مستقلة خارج إيديولوجية الحزب الواحد.

3 - ظهور الأحزاب السياسية السرية و بروز الثقافات السياسية الجديدة : لقد عمل النظام السياسي الجزائري الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري ، وتجاهل الصراع ، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطاتها في السرية³، حيث تميزت البدايات الأولى من الثمانينيات بظهور الأشكال الأولى من الاختلافات الاجتماعية ، الثقافية والاقتصادية ، ومع عجز الحزب الواحد بالقيام بدور ثلاثي في قيادة المجتمع حينها أصبحت المطالبة بالمشاركة السياسية في العملية السياسية و المطالبة باقتراح و طرح نماذج سياسية وإيديولوجية بديلة لمستقبل النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر إثر التعديلات التي

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : ميثاق الجزائر 1964، حزب جبهة التحرير الوطني ، الجزائر ، 1964، ص107: نقلا عن ناجي عبد النور ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

² - Jean leccia, Jean claude Vatin :L'Algérie politique institutions et régime, imprimerie Chirat , France,1975,p46.

³ - سعيد بوشعير : النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى ، الجزائر ، 1990،ص48 .

أدخلت على ميثاق 1976 المتضمنة في ميثاق 86 انعكاسا للتطور الحاصل على مستوى المجتمع من جهة و على مستوى النسق السياسي من جهة أخرى¹ .

لكن رغم تطرق ميثاق 1986 إلى موضوع المشاركة السياسية في تسيير شؤون إدارة المجتمع والدولة، إلا أنه ظل يؤكد على دور الحزب الواحد في الانفتاح السياسي و القيام بعملية التغيير ، حيث ركز علي تكريس رغبة النظام على استمرار مبدأ تبعية و خضوع كل التنظيمات لسيطرة بيروقراطية الدولة ومصادرة كل قنوات و أدوات التعبير السياسي ، و عليه فان فكرة الديمقراطية ألغت تماما من قاموس المجتمع السياسي ، و لم تعد المواثيق الوطنية تعكس تصورا متنوعا للتركيبة الاجتماعية ، الثقافية و السياسية للمجتمع ، و كرست القطيعة مرة أخرى مع النسق الثقافي المتعدد ، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور وحدات اجتماعه و سياسية يمكن توضيح ثقافتها السياسية على أساس التوجهات السياسية للأحزاب الراضة لإيديولوجية الحزب الواحد ، و التي تكونت ضمن فئات اجتماعية وسياسية مناهضة لفكرة تجاهل النسق الثقافي المتعدد للمجتمع، كما تميزت هذه الأحزاب السياسية التي تعتبر إحدى حلقات الثقافة السياسية الجزائرية بتمردها و طموحها و اقتناعها بأنها تؤدي وظائف ضرورية في منظومة التوجيه الاجتماعي و السياسي نو تعمل قدر المستطاع على ممارسة نوع من الوساطة والدعاية و الضغط وأحيانا التحريض من أجل طرح بدائل و اختيارات سياسية أخرى، غير أن ما يعاب على هذه التشكيلات السياسية رغم تعددها هو عملها الفردي و المنفصل عن بعضها البعض ، ومعارضتها و تصارعها مع بعضها البعض مما اضعف كيانها ووزنها السياسي والدليل على ذلك التجربة الديمقراطية التي اختبرتها الجزائر فيما بعد .

و عليه عكست الثقافة السياسية لهذه الأحزاب السرية تعدد و اختلاف الأطر المرجعية المرتبطة بالصراعات السلطوية و الإيديولوجية التي خاضها المجتمع السياسي، كما أنتجت نموذج المثقف الراض للوضع القائم و المستقبل فيما بعد من الحياة السياسية و التي انتقلت من مرحلة الجمود الثقافي إلى التمرد السياسي و مهدت لمجيء التعددية السياسية لكن السؤال الذي يظل يطرح نفسه هو هل تمكنت هذه القوى السياسية المتعارضة من تشكيل قاعدة سياسية حقيقية ذات وزن اجتماعي

¹ - طاهر بن علي : مرجع سبق ذكره ، ص58 .

وسياسي للارتقاء بتقاليدنا السياسية و الثقافية و التنمية إلى مستوى السلوك الديمقراطي البناء والمنتج؟

و الإجابة على هذا السؤال تشير إلى بقاء الثقافة السياسية في هذه الفترة تتراوح بين مبادئ الحزب الواحد التي فرضها النظام السياسي، رغم التناقضات السياسية و الاجتماعية و الثقافية المحيطة في ظل عجز القوى السياسية الأخرى، و عدم نضجها السياسي للأخذ بزمام الأمور وبعث ثقافة سياسية ديمقراطية تطالب بالتغيير و بالارتقاء بالمجتمع الجزائري، وتوقعها حول نفسها وحول الصراعات السياسية مع التيارات الأخرى المعارضة للنظام السياسي القائم، و عليه يمكننا القول أن اختلال التوازنات و استمرار الصراعات و التناقضات الاجتماعية هي الصورة السياسية التي طبعت الثقافة السياسية الجزائرية عشية الانتقال إلى التعددية السياسية .

4 - الثقافة السياسية في ظل تجربة التعددية السياسية : لم تمتلك الثقافة السياسية في الجزائر قبل الانتقال إلى التعددية السياسية أية تقاليد أو ميراث يدل على مشاركة سياسية حقيقية ، فالمفهوم السائد هو التعبئة و ليس المشاركة ، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما من طرف الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة و التكنوقراطية ، وبالرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات ، إلا أن النظام السياسي بقي فاقدا للنضج المؤسسي، الذي يضع اللبنة الأساسية لقيام قيم ديمقراطية عليا تحكم حياة المجتمع ، و لم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخرا عبر الإعلان عن قانون رقم 1987/5 ، الذي فتح المجال لإنشاء الجمعيات ، و عدل بمرسوم 1988/66 في فيفري ، و نص على دراسة طلب اعتماد الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع مع السماح للسلطة بإبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها¹.

سيطرت المؤسسة الرئاسية على مقدرات الحياة السياسية في البلاد، من خلال سيطرتها على الحزب و الجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني ،مثمنا سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر أيديولوجية الحزب الواحد . ومن هنا فلم يعد النظام السياسي الجزائري طول تلك الفترة قادر على استيعاب القوى السياسية و التوترات التي ظهرت على الساحة

¹ - ناجي عبد النور : مرجع سبق ذكره ،ص119.

عقب الأحداث التي شهدها عام 1988 لغياب التقاليد السياسية في هذا المجال الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام و الأوضاع الجديدة وظهر سلوكات غير مقبولة من طرف الحكومة فاصلة نفسها كليا عن الشعب ، و خاصة فقدان ثقة كلي بهذه الأخيرة¹ .

و من خلال ما جاء تبرز كيفية تنامي الاتجاهات السياسية لدى النخبة السياسية الجزائرية ، انطلاقا من الثقافة السياسية الخاصة بالوسط الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و السياسي العام ، هذه الثقافة السياسية التي أصبحت الدولة تشكل مرجعها الأساسي بحكم استخدام سياسة الحزب الواحد التوجيهية دون الأخذ بعين الاعتبار أو مراعاة الرصيد الثقافي المتنوع للمجتمع الجزائري ، التي نتجت طبيعيا إثر الصراعات التي مر بها الواقع الاجتماعي و السياسي بين المشروع الوطني و الاستعماري، و من بعده فبدل أن تمثل الثقافة السياسية حصيلة الإنتاج الثقافي الذي عكسته النخب السياسية المتنوعة للحركة الوطنية فإنها أصبحت تنزع نحو السلطة الأبوية و تعكس مرجعية وحيدة و هي مرجعية الحزب الواحد والدولة الشمولية² .

استمرت الاتجاهات السياسية و الثقافية الأخرى في تعارضها و نظرتها الفردية للسلطة نظرا لتعارض طروحاتها الوطنية و تنافر منظوماتها الإيديولوجية و عدم قدرتها على الانفتاح على الأطراف الأخرى مما زاد من مظاهر التناقض الاجتماعي و السياسي التي اتخذت شكلا آخر من أشكال الصراع أدت إلى تصادمات عنيفة كللتها أحداث أكتوبر 1988 ، كانت نتيجة عن تراكمات تاريخية و سياسية مرتبطة بالمنظومة العامة التي تحكم التنظيم السياسي و أنماط العلاقات الاجتماعية ، الثقافية و السياسية التي أخرت المجتمع من الانتقال إلى وضعية حديثة قابلة للتغيير و التجديد في إطار ديناميكية المجتمع السياسي الجديد ، و التي تراكمت منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينات . هذه العوامل كلها مجتمعة ساهمت في تعقيد الأوضاع في الجزائر³ ، كما ظل يعكس مظاهر تصدع النظام الاجتماعي و السياسي بأكمله في خلق نسق ثقافي مدني حديث ، و في هذا السياق الذي يصور ضيق التجربة الديمقراطية الجزائرية نتساءل عن قدرة القوى السياسية على ترسيخ الفكر

¹ - Rachid Tlemçani : Elections et élites en Algérie paroles de candidats , Chihab éditions,Alger ,1999,p135

² - علي بن طاهر : مرجع سبق ذكره ،ص64.

³ - مرزود حسين : مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر (1988-1999)، دار قرطبة ابن طفيل ، الجزائر 2010، ص19

الديمقراطي، و بالتالي التوصل إلى إيجاد مشروع مجتمع موحد أو بعبارة أخرى بلورة ثقافة سياسية حديثة تساهم في تنمية و تحديث المجتمع والدولة .

كما أن الإصلاح الذي جاء بعد مظاهرات اكتوبر 1988 أسس لديمقراطية صورية، و لكي يتمتع النظام بنوع من الشرعية و يستمر¹ ، ظلت إشكالية عجز المجتمع السياسي في الانتقال إلى نظام جديد يفرض فيه المجتمع المدني انفتاح الدولة على الحركات الاجتماعية ،و يحقق شروط المشاركة الجماعية المرتبطة بقيم الديمقراطية ، كما ظلت تعبر سوى عن مرحلة انتقالية لتعيد بناء نموذج نظام الحزب الواحد في إطار التعددية السياسية ، مما أعاق الممارسة السياسية من الانتقال والتحول إلى مرحلة أخرى بطريقة طبيعية و آلية ؛ طالما أن القيم التي تبنى عليها الثقافة السياسية قائمة على أسس اجتماعية و اقتصادية و ثقافية معقدة ، تحكمها منظومات إيديولوجية متعارضة وغير منفتحة على الحوار و الديمقراطية و المنافسة السياسية ، كما أنه لا يمكن الحكم على التجربة الديمقراطية الجزائرية كونها حديثة النشأة ،و غير قادرة حسب تصور المجتمع السياسي على تحديد مشروع اجتماعي و اقتصادي و سياسي متماسك ، إلى جانب افتقارها إلى صيغة واضحة تؤهلها للمساهمة في يتجاوز التناقضات الاجتماعية و السياسية.

أدت العشرية التي تلت أحداث أكتوبر و التي أطلق عليها اسم المرحلة الانتقالية إلى زيادة اختلال التوازن داخل المجتمع السياسي و توسيع الفجوة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بين السلطة المركزية والقاعدة الشعبية من جراء المطالب الاجتماعية التي لم يستطع النظام السياسي استيعابها و لا تلبيتها في ظل تراكمات سياسية و تصدعات اجتماعية و اقتصادية عميقة² :

- تراكمات سياسية نتيجة صراعات داخلية (إيديولوجية و سياسية و ثقافية) ظلت تمارس أثرها على مستوى السلوك و الممارسة الفعلية .

¹ -Yahia H. Zoubir, Ahmed Aghrout : **Algeria's path to reform authentic change**, Middle east policy, Vol.xix,No2,summer 2012,p74.

² -Ibid,75.

- مطالب اجتماعية و سياسية فرضتها الفراغات و الاختلافات الإيديولوجية و السياسة و أمثلتها الوسائط و العلاقات الاجتماعية المتناقضة ، جعلت من المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية صورة شكلية بحكم عدم وصول الفكر الديمقراطي مرحلة تسمح بإحلال حرية التعبير داخل العملية السياسية.

عدم استطاعة المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للتخطيط الاشتراكي المركزي الصعود أمام موجة آثار الأزمة الاقتصادية و انعكاساتها الخطيرة بحكم الاختلالات التي مست الاقتصاد الوطني منذ منتصف الثمانينات، و أثقلت كاهله مع انخفاض عائدات البترول جراء بداية الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من عام 1986 ، الأمر الذي أثر سلبيا على الاستثمار و أغرق الجزائر في مديونية خارجية بلغت عام 1988 ما يقارب 29 مليار دولار ، كما أن سياسة الإصلاحات و المراجعات الهيكلية ، التي مست البنى الاقتصادية و الاجتماعية و علاقات العمل المؤسساتية عن طريق التوجه نحو اقتصاد السوق والخصوصية ، لم تكن مبنية على أسس مدروسة¹.

وعليه لا يمكن فهم السلوك السياسي فهما كاملا من دون معالجته ثقافيا ، و لا يمكن فهم سيكولوجية المجتمع حول الفضاء السياسي من دون أن نتعرف على مجموع الرموز و القيم والمعتقدات و التوجهات التي تتحكم في هذا السلوك، لأنها من يشكل ثقافة الفرد حول طبيعة العلاقة بين السلطة و القاعدة الشعبية ، حول مسألة السلطة و شرعيتها و انتقائها و كيفية تنظيمها ، حول النظام السياسي، و كيف يفترض أن يعمل² ، لأنها تعد المصدر الذي يستعين به الفرد لتفسير و فهم الدور الصحيح لهذا النظام وإدراكه لهذا الدور ، بل و نظرتة و تصوره لالتزاماته تجاهه، كلها نقاط لا يمكن إهمال تأثيرها على النظام السياسي و الحياة السياسية إجمالا ، لذلك فالثقافة السياسية هي التي تعطي للعملية السياسية شكلا و معنى ، و تمدها بالقواعد التي تحكم ذلك السلوك السياسي على اعتبارها نتاجا للتاريخ المتراكم للنسق السياسي و تنفرع جذورها إلى كل الأحداث العامة و الخبرات الخاصة ، و لهذا نخلص إلى أن الثقافة السياسية في الجزائر و رغم تعدد الحقب و المراحل السياسية و التاريخية واختلاف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على المجتمع الجزائري ما زالت تبحث عن التحديد و التعريف

¹ - مرزود حسين : مرجع سبق ذكره ،ص17.

² - كززة مغيث حامة : قراءة في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر ،دراسات إستراتيجية ، دورية علمية محكمة / سبتمبر 2010، العدد12 ،مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية،ص147.

نظرا لتشابك العوامل و تداخل مكونات هذه الأخيرة و التي سوف نحاول الفصل فيها من خلال الاعتماد على أهم مرتكزاتها.

2-6-2 مرتكزات الثقافة السياسية في الجزائر

قبل التطرق لجانب مرتكزات الثقافة السياسي في الجزائر يتحتم علينا تناول دلالات و معاني هذا المفهوم في المجتمع الجزائري ، يدل مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري على شكل النظام السياسي القائم في المجتمع الجزائري، و الذي يظهر بدوره من خلال معارف تفكير مشاعر وقيم الأفراد و المعبر عنها باتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي الجزائري و مشاركتهم في سير العملية السياسية و صنع القرار ، و هذا من خلال الخصائص و المبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي القائم كتوزيع السلطة ، النفوذ ، الحرية والمساواة ، الثقة...فمفهوم الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يعد نتيجة لعاملين أساسيين¹ :

- أولا : الثقافة العامة للمجتمع و المتكونة من القيم و العادات و التقاليد و المعتقدات و التنشئة الاجتماعية و المعارف و اللغة ...

- ثانيا : التجارب التاريخية و السياسية التي مر بها المجتمع الجزائري قبل وبعد الثورة التحريرية والتي تشكل جذور الصراع السياسي الذي يميز الفضاء السياسي الجزائري حتى اليوم ، انبثقت عنه ثقافة سياسية متصارعة و متعارضة ، كانت انطلاقتها كما سبق و أن بينا منذ الحركات الوطنية ، و استمر الأمر لما بعد الاستقلال ، حيث وصلت درجة الصراع حد العداوة الشديدة و الممارسات الترهيبية كالاقتالات والضغوطات السياسية و حتى النفي و الانسحاب القسري أو الطوعي من الساحة السياسية²، و يتعدى الصراع السياسي في الجزائر حتى إلى داخل التركيبة الحزبية الواحدة ، التي تضم العديد من التيارات مما يهدد وحدة الأحزاب السياسية الداخلية ، و يقلل من وزنها السياسي و أدورها في نظام التعددية السياسية القائم ، و هناك حتى من يشكك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية و التنظيمية عن السلطة ، فيرى أنها امتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأييد مشاريع

¹ - قزادري حياة: مرجع سبق ذكره ، ص80.

² - نفس المكان.

السلطة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف سياسية مستقلة و معارضة¹، وذلك من أجل ضمان الاستمرارية أو البقاء السياسي الذي أصبح مرهونا على الخضوع للسلطة، و ليس بناءا على النتائج الانتخابية و الواقع التمثيلي الفعلي للهيئة الناخبة.

حيث يرى العديد من الملاحظين و المنتبعين للفضاء السياسي الجزائري أن ضعف الثقافة السياسية في الجزائر يجعل الحكم على الأوضاع ، و تقييم الحياة السياسية عاطفية أكثر من أن تكون تحليلية ، و عليه لا توجد دراسات تعطي المعنى الواضح و المحدد لمفهوم الثقافة السياسية في الجزائر، و هل هي سبب الأوضاع السياسية القائمة، أو أن ورائها عوامل أخرى سياسية ، ثقافية ، اقتصادية ، اجتماعية ، دينية... الخ؟ و من هذا المنطلق يرى الأمين شريط في كتابه 'التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية أن الجزائر عاشت مرحلة طويلة من الضمور السياسي ازدادت عمقا و انتشارا خاصة في فترة الثمانينات ، وهكذا انتشرت واستقرت ظاهرة الاضمحلال، أو بالأحرى انعدام ثقافة سياسية وطنية تطبع الحياة عموما والنشاط الفكري و السياسي خصوصا مما أدى إلى فراغ سياسي رهيب ترعرعت فيه الأزمة².

و بالرجوع إلى أدبيات الثقافة السياسية، لا نجد دراسات تضع أسسا و محددات لثقافة سياسية في الجزائر، بسبب غياب آليات قياس و سبر آراء المواطنين ، و لا تظهر ملامح هذه الثقافة إلا من خلال ما تعبر عنه الأحزاب و المنظمات المدنية عند رفعها للشعارات أو المطالب السياسية أو الاجتماعية ، و عليه فإنه لا وجود لمكونات كلية للثقافة السياسية تلتزم بها كل من السلطة و جميع أفراد المجتمع في الجزائر مثلما هو الحال في الأنظمة السياسية ذات الثقافة السياسية المتوازنة، التي تجمع بين التوجهات المشاركة و الخاضعة للنظام السياسي ، و بالاعتماد على تصنيف مختلف الباحثين لأبعاد و مرتكزات الثقافة السياسية يمكننا إسقاطها على الثقافة السياسية في الجزائر.

¹ - كنزة مغيش حامة : مرجع سبق ذكره ، ص 143

² - عبد الله ركيبي: حاجتنا إلى ثقافة سياسية و هل لمجلس الأمة دور في ترسيخها ، نشریات مجلس الأمة ، الجزائر ، 1999، ص 19

نقلا عن قزادري حياة : مرجع سبق ذكره ، ص 80 .

أ - شرعية السلطة : يقول بيترز Peters أن: " مفهوم السلطة و مدى تقبلها من طرف فرد من فرد آخر له ارتباط بثقافة المجتمع "¹، حيث يحتوى كل مجتمع على تقاليد معينة يمكننا من خلال دراستها معرفة الأنماط و العادات ونماذج ، و كفاءات اتخاذ القرار و تطبيقه في ذلك المجتمع ، فإذا اعتقد الأفراد أن القرارات السياسية تحترم أنماط و عادات المتفق عليها، فان هذه القرارات تكتسب الشرعية وعليه يتم قبولها و الالتزام بها داخل المجتمع ، وعليه يضم كل نظام سياسي نموذج كيفية ومراحل اتخاذ القرار والمؤسسات المسؤولة أو التي لها الصلاحية للقيام بذلك ، و دور المواطنين في هذه العملية ، و قياسا عليه نلاحظ تركيز السلطة في الجزائر في يد السلطة السياسية ، و ينظر الأفراد الذين لا يملكون أو لم يحصلوا على مناصب في تشكيلة هذه الأخيرة إليها بعين الاتهام و بعدم الشرعية ، كما أن تركيز جميع السلطات في يدي الحاكم، أدى إلى اعتقاد الفرد الجزائري بان السلطة السياسية متوحدة مع شخص الحاكم ، و ليست موزعة و مودعة في مؤسسات سياسية .

فالحاكم في المدلول العام للثقافة السياسية في الجزائر هو صانع القرار و المسئول الأول والقائد الأعلى ، مما يحول أمام قيام مؤسسات سياسية قوية و فعالة ، وتظل الموجودة منها هشة و صورية لا وزن لها في عملية صنع القرارات السياسية ، و هو ما يظهر جليا في الساحة السياسية الجزائرية ، إذ أن معظم القرارات هي عمودية ، أي من القمة نحو القاعدة الشعبية ، و هم مجرد منفذين لهذه القرارات ، كما أن هنالك أهداف عامة استقرت في الضمير الجمعي للمواطنين الجزائريين على السلطة السياسية تحقيقها و انجازها و إلا اعتبرت غير شرعية ، وزال الاعتراف بها ، وتلعب الثقة دورا رئيسيا في دعم شرعية السلطة و مؤسساتها ، بمعنى مدى اعتقاد الأفراد في أن السلطة جديرة بالثقة ، و ما يلاحظ أن المجتمع الجزائري يكاد يفقد الثقة كلية في السلطة الحاكمة بسبب غياب الشفافية و الحوار الصريح الصادق حول مجريات الأمور المتعلقة بالمجتمع و خير دليل على ذلك الأحداث التي مرت بها البلاد .

و بالرغم من أن القيادات السياسية التي تعاقبت على الحكم تدرك تماما أهمية هذا العمل وتؤكد في كل مرة على أنها تسعى إلى إعادة الثقة للشعب فإنها على المستوى الفعلي بعيدة كل البعد عن ذلك ، ومنه يعد هذا عائقا خطيرا لأنه إذا فقد غالبية أفراد المجتمع ثقتهم في القيادة السياسية فانه

¹ - نفس المرجع، ص81.

يصعب عليها قيادة البلاد حيث يرفض الأفراد تقبل القرارات المتخذة من طرف القيادة السياسية بسبب الشك في مدى شرعية مصدري القرار ، و هذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع .

ب- جانب المدخلات : تقتضي الثقافة السياسية أن يمتلك الفرد القناعة بالقدرة على المشاركة السياسية والتأثير في القرارات السياسية، من خلال الإحساس بكونه عنصرا أو طرفا أساسيا في العملية السياسية سواء عن طريق توجيه النقد البناء أو التعبير عن الرأي في مختلف القضايا و الأحداث المطروحة في الفضاء العام ، و اختيار الأعضاء و المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي و المحلي¹ ، الأمر الذي لا نجده على مستوى المجتمع الجزائري، كون الفرد الجزائري لم يتعود التصريح بأرائه سواء خوفا من التعرض للعقاب أو لغياب روح المبادرة و اقتناع الفرد بان القرار السياسي هو يتعدى إرادته، أي مفروض من الأعلى، والحكومة هي المسئولة عنه ، فهو لا يبادر و ينتظر مبادرة غيره ، ما يفسر الترددي الموجود في المؤسسات الجزائرية ، و يرجع ذلك إلى تعاقب الأنظمة السياسية المغلقة على المجتمع الجزائري مما انعكس على سلبية الرأي العام الجزائري و حد من حرية إبداء الرأي ، و ثقة الفرد في قدرته على التغيير والتأثير على القرارات خاصة قبل أكتوبر 1988، حيث رتبت الجزائر في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الحريات الدينية و السياسية حسب دائرة معارف العالم الثالث لسنة 1987² .

و في دراسة أجراها عبد الحفيظ مقدم سنة 1991 حول القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري وجد أن قيمة الحرية احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في سلم يتكون من أحد عشرة قيمة و هذا بعد قيمتي ضمان المستقبل و الاحترام الذاتي ، و عليه فان هذا الترتيب يؤكد على الأهمية التي يوليها الجزائريون لقيمة الحرية و مدى حاجتهم إليها ، وبما أن الثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية التي يمر بها أفراد المجتمع ، قام النظام السياسي الجزائري بتوظيف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات و الأفكار السياسية، التي تتفق مع قيم و توجهات و أفكار السلطة الحاكمة و ذلك من خلال مؤسسات التنشئة السياسية في مقدمتها المؤسسات التعليمية، و وسائل الإعلام التي أحكمت السلطة الجزائرية الرقابة عليها و توجيهها ، و حتى بعد التعددية السياسية واصلت على التشديد على مساحات التعبير في وسائل السمع البصري ، حيث اقتصرت الوظيفة

¹قرايري حياة : مرجع سابق،ص82.

² - Mehran Kamrava :Op.cit,125.

السياسية لوسائل الإعلام في الجزائر على الإشادة و تبرير مواقف المسؤولين و الحرص على نقل الخطاب السياسي من القمة إلى القاعدة ، عوض العمل على تكوين و تنشئة المواطن الواعي بحقوقه وواجباته السياسية ، و تشجيعه أو حثه على لعب ادوار ايجابية مشاركة و فاعلة في العملية السياسية¹ ، إذ أن وسائل الإعلام و خاصة السمعية البصرية أو كما يطلق عليها في أدبيات الإعلام وسائل الإعلام الثقيلة ، قد قرّمت دورها في مجرد الإعلام والتوجيه ليس إلا، بدل الحرص على توعية المواطن و طرح البدائل و الأخبار و التعبير عن انشغالات وتطلعات المواطن الجزائري و إيصالها إلى القمة ، كما لم تعمل هذه الوسائل على نشر مبادئ الحوار وترسيخها كعادات أو سلوكيات سياسية عند المتلقي الجزائري و اكتفت بالاتصال الأحادي الاتجاه، مما ساهم في تكوين مجتمع يفتقد لأدنى مبادئ التعبير و النقد البناء ، و الاهتمام السياسي و بدلا من ذلك انتشر التعصب الفكري و العنف السياسي و عدم احترام أو حتى محاولة احترام و الاستماع إلى وجهات نظر الطرف الثاني .

ج - جانب المخرجات : يرتبط هذا العنصر بمدى شرعية نظام الحكم كجهاز سلطوي في صنع القرار، فكلما زادت الشرعية انتشرت في المجتمع قيم سياسية تعمل على تدعيم الخضوع و الامتثال للقرارات الصادرة عن السلطة الحاكمة و العكس صحيح ،ففي حالة ضعف شرعية السلطة في نظام سياسي معين و اعتبارها مصدرا لكل الأزمات و المشاكل ينتج عنها مباشرة قوى المعارضة و الرفض و التشكيك² ، وهو الأمر الذي نلمسه في الفضاء السياسي الجزائري ففي عقد السبعينات كان الشعب الجزائري ملتقا حول القيادة السياسية ، و ممتثلا لكل قراراتها لكن بعد أحداث أكتوبر 1988 ، التي أدت إلى تبني الجزائر مبدأ التعددية السياسية زاد عمق الاختلاف بين الشعب السياسي و التيارات الفكرية ووجه التركيز على المصلحة الحزبية عوض المصلحة الوطنية العامة ، مما أزم من الأوضاع السياسية في الجزائر و الجهل السياسي الشديد للمجتمع الجزائري بدليل استمرار الفكر الاشتراكي التوجيهي في ثقافته السياسية التي تحد من مبادراته ، تحركاته و تدخلاته السياسية ، و جعل من التعددية السياسية مجرد صورة شكلية في ظل غياب قيم المشاركة السياسية الفعلية لأطراف المجتمع، و انحصار اللعبة السياسية بين أيدي السلطة السياسية و مجموعة الأحزاب السياسية التي تنشط في الفضاء

¹ - قزادري حياة ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

² - نفس المرجع ، ص 84.

السياسي الجزائر، وسيطرة السلبية واللامبالاة السياسية، و خلق مسافة بين طرفي العملية السياسية وعمق من نظرة السلطة إلى الشعب على انه لم يبلغ مرحلة النضج و الوعي السياسي .

و عليه فإن نقص التكوين السياسي المتمثل في تكوين ثقافة سياسية لأفراد المجتمع الجزائري في ظل غياب هيئات ، جمعيات ، أحزاب ووسائل إعلام تتكفل بمهمة توعيته و هيكلته سياسيا، جعل من مخرجات السلطة رهينة المدخلات الداخلية الصادرة عن صلب السلطة و الأجهزة السياسية¹، حيث أن القرارات تتخذ بشكل بعيد عن المواطن و في سرية تامة و لا تطرح على الفضاء العام ليناقتها كل أطراف المجتمع ، إذ تحيط بها هالة من الغموض و الضبابية حول خلفياتها و مصادرها² ، أي لا تقدم إلا في شكلها النهائي على المواطن من أجل التنفيذ و الامتثال لها ، مما يخلق نوعا من غياب الشعور بالانتماء ، وغياب الإحساس بالمشاركة أو دوافع المشاركة السياسية نظرا لتصوره بأنه عضو لا يغير في المعطيات السياسية شيئا ، لأن أساس نجاح أي نظام سياسي لا يكون إلا من خلال إشراك كل أطراف العملية السياسية في صناعة القرار السياسي و القيام بتنشئة سياسية تعمل على غرس وترسيخ قيم المشاركة الايجابية و الفعالة في الحياة السياسية و غياب ذلك يؤدي إلى إضعاف النظام السياسي وإبعاده عن القاعدة الشعبية التي هي أساس شرعيته ، وجوده ، استقراره و استمراره.

¹ - اسماعيل مرارقة : الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية و الإعلامية ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة من 1990-1994، رسالة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال(غير منشورة)، الجزائر، 1999، ص154

² - نفس المرجع، ص154.

الفصل الثالث

الصحافة الوطنية و السياسية

1-3 مراحل تطور الصحافة الوطنية

2-3 العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة

3-3 الدور السياسي لوسائل الإعلام

3-1 مراحل تطور الصحافة الوطنية

يجب الإشارة في مستهل هذا الفصل حول الصحافة الوطنية و السياسية ،أنه تم اختيار التركيز على بعض الأحداث الصحفية و السياسية دون الأخرى، كونها تشكل المراحل الأساسية التي عرفتھا الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال ، من خلال تناول الصحافة كظاهرة اجتماعية و كنسق سياسي و إعلامي يؤثر و يتأثر بما يحيط بالظاهرة الإعلامية ، حيث نركز على تحليل تطور هذه الصحافة الوطنية في علاقتها بالظاهرة السياسية، السلطة السياسية و النظام السياسي الجزائري و مع الرأي العام ، أدوارها و محتوياتها السياسية و الإعلامية ، و عليه فان مقترنا من الصحافة هو من زاويتين :

أولاً: البعد السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر، ونقصد بذلك الربط بين مراحل التطور التاريخي للصحافة الجزائرية و مختلف المراحل السياسية في الجزائر، و التفاعلات الحاصلة بين كل النظام الإعلامي و النظام السياسي الجزائري.

ثانياً: تبيان الدور السياسي للنشاط الإعلامي عموماً و الصحافة المكتوبة الجزائرية خصوصاً حسب كل مرحلة سياسية .

إن محاولة تتبع تطور مسار الصحافة الوطنية، و رصد حركة الصحافة الجزائرية باعتبارها مرآة عاكسة لسيرورة المجتمع الجزائري و تطوره و إحدى أدوات خطابه الإيديولوجي، و مرجعاً هاماً لمعرفة الحياة السياسية في الجزائر، يقتضي من الباحث الإلمام الكامل بتطور تاريخ هذه الصحافة ، حركية المجتمع وتاريخه و نظامه السياسي وخاصة صورة الصحافة عند المواطن الجزائري، خاصة وأنها ارتبطت في أشكالها الأولى بالاستعمار و التبشير المسيحي ، حيث تزامن صدور أول صحيفة في الجزائر مع دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر من مدينة الجزائر بعنوان L'Estafette d'Alger، في الفاتح جويلية من عام 1830، أما بالنسبة لأول صحيفة باللغة العربية هي المبرشر الصادرة في 15 سبتمبر من عام 1847، استمر وجودها إلى غاية 1927 ، و تعد ثالث صحيفة ناطقة باللغة العربية في التاريخ .

ارتبطت بالصحافة أثناء الحقبة الاستعمارية نظرة سلبية تحولت فيما بعد إلى نظرة ايجابية عندما استعانت بها الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية كوسيلة للكفاح السياسي، و العسكري و لسان حال الحركة الوطنية و أداة فعالة في توعية الشعب و الإشادة ببطولات مجاهديه و تمجيد شهدائه. و زاد التصاق هذه الوسيلة بالواقع السياسي بعد الاستقلال مع تسجيل تغيير في وظائفها و تحولها من صحافة المقاومة إلى صحافة النظام السياسي القائم¹، وفي الفترات الموالية سنحاول التوقف عند أهم محطات تطور الصحافة الوطنية الجزائرية .

3-1-1 نشأة الصحافة الوطنية

مثلت بعض وثائق الثورة التحريرية و حزب جبهة التحرير الوطني لما بعد بيان أول نوفمبر وما جاء بعده : وثيقة الصومام (أوت 1956) ،برنامج طرابلس (1962) ، ميثاق الجزائر(1964)المرجعية السياسية و القانونية و التاريخية لنشأة الصحافة الوطنية الجزائرية ، حيث تعتبر الفترة الممتدة بين جويلية 1962 و جوان 1965،المرحلة التي عرفت تحولا عميق في الصحافة الوطنية كونها المرحلة الفاصلة بين مرحلة استعمار منتهية و مرحلة الانجازات الاشتراكية الكبرى ، طبعتها جملة من المجهودات التنظيمية لنشاط الصحافة المكتوبة في مقدمتها ضمان انتقال صحيفة حزب جبهة التحرير المجاهد وإنشاء أولى اليوميات الوطنية و تأميم الصحافة الاستعمارية والتعامل مع الحالة الخاصة لصحيفة Alger Républicain².

أ. تأميم الصحافة المكتوبة

لم تكن انطلاقة الصحافة الوطنية غداة الاستقلال بالأمر الهين سواء من الناحية القانونية والتنظيمية ولا من الناحية البشرية و المادية ، لان المهمة كانت جد حساسة، حيث كان يجب إنشاء صحافة يومية ثم مساعدتها على الازدهار و التطور ،و القضاء على كل أشكال المنافسة، إذ تأخر ظهور أول صحيفة وطنية جزائرية بعد الاستقلال مباشرة بشهرين و الذي اعتبر انجازا كبيرا بالنظر إلى الظروف المحيطة بذلك الوقت ،و التي تشير إلى الأهمية البالغة التي أولتها السلطة للصحافة المكتوبة في السنوات الأولى من الاستقلال وعنوت الصحيفة بـ : Al -Chaâb و هي ناطقة باللغة

¹ - احمد حمدي : دراسات في الصحافة الجزائرية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ، 2009 ، ص ص 05-06

² - Zohir Ihaddaden : La presse écrite en Algérie de 1965 à 1982 ,les éditions Ihaddaden (At-Turath),Alger ,2002,11.

الفرنسية¹ ، وجاء قرارا إصدارها من قبل المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، غير أن نظيرتها باللغة العربية واجهت العديد من العقبات في مقدمتها نقص الوسائل المادية و البشرية و لم تصدر صحيفة باللغة العربية حتى 11 من شهر ديسمبر من نفس السنة بعد الاستعانة بخبرة بعض الدول العربية (مصر و لبنان) ، و رافق هذه الصحف تواجد الصحافة الفرنسية في هذه الفترة ، تطبيقا لما نصت عليه اتفاقيات إيفيان ، و مثال ذلك ظهور أسبوعية Hebdo Coopération في شهر فيفري 1963 للدفاع عن استمرارية وجود الجالية الفرنسية التي بقيت في الجزائر .

و في خطاب لبين بلة في سبتمبر 1963 أشار فيه إلى عدم مطابقة تواجد الصحافة الفرنسية في الجزائر مع مفهوم السيادة الوطنية ، و عليه اتخذ المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني إجراءات لتأميم الصحافة الاستعمارية: , L’Echo d’Algérie, La Dépêche de Constantine , L’Echo d’Oran ، حيث أعلنت صحيفة Le Peuple بتاريخ 18 أوت 1963 بالبنت العريض عن هذا التأميم ، حيث يرى بن بلة بأنه إجراء يتماشى مع المبادئ الأساسية لدستورنا ، لأن هذه الصحافة تذكر بالحقبة الاستعمارية إبان حرب التحرير، ووضح بيان المكتب السياسي: " أنه من غير الممكن و لا يتناسب مع السيادة الوطنية السماح إلى جانب صحافتنا الوطنية الناشئة وجود هياكل صحفية، التي لا يمكن لمواقفها الحالية محو ذكرى أعمالهم المسيئة أثناء العهد الاستعماري"² و وأهم دوافع هذه الإجراءات التأميمية ما يلي:

أولاً: السيادة الوطنية التي تستند إلى قانون 31 ديسمبر 1962 و الذي بمقتضاه يعتبر هذه الصحافة أجنبية و تشكل مساس بالسيادة الوطنية .

ثانياً: سعي السلطة إلى حماية هذه الصحافة الوطنية الناشئة ، و القضاء على كل أشكال المنافسة من طرف صحافة استعمارية تملك كل الوسائل و الخبرة الطويلة في هذا المجال ، و تحظى بقاعدة قراء جزائريين .

عوضت هذه الصحف بصحف يومية وطنية، ظهرت في مدينة قسنطينة جريدة النصر التي استقرت في مقر جريدة La Dépêche de Constantine ، و تحولت ملكية L’Echo d’Oran

¹ - Ibid,p17.

² - Ibid,p20.

إلى جريدة الجمهورية، غير أن السلطات الجزائرية آنذاك استتنت جريدة Alger républicain التي تأسست سنة 1937 و ذلك راجع إلى موقف هذه الجريدة الغير واضح من الثورة الجزائرية، و تعرضها إلى الوقف من طرف السلطات الاستعمارية مع بداية الثورة الجزائرية ، لم تستأنف هذه الأخيرة نشاطها حتى إلى غاية 05 جويلية 1962 الجزائرية ، و في افتتاحيتها أعلنت الجريدة ولائها للحكومة مع تمسكها باستقلاليتها و بموقفها الحيادي ، غير أن الحكومة الجزائرية أدمجتها مع جريدة Le peuple عقب طرح الموضوع في المؤتمر الثالث لجبهة التحرير الوطني المنعقد في شهر افريل سنة 1964 ، لأن الجزائر الاشتراكية لديها مفهومها الخاص حول حرية الصحافة، التي يجب أن تكون أولا و قبل كل شيء صحافة وطنية إن لم تكن وطنية (nationaliste)، و من هذا المنطلق وجود صحيفة استعمارية يعتبر تناقض مع سيادة الجزائر المستقلة¹، ولم تكن هذه الخطوة إلا مناورة من الحكومة حتى يتسنى لها مراقبتها و توجيهها سياسيا وتحول اسمها إلى جريدة المجاهد، صدر أول عدد لها بتاريخ 05 جويلية 1965 .

سجل صدور يومية المجاهد منعرجا جديدا للسلطة الجديدة أين أصبح الاهتمام بالدورية ليس منصبا على الوثيقة فحسب و إنما على المحتوى السياسي لهذه الأخيرة و يتأكد ذلك من خلال المرسوم رقم 65 - 203 المؤرخ في 11 أوت 1965 ،الذي نص على إعادة تنظيم إدارة وزارة الإعلام ، ويظهر جليا أن السلطة الجديدة تسعى إلى أن تبرهن على إرادتها بجعل وسائل الإعلام ووسائل توظيفها للتوجيه السياسي والإيديولوجي ،حيث تقرر أن صدور الصحيفة يمنح لكل جزائري الحافز المطلوب للعمل من أجل الانتصار لمبادئ الثورة و هو تجنيد واضح لهذه الصحيفة .

بداية باحتكار وسائل الإعلام و الاتصال من خلال تأميم كل الجرائد الناشطة الذي بدأ فعليا بوقف صدور يومية Alger ce Soir بتاريخ 31 أوت 1965 ،كما أصدرت السلطة أول دورية لها و هي جريدة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية في 29 أكتوبر 1965 تحت اسم Algérie Actualité ومع تأميم شركة هاشيت و إنشاء الشركة الوطنية للنشر و التوزيع بموجب الأمر رقم 28-66 المؤرخ في 27 جانفي 1966 تكون الدولة الجزائرية قد وضعت كل الوسائل الإعلامية تحت سيطرتها بقيادة الحزب الواحد وبذلك نشر الثقافة الوطنية المكتوبة في أوساط الشعب الجزائري ، حيث تتولى الشركة

¹ -Ibid ,p19.

الوطنية للنشر و التوزيع كل ما يتعلق بالطباعة ، النشر ، الاستيراد و التصدير لجميع الدوريات والكتب و المنشورات، مع تواجد بعض دور النشر الخاصة مثل دار البعث في مدينة قسنطينة وجمعية الثعالب و دار النهضة في العاصمة و دار المعارف في مدينة وهران غير أن نشاطها كان محدودا ويرتكز أكثر على الأعمال المكتبية، تميزت هذه الفترة باحتكار ملكية و التوجيه السياسي و الثقافي لوسائل الإعلام والاتصال من طرف الدولة من اجل تحسيس و تجنيد الجماهير الشعبية¹ .

ب- نشر و ترسيخ الثقافة السياسية الوطنية

تميزت هذه المرحلة باستكمال الرئيس الراحل هواري بومدين السيطرة على المطبوع الذي أصبح مطبوعا وطنيا و جزائريا موجها من طرف الحكومة و الحزب و أصبح أداة تستعملها السلطة لخدمة سياستها وتعزيز نفوذها من خلال نشر و بث الأفكار و القيم و الاعتقادات الاشتراكية ، حيث قام الرئيس هواري بومدين بتأسيس مجلس الثورة الذي يمثل اعلي هيئة في البلاد و التي ترأسها بنفسها ، حيث أعلن الرئيس بومدين في 05 جويلية 1965 أن مجلس الثورة قد اتخذ في 19 جوان 1965 قرار بمواصلة الثورة ، وذلك بإحياء أمجادنا التاريخية ، و إرجاع كرامة الشعب الجزائري و سيادته المسلوبتين ، و استعادة الدور الحقيقي لحزب جبهة التحرير الوطني المتمثل في الحفظ على مكاسب الثورة وجعله يعمل على أساس مبادئ الديمقراطية المركزة في تكوين مناضلين واعين .

عمدت الدولة على تركيز الصحافة و ميدان النشر بين يدي الشركة الوطنية للنشر و التوزيع لاعتقادها أن تأسيس هيئة نشرية وطنية قد تتكفل بنشر الثقافة السياسية الوطنية المطبوعة بين أوساط الشعب الجزائري دون منافس ، حيث احتكرت نشر و توزيع الدوريات و الصحافة بصفة عامة في كل التراب الوطني ، لأن السلطة كانت تسعى من خلالها إلى إيصال الرسالة الإعلامية إلى كل أنحاء البلاد ، و تجسيدا لهذه السياسة جاء المرسوم 67-208 المؤرخ في 09 أكتوبر 1967 الذي ينص على خلق كمديرية الثقافة الشعبية و الترفيه على مستوى وزارة الإعلام ، أين تتحدد مهمة أخرى لوسائل الإعلام الوطنية على رأسها الصحافة و هي مهمة تثقيفية و ترفيهية ، على منهج تأكيد النهج

¹ - نور الدين تواتي : الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 14

الاشتراكي ، حيث تريد السلطة التأكيد على شعبية الثقافة بالتعارض مع الثقافة النخبوية الغربية والبرجوازية ، فالثقافة ليست امتياز .

و عليه كان الوجود السياسي دائم في كلا من الإعلام و الصحافة و ذلك منذ البداية أي منذ استقلال البلاد ، فانطلاقا من ذلك توسعت السياسة لتغزو فضاء الثقافة ، حيث أصبح الحديث على "الثقافة الرسمية " أي "ثقافة السلطة " أو "ثقافة النظام " و هي الثقافة السياسية المدعومة في تلك الفترة ، حيث تحولت مراكز الإعلام و الثقافة هي الفضاءات السياسية لترقية الثقافة الوطنية، مما جعل كل الحلقات المكونة من المكتوب مطبوع خاضع للسياسة و خاصة إدارة السلطة السياسية .لدرجة أن إدارة حزب جبهة التحرير الوطني قامت عام 1970 إلى إنشاء المؤسسة الوطنية الجزائرية للطباعة التي تسهر وتقوم بنشر كل وثائق الحزب و دخلت مجال نشر الكتب عام 1976 و أصبحت تنشر الكتب السياسية التاريخية¹ ، و هو تأكيد آخر على توجيه الإعلام بشكل عام و الصحافة المكتوبة بشكل خاص ، التي أصبحت ترزح تحت رقابة و توجيه السلطة السياسية.

ج - الوظيفة السياسية لنشاط الصحفي المحترف

فيما يتعلق بالممارسة المهنية وشروط عمل رجال الإعلام جاء الأمر 86-535 المؤرخ في 09 سبتمبر 1968 الذي ينص على قانون عمل الصحفي المحترف ، و ينظم و يقنن الممارسة المهنية ودور الصحفي المحترف في قطاع الدولة و الحزب الواحد ، و بذلك فان صيغة عمل الصحفي ورجل الإعلام في ظل هذا القانون يخضع للحزب الواحد و الوظيف العمومي و هو عون من أعوان الدولة (Agent de l'état) ، أي أنه ليس فقط مجرد موظف و إنما مسئول حقيقي ، المؤمن و المتشبع بأفكار الحزب، بل يجب أن يكون مناضلا عند الدولة و يدافع و يحرر لنشر و رفع سياسة النظام القائم لا غير ، و تكرر الخطاب الرسمي الخاص باعتبار الصحفي مناضلا بصورة كاملة بل وصل إلى تحميله مسؤولية الدفاع عن الثورة و الالتزام بخطها و هو ما قاله الرئيس بومدين في خطابه يوم 19 جوان 1970 الذي وجهه للصحافة "إن دور الصحافة الوطنية يطرح مشكل وظيفة الصحفي ودوره ، حتى يؤدي مهمته يجب على الصحفي أن يدافع على فكرة ،يجب على الصحفي أن يحسم هل هو مع أو ضد الثورة في الجزائر الثورية (مؤيد أو معارض) انه لا يستطيع أن يكون إلا ثوريا و ملتزما ،

¹ - نفس المرجع ، ص ص 16 - 17 .

لأنه الناطق الرسمي و المدافع عن صوت الثورة¹، في هذه الفترة لم تكن الظروف متاحة بعد من أجل تطور الصحافة المكتوبة لأن دورها سياسي مثل الحزب الذي هو أيضا في حالة سبات ، فدور الصحافة الوطنية هو دور المشاهد حسب براغماتية السلطة ، فهي موجودة و تستمر في الوجود لكن بدون أي طموح أو أهداف².

و يشير سوريو هويرشت C.Souriau Hoerberchts إلى إن : "...رجال السلطة يقظين فهم الذي يعينون ، ينقلون و يقلون في أقسام التحرير عدد كبير من الأشخاص الذين يؤدون وظائف نضالية أكثر منها صحفية فأية على مستوى مكاتب رقابة تمارس على مستوى مصدر المعلومة والرقابة الذاتية تمارس على مستوى مكاتب التحرير ...و عليه فليس من الغريب أن تتوجه الصحف نحو النضال الإيديولوجي بدل الاهتمام بتحليل المشاكل الحقيقية"³.

سيطرت السلطة السياسية على كل مظاهر الثقافة ووسائل الإعلام و الصحافة التي أصبحت عبارة عن قنوات لإعادة إنتاج الخطاب الرسمي، حيث تميز بهشاشة و ضعف المضمون و دخلت الصحافة في حالة سبات و لم تتغير نظرة النظام إلى هذه الوسيلة، حيث أكد الميثاق الوطني في عام 1976 على هيمنة الدولة على قطاع الثقافة و الإعلام ، الذي يبرز سياسيا معالم الشمولية المرتكزة على نظام الحزب الواحد ، كما تتميز بالانغلاق السياسي وعدم الانفتاح على مختلف القوى و التيارات السياسية والاجتماعية الموجودة فعليا و المغيبة من الممارسة السياسية، و استمرت الأوضاع على حالها حتى جاء المرسوم رقم 81-207 المؤرخ في 15 أوت 1981 الذي حول الصلاحيات لوزارة الإعلام و الثقافة و الذي يؤيد الدور السياسي لهذه الوزارة التي تسهر على تطبيق سياسة الحكومة في ميدان الإعلام و الثقافة و تجسدها ميدانيا كما نصت عليه المادة الأولى من هذا المرسوم .ثم جاء بعد ذلك المرسوم رقم 17-82 المؤرخ في جانفي 1982 ،الذي يفصل وزارة الإعلام و الثقافة إلى وزارتين للإعلام و الثقافة و بقيت الوزارتين تتراوح بن الانفصال و الاشتراك في وزارة واحدة .

¹- نفس المرجع ،ص ص 18 - 19.

² -Zahir Ihdadden :Op.cit,p p 33 – 34.

³ -C.Souriau-Hoebrechts :La presse Maghrébine (Libye –Tunisie –Maroc –Algérie),éditions du centre national de la recherche scientifique ,Paris ,1969,p111 , in Ahmed Benzelikha :Editoriaux et Démocratie ,Editions dar El Gharb ,Oran ,2005,p18.

3-1-2 صدور أول القانون للإعلام

عرفت المرحلة المحيطة بصدور أول قانون للإعلام الجزائري نشاطا كبيرا في توضيح الوضع القانوني للإعلام ، حيث أصدرت السلطة السياسية ثلاث نصوص يمكن اعتبارها كقاعدة أساسية للنشاط الإعلامي في الجزائر ، ففي جانفي 1979 وافق المؤتمر الرابع على لائحة خاصة بالإعلام ، ثم جاء قانون الإعلام 1982 و في جوان من نفس السنة خصص دورة اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني للسياسة الإعلامية ، ووافقت على تقرير شامل يحدد هذه السياسة و تمثل هذه النصوص الثلاثة الرؤية القانونية للإعلام و تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية¹:

- اعتبار الإعلام قطاعا استراتيجيا على ارتباط مباشر بالسيادة الوطنية .
- إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإعلامية ، وتم التفريق بين الصحف العامة الذي يكون ملكا للدولة و الدوريات المتخصصة إلى تنشأ بعد الحصول على رخصة من طرف الوزارة المختصة غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ .
- توحيد التوجيه السياسي في الميدان الإعلامي .
- منح الصيغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية.
- تحديد حقوق وواجبات الصحفيين بدقة.
- التأكيد على حق المواطن في الإعلام.

تعتبر هذه النقاط أهم الخطوط العريضة للوضع القانوني الجديد للإعلام و التي ظلت في الغالب نظرية ولم تدخل حيز التطبيق ، و غير جديدة بان تخلق ديناميكية جديدة تدفع بالإعلام والصحافة المكتوبة إلى التقدم و التطور نحو ممارسة إعلامية تمكن الوسائل الإعلامية من القيام بمهامها الإعلامية .

يعد قانون الإعلام الصادر رسميا بتاريخ 06 فيفري أول قانون منظم للإعلام منذ استقلال الجزائر ، الذي جاء بعد 20 سنة من استعادة السيادة الوطنية في وقت كانت الصحافة فيه تعاني العديد من الضغوط في ظل فراغ قانوني، سمح بإلغاء التشريعات الموروثة من عهد الاستعمار وذلك

¹- زهير احدادن : مرجع سبق ذكره ،ص ص 136 - 137.

بموجب الأمر الصادر في 05 جويلية 1973 ، فكل النصوص المعتمدة بين 1962 و 1980 كانت تعالج القضايا الخاصة بملف الإعلام و الاتصال كل على حدة ، مثل قانون المؤسسات الصحفية نوفمبر 1967، و كذلك قانون الصحفي المحترف سبتمبر 1968، و قانون النشر افريل 1973 ، ويتكون قانون 1982 من 119 مادة موزعة بين مدخل و خمسة أبواب ، يتناول المدخل المبادئ العامة لهذا القانون ، و يختص كل باب في مجال معين¹: النشر و التوزيع، ممارسة المهنة الصحفية، توزيع النشريات الدورية ،الإبداعات الخاصة و المسؤولية و حق الرد ،الأحكام الجزائية، وفي هذا القانون سوف نركز على المواد المتعلقة بالنشاط و وظيفة الصحافة في علاقتها مع النظام السياسي وفي نشر الثقافة السياسية ، حيث ترى المادة (35) أنه لا بد للصحفي أن يكون ملتزما بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطني و يدافع عن احتياجات الاشتراكية ، و بذلك ربط الصحفي والنشاط الصحفي إيديولوجيا بمبادئ الحزب الواحد ،أما المادة (42) فتلتزم الصحفي بضرورة التأكد من نشر الأخبار الخاطئة ، و استعمال امتيازات المهنة لخدمة المصلحة الشخصية أو تمجيد خصال مؤسسة أو مادة تعود عليه بالفائدة ، و هنا تجدر الإشارة إلى التناقض الذي يطبع هذه المادة و ما نصت عليه المادة المتعلقة بواقع الممارسة الإعلامية ، إذ أن الصحفي الذي لا يمجد و يشيد بمؤسسات السلطة أو الذي ينتقدها يتعرض للعقاب .

و إجمالاً يمكن اعتبار قانون 1982 نص تشريعي يحدد بعض حقوق وواجبات الصحفي ، كما يؤطر لأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر ، و في حين أنه أكد على حق المواطن في الإعلام ، غير انه جعل منه حقا بعيد المنال في ظل إقبال كاهل نشاط الصحفي بعدد كبير من القوانين الضابطة و الموجهة لعمله و تحد من قيامه بدوره على أكمل وجه، اعتبر هذا القانون قطاع الإعلام من قطاعات السيادة الوطنية ، وبالتالي استبعاد فتحه للقطاع الخاص ، كما ربط القانون موضوع الإعلام بقيادة جبهة التحرير الوطني و هذا لطبيعة الاختيار الاشتراكي، الذي نصت عليه المادة الأولى من القانون² ، و عليه نقول أن قانون الإعلام لسنة 1982 ركز على تنظيم الصحافة من حيث ممارسة المهنة الصحفية ، أما من ناحية مضمون الصحافة ، أي ما يتعلق بنوعية الرسالة الإعلامية ، فلم تكن تخرج عن إطار التوظيف السياسي و الإعلامي لكل محتويات الصحافة و توجيهها لخدمة

¹ - إسماعيل معارف قالية :الإعلام حقائق و أبعاد ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999 ،ص65.

² -Brahim Brahimi :Le pouvoir la presse et les droits de l'homme en Algérie essai ، éditions Marinoor,Algérie ,1997,p14.

النظام السياسي و توجهاته الإيديولوجية ولذلك لا يخرج هذا القانون عن ما كان مطبقا منذ 1965 على مجموع وسائل الإعلام .

خضع تنظيم قطاع الإعلام في ظل هذا القانون إلى اعتبارات تعتبر خاصيتها الأولى الإعلام، أي اقتراح أخبار و معلومات و لكن هذه المعلومات حسب النظام السياسي و من اجل النظام السياسي و موجهة لقراء يعتبرون قصر و عليه فعليا فاستمرار الحزب الواحد هو بفضل هذه الصحافة لأن حتى على مستوى الحزب فمبدأ المركزية الديمقراطية مهمش انتخابات على مستوى الخلايا و تعيينات خارجية فأداة السياسة الإعلامية الخاصة بالسلطة السياسية تتمثل في وزارة الإعلام، و حسب المرسوم 24/82 الصادر في 16 جانفي 1982 هذه المنظمة تجعل من الصحافة قطاعا تحت الحراسة المشددة يوجه و يراقب بشدة و كل الوسائل الإعلامية هي ملك للدولة و للحزب ¹.

كما لم تنقضي سنوات الثمانينات حتى كان هناك إثراء للميثاق الوطني سنة 1986 حيث كان هناك اهتمام بقطاع الإعلام مقارنة على ما جاء في ميثاق 1976 ، الذي اعتبر القطاع الإعلامي قطاعا استراتيجيا على علاقة وثيقة بالسيادة الوطنية ، و هو يتجاوز مجرد سرد الوقائع و ملاحقة الأخبار و تغطية الأحداث الدولية ، ليؤدي دورا أساسيا في معركة التنمية الوطنية ، و الدفاع عن الثورة ، و تحقيق التعبئة ، و شحت اليقظة و تعميق الوعي ، فالإعلام بهذا المفهوم أصبح أداة رئيسة في تشكيل ثقافة المجتمع الجزائري و إعادة النظر إلى الأمور و صياغة المفاهيم و التصورات ، كما أصبح من مستلزمات النشاط السياسي و الإيديولوجي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي والعلمي، و عن دور رجال الإعلام أكد الميثاق على ضرورة التزامهم بالإيديولوجية الرسمية للدولة و خدمتها.

3-1-3 مرحلة التعددية الإعلامية

سجل دستور فيفري 1989 نقطة الانطلاقة لهذه المرحلة التي فتحت الباب أمام الحريات الديمقراطية ، كحرية الرأي و التعبير ، تأسيس الأحزاب ، أو الجمعيات ذات الطابع السياسي التي تعد سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة و الممارسة السياسية في الجزائر ، إذ يعتبر دستور 1989 هو مرجعها الأساسي ، غير أن التضيقات السياسية المطبقة تدريجيا ، و إبقاء رقابة السلطة على المصادر الإخبارية و وسائل الطبع حافظت على استمرارية احتكار الدولة و على عدم استقلالية

¹-Ahmed Benzelikha :Op.cit, ,p 21-22.

الصحافة عن السلطة السياسية التي يراها رجال الإعلام كدليل على إثبات الصحافة لوجودها كفعل أساسي في المشهد السياسي و أن السلطة تحاول لجمها بكل الوسائل¹

حيث جاء في المادة 31 ' الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة' و قد كرس ذات الدستور المادة 35 منه لحرية الصحفي و حماية الصحفي من التعسف الإداري ، بحيث لا يمكن اتهام صحفي أو صحيفة إلا من طرف أجهزة القضاء مع ضمان حق الدفاع للمتهم ، و بموجب هذا الدستور تم الإقرار بحرية قطاع النشر و نهاية الاحتكار من طرف المؤسسات التابعة للدولة ، والسماح بظهور دور النشر الخاصة و تكفل المادة 39 من الدستور حريات التعبير و إنشاء الجمعيات والاجتماع وهي الخطوة الأولى التي سمحت لمجال الصحافة بالانفتاح و تأسيس جرائد .

مباشرة بعد 1990 سجل ظهور ما يقارب 200 عنوان تحتل الصحافة العمومية مساحة ضيقة مكونة من 5 يوميات 4 أسبوعيات و دورية شهرية باللغة العربية و يوميتين باللغة الفرنسية وأسبوعيتين باللغة الفرنسية، و انطلاقا من سبتمبر 1990 اكتشف الجزائريون صحافة متحمسة ، صحافة صادقة و عفوية محترفة و جديدة، حيث وجدت العناوين جاذبيتها من و أثرها على اختيار الصحيفة حيث تعطي المقالات أجوبة على الأسئلة الإعلامية الكلاسيكية من؟ ماذا؟ متى؟ كيف؟ و لماذا؟ و بالنسبة للرأي العام الجزائري فنبرة الحرية تعطي أملا و هي فرصة لعرض اهتماماتهم المدفونة منذ سنوات بل عقود ، حيث يغلب على المناخ السياسي جو من التعددية و تنوع الأحداث و الوقائع المهمة في البلاد ، الرهانات و التحديات و ثراء هذه الفترة الانتقالية ساعدت الصحافة على إحراز خطوة كبيرة لتصبح الصحيفة في نفس الوقت خدمة عمومية و منتج للاستهلاك الجماهيري كما استعاد القراء ذوق القراءة و النقاشات العامة ، و حسب المعطيات المقدمة من طرف المختصين تعدت الصحافة سنة 1991 ما يقارب 74 يومية بعد أن كانت 49 يومية سنة 1988، أما من حيث السحب فوصلت إلى 1437000 نسخة بعدما كانت 800000 نسخة²، و حسب العديد من الباحثين أن من بين العوامل التي أدت إلى ازدهار قطاع الصحافة في الجزائر في مدة زمنية قياسية إلى ما يلي³ :

¹-Rachid Naïli :Le 4^{ème} Pouvoir Témoignages de journalistes algériens ,éditions Lalla Sakina ,Alger 1998,p09.

² - M'Hamed Rebah : La presse algérienne journal d'un défi ,Chihab éditions,Algérie ,2002 , p p 19-20.

³ - نور الدين تواتي : مرجع سبق ذكره ، ص31.

- أسلوب معالجة و تناول الأخبار ، التي و لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة تطرح بجرأة مع النقد الذي اكسبها جمهور نظرا لابتعادها عن السطحية في التغطية الإعلامي للأحداث و الابتعاد عن الخطاب السلطوي الذي لم يعد يتناسب مع الانطلاقة الجديدة لحيات التعبير و حق المواطن في إعلام متنوع .

- رغبة و حاجة القارئ الجزائري إلى أخبار تحمل آراء و منطلقات فكرية مختلفة و نقد أخطاء ومخالفات المسؤولين التي كانت تتغاضى عنها صحافة القطاع العمومي .

- القناعات السياسية التي حملتها أقطاب الصحافة و التي كان لها دورا في نجاحها و انسجامها مع أفكار كثير من الأحزاب السياسية و الجمعيات الاجتماعية التي كانت تنشر على صفحات هذه الجرائد ، و يجب التنويه ألا أن هذه الانطلاقة لم تكن كمية فحسب و إنما غنية من حيث التنوع و قوة التحليل و جرأة الطرح السياسي و كسر الطابوهات التي تعتبرها صحافة القطاع العام خطوطا حمراء لا يجب تجاوزها .

تكمل عهد التعددية السياسية بطرح قانون الإعلام الصادر بتاريخ 03 افريل 1990 الذي جسد مبدأ التعددية الإعلامية ، و استجاب لطموح رجال الفكر و الإعلام و خاصة الصحفيين لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ الصحافة الجزائرية ، حيث يتضمن هذا القانون 106 مادة موزعة على تسعة أبواب .

يحدد هذا القانون في بابه الأول قواعد و مبادئ ممارسة حق الإعلام الذي يتجسد من خلال المادة رقم (02) و هو حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة و موضوعية على الوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني و الدولي و حق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير و الرأي و التعبير حسب ما جاء في المادة (35)،(36) و (49) من هذا الدستور كما ينهي في المادة (14) احتكار الدولة للصحافة المفروض منذ 19 جوان 1965¹ .

كما يمارس الحق في الإعلام احترام الكرامة الشخصية و الإنسانية و مقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني من خلال عناوين الإعلام و أجهزته في القطاع العام و تلك العناوين التي تملكها الجمعيات ذات الطابع السياسي و العناوين و الأجهزة التابعة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعون للقانون الجزائري .

¹ - Brahim Brahimi :Op.cit ,p60.

وتناول الباب الثاني من هذا القانون تنظيم مهنة المهنة في القطاع العام وضرورة ضمانها حق المساواة في التعبير بين تيارات الرأي و التكبير و احترام التنوع الثقافي و ترسيخ الوحدة الوطنية والقيم العربية الإسلامية في المجتمع الجزائري.

أما الباب الثالث و المتعلق بوظائف الصحفي¹ و مهامه فطبقا لهذا القانون و للمرة الأولى يتم التطرق إلى ضمير الصحفي في المادة (34) في حالة تغيير التوجه المحتوى أو توقف النشاط أوالدورة ، و عرفت المادة (28) الصحفي المحترف على انه كل شخص يتفرع للبحث عن الأخبار و جمعها و انتقائها و استغلالها و تقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يكون مصدرا أساسيا لدخله و هو ليس ملزم بالعمل حصريا لدى الحزب أو السلطة ، إضافة لحقه في الوصول إلى مصادر المعلومات وعدم نشره لأخبار تمس أو تهدد امن الدولة و الوحدة الوطنية و سمعة التحقيق و البحث القضائي ، أوتكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا و استراتيجيا أو دبلوماسيا ، أو تمس بحقوق المواطن و حرياته الدستورية ، و حسب المادة (40) فقد تم لأول مرة تحديد معايير أخلاقيات المهنة، حيث يتعين على الصحفي احترام أخلاقيات المهنة و الحرص على تقديم إعلام كامل و موضوعي وضرورة تصحيح الخطأ ، كما عليه التحلي بالنزاهة و الموضوعية ، و تحري الصدق في التعليق و تغطية الوقائع و الأحداث و الابتعاد عن الانتحال و الافتراض و القذف و الوشاية و التتويه المباشر و الغير مباشر بالعرقية و عدم التسامح و العنف و عدم استغلال المهنة للمصلحة الشخصية ، وله الحق في رفض أي تعليمة تحريرية آتية من مصدر أخير غير رئاسة التحرير².

3-1-4 مرحلة ما بعد التعددية الإعلامية في الجزائر

و بدأ الانفتاح الإعلامي الذي جاء به قانون افريل 1990 بالانحصار التدريجي و الانغلاق السياسي و الفكري و هذا راجع إلى العديد من العوامل ، أهمها أثر الأوضاع السياسية على الممارسة الإعلامية و الدور السياسي للصحافة في الجزائر و التي سنعرضها في النقاط التالية³ :

1. الدور السياسي للصحافة في فترة التسعينات : يجب التنويه بأن التجربة الإعلامية و انطلاقا من 1992 و حسب شهادة الكثيرين تعتبر تجربة طلائعية و فريدة من نوعها في المغرب العربي و العالم

¹ - Ibid ,p65

² - إسماعيل معارف قالية : مرجع سبق ذكره ،ص 69.

³ -Rachid Naïli :op.cit ,p11.

العربي ، بالرغم من تعثر الممارسة الإعلامية و حريات الرأي و التعبير اثر التقلبات السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر في التسعينيات جراء إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية التعددية و إعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-44 الصادر في فيفري 1992 الذي علق العمل بالدستور و قانون الإعلام و إعطاء صلاحيات كبيرة لوزارة الداخلية فيما يخص الأمن العام .

حيث تم تكييف الممارسة الإعلامية و فرض القيود الرقابية من قبل السلطة ، و الصمت الإلزامي الذي فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية من خلال الرقابة و الرقابة الذاتية وضغوطات المطابع الشهيرة وهي إجراء لحجز و حجب المعلومات و الأخبار ذات الطابع الأمني في ظل حكومة بلعيد عبد السلام ،حيث لا ينشر هذا النوع من الأخبار إلا من طرف وكالة الأنباء الجزائرية أو من طرف مصدر مصرح به مثل مصالح وزارة الداخلية¹ ،حيث تم تشكيل خلايا الاتصال في كل الإدارات وخاصة في وزارة الداخلية منذ جوان 1994 ، إلى جانب تنصيب لجان قراءة على مستوى المؤسسات المطبعية قبل نهاية 1994 و في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية تعرض العديد من الصحفيين و رجال الإعلام إلى المضايقات القضائية و صلت حد المساءلات و الاعتقالات و السجن ، حيث وجد الصحفي نفسه في ظروف اقل ما يقال عنها صعبة و ذلك بشهادة الجميع فبين 1993 و 1997 صنفت الجزائر كالسوء مكان لممارسة الصحافة في العالم من طرف اكبر يومية في اسكندنافيا حيث أن الصحافة في الجزائر هي اخطر مهنة في العالم ، و منظمة حماية الصحفي (Committe CPJ to protect journalists) وهي منظمة أمريكية مهمة شبهت حياة الصحفي في الجزائر بالكابوس : اعتداءات جسدية ،قتل ، نفي و ذلك في تقرير نشر في مارس 1994 فمنظمة حماية الصحفي في تقريرها اعتبرت أن : " قتل الصحفيين هو جزء من مخطط يهدف إلى التصفية الجسدية "² .

وانطلاقا من 1992 سطرت السلطة السياسية الخطوط الحمراء التي لا يجب على الصحف تجاوزها من بينها عدم تقديم الأخبار الأمنية مسبقا ، تفادي الأخبار التي تمس المصلحة الوطنية ، وعدم البحث و التنقيب في كواليس الوزارات و كل من يتعدى هذه الخطوط يتعرض للوقف ، أما من جهة الصحفيين اعتبرت هذه النشاطات تطبيقا لحرية الإعلام و حق الوصول إلى مصادر الخبر ، وبالتالي تقلص دعم الإعلام للرأي حول الوضع السياسي و الأمني دون أن يوضح التشريع ما يقصد

¹ - Ibid,p24.

² -M'hamed Rebah: Op.cit,p p 45-46.

بالمصالح العليا للبلاد ، و بما أن مهمة ودور الصحفي هي تحري المعلومة و نشرها تكريسا لمبدأ الحق في الإعلام و حرية التعبير ، فلا يجب تقييدها بحجة الظروف و الأوضاع الأمنية الطارئة ، فطبقا لنص تنظيمي أصدره وزير الداخلي بتاريخ 07 جوان 1994 خاص بنشاط خلية الاتصال التي تقوم بإعداد البيانات الرسمية المتعلقة بالوضع الأمني ، و تتكفل وكالة الإنباء بتوزيعها وعليه يمنع أي صحفي بنشر أي خبر يمس الوضع الأمني أو شخصيات مسئولة أو قريبة من السلطة ، أو المساس بجهاز القضاء ما لم تكن هذه الأخبار مدرجة في إطار هذه البيانات الرسمية .

حيث أن قرارات تعليق الصحف نادرا ما تكون نتيجة رفع دعوة قضائية من طرف أشخاص وإنما تصدر من طرف أعوان السلطة العمومية سواء من وزارة الداخلية أو وزارة الاتصال دون سابق إنذار أو إشعار ، و هو الأمر الذي صعب من نشاط الصحافة الجزائرية و زاد من استنكار الصحفيين من هذه الأعمال التي اعتبرت مغالاة في استعمال السلطة و استغلال حالة الطوارئ من قبل النظام السياسي ، وعليه فقد قزمت الأدوار السياسية للصحافة بسبب الرقابة و الحصار من طرف لجان القراءة ووزارة الداخلية و النظام السياسي .

أصدر الرئيس السابق "اليامين زروال " تعليمة رئاسة رقم (17) بتاريخ 13 نوفمبر 1997 كان الغرض منها جمع الاقتراحات و الآراء و جملة المناقشات اثر الجلسات التي عقدها رجال الإعلام لمدة شهرين تمخضت عن تقديم تقرير يتضمن ملاحظاتهم و ملخص لنقاشاتهم من اجل مراجعة قانون الإعلام حيث و تكريس حسب وزيره الأول أحمد أويحي " حرية التعبير و حق المواطن في الإعلام و مكانة الإعلام في الجزائر هي خارج كل المزايدات "¹ و تضم هذه التعليمة محاور رئيسة تتمثل في :

- أهمية الاتصال في عصر العولمة.
- مكانة و موقع الجزائر أمام التطور التكنولوجي للاتصال.
- شروط و ظروف الاستجابة لمعالم و مقاييس الديمقراطية.
- السياسة الإعلامية الواجب إتباعها بالنظر إلى التحولات السريعة التي تعرفها الجزائر.

¹ -Ibid ,p73.

و هي انعكاس لتصريح الرئيس السابق اليامين زروال في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 05 ماي 1996 حيث قال: " انا ارفض أن تكون صحافتنا صحافة تمجيد للسلطة ، بالعكس عليها أن تنتقد السلطة على أن يكون النقد موضوعي و بناء و بعيد عن الأحكام المسبقة " .

ومن أهم النتائج التي حققتها التعليلة الرئاسية رقم (17) هي انعقاد الجلسات الوطنية للاتصال في شهر ديسمبر 1997 بقصر الأمم ، و التي جمعت بين رجال الإعلام ، القانون و بعض المثقفين و العديد من المختصين في قطاع الاتصال و الإعلام بغية تحديد القواعد الإعلامية و مبادئ ممارسة المهنة ، أدوارها و حدودها و إعادة النظر في كل السياسات الثقافية و الإعلامية التي كانت متبعة في تلك الفترة . و عليه نلاحظ أن الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد و الإعلان عن حالة الطوارئ، قد شهد أيضا تأزم الأوضاع بين النظام السياسي وقطاع الصحافة ، حيث عاشت الصحافة الجزائرية أسوأ مراحلها ، أين وضعت الصحافة في خانة الاتهام ، و لم تعمل السلطة أو النظام السياسي على تجنيدها من اجل الوقوف معان في ظل الأزمة و إنما بدل من ذلك عملت على محاصرتها و تضيق الخناق على نشاطها ، مما ابعد و قزم من ادوار السياسية للصحافة الوطنية ، و جعل منها مجرد مؤسسات خاضعة للنظام و السلطة السياسية و ليس طرفا أو شريكا في حل الأزمة .

ب- الدور السياسي للصحافة الجزائرية في الألفية الجديدة: بعد تولي الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم عرفت الصحافة الوطنية تحولات كبيرة من بينها إحالة مشروع قانون الإعلام على التجديد ، كما تعاقبت على وزارة الإعلام وزارات متعددة و هو أمر يدل على عدم الاستقرار السياسي ، حتى إن منصب وزير الإعلام ظل شاغرا لمدة سنة في ظل حكومة احمد اويحي الثانية ، كما عرفت ذات الحكومة سنة 2001 تعديل قانون العقوبات و الذي كرس أحكامه حماية المؤسسات والهيئات النظامية من الإساءة و السب و القذف.و الذي لم يلقى استحسانا من طرف الصحفيين و اعتبر مساسا بحرية التعبير و حرية الصحافة بسبب العقوبات الكبيرة و الغرامات المليية الباهظة التي يفرضها القانون على الصحفي أو المؤسسة الإعلامية في حل التعرض سلبيا أو الإساءة بأي شكل من الأشكال إلى الهيئات النظامية و هي الفترة التي قضت على أي مشروع جديد لقانون الإعلام و فتح مجال السمعى بصري في الجزائر .

بغض النظر على الظروف السياسية و التنظيمية التي تعيشها الصحافة الجزائرية منذ ما يقارب العشرين سنة غير أنها مازالت تعرف قفزة كمية ففي نهاية 2012 و حسب وزارة الاتصال هناك أكثر من 320 عنوان صحفي منهم 129 يومية، 30 أسبوعية و 62 دورية شهرية و ما يقارب 6000 صحفي (مقارنة ب: 1500 صحفي في 1988 و أكثر من 4000 صحفي في 2008)، 55 قناة راديو ، 50منها قنوات جهوية ، بعد عشرون سنة من إصداره فان قانون الإعلام وضع بين قوسين بعد أن تم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام ، و تم إنتاج قانون إعلام عضوي جديد في فيفري 2012 الذي لا يمكن أن نصفه بالمستقل و التحريري و ليس قائل للحريات ، على عكس المشروع قانون الإعلام الأولي غير أن الإعلام في الجزائر ما زال بعيدا عن المراتب الأولى فيما يتعلق بحرية الصحافة حسب ترتيب منظمة صحفيون بلا حدود (المرتبة 122 من أصل 179 دولة في 2012 بعد أن كانت الجزائر في المرتبة 133 سنة 2011)¹ .

3-2 العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة

عبر ألموند في مقولته الشهيرة كل شيء في السياسة اتصال عن ماهية الأدوار و الوظائف المتعددة التي تقوم بها وسائل الإعلام في خدمة النظام السياسي لدرجة تجعل من الصعب على النظام السياسي التواجد و الاستمرار دون الاعتماد على هذه الوسائل و يؤكد الباحث الأمريكي شافي Chaffee في مقدمة كتابه "الاتصال السياسي" على التداخل القوي الموجود بين سياسات العالم ووتقنيات وسائل الاتصال تعود إلى أيام يوليوس قيصر في العصر الروماني ،و زادت أهميتها حدة في العصر الحديث لدرجة انه يستحيل على الفرد اختيار حكومته دون وسائل الإعلام ، حيث يساهم تعرض المتلقي لوسائل الإعلام إلى إمداده بالمعلومات و المعارف السياسية وبناء فكره السياسي وصولا إلى تشكيل آرائه ومعتقداته و اتجاهاته ثم سلوكه السياسي ، فوسائل الإعلام تغطي و تعلق على التطورات السياسية وتفسرها ، و تمس معظم التأثيرات السياسية لوسائل الإعلام المعلومات السياسية و التي قد تعدل أو لا تعدل الاتجاهات و ينطبق الأمر على السلوك السياسي و هذا التأثير

¹- Belkacem Ahcene Djaballah : Evolution du paysage médiatique national 50ans de médias Algériens ,éditions les amis de Abd Hamid Benzine ,ENAG,Algérie ,2014,p28.

قد يحدث من خلال أي عنصر من عناصر العملية الاتصالية حسب مستوى العلاقات السياسية سواء كانت بين الأفراد و المؤسسات¹ .

3-2-1 البعد التاريخي لعلاقة الإعلام بالسياسة

إن ملاحظة تأثير وسائل الإعلام على الحياة السياسية الراهنة هو من بين المواضيع التي تحتل الصدارة في ترتيب قائمة المواضيع و الظواهر التي تطرح الكثير من الجدل في الأوساط الإعلامية، السياسية والعلمية و التي تستدعي التمعن و التعمق في تفاصيل الموضوع و تطوره و توضيح حدوده و أثاره . فبالنسبة للعديد من الباحثين ظهور وسائل الإعلام و خاصة التلفزيون من بين الخصائص الغالبة على السياسة منذ سنوات الستينيات ، فحسب بيبي نوريس *Pippa Norris* ، إن مركزية وسائل الإعلام في اللعبة السياسية هي خاصية قلبت موازين العملية السياسية الحديثة لدرجة أن البعض يسلم بوجود علاقة تماثلية بين السياسية و وسائل الإعلام ، أما بالنسبة لـ *Breton* وباحثين آخرين من علم الاجتماع الإعلامي يرون بان السياسية في عصر الأنظمة الديمقراطية هي في جوهرها اتصال، و يبقى الاتفاق على أن التلفزيون تليه الأشكال الحديثة لتكنولوجيا وسائل الإعلام و الاتصال هي من غيرت المعطية السياسية ضمنا و شكليا ، فالعديد من المختصين قدموا نظرة ثلاثية لتاريخ وسائل الإعلام في علاقاتها مع السياسة بوصف ثلاث مراحل متتالية انطلقا من القرن التاسع عشر ، القرن العشرون ثم وصولا إلى القرن الواحد و العشرين، و البداية كانت مع مرحلة صحافة الرأي، ثم صحافة الأخبار، بعد ذلك صحافة التمشهد و الإثارة ، و بالموازاة مع الممارسات السياسية فإننا نحدد مرحلة ما قبل الحديث ، الحديث و ما بعد الحديث ، ففي فترة ما قبل الحداثة تميزت السياسة باستخدام الاتصال السياسي و الحملات على المستوى المحلي من طرف الأحزاب السياسية من خلال المناشير السياسية ، التجمعات و الصحافة الحزبية² .

بعد هذه المرحلة تأتي الحقبة الحديثة التي تتميز بحياة سياسية مبنية على وسائل الإعلام المستقلة ، الصحافة وخاصة التلفزيون، حيث أن الحملات تتسع لتمس البعد الوطني مع استعانتها بالعديد من الوسائل الإعلامية التي تعوض غياب الصحافة الحزبية التي تشهد تراجعا كبيرا و أخيرا

¹ - حنان يوسف : مرجع سبق ذكره ، ص ص 71-72 .

² -Pascal Delwit, Jean-Benoit Pilet , Nicolas de Decker : **Transformation du politique sous le regard des médias**, Centre d'étude de la vie politique , université libre de Bruxelles , Bruxelles ,2009,p20.

يتطرق نوريس إلى المظاهر الأولى من طلائع مرحلة ما بعد الحديثة أين تعوض تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة وسائل الإعلام التقليدية وتسمح بالانفتاح و لا مركزية الحملة الانتخابية لتتكيف الوسيلة و الرسالة مع الناخبين¹ ، و يوضح الجدول أسفله العلاقة بين تاريخ وسائل الاتصال والسياسة.

العلاقة بين وسائل الاتصال والمراحل السياسية	ما قبل الحديث	الحديث	ما بعد الحديث
تسيير الحملة	غير مركزية	مركزية	غير مركزية
وسائل الاتصال	الصحافة الحزبية التجمعات المناشير	التلفزيون الصحافة المستقلة المناظرات و المواجهات التلفزيونية	التلفزيون مواقع الانترنت البريد الالكتروني المنتديات الالكترونية المدونات مواقع التواصل الاجتماعي

جدول رقم (06) يبين العلاقة بين تاريخ وسائل الاتصال و السياسة

3-2-2 سمات العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة

يمكن وصف العلاقة بين النظام السياسي و وسائل الإعلام بأنها علاقة تأثير متبادل ويقاس مدى و درجة التأثير المتبادل بينهما على أساس اعتبارات تتعلق بطبيعة العلاقة بينهما ، درجة الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع ، ونسبة الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام في معالجة وتناول قضايا المجتمع و درجة استجابة النظام السياسي لملاحظات و انتقادات وسائل الإعلام للنظام السياسي²، و وفقا لكتاب النظريات الأربع للصحافة لكل من فريدريك .س سيبرت، ويلبر شرام و ثيودور بيترسون .Friederick S.Siebert,Wilbur Schramm,Theodore Peterson ، لطالما تشكلت وسائل الإعلام حسب البناء السياسي و الاجتماعي بغض النظر عن كونه تسلطي أو ديمقراطي³، كما أنه من الصعب جدا في الوقت الحاضر تصور مبادرة سياسية دون أن تكون وسائل الإعلام من أهم

¹ -Loc cit.

² - رباب عبد الرحمن هاشم :الإعلام و الإصلاح السياسي في مصر ،دار العالم العربي ،القاهرة ، 2010،ص90.

³ -Kai Hafez : **The role of media in the Arab world transformation process**, p211,in http://www.inhalt899_bound_hafez.pdf,15/05/2016.

وكلانها ، حتى و إن مازال عدد من النظريات السياسية تقصي و تهمش وسائل الإعلام و لا تأخذها في الحسبان ، نظرا لارتباطها بأدبيات فلسفية و فكر السياسي يعود إلى وقت لم يكن ينظر إلى وسائل الإعلام كوسائل مهمة و أولوية أساسية في التحليل السياسي و النقاش.

ففي الدراسات الديمقراطية يتم ذكر وسائل الإعلام و يوكل إليها مهمة توفير القاعدة المعلوماتية، و أرضية للنقاش و التصريح التي يرجع إليها المواطن، و مع التدقيق في نشاطات الحكومة و استغلال السلطة ، و كيفية أداء هذه المهام سمحت مع الوقت بمحاولات جادة في الفضاء العام و في البحث الأكاديمي، فالأنظمة الاستبدادية على سبيل المثال الاتحاد السوفيتي و العديد من الأنظمة الفاشية في أمريكا اللاتينية ،شمال كوريا و مع بعض التغييرات في الصين، و العديد من دول العالم الثالث كثيرا ما استخدموا الأنظمة الإعلامية كوسائل تنسيقية هامة للحفاظ على الدعم والمساندة الجماهيرية للحكومة، بينما العديد من المستويات و أشكال التغطية الإعلامية الايجابية كان عاملا في التاريخ السياسي لمعظم الديمقراطيات في نجاح الحكومة في الحصول على التغطية الايجابية و نجاح وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام¹.

و عليه فمن المهم دراسة مسألة العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسية ، ليس فقط بسبب التغيير الملاحظ في خصائص السياسة و العمليات الإعلامية التي شهدتها العديد من الدول في العشرية الأخيرة أو ما يقارب ،و لكن يرجع ذلك أن الدراسات السياسية عالميا أصبحت أكثر اهتماما بمسائل مرتبطة بتركيبة و عمليات وسائل الإعلام، كما أن دراسات وسائل الإعلام بدورها أصبحت تتبنى أكثر مقاربات مركزة لدراسة السيرورة السياسية²، كما أن فكرة القوة هي نقطة محورية بالنسبة لهذا الموضوع ، لأن درجة التأثير الذي تمارسه الأنظمة السياسية على وسائل الإعلام، و درجة تأثير الأنظمة السياسية على القضايا السياسية هي دائما عوامل في مركز الجدل حول كيف تعمل وسائل الإعلام سياسيا و كيف تختلف.

و إجمالا من الممكن النظر إلى هذه الاتجاهات الفكرية المتعارضة حول طرق تفاعل و تبادل السياسة والإعلام باعتبارهما فضاءات نشاط من احد وجهات النظر تبقى السياسة الشريك القوي حتى و إن لم يكن الأمر دائما ظاهرا و نشاطات وسائل الإعلام مؤطرة بالعوامل السياسية التي تقلل من

¹ -Ibid,p327.

² -John Corner , Dick Pels: Op.cit ,p213.

هدف و حرية الأنظمة الإعلامية، بينما من وجهة نظر أخرى إن قوة ارتباط وسائل الإعلام بسوق القيم، كان لها الأثر القوي في تحويل الفضاء السياسي، و عليه تعتبر عاملا مغيرا بدلا من أن تكون شريكا تابعا. التاريخ الوطني و الأنظمة السياسية و الإعلامية تختلف كثيرا، و هذا الأمر يؤثر على علاقات القوة بين الفضائين، و بغض النظر عن القوة لصالح من للسياسة أو لوسائل الإعلام؟ لا أحد بإمكانه التشكيك في قوة هذه العلاقة¹.

و في خضم هذه العلاقة يجب تناول مصطلح آخر و هو الثقافة السياسية و يقصد بها السياق الواسع للمعاني و القيم و الآمال، التي تتم فيها العمليات السياسية الرسمية، فالثقافة السياسية هي الإعدادات التي يعمل فيها الجهاز السياسي، و في إطارها تفكر، نشعر و نتصرف كمواطنين، وترتبط بالتمثيلات الذاتية و تصريحات السياسيين و تقارير و تغطية الصحافيين السياسيين، و من السهل إبعاد الثقافة السياسية من الصورة عند دراسة السياسة، لكن التطور الكبير للدراسات الثقافية، أثارت الانتباه إلى أنظمة المعاني و القيم المنضوية تحت البناءات و السلوكات السياسية، و عند النظر إلى بعض التغييرات التي ظهرت على مستوى علاقات السياسة و الإعلام للعديد من الدول في السنوات الأخيرة، أصبحت الثقافة مطلوبة و ذلك يعود لتناول قضايا لدراسة السياسة حول كيف يختبر الأفراد السياسة بشكل واع في حياتهم اليومية².

كما تعكس المقولة الشهيرة " كل شيء في السياسة اتصال" عن أهمية الأدوار و الوظائف المتعددة التي تقوم بها وسائل الإعلام في خدمة النظام السياسي، حيث لم يعد بإمكان النظم السياسية التواجد و الاستمرار و العمل دون الاعتماد على وسائل الإعلام، حيث تعمل هذه الأخيرة كسلطة رابعة في العملية أو السيرة الديمقراطية باعتبارها مصدرا للمعلومات المستقلة عن السلطة السياسية²، حيث يصفون العلاقة بينهما بالوثيقة و التبادلية لكون كل منهما يؤثر على الآخر، فوسائل الإعلام تمثل حلقة الوصل بين رجال السياسة و الجمهور، باعتبار الوسائل تحرص على مصالح الجماهير و تتكلف بمهمة توصيل رسائلهم، مطالبهم و تطلعاتهم لأصحاب القرار السياسي، كما يؤثر النظام السياسي على النظام الإعلامي من حيث الرقابة و السيطرة، التي يمارسها النظام السياسي على

¹ -Ibid,p215.

² -Kai Hafez :Op.cit,p212.

محتويات الرسائل و أداء القائم بالاتصال ، و يزداد حجم و درجة هذا التأثير حسب درجة انفتاح وانغلاق النظم السياسية التي تتميز بها الدول النامية ، ومن بينها الجزائر التي يرتبط نشاط وسائل الإعلام فيها بالنظام السياسي الجزائري الذي يفرض العديد من القوانين و القيود على الممارسة الإعلامية .

و لا يمكننا القول أن سمات العلاقة بين كل من السياسية و الإعلام تقتصر فقط على التأثير المتبادل بل تقوم أيضا على سعي كلا النظامين الحفاظ على الطرف الآخر، حيث تحافظ الأنظمة السياسية على النظام الإعلامي باعتباره الوسيط الذي ينقل و ينشر أفكار و آراء و مواقف الفاعلين السياسيين ، بغية التأثير على الجمهور وكسب التقاف و تأييد الرأي العام، كما أنها وسيلة أساسية للحفاظ على شرعية النظام السياسي ، ويركز العديد من الباحثين على الجانب المعقد الذي يكتسي الكثير من الغموض و التعقيد في وصف العلاقة الموجودة بين كل من النظام السياسي ووسائل الإعلام، فمن ناحية تسعى وسائل الإعلام إلى خدمة و الحفاظ على مصالح الجمهور بالدرجة الأولى وتلبية احتياجاتهم وتوخي المصلحة العامة فيما تقدمه من رسائل إعلامية ، و في نفس الوقت تقوم بإضفاء الشرعية و الموضوعية للنظام السياسي القائم و إقناع الجماهير بأحقية السلطة ، وبيان ودعم القرارات و الممارسات المختلفة للسلطة السياسية¹.

3-2-3 أبعاد العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة

وتتبلور العلاقة بين النظام السياسي و النظام الإعلامي من خلال الأبعاد التالية² :

أ- البعد الرسمي (القانوني): يؤثر النظام السياسي على وسائل الإعلام المختلفة ، من خلال مجموعة من الوسائل الرسمية و الغير رسمية ، التي يستخدمها النظام السياسي للتأثير على وسائل الإعلام ، ومن بينها التشريعات و القوانين ، تراخيص العمل ، التحكم ، الاحتكار و السيطرة على مصادر المعلومات ، حجب المعلومات ، الرقابة القبليّة و البعدية ، وغيرها من الممارسات و الوسائل التي يسيطر بها النظام السياسي على ما تقدمه وسائل الإعلام للجمهور .

¹ -Tony Bennet : **Making culture changing society** ,Routledge culture ,economy and social,Austrelia,2013 ,p31

² -رياب عبد الرحمن هاشم : مرجع سبق ذكره ،ص ص ،91-92

ب - البعد الإعلامي (الممارسة): بينما تؤثر وسائل الإعلام على النظام السياسي من خلال التغطية التي تخص بها الحدث السياسي و زاوية المعالجة والتقديم و العرض في شكله النهائي إلى الجماهير المستقبلية ، ونقل ردود أفعال الجمهور و آرائه حول نشاط السلطة و قراراتها ، مما يساعد ويساهم في صنع واتخاذ القرار السياسي .

ج - البعد السياسي (التفاعلي): كما يؤثر النظام السياسي من جهة أخرى على الجمهور من خلال وسائل الإعلام عندما تقوم وسائل الإعلام المختلفة بزيادة درجة الاهتمام السياسي ، و ترتيب أولوياته ، وتدريب المواطنين على مهارات المناقشة السياسية ، وتكوين الصورة السياسية تجاه النظام السياسي ، و التأثير على المشاركة السياسية، وزيادة درجتها ، بالإضافة إلى تعبئة الجماهير لتأييد قرارات أوسياسات معينة فحسب منظور النظرية الإعلامية من الشرعي الطلب من وسائل الإعلام التخلي عن دور الملاحظ المحايد و تشارك بفعالية في الحياة السياسية من اجل الدفاع و المحافظة على أنفسهم وتقوية حرية وسائل الإعلام ، كما تساهم وسائل الإعلام المختلفة في نقل وتحليل النشاط السياسي الذي تقوم به النخبة الحاكمة ، مما يجعل الجمهور قادرا على تكوين معارفه و اتجاهاته تجاه الأحداث و القضايا المختلفة ، و بالتالي اتخاذ السلوكيات المطلوبة تجاهها.

د - البعد التكنولوجي : كما أن طبيعة وسائل الإعلام نفسها التي تعتبر مؤسسات قائمة بذاتها ، حيث يتأثر مضمون وسائلها وأسلوب عملها ، وموقف القائمين بالاتصال فيها بالعوامل المهنية والتكنولوجية ، ونمط الملكية الذي يسيطر على تلك الوسائل ولا يمكن أن نحدد بدقة أبعاد العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسية إلا من خلال الوظائف السياسية التي تقوم بها وسائل الإعلام.

3-2-4 نماذج العلاقة بين الإعلام و السياسة

في هذه النقطة سوف نحاول تحديد العلاقة بين الصحافة و السياسية ، أي بين القائمين بالاتصال من صحافيين والعاملين في وسائل الإعلام و رجال السياسة خاصة في الديمقراطيات التنافسية وعليه فهي تركز على المجالات الفرعية للفضاء الواسع لمصادر وسائل الإعلام وتفاعلاتها في مجتمعات الديمقراطيات اللبرالية .وفي مثل هذه المجتمعات فعلاقة الصحافة بمصادر المعلومات هي أولا إشكالية ،ثانيا مركزية ، وثالثا صعبة التحليل .

هي إشكالية لأنه لا يمكن وصفها و تحديدها مسبقا ، فقبول معايير الاستقلالية التحريرية أو الصحفية زيادة على ندرة الانفتاح الرقابي لمضامين وسائل الإعلام من طرف السلطة مما يترك خيارات المصادر بين يدي المحترفين في عالم الصحافة، أين يكون الصحفيين أحرارا في اتخاذ تدابيرهم اللازمة مع المصادر و كنتيجة يحرصون بشكل مقدس على سرية مصادرهم السياسية ، وتكون العلاقة مركزية بمعنى أن الصحفيين يكرسون الكثير من الجهد و الوقت لعملهم، لأن الأخبار لا توجد في شكل نهائي حسب معايير إعلامية ، وإنما في شكل أحداث و أفعال أو سلوك، أحاديث و تصريحات السياسيين والنخبة الذين يمثلون معظم و أهم مصادر الأخبار السياسية ، وثالثا صعوبة التحليل نظرا لتنوع و اختلاف التفسير السياسي و الإعلامي الذي يتعارض مع آراء الوظائف الاجتماعية السياسية لوسائل الإعلام ، و في ظل هذا التناقض يرى ماكلوهان في وسائل الإعلام وحتى تلك المستقلة و الحيادية منها أنظمة تابعة للقوة أو النظام المسيطر في المجتمع ، حيث تعتبر كشاهد موثوق ، آراءها مهمة و إن مصالحها ، اهتماماتها وإيديولوجيتها معززة آليا .

غير أن وسائل الإعلام تمثل قوة بحد ذاتها ، فمؤيدي الاتجاه الأول يستعملون مصطلحات مثل 'الرقابة على المصادر' و 'تسيير المعلومات' متضمنة الرقابة المباشرة و الغير مباشرة على وسائل الإعلام والتلاعب و التأثير في وسائل الإعلام أم أصحاب الرأي الثاني فيستخدمون مصطلح التكيف عوض ذلك ، فوسائل الإعلام هي مؤسسات مركزية في المجتمعات في المجتمعات الحديثة... و مع أي مؤسسة أخرى تتكيف ؟ كما لا يمكننا إغفال صفة الشرعية السياسية التي تضيفها وسائل الإعلام على النظام السياسي و مختلف فاعليه و مؤسساته¹، و عليه إن طبيعة العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين تحكما في الغالب متغيرات مستقلة و سببية ساهمت بل أوجدت الظاهرة أو المتغير التابع أو القضية موضوع دراستنا العلاقة بين الإعلاميين و السياسيين ، غير أن هذا المتغير لا يأخذ دائما شكل المتغير التابع ، ومنه يمكننا القول بان توزيع المتغيرات لا يتميز بالسكون و الثبات و إنما هي علاقة ديناميكية متفاعلة ، يصعب أحيانا تحديد بدايات و حدود كل متغير في هذه العلاقة وهي تكون في شكل دائري يصعب على الباحث تجزئتها و فصل المتغيرات عن بعضها و لو بشكل مؤقت أملا في فهم ودراسة مسار و حركية هذه العلاقة المركبة و المعقدة².

¹ - Vincent Liqueùte : **Médiations**, CNRS éditions, Paris ,2010,p58.

² - بيسيوني ابراهيم حمادة ، 2008، ص 297

وتكمن صعوبة و تعقيد هذه العلاقة بين وسائل الإعلام و المصادر السياسية المتمثلة في رجال السياسة إلى استحالة عزل و تفكيك العلاقة و السياق العام أو المحيط أو البيئة التي تضم هذه العلاقة حيث يقول نيمو Nimmo في هذا الشأن "لا يجمع الصحفيون الأخبار كما يجمع الأطفال الأزهار من المروج . فالأخبار السياسية هي نتاج ثنائي لمجهود الصحفيين الذين قاموا بجمع و نقل الأحداث و القائمين بالاتصال السياسي من سياسيين ، المحترفين و الناطقين الرسميين الذين يروجون لهم"¹ . ، أم هذا الالتحام بين الطرفين هو نتيجة سعي كل طرف على متابعة نشاطات الطرف الآخر من اجل تحقيق مصالحه و أهدافه ، فالبنسبة لوسائل الإعلام و للجماهير يعتبر رجال السياسة مصادر مهمة للأخبار السياسية. فهي تمثل مدخلات لوسائل الإعلام تصريحتهم نشاطاتهم ، خطاباتهم ، ردود أفعالهم و توضيحاتهم وتفسيراتهم للموضوعات و المواقف الغامضة ، وفي المقابل يعمل رجال السياسة على إيصال نشاطاتهم إلى مسامع و مرأى وسائل الإعلام من اجل بناء المواقف و الاتجاهات و الحفاظ عليها تشكيل الوعي و الحصول على الدعم و المساندة ، جس و قياس ردود أفعال الجماهير و مواجهة الغاية و الإشهار المضاد و النقد.

وعليه فان عملية بناء ومعالجة الأخبار السياسية تعتبر أمرا معقدا وحساسا لأنه ينطلق من تفاعل بين رجال السياسة و الإعلاميين ، اللذان يشكلان ظاهريا تنظيما متكاملًا و متحدًا يفقد كل طرف شخصيته المستقلة بل عكس ذلك يحافظ كل منهما على أهدافه مصالحه مستقلة عن الآخر لأنه من الصعوبة بمكان توضيح مساهمة كل طرف في بناء الرسالة السياسية نظرا لدرجة التداخل بينهما ، وعليه أن تحديد ميكانيزمات التفاعل المتكاملة في طبيعة العلاقة بينهما يمكن أن يسهل عملية تحليل الاتصال السياسي في العديد من المجتمعات و الأنظمة و الأوضاع السياسية داخل المجتمع الواحد².

وعليه إن تحليل العلاقة بين السياسيين باعتبارهم قائمين بالاتصال السياسي و الصحفيين كملاحظين للمسح السياسي أمر متداخل مفهوما و يتميز بكثير من اللبس و الغموض نظرا لاختلافات وجهات النظر و النماذج المنتشرة فيما يتعلق بوصف هذه العلاقة ، حيث أن من بين الباحثين الذين حاولوا البحث في طبيعة هذه العلاقة جون مارتن John Martin و هو أستاذ في الاتصال الجماهيري

¹- Jay G.Blumler , Michael Gurevitch: **The crisis of public communication** ,Routledge, New York,1996,p26.

² - Vincent Liguète : Op.cit, pp 58-59.

، حيث أقر بوجود ندرة نسبية في البحوث و الدراسات التي تقدم فهما و تحليلا جيدا لطبيعة العلاقة بين السياسيين و الصحفيين و الجماهير وبشكل عام بين السياسة ووسائل الإعلام و الرأي العام حيث أهملت الدراسات الإمبريقية لصالح الدراسات القانونية و الفلسفية وان المحاولات الأولى لبعث هذا الموضوع جاءت مع بداية السبعينيات من خلال دراسات وضع الأجندة¹.

ويقدم لنا بلوملر و جيرفيتش Blumler & Gurevitch ثلاثة نماذج لهذه العلاقة التي تربط بين السياسيين و الإعلاميين:

1. نموذج الصراع أو العداء

المنطلق الأساسي لهذا النموذج هو إيديولوجي ، إذ يقوم النموذج على افتراض وجود خصومة و عداء مستمر و صراع دائم بين الطرفين (الإعلاميين و السياسيين) و لذلك فان المبدأ المعتمد هو مبدأ تنافسي ، حيث ينطلق من الاستفسار حول نظرة الصحفيين للسياسة ، السياسيين والشخصيات الحكومية فالعلاقة تتمحور و تتركز على صراع المصالح بين الطرفين حيث أن الصحفيين لا يخضعون في هذا النموذج لسيطرة رجال السياسة و لا يكونون تحت مظلتهم ، بل هم دائما في حالة تأهب و حذر من سلوك و خطابات رجال السياسة ، مقتنعين بان هؤلاء يخفون القصة الحقيقية التي تكمن تحت سطح المصدر ، و العديد من الصحفيين في مختلف مجتمعات العالم يتقاسمون هذا الرأي و يتبنون نفس الشعار ، و على الرغم من عدم اختبار هذا الرأي إمبريقيا فان قوته تتبع مما توصل إليه دي سولا بول De Sola Pool (1975) "لديه قوة محرّكة لخيال الصحفيين " الذي يعتمد على أساسيين² :

- نظرة الاعتراف بقوة السياسيين.
- الإحساس بالمسؤولية تجاه الجماهير.

¹ - بيسيوني ابراهيم حمادة : دراسات في الإعلام و تكنولوجيا الاتصال و الرأي العام ، دار الكتب ، القاهرة ، 2008، ص298 .
² - Jay G. Blumler , Michael Gurevitch: op.cit, pp28-29.

يتميز هذا النموذج بظهور الصراعات و المواجهات الحادة بين الصحفيين و رجال السياسة من حين إلى آخر ، يتعرض هذا النموذج للعديد من الانتقادات و التي هي على ثلاث مستويات¹: (أولا أخلاقيات و قوانين التي تحكم العملية التنافسية جد ضيقة فهي لا توفر دليلا متكامل ومعيارى لسلوكيات الصحفيين تجاه مصادرهم السياسية و معارفهم التي لا تتضمن من جهتها على مبادئ حول حق الوصول للمتحدثين الرسميين للحكومة ، و لا للمعارضين ،العدالة ، المساواة ،معلومات عن المشكلة و قضايا الحكومة ،و تفويض الثقة لمن هو أهل لها ،بالإضافة إلى نشر الأخطاء والاختلالات السياسية ، و حتى بالنسبة لوليام ريفرز William Rivers وهو من بين الأكاديميين الأكثر تأييدا للرأي القائل بوجود علاقة مثالية بين رجال السياسة و الإعلام : " أن العلاقة بين الإعلاميين و السياسيين يجب أن تكون تنافسية في كل مكان " .

ثانيا : أن النموذج المبني على العدائية، الصراع و التنافس بين الإعلاميين و السياسيين ، يغفل بعض الخصائص المتعلقة بالصحفيين و عملهم اليومي في غياب ميكانيزمات التنسيق والتعاون لفهم وتفسير الكم الهائل من المعلومات و الأحداث السياسية الذي يكون إلا من خلال التفاعل بين الحكومة و ...الصحافة فهي لا تقوم فقط بإلقاء اللوم و الخطأ على الحكومة ورجال السياسة نظرا لقلّة و محدودية القوة التفسيرية وإنما تزوج موقفها بالموقف المعتدل وهو نوع من أشكال التعاون التي لا يمكن الاستغناء عنها للحفاظ على تدفق الرسائل السياسية للجمهور من جهة و منفذا للمصادر السياسية من جهة أخرى و التي يمكن اعتبارها احد أنواع المحاباة تستعين بها الصحافة من حين إلى آخر .

ثالثا :إذا كان إنتاج الرسائل السياسية في الحقيقة هو مبادرة ثنائية مرتبطة إلى حد ما بتفاعل كلا الطرفين (تعاونية أو تكاملية)فان هذا التعاون بين قوتين متصارعتين لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة (بمعنى أن هذا التعاون يكون فقط لفترة محددة) بدون المساس بأصل العلاقة المعتمدة على العدائية الدائمة التي يمكن أن تعرقل و تعرقل العملية البنائية للاتصال السياسي، و عليه فان أخلاقيات هذا النموذج ترتبط بمفهوم الديمقراطية اللبرالية الذي يؤكد على الخصوصية و الفردية

¹ - loc.cit.

وإمكانية انحراف ووقوع السياسيين في الخطأ مما يتوجب على الإعلاميين اتخاذ الحذر في تعاملهم مع السياسيين لضمان حقوق الجماهير¹.

ب- نموذج التبادل

هو عكس نموذج الصراع ، حيث يقوم على التفاعل بين السياسيين و ممثلي وسائل الإعلام في إطار التبادل الاجتماعي إلي يظهر بشكل واقعي و ذلك بالعودة إلى العديد من الدراسات من بينها الدراسة التي تناولت العلاقة بين الصحافة و الكونجرس الأمريكي التي قام بها كل من ويفر وويلهوبت Weaver & Wilhoit سنة 1980" أن قبول وتوفير النصح والأدلة هو رغبة في إبراز بعض المعلومات والتغاضي عن بعض التسريبات التي تكون في أشكال متعددة من الآخذ و العطاء بين الصحافيين ورجال الكونجرس باعتبارهم متفقين إن لم نقل شركاء فعليين (توفر النية و القصد بين الطرفين) في الأخبار... أي خدمة مقابل خدمة "، إن النظرية التبادلية تقدم شرحا و تفسيريا منطقيا حول كيفية الحفاظ على هذه العلاقة رغم الضغوطات و التغيرات الحاصلة : إن استمرار العلاقة هو بادراك فاعليها بان استمرارها و نتائجها تخدم المصالح الفردية و الجماعية و هذا يتغلب على أهم نقاط ضعف النظرية أو الاتجاه العدائي .

وقد تم الدفاع عن هذا النموذج من خلال الحجج التي قدمها كل من قروسمان و رورك Grossman & Rourk أن رجال السياسة و الإعلاميين لديهم دوافعهم ومصادر للتبادل فيما بينهم وهذا الاعتماد المتبادل الذي هو مفتاح التفاعل. و هذا الاعتماد هو مفتاح تفاعلاتهم ، و ما يتفق عليه السياسيين و الإعلاميين فيما بينهم يستند على حسابهم للفوائد ، انطباعات و مواقف المصادر ، الاحتياجات ونشاطات كل طرف ، و هذا لا يمنع كل منهما من محاولة تغيير و تحويل معايير هذا التفاعل و التبادل لصالحهم. تبرز أهمية هذه النظرية من استفادة كل فاعل مع حفاظ كل منهما على نوع من المسافة و التعرض الفكري في هذه العلاقة ، فالسياسي الذي يجري مقابلة تلفزيونية تتخللها هجومات عنيفة من طرف المنشط فهو قد يكتسب مساندة جماهيرية أكثر من ذلك الذي يعرض نفسه للمواقف الأقل تحديا و اختبارا.

¹ - بسيوني إبراهيم حمادة: مرجع سبق ذكره ،ص299 .

ثانيا : هذا النموذج يبدو أكثر تفهما لتتبع أطراف العلاقة بين السياسيين و الإعلاميين من نظيره العدائي ولديه تفسير وشرح لتقلبات هذه العلاقة عندما يتم ملاحظة تنسيق و تعاون أكبر بين أطراف العلاقة فهذا راجع إلى المساحة الواسعة للفوائد التي يتوقعها أو ينتظرها من هذا التعاون أما إذا انخفضت درجة التعاون و التنسيق و ارتفعت نسبة الصراع على المصالح بين الطرفين فهذا يعني أن الفوائد المنتظرة من لكل طرف على حدة تتعدى تلك التي تنتج مما يعرضه الطرف الآخر . فكيفما تحولت و تغيرت هذه العلاقة فالنموذج التبادلي قادر على تفسيرها و شرحها .

ثالثا :وكما تم توضيحه سابقا أن الاتجاه التبادلي يفسر كيفية المحافظة على العلاقة في خضم الضغوطات و المواجهات التي تطبعها و هذا بالتحديد ما يشكل نقطة ضعف النموذج العدائي لأنه لا يطرح سبلا أو طرقا للحفاظ على هذه العلاقة غير أن هذا الميكانيزم يشكل المحور الرئيسي للنموذج التبادلي لأنه يسعى دائما إلى تحقيق أهدافه ومصالحه و الاستفادة أكبر قدر ممكن من هذه العلاقة .

و بالرغم من هذه المزايا فان النموذج التبادلي بدورهي عاني من بعض النقائص التي تضيق من قوته التفسيرية ، فهو يشجع صراحة الرهانات و التبادلات الغير رسمية الفردية و الآنية،و حسب كلمات فروسمان و رورك Grossman & Rourk (1976)'إذا نظرنا إلى عملية التبادل بين رجال السياسة و ممثلي وسائل الإعلام ...فالأمر الذي يثير الدهشة هو الطابع الغير رسمي لهذه العلاقة المبنية على قواعد و قوانين غير مكتوبة ، تبادل للخدمات و تقاهم متبادل " .وهذا ما يطرح التساؤل حول كيف أصبح بالإمكان التنبؤ بالعلاقة و يتمثل ضعف النظرية في كون العلاقة تركز على تغيرات وليدة اللحظة عوض على تلك المنتظمة في الزمن و المهيكلة .هناك بعض المرجعيات الثابتة للنماذج و تطبيقات العلاقة التبادلية بين الصحفيين و السياسيين التي هي غير ناتجة عن هذه النظرية بحد ذاتها .

ثانيا :اخفق النموذج التبادلي عن ذكر وتوضيح تلك المعايير التي تنظم سلوكيات الأفراد الذين يعملون في مواقع سياسية و التي تحدد ما هو مسموح به و العكس في عملية التبادل (العرض و القبول) مثل هذه المعايير أحيانا تبدو مبهمه و غير واضحة و لكنها تظل موجودة و تؤثر على السلوك .فعلى سبيل المثال ان الصورة الذاتية لوسائل الإعلام تتضمن مثاليات عن خدمة الجمهور المرتبطة بأشكال التغطية السياسية التي يمكن توفيرها و تأملها ، نفس الشيء فالالتزامات السياسية ترشد أو تحد من

تعامل السياسيين مع ممثلي وسائل الإعلام هذا التأثير المعياري على المنتجين الأساسيين للاتصال السياسي يعتبر أمرا مسلما به من طرف نظرية التبادل و لكن لا يمكن تفسيره بواسطتها أو غيرها¹.

ج- نموذج الاعتماد و التكيف

يقوم هذا النموذج على افتراض تداخل الأهداف بين الطرفين بل إن بعض الأهداف تكاد تكون واحدة بينهما مثل تحقيق درجة عالية من المصادقية لدى الجمهور ، وهذا لن يتحقق في غياب توافق بين الطرفين ، و أيا كانت الأهداف فكل طرف في حاجة الآخر .السياسي في حاجة إلى وسائل الإعلام التي تقدمه للجمهور ، و الإعلامي في حاجة إلى السياسي ليحصل منه على الجديد².

إن الاتصال السياسي هو نتاج الاعتماد المتبادل في ظل بيئة عملية ذات أهداف متداخلة ومختلفة فكل طرف من هذه العلاقة أي السياسيين و الإعلاميين يعمل على تحقيق بعض الأهداف عند الجمهور ولكن لا يمكنها متابعة هذه الأهداف بدون ضمان تعاون الطرف الآخر فأحيانا يشتركان في بعض الأهداف ، فعلى سبيل المثال العمل على تحقيق و الحفاظ على المصادقية عند الجمهور الواسع هذه الأهداف المتعلقة بالفاعلين تتعرض إلى بعض الضغط ،فالصحفيون يهدفون في البداية إلى جذب انتباه الجماهير المستهدفة من خلال التحذير ،الأخبار ،و الترفيه ، أما السياسيين يهدفون بالدرجة الأولى إلى إقناع الجماهير لتبني آرائهم ،أحزابهم و جماعاتهم أو كل ما يحاولون تحقيقه في السياسة .

بغض النظر عن مزيج الأهداف ، فان كل طرف يحتاج إلى الآخر ، ويجب أن يضبط نشاطاته و يتكيف مع الآخر ، فالسياسيين يحتاجون إلى قنوات اتصالية تحت رقابة وسيطرة و تسيير وسائل الإعلام متضمنة سياقاً مناسباً لتلقي الجماهير ، و عليه فمن المفروض تكييف رسائلهم حسب طلبات ، و الإطار و الأسلوب المستخدم داخل هذه الوسائل و كذلك بالنسبة لأسلوب الخطابات المرتبطة بها ، نماذج القصة ،صور الجماهير ،نفس الشيء فالصحفيون لا يستطيعون تأدية نشاطات التمحيص و الرقابة السياسية بدون الوصول إلى السياسيين من أجل المعلومات ، الإخبار ، المقابلات

¹ - Jay G.Blumler , Michael Gurevich: Op.cit, pp 30 -31.

² - بيسيوني ابراهيم حمادة ،مرجع سبق ذكره،ص299.

، الأفعال ، التعليقات حيث يقول بولسباي (1980)Polsby "العرض الواقع بشكل مقنع... يجب على الصحفيين أن يتقربوا قدر المستطاع من مصادر الأحداث"¹.

لقد تم تناول موضوع الضغوطات الممارسة على طرفي العلاقة اعتمادا على مقاربتين أحدهما معيارية و الأخرى تطبيقية من أجل فهم وتفسير العلاقة التي تربط بين الإعلاميين و السياسيين ، فالمدخل المعياري يعترف بتطبيق الايدولوجيا على السلوكات الحالية ، أما التطبيقي فينطلق من أن كل طرف من الفاعلين لديهما مصلحة في الحفاظ على عملية الإتصال السياسي نفسه حيث يفضلون الحفاظ على علاقة عمل ، إن الاعتراف بالضغط بين المستويين المعياري و التطبيقي أو العملي يلقي الضوء على خواص أخرى من هذه العلاقة (عدم ثباتها و ضعفها) فالملاحظين للعلاقة بين و سائل الإعلام و الحكومة في الديمقراطيات اللبرالية يشيرون دائما إلى هشاشة العلاقة بين وضعها و تحولها في فترات الصراع إلى مواجهات غير متوقعة مما يشير إلى أن كلا الطرفين معرضان من جهة إلى جاذبية الإيديولوجيات التي لا تتماشى معها لأنهما تتفرعان من مصادر مختلفة ، ومن جهة أخرى الضغط من اجل الحفاظ على استمرار نسيج من التفاعلات على مستوى كل طرف حيث يدفعهما نحو بعضهما البعض.

إن القيود الناتجة عن الضغوطات الممارسة في الاتجاهين لا تسمح بتوفر قاعدة سلسة للعمل الثنائي المستمر الذي تتطلبه مثل هذه العلاقة من إمكانية التنبؤ ، و الفهم المتبادل، بالجوء إلى استباق أفعال و ردود أفعال الطرف الآخر لتسهيل استمرارها بمعنى أن العلاقة يجب أن تخضع للانتظام و التأسيس إلى حد ما . كل طرف من المعادلة هو في موقع يعرض على الطرف الآخر منافذ للمصدر ، للوصول إلى المصادر التي يحتاجها ، فتوفر وسائل الإعلام للسياسيين سبلا للوصول إلى الجمهور من خلال وسائل موثوقة ، بينما يوفر السياسيين المعلومات للصحفيين عن المسرح السياسي مرتبطة و تحمل معنى و دلالة ، اثر و مشهدا للاستهلاك الجماهيري ، لان هذه المصادر محدودة ، غير أن المنافسة و الصراع داخل كل حقل تعمل لصالحهم ، فهي تقوي أو تزيد من الضغوطات التي تعزز تكيف كل طرف مع الآخر .

¹ - Jay G.Blumler , Michael Gurevitch: Op.cit ,1996,p33

فهدف السياسيين هو الوصول* إلى وسائل الإعلام لا يعتمد فقط على حدود الوقت و المساحة و إنما على درجة انفتاح الجمهور على الرسائل السياسية و من اجل الظهور في الوسائل المفضلة فالسياسيين يضبطون و يكيفون شروط وقيم هذه الوسائل .

لكن السياسيين يتحكمون فقط في مجموعة من المصادر المحدودة وليس في كمية و نوعية المعلومات التي يوفرونها فعلى سبيل المثال تسرب معلومات من المواضيع الرئيسية هي أكثر أهمية من إشاعات عن قضايا ذات مصدر ثانوي ، فالسياسيون هم في موقف مفاوض و خاصة إذا كانت المعلومات ترقى للنشر ، ويوجهون نظرة وسائل و اهتمامهم بالمواضيع التي يريدونها (الخاصة بصحافة القطيع ، وهي تنفرع من مزيج من (1) عدم التأكد من ما هو مهم كخبر سياسي (2) القلق أي عدم تجاهل خبر قد تنقله وسائل الإعلام المنافسة ، مما يزيد من مستوى و درجة التكيف .

إن العديد من هذه العوامل هي تشكل متغيرات غير ثابتة و مستقرة حيث يغير وينوع السياسية، احتياجاتهم للإشهار السياسي و نفس الشيء بالنسبة للصحفيين الذين سيكونون أكثر قلقاً لتغطية السياسيين و الأحداث من الآخرين.(نفس المرجع السابق ،ص34)وكما اقترحت بعض الدراسات الأمريكيةOstroff clarke and Evans (1980) الضغوطات التي تمارس على الصحفيين لمتابعة أهم الشخصيات السياسية تزيد في فترة الانتخابات و بالرغم من تعدد المصادر ففوة الاعتماد المتبادل و الروح التنافسية و التكيف تنحى لجعل الاتصال السياسي يدور بالتحديد حول هذه الشخصيات و الوضعيات التي تتلقى تغطية اكبر من الأخبار السياسية .

3-3 علاقة الصحافة الوطنية بالسلطة السياسية في الجزائر

لا يمكن الاختلاف على أن الصحافة كسلطة تمارس التغيير و التأثير بإشكال متعددة على الجمهور المتلقي سواء كانوا حكاماً أو محكومين ، فهي في حاجة إلى جهات تثمن دورها السياسي ، غير أن تطور الأحداث و بروز الأفكار الثورية و التحريرية كان له اثر كبير على تغيير الرسالة الإعلامية للصحافة حيث انتقلت هذه الأخيرة من مجرد نقل الأخبار و المعلومات إلى الاضطلاع بوظائف أكثر مصداقية بحيث اتخذت على عاتقها مهمة التنقيف و التوجيه و التوعية السياسية ومحاولة تركيز الجهد من أجل بث و غرس الأفكار الكفيلة بانتقال المجتمع من وضعية اجتماعية

واقتصادية و سياسية متردية إلى وضعية أكثر تماسكا و انسجاما مع انتظارات و تطلعات أفراد المجتمع ، و بذلك أصبحت وظائف الإعلام مرتبطة بالنظام السياسي و المنظومة الإعلامية القائمة التي هي جزء من المكونات الأساسية للنظام السياسي من جهة كما تقتزن المادة الصحفية والإعلامية بطابع و محتوى سياسي بالدرجة الأولى و يرتبط بأداة المنظومة السياسية و الاجتماعية وأيضا هي على علاقة وطيدة بالمفاهيم و الصراعات السياسية القائمة .

وإذا حاولنا فهم علاقة الصحافة بالسلطة السياسية فإننا نصطدم مباشرة بالمفهوم الذي يعتبر الصحافة كسلطة رابعة تأتي بعد السلطة التشريعية ، القضائية و التنفيذية ، كما أن تعريف الصحافة يختلف حسب التوجهات الإيديولوجية التي يعتمدها التوجه الإعلامي القائم الذي هو نتاج فلسفة سياسية و اقتصادية وثقافية ولأن الصحافة هي لصيقة بالتغير أو النهج السياسي المعتمد أو المتبع ويمكن القول أن هناك نمطين من الأنظمة الإعلامية السائدة بين الفكر الليبرالي الرأسمالي الحر والفكر الاشتراكي الحادي النظرة و الذي ميز العلاقة بين الصحافة المكتوبة الجزائرية و السلطة لغاية فترة التعددية السياسية في الجزائر و التي اعتبرت الصحافة نوعا من النشاط الاجتماعي الذي يهدف إلى ربط الحكام بالمحكومين من خلال تزويدهم بالمعلومات و الأفكار التي تهم الرأي العام ، بمعنى اعتبارها وسيطا غير محايد بل هي جزء غير منفصل عن التوجه العام للنظام السياسي فهي لسان حال السلطة يعترض أفكارها و تشر و ترسخ آرائها و تعمل على تكوين رأي عام مساند و مؤيد لقراراتها وبذلك فان الصحافة في ظل الأنظمة الاشتراكية مسلوبة الإرادة وعونا من أعوان النظام لا غير¹.

إن علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في المرحلة التي جاءت بعد الاستقلال إلى غاية 19 جوان 1965 كانت علاقة تكامل لكن هذا الوضع كان ظرفيا و يرجع الأمر لعدة أسباب منها انشغال السلطة السياسية بإعادة بناء ما هدمه الاستعمار و بداية تشييد الجزائر المستقلة الأمر الذي لم يجعل الإعلام يكون من بين الأولويات التي سطرته السلطة السياسية في ذلك الوقت و جعل الإمكانيات المسخرة للإعلام (المادية و البشرية) ضعيفة فمن حيث الإمكانيات البشرية العاملة في القطاع الإعلامي هم مناضلون ورجال سياسة و عسكريون أكثر من أن يكونوا رجال قلم و إعلام بالمعنى التقني و قد عبر عن ذلك الباحث الهواري سايح : "...أن من نتائج الثورة الجزائرية في ميدان

¹ - إسماعيل معارف قالية : مرجع سبق ذكره ، ص ص 15-16.

الإعلام هو العجز المسجل في الإطارات الإعلامية سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف حيث الصحفيين آنذاك كانوا مناضلين سواء قبل الثورة أو خلالها و البعض منهم - وهم قليل - قد تم تكوينه في الخارج خاصة فرنسا أو البلدان العربية¹.

أما المرحلة التي تلتها و التي انطلقت من النصف الثاني من عام 1965 أفرزت وضعاً جديداً لطبيعة العلاقة بين الصحافة المكتوبة و السلطة السياسية باشرت الدولة في تقوية مؤسساتها واستعادت هيمنتها على القطاعات الكبرى و بالنسبة للإعلام كلفت وزارة الإعلام بمهمة صياغة و تأطير السياسة الإعلامية حيث فرضت هيمنتها على كل وسائل الإعلام و إلغاء المديرية العامة للصحافة و انفردت بصياغة السياسة الإعلامية و تطبيقها و بناءً عليه تحولت وزارة الإعلام إلى مؤسسة قوية في خدمة السلطة السياسية القائمة و أصبحت بذلك منبر التوجه السياسي و الثقافي و الإعلامي للنظام وخاصة قطاع السمعي البصري الذي حظي بعناية كبيرة من طرف السلطة حيث استعملت للدعاية السياسية وعموماً يمكن القول أن الصحافة المكتوبة لم تكن من اهتمامات السلطة خاصة مع بداية حكم الرئيس هواري بومدين زيادة على غياب الإطار القانوني للعمل الصحفي جعلاً من الصعب على الصحافة المكتوبة القيام بالأدوار المنوطة بها في نشر الوعي الاشتراكي في أوساط المجتمع الجزائري زيادة على انتشار الأمية في المجتمع الجزائري جعل منها تتوجه فقط إلى فئة نخبوية و يمكن القول أن علاقة السلطة السياسية بالصحافة المكتوبة في هذه الفترة ورغم الانتقاة الضعيفة للسلطة نحو هذا القطاع ورغم توجبه العمل الإعلامي للصحفي و تجنيده لخدمة الثورة و مبادئها الإيديولوجية إلا أن لا تخرج عن إطار كونها أداة للدعاية السياسية ووسيلة من وسائل التعبئة السياسية الجماهيرية .

و تعتبر المرحلة التي جاءت بعد وفاة الرئيس هواري بومدين مرحلة الاهتمام بقطاع الإعلام بعدما شهد نوعاً من الإهمال في المرحلة السابقة وكانت الانطلاقة مع انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ما بين 21 و 27 جانفي من سنة 1979، إذ يعتبر نقطة هامة في مجال الإعلام حيث صادق المؤتمر و للمرة الأولى على لائحة خاصة بالنشاط الإعلامي و تعكس أهمية هذا القطاع في عملية التنمية و لذلك وضع تحت وصاية السلطة السياسية و الحزب و هو الأمر الذي أدى إلى

¹ -Lahouari Sayah :Les moyens d'information et le développement national en Algérie , Mémoire de l'institut français de presse , université de Paris ,Paris,1969,p35 نقلا عن يوسف تمار : نظرية الأجنحة سيتينغ دراسة نقدية 2005/2004، ص131. على ضوء الحقائق الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية في المجتمع ،رسالة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ،2005/2004، ص131.

تدهور الوضع الإعلامي نظرا لعدم فعاليتها في تسييره و الوقوف أمام ظهور رؤية موحدة للإعلام بسبب الصراع بين الحكومة و الحزب فكما أرادت الحكومة إبقاء هيمنتها على وسائل الإعلام أراد الحزب جعل هذه الوسائل أداة للثورة و توجيهها للعب دور بارز في التربية الإيديولوجية و التوعية النضالية و التوجيه السياسي¹ ، و قد أدى هذا الصراع إلى اللجوء إلى إعادة تنظيم قطاع الإعلام قانونيا و إصدار عدد من اللوائح و التشريعات أبرزها لائحة الإعلام الصادرة عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني و قانون الإعلام لسنة 1982 و التقرير الشامل عن السياسة الإعلامية المنبثق عن الدورة الخامسة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ، غير أن هذا التنظيم الجديد للقطاع لم يخرج عن الإطار العام و استمرت وسائل القطاع في كونها أدوات البناء الاشتراكي و التنموي ، و ألغيت الملكية الخاصة للوسائل و تم توحيد التوجه الإعلامي للقطاع الذي يستمد مرجعيته من إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني ، ويسجل بذلك الحزب عودته القوية إلى مصادر القرار السياسي و من أجل السيطرة الكلية على الإعلام كانت القيادات الإعلامية هي نفسها القيادات السياسية في الحزب من أعضاء في اللجنة المركزية و المكتب السياسي

سجلت هذه الفترة ضعف الصحافة الحزبية وانتعاش الصحافة الوطنية بعد حرص السلطة على تحسين أوضاع الصحافة و توزيعها و تنويعها كما و كيفا ولوحظ نوع من الالتزام بتنمية القطاع بصفة عامة و قطاع الصحافة المكتوبة بصفة خاصة ;رافق هذا التطور تطور اقتصادي و اجتماعي و انخفاض الأمية ، لكن بقيت الصحافة بعيدة عن تحقيق قفزة نوعية في النصف الأول من الثمانينات و رغم الجهود التي بذلت من الناحية التنظيمية و الرؤية السياسية إلا أنها لم تتحرر من رقة و قيود الهيمنة السياسية التي كانت تمارسها عليها السلطة السياسية و الحزب الحاكم و استعمالها كوسيلة إستراتيجية للتوجيه السياسي ، كما لم يكمن للصحافة وزن سياسي يذكر في الحياة السياسية العامة حيث لا تخرج عن نطاق وسائل الدولة و تميزت العلاقة بين السلطة السياسية و الصحافة بالخضوع² .

تميزت المرحلة التي ولدتها أحداث أكتوبر 1988 بحدوث تغيرات سياسية و إعلامية جذرية أهمها دستور فيفري 1989 الذي سمح بالتعددية السياسية وقانون الإعلام الصادر في أفريل 1990 ،

¹ - نفس المرجع ، ص ص 132 - 133 .

² - نفس المرجع ، ص 135 .

زيادة على الاضطرابات و التحولات و السياسية و الأمنية التي أنتجت قانون العقوبات 2001 كرد فعل للسلطة السياسية و محاولة منها لكبح الصحافة و خفض النقد الحاد الذي توجهه هذه الأخيرة لعمل السلطة السياسية ، رجالاتها و مؤسساتها السياسية ن و بالرغم من المبادئ الإعلامية التي جاء بها قانون الإعلام 1990 الذي فتح المجال أمام حرية التعبير و الرأي و التي نقلت الصحافة من الممارسة السياسية في إطار الحزب الواحد إلى تعدد العمل الصحفي في إطار إعلامي إلا أنها لم تعكس الطموحات التي كان يتربها الملاحظون و خبراء و ممتهمي الإعلام نظرا للنقائص التي سجلها قانون 1990 و التي كانت محل نقد من عدة جهات و غلب الغموض على العددي من مواده و عدم وضوح الرؤية في كيفية تطبيقها في مادته الثانية على سبيل المثال و المتعلقة بالحق في الإعلام ، لم تحدد كيفية ممارسة المواطن حقه في المشاركة في الإعلام و ممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي و التعبير ، و حمايته و تقنين هذه الممارسة ، و عليه فان هذا القانون لم يقدم ضمانات كافية للممارسة الحرة للعلام مما جعل الصحافة تعمل في محيط متوتر من الضغوط السياسية و الاقتصادية و الثغرات القانونية التي خلقت الكثير من المشاكل في ما يتعلق بحدود هذه الممارسة¹ .

وجاء قانون العقوبات ليضع حدا للتجاوزات و تعديات الصحافة باسم حرية الصحافة في حق السلطة السياسية و بعض شخصياتها و هيئاتها الرسمية لتسجل بذلك نقطة بداية الصراع بين الصحافة و السلطة السياسية حيث اعتبرته الصحافة بمثابة العودة بالصحافة إلى عهد الاضطهاد السياسي و التمثيل السلطوي ، و لتطبيق هذه الإجراءات لم تتوانى السلطة في استعمال الرقابة و التهديدات المالية والقضائية و المصادرة و الوقف و حتى اعتقال الصحفيين و تكون بذلك السلطة السياسية من خلال هذا القانون و إجراءاته قد حددت طبيعة العلاقة مع الصحافة المكتوبة التي تراوحت بين انفتاح حذر و تأزم مفرط ، أما على مستوى الخطاب السياسي الرسمي²، فلم يكن واضحا في تحديد مكانة المؤسسات الإعلامية و حرية التعبير و الممارسة الصحفية وفق ما ينص عليه الدستور ، حيث صادرت السلطة هذه المبادئ باسم المصلحة العليا للبلاد ، و قد ارجع المسؤولون في السلطة سوء العلاقة بين السلطة و الصحافة المكتوبة إلى غياب الاتصال بين الطرفين و ثنائية

¹-محمد فوزي كنزاي : الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر(1962-1997)انتصار الحركة التوكفالية في مقابل الحركة الميكافيلية،مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة سكيكدة ، ص463 ، 2016/08/24، [http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article75\(2\).pdf](http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article75(2).pdf).

²- نفس المكان.

خطاب السلطة السياسية التي ترفع شعار حرية الصحافة و التعبير و الرأي من جهة و تقيد هذه الحرية باسم المصلحة الوطنية من جهة أخرى¹.

و في ظل هذا المنطق الصراعى الذي ساد بين الصحافة المكتوبة و السلطة السياسية نلاحظ أن السلطة السياسية استخدمت كل الوسائل السياسية ن القانونية و التشريعية من اجل التحكم في الصحافة المكتوبة فان وسائل الإعلام من جهتها لم تتخلى عن دورها الإعلامى و السياسى رغم الظروف التي طبعت المرحلة التي طبعها فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهده المختلفة .

ليس هناك ديمقراطية دون حرية التعبير ، حيث تم التعويل كثيرا على الصحافة من اجل ترسيخ الديمقراطية و منح الصحفيين دورا سياسيا يتجاوز بقدر كبير مهنتها ، حيث يرى العديد من الملاحظين أن الصحافة الجزائرية هي "جد مسيسة" (surpolitisée) فكاتبة افتتاحية صحيفة الشرق الأوسط في تصريح لها لصحيفة Liberté في جوان 1996 تقول أن "الصحافة الجزائرية منبهرة بالسياسة" "la presse algérienne est fascinée par le politique" و نشعر و كأنها خلية اتصالية لحزب سياسي كما ذكرت الصحفي بان مهمته "ليس قلب الحكومة و إنما إعلام الجمهور الواسع" فهل يمكن أن يكون الأمر عكس ذلك في حين اختيار الصحفيين تقلد مسؤولية سياسية ، فحسب عبد الحميد بن زين " الصحافة تؤدي رغما عنها ليس دور السلطة الرابعة و إنما دور السلطة الثانية"².

خمس عشرة سنة بعد دخول الجزائر معترك التعددية الإعلامية التي ولدت في سياق سياسي صعب غير سنتين فقط منذ ظهور الصحافة الخاصة حتى دخلت الجزائر في مأساة وطنية طويلة ومؤلمة و عليه لم تكن هذه الصحافة فقط حديثة العهد و شابة بل أيضا قليلة الخبرة حيث وجدت نفسها في مواجهة مع إرهاب دموي مسلح من جهة و السلطة السياسية و قانون الطوارئ من جهة أخرى والحصيلة كانت اغتيال العديد من الصحفيين خاصة أولئك الذين يعملون في القطاع العام (الراديو والتلفزيون) ، كما أن العشرات منهم اضطروا لمغادرة البلاد زيادة على المضايقات القضائية ، نقص

¹- يوسف تمار :مرجع سبق ذكره ، ص ص 138-139.

²-M'hamed Rebah : Op.cit ,p166.

الاحترافية و الغموض و الضبابية التي تنشا فيها الصحف و تسير تزيد من صعوبة الوضع مما أدى إلى اختفاء العديد من العناوين .

أثرت هذه الأوضاع بشكل مباشر على الصحافة العمومية والصحافة الحزبية و مع تقلص الفضاء السياسي بشكل ملحوظ و انزواء الأحزاب السياسية و انعزالها أدى ذلك إلى اختفاء الصحافة الحزبية أليا ، حيث لم يكن الوضع السياسي و الأمني ملائما للمواجهة الفكرية و السياسية الحرة حيث بدل ذلك انتشر العنف المسلح ، كما تعود هشاشة الصحافة الحزبية حسب موقف غالبية الجزائريين إلى "طغيان السياسة" و انحسار الممارسة السياسية في كل ما تحمله كلمة "بوليتيك" ، و يعني ذلك وهمية التعددية السياسية وصورية الحرية غير قادرة على طرح برامج بديلة ، مما دفع رجال السياسة إلى الحكم على التعددية السياسية بالفشل .

أما الضحية الثانية كانت الصحافة العمومية التي دفعت ثمن التردد السياسي حيث سيطرة قضية ضرورة أو عدم ضرورة وجود هذه الصحافة في هذه المرحلة حيث تميزت مضامين الصحف العمومية الأربع الباقية بسيطرة التردد في هويتها مما كان سببا في تراجعها و غياب رؤية سياسية واضحة لهذه الصحافة التي تعرضت إلى لامتناس موارد البشرية من قبل الصحافة الخاصة ، فطوال العشرية السوداء لم تجد الصحافة العمومية أجوبة واضحة لاستفساراتها و موقعها في فترة كان يتعرض صحفيها للقتل و التصفية كما فصلت عن مطابعها و أجبرت على العمل بطاقم محدود من الصحفيين مع شبح إمكانية حلها حيث خرجت من هذه المرحلة جد ضعيفة و هشة إذ لم يتعدى سحبها 80000 نسخة في 2002 ، كما فقدت قاعدتها الجماهيرية وتراكت ديونها جراء عمليات التصفية السيئة و تسييرها من طرف أشخاص تم تعيينهم لا حسب الكفاءة الصحفية و لا الإدارية وإنما حسب الولاء السياسي مع تسجيل عودة الرقابة و الرقابة الذاتية بقوة و الغياب الكلي للمعارضة السياسية و بالرغم من انتعاشها ماليا بعد ارتفاع سعر البترول إلا أن أرقام السحب بقيت سرية أما المبيعات فقدت بـ: 5000 نسخة و بذلك أصبحت مكانتها في الفضاء الإعلامي الوطني مجرد رمزية و ذلك بنسبة 4 إلى 5 بالمائة¹.

¹ -Acheur Cheurfi : La presse algérienne genèse conflits et défi, Casbah éditions, Alger,2010,p211.

وجهت للسلطة السياسية أو النظام السياسي العديد من الانتقادات و التحذيرات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي نتيجة لتعسف السلطة تجاه الصحافة المكتوبة منادية بضرورة توقف السلطة عن هذه الممارسات التي تضيق نشاط و حرية التعبير و الإعلام و تعرض الصحفي الجزائري للعديد من المضايقات ، حيث ابدى البرلمان الأوروبي انشغاله بسبب رفض المطابع العمومية سحب يوميات الخبر ، الوطن ، Le Matin ، La Tribune ، Le Soir d'Algérie بحجة عدم دفع مستحقات الطبع ، و أشارت ذات الهيئة إلى استمرا احتكار السلطة لشراء الورق ، المطابع و الإشهار و استعمالها لأحكام المراقبة و قانون العقوبات و خنق الحريات بالرغم من الأدوار الأساسية التي تلعبها الصحافة المكتوبة الخاصة في محاربة التطرف و الإرهاب و هو منافي لتوقيع السلطة الجزائرية لإعلان برشلونة¹ (نوفمبر 1995) و الذي نص على احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ، إضافة إلى الممارسة الفعلية و المشروعة لهذه الحقوق و الحريات ، بما فيها حرية الرأي و حرية التجمع لأهداف سلمية ، و حرية التفكير و الضمير و الدين فرديا و جماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة ،دون أي تمييز بسبب العنصر و الجنسية و اللغة و الدين و الجنس .

كما صرح رئيس منظمة صحافيون بالا حدود روبييرت مينارد Robert Ménard إلى مدير صحيفة Le Soir d'Algérie فؤاد بوغانم² في (2005) استنكاره حول تراجع حرية الصحافة في الجزائر ، إذ يتعرض الصحفيون كل أسبوع إلى غرامات مالية كبيرة و السجن ، و هذه الوضعية لا يمكنها الاستمرار ، فعلى السلطات و رئيس الدولة وقف هذه العمليات التعسفية ، كما ذكرت منظمة صحفيون بلا حدود الحكومة الجزائرية بأنها قد سبق ووقعت على اتفاقيات دولية تحمي حقوق الصحافة وان هيئة الأمم المتحدة طالبت من كل حكومات العالم عدم معاقبة الصحفيون بالسجن في حالة التشهير ، و السب و بقية التجاوزات الصحفية الأخرى .

3-4 الدور السياسي لوسائل الإعلام

تعتبر الصحافة من بين المصادر المرتبطة بالثقافة السياسية في المجتمع ، لأن وجودها يسمح بتغذية النقاش العام ، غير انه يجب التمييز بين " تغذية " و " توضيح " (إعلام) ، هيبرماس يفرق بين

¹ - <ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/reforms/documents/barcelona-declaration95a.pdf> , 17/08/2016.

²-Le Soir d'Algérie , 19/05/2005 , http://www.ziane-online.com/version_pdf/exprression/algerie/liberte_de_la_presse/cette_situation_ne_peut_plus_durer.pdf ,consulté ,17/08/2016.

الصحافة الأصيلة و التي تحرك النقاش السياسي و الصحافة التجارية التي ترتبط بنشر الأخبار و إذا كان للصحافة التجارية بعض المزايا الخاصة بها فان المشاركة الفعالة لجذب الجماهير نحو النقاش السياسي لا تعتبر أحداها . إن الاتجاه العام للصحافة المعاصرة هو غلق النشاط السياسي لقراءها أو في بعض الأحيان تفادي و تجاهل نشر في بعض الظروف ما يطلق عليه جيمس لومارت James Lemert "الخبر المحرك" ومثال ذلك تقوم بتغطية مظاهر سياسية لكنها تتحفظ على إعطاء كامل المعلومات المتعلقة بمنظمتها و التحليل بعدها السياسي او اي معلومات أخرى متعلقة بها إما في حالة تظاهرة وطنية فالمعلومة الحركة جاهزة مع كل التفاصيل و التوضيحات اللازمة و المناطق المرتبطة بها و الاحتفال إلى غير ذلك¹.

إن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في السياسة تطور بشكل ملحوظ خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين فانتقلت أدوارها من نقل الأخبار و الأحداث السياسية من الخارج أي باعتبارها فضاء مستقل عن الفضاء السياسي إلى دور مشارك و مؤثر في العملية السياسية ، هذا الدور يبرز أكثر في فترة الحملات و الانتخابات السياسية ، بما أن وسائل الإعلام بتعددتها تحرص على ظهور وبروز ومعنى اكبر للحياة السياسية في فترة الاتصال السياسي المكثف ، لكن هي غير محصورة فقط في الاتصال الانتخابي أو في فترة الانتخابات ، هذا التطور هو نتيجة الاعتماد المتنامي للسياسيين و الناخبين على وسائل الإعلام و الرسائل التي تبثها .

وصفت هذه الفترة الباحثين بالعديد من التسميات عصر الصحافة السياسية ،الإعلام السياسي ،العلاقة المعقدة بين الإعلام والسياسة ،سيطرة الإعلام على السياسة ،يتبين من خلال هذه التسميات أن وسائل الإعلام تحتل مكانة مركزية في النظام السياسي الحالي و عليه أصبح جليا أن دورها السياسي ينعكس من خلال الوظائف و الأدوار المهمة التي توليها هذه الوسائل الإعلامية اهتماما مكثفا عبر إرسال محتويات تهدف إلى التثقيف السياسي و التجنيد السياسي و الإعلام السياسي بشكل عام اعتمادا على أساليب ووسائل إعلامية مناسبة للجمهور أو الفئة المستهدفة من الرسائل السياسية وبذلك يمكننا القول أن الإعلام السياسي أصبح لا يمكن تجاهله أثناء عملية اتخاذ القرارات السياسية فهو حلقة وصل ثنائية الاتجاه بين صناعات القرار و الجمهور المتلقي الأمر الذي يرسخ دور الإعلام

¹ -Michael Schudson :Op.cit ,p241.

على المستوى السياسي ويدعم قدرتها على الانتقال بالفرد و تمكينه سياسيا من خلال المشاركة السياسية¹.

نتج عن هذه الوضعية تحويل التنظيمات الإعلامية خاصة صحافة وتلفزيون إلى مواقع مهمة في الحقل السياسي التي لا تحدد افتتاحياتها بالضرورة من طرف الاعتبارات مواطنيه ، ثالثا تجبر السياسيين الذين يرغبون في إثارة انتباه و جذب الناخبين و اكتساب مساندتهم أن يقوموا ولا بإثارة انتباه و اهتمام الصحافيين ومن اجل تحقيق هذين الهدفين تطلب الأمر توظيف زيادة نسبة الاحترافية في إنتاج و نشر الرسائل السياسية ، وعليه تسير الحملات الانتخابية الآن وتراقب من طرف مستشارين و في الإعلام و مسيري الحملات الانتخابية ، رابعا ظهور شبكة كبيرة معقدة من العلاقات بين السياسيين ،المستشارين المختصين في الإعلام وخبراء الاتصال و الإعلام .

وبغض النظر من يسيطر في العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسيين سواء السياسيين أرجال الإعلام وإهمال الطرف الثالث في هذه العلاقة المتمثل في الجماهير أو الناخبين الذين سوف يشعرون بتهميش واغتراب اكبر في هذه العملية السياسية² ، معظم الصحافيين يعتبرون أنفسهم ممثلين عن المواطنين ،حراس المصلحة العامة ،باسم الحق و الواجب لتغطية الأحداث المهمة فهذا الدور ما هو إلا احد أوجه مهامهم ، فهم أحيانا حراس البوابة الذين يشيرون من التجاوزات المرتكبة من السلطة ، وعدم كفاءتها الأخطاء و حتى السلوكات السيئة المرتكبة من طرف مصالح السلطة، فعدد معتبر منهم يعتبرون أنفسهم وسائط يتمثل دورهم في مساعدة مواطنيهم للاتصال بالإدارة و المؤسسات السياسية والعديد منهم هم نقاد يقترحون نظرة مستقلة عن الفعل أو النشاط الحكومي و عندما تتطلب الضرورة يفتتون التفسيرات و التبريرات الرسمية و في كل الحالات يوفرون منتدى للنقاش حول المواضيع التي تهم الجمهور لان الصحافة الجادة لا تستهدف فقط الإعلام و التكوين الإثارة و التحفيز و إنما إحداث تغييرات ايجابية³.

فعلى المستوى النظري يوجد العديد من الباحثين أمثال هارولد لاسويل و تالكوت بارسونز الذي يرون لوسائل الإعلام وظائف قوية في المجتمع وتتضمن هذه الوظائف نقل التراث الاجتماعي من

¹ -عزيزة عبده : مرجع سبق ذكره ، ص ص 78- 79.

² - Jay G.Blumler , Michael Gurevitch :Op.cit,p40.

³ - Henry H.Schulte , Marcel P.Dufresne :Pratique du journalisme,3^{ème} tirage ,Nouveaux Horizons , paris ,2007,p12.

جيل لآخر جمع الأخبار من اجل مراقبة البيئة و ربط أجزاء المجتمع من اجل التمكن من إصدار القرارات المشتركة.

إن الدور السياسي للصحافة يغطي كل ما يتعلق بالصحافة من نقل وتغطية نشاط اتجاهات تصريحات المسؤولين السياسيين ، الإدارة و كل التنظيمات العمومية ، هذه الفكرة تشكلت من خلال العديد من المجالات الصحفية التي تعود إلى أكثر من قرن و نصف . في وقت اكتشف فيه رؤساء التحرير لصحف المدن الكبرى بأنهم يستطيعون ضمان تدفق مستمر للأخبار وغالب الأحيان المثيرة منها بإرسال صحفائه بشكل منتظم إلى الدوائر ، البلديات ، مراكز الشرطة و المحاكم . هذا النوع من الصحافة مازال يلعب دورا مهما لضمان التدفق المتواصل للمعلومات والى جلسات المجالس البلدية ، صراعات رجال السياسة فالصحافة السياسية، يجب أن تتجاوز التركيبة القديمة التي تقول بعدم الاكتفاء بالمصادر المعتادة، اتفق العديد من كبار الصحفيين و نقاد وسائل الإعلام على ضرورة تجاوز الخبر السياسي الذي يركز على أفعال و سلوكيات السياسيين، و تناول المسائل و القضايا التي تهم الرأي العام و تأثر على حياته ، و البحث عن الأسباب و النتائج .

منذ 50 سنة أطلق أستاذ بمدرسة الصحافة كورتيس ماقدوغال Curtis D. MacDougall صحافة التعليق ، هذه المقاربة تشجع على الذهاب ابعده من مجرد الخبر لتمثيل الأحداث بشكل يساعد القارئ على فهم المعنى واتجاه الخبر ، فبين 1960 و 1980 استحدثت أشكال صحفية جديدة و طورت أخرى قديمة : صحافة الرأي ، الإعلام الجديد ، الصحافة الاستقصائية . فالنسبة لصحافة الرأي فهي تكتب من اجل خدمة قضية والدفاع عنها ، و تذهب عكس حيادية و موضوعية الصحافة وترجع بالصحافة إلى بداياتها الأولى أي قبل الموضوعية ، بينما الصحافة الجديدة فهي اقرب إلى الرواية منها إلى الواقع و التي انتقدت بشدة من طرف رؤساء التحرير لاقتربها من الخيال أكثر من الحدث بالرغم من أنها لعبت أدوارا مهمة في محاربة الفساد و التجاوزات و التهمته بالمبالغة فيما بعد الورتقايت (Watergate)، كل من هذه المقاربات ساهمت في جمع الأخبار ووسعت و لو لفترة وجيزة تعريف مفهوم الصحافة السياسية. في الوقت الحاضر الأساتذة و رؤساء التحرير يتحدثون عن الريبورتاج الإنساني أين يقربون الخبر من الجمهور و يوضحون له كيف يمكن أن يؤثر عليه و يمسه أو الصحافة التحليلية التي تدرس الأحداث الكبرى من اجل اكتشاف كيف و لماذا حدثت . و نتحدث

اليوم عن الصحافة التفسيرية والشارحة و تحليلية ، فالصحافة مدركة لمسؤولياتها تجاه جمهورها فهي تعمل على فهم المسائل والقضايا بعيدا عن مظهرها و تقديمها و شرحها بوضوح لجمهورها¹ .

أ - **جذب الانتباه** : عادة ما يصور الباحثين في مجال الدراسات الاجتماعية دور الأخبار في وسائل الإعلام على أنها محورية في كيفية و تشكيل الحركات الاجتماعية و إن كانت تساهم في خلق التحول الاجتماعي على المستوى الجماهيري ، فبمقدور وسائل الإعلام تشكيل أجندة الجمهور و النخبة والتأثير في أرائهم، بجذب انتباههم إلى قضايا و أحداث معينة ومساندتها و أكثر من ذلك فاهتمام وسائل الإعلام يساعد على تحديد فهم الجمهور للقضايا و الأحداث ، الفاعلين ، الأهداف ...فاهتمام وسائل الإعلام هو مصدر نادر و مرغوب في المجتمعات الحديثة ، لان بإمكان وسائل الإعلام أن تعرض سلبيا الأخبار و الأحداث و القضية التي تغطيها ، فاهتمام و وسائل الإعلام أو ما يطلق عليه بعض الباحثين "الوضوح و الرؤية" هو جد ايجابي حيث يؤكد كويمانز Koopmans أن حجم الوضوح الذي يمنحه حراس البوابة للرسالة يزيد من احتمالات انتشارها الواسع عند الجمهور، فالعديد من الدراسات تقيس حجم اهتمام وسائل الإعلام بدرجة و حجم التغطية الإعلامية من عدمها ، إذ يعرف اهتمام وسائل الإعلام على انه حجم و بروز التغطية التي يحصل عليها فاعل ، حدث أو قضية ، و يجب التمييز بين الاهتمام و الموقف و التاثير التفضيلي ، حيث يشير الموقف إلى أن الفاعل أو مجموعة أو الحدث أو القضية ليست فقط موضوع اهتمام الوسيلة الإعلامية و إنما يتناول الفاعل ، الحدث ، القضية بصوت الوسيلة الإعلامية أي أنها تقدم موقفها² .

ب- **حراسة البوابة** :تقوم وكالات الأنباء و خاصة الكتاب و الصحفيين بدور حراس البوابة في معالجة الأحداث و تحديد أهميتها ، اخذ مصطلح حراس البوابة مكانة مركزية منذ الخمسينيات واقترح الباحثون العديد من ميكانيزمات عمله ومن بين اقوي الميكانيزمات هو تفضيل وسائل الإعلام للمصادر الرسمية و الحكومية ، كما تم التركيز أيضا على ثلاث خصائص إعلامية :قيمة الأخبار،روتين الأخبار و دورة الاهتمام.يرى الباحثون أن قيمة الأخبار تؤثر على الاهتمام بالأخبار وهناك حوالي 12 قيمة خبرية لأهمية الأخبار منها حجم الخبر،القرب الاجتماعي،الغير متوقع ،

¹ -Henry H.Schulte et Marcel P.Dufresne :Op.cit ,pp 13-14.

² -Kenneth T.Andrews , Neal Caren : **Making the news movement organizations media attention and the public agenda**, American sociological review 75(6) ,2010,sage publications, USA, pp842-843 in <http://ars.sagepub.com>.

الشخصنة أو الشخصية و تعتبر القيم الخبرية جد معقدة و قابلة للتفاوض و تتميز القيم الخبرية عن أخبار الحياة الروتينية التي تهيك عمل الصحفيين و تتضمن الأخبار الروتينية كل ما يدور حول الأحداث المتكررة مثل أخبار الجرائم أو الوضع الحكومي اجتماعات البرلمان و المجالس الشعبية والتي يحافظ فيها الصحفيين على علاقات مع المصادر تسمح لهم بالوصول السريع إلى الأخبار والمعلومات و التحاليل .وضع داونز (1972) Downs مصطلح دورة الاهتمام لوصف اهتمام وسائل الإعلام ببعض القضايا التي تخضع صناعتها لديناميكية الوسيلة الإعلامية كجزء من هويتها واستراتيجياتها¹ .

3-4-1 الوظائف السياسية لوسائل الإعلام

يعتبر العديد من الباحثين أن محاولة فهم وتفسير الحياة السياسية و ظواهرها لا يكون إلا من خلال العملية الإعلامية كوظيفة اتصالية تمثل عصب الحياة السياسية .فالإعلام السياسي يجمع بين النظام الإعلامي و النظام السياسي² ، فكل القرارات السياسية ، التصريحات، البيانات و الأخبار المرتبطة بالعملية السياسية يجب أن تكون معلومات دقيقة وموثوقة و أكثر من ذلك حديثة ومرتبطة بموضوع القرار السياسي و التي لا يمكن الحصول عليها من خلال وسائل الإعلام التي تعبر عن وتعكس الواقع و الأحداث الجارية ، مما يزيد من فعالية أداء العملية السياسية ومؤسساتها ، حيث تستخدم هذه الوسائل و المعلومات التي تنقلها كمدخلات للنظام السياسي ووسائل لنقل نبض الجماهير ، مطالبها ، تطلعاتها ، انتصاراتها ، مواقفها و اتجاهاتها الحقيقية ، و في المقابل تنقل للجمهور تعليمات و أوامر و قرارات الهيئة السياسية¹.

ولقد تعاظم دور وسائل الإعلام و الاتصال إلى درجة أصبح يصعب فيها فصل الإعلام عن البنى الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية ، ومن بين تلك البنى يبرز دور وسائل الإعلام في الحياة السياسية أكثر وضوحا و أهمية نظرا لأسباب متعددة أهمها أن العمل السياسي قائم على

¹ - Ibid,p844.

² -مجد الهاشمي: الإعلام الدبلوماسي و السياسي ،دار أسامة ،عمان ،2009،ص80.

¹ -Jacques Gerstlé : **La Communication Politique** ,que sais -je ?,Presses universitaires de France ,Paris ,1992,pp,36-37.

² - Charles de Mestral :**Appropriation Politique des Réseaux Sociaux et ses Effets sur la participation Politique**,2011,p10,15/03/2014,http://www.academia.edu/6928414/APPROPRIATION_POLITIQUE_DES_RESEAUX_SOCIAUX_ET_SES_EFFECTS_SUR_LA_PARTICIPATION_POLITIQUE#.

الاتصال بمفهومه الواسع أولاً ،بل هو في الحقيقة عمليات اتصال كما عرفه العديد من علماء السياسة ، ثم بما أن العمل والنشاط السياسي يتوجه إلى الجمهور بفئاته المختلفة سواء نخبا سياسية أو الجمهور العريض فلقد أثبتت معظم الدراسات الحديثة في مجال الإعلام السياسي أن لوسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع ، وأنها تلعب ادوار سياسية من خلال ما تقدمه من رسائل إعلامية وما توفره كأرضية مشتركة للعرض و النقاش و الحوار السياسي² ، كما أنها تلعب دورا مؤثرا في عملية صنع القرار السياسي . و تستند أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الحياة السياسية المعاصرة إلى عدة أسباب منها³:

- الحجم الكبير للمتلقين ، سواء من المواطنين العاديين أو من أعضاء النخب السياسية .
- ثقة المتلقين في صدق ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات.
- سعي وسائل الإعلام الدائم لجذب المتلقين و زيادة أعدادهم من خلال أشكال متنوعة من المضامين و الأنواع الإعلامية ، التي تبدو ظاهريا بعيدة عن المجال السياسي و ضمنيا لا تخلو من الدلالات السياسية.
- الكم الهائل من الرسائل الإعلامية الذي تبثها وسائل الإعلام يوميا تجعل المواطن غير قادر على فهم حقيقة المواقف إلا من خلال الزاوية التي تقدمها له وسائل الإعلام .
- ولقد اتبعت دراسات و بحوث العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسية اتجاهين أساسيين في تحديد الوظائف السياسية لوسائل الإعلام¹:

اتجاه ركز على وظائف وسائل الإعلام في النظام السياسي و الاتجاه الثاني ركز على تحليل ودراسة اثر وسائل الإعلام على الحياة السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية، و يمكننا أن نميز أربعة اتجاهات أساسية لوظائف وسائل الإعلام السياسية في المجتمع و التي لها علاقة بالقوى السياسية-

³ - مجد الهاشمي :مرجع سبق ذكره ،ص ص 72-73

¹ -John street :Politics lost politics transformed politics colonized theories of impact of mass media , political studies review , Vol13,Blackwell publishing LTD, UK,2005,p17.

الاقتصادية من جهة ، وبأفراد المجتمع المدني من جهة أخرى و التي صنفنا وفقها الوظائف السياسية لوسائل الإعلام تتمثل في ² :

- الاتجاه الرقابي لوظائف وسائل الإعلام **Monitoring**

- الاتجاه التسهيل لوظائف وسائل الإعلام **Facilitative**

- الاتجاه التغيير لوظائف وسائل الإعلام **Radical**

- الاتجاه التعاوني لوظائف وسائل الإعلام **Collaborative**

أ - الاتجاه الرقابي للوظائف السياسية لوسائل الإعلام

تركز الوظائف السياسية في هذا الاتجاه على مهمة نقل الأخبار و المعلومات المختارة والمنقاة التي تغطي الأحداث و المجرىات السياسية وتعرض أرقاما و إحصائيات لها علاقة بالفضاء السياسي وفاعليه من سياسيين ومسؤولين، ويطلق عليها أيضا الوظيفة الإخبارية و مراقبة البيئة ،حيث تؤدي وسائل الإعلام دور المراقب المحايد الذي يغطي كل الأحداث المحيطة بكل موضوعية ، و كان يطلق عليهم اسم حراس البوابة أن حراس البوابة في المجتمعات الحديثة هو جامعو الأخبار و القائمون عليها ، و العاملون في المؤسسات الإعلامية المختلفة ،و يمكن دراسة وظيفة المراقبة على مستويين ¹ :

أولا :وظيفة المراقبة الإعلامية على المستوى العام .

ثانيا :وظيفة المراقبة الإعلامية على المستوى الخاص .

و تعني الوظيفة الأولى أن وسائل الإعلام لا تعدنا فقط بالمواد الإعلامية ، و لكنها تلعب دورا سياسيا في المجتمع، من خلال تدخلها في برامج العمل السياسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ،كما أنها تساعد على تحديد المطالب السياسية التي تثار في الفضاء العام ، و أي هذه المطالب لها فرصة الإرضاء و أيها سوف يؤجل أو يهمل¹ و لان وسائل الإعلام تقوم بإبراز المسائل التي تكون

² -Kaarle Nordenstreng :**Media and Society** ,Department of Journalism and Mass Communication ,university of Tampere ,17/11/2015,http://www.uta.fi/jour/English/contact/Nordenstreng_eng.html.

³ - مجد الهاشمي :مرجع سبق ذكره ،ص73

¹ - John street:Op.cit,25.

محل الاهتمام ، فان وظيفة المراقبة العامة للبيئة تكون وظيفة سياسية. ، فهي تحدد أي الأحداث سيتم تغطيتها إخباريا ، و أي الأحداث سيتم تجاهلها . ومن هنا فان وسائل الإعلام تؤثر في مجال تحديد ما الذي ستتاح له فرصة جيدة ليصير موضوعا للمناقشات السياسية و العمل السياسي ، و بدون التغطية الإعلامية للأحداث فان تأثيرها السياسي يقل أو لا يكون هناك أصلا تأثير سياسي.

أما المراقبة على المستوى الخاص ،فان لوسائل الإعلام تأثيرا واضحا على المواطن العادي بمنزلة عينه و أذنه على العالم المحيط به ، فوسائل الإعلام تخبر المواطن بالظروف الاقتصادية وأخبار الرياضة و الطقس و الأعمال و الأحداث الثقافية و الاجتماعية و الثروة و الصحة و الحياة العامة و الخاصة للمشاهير ، كما تقوم وسائل الإعلام بنقل الأخبار التي تؤكد أن النظام السياسي يعمل لمواجهة الأزمات المتجددة و الأخطار المفترضة ،أن تأكيد هذا المعنى أمر هام جدا للاحتفاظ بالتماسك الاجتماعي للشعب ،و هو ما يعني توفير الظروف المواتية لاستقرار النظام السياسي القائم طالما أن الحكومة قادرة على القيام بوظائفها . لكن بما أن مصادر المعلومات هي دائما قريبة من مناطق القوة ،فان الأجندة هي عادة ما ترتب حسب النظام السياسي و عليه فان الوظيفة الإخبارية هي خاضعة لعناصر النظام السياسي و النخبة أو حتى للمواطنين عوض عن أن تكون كحارس بوابة.

ب . الاتجاه المسهل للوظائف السياسية لوسائل الإعلام

ويطلق عليها أيضا بالوظيفة التفسيرية للأحداث يعتبر هذا الدور بعيدا عن مراكز السلطة ، لأنه يسعى لتوفير أساسات ومنطلقات للمواطنين و الرأي العام للتعبير و المشاركة في العملية السياسية . حيث تقوم وسائل الإعلام بتفسير وقائع الأحداث ، ووضعها في سياقها العام ، وتوقع نتائجها ، وليس مجرد نقلها إذ أن وسائل الإعلام تحولت شيئا فشيئا إلى قراءة وتفسير المختار من الأحداث بشكل يؤثر على النتائج السياسية ، ومن ثم فالمصطلحات التي تستخدمها و التأويلات التي تختارها لإعطاء معنى للأحداث مادامت تلتزم و تمتنع عن اتخاذ موقف أو مساندة طرف ما ، لإيضاح نقطة ما أو تشخيصها أو وصف الفاعل السياسي هامة في تشكيل الآراء و تطورها¹ .

¹ - Thomas E.Patterson :The American democracy ,McGraw hill higher education university of maryland ,USA,2008,p298.

و تبدأ الوظيفة التفسيرية عادة عندما تختار وسائل الإعلام زاوية معالجة للحدث السياسي فالعديد من وسائل الإعلام اليوم لديها برامج خاصة تقوم فيها بالتحليل و تناول المواضيع بشكل معمق ومفصل، حيث يتخذ أشكالاً وقوالب متعددة ، كاختيار الأخبار أو ترتيبها أو توزيعها بطريقة معينة أو مقصودة ، وقد تتمثل في التعليق عليها ، تفسيرها ، شرحها ، وصفها وتوضيح مغزاها وأبعادها من وجهة نظر القائم بالاتصال²، ولهذه الوظيفة جوانبها الايجابية و السلبية أيضا³، فقد تساعد على تعبئة الجماهير ، و ترتيب أولوياته ، و لكن من جهة أخرى هي تعمل على زيادة التماثل و التطابق بين أفراد المجتمع ، وتقلل من فرص إحداث التغيير في المجتمع ، و في ظل هذه الاتجاه نجد وظيفة الحوار والنقاش الذي يساهم في توفير وتبادل الحقائق اللازمة لتوضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا السياسية ، وتوفير الأدلة اللازمة والمطلوبة لدعم الاهتمام و المشاركة على نحو أفضل. هذه الوظيفة تعمل على فتح المجال لأفراد المجتمع لاكتساب مهارات الحوار و النقاش و الاتصال و الاختلاف والتعايش وذلك من خلال توفير المساحات الإعلامية⁴ من خلال استقبال ، نقل و إثارة النقاش العام وبهذا المعنى فالصحافة و التلفزيون تحلان محل البرلمان كمكان مناسب أو مفضل لتقابل وتواجه مختلف الأطياف السياسية ، حيث يكون المواطنين صورهم الذهنية حول القضايا السياسية اعتماداً بشكل أساسي على التجاذبات و النقاشات و المناظرات السياسية .

و في ظل هذا الاتجاه أيضا يمكن أن نضيف وظيفة التسويق السياسي ، التي تتمثل في عرض الأفكار و المواقف على الجمهور المتلقي عبر وسائل الإعلام بغرض تسويقها والترويج لها . و لا بد من التأكيد على مقدرة السياسيين في عرض أفكارهم و مواقفهم التي تتحكم في مدى النجاح أو الإخفاق في قبول الجمهور ما يعرض عليه و يستخدم التسويق السياسي خاصة في الحملات الانتخابية¹. بعبارة أخرى تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في تشكيل المواقف وتوجيه السلوكيات الانتخابية للأفراد حينما تقوم بتقديمها للأشخاص و عرضها للأفكار وقد أثبتت وسائل الإعلام لاسيما التلفزيون دورها الفعال في حملات الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الستينات و حتى اليوم في إنجاح مرشحها اعتماداً على كفاءة الإستراتيجية الاتصالية المختارة التي يضعها كل مرشح وفريقه

² – Thomas R.Dye , Harmon Zeigler : **The irony of Democracy an uncommon introduction of American politics** , Cole publishing company pacific grove ,California,1989,p184.

³ – عبد الله زلطة: الرأي العام و الإعلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002 ، ص 67.

⁴ – عزلم أبو الحمام : الإعلام و المجتمع ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 100 .

¹ - Vincent Liguète :Op.cit ,p54.

الإعلامي المكون من خبراء ومختصين في الاتصال السياسي و العلاقات العامة، فوسائل الإعلام تقوم بترتيب الأولويات و تحديد الاتجاهات في أجندة كل ناخب تجاه القضايا السياسية المطروحة ومواقف المرشحين منها² .

ج - الاتجاه المعاون للوظائف السياسية لوسائل الإعلام

و يندرج تحت هذا الاتجاه مجموعة من الوظائف يمكن أن نصفها على أنها تربوية و تعليمية تتمثل في نشر المعرفة على نحو يعزز النمو الثقافي ، وتكوين الشخصيات واكتساب المهارات والقدرات في كافة المراحل العمرية ، وهي اقرب إلى التعليم و التربية السياسية ، فالوسائل الإعلامية بإمكانها تقديم الكثير من المعلومات للنشء الجديد و للطلبة في مختلف المراحل العمرية فوظيفة التنشئة السياسية تعمل على خلق أفراد فاعلين ايجابيين في هذا المجتمع .

و المقصود من التنشئة ليس نقل العادات و التقاليد إلى النشء الجديد فحسب ، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى المجتمع كله و على اختلاف مستوياتها العمرية أو التعليمية أو الثقافية . هذه الوظيفة أشار إليها لاسويل في نظرياته إذ يقول أن التنشئة السياسية هي العملية التي يمكن بواسطتها تشكيل الثقافة السياسية و المحافظة عليها أو تغييرها ، و السمة الأساسية للتنشئة السياسية أنها عملية مستمرة و عادة ما تتكامل هذه الأخيرة بتكوين الثقافة السياسية . حيث تحرص الأنظمة السياسية و خاصة الشمولية منها التي تخضع لمركزية السلطة (حكم فردي أو حكومات الحزب الواحد) على الاستعمال المكثف لوسائل الإعلام من اجل تنشئة و تعبئة جماهيرها سياسيا ، لهدف خلق وعي سياسي يتماشى و يدعم السلطة الحاكمة التي توجهه و تملي عليه مواقفه السياسية نحو القضايا و المواضيع السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية .فالتثقيف السياسي هنا يكون موجه ، بينما يكون التثقيف السياسي مختلفا في الأنظمة الديمقراطية أين تكون وسائل الإعلام أرضية للنقاش و الحوار متنوعة الأفكار و المنطلقات تفسح المجال للجمهور بالقيام باختيارات سياسية ليست فقط مبنية على مصدر أو مؤسسة واحدة.

² - محمد حمدان المصالحه : الاتصال السياسي مقترح نظري تطبيقي، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002، ص40.

د - الاتجاه التغييري لوظائف وسائل الإعلام السياسية

يلاحظ وجود علاقة بين التغيير الإعلامي و التغيير السياسي فالإعلام و ما يرتبط به من وسائل ومضمون يؤثر في التغيير السياسي و ذبك بتطوير القيم و المعتقدات السياسية أي أن أنماط الإعلام من خلال الدور السياسي الذي يلعبه على صعيد الوظيفة السياسية تؤثر في عملية التغيير السياسي و هذا يشير إلى أن هناك علاقة ايجابية بين النمو و التطور السريع في وسائل الإعلام والمشاركة السياسية و ذلك من خلال زيادة المدركات السياسية للجماهير مما يؤدي إلى تحفيز تفاعلها في الحياة السياسية¹

تركز الوظائف التي تعكس هذا الاتجاه إلى تبني منطلقات معارضة ومخالفة لكل ما تمثله السلطة وتتعلق في ذلك من خلال وظيفة تقييم الواقع السياسي الذي يمثل حقلًا لنشاط وسائل الإعلام التي تستطيع أن تجذب أو تنفر الجماهير منه، و يرجع عادة عدم استقرار الواقع السياسي وقدرته في جذب الجماهير و إثارة انتباههم إلى التصورات التي يكونها الأفراد من مصادر الاتصال عن المؤسسات السياسية و رغم الطابع التفاوضي الذي يمنحه مارك لينش Marc Lynch لقوة وسائل الإعلام على التغيير الديمقراطي في العام العربي غير أنها لا يمكنها تعويض عمل المؤسسات والمفاوضات السياسية و على الأقل فهو يدافع بقوة على مساهمة هذه الوسائل على بناء الأساسات للثقافة السياسية².

إذ تشجع وسائل الإعلام أفراد المجتمع إما على المشاركة و أداء واجباتهم السياسية أو تنشر روح اللامبالاة و العزوف السياسي من خلال الطريقة التي تقدم أو تعرض بها الحياة السياسية الأمر الذي قد يقلل من شأن العملية السياسية وشرعيتها أو العكس ، ويكون ذلك سواء من خلال المساحة المخصصة للنشاط السياسي في وسائل الإعلام، زاوية المعالجة، الجدية أو البساطة والسطحية ، المحتوى و المواضيع المختارة ، و تشير العديد من الدراسات إلى أن وسائل الإعلام تشترك في تحديد الأولويات للجمهور حيث تقوم على تحديد اهتمامات الجمهور. أي تسهم في تحديد رؤية الناس إلى هذا الواقع السياسي و يتم ذلك في غالب الأحيان بشكل غير مباشر من خلال

¹ - عزيزة عبده : مرجع سبق ذكره ، ص 75.

² - Naomi saker : Op.cit,p04.

المواقف التي تتخذها وسائل الإعلام تجاه مختلف القضايا أو عن طريق تلك المفاهيم التي تتبناها في معالجتها لمختلف الموضوعات و القضايا الجماهيرية المهمة .وتلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في تشكيل الرأي العام فيما يتعلق بالقضايا التي تهم المجتمع وتشغل فكره و اهتماما ، وذلك من خلال توجيه الاهتمام لبعض القضايا و إغفال البعض الآخر .

وقد تعمل وسائل الإعلام على التلاعب المباشر بالعملية السياسية ، فقد يكون الغرض من وراء بعض الأخبار السياسية إثارة ردود الأفعال العامة و خلق مطالب سياسية جديدة ، أو قد يكون الهدف هو إثارة النخبة السياسية الحاكمة من اجل القيام ببعض الإصلاحات ، و قد يكون الهدف هو التعاون بين موظفي الحكومة ، الإداريين و الصحفيين لإثارة موضوع من الموضوعات العامة .

وذلك من أجل التأثير في اتجاهات الرأي العام حيث تستخدم الأنظمة السياسية وسائل الاتصال في هذا الشأن من أجل توجيه الرأي العام و تحديد مواقفه المؤيدة لسياسته و برامجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...و محاولة إضعاف منطلقات الرفض و المعارضة و الانتقاد لنشاط مؤسسات النظام السياسي .و يعتبر كسب الرأي العام من المفاتيح القوية التي تسعى السلطة لامتلاكها والسيطرة عليها و لا يكون ذلك إلا بالاستعانة بوسائل الإعلام .التي هي زيادة على كونها وسيط بين الطرفين فهي تقوم برصد و جس نبض الرأي العام ، وبذلك جمع معلومات يتم استخدامها من طرف السلطة¹ .

عموما يمكن القول أن وسائل الإعلام تلعب دورا مؤثرا في عملية صنع القرار السياسي ، فهو ينقل المعلومات السياسية لصانع القرار السياسي ، و كذلك للمواطنين ، و أي تشويه في هذه المعلومات يؤثر بغير شك في صنع القرارات .كما أنها تطرح بعض البدائل التي يمكن أن يختار من بينها صانع القرار ، كذلك تؤثر في مرحلة تكوين القرار عند الرأي العام ، و تؤثر أيضا في إدراك المواطنين لدلالات القرار السياسي ، كما قد يستخدمها صناع القرار للتأثير في الرأي العام من أجل تدعيم و مساندة قراراتهم.

¹ -Ibid ,p06.

الفصل الرابع

تكوين الرأي العام الجزائري

1-4 تقسيمات الرأي العام

2-4 خصائص الرأي العام

3-4 وظائف الرأي العام

4-4 نظريات الرأي السياسي

5-4 علاقة الرأي العام بالنظام السياسي و وسائل الإعلام

6-4 تكوين الرأي العام

7-4 وسائل الإعلام و تكوين الرأي العام

4-1 تقسيمات الرأي العام

تعددت و تنوعت المعايير المعتمدة لتقسيم الرأي العام من حيث الطبيعة ، الثبات الجمهور ودرجة الوضوح... الخ ، و التي سوف نحاول توضيحها مع التركيز نوع التقسيم الذي اعتمد في هذه الدراسة التي تتناول الرأي العام الجزائري ، و عليه يتوزع الرأي العام حسب طبيعته بين الرأي العام الكامن والظاهر ، حيث يتكون الرأي العام الكامن أو غير الظاهر نظرا لأسباب سياسية أو اجتماعية قاهرة تحول دون بروزه و التعبير عنه علنيا، أما الرأي العام الظاهر فتعبر عنه كل وسائل الإعلام والمنظمات السياسية و الاجتماعية و الثقافية ، حيث يمارس تأثيرا على سلوكيات الأفراد و الجماعات و السياسات العامة¹.

أما من حيث الثبات يمثل الرأي العام الثابت الرأي ،الرأي الذي يرتكز على منطلقات ثقافية وتاريخية ودينية ويمتاز بالثبات ، حيث لا يتأثر بالأحداث و التغيرات الجارية إلا نادرا، لكن تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد رأي عام ثابت بشكل مطلق ،و إنما يشير الرأي العام الثابت إلى نوع من الاستقرار النسبي و في المقابل يشكل الرأي العام المؤقت رأيا يرتبط بمشكلة أو قضية طارئة أو حادث عرضي ينتهي أو يختفي بزوال مسببات هذه القضية أو المسألة ، كما أن هناك من يصفه بالرأي العام المتغير .و ليس بعيد عن هذا التقسيم يوجد الرأي العام المستقر (الاستاتيكي) و الرأي العام المتحرك (الديناميكي)، حيث يستمد الأول قوته من التقاليد و الأعراف و المبادئ و القيم الاجتماعية المتعارف عليها، أما الثاني فيعتمد على الحركة و الحيوية و الارتباط أكثر بدراسة وتمحيص القضايا أكثر من العادات و التقاليد، و هناك أيضا تقسيم للرأي العام يحكمه العامل الزمني و يتوزع بين رأي عام يومي ، رأي عام مؤقت و رأي عام دائم وهو نفسه الرأي العام الثابت .

أما تقسيم الرأي العام حسب الجمهور فينقسم بدوره إلى رأي عام الأغلبية ، أي رأي السواد الأعظم من الجماعة الفاعلة و المؤثرة أما رأي الأقلية يمثل رأي نسبة اقل من نصف الجماعة ، كما يشير الرأي العام الائتلافي إلى التقاف آراء جماعات حول مشكلة معينة في وقت معين تحت ظروف استثنائية تستوجب هذا الائتلاف ، ويضاف أيضا إلى هذه الأنواع الرأي العام الساحق القريب من الإجماع العام .

¹ - كمال خورشيد مراد : مرجع سبق ذكره ،ص366.

و هناك نوع آخر من التقسيمات و هو الرأي العام حسب التوافق و الإجماع و يتوزع بين رأي عام بالإجماع ، و رأي عام بالتراضي، و ثالثا رأي عام عن طريق التصويت و رأي عام عن طريق الضغط.

بناء على هذه التقسيمات صنفنا الرأي العام الجزائري وفقا لمشاركته السياسية بين الرأي العام السلبي، الذي يعتمد على معيار نشاطه و تأثيره و مشاركته في السياسة العامة ، و يرتكز هذا التقسيم على افتراض وجود قطاع من الجمهور سلبي يكتفي بالتعرض إلى وجهات النظر و الانسياق وراءها و يسمى هذا الرأي العام بالرأي العام السلبي، أما بالنسبة للرأي العام الايجابي و هو الرأي العام الذي يمثله عادة المثقفون وقادة الرأي ، الذين يملكون خلفية فكرية و معرفية تؤهلهم لفهم الحقائق و أبعاد القضايا و تفسيرها و لا يتأثرون عادة بوسائل الإعلام بل هم الذين يمارسون أثرا عليها ، و هو بعبارة أخرى يمثل الرأي العام النابه أو الرأي العام المثقف مقابل الرأي العام المنساق .

أما الرأي العام من حيث الانتماء الجغرافي يتفرع إلى الرأي العام المحلي و هو يمثل الرأي السائد بين غالبية أفراد منطقة جغرافية معينة كالرأي العام في مدينة قسنطينة أو وهران أو الرأي العام في المدينة أوالمناطق الريفية ، و هناك الرأي العام الوطني و يرتبط هذا النوع من الرأي العام بالدولة أو الوطن وتستند إليه السلطة القائمة و تخاطبه وسائل الإعلام مثل الرأي العام الجزائري و هو الرأي العام الذي يضم كل المواطنين الجزائريين ، و في المقابل نجد الرأي العام العالمي و الرأي العام الإقليمي، كما يوجد أيضا ما يسمى بالرأي العام النوعي و هو الرأي العام الذي ينتشر و يسود بين طائفة أو فئة من الشعب أو بين مجموعة من الشعوب في قضية معينة يحدث حولها الصراع والنقاش، و تهم ذات الفئة و تمس بمصالحها أو قيمها الأساسية مباشرة¹ ، و اعتمادا على هذه التقسيمات فان الرأي العام الجزائري هو ذلك الرأي الذي يخص كل المواطنين الجزائريين، و الذي تخاطبه وسائل الإعلام الجزائرية و في دراستنا هو الرأي الذي تخاطبه الصحافة الوطنية، يتميز بالثبات النسبي و يرتكز على نفس المنطلقات الثقافية والتاريخية و الدينية و السياسية و يهتم بالقضايا و الأحداث السياسية التي ترتبط بالسياق السياسي والإعلامي و الاجتماعي العام بالمجتمع الجزائري.

¹ - نفس المرجع ،ص367.

4-2 خصائص الرأي العام

يتميز الرأي العام بمجموعة من الخصائص التي تلازم حالة و وضعية الرأي العام ، كون الرأي العام هو اتجاه جماعة من الناس نحو مشكلة أو قضية معينة أو حدث أو فكرة خاصة ...، غير أن هذا الاتجاه يطرأ عليه نوع من التغيير، إذا تعرض إلى نوع من القلق و الضغط نتيجة للصراع أو الإحباط ، وللتخلص من هذه الوضعية فإنه يعمل على الخروج منها لاشعوريا عن طريق العمليات العقلية اللاشعورية التي تعود استغلالها كآليات دفاعية من أجل التخفيف من حدة الشعور بالقلق، ومنها التبرير و الإبدال والتعويض والإسقاط و التقمص و الاتفاق ، و التي تمثل خصائصه¹:

1 - التبرير : يحدث التبرير على مستوى الرأي العام عندما يشعر الرأي العام بنوع من التوتر والقلق ، الأمر الذي يدفعه إلى اللجوء إلى وسيلة لتخفيف هذا التوتر و القلق النفسي و الشعور بالذنب ، فالتبرير في الرأي العام هو محاولة تقديم أسباب و تفسيرات غير تلك الحقيقية من أجل الشعور بالاطمئنان والتوازن ، فحينما يسأل رجل أمريكي عن أسباب تعصب البيض ضد السود و اضطهادهم رغم تغني أمريكا بالحرية و العدالة و المساواة الإنسانية، فإنه يسوق تبريرات غير علمية و إن كانت منطقية بالنسبة لمنظوره الخاص ، و بذلك فهي محاولة للتخفيف عن الشعور بالذنب ، مما يقدم لنا فكرة عن كيف يسهم التبرير في تكوين الرأي العام .

التبرير في الجماعات مثله مثل التبرير عند الأفراد ، فهو عبارة عن تعليل للفعل الذي يصدر عن الأفراد بأسباب تبدو معقولة في نظر الآخرين، غير أنه في الواقع هذا الفعل الصادر عن الفرد هو عاطفي صرف، يحاول هذا الأخير إخفاءه عن الآخرين بكل الطرق الممكنة ، و هو ما ينطبق على الجماعة أيضا ، فحين تشعر الجماعة بشيء من الخوف أو القلق أو الذنب أو الفشل فإنها تلجأ إلى التبرير للتخلص من هذا الشعور أو للتخفيف منه .

ب- الإبدال : يعتبر الإبدال أحد العمليات اللاشعورية الناتجة عن الإحباط ، و معناه أن الحالة الانفعالية إذا وجدت عائقا في موضوعها ، فإنها تتحول إلى موضوع آخر يغلب أن يكون به بعض الشبه أو الصلة بالموضوع الأول ، فعندما يكون للفرد رغبة معينة و يصعب عليه تلبيةها، فإنه عادة ما يلجأ إلى تحقيق رغبة بديلة تقوم مقام الرغبة الأولى الصعبة التحقيق و عادة ما تتقاسم الرغبتان

¹ - غريب سيد أحمد : علم اجتماع الاتصال و الإعلام ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002 ، ص156.

بعض أوجه الشبه ، ويحدث هذا النوع من الإبدال على مستوى الجماعات ، ففي حالة الإضراب العام قد يلجأ المتظاهرون إلى الممارسات العنيفة للتعبير عن سخطهم و رفضهم للأوضاع القائمة .

ج - التعويض : و هو الظهور بصفة ما قصد تغطية صفة أخرى ، و الصفة الظاهرة في العادة صفة مقبولة لدى الفرد ، أما الصفة المستترة فهي غير مقبولة ويقوم في هذه الحالة بالمبالغة في الصفة الظاهرة و الغرض من المبالغة هو الوصول بعملية التغطية إلى درجة النجاح ، و نفس الشيء بالنسبة للرأي العام فالتعويض ضرورة من ضرورات التطور حينما لا تكون هناك طريقة أخرى لتخفيف هذا الدافع القوي ، ومن أمثلة التعويض ما تقوم به بعض الحكومات حين تريد أن تشغل الرأي العام بقصة مفبركة ، أو حادثة مختلفة تصرف الرأي العام عن القضية الأساسية أو ما يطلق عليه توجيه اهتمام الرأي العام .

د - الاتفاق : يصب الفرد نفسه في قوالب اجتماعية أثناء عملية التنشئة الاجتماعية ، أي أنه يحاول الاتفاق مع قوالب المجتمع و في حالة خروجه عليها يتعرض لعقاب المجتمع، الذي يتخذ موقفا سلبيا نحو تصرفات الفرد كالاحتقار أو العزل ، يميل الفرد أثناء تنشئته لاشعوريا إلى رأي الأغلبية ، و عليه ينحو الأفراد إلى تبني الرأي السائد و الاتفاق معه .

هـ - التقمص : يدل على إسقاط الفرد سلوكه على الآخرين و يقول بأنهم يشبهونه ، و يحدث التقمص فقط عندما يكون الفرد مستعدا لاعتناق الموقف الملائم تجاه الذين يتقمص شخصيتهم ;التقمص على عكس الإسقاط ، حيث أن الفرد يمتص مجموعة من صفات شخص يعجب به و امتصاص هذه الصفات يتضمن الحسن منها و السيئ، فالفرد يتقمص دون أن يشعر ، والتقمص قد يكون أحيانا أسلوبا من أساليب التفاهم بين الأفراد فهو يؤدي وظيفة من وظائف الاتصال ، و بهذا المفهوم تساعد هذه الظاهرة على تقوية الروابط بين أفراد المجتمع كما تعمل على تكوين الرأي العام على أعلى مستوى و هو التعاون و التضامن .

و - الإسقاط : عملية الإسقاط هي شبيهة بانعكاس الصور على المرآة ، حيث أن النقائص التي يشعر بها الفرد يسقطها على الآخرين و الأمر لا ينعكس على السلوكات غير السوية ، و يبرز الإسقاط عادة عندما يقوم رجال الدعاية إلى ترويج الشائعات .

و إن كنا قد قدمنا كل عملية من عمليات العقلية اللاشعورية التي يلجا إليها الرأي العام للتخلص من التوتر و القلق النفسي فقد وضحنا الصورة و الضوء الذي يمكن أن يقوم به الرأي العام أين تتشكل خصائصه غير أنه غالبا ما يحدث أن تتفاعل أكثر من عملية واحدة في وقت واحد ، وقد أجريت العديد من الدراسات و الأبحاث على الرأي العام و ذلك لمعرفة جوهره و خصائصه ، و ما هي العوامل والظروف التي قد تتحكم فيه و تفسره أو توجهه .

4-3 أبعاد الرأي العام

يعتبر الرأي العام ظاهرة مركبة و متعددة الأبعاد منها النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والإعلامية التي تساهم في رصد طبيعة الرأي العام من خلال الجوانب التالية¹:

أ - **البعد السياسي** : يعتبر الرأي العام نوعا من ردود الأفعال الصادرة عن مكونات المجتمع ، و التي تمثل تعبيراً عن آرائه و مواقفه من السلطة السياسية الحاكمة و طريقة معالجتها و تعاملها مع القضايا العامة والمشاكل المتعلقة بالمجتمع على جميع المستويات و كل القطاعات، و خاصة تلك المرتبطة بكيانه ، و من الناحية السياسية هو بمثابة نوع من رد الفعل أو الجزاء غير المنظم للتعبير عن فشل السلطة الحاكمة في مواجهة مشاكل المجتمع و تحركاته الكلية ، حيث يرى بعض المحللين أن الرأي العام يمثل شكلا من التعبير السلبي عن المصالح ، فالرأي العام لا يعبر إيجابيا عن المصالح بشكل مباشر ، و إنما يقوم صانعو القرار السياسي بالعمل على تحديده و التعرف عليه من ناحية المضمون و الاتجاه العام ، فهو لا ينشأ إلا في حالة محاولة التعرف عليه و تمييزه عن التعبير الإيجابي عن المصالح التي تكون عادة في شكل عام و منظم من خلال جماعات المصالح.

ب - **البعد الاقتصادي** : تعد الجوانب الاقتصادية من أهم محركات الرأي العام التعبير عن قضاياهم ومشكلاته على حياته اليومية ، ينطلق من سلوك فردي نابع من تحقيق إشباعات عبر معادلة بين الحاجات و الموارد ، غير أن المنظومة الاتصالية الحديثة زادت من آثار الأبعاد الاقتصادية على الرأي العام، من خلال تعميقا لهوة بين المنتج و المستهلك ، و سعي المنتج على التحكم و إخضاع سلوك المستهلك و عولمته، هذه الوضعية زادت من إضعاف الرأي العام و مكانته خاصة في الدول النامية لدرجة التشكيك في وجوده في مثل هذه الدول زيادة على متغيرات أخرى في مقدمتها الثورة

¹ - حامد عبد الماجد قويسني : دراسات في الرأي العام مقارنة سياسية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2003، ص81.

التكنولوجية والاتصالية الهائلة ، و ارتفاع أهمية المواطن في عملية صنع القرار السياسي و لو صوريا من خلال تملقه و تزييف وعيه ، و انتشار الدعاية و الحرب النفسية على المستوى العالمي و تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي.

ج - البعد التاريخي : يشكل البعد التاريخي لظاهرة الرأي العام تعبيرا عن التطورات التي مرت بها الجماعة بكل ما تحمله من أحداث و تطورات و التي تتحدد حسب الأدوار التي لعبتها السلطة الحاكمة أو النظام السياسية القائم ، فالرأي العام في هذا الإطار يعتبر انعكاسا اجتماعيا تعبيريا عن التتابع الزمني للحقائق و الوقائع و الأحداث التاريخية و السياسية في عملية التفاعل و احد عناصر التحولات التاريخية فالرأي العام الجزائري كان مرافقا للتطورات و الأحداث التاريخية التي عاشتها الجزائر منذ الحقبة الاستعمارية، و الاستجابة لبيان أول نوفمبر ما هو إلا دليل على تحركات الرأي العام وفقا للأحداث والتغيرات التاريخية للمجتمع الجزائري.

د - البعد الاجتماعي : تعد الحياة الاجتماعية تعبيرا عن نوع من التفاعل بين متغيرات الحياة الواقعية ، التي تؤدي إلى التطور الذي تلعب السلطة السياسية فيه أدورا متباينة عبر قنوات و أشكال تعبيرية متعددة ، أين يكون الرأي العام أحد مقومات العملية التفاعلية و مخرجاتها .

هـ - البعد النفسي : يكون الرأي العام أحد العناصر الأساسية التي يتشكل منها الوجود المعنوي للفرد أو الجماعة، لأنه الإطار المحرك و الباعث للرأي العام ، كون الرأي العام هو أحد أشكال السلوك الإنساني أما على مستوى الجماعة فيعد أحد مصادر القوة المحركة للوجود السياسي .

و - البعد الإعلامي : يعد البعد الإعلامي للرأي العام أحد المنطلقات الأساسية لتشكيل الرأي العام نظرا للعلاقة التبادلية بين الطرفين ، و التي سمحت بخدمة كل طرف منهما للأخر ، لكن أحيانا ما تنحرف هذه العلاقة لتسيطر و يتلاعب احدهما بالآخر و خاصة من طرف وسائل الإعلام، التي لا تكفي بدور الوسيط بين الرأي العام و مختلف مكونات النسق الاجتماعي الأخرى ، و إنما تتحكم في طبيعة المعلومات و الأخبار و توجهاتها التي تنقلها للرأي العام وفقا لأجندتها الخاصة أو لجدول أعمال النظام السياسي القائم .

4-4 وظائف الرأي العام

إن التسليم بوجود تنوع و اختلاف في السمات و الخصائص الأساسية للنظم السياسية، يثير بالتالي موضوع مدى تأثير هذا الاختلاف على وظيفة الرأي العام في هذه الأنظمة ، فالمقصود بمفهوم وظيفة الرأي العام علاقة الرأي العام بالنظام السياسي و ما يرتبط به من مؤسسات و جماعات و أفراد ، و ما يمثله الرأي العام من أهداف و برامج و تفضيلات محددة ، و مدى ما تعكسه تلك التفضيلات و الأهداف من تأثيرات على الحركة السياسية ، و بصرف النظر عن المعيار المستخدم لتوصيف النظم السياسية فإنه يمكن الانتهاء إلى أن الهدف منها يتمثل في معرفة مدى تأثيرها على الرأي العام¹ ، و في هذا السياق يلاحظ أن النظم السياسية على تنوعها تولى اهتماما كبيرا لعملية الاتصال السياسي و الشرعية السياسية و التعبير عن المصالح و المؤسسات السياسية و مشكلات التنافس والصراع و الاتفاق و الإجماع ، وإذا اختلفت درجات التركيز بين النظم السياسية إلا أنها لا تختلف حول أهمية عملية الاتصال السياسي، حيث تشترك كافة الدول بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية في وظائف الرأي العام و يمكن تلخيص هذه الوظائف في ثلاث نقاط رئيسية² :

- يحافظ الرأي العام على القيم العليا للدولة و المبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع ، و التي تتباين من دولة إلى أخرى و من مجتمع إلى آخر حسب منظومة الثقافة ،الدين و العادات والتقاليد و النظام السياسية .
- يساهم الرأي العام في رفع الروح المعنوية خاصة عندما تتعرض أية دولة إلى تهديد خارجي أو اعتداء أجنبي ففي مثل هذه الظروف يلتف الرأي العام حول القيادة السياسية التي يراها كفيلة بإخراجه من الأزمة .
- يؤثر على حياة الأفراد من منطلق كونهم يشكلون عناصر المجتمع كما يعودهم على الطاعة الاجتماعية و قبول ما هو سائد في المجتمع من قيم و مبادئ و تقاليد و عادات و أخلاق .
- يساهم في ترقية الممارسة الديمقراطية في الدولة من خلال لعب دور الرقيب على توجهات السلطة القائمة

¹ - مجمد نصر مهنا : في النظرية العامة للمعرفة الإعلامية للفضائيات العربية و العولمة الإعلامية و المعلوماتية ، المكتبة الجامعية ،الإسكندرية ،2003 ،ص ص 149-150 .

² - عبد الوهاب بن خليف : مرجع سبق ذكره ،ص 108 .

و تتحدد وظيفة الرأي العام وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد تبعا للعلاقة أو مجموع العلاقات بين عمليات تكوين الرأي العام و صناعة السياسة في المجتمع ، حيث يمكن للرأي العام أن يمثل أداة مصادقة وتشريع لقرارات السلطة السياسية ، أو مجرد بيانات و نسب مئوية لدعم المضامين الإعلامية حول قضية أو شخصية سياسية معينة، كما يمكن أن يكون مصدر تأثير مباشر على توجيه و تحديد العملية السياسية و طرفا مشاركا فيها ، و منه نتساءل عن الوظائف السياسية للرأي العام حسب طبيعة الأنظمة السياسية .

أ- وظيفة الرأي العام في النظام الديمقراطي

تفترض النظم الديمقراطية الدستورية أن السلطة السياسية تتكون من مجموعة من الهيئات التمثيلية التي ترتكز على حكم الأغلبية و على رضا المحكومين و على حق المعارضة السياسية ، كما يسمح النظام السياسي بالتجمع الاختياري للأفراد و التعبير عن مواقفهم في أي شكل من أشكال التنظيم بغية تحقيق الأهداف المشتركة ، كما تمنح النظم الديمقراطية الدستورية مجموعة من الحقوق والواجبات الأساسية للمواطن و التي تمارس في الاعتراف بقدرة الفرد على حكم نفسه بنفسه ، ومشاركته الايجابية في العملية السياسية¹ ، و استنادا إلى هذا النظام يعتبر الرأي العام مصدرا من مصادر الدستور و القوانين و هو الذي يصادق على شرعيتها ، يؤيدها و يحرص على تطبيقها لأنها نابعة من إرادته و تخدم مصلحة وتلبي حاجاته ، كما يشكل قوة معنوية بإمكانها المطالبة بتعديل ، تعطيل أو إلغاء القوانين في حال تطلب الأمر ذلك ، يمكننا القول أن الرأي العام في ظل مثل هذه الأنظمة يعتبر ركيزة أساسية للهيئات والمؤسسات الاجتماعية ، من منطلق أنه يسهل تأديتها لرسالتها الحضارية و الثقافية .

ب- وظيفة الرأي العام في النظام التسلطي

أما بالنسبة لوظيفة الرأي العام في ظل الأنظمة التسلطية التي يكون المصدر الأساسي للسلطة فوقيا ، لا يسمح فيها تشكيل تنظيمات صناعة الرأي العام و النشاطات السياسية في عمليات تكوين السياسة ، حيث يعتبر أعضاء المجتمع رعايا و يختصر دورهم في القيام بالواجبات المحددة لهم من طرف الحكومة أو الطبقة الحاكمة ، و تنطلق هذه السلطة من مبدأ كونها أفضل من غيرها في معرفة

¹ - أحمد بدر : الرأي العام طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 96-97.

ما يصلح للشعب وما لا يصلح له ، و بذلك تنحصر وظيفة الرأي العام في مثل هذه الأنظمة ليكون مجرد مستقبل موجه لقرارات السلطة الحاكمة.

4- 5 نظريات الرأي السياسي

أ. **نظرية الصفوة** : تعتبر هذه النظرية من بين أقدم نظريات الرأي السياسي و تشير إلى أن الصفوة أو الطبقة الحاكمة هي مصدر للرأي و تمثله ، وتتعلق من فكرة أن المجتمع يتكون أفقيا من القادة والتابعة و يتكون عموديا من جماعات مختلفة خاضعة للتسلسل الهرمي طبقا لأصولها العرقية أو التركيب الاقتصادي و الاجتماعي أو الوظيفي و السكاني ، وعلى الرغم من أن الصفوة يمكن أن تهزا أو تتجاهل و تتكر وجود الرأي العام ، غير أنها تقدم الولاء له دون الإعلان عن ذلك صراحة¹ ، و تنفرد الصفوة بالسيطرة على المؤسسات التعليمية و على أجهزة الإعلام و الفنون و الترفيه نظرا لمكانة هذه الأجهزة في تكوين الرأي العام و تشكيله، و في حال اعترضت الصفوة و انتقدت الحكم الشعبي القائم على التصويت و الانتخابات الحرة و الهيئات التشريعية التمثيلية ، نظرا لقناعاتها بأن هذه الأجهزة والهيئات و الإجراءات غير قادرة على الاختيار السياسي الفعال، و تلعب وسائل الإعلام دورا سياسيا مهما في مثل هذه النماذج ، حيث تحتاج الصفوة إلى نوع من الاتصال مع الشعب للحصول على الإجماع.

ب- **نظرية السيادة المطلقة** : ترى هذه النظرية المجتمع مجموعة من الأفراد، وفي حالة غياب سلطة حاكمة سيطرت الغوغائية و الفوضى على سلوكهم ، و عليه يجب على الشعب التنازل عن حريتهم لصالح حاكم مطلق يكون قادرا على التعرف على التعبير على إرادتهم الشعبية ، و يشير الدارسون لفلسفات كل من هيجل ، هوبز إلى حقيقة التعقيد في العلاقة بين البناء الاجتماعي و عمليات تكوين الرأي العام في المجتمع و أن طبيعة هذه العلاقة لا تقتصر على ثنائية العلاقة بين الحاكم و المحكوم.

ج- **نظرية التطبيع** : ترتبط هذه النظرية تاريخيا بفكرة السيادة الشعبية ، نظرا لكون هذه النظرية تنادي بضرورة تعليم الشعب و توجيهه و استمالاته و إقناعه و بذلك العمل على خلق تغييرات و تقسيمات

¹ -Sonia Livingstone , Peter Lunt : **The mass media, democracy and the public sphere**,(eds)Talk on television audience participation and public debate, Routledge, London,UK ,1994 ,p12/02/2016, <http://eprints.lse.ac.uk/48964/april2013>.

جديدة لقطاعات الرأي بالنسبة للأحداث و للأعمال التي يقوم بها قادة الرأي و السياسة و الصحفيون وغيرهم ، ويعتبر استخدام الدعاية في الحرب العالمية الأولى ، وكذلك استخدام الحركات الجماهيرية الشمولية والثورية للدعاية و الإثارة و التهيج من العناصر التي ساعدت على ظهور نظرية التطبيع الجماهيري للرأي السياسي ، وعليه فان القوى الاجتماعية و الرأي العام عنصران غير مستقلين عن بعضهما البعض لأنهما يتأثران بالقادة و الأحداث ، و يساعدان على تكوين كل من تلك القوى الاجتماعية و الرأي العام .

د- النظرية الدستورية الديمقراطية : لهذه النظرية علاقة مباشرة بنظرية الديمقراطية التمثيلية التي تسلم بفكرة الاتفاق بين أفراد الشعب ، ذلك لان الشعب عندما يتنازل عن حرية العمل السياسي المسبق ، يتمكن من تأسيس حكومة ذات سلطات محدودة مقابل أن تقوم تلك الحكومات بتحقيق بعض القيم و الأهداف (الاتحاد ، الاستقلال ، الأمن ، العدالة ، الحرية الرفاهية ، التنمية ، الخ) التي لا يمكن للأفراد تحقيقها بأنفسهم ، و هي فكرة تستند إلى نظريات العقد الاجتماعي، التي تكفل لأفراد المجتمع حقوقهم الشخصية و تحقق الملائمة بين نشاطات و أعمال الحكومة السياسية و رأي الأغلبية عن طريق الانتخابات ، حرية التعبير ، حق الاجتماع و حسب لوك Locke يتم تحديده من خلالها حقوق المحكومين و مجال اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى قيام ثقافة سياسية مبنية على احترام الحاكم ومشاركة ضيقة للمحكّمين في العملية السياسية¹.

هـ- النظرية العقلانية - المثالية : يؤمن أنصار الديمقراطية المثالية بالافتراضات و المفاهيم العقلانية عن الظروف التي يجب أن تتوفر من أجل حكم الشعب لنفسه ، حيث يتجسد هذا الشعب في شخصية لها كيان عضوي ذات رأي أو صوت واحد ،

حيث أن نموذج النظرية العقلانية - المثالية للرأي السياسي يشير إلى مجموعة من الظروف التي تسمح للأفراد و الجماعات في المشاركة العقلانية في الشؤون العامة و من بينها²:

- أن ينظم الشعب سياسيا ، ويتصرف على أساس وحدة متجانسة ، و ليس على أساس حشد .

¹ - Ibid,p13.

² - أحمد بدر : الرأي العام طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة، مرجع سبق ذكره ،ص102.

- الاعتراف بحق الأقلية في اعتناق آراء مخالفة لرأي الأغلبية و الاعتراض السلمي ، مع ضرورة خضوع هذه الفئة لقرارات الأغلبية .
- التزام و موافقة كل من الأغلبية و الأقلية على قواعد و إجراءات تعديل ، إصلاح و تغيير العمليات و الإجراءات الحكومية .
- وجوب توفر الحقائق و المعلومات الكافية لأعضاء المجتمع السياسي من اجل اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالقضايا المختلفة .
- أن يشارك هؤلاء الأعضاء بايجابية و فعالية في مناقشة الشؤون و القضايا العامة من أجل الوصول إلى قرارات سليمة و عقلانية .
- أن يقوم أعضاء المجتمع السياسي بتعديل و تكيف آرائهم ، مواقفهم و أصواتهم و كل إشكال مشاركتهم السياسية للتلاؤم مع الصالح العام .

و زيادة على ذلك ممارسة المواطنين للديمقراطية تقوم على اهتمامهم بقضايا الشؤون العامة وامتلاكهم لمعلومات كافية عنها و قدرتهم على التمييز و التعرف على الحقائق السياسية التي تساعد على تحديد اختياراتهم السياسية .تعتبر هذه النظرية بعيدة عن واقع المجتمعات و قدرة الأفراد على الارتقاء إلى الشروط التي حددتها هذه النظرية ، و طرح موضوع التشكيك في قيام حكومة ديمقراطية مثالية .

4-6 علاقة الرأي العام بالنظام السياسي و وسائل الإعلام

إن أهمية الرأي العام في الحياة السياسية تدفعنا للتساؤل على علاقته بمختلف السلطات السياسية في النظام السياسي القائم ، و يظهر من الوهلة الأولى أنه لا توجد علاقة بارزة بين السلطة القضائية و الرأي العام وأن هذه السلطة هي أقل السلطات تأثيرا في الرأي العام وذلك لالتزامها بتطبيق الأحكام و القوانين، دون النظر في أثارها و رد فعل الجماهير، غير أن وسائل الإعلام الجماهيرية في السنوات الأخيرة ألقت الضوء على ما يحدث في المحاكم التي أصبحت تعتبر مصدر للأخبار المثيرة و التي تزيد من اهتمام جمهورها ، ورغم ذلك تعتبر السلطة التشريعية من بين أقرب السلطات إلى الجمهور ،و ذلك لأن أعضائها ممثلين منتخبين من طرف الشعب ، و عادة ما يتساءل عن ما إذا كانت السلطة التشريعية تمثل قادة الرأي العام أو مجرد وسيط بينه و بين النظام الحاكم ،أي بمعنى

تنتقل و تمثل اتجاهاته ، أرائه وانشغالاته ، و إذا ما اعتبرت على أنها تؤدي كلا الوظيفتين، ففي هذه الحالة أي الوظيفتين هي الأولى و الأهم ؟ غير أن نفوذ و قوة الهيئة التشريعية سجل تراجعاً ملحوظاً في العديد من الدول الديمقراطية و الشمولية منها لصالح السلطة التنفيذية ، و يشير العديد من الباحثين إلى تزايد الحاجة إلى اتخاذ القرارات والإجراءات السريعة ، أو نتيجة لتصادم و صراع المصالح داخل الهيئات التشريعية ، مما يقلل من قوتها و عدم قدرتها على قيادة الرأي العام و المبادرة و عدم قدرة النواب على مواكبة القضايا الدقيقة و المعقدة والتي تحتاج إلى معلومات و خبرات علمية و معرفية عالية و متخصصة .

و بذلك زاد اهتمام السلطة التنفيذية بالرأي العام و تجلياته من أجل كسب تأييده و مساندته في الإجراءات و المشاريع التي تطرحها ، كما تستخدمه كوسيلة دفاعية ضد النقد الذي قد تتعرض له من قبل الهيئة التشريعية أو من الصحافة ، و نظراً لتعدد و تعقد القضايا الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الثقافية الراهنة التي تفرض على الحكومة و الأنظمة السياسية العمل على تنقيف الرأي العام ووضعه في الصورة فيما يتعلق بمختلف القضايا والأحداث ، و بذل جهود كبيرة من أجل كسب الرأي العام في صفها و الحفاظ على التناغم و الاستقرار بين مختلف مكونات المجتمع¹ .

تعمل الحكومات بصفة دائمة على تحسين علاقتها بأجهزة الإعلام لحاجتها إليها في رسم صورة ايجابية لها أمام الرأي العام ، و يولي صانعو القرارات في أي بلد اعتباراً كبيراً لوسائل الإعلام ، و يعملون دائماً على تنمية العلاقات الإيجابية مع من يعملون بها منطلقين من أهميتها و قدرتها في التأثير على الرأي العام ، و على مجمل القرارات و تنفيذ السياسات ليس على المستوى المحلي فحسب ، بل على المستوى الدولي إذا كان القرار يتعلق بأطراف دولية أخرى ، و تعتبر وسائل الإعلام قناة اتصال تربط الحاكم بالمحكوم ، و هي قناة لا تتسم بالسلبية على الدوام ، فقد يكون لها تأثيرها الخاص على الأحداث سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، كما أنها تنقل المعلومات عن الحكومة إلى الجماهير و في المقابل تنقل توجهات الرأي العام إلى الحكومة التي تقوم بدورها ، كما هو مفترض بتوظيف تلك المعلومات و تحليلها و استخدامها لتحقيق الأهداف الصحيحة ، نظراً لأهمية رأي الشعب بالنسبة لنظام الحكم خاصة الأنظمة الديمقراطية ، و عندما تتحتم الظروف السياسية أو تفرض على

¹ - نفس المرجع، ص109.

القائمين بالحكم الاستجابة لرغبة الجماهير فان وسائل الاتصال تلعب دورا مهما في توجيه السلوك السياسي نحو الهدف المراد تنفيذه.

و في حالة تخوف السياسيين من تسرب بعض أفكارهم عن القرارات التي يزمعون اتخاذها إلى وسائل الإعلام حتى لا يتم الحكم عليها حكما مسبقا ، أو وصولها إلى الجماهير وهم غير مهيين بشكل مناسب للاطلاع عليها ، بل إن صناع القرار يحرصون في بعض الأحيان على إبقاء الأفكار الأولى لقراراتهم بعيدة عن تداول الدائرة الأوسع من المستشارين ، و قد ذهب "هينري كيسنجر" إلى ضرورة الاحتفاظ بسرية القرار السياسي داخل دائرة محدودة جدا وحصره إلى دائرة ضيقة من المشاركين في صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك خوفا من اختلاف وجهات نظر لسياسيين بشكل قد يدفع بعضهم إلى محاربتة بطريقة غير مسئولة كتسربه لوسائل الإعلام بغية إجهاضه.

و لا شك أن حرص بعض صناع القرار على تقليص دائرة المستشارين المشاركين في صنع القرار يؤثر على رشد القرار و يقلل من تدفق المعلومات إلى الحكومة ، لكنهم يرون في نفس الوقت أن ذلك يحفظ هذه المعلومات بعيدا عن الخصوم في الخارج ، و يعمل كذلك بشكل رئيسي على الحفاظ عليها بعيدا عن المنافسين في الداخل ، و في ضوء ما سبق يتضح مدى تأثير وسائل الإعلام في صنع القرارات ، ووضع السياسات الحكومية ، و كيف أنها أصبحت أهم الوسائل المؤثرة في عالم اليوم ، و يمكن تفسير الأهمية الكبيرة لوسائل الإعلام في المجتمعات المختلفة لعلاقتها بصنع القرارات حتى في ظل الرقابة و السيطرة الشديدة التي تمارسها الحكومات باختلاف أنواعها سواء الديمقراطية منها أو الشمولية و بدرجات متفاوتة.

ففي المجتمعات السلطوية عموما تحتكر الحكومة جميع أجهزة الاتصال و الإعلام ، و حتى إلى وقت قريب في المجتمعات الديمقراطية تخضع وسائل الإعلام و على الأخص (التلفزيون والإذاعة) لدرجات من السيطرة و إن كانت بطريقة غير مباشر ، مثل تحكمها في سلطة إعطاء تراخيص لمحطات تلفزيونية و إذاعية ، ففي بريطانيا مثلا و حتى سنوات قليلة ، لم يكن هناك سوى التلفزيون الحكومي الخاضع للرقابة ، و في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتمتع التلفزيون بحرية مطلقة، إذ أن بإمكان لجنة الاتصال الفيدرالية (FCC) إلغاء رخص محطات التلفزيون ، أما الصحافة فتقوم

بدور الناقل للمعلومات عن الحكومة إلى جماهير الشعب... كما تقوم في نفس الوقت بنقل المعلومات وتوجهات الرأي العام إلى أجهزة الحكم عن طريق التحقيقات الصحفية و اللقاءات ، و قد أدى إدراك الحكومات لهذه الحقائق إلى زيادة اهتمامها بوسائل الإعلام بل إن بعض الحكومات و خاصة الثورية منها لجأت إلى امتلاكها ، وذلك لضمان نقل أفكارها و أهدافها و توجهاتها إلى الرأي العام دون مزاحم ، و يعتمد الثوريون إلى وضع محطات الإرسال الإذاعي و التلفزيوني ضمن الأهداف الأولية لإعلان الثورة و السيطرة على الحكم ، غير الاهتمام الرسمي بالرأي العام يتباين بتباين أنظمة الحكم واختلاف إيديولوجيتها من ديمقراطية إلى ديكتاتورية¹.

و من صور خضوع محطات التلفزيون و الصحف للرقابة أن بعض المسؤولين عن وسائل الإعلام يعملون ضمن لجان استشارية لتنظيم الرقابة عليها ، كما تخضع جميع التقارير أثناء الحروب للرقابة والمراجعة الدقيقة ، فالمعلومات تمثل قوة كما أن الشخص الذي يسيطر على قنوات الإعلام يستطيع أن يسيطر على مجريات الأمور ، و من أمثلة ذلك ما حدث في حرب الخليج، حيث لعب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش و كبار معاونيه الدور الأكبر في التحكم في المعلومات الأساسية عن الأزمة وتطوراتها ، و من ثم توظيفها على النحو الذي يخدم القرار السياسي و العسكري ، و قد كانت المعلومات الرسمية التي قدمت عن العمليات العسكرية هي المصدر الأكبر للمعلومات الخاصة بسير الحرب، سواء بالنسبة للجمهور العام أو للصحفيين أنفسهم ، فاحتفظت أمريكا لنفسها بقرار الحرب و توجيه الرأي العام الدولي لمساندة قوات التحالف .

إلا أن وسائل الإعلام غير الرسمية تقوم أحيانا بخدمة حكوماتها بطريقة غير مباشر حين تقوم بانتقاد من تقوم بانتقاد من تريد الحكومة انتقاده من الحكومات الأخرى نيابة عنها ، فتعبر عن وجهات نظر صانع القرار بصورة مبطنة لا تستطيع الحكومة المجاهرة بها لظروف سياسية معينة، ومن الأمثلة البارزة أيضا على أهمية دور وسائل الإعلام في صنع القرارات و على التأثير على الرأي العام مساندة أجهزة الإعلام لحركات التحرر ، و حركات الحقوق المدنية للأقليات ، وكذلك حقوق الإنسان ، إذ تضيف وسائل الإعلام شرعية على هذه القضايا ، وتعمل على إثارتها أمام الحكومة و دفعها إلى اتخاذ قرارات لصالح هذه الفئات.

¹ - فاروق عمر العمر: صناعة القرار و الرأي العام، ميرييت للنشر و المعلومات ، ط2 ، القاهرة ، 2001 ، ص ص 124-125.

غير أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى أن المصالح السياسية اختلطت أحيانا برسالة الإعلام السامية و الهادفة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان ، فقد لجأت بعض الحكومات و أصحاب المصالح إلى استغلال ذلك الأسلوب للضغط على الدول الأخرى من أجل ابتزازها والضغط عليها لتحقيق أغراض لا علاقة لها بحقوق الإنسان ، وقد ذكر الدكتور "كرم شلبي" مثلا استفاه من حرب الخليج الثانية للدلالة على أن الحديث عن الديمقراطية و حقوق الإنسان أثناء حرب الخليج في الصحف الأمريكية ، لم يكن من ورائه الدفاع عن تلك الحقوق ، بل كان يهدف إلى الضغط على دول الخليج لدفع أكبر قدر ممكن من أفساط الحرب ، وكمثال على ذلك ، فقد نشرت مجلة "تايمز" مقالا عن الثروات التي تمتلكها دول المنطقة وأوجه إنفاقها و أن عليها تلبية حاجة جيوش الحلفاء الذين جاءوا للدفاع عن أنظمتها التي وصفها الصفيحة بأنها لا تراعي حقوق الإنسان ، كما قامت صحف "لوس انجلس تايمز" و "نيويورك تايمز" و "واشنطن بوست" بالإسهاب في الحديث عن المعارضة في دول الخليج و عن التمرد على أنظمة الحكم فيها و عن تحدي سلطتها من أجل المطالبة بالديمقراطية¹.

حسب بيار بورديو Pierre Bourdieu إن مجرد عبارة الرأي العام يمكن أن يثير الاهتمام السياسي لأنها تستخدم كأداة لإثبات وجود شعور وطني فالاتصال الجماهيري لديه دور أساسي في تقوية المعايير و القيم الاجتماعية المسيطرة التي تضيء شرعية على النظام السياسي القائم ، حيث من الممكن اتخاذ الاتصال الجماهيري كأداة للرقابة الاجتماعية، غير أن فاعليته الكلية لا تتجسد نظرا لمكوناته المتعارضة².

7-4 تكوين الرأي العام

ظاهرة الرأي العام هي ظاهرة ليست وليدة العصر الحديث و إن كان استخدام مصطلح الرأي العام يعود ظهوره لأول مرة في القرن الثامن عشر إبان الثورة الفرنسية ، حيث عرفت الأمم القديمة الرأي العام وسعت إلى تكوينه و التأثير عليه ، وقد نالت ظاهرة الرأي العام في القرن العشرين اهتمام الباحثين وعلماء الاجتماع و اهتمام معاهد الصحافة بتدريس الرأي العام ، كما كان للحرب العالمية الأولى والثانية مما ساهمت بإذكاء الاهتمام بالرأي العام ، و من أوائل المفكرين في هذه الحقبة

¹ - نفس المرجع ، ص ص 127-128.

² -Thomas Baruchel et autres : Les Médias les données à connaître et maitriser pour analyser et argumenter sur les grandes problématiques ,Volume2, ellipses ,Paris,2010,p89.

(ثورستون Thurstone، و البورت Allport، و بوجارديس Bogardus) و علماء النفس والاجتماع و التاريخ والاقتصاد كفرويد و بافلوف و جون ديوي و غراهام والاس و غيرهم .

4-7-1 العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام

في ظل هذا المنطلق تتعدد و تنتوع العوامل المؤثرة في تكوين و تغيير الرأي العام ففي النظم الديمقراطية لا يوجد مصدر واحد تنشأ منه قضايا الرأي العام ، لأن أي قضية مطروحة على مستوى القرار تنتقل من الدائرة الصغيرة إلى الدائرة الأوسع للرأي العام ليمارس حقه في المشاركة الايجابية في صنع المستقبل ، ويتم انتقال القضية من خلال جماعات المصالح ، أو من خلال الصحفيين و رجال الإعلام أو صناع القرار أو أي جهة حكومية أو تشريعية أو غيرها ، كما قد تبدأ قضايا الرأي العام من رجل الشارع أو من وسائل الإعلام ، فليس هناك مصدر واحد يستأثر بهذه العملية ، و بمجرد أن يتم التعرف على القضية التي تشكل نقطة البداية في تشكيل الرأي العام تبدأ الاتجاهات و المواقف بالتأثر بها في التكون و تنتوع المصادر التي يبدأ منها الرأي العام نظرا لنتوع العوامل و المؤثرات التي تساهم في تشكيله ومن أهمها¹ :

أ - **العوامل البيئية المباشرة** : فالأسرة و جماعات الرفاق و العمل و الجيران و النوادي و دور العبادة وغيرها من المنتديات و المؤسسات التنشئة كالمدارس و الجامعات تمارس دورا مؤثرا في بلورة الرأي العام ، أما عن طبيعة هذا التأثير فنقول الدراسات العلمية تشير إلى أن الفرد يكيف رأيه وفقا مع الرأي العام الأكثر شيوعا داخل الجماعة الاجتماعية التي ينتمي و بعابرة أخرى قد يتخلى عن رأيه لصالح رأي الجماعة لإغراض الانتماء .

ب - **جماعات المصالح** : تعمل هذه الجماعات المنظمة على التأثير و توجيه القرار السياسي من خلال تشكيل الرأي العام حسب توجهاتها و مصالحها ، حيث تقوم باستخدام أساليب الضغط و أحيانا التلاعب بكل الأطراف لتطويع صناع القرار و غالبا ما تستعين بوسائل الإعلام الأكثر انتشارا و تأثيرا في المجتمع لتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها .

¹ - بسيوني إبراهيم حمادة : مرجع سبق ذكره ، ص239.

ج - قادة الرأي : يتميز قادة الرأي بالقدرة على جذب الانتباه الرأي العام نحو القضايا و المسائل معين و صرفه عن قضايا أخرى ، و يساعدهم في ذلك مكانتهم الخاصة، و قبولهم جماهيريا خاصة إذا تم إدراكهم جماهيريا على أنهم يسعون لتحقيق الصالح العام .

د - وسائل الإعلام : تمارس التأثير الأكبر في ترتيب أولويات الاهتمامات داخل المجتمع ، و هو ما يعرف في مجال علوم الإعلام و الاتصال بوظيفة وضع الأجندة أو ترتيب الاهتمامات، حيث تقوم وسائل الإعلام من خلال التركيز و إبراز بعض القضايا على حساب الأخرى في فترة زمنية معينة تمكنها من تركيز اهتمام الرأي العام حول ذلت القضايا ، و الأهم هو علاقة الانسجام بين مستويات الأهمية لأولويات القضايا المختارة في وسائل الإعلام و مستويات الأهمية الممنوحة لذات القضايا لدى الرأي العام.

4-7-2 عملية تكوين الرأي العام

تبدأ ديناميكية الرأي العام بعرض مشكلة ذات أبعاد معينة سواء كانت اجتماعية اقتصادية أو سياسية على مستوى وسائل الإعلام ، و يتفاوت اهتمام وإحساس المواطنين بهذه المشكلة أو القضية بين مؤيد ومعارض و متردد و تلعب الفئة المترددة وزنا كبيرا في التحديد النهائي للرأي العام ، و بما أن الفرد في تفاعل دائم مع بيئته التي تكون الصحافة جزءا منها و التي يتكون الرأي العام في ظلها ، مما يفسر استمرارية تفاعل الفرد مع الرأي العام و يتولد عن ذلك ديناميكية ، و يمتاز هذا التفاعل بصفة الاستمرار و الحركة التي تشكل أحد مقومات الرأي العام و تكوينه من خلال ردود الفعل تجاه مشكلة أو قضية أو موقف معين .

زيادة على الطبيعة الديمقراطية لتكوين الرأي العام و بالرغم من القدرة على التأثير فيه إلا أنه لا يمكن تغييره جذريا ، ومهما بلغت أي جماعة من القوة فلا يمكنها فبركة أو اصطناع رأي عام ويقول شتينبرج Steinberg في ذلك "إذا ما أثير الرأي العام ، أصبحت له قوة تهدم الجبال ، و لكن الآراء الصلبة التكوين لا يسهل تغييرها"¹، و على عكس شتينبرج يؤمن هيرماس بإمكانية تغيير الرأي العام و بتزييفه و ذلك عن طريق التحكم فيه ، ومن المسلم به أنه يصعب توجيه الرأي العام إلى اتجاه معين طالما توجد آراء مختلفة و متعارضة ، وللرأي العام اتجاهان يتأثر أولهما بآراء الجماعة ، قادة

¹ - عبد العزيز الغنام : مدخل في علم الصحافة - الصحافة اليومية ، ج1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص ص 263-264.

الرأي و الذين يمتلكون السلطة ووسائل الإعلام ، أما الاتجاه الثاني فيؤثر الرأي العام في السلطات السياسية خاصة في المجتمعات ذات الأنظمة السياسية المنفتحة ، ويتم تكوين الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام، حيث يدفعهم للتفكير في بعض المشاكل المعروضة لتكوين آرائهم حولها ، ومن المعروف أن وسائل الإعلام لا تعبر عن آراء السلطات و رؤساء التحرير و الناشرين فقط و لكن عن آراء أفراد و جماعات الشعب ، لأن القارئ عندما يختار جريدته دون سواها ، يدل ذلك على تفاوت وجهات النظر بين القارئ من جهة و المحررين و السلطات من جهة أخرى¹.

و لقد تعددت المداخل النظرية في الضبط الدقيق لعملية تكوين الرأي العام و انقسمت ثلاثة أشكال²:

أ - **مدخل العامل الواحد** : ينطلق هذا المدخل من أن احد العوامل أو البعض منها تحتل مكانة بارزة ولها الأفضلية في عملية تكوين الرأي العام ، فمنهم من ركز على الجماعات الأولية و البعض الآخر على تأثير المحيط الاجتماعي ، بينما ذهب البعض على تحديد العامل بوضوح مثل ما أكد عليه كارل ماركس فيما يتعلق بأهمية العوامل الاقتصادية في تكوين الرأي العام ، انصب اهتمام البعض الآخر على العرق أو الغرائز أو الموقع الجغرافي أو التطور التكنولوجي أو النظام السياسي أو الجماعات المرجعية أو النخب أو قادة الرأي أو الأحداث ، الشخصية ، الإدراك ...أو غيرها من العوامل ، غير أن هذا الاتجاه الأحادي لا يلقى رواجاً كبيراً بين الباحثين في مجال عملية تكوين الرأي العام.

ب - **مدخل العوامل المتعددة** : يركز هذا الاتجاه على ضرورة توافر مجموعة من العوامل المتعددة والمتداخلة ، حيث أن الدراسة التي قام بها بول لازارسفيلد Paul Lazarsfeld عن السلوك الانتخابي توصل إلى أن هذا السلوك يمكن التعرف عليه بواسطة ثلاث عوامل³:

- الوضع الاجتماعي -الاقتصادي.
- مكان الإقامة (القرية -الريف).
- الديانة (كاثوليكي - بروتستنتي).

¹ - نفس المرجع ،ص 265.

² - أحمد بدر :الرأي العام و السياسة العامة ، مرجع سبق ذكره ،ص79.

³ - نفس المرجع ،ص80.

كما قام ليبست Seymour M.Lipset بدراسة الرأي العام الطلابي في جامعة كاليفورنيا أي حل على اثر هذه الدراسة مكونات الرأي العام و العلاقات المختلفة بين هذه المكونات ، كتأثير الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و الصف الجامعي ، الاتجاهات السياسية ، الديانة ، عادات قراءة الصحف ، القامة داخل أو خارج الحرم الجامعي ، مداخله المادية الوظيفة التي يطمح في الحصول عليها ، الانتماءات و الجماعات المرجعية ، المشاركة في النشاطات الجامعية .

و تجدر الإشارة إلى أن العوامل التي يمكن حصرها في دراسة الرأي العام طبقا لاتجاه العوامل المتعددة في تكوين الرأي العام لا يمكن حصرها نظرا لتعدد المتغيرات البيئية و الشخصية و التفاعلات الحاصلة بينها التي لا حدود لها ، كما أن بعض العوامل يمكن تحديدها و قياسها كميًا ، غير أن هناك بعض العوامل المجردة التي لا يمكن ضبطها و توضيحها .

ج - مدخل العوامل المحددة : يحاول بعض الباحثين في مجال الرأي العام من فترة إلى أخرى عرض عملية تكوين الرأي العام بصفة عامة دون التركيز أو إبراز بعض العوامل المحددة و تبيان دورها مجتمعة أو منفردة في عملية تكوين الرأي العام، و إنما اهتموا في المقابل بالسيرورة التي يأخذها الرأي العام تجاه قضية أو مسألة معينة ، أطلق على هذا المنهج بمنهج المراحل المتعددة و في هذا الشأن يرى كلايد كنج Clyde King في كتابه الذي يحمل عنوان "قراءة في الرأي العام" أن هناك أربع مراحل في تكوين الرأي العام و تتمثل المرحلة الأولى في الاستياء الذي تشعر به الجماعة حيال احد القضايا ، مع الاعتقاد بإمكانية حل المشكلة عن طريق الجماعة ، أما المرحلة الثانية فيعم الاستياء و يظهر وعي لدى الجماهير و رغبة عامة للعمل على حل و علاج المشكلة ، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في بلورة القضايا و ذلك بناء على الطرح و المناقشة و تبادل مختلف وجهات النظر على مستوى الصحافة و أخيرا مرحلة الحكم و اتخاذ القرار¹.

أما بالنسبة لجيمس برايس James Bryce فيرى أن الرأي العام يتكون عند انتقاله من مرحلة الرأي السلبي إلى الرأي العام الواعي النشط الذي لا يسود فقط بل يحكم كذلك و يمكن تمييز أربع مراحل² :

¹ - http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/8779/10/10_chapter%202.pdf ,p29,11/01/2017

² - Thomas Baruchel et autres : Op.cit, p

أ - تعبر المرحلة الأولى عن الأشكال المبكرة و البسيطة للمجتمعات الخاضعة السلبية ، أين يكون الرأي العام سلبيا بمعنى مستسلم وراض بالسلطة القائمة أكثر من أن يكون مؤيدا لها بالرغم من إنزلاقاتها ، لأنه ليس له فكرة أحسن منها أو لأنه لا يرى حلا أو مخرجا للأوضاع القائمة أو نظرا لانتماءات دينية تجعل منه يحترم و يخشى السلطة السياسية في نفس الوقت وهي المرحلة الأولى والبسيطة للمجتمعات السياسية .

ب - المرحلة الثانية تشكل مرحلة التصادم أو الصراع بين إرادة السلطة المطلقة و بين القوى التقدمية و المستقلة و على هذا المستوى يبدأ الرأي العام في قياس و تقييم قوته و ذلك بالتساؤل عن حقوقه و واجباته و تلك الخاصة بالسلطة الحاكمة و مسؤولياتها ، و ينظم المعارضة و النقد من أجل التقدم ، الإصلاح هذه المرحلة و حسب الشواهد التاريخية تكون بالتفاوض أو بالعنف .

ج - يختفي على مستوى هذه المرحلة طابع الخضوع و التردد و تعترف السلطة الحاكمة بأنها ممثلة للمواطنين ليس لا ، و تلتفت هذه الأخيرة إلى الرأي العام و تحال المنازعات إلى القوة صاحبة السيادة - وهي الشعب- التي تعبر عن إرادتها كلما لزمته الضرورة لذلك .

د - أما في المرحلة الأخيرة و تتحقق عند التأكد من إرادة أغلبية المواطنين في جميع الأوقات دون الحاجة إلى استخدام التصويت وفي هذه الحالة تكمل قوة الرأي العام أو تصل إلى ما يطلق عليه بحكم الرأي العام لان الرأي العام في هذه الحالة لا يسود فقط و إنما يحكم أيضا .

أما بالنسبة لدافيسون Davison W.P فيحلل عملية و مراحل تكوين الرأي العام كما يلي¹:

أ - دور الجماعات الأولية : طبقا لمرحل تكوين الرأي العام لا يمكننا التحديد الدقيق للشكل الأولي للمسائل و القضايا التي تنطلق من مجرد أفكار و تبادلات عابرة التي قد تختفي و تزول ببساطة في غالب الأوقات أو أنها تنمو و تنتشر بين عدد كبير من الأفراد لتشكل بذلك النواة الأولى لتكوين الرأي العام . وبالرغم من قلة الدلائل العلمية عن البدايات الأولى لتشكل الرأي العام غير أن الباحثين عادة ما يمنحون الأهمية للمسائل و القضايا الأكثر بروزا و التي يلتف حولها اكبر عدد ممكن من الجمهور بشكل عام ، و تمثل الموضوع الذي يتشكل حوله الرأي العام و هي التي تقع أو تمر عبر الأبعاد

¹ -Changing public opinion ,Communication for governance and accountability program, Common Gap towards a new Agora :The World Bank,www.worldbank.org/commgap.pdf.p02,12/08/2016.

الثلاثة للرأي العام (الإدراك النظري أو المعايير التطبيقية أو التعابير التقييمية للقضايا) التي يطرحها قادة الرأي العام أو عبر وسائل الإعلام ، كما لكل قضية ديناميكية تطور و هذه الحركية تحدد معايير تطور الرأي العام.

ب- ظهور الزعامة أو القيادة: تتلخص المرحلة السابقة في وصول الفكرة و انتقالها من فرد إلى آخر حتى تثير اهتمام عدد من الأشخاص فان هذه المرحلة تدور حول ظهور قيادات من الجماعات الولية الأصلية و تنتشر الأفكار بين أشخاص لا تربطهم علاقات اجتماعية أي لا يعرف احدهما الآخر وبإمكان هذه الأفكار التي تلتقطها وسائل الإعلام للتعرف عليها أو من اجل تطويعها و التحكم فيها لأغراض معينة ، حيث يخرج قادة الرأي هذه الأفكار من شكلها البسيط و العام ليعاد صياغتها وضبطها تثير وتقل اكبر عدد ممكن من الأفراد¹ .

ج - مرحلة الاتصال و التبادل: و هي مرحلة التفاعل العام ،حيث تنتقل الحقائق و الأفكار والمعلومات المتعلقة بالمسألة أو القضية ذات الاهتمام الواسع إلى عدد يفوق عدد الجماعات الأولية حيث تعمل وسائل الإعلام في الأنظمة الإعلامية المفتوحة على نشر هذه الحقائق و المعلومات والآراء بين أعداد كبيرة من الناس و في نفس الوقت ،حيث إن معظم الآراء تتشكل من خلال التفاعل بين الاتصال الشخصي و الاتصال الجماهيري، بينما تنتقل بشكل بطيء في المجتمعات التي لم تتطور فيها وسائل الإعلام أو المجتمعات التي تمارس السلطة السياسية رقابة صارمة على وسائل الإعلام و يمكن التمييز في هذه المرحلة بين أولئك الذين يتجاهلون أو لا يعيرون انتباههم لهذه الأفكار و القضايا مقابل أولئك الذين يرون فيها أفكارا جديدة لا تتفق مع الأفكار القائمة التي يؤسسون عليها سلوكهم أو أنها لا تتفق مع معايير جماعات الانتماء و بالتالي ترفض و في كلتا الحالتين لا يمكن للرأي العام أن يتبلور لأنه يستلزم تقبل هذه الأفكار الجديدة بين عدد كاف من الأفراد².

د - الصياغات الجديدة و القادة الجدد:نتسع دائرة التبادلات من الجماعات الصغيرة الولية إلى جماعات أوسع و ابعد نطاقا و نتيجة لذلك يظهر قادة جدد اثر هذه المناقشات مما يؤدي إلى

¹ - بسوني إبراهيم حمادة : مرجع سبق ذكره، ص235.

² - Changing public opinion ,Communication for governance and accountability program, Common Gap towards a new Agora ,Loc.cit.

صياغات جديدة للقضايا و المسائل المطروحة قد تعدل او قد تدعم وتنتقل إلى مستوى الاتصالات الجماهيرية .

هـ - توقع سلوك الآخرين : يتم التعرف عادة على سلوك الآخرين الموجودين خارج دائرة علاقاتنا المباشرة أثناء عملية تكوين اتجاهاتنا بالنسبة للمسائل العامة ، لان معرفتنا بسلوك و آراء الآخرين يساهم في التأثير على اتجاهاتنا و آرائنا تجاه القضايا المطروحة للنقاش العام و يتبع ذلك تعديل في الآراء و السلوك

و - مرحلة التفكك و الاختفاء : و من بين خصائص الرأي العام هو الوقتية ، حيث غالبا ما يرتبط الرأي العام بمسألة أو قضية و باختفاء هذه المسألة او القضية يختفي الرأي العام ليرتبط بمسألة أو قضية أخرى و هكذا ، مع الجدير بالذكر أن الرأي العام يختفي بالنسبة لمسألة معينة عندما يصل الرأي العام إلى إيجاد حل لتلك المسألة و تحويل تلك المناقشات و الجدل القائم إلى قوانين رسمية أو حلول فعلية .

كما لا يعني ضرورة تفكك و اختفاء الرأي العام حول قضية معينة كشرط لظهور رأي عام حول قضية أخرى . بعبارة أخرى انه بإمكان الرأي العام أن يتشكل حول أكثر من موضوع أو قضية في وقت واحد ا وان للرأي العام قوة ضاغطة فقط في فترة أو ظرف معين فيما يخص قضية واحدة فقط ، و المقصود هو أن الرأي العام و إيقاع ظهوره و مدى قوته مرتبط بأهمية القضية التي يتصل بها ومدى إلحاحها على الجماعة و ارتباطها بمصالحها و متطلبات حياتها¹ .

أما بالنسبة لدانيال يانكيلوفيتش Daniel Yankelovitch مؤلف كتاب "How the public opinion really works" فيرى أن الرأي العام يمر عبر سبعة مراحل² :

أ- المرحلة الأولى :و يطلق على هذه المرحلة بمرحلة بداية الإدراك ، حيث يدرك الجمهور القضية أجزءا منها أين تبدأ الرحلة نحو حكم الجمهور، لكن لا يشعر في هذه المرحلة بالحاجة الملحة إلى التحرك تجاه هذه القضية .

¹ - يوسف شعبان ليد : الرأي العام ، دار ابن خلدون للنشر و التوزيع، غزة، 2002 ، ص56.

² - Daniel Yankelovitch: How public opinion really works .
http://archive.fortune.com/magazines/fortune/fortune_archive/1992/10/05/76926/index.htm,25/06/2015.

ب- المرحلة الثانية :و يطلق عليها أيضا بمرحلة الطوارئ وهي الانتقال من الإدراك بالمشكلة أوالقضية برفع حالة الطوارئ أين يخلق نوع من القلق تجاه القضية و حلة من اللااستقرار، و يكون الشعور المسيطر في هذه المرحلة هو "ضرورة القيام بشيء ما"، فهاتين المرحلتين تشكلان "إثارة الوعي"و هو يصف كيف يعرف الجمهور عن القضية ، لان الفرد بإمكانه أن يكون على وعي بالمشكل دون الشعور بأهميته أو بضرورة إيجاد حل له.

ج- المرحلة الثالثة : أو مرحلة الخيارات ، فعلى مستوى هذه المرحلة يبدأ الجمهور بالتركيز على الخيارات المطروحة حول القضية ، و يختلف توقيت أو زمن هذه المرحلة من قضية إلى أخرى ، فبعض الخيارات تكون واضحة مباشرة لكن في اغلب القضايا تأخذ وقتا قد يمتد لسنوات ، حيث يركز الجمهور على الخيارات التي يطرحها القادة دون التفكير في بقية الخيارات الأخرى و التي قد لا تكون الأفضل أو الوحيدة ، تمثل المرحلة الأولى التقدم و التطور في القضية لأنها تشكل المرحلة التي ينتقل فيها الرأي من مجرد الاهتمام حول القيام بشيء ما تجاه الموضوع إلى فترات نحو التحرك الفعلي نحو الموضوع.

د- المرحلة الرابعة : و هي المرحلة التي يتصدى فيها الجمهور إلى الفكر الحالم أو الاقتراحات التي لا تتماشى مع الواقع و الظروف المعاشة ،و القيام بخيارات سديدة و الاقتناع بأنه لا يمكن الحصول على كل شيء و إنما يجب أن يكون هناك بعض التضحيات و التنازلات و التركيز على الأهم في القضية وحلولها الواقعية .

هـ- المرحلة الخامسة :و هي المقارنة بين الخيارات ووزن الايجابيات و السلبيات لمعالجة القضية وعلى ارض الواقع تتداخل المرحلة الرابعة و الخامسة ،ففي نفس الوقت يتعامل الجمهور مع شعوره ومواصله مقاومته للخيارات الصعبة و القضايا المعقدة و موائمتها مع قيمه العميقة و عادة ما يدرك الصراع القائم بينها و بعض المسائل التي يجب تركها و هو عمل صعب يجب على الجمهور القيام به حيث لا يوجد طريق مختصر ، ففي المراحل الأولى تقوم وسائل الإعلام و الخبراء بكل العمل حيث تتخصص وسائل الإعلام بإثارة الاهتمام بينما يقوم القادة و الخبراء بصياغة الخيارات غير أنه على الجمهور بذل جهد لفهم هذه الخيارات و نتائجها و مواجهة الصراع القائم بين الخيارات و القيم .

و- المرحلة السادسة : على مستوى هذه المرحلة يتم اتخاذ موقف إما على مستوى المرحلة السابعة يتم اتخاذ حكم مسئول من الناحية الأخلاقية و العاطفية ، وهي مراحل الحل وكلاهما مرتبطان ببعضها البعض غير أن الأشخاص يختلفون من حيث سرعة تقبل التغيير من الناحية العقلية مقارنة بالناحية العاطفية ، بالرغم من أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن وسائل الإعلام تثير الاستجابات العاطفية و أيضا الإدراك و العملية التقييمية حيث أن الأبحاث الحديثة وجدت أن الأخبار السياسية تثير العواطف و تؤثر على عملية تكوين الرأي¹ .

لم تصل الدراسات العلمية حتى الآن إلى نموذج علمي موحد يفسر العملية أو السيورة التي يتكون بمقتضاها الرأي العام ، كما أن هناك صعوبة في التفسير العلمي للطريقة التي يتغير بها الرأي العام ، وتبقى التساؤلات عن كيفية تكوين و تشكيل الرأي العام موضع بحث ، و بالإجماع فإن البحث العلمي لم يتوصل إلى نظرية موحدة أو إلى إطار تفسيري قابل للتطبيق على كل قضايا الرأي العام في كل الأزمنة والأمكنة، إذا أخذنا بالاعتبار أن مراحل تكوين الرأي العام تختلف من مجتمع إلى آخر، و من قضية إلى أخرى نظرا لتداخل العديد من العوامل في عملية تكوين الرأي العام، و أيضا للفترة الزمنية التي تحتاجها عملية تكوين الرأي العام و بقدر أهمية موضوع تكوين الرأي العام بقدر اختلاف الباحثين و صعوبة إيجاد اتفاق عام حول هذا الموضوع .

4-8 وسائل الإعلام و تكوين الرأي العام

إن دراسة العلاقة بين وسائل الإعلام و الحياة السياسية تحيلنا مباشرة إلى طرح التساؤل حول العلاقة بين وسائل الإعلام و عملية تكوين الرأي العام لأن الأشكال الجديدة للاتصال السياسي ووسائل الإعلام الجماهيرية ساهمت في توسيع فضاء التعبير العام و أحيانا في توسيع ساحة المناورة السياسية والإعلامية و عليه نحاول معرفة الدور الحقيقي لوسائل الإعلام في تكوين الرأي العام داخل المجتمع و بعبارة أخرى هل تساهم وسائل الإعلام في خلق الرأي العام، توجيهه و تضخيم أثره² .

¹ -Rinaldo Kühne : **Political news emotions and opinion formation Toward a model of emotional framing effects**, National Centre of Competence in Research(NCCR) Challenges to Democracy in the 21st Century, Working Paper No.68, Amsterdam school of communication research university of Amsterdam , January 2014, 03/02/2016 , www.nccr-democracy.uzh.ch/publications/workingpaper/pdf/wp_68.pdf.

² -Rémy Rieffel : **Les médias , l'opinion publique et l'espace public**, sociologie des médias , 3^e édition , ellipses Marketing, France, 2010, p33.

و بالتساؤل عن أثر وسائل الإعلام في الرأي العام حول كونه أداة تضخيم لهذه الظاهرة أو عملية لرجع الصدى أو قدرتها على خلق إجماع عام حول مشكلة و عليه التلاعب بالإنفراد و تأسيس لتجانس فكري في الآراء و الإجابة على هذه الأسئلة تخلق نوعا من الارتباك نظرا لاختلافها و تنوعها وتضاربها أو تعارضها ، و من أجل توضيح الأمر يتم تجميعهم في مجموعة من الملاحظات التي تؤدي إلى طرح نقاشات .و تعتبر الصحافة المكتوبة أحد العوامل التي شجعت على ظهور و تطور الرأي العام وهو المنطلق الذي ساندته عالم النفس السوسيولوجي غابريال تارد Gabriel Tarde ، الذي يعتبر من بين أول الذين أكدوا على أهمية النقاشات و الآراء التي تطرحها الصحافة داخل المجتمع وإنتاج نظرية جديدة للرأي تعتمد على تقليد و محاكاة الرأي للصحافة (النقاشات)، إن أهمية فكرة غابريال تارد تكمن في شرح الأسباب التي أدت إلى ظهور الجمهور ، فالفضل يعود إلى ازدهار الصحف أثناء الثورة الفرنسية و ظهور الجمهور في الوقت الذي يطلع القراء على نفس الصحيفة التي تنشر نفس الفكرة أو الشعور .

« c'est du moment ou les lecteurs d'une même feuille se laissent gagner par l'idée ou la passion qui la suscitée , qu'ils composent vraiment un public »¹.

تزايد هذا الشكل الجديد من الروابط الاجتماعية مع بدايات القرن العشرين نظرا لزيادة تطور وسائل الإعلام و انتشار الصحافة ، مما سرع عملية نقل و تبادل الآراء و تحول الآراء الفردية إلى رأي جماعي و وطني ، و يعتبر تحليل غابريال تارد ما زال واردا حتى اليوم لأن الصحافة دون شك تشجع على تبادل ونقل الأفكار و الآراء من خلال إعطاء الكلمة لبعض الشخصيات و عرض شهادات الخبراء و المواطنين و بذلك تقوم بربط جميع شرائح المجتمع الواحد مع بعضهم البعض ، كما يرى أن وسائل الإعلام قد غيرت نماذج التعبير عن الرأي العام، نظرا لكون الرأي العام لا يختلف في فترات قياس الرأي العام كما يحدث في سبر الرأي ، و إنما يكون في حالاته الواقعية من خلال المناورات الاجتماعية و تحركات المناضلين و الخروج إلى الشارع و الاحتجاج و التظاهرات ... الخ ، و قد كان الهدف الرئيسي من المظاهرات في الماضي هو إيصال صوتهم إلى الشارع ، حيث يقوم بتنظيمها مناضلون سياسيون ، نقابيون و تكون تحت رقابة الشرطة و تقوم الصحافة بتغطيتها و عرضها في

¹ - Ibid, pp34-35.

اليوم الموالي و تخصيص مساحة إعلامية محدودة لها ، غير أنه منذ عشرون سنة أخذت هذه الأشكال التعبيرية مساراً آخر، إذ أصبحت تنظم من طرف أفراد جمعتهم الظروف و لا يمكن التنبؤ بهم ، و هدفهم الأساسي هو الحصول على انتباه وسائل الإعلام بأي وسيلة و أصبحت حسب باتريك شومباني Patrick Champagne "مظاهرات إعلامية " خاضعة لاستراتيجيات ووسائل الإعلام وأحسن مثال على ذلك هو التدخل و الظهور في نشرة الثامنة من اجل ممارسة ضغوطات على السلطات العمومية و ترجيح كفة المفاوضات لصالحهم من خلال الصدى الذي تمنحه الصحافة لمثل هذه الأحداث و القضايا .

كما تفرض وسائل الإعلام أحيانا مواضيع الساعة و تنمية و إنتاج الإجماع العام و أحيانا توسع النقاش و تشجع على تعددية الآراء لأن كل رأي مفصول فيه يعرقل التنوع و يحدد الواقع ، وتتواجد مقاربة التأثير القوي لوسائل الإعلام بشكل آخر عند بيير بورديو Pierre Bourdieu و باتويك شومباني

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تكوين رأي عام يمكن أن يؤثر في توقيت صنع القرار أو وضع السياسات العامة للدولة ، وذلك من خلال خلق الأزمات و افتعالها و إثارة الرأي العام ضدها ، و من أمثلة ذلك فضيحة "Watergate" التي كانت سببا وراء خروج الرئيس الأمريكي نيكسون من البيت الأبيض بعد تقديم استقالته قبل انتهاء عهده الرئاسية بد انهيار صورته العامة التي كونها عنه الشعب الأمريكي ، و عليه فلا عجب أن تهتم الحكومات بأجهزة الإعلام و استخدامها كقنوات اتصال بينها وبين الرأي العام لعرض سياستها و شرح أهدافها و توضيح الحقائق و المعلومات للجماهير بهدف كسب تأييد الرأي العام لسياستها ، و لضمان تأييد وجهات النظر لها ، كما تصر هذه الحكومات أيضا على تسهيل استخدام أجهزة الإعلام المختلفة لجميع الآراء المعارضة لتقديم وجهات نظرها بكل حرية مما يسهل على الحكومات التعرف و الاطلاع على الاتجاهات الحقيقية للرأي العام ، فتبني إستراتيجيتها الإعلامية بناءا على المعطيات المتوفرة و توجهها نحو كسب تأييد الرأي العام السائد بين جماهير الشعب ، و تسعى العديد من الدول لضمان السيطرة على أجهزة الإعلام و التحكم فيها من خلال ملكيتها و هذا هو الشكل المعمول به في الدول النامية التي تنتشر فيها الأنظمة الاستبدادية بأشكالها المختلفة ، أما الديمقراطية فملكية وسائل الإعلام متاحة لكل من الأفراد والمؤسسات بالرغم من بعض النقائص التي ترجع إلى استغلال هذه الوسائل وتمركزها بين يدي

مجموعات اقتصادية و احتكارها للتأثير على الرأي العام ومحاولة إعادة صياغته وتوجيهه حسب ما يتفق مع مصالحها¹.

هناك علاقة متبادلة بين كل من الرأي العام و الإعلام حيث يؤثر كل طرف على الآخر ، فالرأي العام يؤثر على محتوى الرسالة الإعلامية تطبيقا لشعار قدم للجمهور ما يريد و معنى ذلك أن وسائل الإعلام تعرض القضايا السياسية و الاجتماعية حسب اختيارات و احتياجات و رغبات جمهورها ، أما الوسيلة الثانية ، و التي لها اثر كبير على توجهات الرأي العام فهي الإيديولوجية النظام السياسي القائم ، أما فيما يخص تأثير الإعلام على الرأي العام و تكوينه².

إذا سلمنا بوجود علاقة متينة بين الإعلام و الرأي العام ، فإنها تتجسد من خلال التأثير والتأثر ، فكلاهما يؤثر في الآخر و يتأثر به و ذلك يعني أن مؤشرات السابق – أي أيهما يسبق الآخر – غير واضحة ، لأن العوامل التي أدت إلى ازدياد قوة الإعلام و نفوذه هي نفسها التي أدت إلى زيادة قوة الرأي العام و من بين هذه العوامل التطور الصناعي و التكنولوجي الكبير ،انتعاش الطبقات العمالية وانتصار و تطور مستوى التعليم و تكريس مبدأ حق الانتخاب للمواطن و انتشار مبادئ الديمقراطية والتقدم الهائل الذي مس وسائل الاتصال الجماهيرية و غيرها ، و يكون الرأي العام أكثر انفتاحا في المجال السياسي والإعلامي في غير الدول ذات النظم السياسية المنغلقة ، حيث يقوم الإعلام في الدول الديمقراطية بتزويد المواطنين بمختلف المعلومات السياسية الأمر الذي يساعد على تشكيل رأي عام ناضج ،واعي و مستنير مما يزيد من الترابط و التكافل الاجتماعي و تحقيق الوحدة الوطنية³.

كما تناول العلاقة بين الرأي العام و وسائل الإعلام لا ينفي حقيقة مساهمة العوامل الأخرى في تكوين الرأي العام ، كما أنه لا خلاف حول دور وسائل الإعلام بشكل عام في تكوين الآراء والاتجاهات والمواقف سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الشعوب ، إذا كان هذا ينطبق على كل أشكال الاتصال (باعتبارها أدوات التفاعل الاجتماعي) فلا شك أن لوسائل الاتصال (الجماهيري خاصة) سطوة أكبر ، و تأثيرا أعمق و اشم من خلال قدرتها على الوصول إلى أعداد كبيرة من

¹ - فاروق عمر العمر : مرجع سبق ذكره ،ص ص 119-120 .

² - أحمد بدر : الرأي العام و السياسة العامة ،مرجع سبق ذكره ، ص 29.

³ - عبد الوهاب بن خليف : مرجع سبق ذكره ،ص ص 104-105.

الجمهور في وقت واحد ، فلم تعد القضايا المحلية محل اهتمام من يعيشها فقط لهذا ، لم يعد هناك خلاف حول أهمية دورها في تكوين الرأي العام.

يرى البعض أن سطوة وسائل الإعلام في الحياة المعاصرة قد باتت تمكنها وحدها من أن تنشئ رأيا عاما ، منطلقة من العدم و هم يعتبرون أن العدم هو الفراغ المعرفي الذي تسعى وسائل الإعلام لشغله ، مما يمكنها من تحديد نوعية المعلومات التي يتلقونها ، و أسلوب صياغتها ، و طبيعة العلاقات التي تربطها ببعضها ، هو يعني بالنتيجة تنسيق المنظومة المعرفية للجمهور ، وفقا لمشيئة القائمين على وسائل الإعلام ، غير أن هذا المنطلق ليس قاعدة عامة ، و إنما هو مشروط بما يفترض من طغيان للعدم المعرفي بين قطاعات واسعة من المواطنين ، الذين يتعرضون لوسائل الإعلام ، و لا يخفون رغبتهم في ملء ذلك الفراغ و استمرارهم في اللجوء إلى وسائل الإعلام التي لا تدفعهم لبذل الجهد للبحث عن مصادر أخرى للمعلومات ، حيث تؤكد الدراسات أن الفرد يقبل أكثر على وسيلة الاتصال التي تتطلب منه بذل اقل جهد ممكن للحصول على المعلومات من منفعة ومتمعة¹ .

أما أنصار الاتجاه المعتدل لسيطرة وسائل الإعلام ، فيربطون تأثير وسائل الإعلام في الجمهور بعوامل متعددة في مقدمتها طبيعة القضية ، مدى ارتباطها بمصالح و اهتمامات تلك الجماهير ، ومدى احتكار تلك الوسائل وفقا لطبيعة الجمهور و مدى تمسكهم بأفكارهم و معلوماتهم السابقة ، أومدى اطلاعهم على الموضوع المتناول ن ووفقا للأثر الذي تسعى لإحداثه ، فقد يسهل عليها توجيه اهتماماتهم نحول القضايا السياسية أو الاجتماعية بشكل عام ، بينما قد يصعب عليها دفعهم لاعتناق و تبني و جهات وإيديولوجيات محددة حول تلك القضايا ، و يرون أن قدرتها تنحصر في إمكانية ترسيخ و تأكيد بعض الاتجاهات الموجودة بالفعل لديهم و يبررون ذلك بالاستعانة ببحوث الاتصال التي تشير إلى ميل الشخص لتعزيز الاتجاه النفسي الذي يميل إليه ، و الذي يختار على أساسه المعلومات التي تؤيد ذلك الاتجاه ، و مقاومة أي معلومات لا تتماشى أو تتعارض معه ، مما يعني أن وسائل الإعلام هي منحازة على الدوام إلى جانب الوضع القائم ، و لا تعمل على التغيير أو تحرض عليه ، و هذا ما يمكن أن يكون عليه واقع الحال في المجال السياسي ، و في كل ما يتصل به من

¹ - يوسف شعبان لبد : مرجع سبق ذكره،ص87.

جوانب اقتصادية و اجتماعية بشكل عام ، ووفقا لهذا المنطلق فان دور وسائل الإعلام التحريضي من أجل تغيير بعض مظاهر الاستجابات و السلوك الشائع، إنما يأتي في إطار الحفاظ على التوجهات العامة للرأي العام ، بما يخدم استقرار الأنظمة السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية السائدة أو التي أفرزت بدورها النظام الإعلامي ليحافظ عليها و يحميها .

أما بالنسبة للذين يؤيدون الاتجاه الذي يرى أن لوسائل الإعلام القدرة على توجيه الرأي العام والتحكم في اتجاهه ، بل و تغيير مجراه ، لا يستندون على كون نسبة من الجمهور التي تتراوح نسبتها بين و احد من خمسة أو ثلث هذا الجمهور يتعرض بشكل طوعي للمعلومات المضادة لمعارفهم وتوجهاتهم ، و أنه لا بد و أن يكون لتلك المعلومات تأثير بطيء في العقل الباطن و إنما يرصدون أيضا التأثير الخفي طويل الأمد لوسائل الإعلام ، لاسيما تلك التي تقدم للمواطن برامج التسلية والترفيه على اعتبار أن المضامين فيها تكون غير مباشرة (إيحائية)كي تتسلل إلى الأوعي و تغير التوجهات والمواقف و السلوكات بشكل بطيء¹ .

ومن أجل الحكم على قدرة وسائل الإعلام على التأثير في الرأي العام يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات التي يمكن تحديدها في النقاط التالية² :

- مستويات المعرفة التي يملكها الأفراد حول الموضوع المطروح للنقاش و تكوين الرأي العام حوله.
- درجة انتشار الوسيلة الإعلامية في المجتمع .
- تركيبة جمهور الوسيلة الإعلامية.
- السياق الاجتماعي الذي تنشط فيه الوسيلة الإعلامية .
- الاستخدام الاجتماعي للوسيلة الإعلامية من طرف المجتمع .
- درجة مصداقية الوسيلة الإعلامية في المجتمع .
- أهمية الوسيلة الإعلامية مقارنة ببقية الوسائل الأخرى.
- أسباب الاهتمام الاجتماعي التي تبرر سلوك الوسيلة الإعلامية

¹ -يوسف شعبان ليد ، نفس المرجع ، ص ص 88-89.

²-Richard E.LANGELIER : L'influence des médias électroniques sur la formation de l'opinion publique :du mythe à la réalité, lex Electronica, vol.11 n° 1(printemps/spring 2006),http://www.lex-electronica.org/articles/v11-1/langelier.pdf.p0518/10/2017.

و هو ما يفسر سعي حكومات الدول النامية على الخصوص لاحتكار ملكية وسائل الإعلام؛ الإشراف عليها و توجيهها ، أو إحكام السيطرة عليها بشكل مباشر و على ممارستها لنشاطها الإعلامي ، من خلال على سبيل المثال احتفاظها بحق منح تراخيص مزاولة مختلف أوجه النشاط الإعلامي ، و إقرار القوانين و الأنظمة و اللوائح التشريعية التي تخدم مصالحها و توجهاتها السياسية ، زيادة على الضغط الاقتصادي الممارس على وسائل الإعلام سواء كانت هذه الأخيرة ملك للدولة أو لخواص (أفراد أو مؤسسات) و من طرف المتحكمين في سوق الإعلانات ، التي تجعل الحياد الإعلامي امرأ شبه مستحيل أو يوطوبيا تجعل أداء هذه الوسائل موجه حسب مصالح و أهداف من لهم السلطة على هذه الوسائل¹.

إن التحليل الأدق للعلاقة بين المتغيرات الثلاثة المتمثلة في الرأي العام، الإعلام و السياسة يقوم على ديناميكية العلاقة بين الأطراف الثلاثة و التي ينتج عنها أشكال مختلفة من التأثيرات المتبادلة² :

- 1 - تساهم أولويات اهتمامات وسائل الإعلام في وضع أولويات الرأي العام .
- 2 - كما تساهم أولويات اهتمامات وسائل الإعلام في وضع اهتمامات رجال السياسة و أصحاب القرار السياسي .
- 3 - يساهم ترتيب أولويات وسائل الإعلام في وضع أجندة صناعة القرار السياسي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في ترتيب أولويات الرأي العام .
- 4 - يؤثر ترتيب أولويات اهتمامات الرأي العام على أجندة وسائل الإعلام .
- 5 - أجندة الرأي العام تؤثر على الأجندة السياسية بشكل مباشر .
- 6 - الأجندة السياسية تؤثر على ترتيب أولويات وسائل الإعلام .
- 7 - الأجندة السياسية تؤثر على أولويات الرأي العام من خلال تأثيرها على أجندة وسائل الإعلام .

¹- يوسف شعبان ليد : مرجع سبق ذكره ،ص71.

²- ببيوني ابراهيم حمادة: مرجع سبق ذكره ،ص241.

في النظم الديمقراطية يعمل الرأي العام و الإعلام و رجال السياسة كنظم مفتوحة و متوازنة في علاقات التأثير و التأثير القائمة بينها ، و الأهم أن كل نظام فرعي يعمل تحت رقابة النظام الفرعي الآخر ، الإعلام يراقب السلطة السياسية و الرأي العام يراقب الإعلام و السلطة تراقبهما معا و تخضع بدورها للمراقبة و المسائلة من طرف الرأي العام و الوسائل الإعلامية ، بينما في النظم الغير ديمقراطية يتدفق التأثير من السلطة السياسية إلى الإعلام و منه إلى الرأي العام دون أن يكون له مسارا عكسيا .

و قد كان لإدخال التلفزيون بعد الحرب العالمية الثانية أثره الملحوظ على دراسات الرأي العام والإعلام وخصوصا بالنسبة لأثره في السلوك الفردي و الاجتماعي و السياسي ، كما كان لثورة المعلومات ،الإعلام والاتصال الأثر الكبير في العولمة الالكترونية للعالم، بما تيسر من وسائل تبادل معلومات و انتقال خبرات بسرعة فائقة من بلد إلى آخر ،ثم إن الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي الرأسمالي ، قد أضفت أبعادا جديدة على بحوث الرأي العام و على الدور الذي يؤديه قادة الرأي العام ووسائل الإعلام في هذا المجال .

و يعتبر الرأي العام عامل من عوامل تنشيط دراسات الجمهور و الاستجابة لفكرة الديمقراطية ، حيث تعمل الحكومات على كسب تأييد رعاياها في القرارات و المحافظة على قبول الرعايا ومصالحهم تحسبا للانتخابات اللاحقة و تعمل الأحزاب السياسية و الأشخاص المتنافسة على السلطة تخصيص أموال معتبرة للحملات الإعلامية بتمويل الصحف ووسائل الإعلام الأخرى قصد كسب الرأي العام لصالحهم .حيث لازمت دراسات الرأي العام الأنظمة الديمقراطية، ثم تلتها دراسات الجمهور مع انتشار وسائل الإعلام كمظهر من مظاهر ممارسة الديمقراطية¹ .

يشكل الرأي العام طرفا أساسيا في العملية السياسية ، فتناول موضوع الرأي العام في السياسة هو موضوع جد واسع يضاهي اتساع موضوع الرأي العام بحد ذاته² ، والذي يعكس وجهات نظر ومواقف جماعة أو مجتمع أو أمة نحو القضايا و الأحداث المحلية ذات البعد المحلي ، الوطني أوالخارجي ، فهو رد فعل للمثيرات و الدوافع المستقلة أو التابعة المرتبطة في غالب الأحيان بالحياة

¹ - كمال خورشيد مراد : مرجع سبق ذكره ،ص ص 357-358.

² -Philip E.Converse :**Changing conception of public opinion in the political process**, public opinion quarterly,Volume 51,Issue part 2,50th Anniversary Issue (1987),p12,http://www.jstor.org,19/09/2016.

السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية للمجتمع ،و يمكن أن يكون له تأثير ظاهر على مسار النشاط و العمل السياسي خصوصا في المجتمعات الديمقراطية أين تتوفر القاعدة السياسية للرأي والرأي الآخر، التي يتكون فيها الرأي العام من خلال تبادل و وجهات النظر المختلفة المطروحة حول قضية معينة مطروحة للنقاش العام ، أما بالنسبة للدول الغير ديمقراطية (الشمولية) يتم تشكيل الرأي العام من خلال الآلة السياسية للنظام الحاكم مستعينة بذلك بوسائل الإعلام الجماهيرية ، الرقابة وتكميم المعارضة السياسية و الوصول حتى إلى إجراء انتخابات مزورة و غيرها من ممارسات القمع والضغط و مصادرة الرأي ...و حتى في مثل هذه الظروف لا يمكن إغفال أهمية الرأي العام الكامن و قدرته على قلب الموازين السياسية في حالة توفر كل الظروف الملائمة ، و اختلف الباحثون فيما يتعلق بمسألة التأثير على الرأي العام فمنهم من يرى أن التأثير يكون من خلال قادة الرأي العام والنخبة الحاكمة و البعض الآخر من خلال التركيز على الجماهير العريضة ...و بالرغم من تعدد الدراسات و البحوث في مجال الرأي العام حول طبيعته ، أساليب و طرق تكوينه و دوره في الحياة السياسية و الاجتماعية، غير انه مازال حقلًا مفتوحًا لمزيد من الدراسات كونه أحد العناصر الأساسية الفاعلة في تحريك العملية السياسية و الفضاء العام .

و نظرا لأهميته نجد السياسيين يجتهدون في التقرب منه و استمالته يستفتونه و يجسسون نبضه من خلال وسائل الإعلام و الاتصال ، حيث تتفق مختلف حكومات دول العالم خاصة الديمقراطية منها على ضرورة التعرف عليه و الوصول إليه بالاعتماد على أجهزتها الحكومية ، أحزابها ، جامعاتها، مخابر بحثها و مراكز سبر الآراء ومختلف وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة و التقليدية ، و ذلك لاقتناعها بان الرأي العام أحد العناصر الأساسية للنسق السياسي و سيرورته، خاصة في الأنظمة السياسية المنفتحة التي تستمد شرعيتها من تأييد الرأي العام ورقابته ، و في حال غياب هذه الشرعية يعزل النظام السياسي نفسه ويلجأ إلى فرض وجوده إما بالقوة أو بأساليب التوجيه و الرقابة والضغط السياسي، حيث تتحى العلوم السياسية إلى وصف الرأي العام مجموع الآراء الجمهور ومواقفه و قيمه ،كما لا تفرق بين الآراء والاتجاهات و المواقف و القيم لأنها جميعا تصب في نفس الوعاء

لأنها عمليا تمتزج و تندمج معا لدرجة لا يمكن فصل الواحدة عن الأخرى على المستوى العقلي للأفراد¹.

حيث تعمل كل الأطراف السياسية من رجال السياسة إلى الأحزاب السياسية على معرفة الرأي العام وبذل الجهود من أجل الوصول إليه و التحكم فيه لأن العلاقة بين الرأي العام و صناعة السياسة أثبتت أنه غالبا (و ليس دائما) وجود علاقة سببية بينهما ، فعندما يتم إدراك أو التعرف على وضعية الرأي العام فإنه يشكل الخطاب و السلوك السياسي لجماعات المصالح ،الفاعلين السياسيين والحركات السياسية التي تعمل على صناعة مقترحات و مشاريع تتواءم مع الجمهور العريض لأن الصراع على الرأي العام هو بعبارة أخرى يمثل جزءا من الصراع على القوة² (the struggle over Public opinion ,in other words , a key part of the struggle over power) أيد جيريمي بنتام Jermy Bentham و هو أحد المنظرين الديمقراطيين سلطة الرأي العام المعنوية كصمام أمان ضد الاستبداد السياسي ، كما اعترفت النظرية الديمقراطية منذ بداياتها بالتزام النظام السياسي الحاكم واحترامه لأراء ومواقف المحكومين ، غير أنها لم توضح حدود هذا العلاقة و درجة نزول السلطة السياسية إلى إرادة الرأي العام ، و ترجع زيادة الاهتمام بدراسات الرأي العام إلى مجموعة من العوامل تتمثل في زيادة عدد السكان ، نمو و انتشار التعليم ،تطور وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيرية ، التغيرات الاقتصادية ، والاعتراف بدور الرأي العام في الحياة السياسية و زيادة ارتباطه بالسياسة العامة³.

4-8-1 الصحافة و تكوين الرأي العام

لا يمكن الجزم بأن الصحافة تمثل فعليا سلطة رابعة و ذلك مقارنة بمفهوم السلطة السياسية سواء من حيث الإطار الهيكلي باعتبارها هيئة رسمية ذات قرار نافذ في المجتمع ككل أو بالنسبة لفئة من فئاته من حيث الإطار العضوي باعتبارها نشاطا متعديا يلحق بالغير تنظيميا لحياتهم أو تحديدا لمراكزهم ، أو تجريما لبعض أفعالهم ، و لكنها تعتبر احد أدوات السلطة السياسية الضرورية في عملية

¹ - فيتش داويل : مرجع سبق ذكره ،ص 171.

² - Jeff Manza , Clem Brooks :How sociology lost public opinion :A genealogy of a missing concept in the study of the political ,Sociology Theory ,American Sociological Association ,sage publications ,30(2),2012,p 91-92.
http://sociology.as.nyu.edu/docs/IO/3858/HowSociologyLostPublicOpinion.pdf,19/09/2016.

³ -احمد أنور بدر :الرأي العام و السياسة العامة ،الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2010 ، ص ص 25-26.

تكوين الرأي العام ، و أيضا القناة التي يعبر من خلالها الرأي العام عن اتجاهاته نحو مجمل الأحداث و القضايا التي يعيشها ، و الأمر الجدير بالملاحظة في هذا الشأن هو ارتباط مفهوم الرأي العام في وقت من الأوقات بمفهوم السلطة الرابعة ، لكونه قادرا على ممارسة ضغوطات على بقية السلطات السياسية غير انه لا يمكن الحديث عن الرأي العام كسلطة مستقلة نظرا لكونه يشكل إطار عام تستمد منه كل السلطات حيويتها و فعاليتها و أنشطتها الواقعية¹. و لكن ما الدور الذي تلعبه الصحافة و ما حدود هذا الدور في تكوين الرأي العام ، التأثير عليه و التعبير عنه ؟

يرى البعض أن اثر كل قوة أو سلطة تحاول التأثير في الرأي العام و تغييره يعتمد على نجاحها في بناء رأي و الترويج له ، حيث يعتقد بعض المحللين أن الجماهير لا تملك رأي غير ذلك الذي تقدمه لها جاهزا مختلف المؤسسات ، بينما يرى مانكن Mencken و آخرون عكس ذلك ، بمعنى أن الصحف لا تملك رأيا و إنما تتبع رأي الجماهير ، غير انه يمكننا القول أن الحقيقة تكمن بين هذين الموقفين نظرا لعلاقة التفاعل القائمة بين الطرفين².

ومن أجل معرفة الدور الحقيقي للصحافة في التأثير على الرأي العام و علاقتها به لا بد من تحديد طبيعة ملكية الصحافة و علاقة هذه الأخيرة بالسلطة السياسية و بالنظام السياسي القائم ، غير انه بالرغم من تعدد الدراسات و البحوث الخاصة بالعلاقة بين الرأي العام و الصحافة و خاصة في تأثير الصحافة على الرأي العام غي انه لم يتم التوصل إلى نتائج قاطعة و نماذج محددة في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بحدود العملية التأثيرية التي تأخذ فترات طويلة الأمد لا يمكن قياسها في وقت قصير زيادة على تعدد العوامل المتداخلة التي تصعب من عملية عزل الظاهرة ، و عموما يمكن القول أن الصحافة كغيرها من الوسائل تقوم بدور تدعيم و تعزيز الآراء و الاتجاهات أكثر من تخييرها .

إنه لا يمكن عزل ما نسميه بالرأي العام وما يرتبط به من تعبيرات و تجليات عن الاتصال الجماهيري ، و عندما نتحدث الصحافة ، بالإشارة إلى أنها تعبر عن الرأي العام فمن المنتظر أنها تتحدث عن شيء موجود و قائم فعلا ، فالعلاقة بين كل من الاتصال الجماهيري و الرأي العام هي علاقة تفاعل متبادل لا يمكن تجاهلها لان الاتصال يساهم في توفير إطار للرأي العام لان هذا الأخير

¹ - حامد عبد الماجد قويسني ، مرجع سبق ذكره ، ص102.

² - Edward L. Bernay : *Crystallizing public opinion* , Liveright publishing corporation , New York, 1961, p87.

يتفاعل مع الأخبار و المعلومات و الإشاعات و الفلكلور و الثقافة السياسية ، على نحو مستقل عن الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري ، غير أن هذه الأخيرة قد تعزز عمليات المناقشة و إتاحة البدائل العديدة و التفاعلات التي تشهدها عملية تكوين الرأي العام .

و يمكن تحديد أهم عناصر العلاقة بين الرأي العام و الصحافة كما يلي¹:

أولاً: الرأي العام ظاهرة موجودة ، ملاحظة و يمكن مناقشتها و معترف بها من طرف الصحافة نظراً للأهمية الكبرى التي تلعبها مثل هذه الوسائل الجماهيرية في التعبير عن الرأي العام و في مراحل تكوينه و التأثير عليه .

ثانياً: إن الرأي العام في الصحافة هو ظاهرة ديناميكية و يعكس في تكوينه و تأثيره طبيعة المجتمع وخصائص العملية السياسية و النظام السياسي القائم .

ثالثاً: بالرغم من العلاقة التي تربط تكوين الرأي العام بالصحافة إلا أن عمليات تكوين الرأي العام وتطوره يمكن أن توجد مستقلة و منفصلة عن هذه الوسيلة .

4-8-2 الصحافة الوطنية وتكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري

تبرز أهمية الصحافة في تكوين الثقافة السياسية من المكانة المركزية التي تتربع عليها وسائل الإعلام اليوم كقوة أو سلطة نظراً للتأثير الذي تمارسه على توجهات الأفراد ، مواقفهم و سلوكهم السياسي بما فيها التأثير على أذواقهم و أسلوب حياتهم و حتى على قيمهم، معتقداتهم و إيديولوجياتهم السياسية . هذه الأهمية دفعت الكثير من الأنظمة السياسية و الحكومات للسعي إلى السيطرة على وسائل الإعلام ومراقبتها و التحكم في مداخلتها و مخرجاتها و توجيهها لخدمة مصالحها و الحفاظ على هيمنتها السياسية . مما دفع بالتيارات السياسية المتنافسة في النظام السياسي الواحد إلى المطالبة باليات قانونية للمشاركة في استخدام وسائل الإعلام و الاستفادة مما توفره وظائفها السياسية من أجل الوصول إلى الرأي العام، فلا يمكن إغفال ما للصحافة الوطنية من دور في عملية التنشئة السياسية وتكوين الثقافة السياسية، فهي تعد أحد المصادر الرئيسية للأخبار و المعلومات التي تغطي الأحداث و القضايا السياسية ، كما تعمل على تشكيل الأفكار و بلورة الآراء و المواقف السياسية للأفراد على

¹ - عبد الغفار رشاد القصبي: الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي، مكتبة الآداب ، القاهرة، 2008 ، ص ص 33-34.

المدى الطويل ، زيادة على كونها توفر أرضية للنقاش و تبادل الآراء بين مختلف الأطياف السياسية وبين مختلف أفراد المجتمع، كل هذا لا يحدث بأسلوب خال من التوجيه و الذاتية التي تفرضها وسائل الإعلام على المضامين التي تقدمها سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة ، فهي تعالج الأحداث إعلاميا وتغلفها في شكل لتحقيق هدف معين قد يكون ببساطة الإخبار و الإعلام أو التأثير و تغيير الاتجاهات السياسية .

فوسائل الإعلام القدرة على أن تنتقل من وظيفة نقل الأخبار و توزيع المعلومات إلى وظيفة تشكيل وتكوين المعتقدات من خلال الأفكار و المبادئ السياسية و القيم التي تبثها بين السطور أو عبر الصور و التسجيلات من أجل الحفاظ على الثقافة السياسية للمجتمع إذ تستطيع وسائل الإعلام إكساب الجمهور اتجاهات جديدة أو تعديل و تدعيم اتجاهات قديمة مع توخي الظروف الملائمة لهذه العملية سواء على مستوى مضمون المادة الإعلامية ، الوسيلة الإعلامية و الفترة الزمنية المناسبة¹.

وقد أشادت الكثير من البحوث العلمية الإمبريقية على التأثير ، و الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في التنشئة السياسية و بالتالي في تكوين الثقافة السياسية، و عليه سوف نحاول استعراض أهم المراحل التي تمر بها عملية التنشئة السياسية للأفراد من خلال وسائل الإعلام عموما والصحافة خصوصا في تشكيل الثقافة السياسية التي تتكلل بها هذه العملية ، هناك العديد من المفاهيم التي تناولت موضوع التنشئة السياسية غير أن معظمها تصب في فكرة أنها العملية التي بمقتضاها يتم فيها المحافظة على الثقافة السياسية² مع إمكانية التغيير و التحول لهذه الأخيرة ، فعندما تركز الدولة على كتابة التاريخ أو عندما تزيد من انتشار التعليم ، فإن النخبة السياسية عادة ما تسيطر على هذه العملية و تحاول تشكيلها و التحكم فيها بما يساهم في خلق التوجهات والآراء السياسية.

و التنشئة السياسية في الوقت الراهن تأخذ أشكالا جديدة تعتمد على التطورات التكنولوجية لوسائل الإعلام و الاتصال الحديثة و المكانة التي احتلتها هذه الأخيرة في حياة الأفراد و المجتمعات ، فما قيل عن التلفزيون و أثاره على الأفراد لا يقارن بالتحولات و التغييرات التي تحدثها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وأهمها بروز أساليب جديدة للتنشئة السياسية و ما يرتبط بها من قيم و معتقدات

¹ -قزادري حياة : مرجع سبق ذكره ،ص50.

² - محمد نصر مهنا : مرجع سبق ذكره ،ص141.

إذ يلاحظ وجود علاقة بين التغيير الإعلامي و التغيير السياسي³ ، فالإعلام و ما يرتبط به من وسائل ومضمون و أدوات يؤثر في التغيير السياسي ، و ذلك بتطوير القيم و المعتقدات السياسية ، أي أن أنماط الإعلام من خلال الدور السياسي الذي يلعبه على صعيد الوظيفة السياسية -تؤثر في عملية التغيير السياسي ، و هذا يشير بدوره إلى وجود علاقة بين النمو السريع في وسائل الإعلام و المشاركة السياسية ، إذ أن النمو السريع المرتبط بتعدد التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال و استخداماتها السياسية يزيد من المدركات السياسية للجماهير ، و ينعكس ذلك بالضرورة على تفاعلهم في الحياة السياسية، و للتأكد من دور وسائل الإعلام في عملية تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام ،وما يرتبط بها من نشر أنماط سلوك و تجارب سياسية و قيم و معتقدات و معارف سياسية ، سنحاول فهم هذه العملية و تتبع مراحلها انطلاقا من التنشئة السياسية وصولا إلى الثقافة السياسية .

انطلاقا من السنوات الأولى تبدأ عملية التنشئة السياسية وتكون الأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية للتنشئة حيث يكون تأثيرها قوي و دائم ، وأثناء ذلك تتكون الاتجاهات الأولى نحو السلطة السياسية وكل ما هو سياسي وتغرس في الطفل وذلك من خلال النقاشات السياسية التي تتطرق إليها الأسرة و تبرز هنا بالتحديد أهمية القرارات و الاتجاهات و المواقف و السلوكات السياسية التي تتوصل إليها الأسرة جماعيا ، مما يساهم في الاقتدار و الخبرة السياسية أي مهارات التفاعل السياسي داخل وخارج الأسرة من خلال المشاركة السياسية ، وتعد المدرسة ثان مؤسسة لهذه العملية ويؤثر النظام التعليمي و محتوياته على عملية التنشئة السياسية من أجل خلق نوع معين من الأفراد يندمجون ويتواءمون مع النظام السياسي الذي يعيشون في ظله ، و الأشخاص الأكثر تعليما ووعيا بدور السلطة السياسية، و للمدرسة دور معترف به في تشكيل الاتجاهات ،القيم السياسية ، السلوك السياسي ، ولتعريف برموز النظام السياسي، قيم المواطنة ، تحية العلم ،المناسبات الوطنية خاصة التاريخية والسياسية منها ، كما أنه لا يمكن إهمال جماعة الرفاق و الجماعات المرجعية الأخرى مثل المسجد ، الجمعيات ، النقابات و الأحزاب السياسية ... زيادة على وسائل الإعلام بأشكالها المتعددة التقليدية منها و الحديثة و التي تواصل عملية التنشئة السياسية التي لا تتحدد بزمن أو عمر محدد بل تستمر مع استمرار استقرار النظام السياسي، مما يزيد من ترسيخ التوجهات السياسية بوجه عام ويؤدي ذلك إلى بروز ثقافة سياسية التي هي نمط من الاتجاهات والتوجهات الخاصة بالأفراد تجاه السياسة ،

³ - عزيزة عبده: مرجع سبق ذكره ،ص75 .

الأمر الذي يعطي معنى للأفعال السياسية ، ويشمل ذلك التوجهات الخاصة بالمعرفة وعلاقتها بالأهداف و المعتقدات السياسية، أما التوجهات التقييمية فتتناول الأحكام و الآراء ذات الصلة بالأهداف السياسية ، إذ أن المعايير القيمة تتعلق بالقضايا و الأحداث السياسية التي تطرحها وسائل الإعلام للنقاش .

تمثل وسائل الإعلام مصدرا مهما من مصادر التنشئة السياسية للفرد وهي حقيقة تأخرت نوعا ما بسبب تركيز علماء الإجماع بأهمية دور الأسرة في التنشئة و المدرسة و الإقران كمصادر للتنشئة السياسية، وإهمال الدور الكبير لوسائل الإعلام في المساهمة في هذه العملية إلى غاية منتصف الستينات و بداية السبعينيات من القرن العشرين حيث أثبتت نتائج الدراسة التي أجراها كلابر Klapper أن لوسائل الإعلام تأثير في عملية التنشئة السياسية للفرد، لكن هذا التأثير يكون بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال وسائط أخرى مثل قادة الرأي العام ، و الذي تؤكد نظرية انتقال المعلومات عبر مرحلتين ،وهناك نظريات أخرى من اتبعت زاوية أخرى ترى أن وسائل الإعلام لا تقوم إلا بتعزيز مواقف موجودة سابقا تكونت من خلال مؤسسات التنشئة التقليدية كالأسرة و المدرسة .

العديد من الدراسات و الباحثين في مجال الاتصال السياسي و تأثير وسائل الإعلام أشاروا إلى أن وسائل الإعلام تثير استجابات عاطفية و أيضا معرفية تعليمية و سيرورات تقييمية و الأهم من ذلك فالأبحاث الحديثة وجدت أن تأطير الأخبار السياسية يثير العواطف التي تؤدي إلى التأثير على الرأي العام،¹ يقسم أساتذة الاتصال السياسي تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية و تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام إلى ثلاثة أنواع : التأثير المعرفي ، التأثير العاطفي و التأثير السلوكي و قبل التطرق إلى هذه الأنواع سوف نحاول توضيح معنى كل منهم:

- التأثير المعرفي : ويقصد به معرفة العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام وزيادة الوعي المعرفي والثقافي بالبيئة السياسية .
- التأثير العاطفي : و يقصد به مدى تأثير وسائل الإعلام في تحديد المواقف و تشكيل الاتجاهات التي يتبناها الأفراد تجاه القضايا السياسية .

¹ -Rinaldo kühne : **Political news emotions and opinion formation toward a model of emotional framing effects**, Amsterdam school of communication research, University of Amsterdam National center of competence in research (challenges to democracy in the 21st century, working paper N:68,january2014,in http://www.nccr6democracy.uzh.ch/publications/working_paper/pdf/wp_68.pdf,22/25/2015.

• التأثير السلوكي : و يشير إلى معرفة العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام و المشاركة الحقيقية في نشاطات الحياة السياسية

أ- التأثير المعرفي : و يطلق عليه أيضا بالمكون المعرفي، الذي يعتبر أهم مطلب في عمليات النشاط السياسي ، و يقصد بها كم المعلومات السياسية الصحيحة التي يحصل عليها الفرد من المجتمع ومحيطه ووسائل الإعلام . و تعتبر المعارف السياسية متغير مفتاحي في دراسة السلوك السياسي بالرغم من أن المنهج المناسب لقياس هذه المعارف مازال محل نقاش و جدل¹، فالرسائل الإعلامية ذات المضمون السياسي تمثل وحدات البناء المعرفي لدى كل فرد ، وتؤكد الدراسات التي تناولت العلاقة بين وسائل الإعلام وزيادة الوعي المعرفي بالقضايا و الأحداث السياسية ، إن هذه الوسائل تمثل مصدرا مهما من مصادر التنشئة السياسية ، حيث أن وسائل الإعلام من خلال الوظيفة الإخبارية و التعليمية اللتان تعتبران من الوظائف التقليدية تستطيع أن تؤثر على التوجهات المعرفية للفرد و تنمي ثقافته السياسية الخاصة ببيئته السياسية المحيطة و بكل الفاعلين السياسيين الذين ينشطون في سياقها ، ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي أجراها كونواي Conway وستيفنز Stevens و سميث Smith حول استخدام وسائل الإعلام و علاقتها بتنمية الوعي المعرفي السياسي .

و يشير مفهوم التأثيرات المعرفية إلى كافة التأثيرات العقلية و منها² :

- إزالة الغموض بفضل معلومات و أخبار كافية وواضحة .
- وضع أجندة الجمهور التي هي عبارة عن نتاج تفاعل أفراد المجتمع مع فروقهم الفردية و موقف الفرد داخل البناء الاجتماعي .
- تكوين القيم و المعتقدات و كذلك الأنماط السلوكية.
- زيادة نظم المعتقدات عند الناس و اتساعها لمعرفة المزيد من المعرفة عن الآخرين .

¹ - Mellissa K. Miller , Shannon K. Orr : **Experiencing with a third way in political knowledge estimation** ,public opinion quarterly, Vol.72, No4, winter2008, p768 .

² - حنان يوسف : مرجع سابق ، ص82.

انطلاقاً من الحقيقة التي تقول : أن تنمية الوعي المعرفي السياسي هو نتيجة لعملية تعليمية يمر بها الفرد فقد ركز الباحثون في دراساتهم على مدى التأثير وسائل الإعلام في تنمية هذا الوعي المعرفي السياسي لدى الأفراد ، وخلصت نتائج دراساتهم إلى أن لوسائل الإعلام تأثيراً كبيراً في هذا الصدد ، حيث أن وسائل الإعلام توفر المعلومات الضرورية و المتعلقة بالمتغيرات الأساسية للبيئة السياسية مثل النظام السياسي و الأعراف و القيم السياسية السائدة في المجتمع ، و الكيفية التي تمارس بها السياسية في هذا النظام أو ذاك ، و عن المؤسسات السياسية الهامة في المجتمع ومضمون وسائل الإعلام يساهم في زيادة الوعي و لا نقول الدور الحصري في زيادة الوعي المعرفين الذي يمثل البنية التحتية لعملية التنشئة الاجتماعية ، و التي تحدد من خلالها المواقف و تتقرر النشاطات السلوكية و في هذا يؤكد لين Lane على ما تتيحه وسائل الإعلام للرأي العام من فرص الاطلاع و التزود بالمعلومات حول البيئة السياسية، "إن التعرض لوسائل الإعلام يؤدي إلى إشراك الفرد في مثل هذه الحوارات و النقاشات حول القضايا السياسية التي تعرضها ، و كلما اشترك الفرد في مثل هذه الحوارات و المناقشات ، كلما زاد تعرضه لوسائل الإعلام و العكس صحيح ، لأنه يلجأ إلى وسائل الإعلام من أجل إثراء و البحث عن معلومات متعلقة بالقضايا التي أثارت هذه الحوارات والنقاشات ، و من أمثلة الدراسات التي أجراها المتخصصون في الاتصال السياسي لمعرفة تأثير وسائل الإعلام على متغير الوعي و المعرفة السياسية دراسة دومينيك Dominick التي أجراها عام 1972 وتمثلت في اختياره لمجموعة من تلاميذ المرحلة الثانوية لقياس اثر التلفزيون في زيادة الوعي المعرفي السياسي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن وسائل الإعلام هي المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة برئيس الدولة(83%) و نائب الرئيس(84%) و بالكونجرس (59%) وبالمحكمة العليا(50%).

أما دراسة كل من ميلر Miller و اسب Asp (1985) التي ركزت على مدى التعلم من وسائل الإعلام لتطوير الأفاق الذهنية و المعرفية حول البيئة السياسية من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين¹ :

1 - ما الكيفية التي يحصل بها المواطنون في الولايات المتحدة الأمريكية و السويد على المعلومات السياسية من وسائل الإعلام ؟

¹ - محمد بن سعود البشر: مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997، ص138.

2 - ما دور وسائل الإعلام في زيادة الوعي و المعرفة السياسية ؟

ومن بين النتائج التي قدموها :

- إن التعرض المستمر لوسائل الإعلام عامة و التلفزيون خاصة له اثر مباشر في تنمية الوعي والمعرفة السياسية لدى عينة الدراسة .

- إن الاستخدام المستمر للتلفزيون من أجل متابعة القضايا العامة التي تحدث في المجتمع تساهم في زيادة الثقافة السياسية لدى عينة الدراسة في كلا المجتمعين الأمريكي و السويدي.

يكننا القول أن عملية تزويد الأفراد بالمعلومات اللازمة من أجل فهم و متابعة قضية سياسية أو حدث سياسي معين يفرض على وسائل الإعلام العمل من أجل تحقيق هذه الحاجة بطريقة تنافسية و محيطة بكل جوانب الموضوع، لأن على أساسها تتحدد التوجهات و المواقف السياسية و من ثم المشاركة السياسية الفاعلة التي تعتمد بالدرجة الأولى على كم و نوعية المعلومات المقدمة لهم ، و حول هذه النقطة تعرض الباحثة الأمريكية جريبر Graber مثالا تستظهر فيه كيف تؤثر المعلومات السياسية التي تقدمها وسائل الإعلام على السلوك السياسي و التفاعل بين المواطنين و الحكومة ، ونقول أنه في المجتمعات التي تعتمد فيها الحكومة على المشاركة الشعبية و خاصة في الانتخابات أو في المجتمعات التي يتمتع بها الشعب بدور الرقيب على نشاطات الحكومة ، يتوجب على وسائل الإعلام أن تلتزم بتقديم معلومات صحيحة و كافية لأفراد المجتمع ، حتى يرتقي مستوى تفاعلهم مع الحكومة ونشاطاتها مستوى يؤهلهم للقيام بهذا الدور ،و إن لم توفق وسائل الإعلام في أداء هذه المهمة يؤدي ذلك إلى سوء فهم البيئة السياسية و تفسيرها وبذلك خلط المفاهيم أو الامتناع عن المشاركة .

ب - التأثير العاطفي : يعرف Scherer العاطفة فترة للتغيرات المترابطة و المتوازنة للحالة الكلية أو الجزئية للأنظمة العضوية الفرعية الخمسة استجابة لحدث متغير خارجي أو داخلي مرتبط و مهم وبعبارة أخرى العواطف هي منتج للتقييم المعرفي¹ ، يمثل هذا النوع من التأثير السياسي الذي تحدثه وسائل الإعلام على الناشئة التأثير العاطفي أو الشعوري، و يلي المرحلة الأولى من عملية تزويد الأفراد بالأخبار و المعلومات حول القضايا و الأحداث السياسية و يمهد إلى مرحلة أخرى من مراحل

¹ - Ronaldo Kühne :Op.cit ,p02.

التأثير و هي مرحلة الاهتمام بهذه القضايا السياسية و متابعتها ، وهذا التغيير و الانتقال يؤثر ويتأثر بمضمون وأنماط التعرض لوسائل الإعلام .

إن الدراسات في هذا الموضوع ركزت على متغير الاهتمام بالبيئة السياسية . تؤكد على أن التعرض لوسائل الإعلام يزيد من اهتمام الفرد بالقضايا السياسية ، التي تحدث في بيئته وتدفعه إلى البحث عن المعلومات التي تشبع فضوله ، وهذا الاهتمام بدوره ينعكس أيضا على حجم التعرض لهذه الوسائل الإعلامية و يعتبر الاهتمام السياسي مظهر من مظاهر الفروق الفردية، الذي يؤدي إلى إحداث تأثير سلوكي متباين بين الأفراد، الذي أورده دياردي جونسون Deirde Johnston في دراسته عن الصور الذهنية و القضايا التي يخلفها المضمون السياسي المقدم في الحملات الانتخابية والإعلانات السياسية التلفزيونية، حيث أثبت جونسون أن الفروق في حجم الاهتمامات السياسية والانتماءات و الاهتمامات الشخصية بين الأفراد تؤثر في تفكير و إدراك و تفسير الجمهور للإعلانات السياسية ، كما أن هذه الفروق تعمل على خلق ما يسمى بالتحيز المعرفي نحو الموضوعات السياسية المقترحة¹.

ارتكزت معظم الدراسات و البحوث التي وصلت إلى هذه النتيجة على فرضية أن الأفراد الذين يملكون معلومات كافية عن البيئة السياسية هم أكثر ميلا و اهتماما من غيرهم بمتابعة وسائل الإعلام و زيادة البحث عن معلومات أكثر ، لان لديهم القدرة على فهم و انتقاء المعلومات و فرزها حسب اهتماماتهم الشخصية ، وظهر ذلك من خلال دراسات تحليل المحتوى ،ومن هذه الدراسات دراسة أتكين Atkin وجالواي Galloway و نيمنان Nyman التي انطلقت من فرضية² : أن ثقافة الناخب و اهتمامه بالقضايا السياسية تؤثر وتتأثر بأنماط التعرض لوسائل الإعلام ، كما إفترضوا وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين بمعنى :أن التعرض لوسائل الإعلام يزيد من المعرفة و الثقافة السياسية ، وان حجم هذه المعرفة و الثقافة السياسية يزيد من حجم التعرض لوسائل الإعلام .

ومن خلال عينة الدراسة التي ضمت 148 طالبا من جامعة ولاية كلورادو الأمريكية ، حيث طرحت عليهم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 1972 ، خرجت

¹ - حنان يوسف : مرجع سبق ذكره ،ص 86.

² - محمد بن سعود البشر : مرجع سبق ذكره ،ص 139.

الدراسة بنتائج تشير إلى وجود علاقة سببية بين التعرض لوسائل الإعلام و متغيري الثقافة السياسية والاهتمام بقضايا البيئة السياسية وقد لخص الباحثون هذه النتائج بقولهم: " أن الإجابات التي أدلى بها أفراد العينة تؤكد على أن المتغيرين الأساسيين في الدراسة (المعرفة السياسية و الاهتمام بمتابعة والتعرض للقضايا السياسية)، كما تؤكد نتائج هذه الدراسة أيضا على أن التعرض لوسائل الإعلام يزيد من المعرفة السياسية لدى الأفراد ومدى اهتمامهم ومتابعتهم للقضايا و الأحداث السياسية . هذه النتائج أكدها أيضا جونسون Jonhson ، حيث أشار إلى أن الأفراد الذين لديهم اهتمامات والرغبة في متابعة الأخبار الخاصة بالفضاء السياسي ، يجدون في وسائل الإعلام ما يثير انتباههم و اهتمامهم بتلك القضايا ولذلك يستطيعون تكوين ثقافة سياسية حولها و يكونون أكثر معرفة بتجلياتها .

وكما حدث مع مرحلة الوعي المعرفي و الانتقال إلى مرحلة الاهتمام و متابعة القضايا والأحداث السياسية . تكمل هاتين المرحلتين بمرحلة أكثر تقدما وهي مرحلة الفعل ، أي المشاركة الفعلية في نشاطات الحياة السياسية ، هذه المشاركة يصفها الباحثون في الاتصال السياسي بالمشاركة السياسية ، وهي نتيجة تأثير وسائل الإعلام على السلوك الذي هو النوع الثالث من تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية .

ج - التأثير السلوكي: مرحلة التأثير السلوكي تعد أهم مرحلة في عملية تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية وتكوين الثقافة السياسية ، إذ هي الانعكاس الفعلي لكل ما إكتسبه الفرد من معارف و معلومات لها علاقة بالبيئة السياسية التي ينتمي إليها ، و ما أفرزته هذه المعارف والمعلومات من مواقف و اتجاهات تساعد على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية ، ويدعم ذلك كل من تشافي و Chaffee و جاكسون بيك Jackson –Beek و دورال Durall أن وسائل الإعلام وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الإعلام و الاتصال توفر للفرد المعلومات والأخبار السياسية في الوقت الفعلي للحدث السياسي، مما يدفع به إلى الاهتمام أكثر و متابعة الموضوع في الوقت الحقيقي ، و المساهمة في صناعة هذا الحدث من خلال مشاركته و التعليق عليه و أحيانا تغيير مساره وخير دليل على ذلك شبكات التواصل الاجتماعي وقدرتها الكبيرة في تجنيد وتحريك الشارع الهام¹.

¹ - نفس المرجع، ص 143 .

أما لويلن Lewellen فقد عمل على البحث على العلاقة بين نسبة التعرض للتلفزيون والمشاركة السياسية في دراسة مسحية لعينة مكونة من 1811 تلميذا ثانويا في العاصمة الأمريكية واشنطن وطرح عليهم سؤالا حول مدى متابعتهم للبرامج التلفزيونية التي تعرض القضايا العامة و الشؤون السياسية ، والأخبار و علاقة ذلك بمشاركتهم في نشاطات الأحزاب السياسية ، حيث بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بين التعرض لوسائل الإعلام وأنماط المشاركة السياسية ، وكلما ارتفعت نسبة تعرضهم للبرامج السياسية كلما انعكس ذلك على نشاطاتهم و مشاركاتهم في الحياة السياسية .ويعدد كل من ماكلود Mcloud و بابي Bybee و دورال Durall (1979) خمس وظائف يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام من أجل إيجاد رأي عام على درجة عالية من المشاركة السياسية¹ :

1 - تحفيز و بعث المشاركة.

2 - التنقيف السياسي للمواطن.

3 - تسهيل عملية صناعة القرار ، وخاصة في فترة الانتخابات من خلال تسليط الضوء على البرامج ، الأفكار و الشخصيات السياسية البارزة في العملية السياسية.

4 - تحفيز المشاركة بحد ذاتها.

5 - تعزيز مساندة النظام السياسي القائم أو اتجاه سياسي معين .

ومن أجل التحقق من فرضية وجود علاقة ايجابية بين السلوك السياسي و التعرض للرسائل التلفزيونية ، كان التلفزيون هو الوسيلة الرئيسية لاستقاء المعلومات عن قضايا الانتخابات ، و اشتملت قائمة النشاط السياسي على ثمانية أسئلة وجهت إلى عينة الدراسة لها علاقة مباشرة بالنشاط الانتخابي وقد تحققت فرضية هذه الدراسة وأكدت أن الاعتماد على التلفزيون أثناء الحملات الانتخابية يؤثر بشكل مباشر على السلوك السياسي لعينة الدراسة.وتعتبر الدراسات التي تطرقنا إليها عينة من الدراسات و البحوث التي أجريت في الجامعات و مراكز البحث العلمية لدراسة اثر وسائل الإعلام على السلوك السياسي للمواطنين و على التنشئة السياسية بشكل خاص وبينت كل النتائج المتوصل

¹ - نفس المرجع ،ص144.

إليها وجود علاقة وثيقة بين التعرض لوسائل الإعلام وبين السلوك السياسي وهي علاقة عكسية ، لأن كلا المتغيرين يؤثران تبادليا في بعضهما البعض .

و غير بعيد عن هذه الدراسات يعكس لنا الواقع هذه النتائج، حيث نلاحظ أن في فترة الانتخابات والأحداث السياسية الهامة نجد أن الجمهور يلجا أكثر فأكثر إلى الاستعانة بوسائل الإعلام كمصدر من مصادر المعلومات من أجل الاطلاع عن الحدث وفهم مجرياته حتى يتمكن من الاطمئنان إلى البيئة وتظهر هذه المعلومات على سلوكهم ، ويتشكل ذلك في أنماط سلوكية متعددة مثل مناقشة الموضوع أو الحدث مع الآخرين ، إلى المشاركة الفعلية في مجريات هذا الحدث ، وهذا ما يمثل قمة المشاركة السياسية .نستنتج من خلال ما سبق مدى تداخل وسائل الإعلام ، و اعتمادها على النظام السياسي و الاجتماعي بشكل تبادلي، كما يجب التنويه أن التأثيرات الإيجابية لوسائل الإعلام لا بد أن يدعمها عدد من المتغيرات و الاعتبارات المرتبطة بالبيئة السياسية و الاجتماعية التي يتطور فيها كل من النظام السياسي و الإعلامي و التي ترتبط فيها ثقافة و سلوك الفرد السياسي بالصورة الذهنية، التي يكونها الفرد عن عالم السياسة الذي تساهم وسائل الإعلام في تكوينها لدى الجمهور ،زيادة على الفروق الفردية الناتجة عن بيئة التنشئة الاجتماعية و السياسية التي يكتسبها الفرد ، كذلك يساهم في اختلاف التأثير المعرفي السياسي بمدى ارتباط الفرد بجماعات الانتماء والاهتمام السياسي التي يكونها النظام السياسي بالإضافة إلى الاعتبارات الديمغرافية مثل (السن ،النوع و التعليم)، و يتضمن الاتجاه السياسي الناتج عن هذه العملية ثلاث مكونات معرفية و عاطفية و سلوكية ، و أن هذا التأثير هو دائري بمعنى أن كل عنصر في هذه العملية السياسية ، و تكوينها يؤثر و يتأثر بالعناصر الأخرى المحيطة بكل من النظام السياسي و الإعلامي .

و بالرجوع إلى النظام السياسي الجزائري و عبر المراحل المختلفة التي مر عليها انطلاقا من سياسية الحزب الواحد إلى ما يعرف الآن بنظام التعددية السياسية كان و لا يزال له الأثر المباشر على مضمون و شكل و كيفية تسيير و توجيه وسائل الإعلام في الجزائر ، وعليه على تشكيل الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، فمن مجرد قناة ناقلة لخطاب السلطة السياسية خلال فترة الحزب الواحد و احتكار السلطة السياسية لكل قنوات التعبير و خاصة وسائل الإعلام و الاتصال و فرض الرقابة على مخرجات وسائل الإعلام الإخبارية، مما قلل من مصداقية وثقة الجمهور في وسائل الإعلام الجزائرية ، نظرا لكون الدور الأساسي لوسائل الإعلام في العملية السياسية يتمثل أساسا في

العمل على ربط طرفي العملية السياسية بعضها ببعض أي بين السلطة السياسية الحاكمة و القاعدة الشعبية فتقوم بنقل مطالب ، تطلعات ، آراء و مواقف أفراد المجتمع و التي تمثل مدخلات العملية السياسية من جهة و تعكس مخرجات السلطة الحاكمة أو النظام من جهة أخرى من خلال القرارات واتجاهات السياسية التي تبنيتها السلطة و تطرحها إلى المجتمع .

غير أن المتتبع لمجريات و تطور العلاقة بين كل من وسائل الإعلام و السلطة و القاعدة الشعبية يلاحظ توتر العلاقة و تذبذبها بين الأطراف الثلاثة ، و يعتبر النظام السياسي المسئول الأول عن هذه الوضعية نظرا لتفردده في صياغة المخرجات السياسية و تجاهله و تغاضيه عن مطالب و تطلعات مدخلات القاعدة الشعبية و إحكامه السيطرة على وسائل الإعلام ، حيث مارست السلطة السياسية سياسية القيد و الوصاية على الصحافة و جعلت دورها يقتصر على الحركة النازلة و جردتها من دورها المرتبط بمراقبة البيئة و النقد ، كما أنها لم تتمكن من أن تشكل أداة ضغط على السلطة السياسية عبر رفعها لمطالب المجتمع و التعبير عن تطلعاته و إنما جعلت من نفسها أداة ضبط و تكيف للاتجاهات السياسية لصالح السلطة و التزامها بالمعلومات و الخطوط العريضة التي تقيد بها، مما أدى إلى تهميش اهتمامات المجتمع الذي وجد نفسه خارج اللعبة و غير معني بمختلف القرارات ، بحكم بعده عن عملية صنع القرار و عدم قدرته على إيصال انشغالاته و التعبير عنها بحرية ، لقد عانت وسائل الإعلام كثيرا من غياب الديمقراطية في الجزائر سواء فيما يخص مضمون الرسائل التي يقدمها الصحفي ذاته، أو المساحة التي تخصص للجمهور لكي يعبر عن مختلف اهتماماته و آرائه تجاه ما يستقبله من رسائل ، و ما تقدمه المادة الإعلامية من موضوعات تهم قضاياها و انشغالاته اليومية¹ .

ونلاحظ من خلال ما سبق غياب دور الصحفي في صناعة القرار السياسي في الجزائر في فترة الحزب الواحد بسبب إرادة السلطة في تجاهل و تهميش الصحافة نظرا لقدرتها على نقل مطالب المجتمع و الدفاع عنها و حصر دورها في تمرير الخطاب الرسمي إلى المجتمع ، لكن تغير أوضاع الصحافة بعد الأحداث التي شهدتها الجزائر عام 1988 و الذي صاحبه تغير الأوضاع السياسية المحيطة و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية في الجزائر منها ظهور الأحزاب السياسية و انفجار

¹ - قزادري حياة: مرجع سبق ذكره ،ص85.

الساحة الإعلامية و ظهور العديد من العناوين الصحفية بفضل قانون الإعلام افريل 1990 ، و بما أن الثقافة السياسية متغيرة وقابلة للتعديل و التحول بمرور الزمن نتيجة للأحداث الكبرى كالإصلاحات الثورية ، ظهور الاختراعات أو الاحتكاك بثقافة أخرى و بما أن وسائل الإعلام و الأحزاب السياسية من أهم مظاهر هذه الثقافة السياسية فهي تعكس بالضرورة مبادئها و مكوناتها و أبعادها من خلال مضامينها إذا كان الأمر متعلق بالصحافة و سياستها بالنسبة للأحزاب السياسية، و لكي نتبصر أكثر دور وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة الوطنية بشكل خاص في تكوين الثقافة السياسية يجب علينا العودة إلى مراحل تطور العلاقة بين الحقل السياسي و الإعلامي في الجزائر .

و عليه ما يلاحظ عند استقراء التاريخ السياسي الجزائري لوصف الثقافة السياسية و الذي خلف هذا الزامن القائم ، بأساليبه الخاصة في التوجيه و القيادة و بممارساته السياسية الفريدة و بإيقاع تحولاته و تغيراته المختلفة ، هي أن القاعدة الأولى لنظام اشتغال نظام الحكم في الجزائر انبثقت في السياق السياسي و الحربي و التنظيمي لحرب التحرير ، قبل أن تطبع كل المراحل اللاحقة لتطور هذا النظام¹.

إن التآرجح المستمر بين القوى المتصارعة في الظاهر و الخفاء من أجل إقرار وضع ما أوفرض صيغة بعينها شكل أساس تطور نظام الحكم في الجزائر ، فنلاحظ أن الرأي العام الجزائري انعكاس لهذه العلاقة الجدلية ، و التي لا تساعد على ترسيخ ثقافة سياسية بإمكانها إثراء القيم و الواقع السياسي ، وهي تؤثر سلبا على عملية تكوين الرأي العام، و كان من آثار ذلك غياب دور مستقل وبارز للرأي العام الجزائري ، تفهقر الثقافة التنظيمية و عدم تبلور ثقافة سياسية تستند إلى الرشد والكفاءة ، زيادة على ذلك فإن الواقع الإعلامي وخاصة وسائل الإعلام و الاتصال لم يكن لها وجود فعلي في الجزائر منذ الاستقلال ، و الحراك الذي جاء به قانون التسعينات و الذي يعتبر بشهادة العديد من المختصين خطوة كبيرة بالنسبة للنظام الإعلامي لم يمس إلا الصحافة المكتوبة و ظلت الوسائل السمعية البصرية حكرا على الدولة و مؤسساتها . غير أن السلطة الجزائرية نجحت منذ الاستقلال في تفرغ معنى المشاركة السياسية من أي محتوى من خلال الرسائل الإعلامية المشحونة بالخطاب السياسي الأحادي ، ساعدها في ذلك نجاحها في إخضاع المجتمع لبيروقراطية جامدة ،

¹ - نور الدين زمام : مرجع سبق ذكره ،ص60.

استأصلت من الجماهير كل إرادة أو أمل ، و أحدثت شرخا هائلا بين الجماهير المجردة من أي قوة أو نفوذ و نخب لا تتوفر على أي حس ثقافي وطني ، يعملون على تلقين قيم وثقافة الدولة ، كما ساعدها على ذلك أيضا استنادها لما يمكن اعتباره بحزب الدولة الذي ساهم في سد المشهد السياسي ، وتشكيل خريطة الجماعات الاجتماعية و المهنية و السياسية و الإعلامية ، و تحت مظلة الحزب الواحد انضوت كافة التنظيمات الجماهيرية (النسائية ، العمالية ، و الفلاحية ...) و بفضل استمرار هذه الممارسة تمكنت القوى الحاكمة من استتساخ مثل هذه التنظيمات الشكلية بشكل متكرر منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن العشرين ، و بذلك طبع الثقافة السياسية و التاريخ السياسي توجه أحادي و ارتكزت على دعائم حزب جبهة التحرير الوطني كمصدر للشرعية السياسية¹.

و قد ساعدها على نجاح مهمتها أيضا خصوصية النخب المثقفة الجزائرية ، التي أظهرت استعدادها الدائم على منح ولأئها ، و أحيانا توزيعه بشكل متنافر بين مختلف القوى و الطبقات مما أضعف قوتها ، في حين كان منتظر منها أن تساهم في ترقية الثقافة السياسية و توعية الرأي العام الجزائري و تحسيسه بمسؤولياته السياسية²، هذا الواقع السياسي انعكست أبعاده بشكل مباشر على الإعلام ، حيث بات النشاط الإعلامي مطبوعا بنفس الخصائص و السمات التي تميز الأوضاع السياسية، مما انجر عنه الغياب الكلي لحرية التعبير و الخطاب المعارض و الممارسة الإعلامية الديمقراطية بشكل عام و ذلك نظرا لسيطرة الرقابة ، الاحتكار و التبعية للسلطة أو نظام الحكم .

و ظلت الممارسات الرقابية على وسائل الإعلام من خلال التشريعات و القوانين المعرقلة للعمل الإعلامي بواسطة قيام العديد من الأجهزة الحكومية بممارسة الوصاية على ما ينشر من موضوعات ورسائل إعلامية ، و التضييق على القائمين بالإعلام أثناء تأدية واجباتهم الإعلامية ، ومنعهم من الوصول إلى المعلومة و مصادر الأخبار حتى بعد مجيء التعددية الإعلامية ، وما تبعها من تحولات في مجال الممارسة الإعلامية و حرية الرأي و التعبير ، و قانون الإعلام الجديد و الانفراج الملموس في قطاع السمع البصري ، حيث يبقى الإعلام الجزائري حبيس المراحل الإعلامية السابقة و التي ما زالت تؤثر على وضوح رسالته الإعلامية خاصة في المجال السياسي مما يؤثر مباشرة على عملية تكوين الآراء والمواقف السياسية للرأي العام الجزائري و بذلك ثقافته السياسية.

¹ - Benjamin McQueen : **Political culture and conflict resolution in the Arab world Lebanon and Algeria**, Melbourne university press, Australia, 2009, p 94, in Ebook: www.mup.com.au, 13/06/2016.

² - نور الدين زمام ، مرجع سبق ذكره ، ص64.

الفصل الخامس

المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات

الدارسة

1-5 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات للدراسة التحليلية

2-5 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات للدراسة الميدانية

3-5 النتائج الجزئية

4-5 النتائج العامة

1-1-5 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات صحيفة الشروق اليومي

المحور الأول : دور مضمون صحيفة الشروق اليومي في تكوين المعارف السياسية

جدول رقم (07) يبين توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية

النسبة %	التكرار	المواضيع السياسية
12.35	22	مكونات النظام السياسي
28.1	50	الطبقة السياسية
39.9	71	العملية السياسية و الانتخابية
19.7	35	وظائف النظام السياسي
100	178	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يتناول موضوع توزيع المضامين السياسية في صحيفة الشروق اليومي حسب أبرز المواضيع السياسية التي تناولتها هذه الأخيرة في فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات أبريل 2014 ، التي اعتمدنا في تقسيمها على أهم النقاط الأساسية التي تركز عليها المعارف السياسية المكونة للثقافة السياسة و أيضا من خلال القراءة القبلية لمحتويات العينة المختارة لهذه الدراسة، حيث احتل موضوع العملية السياسية و الانتخابية أعلى نسبة قدرت بـ: 39.9%، تلاه بعد ذلك موضوع الفاعلين والشخصيات السياسية، التي ركزت عليها الشروق الوطني من خلال تغطيتها الإعلامية للأحداث السياسية بنسبة 28.1% ، و في ذات الشأن تطرقت الصحيفة إلى نفور أغلبية الناس من الخطاب العنيف والفارغ و المملوء بالسب و الشتم و خطب التهريج و الإثارة، مما يدل على مدى وعي الناس و تعديه لمستوى ما نسميه جدالا الطبقة السياسية¹ .

كما برز أيضا موضوع الهجمات و الصراعات السياسية بين المترشحين السياسيين فيما بينهم وبعض المقاطعين إلى حد التجريح و النزول بمستوى الخطاب السياسي و العملية السياسية في شكلها التنافسي إلى أدنى مستوياته سواء من خلال تبادل الاتهامات و حتى السب و الشتم و اللجوء إلى القضاء ، حيث وصف مقري زعيمة حزب العمال و اتهمها بشرب الخمر "لويزة حنون... سيدة قبيحة

¹ - سليم قلالة : قوة الحكمة و ضعف التهريش ، الشروق اليومي ، عدد 01،4333، 01أفريل 2014 ، ص24.

وقديمة... رديئة وبالية¹، بالإضافة إلى خروج بعض الشخصيات السياسية و تقديم دروس في العمل السياسي متناقضة مع أجديات العمل السياسي أو الفعل السياسي مثل دعوة عبد المجيد مناصرة رئيس جبهة التغيير للمقاطعين إلى المشاركة بالورقة البيضاء مما جعل الصحيفة تتساءل و تحتار عن خلفيات دعوته ووقوفه مع السلطة للقضاء على شبح المقاطعة السياسية².

وسجل موضوع وظائف النظام السياسي نسبة 19.7%، الذي احتل المرتبة الثالثة و أخيرا موضوع مكونات النظام السياسي الجزائري بنسبة 12.35% ، نلاحظ من خلال هذه النسب أن صحيفة الشروق اليومي قامت بتأطير موضوع العملية السياسية و الانتخابية من خلال تناول العديد من المواضيع، منها التجاوزات السياسية و الانتخابية ، استغلال الإذاعة المحلية لضيوفها و إجبارهم على المساندة عوض المعارضة والتعبير بحرية عن آرائهم و مواقفهم السياسية و التي اعتبرتها الصحيفة انحراف و تجاوزات إعلامية للمؤسسات الإعلامية التابعة للدولة خلال هذه الحملة الانتخابية³، وفي نفس السياق تم نقل ردود فاتح بوطييق رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات على أسئلة الصحفيين في ندوة صحفية حول موضوع حرص لجنته على الحياد و استغلال أملاك الدولة لصالح أحد المترشحين و تسجيل انشغال المسؤولين بالحملة الانتخابية و سلبيتهم و تجاهلهم لمعانات السكان و تعطيل مصالحهم و مسؤولياتهم تجاههم.

كما تم التعبير عن عدم اهتمام المواطنين بالعملية السياسية ككل و الحملة الانتخابية على الخصوص من خلال تصنيف هذه الحملة على أنها لا تمثل الكثير بالنسبة للشعب الجزائري الذي لا ينتظر منها الكثير أيضا من خلال لا مبالاته بمجرياتها ، فالرياضة على سبيل المثال تمثل حدثا مهما للجزائري، حيث تأتي في أعلى ترتيب أولوياته قبل السياسة ، إذ عبرت الصحيفة عن مزاحمة المواعيد الرياضية للمواعيد السياسية و للدلالة على ذلك قالت الشروق في أحد مواضيعها أنه: " لحسن حظ المترشحين أن التجمعات ستكون نهارا و ليس ليلا ، أي قبل انطلاق موعد مقابلة

¹ - محمد م. : مقري ينتقد المدافعين عنها من الإسلاميين و يؤكد لا يوجد من يقدر على إيقاف حنون مثل من يرد عيها بدائها، الشروق اليومي ، عدد 29،4330، مارس 2014 ، ص03.

² - محمد عبدون : طرانف و كوالس الرئاسيات على طريقة المحتالين الأفارقة في تحول الورق إلى دولارات الورقة البيضاء السحرية...توضع في الصندوق فتطبع عليها صورة مرشح السلطة ، الشروق اليومي ، عدد 26،4327، مارس 2014، ص07.

³ - جمال لعلمي : حق الرد تسخين البندير و ريحة الشياطين ، الشروق اليومي ، عدد 23، 4324، مارس 2014، ص04.

الكلاسيكو ريال مدريد وبرشلونة، و توسل انتخابي¹ وهو إشارة إلى استجداء و استعطاف المترشحين للمواطنين للانتخاب لصالحهم في ظل غياب برامج حقيقة يلتف حولها المواطنين، مما عكس صورة سلبية عن المرشحين دفعت بالمواطنين إلى السخرية منها و التنكيت حولها مما أفرغ العملية السياسية من محتواها بدلالة غياب التنافس السياسي البناء الذي يرتكز على القيم السياسية و الأفكار.

كما وصفت الحملة الانتخابية طيلة أيامها بالحملة الباهتة ، كما أبرزت الصحيفة عزوف المواطنين عن متابعتها والاهتمام بها، بالموازاة مع انتقاد خطابات و تصريحات منشطها من المترشحين السياسيين وممثليهم ووصفها بالوعود الكاذبة ، و استمرار ظاهرة الكراسي الشاغرة والمستوى المتدني و المحتويات المتكررة و الفارغة لخطاباتهم السياسية، فكل مرة تعود الصحيفة للإشارة إلى هذا الموضوع وتعتبره دليلا على عجز مساعي الطبقة السياسية المنخرطة في العمل السياسي على إيجاد آليات كفيلة بإقناع الجزائريين بجدوى الانضمام إلى العملية السياسية أو على الأقل الاهتمام بها.

كما غلبت أيضا على المضامين السياسية خروج المواطنين إلى الشارع للتعبير عن رفضهم ومقاطعتهم للانتخابات و للعهد الرابعة ، حيث ترجم هذا الرفض في تشكيل تنظيمات و حركات والتفافهم حولها حملت أسماء معبرة عن مواقفهم مثل حركة "بركات" ، "رفض" ... ووصلت نشاطاتها إلى حد استخدام العنف و الدخول في مواجهات و عمليات شغب والاعتداء على المترشحين أو وكلائهم، مما استدعى إلغاء التجمعات الشعبية بالجملة طالت العديد من الولايات ، و تكرر سيناريو العنف الذي حدث في بجاية إثر زيارة مدير حملة المترشح عبد المالك سلال إلى بجاية ، و ما حدث أيضا في غرداية أجبر قوات الأمن على التدخل بالقنابل المسيلة للدموع ، زيادة على ازدواجية الولاء السياسي بين الطبقة السياسية .

أما بالنسبة لوظائف النظام السياسي فقد ركزت صحيفة الشروق اليومي على انتقاد منجزات الحكومة والأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي آلت إليها الأمور ، حيث جاء على لسان الصحيفة عدم التزام الإدارة بحيادها السياسي و انغماس الوزراء و مسئولين في الحكومة بالحملة الانتخابية ، وضرورة تنظيم علاقات القوة داخل النظام السياسي ، حيث تشير الصحيفة إلى أن السياسية عند العلماء هي : "تنظيم العلاقات بين القوة و النفوذ ، و الديمقراطية هي تنظيم سياسي

¹- ناصر: سباق الرئاسيات الكلاسيكي ينطلق اليوم الكلاسيكو ريال مدريد و برشلونة يلعب اليوم أيضا ، نفس المرجع، ص07.

يتقاسم فيه المواطنون البالغون فرص المشاركة في صناعة القرار، فيما أن الدكتاتورية هي نظام سياسي تنحصر فيه فرص المشاركة في صناعة القرار بين القلة¹.

إلى جانب التطرق إلى تجاوزات النظام الجزائري في الحفاظ على نزاهة و شفافية عمل النظام السياسي وحرصه على القضاء على مظاهر الفساد، و غياب مبدأ التداول على السلطة، و تسليم المشعل إلى الشباب و تشييب السلطة و تكريس مبدأ تبادل الخبرات بين الأجيال و مركزية اتخاذ القرار، و بدل توفير الظروف الملائمة و عيش كريم للمواطن الجزائري في المقابل فإن النظام يقوم بابتزاز و مساومة و تهديد المواطنين بعدم منحهم سكنات في حال لم ينتخبوا و هي سياسة المقايضة وانحراف خطير لوظائف النظام السياسي من خلال موضوع لجوء والي الجزائر العاصمة إلى مثل هذه الممارسات².

أما بالنسبة لمكونات النظام السياسي فقد برز موضوع الدستور و تعديل صلاحيات الوزير الأول و استحداث منصب نائب الرئيس المتضمن في رسالة الرئيس عشية الحملة للرئاسيات بالتزامن مع انطلاق الحملة الانتخابية، حيث اعتبر طرح هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات خطأ لأوراق الرئاسيات و غير بعيد عن ما جاء في الدستور، كما تناولت الصحيفة المجلس الدستوري، الذي يعتبر أحد مكونات النظام و توضيح إجراءات عملية الترشح و عملية قبول 6 ملفات من أصل 12 مودعة لدى المجلس الدستوري، واحتلت المؤسسة العسكرية مكانة هامة في المضامين السياسية المتناولة واعتبرت طرفا مهما في النظام السياسي الجزائري، و ضرورة تدخلها في حل الأزمة من حيث وجهة نظر بعض الشخصيات السياسية أوالمطالبة بحيادها من طرف البعض الآخر من خلال اقتراح وزير دفاع مدني، أي تحديد علاقة مؤسسة الرئاسة بالمؤسسة العسكرية³.

كما حضر موضوع غياب النخبة المثقفة و المواطن كأحد مكونات النظام السياسي الجزائري، و التساؤل عن دور الأحزاب السياسية و انخراط الجمعيات و النقابات في العمل السياسي، و الذي حسب ما ينص عليه القانون لا يحق للجمعيات و النقابات العمالية أن تكون ملحقات إلى أحزاب

¹ - حبيب راشدين: أيام العرب و العجم سبل التنظيم الآمن لعلاقات القوة، الشروق اليومي، عدد4327، مرجع سبق ذكره،ص24.

² - راضية مرياح، سعيد باتول: مساومة زوخ تلعب غضب سكان القصدير، الشروق اليومي، عدد4342، 10 افريل، 2014، ص04.

³ - لخضر رزوي: حملهم المسؤولية و دعاهم إلى إنهاء الأزمة...حمروش لا حل دون توافق بين بوتفليقة و قايد صالح، الشروق اليومي، عدد 4332، 31 مارس 2014، ص03.

سياسية و هو إشارة إلى الخروقات التي مست الحملة الانتخابية ، إذ ينص القانون المتعلق بالجمعيات في المادة 13 منه: " تتميز الجمعيات بهدفها و تسميتها و عملها عن الأحزاب السياسية ، و لا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أم هيكلية ، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو هدايا مهما يكن شكلها ، و لا يجوز أن تساهم في تمويلها"¹.

جدول رقم(08)يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري

مكونات النظام	توضيح المعنى		عرض الخصائص		عرض الوظائف		عرض عام		عرض غامض		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الحكومة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الدستور	1	4.54	2	9.10	/	/	/	/	/	/	13.64
نمط العملية السياسية و الانتخابية	/	/	1	4.54	2	9.10	1	4.54	/	/	18.20
المؤسسات البرلمانية	/	/	/	/	3	13.63	/	/	/	/	13.64
العنصر السكاني	1	4.54	2	9.10	1	4.54	/	/	/	/	18.20
البنى الاقتصادية و الاجتماعية	/	/	1	4.54	/	/	/	/	/	/	4.54
النظم الإيديولوجية و القيمية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الأحزاب و الجمعيات السياسية	/	/	3	13.63	2	9.10	/	/	1	4.54	27.27
جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني	/	/	/	/	1	4.54	/	/	/	/	4.54
المجموع	2	9.10	9	40.91	9	40.91	1	4.54	1	4.54	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري في صحيفة الشروق اليومي ، أن أعلى نسبة سجلتها الأحزاب و الجمعيات السياسية وذلك من خلال عرض خصائصها بنسبة 13.63%، و أدوارها بنسبة 9.10% إلى جانب التطرق إليها بنوع من الغموض و ذلك بنسبة 4.54% ، و لم ترى صحيفة الشروق اليومي من داع لتوضيح و تحديد معنى أو تعريف هذه الأحزاب و الجمعيات السياسية و ذلك ربما راجع إلى اعتبارها

¹ - لطيفة.ب: بلعيز مطالب بتبرير انخراط الجمعيات و النقابات في العمل السياسي ، الشروق اليومي ، عدد 08،4340 افريل 2014، ص04.

معروفة و لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح و التقديم، و مثال ذلك عدم قيام الصحيفة بتحديد و ذكر ما هي الأحزاب المقاطعة للانتخابات حيث تقول : "الأحزاب المقاطعة للرئاسيات تبحث عن عنصر التوافق، حيث أن تنسيقية الأحزاب و الشخصيات المقاطعة للانتخابات الرئاسية تعترم تنظيم ندوة وطنية حول الانتقال الديمقراطي وأن نشاطهم مبني على مبدأ التوافق"¹.

كما تطرقت أيضا مضامين صحيفة الشروق اليومي إلى عنصر آخر من مكونات النظام السياسي الجزائري المتمثل في العنصر السكاني و ذلك بنسبة إجمالية قدرت بـ: 18.2% توزعت بين عرض خصائص و صفات هذا المكون بنسبة 9.10% ، إلى جانب الإشارة إليه و توضيحه و تحديد معناه و عرض أدواره و وظائفه بنسبة 4.54% لكل منها، عبر وصف تفاعله مع الانتخابات الرئاسية والمرشحين السنة ، السداسي المعروض في نظر الممزقين و المعلقين ، وجه آخر للتفاعل مع الحدث السياسي والانتخابي و التعبير عن سخطهم من خلال تمزيق تشويه ترميغ في الأحوال لصور المترشحين وللسخرية من المشهد الانتخابي و التعليق على المترشحين بأسلوب ساخر : "لويزة بالسلامة...تواتي زوالي و رباعين يتحول إلى خماسين ، بن فليس مهاجم و بوتفليقة قل شيئا"².

نفس الشيء انطبق على عنصر نمط العملية السياسية و الانتخابية ، و ذلك من خلال التعريف بهذه العملية بنسبة 4.54% و عرض الوظائف و الأدوار بنسبة 9.1% بالتركيز على تشريح و تحليل للحياة السياسية و التنافس السياسي بشكل عام، من جهة تطرقت الصحيفة إلى فقدان الشعب الثقة في الخطاب السياسي و الوعود التي يحملها و غياب البلوغ السياسي لدى سياسيينا من جهة أخرى³، و فيما يتعلق بتقديمها بشكل عام فقد شكل نسبة 4.54% ، كما حظيت المؤسسات البرلمانية بنسبة 13.65% ، و انحصرت هذه النسبة في عرض الوظائف و الأدوار الخاصة بالمؤسسات البرلمانية .

و كان نصيب كل من عنصر البنى الاقتصادية و الاجتماعية و أيضا جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني ما نسبته 4.54% لكل منها ، حيث اهتمت مضامين صحيفة الشروق اليومي بعرض خصائص هذه البنى الاقتصادية و الاجتماعية ، و قامت بتناول ادوار و وظائف

¹ - لطيفة بلحاج : الأحزاب المقاطعة للانتخابات تبحث عن عنصر التوافق ، الشروق اليومي، عدد4334، 02 افريل 2014 ،ص03.

² - سمير مخريش : السداسي المعروض في نظر الممزقين و المعلقين ، نفس المرجع ، ص07.

³ - جمال لعلامي : اخزوا الشيطان ، الشروق اليومي ، عدد4340 ، مرجع سبق ذكره ، ص04 .

جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني، و لم يحظى عنصر الحكومة و النظم الإيديولوجية والقيمية باعتبارهما جزءا من مكونات النظام السياسي الجزائري بأي اهتمام من طرف مضامين صحيفة الشروق اليومي ، كما ركزت مضامين صحيفة الشروق اليومي عند تطرقها إلى الدستور كأحد مكونات النظام السياسي على خصائص وصفات هذا الأخير ، أما فيما يتعلق بتوضيح معناه فسجل نسبة 4.54%.

و عموما ركزت فئة تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري في صحيفة الشروق اليومي على كل من عرض الخصائص أو صفات هذه المكونات و عرض أدوارها ووظائفها و ذلك بنسبة إجمالية قدرت ب: 40.91% لكل عنصر تعريفي مقارنة بتوضيحها و تحديد معناها ، كما لم يسجل للتناول العام والغامض لمكونات النظام السياسي الجزائري إلا ما نسبته 4.54% لكل منهما ، لكن بالرغم من ذلك تظل هذه النسبة معتبرة، كون الدور الأساسي للصحف هو التوضيح و الابتعاد قدر الإمكان عن أسلوب يغلب عليه طابع التعقيم و الغموض و السطحية في تناول المواضيع الجدية مثل المواضيع السياسية الداخلية و تلك المتعلقة بالمواعيد الانتخابية .

جدول رقم (09) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات الطبقة

المجموع	المواقف والآراء السياسية		الانتماء السياسي		المهام و النشاط السياسي		مكونات الطبقة السياسية
	ت	%	ت	%	ت	%	
6	3	2	1	/	/	4	الرئيس المترشح
22	11	12	6	4	2	6	مترشحي الرئاسيات
12	6	6	3	2	1	4	ممطي ووكلاء التمرشحين
2	1	/	/	/	/	2	الوزراء
4	2	4	2	/	/	/	رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية
20	10	18	9	/	/	2	شخصيات سياسية سابقة
4	2	4	2	/	/	/	متقاعدين في الجيش
6	3	6	3	/	/	/	حقوقيون و قانونيين جزائريين
6	3	4	2	/	/	2	شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات
4	2	/	/	2	1	2	الأنصار
14	7	10	5	/	/	4	شخصيات و منظمات سياسية أجنبية
100	50	66	33	8	4	26	المجموع

نقرأ من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات الطبقة السياسية الجزائرية بالاعتماد على المهام و النشاط السياسي لهذه الطبقة ، انتمائها السياسي و مواقفها و آرائها السياسية ، أن المضامين السياسية لصحيفة الشروق اليومي سجلت سيطرة مرشحي الرئاسيات بنسبة 22% ، و ذلك من خلال التركيز على مواقفهم و آرائهم السياسية بنسبة 12%، مثلت مهامهم ونشاطهم السياسي نسبة 6% ، أما فيما يخص تناول انتماءاتهم السياسية فقدت بما يعادل 4%، و غير بعيد عن هذه النسبة برزت فئة الشخصيات السياسية السابقة في المضامين السياسية بنسبة 20% ، حيث كان لمواقفهم و آرائهم السياسية النصيب الأكبر بنسبة 18% و انحصرت مهامهم و نشاطاتهم السياسية في نسبة 2% ، و تجدر الإشارة إلى أن صحيفة الشروق اليومي لم تتطرق إلى انتماءاتهم السياسية بقدر ما تطرقت إلى آرائهم و مواقفهم السياسية، حيث حمل حمروش بوتفليقة و قايد صالح

مسؤولية إنهاء الأزمة و دعاهم إلى فتح نقاش وطني ، و خاصة ما أسماهم بالباءات الثلاث الجدد عبد العزيز بوتفليقة ، القايد صالح و قائد جهاز المخابرات الجنرال توفيق¹.

كما كان لممثلي ووكلاء المترشحين نصيب في الظهور بنسبة 12% توزعت كالتالي: خصصت 4% لمواقفهم وأرائهم السياسية ، و 2% لانتماءاتهم السياسية ، أما بالنسبة للحقوقيين و رجال القانون فتم تسجيل آرائهم و مواقفهم السياسية خاصة و ذلك بنسبة 6% ، و نفس النسبة عادت لشخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات مع التركيز أكثر على آرائهم و مواقفهم ، مهامهم و نشاطاتهم السياسية فعلى سبيل المثال قدمت الصحيفة تقرير الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان يشير إلى برودة الحملة و غياب الاهتمام الجماهيري بها و نوهت بالخروقات التي ارتكبتها ممثلي بوتفليقة عبر استغلال أموال الدولة من اجل تنشيط حملته²، بينما لم تحظى الشخصيات المتقاعدة في الجيش و الأنصار ما لا يتعدى نسبة 4% ، حيث اهتمت مضامين الصحيفة أكثر بآراء و مواقف هذه الشخصيات العسكرية السابقة ، ونشاط و مهام الأنصار و انتماءاتهم السياسية.

كما خصصت صحيفة الشروق اليومي مساحة أيضا للشخصيات و المنظمات السياسية الأجنبية تمثلت نسبتها في 14%، و عاد أكبر قدر من هذه النسبة إلى الآراء و المواقف التي أدلت بها هذه الشخصيات تجاه الفضاء السياسي الجزائري العام، إذ كتبت الصحيفة بأن المعهد الديمقراطي الأمريكي (*National Democratic Institute) N.D.I يقاطع مراقبة الرئاسيات و يبرر هذا القرار بتأخر الحكومة الجزائرية في إرسال دعوة له ؛ يعتبر هذا المعهد هيئة غير حكومية، كما وجه ذات المعهد بعد مشاركته في اقتراع 2012 انتقادا لقانون الانتخاب الجزائري واستقلالية لجنة المراقبة وغياب ملاحظين من المجتمع المحلي و ترى الصحيفة هذا الغياب على أنه دليل على الشك في مصداقية الاستحقاقات³ ، ونظرا للتجاوزات الكثيرة الحاصلة على الساحة السياسية اتهمت منظمة

¹ - لخصر رزاوي :الشروق اليومي، عدد4332 ، نفس المكان .

² - نفس المكان.

* المعهد الديمقراطي الأمريكي أو المعهد الديمقراطي الوطني: منظمة أمريكية غير حكومية ، غير ربحية و غير منحازة، تنشط على مستوى 130 دولة ، تعمل على دعم المؤسسات و الممارسات الديمقراطية في كل مناطق العالم منذ أكثر من ثلاثين سنة ، ومنذ إنشائها عام 1983 حرصت المنظمة و شركائها على العمل على إرساء مبادئ الديمقراطية و تقوية المنظمات المدنية و السياسية ، مراقبة الانتخابات و تعزيز المشاركة السياسية ، الانفتاح و مراقبة الحكومات ، مؤسستها مادلين اولبرايت و رئيسها الحالي كينيث د.وولك.

<https://www.ndi.org/who-we-are>

³ - محمد مسلم : المعهد الديمقراطي الأمريكي يقاطع مراقبة الرئاسيات ، الشروق اليومي، عدد4334 ، مرجع سبق ذكره ، ص03.

حقوق الإنسان هيومن رايتس واتش (Human Rights Watch) النظام الجزائري بتجاوزات وزارة الداخلية في حق الجمعيات وتهميشها وإضعافها، و توصي الحكومة بإعادة مراجعة القانون و إدخال نظام تعريفي فعال لإنشاء الجمعيات و مراجعة مقدمة القانون المتعلق بالجمعيات خاصة المادة 39 منه لجعله متناسب مع المعايير الدولية¹.

استنادا على هذه النسب يمكننا القول فيما يتعلق بتعريف مكونات الطبقة السياسية الجزائرية أن الآراء والمواقف احتلت حيزا كبيرا من المضامين المتعلقة بهذه الفئة بنسبة قدرت بـ:66% ، تليها المهام والنشاطات السياسية بما يعادل 26% و أخيرا الانتماء السياسي ، حيث سخرت صحيفة الشروق اليومي من كل من مكونات الطبقة السياسية و النظام السياسي و كل من تسبب في أزمة الجزائر وأن شرط استقرار الأمور وعودة الأمور إلى نصابها تكون من خلال استقالة جماعية لمفسديها²، و عليه يمكننا القول أن صحيفة الشروق اليومي لم تولي أهمية إلى تعريف هذه الشخصيات و تقديمها إلى الأجيال الجديدة ، كون أن غالبية مكونات الطبقة السياسية الجزائرية ينتمون إلى الأجيال السابقة وغالبيتهم هم من جيل الثورة و ما بعد الاستقلال، حيث أن تقديم آرائهم و مواقفهم و نشاطاتهم لا يسمح باكتمال الصورة السياسية لدى المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب منهم.

¹ - عبد السلام سكية : هيومن رايتس واتش تطالب الجزائر بتهينة المناخ لرئاسيات ذات مصداقية ، الشروق اليومي ، عدد 4332 ، مرجع سبق ذكره، ص06.

² - جمال لعلمي : حق الرد أيها الجزائريون ابشروا ، الشروق اليومي ، عدد4333 مرجع سبق ذكره ، ص04.

جدول رقم(10) يبين توزيع مفردات العملية حسب تعريف العملية السياسية و الانتخابية

المجموع		عرض غامض		عرض عام		توضيح المعنى		مكونات العملية السياسية و الانتخابية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
23.94	17	5.63	4	4.22	3	14.10	10	مستوى الخطاب السياسي
12.67	9	/	/	4.22	3	8.45	6	المنافسة السياسية والانتخابية
5.63	4	/	/	1.40	1	4.22	3	تقديم و شرح البرامج الانتخابية
5.63	4	/	/	2.81	2	2.81	2	المراقبة و الإشراف على الانتخابات
5.63	4	/	/	/	/	5.63	4	سياسة النظام
9.85	7	1.40	1	4.22	3	4.22	3	الخروقات والانحرافات السياسية و الانتخابية
14.08	10	1.40	1	1.40	1	11.26	8	المشاركة السياسية
11.26	8	/	/	/	/	11.26	8	المقاطعة والعزوف السياسي
11.26	8	2.81	2	1.40	1	7.04	5	تنشيط الحملة الانتخابية
100	71	11.26	8	19.71	14	69.01	49	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) الذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب تعريف العملية السياسية والانتخابية في صحيفة الشروق اليومي ، حيازة مستوى الخطاب السياسي أعلى نسبة تعادل 23.94% ، توزعت بين عملية التوضيح بـ :14.10% و العرض العام بنسبة 4.22% ، كما حضر الغموض على مستوى هذه العملية و ذلك بنسبة 5.63%. أما في المرتبة الثانية فتطرق الصحيفة إلى عملية المشاركة السياسية التي تعتبر من بين أهم عناصر العملية السياسية، حيث سجلت ما نسبته 14.08% ارتكزت كلها على جانب توضيح و تحديد هذه العملية وأهميتها ،إلى جانب ذلك برز موضوع المقاطعة و العزوف السياسي و تنشيط الحملة الانتخابية بين العمليات السياسية التي لها أثر على سيرورة العملية السياسية وذلك بنسبة 11.26% لكل منها ، إذ صبت الصحيفة اهتمامها على توضيح و تحديد العملية الأولى فقط ، و توزعت اهتمامها بالثانية بين كل من التوضيح و التحديد بشكل أكبر و العرض العام والسطحي مع التعتيم و الغموض على موضوع تنشيط الحملة الانتخابية بشكل أقل .

كما كان لموضوع المنافسة السياسية مساحة بين مضامين صحيفة الشروق اليومي ، حيث اهتمت هذه الأخيرة بتوضيحها بنسبة 8.45% ، و بعرضها بشكل عام بنسبة 4.22%، كما يجب الإشارة إلى أن المنافسة السياسية تناولت بعيدا عن التعتيم و الغموض من طرف الصحيفة ، حيث

أشارت الصحيفة إلى ضعف الخطاب السياسي و البرامج السياسية المفرغة من محتوياتها ، و هو الأمر الذي ميز المنافسة السياسية لرئاسيات 2014¹. أما فيما يتعلق بالخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية فقد سجلت ما نسبته 9.85% ، اعتمدت فيها الصحيفة التوضيح و التحديد تارة و التناول السطحي و العام تارة أخرى بنسبة 4.22% لكل منهما ، مع شيء من الغموض بنسبة 1.40%.

و احتل كل من موضوع تقديم و شرح البرامج الانتخابية و سياسة النظام الجزائري ما نسبته 5.63% ركزت الصحيفة على عنصر التوضيح و تحديد المعاني مع التقديم العام و السطحي للأول و الاهتمام الحصري بالتوضيح و التحديد بالنسبة للثاني ، فسياسة النظام الجزائري التي وصفتها الشروق اليومي هي سياسة ذوي الاحتياجات الخاصة و سياسة أقل ما يقال عنها فاشلة نظرا لغياب و فقر الفضاء السياسي الجزائري ، كما أن المنافسة السياسية لا تحمل الجديد و حصيلة رئاسية لم تتمكن من بعث عجلة التنمية في الجزائر² ، فالبرامج الانتخابية فارغة من محتواها و مكررة بين المرشحين و تنافس خطابات عشوائية و استنفاد الأموال الحزبية هدرًا ، و غياب خطاب متميز يلتف حوله المواطنون، مما عكس صورة سيئة عن المرشحين³ ، و بخصوص بقية عناصر و مكونات العملية السياسية ، المراقبة و الإشراف على الانتخابات فلم تتعدى نسبة 5.63% ، حيث عرض موضوع الحملة الانتخابية بشكل سطحي و عام ، مع التوضيح ، إذ تميزت قضية المراقبة و الإشراف على الانتخابات بالتوضيح الجزئي نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في كل مناسبة سياسية و انتخابية في الجزائر، و عموما يوضح هذا الجدول أن الصحيفة اهتمت بالجانب التوضيحي أكثر من العرض العام و السطحي للتعريف بمكونات العملية السياسية و الانتخابية ، كما أنها سجلت أيضا نوعا من الغموض و التعقيم في عرض هذه الأخيرة .

¹ - جمال لعلامي : حق الرد الجزائريون انكي منكم ، الشروق اليومي، عدد4338 ، 06 افريل 2014، ص04.

² - عمار يزلي : لافاش كيري ، الشروق اليومي، عدد4341، 10 افريل 2014 ، ص24.

³ - عبد الناصر : مرشحون للرئاسيات يدعون إلى مقاطعة الانتخابات ، الشروق اليومي ، عدد4342 ، مرجع سبق ذكره ، ص 02 .

جدول رقم(11) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته

وظائف النظام السياسي		توضيح المعنى		عرض عام		تعليق و تقييم		المجموع
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
/	/	/	/	/	/	1	2.85	تطبيق القانون
2	5.71	/	/	/	/	2	5.71	ضبط المصالح وتنظيمها
2	5.71	2	5.71	2	5.71	4	11.42	رعاية المصالح
2	5.71	/	/	/	/	3	8.57	صنع القاعدة
1	2.85	/	/	/	/	5	14.28	تجميع القيم
1	2.85	/	/	/	/	1	2.85	الحفاظ على الأمن والاستقرار
/	/	/	/	/	/	1	2.85	الحفاظ على الرموز التاريخية
1	2.85	/	/	/	/	5	14.28	ضمان نزاهة الانتخابات
1	2.85	/	/	/	/	1	2.85	الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية
10	28.57	02	5.71	23	65.71	35	100	المجموع

يوضح الجدول رقم (11) توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته في صحيفة الشروق اليومي ، حيث احتلت وظيفة رعاية المصالح نسبة 22.85%، ركزت الصحيفة فيها على التعليق على هذه الوظيفة و تقييمها بنسبة 11.42% ، أما بالنسبة إلى توضيح وتحديد معناها ،وعرضها العام فتمثلت نسبة كل منهما 5.71%، حيث أشارت الصحيفة من خلال هذه الوظيفة إلى استغلال النظام السياسي للشعب و مؤسسات الدولة لقضاء مصالح فئة السلطة السياسية¹. أما ثاني أعلى نسبة فتمثلت وظيفة تجميع القيم ب : 17.14% ركزت الصحيفة في تناولها على التعليق و تقييم هذه الوظيفة السياسية للنظام السياسي الجزائري بالدرجة الأولى، ثم محاولة توضيح وتحديد معناها بشكل أقل ، كما سجلت نفس النسبة على مستوى وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات من خلال التعليق و تقييم هذه الوظيفة بنسبة 14.28% و 2.85% لتوضيح و تحديد معناها ، مثل توضيح نوع التجاوزات التي سجلها المواطنون في الحملة الانتخابية البعيدة عن الرقابة الرسمية ، ملصقات في كل مكان و تجمعات أشبه بدور الحضانة أو دور العجزة، الفوضى و العشوائية

¹ - ح.د. : خارج الحدود...حقارين، الشروق اليومي ، عدد 4338 ،مرجع سبق ذكره ،ص18.

وتجاوزات لا تعد و لا تحصى في تعليق لافتات وصور المرشحين طالت كل الأماكن حتى في المساجد¹.

بينما احتلت وظيفة صنع القاعدة المرتبة الرابعة بنسبة 14.28٪، حيث اخذ التعليق و التقييم الحيز الأكبر بنسبة قدرت بـ : 8.75٪، و 5.71٪ عادت إلى محاولة التوضيح و تحديد معنى هذه الوظيفة ، كما كان أيضا لوظيفة ضبط المصالح و تنظيمها مجالا للطرح و التداول تمثل في 11.42٪ ، تراوحت بين توضيح و تحديد المعنى و التعليق و تقييم هذه الوظيفة بنسبة 5.71٪ لكل منها . أما بقية الوظائف المتعلقة بتطبيق القانون ، الحفاظ على الأمن و الاستقرار فارتبطت بالحملة الانتخابية في ظل الغليان الجماهيري في بعض مناطق الجنوب و العديد من الولايات مع تصاعد أعمال الشغب و الفوضى و إلغاء التجمعات بالجملة مما زاد من حالة اللااستقرار حسب الصحيفة²، وهي إشارة صريحة إلى غياب وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار في هذه الفترة الحساسة من تاريخ الدولة الجزائرية ، و فيما يتعلق بالحفاظ على الرموز التاريخية و على أصول الجمهورية الجزائرية فانحصرت بين 5.71٪ و 2.25٪ و بذلك لم تحظى ببروز كبير على مستوى صحيفة الشروق اليومي، إلا في إشارتها إلى استغلال هذه الرموز الوطنية و اعتبار المتاجرة باسم "ابن باديس" والاستعانة بذاكرته في خطابات المترشحين إهانة للرجل، لمبادئه ، لمدرسته و فكره³ ، و أيضا رصد تاريخي تطور و تشييد الدولة الجزائرية و أسسها و مسارها التنموي و استشراف لاستقبال نظامها تحت رعاية جيل الثورة و عرض المنطلقات الفكرية و السياسية⁴.

و إجمالا ركزت صحيفة الشروق اليومي في التعريف بوظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته على التعليق على هذه الوظائف و تقييمها بالدرجة الأولى بنسبة 65.71٪ ، ثم توضيحها و تحديد معاني هذه الوظائف السياسية بنسبة لم تتعدى 30٪ ، و المثير للانتباه عند الاطلاع على نسب وتكرارات هذه الجداول يدرك أهمية تناول هذه الوظائف بجدية و الدليل على ذلك أن العرض

¹ - امال عيساوي : تجاوزات سجلها مواطنون في الحملة الانتخابية بعيدا عن الرقابة الرسمية الشروق اليومي ، عدد 4342، مرجع سبق ذكره ، ص09.

² - عبد السلام سكية : سيناريو غرداية يتكرر في بجاية و قوات الأمن تتدخل بالقنابل المسيلة للدموع ، الشروق اليومي ، نفس المرجع ، ص03.

³ - محمد الهادي الحسني : المتاجرة بابن باديس ، الشروق اليومي، عدد 4332 ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

⁴ - فاضلي إدريس : عن أي دولة جديدة تتكلمون أو جمهورية ثانية تتكلمون ، الشروق اليومي ، عدد 4337 ، 05 افريل 2014 ، ص19 .

العام و السطحي لكل هذه الوظائف لم يتعدى نسبة 5.71% مما يؤكد على سعي الصحيفة إلى لعب دورها الإعلامي عبر وظائف تكوين الرأي و الاتجاهات.

المحور الثاني : دور صحيفة الشروق اليومي في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية

جدول رقم (12) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية

النسبة %	التكرار	الأبعاد السياسية	
10.70	19	تكويني	البعد المعرفي
20.80	37	تفسيري	
23.03	41	تفاعلي	البعد العاطفي
3.40	6	سلبي	
18.53	33	عرض حال	البعد التقييمي
23.60	42	نقدي	
100	178	المجموع	

يظهر من خلال الجدول رقم (12) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية لمضامين صحيفة الشروق اليومي ، أن أعلى نسبة سجلها البعد التقييمي توزعت بين البعد النقدي بنسبة 23.60 % و عرض الحال بنسبة 18.53% ، حيث عنونت الصحيفة "الثابت و المتغير في رئاسيات 2014"¹ و هو عرض حال للظروف الاستثنائية التي تجري فيها الحملة و تحديد مكانة المترشح بوتفليقة ، وفقدان هذا الأخير لقاعدة المساندين له مقارنة بالانتخابات السابقة 1999 – 2004 – 2008 مع استمرار الاحتجاجات و الرفض للعهد الرابعة من طرف الشارع الجزائري .

كما برز أيضا نقد واستغراب الصحيفة من الطبقة السياسية التي تخلت عن وظائفها الحكومية وانضمامها لتنشيط الحملة الانتخابية ، حيث تقول الشروق اليومي وزراء يتركون حقائبهم الوزارية ومشاكل وزاراتهم ويتجنون من أجل تمثيل الرئيس و تنشيط حملته الانتخابية و هو ما يحدث في حملة رئاسيات 2014 وتدخل الوزراء و الولاة فيها². أما ثاني مرتبة فقد عادت إلى البعد المعرفي

¹ - محمد مسلم : الثابت و المتغير في رئاسيات 2014 ، الشروق اليومي ، عدد 4332 ، مرجع سبق ذكره ، ص 03.

² - طاهر حليسي : وزراء يسخنون بنادير عرس الحومة ... و آخرون على طريقة عادل إمام بالأوراس، الشروق اليومي ، عدد 4340 ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

الذي توزع بين البعد التكويني بنسبة 10.70%، و البعد التفسيري بنسبة 20.80%. بينما عادت المرتبة الثالثة و الأخيرة إلى البعد العاطفي لهذه المضامين السياسية و ذلك بنسبة 23.03% للبعد التفاعلي و 3.40% مثلت البعد السلبي . حيث كثيرا ما تفاعلت وانفعلت الصحيفة من مشاركة الوزراء و المسؤولين في الحكومة في مقدمتهم اوجي و بلخادم، حيث تقول الصحيفة...رجل في الحكومة وأخرى في الحملة و هو دليل على عدم التزام الإدارة بحيادها السياسي وخط بين المناصب الإدارية وتنشيطهم للحملة الانتخابية¹.

و نخلص إلى أن هذه النسب لم تعكس المنطق الإعلامي لهذه الصحيفة التي ترفع شعار صحيفة إخبارية وذلك نظرا لسيطرة البعد التقييمي النقدي بالدرجة الأولى ، جاء بعده البعد المعرفي التفسيري وأخيرا البعد العاطفي التفاعلي من خلال تقييم الحملة الانتخابية و استياء من مستوى الخطاب السياسي الذي وصل إليه و عدم قدرة المرشحين عن صنع الحدث السياسي و سقوط فكرة حياد المؤسسة العسكرية بدليل خروج العديد من جنرالاتها عن صمتهم و تقديم موقفهم من الانتخابات ، زيادة على غياب و نفور المواطنين من حضور التجمعات الشعبية و اللقاءات السياسية²، كما تفاعلت الصحيفة في العديد من المناسبات مع هذه الأخبار و الأحداث السياسية مثل تفاعلها مع الوعود الجوفاء والتصريحات المتناقضة لسياسيين كانوا يوما جزءا من النظام و تغافلوا عن الكثير من الأشياء ليتكلموا كفرا اليوم³.

ترتبط هذه الأبعاد بالسياسة الإعلامية للصحف، حيث يشير البعد المعرفي إلى المعلومات والأخبار والمعارف التي توفرها مضامين الصحف الإعلامية و التي يدرك من خلالها الفرد موضوعا أو قضية أو شخصية سياسية و التي تعتبر الأساس في تكوين المعارف و الأفكار عن الموضوعات والقضايا المختلفة، أما بالنسبة للبعد العاطفي والوجداني فيمثل الميل بشكل ايجابي أو سلبي تجاه موضوع أو قضية أو شخصا أو شعب أو دولة و هو يتشكل بناء على البعد المعرفي لكن مع الوقت

¹ - حسان حويشة : وزراء و مسئولون رجل في الحكومة و أخرى في الحملة ،الشروق اليومي ، عدد 4326 ، 25 مارس 2014 ،ص06.

² - محمد مسلم :الشروق اليومي ، عدد 4332 ، نفس المكان.

³ - جمال لعلامي : حق الرد ياو...ظبط ،الشروق اليومي ، عدد 4331 ، 30 مارس 2014 ، ص 04.

تتلاشى المعارف والمعلومات و تبقى الجوانب العاطفية التي تمثل اتجاهات الأفراد نحو الأشخاص والقضايا والموضوعات المختلفة¹.

جدول رقم (13) يبين توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون السياسي

النسبة%	التكرار	فئة وظيفة المضمون السياسية
2.80	5	الإخبارية و الإعلامية
3.40	6	التفسيرية و التوضيحية
28.10	50	التغطية و مراقبة البيئة
2.24	4	الاتصال السياسي
15.73	28	التعليق
7.90	14	النقد
4.50	08	المعارضة
1.12	02	المساندة
10.70	19	التوعية و التحسيس
10.11	18	التوجيه السياسي
11.23	20	التربية و التنشئة السياسية
2.24	04	التجنيد السياسي
100	178	المجموع

يبين الجدول رقم (13) توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون السياسي لصحيفة الشروق اليومي، حيث نلاحظ سيطرت الوظائف الإعلامية على بقية الوظائف الأخرى ،التي توزعت كالتالي 28.10% التي تمثل أعلى نسبة بين هذه الوظائف عادت إلى وظيفة التغطية و مراقبة البيئة ، أما بقية الوظائف الإعلامية فلم تتعدى نسبة كل منها 3.40% في التفسير و التوضيح و 2.80% فيما يتعلق بالأخبار والإعلام و الاتصال السياسي بنسبة 2.24%،و غير بعيد عن هذه الوظائف الإعلامية سجلت وظائف التكوين السياسي المرتبة الثانية، حيث جاءت في مقدمتها وظيفة التربية و التنشئة السياسية بنسبة 11.23%، تلتها وظيفة التوعية و التحسيس و التوجيه السياسي، إذ تناولت الصحيفة على سبيل المثال المقصود من السياسة عند العلماء: "تنظيم لعلاقات القوة و النفوذ" والديمقراطية

¹ - راشد ناجي فريجات : دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لمجلس النواب الأردني لدى الشباب الجامعي (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة البتراء ، الأردن ، 2015، ص ص 25-26.

عندهم هي "تنظيم سياسي يقسم فيه المواطنون البالغون فرص المشاركة في صناعة القرار" أما الدكتاتورية هي نظام سياسي تنحصر فيه فرص المشاركة في صناعة القرار بين القلة¹ ، و هو دعم لإعادة توزيع القرار الذي يعتبر مشكلا ناتج عن مركزية اتخاذ القرار و المطالبة باتخاذ القرار وتكريس مبدأ التداول على السلطة من أجل التقدم².

أما فيما يتعلق بوظيفة التجنيد السياسي فلم تتعدى نسبة 2.24% ، حيث ترى الصحيفة من خلال عمود "حق الرد" الذي يكتبه جمال لعلامي: أن استدعاء مراقبين و ملاحظين أجنب من طرف السلطة والمعارضة لمراقبة الانتخابات الرئاسية يعد مهزلة ، لأن المصادقية و الثقة مرهونة بأهل البيت و ليس بالغريب³ ، و فيما يخص التوجيه السياسي تتساءل الصحيفة عن مبدأ قبول عملية التزوير من طرف الناخبين والمعارضة بالرغم من تنبؤهم بالأمر و هو شكل من أشكال الاستسلام السياسي نظرا لغياب الحراك السياسي و تقبل واقع الحال كما هو، الأمر الذي لا يجب أن يكون كذلك⁴ . كما سجلت وظائف الرأي بروزا معتبرا بالرغم من احتلالها المرتبة الرابعة ، حيث كان لوظيفة التعليق النصيب الأكبر بنسبة 15.73% ، يتمحور في مجمله حول فساد النظام و تلاعبه بأصوات ومستقبل الجزائريين و هي دعوة لمعارضة و مقاطعة الانتخابات مادام النظام متشبثا بالسلطة وممارسته لإصلاحات شكلية⁵ ، وسجل النقد نسبة 7.90% ، أما بالنسبة للمعارضة و المساندة فجاءت نسبهما ضعيفة مقارنة ببقية النسب ، حيث عادت 5.40% لوظيفة المعارضة و 1.12% مثلت وظيفة المساندة.

و إجمالا يمكننا القول أن الوظائف الإعلامية سيطرت على بقية الوظائف الأخرى بالرغم من تسجيلها نسبا متقاربة ، غير أنه إلى جانب هذه الوظيفة ، فالصحافة تؤدي وظائف أخرى منها التسلية والترفيه في شكل قصص مثيرة ، فمنذ البدايات الأولى للصحافة و خاصة في عصر الإصلاح احتلت وظيفة الدفاع السياسي المركز الأول ، و مع أواخر القرن الثامن عشر و بدايات القرن التاسع عشر بدأت الصحف تبرز كقوة في الحياة السياسية و أصبحت الوظيفة السياسية أهم وظائفها ، ويرى

¹- حبيب راشدين: الشروق اليومي، عدد 4327 ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

²- سليم قلالة : مساحة أمل نعم لإعادة توزيع القرار، الشروق اليومي ، عدد 4340، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³- جمال لعلامي: حق الرد لا تقي و لا عريبد، الشروق اليومي ، عدد 4330، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

⁴- سليم قلالة : مساحة أمل...لص في بيتنا ، نفس المرجع ، ص 24.

⁵- حسين لقرع : الانتخابات الأكثر نزاهة ، نفس المرجع ، ص 02.

الصحفي السياسي دوره في التأثير على الرأي العام سواء باسم جماعات سياسية أو قضية سياسية وتأسست غالبية الصحف آنذاك انطلاقا من مبادرات حزبية أو فاعلين سياسيين أو بدعمهم .

و مع نهاية القرن التاسع عشر ظهر نموذج متناقض للصحافة السياسية ، أين أصبح الصحفي يعتبر كطرف محايد في الاتصال السياسي ، حيث يقف بعيدا عن المصالح و القضايا موفرا بذلك أخبار ومعلومات "غير ملونة" سياسيا و هو الأمر الذي ارتبط كثيرا بالصحافة التجارية التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح المادي عوضا عن خدمة قضية سياسية، لأن مصادرها تأتي من الإعلانات التجارية بدلا من مساعدات الفاعلين السياسيين ،غير أنه لا يوجد محلل أو باحث إعلامي في العالم بمقدوره إثبات حيادية الصحافة¹.

أظهرت العديد من الدراسات و البحوث التي خصصت للكشف و البحث في موضوع حيادية وسائل الإعلام أنه حتى في حالة وفاء الصحفيين و التزامهم إيديولوجيا بالموضوعية ، فالأخبار الحاملة لقيم سياسية تؤدي إلى مجموعة من التأثيرات،و ذلك انطلاقا من روتينية جمع المعلومات إلى اختيار القوالب الصحفية ومشاركة الأخبار مع الجمهور الواسع ، كما من غير الممكن رسم حدود واضحة بين الصحافة التجارية و السياسية نظرا لإمكانية امتلاك الصحافة التجارية انتماءات سياسية ، إلى جانب أن الصحف الغير تجارية و المدعمة من الأحزاب السياسية باستطاعتها تبني معايير التوازن السياسي ،و عليه فان اختلافات الوظائف السياسية للصحف تسطرها و تحدها الأنظمة الإعلامية ، التي تخضع بدورها عادة إلى قوة العلاقة التي تجمع بين وسائل الإعلام و الفاعلين السياسيين و بين تقاليد الحياد و الإعلام والدفاع السياسي للصحافة.

¹- Daniel C.Hallin, Paolo Mancini :Comparing media systems three models of media and politics ,Cambridge university press ,UK,2004,pp 26-27,electronic book,www.cambridge.org/9780521835350.

جدول رقم (14) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأهداف السياسية

النسبة %	التكرار	الهدف
1.12	2	الدعوة للمشاركة السياسية و التصويت
2.80	5	الدعوة للمساندة و الدعم السياسي
5.05	9	الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات
14.60	26	تشجيع الحراك السياسي
25.84	46	مقارنة البرامج السياسية
34.30	61	تشكيل المواقف و الآراء السياسية
2.24	4	طمأنة المواطنين
11.23	20	التحذير و التخويف
2.80	5	التصعيد السياسي
100	178	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب هدف مضامين صحيفة الشروق اليومي أن هدف تشكيل المواقف و الآراء السياسية احتل اكبر نسبة بـ :34.30% ، ثم جاء هدف مقارنة البرامج السياسية بنسبة 25.84% ، حيث طبع استهزاء و سخرية الصحيفة من الوعود الخيالية التي قدمها المرشحين ترجمة لبرامجهم السياسية التي لا تحترم إنسانيتهم و تعد إطاحة بذكائهم¹ ، و في موضع آخر تناولت الصحيفة اتفاق البرامج السياسية حول تقليص مدة الخدمة الوطنية و احترافية و استقلالية الجيش و تطويره مع تعيين وزيراً مدنياً له ، والإبقاء على علاقة الجيش بالسلطة السياسية² ، كما جاء هدف تشجيع الحراك السياسي بنسبة 14.60% وذلك بنهاية الكلامولوجية و بداية الأسئلة الصحيحة إتباعاً لعقلية المواطن الجزائري الجديدة المبنية على المنطق³ .

أما فيما يتعلق بهدف التحذير و التخويف فكان في المرتبة الرابعة بنسبة 11.23% ، جاء بعده الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات بنسبة 5.05% . "التفكير في الأمن لا التخويف به" ، حيث

¹ - ناصر: طرائف و كواليس الرئاسيات الجزائرية تصبح بابان شقة لكل طالب جامعي و مرتب لكل بطل المترشحين للرئاسيات حولوا سمكة أفريل إلى قرش يلتهم الصدق ، الشروق اليومي ، عدد 4333 ، مرجع سبق ذكره، ص07.

² - حسان حويشة : وزير دفاع مدني و صلاحيات دستورية هذا ما يريده المترشحون من العسكر، الشروق اليومي ، عدد 4331 ، مرجع سبق ذكره ، ص04 .

³ - سليم قلالة : نهاية الكلامولوجية و بداية الأسئلة الصحيحة ، الشروق اليومي ، عدد 4326 ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

حذرت الصحيفة من استخدام بعض المترشحين للملف الأمني من أجل تخويف الجزائريين والاستغلال السياسي للملف الأمني من أجل الضغط على الناخبين¹ ، و في مقام آخر أشارت الصحيفة و حذرت من انزلاق الأوضاع السياسية نظرا للرد العنيف للشارع ، حيث سجلت 29 حالة اعتداء على المرشحين وممثليهم خلال الحملة، أربعة منها هي حالات جد خطيرة في كل من بجاية و الجلفة والبليدة و تيزي وزو²، بينما تراوحت بقية الأهداف الأخرى بين 1.12% و 2.80% ، مثلت الأولى أضعف نسبة و هي تخص الدعوة والمشاركة و التصويت ، أما النسبة الثانية فكانت لكل من الدعوة للمساندة و الدعم السياسي والتصعيد السياسي .

و لقد بينت نتائج دراسة ألموند فيريا³ Almond Verba عن علاقة المشاركة السياسية بمؤشرات أخرى مثل المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الانتماء إلى جماعات ذات صبغة دينية أو سياسية وهي دراسة أجريت على مجموعة من الدول الأوروبية : بريطانيا ،ألمانيا و مقارنتها بالمكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية كان الهدف منها دراسة الثقافة المدنية « the Civic culture » بينت أنه لا يكفي نقل المؤسسات السياسية ليتحول النظام ديمقراطيا ، بل لابد من تنمية القواعد العلمية للنظام الديمقراطي مثل السلوك السياسي و ميكانيزم اتخاذ القرار و العلاقة بين الحكام و المحكومين ، و هذا الكل الثقافي يرتبط بعلاقات إنسانية تتطور من خلال المواطنة و التي تساهم في بناء مواطن نشط مشارك في الحياة السياسية.

كما يتوافق هدف الصحيفة مع هدف المشاركة السياسية الذي أشارت إليه ماري تيريز رانر⁴ Marie Thérèse Renard المتمثل في حث الجمهور على إبداء موقف معين ، و أن يقوم بعمل ما وأن يصبح الإنسان المشارك جزء في جماعة تعكس رغبة الآخرين ، حيث يجد الفرد نفسه يقتسم مع غيره المسؤولية و يكون أهمية للمعرفة و العلم و الوعي بالقضايا و الأحداث السياسية المحيطة التي تجذبه للعمل مع غيره، و هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه و يكون لديه الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، و عليه من خلال

¹ - سليم قلالة : التفكير في الأمن لا التخويف به ، الشروق اليومي ، عدد 4337 ،مرجع سبق ذكره، ص24.

² - جمال لعلمي : حق الرد سباب خلاها ، الشروق اليومي ، عدد 4344 ، 13 افريل 2014 ، ص04.

³ - أسامة خضر صالح : المشاركة السياسية و الديمقراطية اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا(كتاب الكتروني) ، مصر ، 2005، ص17 ، www.kotobarabia.com.

⁴ - سليم قلالة : على النخبة أن تحسم الأمر ، الشروق اليومي ، عدد 4344 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30-31.

هذا الهدف تحاول وسائل الإعلام عامة و الصحافة خاصة على دفع المواطن للإسهام في الحياة السياسية و انشغاله بها داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض ، المقاومة أو التظاهر . أما الوجه الآخر للمشاركة السياسية فيتمثل في اللامبالاة ، الشك السياسي والاعتراب السياسي، و عموما تنوعت وتعددت الأهداف السياسية التي دعت إليها مضامين صحيفة الشروق اليومي ، غير أن تشكيل المواقف و الآراء السياسية برز حتى في المضامين التي سيطرت عليها الوظائف الإعلامية .

جدول رقم(15) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي

الجزائري

مكونات النظام	ايجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الحكومة	/	/	/	/	/	/	/	/
الدستور	/	/	3	13.63	/	/	3	13.63
نمط العملية السياسية و الانتخابية	/	/	4	18.20	/	/	4	18.20
المؤسسات العسكرية	1	4.54	1	4.54	1	4.54	3	13.63
العنصر السكاني	1	4.54	3	13.63	/	/	4	18.20
البنى الاقتصادية و الاجتماعية	1	4.54	/	/	/	/	1	4.54
النظم الإيديولوجية و القيمية	/	/	/	/	/	/	/	/
الأحزاب و الجمعيات السياسية	/	/	3	13.63	3	13.63	6	27.27
جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني	/	/	1	4.54	/	/	1	4.54
المجموع	3	13.63	15	68.20	4	18.20	22	100

يمثل الجدول رقم (15) اتجاه مضامين صحيفة الشروق اليومي نحو مكونات النظام السياسي الجزائري، حيث سجل الاتجاه السلبي أعلى نسبة بـ: 68.20% ، في مقدمتها نمط العملية السياسية والانتخابية بنسبة 18.20% و التي لم تسجل حضورا على مستوى كل من الاتجاه الايجابي و المحايد

، كما عادت ثاني أكبر نسبة فيما يتعلق بالاتجاه السلبي إلى كل من الدستور ، العنصر السكاني ، الأحزاب والجمعيات السياسية على حد سواء و ذلك بنسبة 13.63 % ، و أخيرا المؤسسات العسكرية ، جماعات الضغط بنسبة 4.54%.

أما الاتجاه المحايد فقد سجل المرتبة الثانية على مستوى هذا الجدول بنسبة إجمالية تقدر بـ : 18.20% عادت فيه أعلى نسبة إلى الأحزاب و الجمعيات السياسية بنسبة 13.63% ، و آخر نسبة عادت إلى المؤسسات العسكرية بـ : 4.54% ، أما بقية مكونات النظام السياسي الجزائري فلم تظهر على مستوى هذا الاتجاه ، أي أن الصحيفة لم تكن محايدة تجاه هذه المكونات ، بينما انحصر الاتجاه الايجابي لصحيفة الشروق اليومي تجاه كل من المؤسسات العسكرية ، العنصر السكاني و البنى الاقتصادية و الاجتماعية في نسبة 4.54% لكل منها ، ونخلص من خلال هذا الجدول إلى أن اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو مختلف مكونات النظام السياسي الجزائري اتجاه سلبي في مجمله ، بمعنى أنها تنظر إلى مختلف المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي الجزائري كمؤسسات غير فعالة سياسيا وهذا الاتجاه هو ترجمة لموقف الصحيفة العام من هذا النظام السياسي .

جدول رقم (16) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة السياسية

مكونات الطبقة السياسية		ايجابي		سلبي		محايد		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الرئيس المترشح	1	2	4	/	/	03	6		
مرشحي الرئاسيات	/	/	6	12	5	10	22		
ممثلي ووكلاء المرشحين	/	/	4	8	2	4	12		
الوزراء	/	/	1	2	/	/	01	2	
رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية	/	/	1	2	1	2	02	4	
شخصيات سياسية سابقة	/	/	3	6	7	14	10	20	
متقاعدين في الجيش	/	/	/	/	2	4	2	4	
حقوقيون و قانونيون جزائريون	/	/	1	2	2	4	3	6	
شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات	/	/	3	6	/	/	3	6	
الأنصار	1	2	1	2	/	/	2	4	
شخصيات و منظمات سياسية أجنبية	2	4	1	2	4	8	7	14	
المجموع	4	8	23	46	23	46	50	100	

يوضح الجدول رقم (16) اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو مكونات الطبقة السياسية ، حيث توزع اتجاه الصحيفة بشكل متساو بين كل من الاتجاه السلبي و الاتجاه المحايد نحو هذه الشخصيات المتمثلة في الفاعلين السياسيين بنسبة 46% ، فالبنسبة للاتجاه السلبي احتل مرشحي الرئاسيات أعلى الهرم بنسبة 12%، جاء بعدها ممثلي ووكلاء المرشحين بنسبة 8%، و لم تتعدى نسبة كل من الشخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات و الشخصيات السياسية السابقة 6% ، أما فيما يتعلق ببقية الشخصيات كانت نسبتهم 2% ، باستثناء الحقوقيين و القانونيين الجزائريون و ذلك بنسبة 2% .

و بالحديث عن الاتجاه المحايد لصحيفة الشروق اليومي كانت الشخصيات السياسية السابقة في المقدمة بنسبة 14% ، تلتها نسبة مرشحي الرئاسيات بنسبة 10% ، ثم شخصيات و منظمات أجنبية بنسبة 8% ، أما ممثلي ووكلاء المرشحين فلم تتعدى نسبتهم 4% ، و أضعف النسب المحايدة سجلها كل من رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية بـ 2% ، متقاعدين الجيش ، الحقوقيين و القانونيين الجزائريون

بنسبة 1%، تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه الايجابي سجل نسبا محتشمة جدا لم تتعدى نسبة 4% و التي عادت إلى الشخصيات و المنظمات الأجنبية و 2% للأنصار، و أيضا نفس النسبة سجلها اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو الرئيس المترشح .

و عليه من خلال هذه البيانات يمكننا القول أن اتجاه صحيفة الشروق اليومي في مجمله توزع مناصفة بين الاتجاه المحايد و السلبي تجاه الشخصيات و الفاعلين السياسيين ، مما يشير إلى أن الصحيفة تنظر إلى الشخصيات السياسية الممثلة للطبقة السياسية الجزائرية بمختلف فاعليها السياسيين و حتى الشخصيات الأجنبية منها بنوع من الحياد لأنها صحيفة خاصة و ليس لها انتماءات حزبية من جهة ، وتشكك و تنتقد هذه الشخصيات و تحاول أن تحاسب وتقيم نشاط هذه الشخصيات من جهة أخرى.

جدول رقم (17) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية

والانتخابية

المجموع	محايد		سلبي		ايجابي		العملية السياسية و الانتخابية
	%	ت	%	ت	%	ت	
23.94	17	1.40	1	22.53	16	/	مستوى الخطاب السياسي
12.67	9	4.22	3	8.45	6	/	المنافسة السياسية و الانتخابية
5.63	4	/	/	5.63	4	/	تقديم و شرح البرامج الانتخابية
5.63	4	4.22	3	1.40	1	/	مراقبة و الإشراف على الانتخابات
5.93	4	/	/	5.63	4	/	سياسة النظام
9.85	7	/	/	8.45	6	1.40	الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية
14.08	10	4.22	3	8.45	6	1.40	المشاركة السياسية
11.26	8	4.22	3	7.04	5	/	المقاطعة والعزوف السياسي
11.26	8	1.40	1	9.85	7	/	تنشيط الحملة الانتخابية
100	71	19.71	14	77.50	55	2.81	المجموع

نقرأ من خلال الجدول رقم (17) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو العملية السياسية و الانتخابية ، سيطرة الاتجاه السلبي بنسبة 77.50% ، توزع كالتالي: أعلى نسبة منه عادت إلى مستوى الخطاب السياسي بـ: 22.53% ، ثم عملية تنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 9.85% ، و نفس النسبة سجلت على مستوى كل من الخروقات و الانحرافات السياسية والانتخابية ، و كذلك بالنسبة للمشاركة السياسية ، المنافسة السياسية و الانتخابية بنسبة 8.45% لكل عملية، أما فيما يخص تقديم و شرح البرامج الانتخابية فكان الاتجاه سلبيا بنسبة 5.63%، و نفس الأمر انطبق على سياسة النظام السياسي ، كما كان أيضا اتجاه الصحيفة سلبيا نحو المقاطعة والفروق السياسية بنسبة 7.04%.

ثاني مرتبة عادت للاتجاه المحايد و ذلك بنسبة كلية تمثلت في 19.71% ، سجلت فيها كل من المنافسة السياسية و الانتخابية ، المشاركة السياسية ، المقاطعة و العزوف السياسي أعلى النسب

تمثلت في 4.22% لكل منها ، حيث نوهت الصحيفة بمبادرة "حركة بنبي" ، التي أشارت إلى أن الموعد السياسي المنتظر يعتبر نقطة حكيمة في تاريخ الجزائر سواء نحو التغيير و البناء أو نحو الجمود و الغرق في الأزمات الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية و تقديم حلول للوضع القائم ، أما بقية النسب المتعلقة بمستوى الخطاب السياسي ، مراقبة و الإشراف على الانتخابات ، تنشيط الحملة الانتخابية فتراوحت بين 5.63% و 1.40%، بينما لم يسجل الاتجاه الايجابي إلا تكرارين أحدهما خاص بالخروقات و الانحرافات السياسية والانتخابية و الثاني مرتبط بالمشاركة السياسية، أي ما يعادل 1.46% لكل منهما ، و إجمالاً يعتبر اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو العملية السياسية والانتخابية سلبياً بالدرجة الأولى ، و انطلاقاً من المعطيات المقدمة كان اتجاه صحيفة الشروق اليومي أساساً اتجاهها سلبياً، كما كان للاتجاه المحايد حضوراً معتبراً ، غير أن الاتجاه الايجابي اقتصر فقط على بعض العمليات ليس إلا و بأضعف النسب.

جدول رقم (18) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي

الجزائري و مكوناته

المجموع		محايد		سلبى		ايجابي		وظائف النظام السياسي
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
2.85	1	/	/	2.85	1	/	/	تطبيق القانون
11.42	4	2.85	1	8.60	3	/	/	ضبط المصالح وتنظيمها
22.85	8	/	/	22.85	8	/	/	رعاية المصالح
14.28	5	/	/	14.28	5	/	/	صنع القاعدة
17.14	6	/	/	17.14	6	/	/	تجميع القيم
5.71	2	/	/	2.85	1	2.85	1	الحفاظ على الأمن والاستقرار
2.85	1	/	/	2.85	1	/	/	الحفاظ على الرموز التاريخية
17.14	6	5.71	2	11.42	4	/	/	ضمان نزاهة الانتخابات
5.71	2	/	/	5.71	2	/	/	الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية
100	35	8.60	03	88.60	31	2.85	1	المجموع

يظهر من خلال الجدول أعلاه ، الذي يمثل توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته، سيطرة الاتجاه السلبي على بقية الاتجاهات الأخرى بنسبة 88.60% ، عادت أعلى نسبة منه إلى وظيفة رعاية المصالح بـ: 22.85% ، ثم تجميع القيم بنسبة 17.14%. كما سجل موضوع صنع القاعدة ما نسبته 14.28% ، و عادت نسبة 12.42% لوظيفة ضمان نزاهة الانتخابات ، وتقريبا انحصر اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو هذه الوظائف في الاتجاه السلبي بالدرجة الأولى ، بينما بقية الوظائف الأخرى مثل ضبط المصالح و تنظيمها تراوح اتجاه الصحيفة نحوها بين السلبي بنسبة 8.60% و المحايد بـ: 2.25%.

و فيما يخص وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار فوقفّت الصحيفة على نفس المسافة و ذلك بنسبة 2.85% سواء بشكل سلبي أو ايجابي و تجدر الإشارة إلى أن هذه الوظيفة هي الوحيدة التي سجلت تكرارا ايجابيا واحدا، كما لم يبرز الاتجاه المحايد للصحيفة تجاه وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته إذ لم يتعدى نسبة 8.60% توزع بين ضمان نزاهة الانتخابات و ضبط المصالح وتنظيمها، وعليه من خلال هذه النسب نخلص إلى أن اتجاه صحيفة الشروق اليومي نحو مختلف وظائف النظام السياسي الجزائري من تطبيق القانون إلى الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية هو سلبي بالدرجة الأولى و ذلك بنسبة تعدت 80%، كما لم يكن لكل من الاتجاه الايجابي و المحايد حضور يذكر.

المحور الثالث : دور الصحافة الوطنية في تكوين السلوكات و القيم السياسية

جدول رقم (19) يبين توزيع مفردات العينة حسب سلوك الصحافة

النسبة %	التكرار	فئة سلوكيات الصحافة
33.14	59	المراقب
29.21	52	المحلل
5.05	9	ترتيب الأولويات
9.55	17	المواطن الفاعل
11.23	20	رابعة للحقوق
11.80	21	صانعة للحدث
100	178	المجموع

يبين الجدول رقم (19) توزيع مفردات العينة وفق سلوك صحيفة الشروق اليومي نحو الحياة السياسية والانتخابات الرئاسية، و عليه انطلاقا من نسب و تكرارات هذا الجدول نلاحظ أن السلوك الأكثر بروزا للصحيفة تمثل في قيامها بدور المراقب بالدرجة الأولى و ذلك بنسبة 33.14%، انعكس ذلك من خلال تغطيتها الإعلامية، حيث نقرأ على سبيل المثال "غوغل يدخل خط التخلّط بين دعاة العهدة الرابعة ومعارضيه... صراع انتخابي بين المؤيدين و الداعمين لبوتليقة و الرابعة، و الرفضين والمعارضين"¹، أو سيرك عمار في الأسبوع الأول من الهمة : شهداء ، فقراء و حيوانات في دنيا الطرائف تحول الحملة الانتخابية عن مسارها في الأسبوع الأول ، و تفاجأ الشارع الجزائري من تدني مستوى الخطاب السياسي للمرشحين و ممثليهم و رجال السياسة بشكل عام و غياب التنافس النظيف وحضور "الضرب تحت الحزام" و "النيران الصديقة" و غياب مبدأ احترام التقاليد المحافظة للمجتمع².

ثاني نسبة عادت لسلوك التحليل السياسي ، أين تمعنّت الصحيفة في قراءة و تفسير و بناء العلاقات بين المواضيع التي تناولتها و ذلك بنسبة 29.21% قدمت من خلال ذلك رؤية و تحليل سياسي و استشراف لبناء دستور توافقي، لأنه أساس لأي إصلاح تقوم به الدولة على أن يكون

¹ - جمال لعلمي: الشروق اليومي، عدد 4333 ، مرجع سبق ذكره ،ص 04 .

² - حكيم عزي : سيرك عمار في الأسبوع الأول من 'الهمة' ، الشروق اليومي، عدد 4331 ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

تشاركي و ليس فردي، أو أيضا عرض قراءات تحليلية و سيناريوهات حول ترشح بوتفليقة و الدعم الأمريكي له ، و تسائل حول ما سوف تسفر عنه انتخابات 17 أفريل 2014¹ .

كما اهتمت صحيفة الشروق اليومي برعاية الحقوق و صناعة الحدث السياسي و ذلك بنسبة متساوية تقريبا 11.23% و 11.80% على التوالي، كان ذلك من خلال تعداد أسباب و مسببات الاحتقان السياسي والمشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري مع تأكيدها على ضرورة قيام نظام سياسي يعتمد على مبدأ التداول على السلطة². وفيما يرتبط بتبني سلوك المواطن الفاعل في الحياة السياسية فلم يسجل هذا السلوك إلا ما نسبته 9.55% تساءلت الصحيفة حول من يريد جر الشارع الجزائري إلى الفوضى و العنف ، و ترى أن احتقان الشارع الجزائري وليد الخطابات السياسية الغير مسئولة و العنيفة و الاستفزازية³ ، و آخر نسبة عادت لترتيب الأولويات حيث لم تظهر الصحيفة من خلال مضامينها كقائم بترتيب الأولويات إلا بنسبة ضعيفة مقارنة ببقية السلوكات الأخرى و عليه فهي لم تتعدى نسبة 5.05%.

ومن خلال هذه النسب لا يمكن اعتبار وسائل الإعلام فاعلا اجتماعيا و سياسيا بالدرجة الأولى حسب ما تدعوا إليه مقارنة صحافة المواطنه "the Civic Journalism" ، التي ترى في وسائل الإعلام فاعلين اجتماعيين و سياسيين ، فوسائل الإعلام اليوم من صحافة ، راديو و تلفزيون مؤسسات دورها السياسي في المجتمع يتمثل في توفير أخبار و معلومات موضوعية و ضرورية حول الفاعلين السياسيين ، الأفكار و العملية السياسية ، و ليس تعويض الأحزاب و الحركات السياسية ، فمن منطلق إعلامي من الشرعي مطالبة الصحافة بالتخلي عن دور الملاحظ المحايد و أن تطالب بالتغيير السياسي و الديمقراطية من أجل حماية و تقوية حرياتها غير أنه في المقابل من الصعب تصور تحول الصحافة إلى وسائل فعلية للصناعة السياسية المعارضة⁴ ، لأنه حتى في الديمقراطيات الغربية فإن أثر وظائف المضامين الإعلامية على السياسة يصعب تحديده و قياسه ، ففي أوروبا على سبيل المثال كثير ما خلف ارتفاع وزيادة تأثير وسائل الإعلام في السياسة الامتعاض لدى العديد من الأطراف السياسية ، فما يعرف ب: أثر CNN أو 'CNN effect' وهو مصطلح يلخص أثر

¹ - عبد العالي رزاقى : ما لا يقال سيناريوهات ما بعد 17 افريل 2017 ،الشروق اليومي، عدد 4335، 03 افريل 2014 ،ص 15.

² - أبو جرة سلطاني : تقري خبرة طبية لحالة مستعصية ،الشروق اليومي، عدد 4337 ، مرجع سبق ذكره، ص19.

³ - لطيفة بلحاج : متابعون يقرؤون أعمال الدفع نحو العنف و التعفين ،الشروق اليومي، عدد 4339،07 افريل 2014 ، ص03.

⁴ - Kai Hafez :Op.cit ,p327.

شبكات التلفزيون الأمريكية على سياسية الولايات المتحدة الأمريكية ما هو إلا ظاهرة وهمية ، لأنه بالإمكان التحقق من أثر وسائل الإعلام الأمريكية على السياسة الخارجية المتعلقة بالقضايا الوطنية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية التي هي على المحك ، كما بإمكان البيت الأبيض التحكم بها ، أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بالشأن الأمريكي الداخلي فالعكس من ذلك¹ ، أي انه لا يمكن التعويل على الأثر القوي لوسائل الإعلام في التأثير على الرأي العام و إعطائها قوة مطلقة في هذا الشأن.

¹ -Ibid ,p329.

جدول رقم (20) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة ومكونات النظام

السياسي الجزائري

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		رعاية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الحكومة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الدستور	/	13.63	3	13.63	/	/	/	/	/	/	/	/	3	13.63
نمط العملية السياسية والانتخابية	1	4.54	/	/	/	/	/	/	2	9.10	1	4.54	4	18.81
المؤسسات العسكرية	1	4.54	2	9.10	/	/	/	/	/	/	/	/	3	13.63
العنصر السكاني	/	/	2	9.10	/	/	1	4.54	/	/	1	4.54	4	18.81
البنى الاقتصادية والاجتماعية	/	/	1	4.54	/	/	/	/	/	/	/	/	1	4.54
النظم الإيدولوجية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الأحزاب والجمعيات السياسية	5	22.72	/	/	/	/	/	/	1	4.54	/	/	6	27.27
جماعات الضغط	1	4.54	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	4.54
المجموع	8	36.40	8	36.40	/	/	1	4.54	3	13.63	2	9.10	22	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) الذي يتناول العلاقة بين كل من سلوكات صحيفة الشروق اليومي ومكونات النظام السياسي الجزائري ، أن سلوك الصحيفة تجاه الدستور كان تحليليا بالدرجة الأولى وذلك نظرا لطبيعة الدستور الذي يحتاج إلى القراءة المتمعنة و العميقة ، أما بالنسبة لنمط العملية السياسية والانتخابية فركزت الصحيفة على العمل على رعاية حقوق المواطن الجزائري بنسبة 9.10% وبنسبة اقل المراقب أو المشاهد و صناعة الحدث بنسبة 4.54% لكل منهما.

بينما اعتمدت على التحليل فيما يتعلق بالمؤسسات العسكرية بنسبة 9.10% وسلوك المراقب بنسبة 4.54% ونفس السلوك انطبق على العنصر السكاني ، حيث انغمست الصحيفة في التحليل بنسبة 9.10% و تبنت دور المواطن الفاعل و صانع الحدث بنسبة أقل. أما بالنسبة للبنى الاقتصادية والاجتماعية فحصرنا غلب الطابع التحليلي عليها ، بينما كان سلوك الصحيفة مراقبا و مشاهدا فيما يتعلق بالأحزاب والجمعيات السياسية بنسبته 22.72% ، كذلك الأمر بالنسبة لجماعات الضغط و لو بشكل أقل و ذلك بنسبة 4.54%. عموما توزع سلوك صحيفة الشروق اليومي بالتساوي بين سلوك المراقب المشاهد أحيانا و سلوك المحلل مرات أخرى بنسبة إجمالية قدرت ب: 36.40 % لكل منهما ، عادت ثاني نسبة إلى سلوك رعاية الحقوق والمصالح ،بينما انحصر سلوك المواطن الفاعل للصحيفة إلا بنسبة 4.54%.

جدول رقم (21) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات الطبقة السياسية

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الرئيس المترشح	/	/	2	4	/	/	1	2	/	/	/	/	3	6
المترشون	5	10	1	2	/	/	2	4	1	2	2	4	11	22
ممثل ووكلاء المترشحين	4	8	2	4	/	/	/	/	/	/	/	/	6	12
الوزراء	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2	/	/	1	2
رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية	1	2	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2	2	4
شخصيات سياسية سابقة	5	10	4	8	/	/	1	2	/	/	/	/	10	20
متقاعدين من الجيش	1	2	1	2	/	/	/	/	/	/	/	/	2	4
حقوقيون جزائريون	/	/	2	4	/	/	/	/	1	2	/	/	3	6
شخصيات المقاطعة والمعارضة	/	/	/	/	1	2	2	4	/	/	/	/	3	6
الأنصار	1	2	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2	2	4
الهيئة الناخبة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات وتنظيمات سياسية أجنبية	1	2	5	10	/	/	/	/	/	/	1	2	7	14
المجموع	18	36	17	34	01	2	6	12	03	6	5	10	50	100

نقرأ من خلال الجدول رقم (21) الذي يبين العلاقة بين سلوك صحيفة الشروق اليومي ومكونات الطبقة السياسية أن صحيفة الشروق اليومي اعتمدت في تناولها للرئيس المترشح على السلوك التحليلي بنسبة 4% و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 2% ، أما بقية المترشحين فكانت سياسة الصحيفة الإعلامية مبنية على المراقبة و المشاهدة بنسبة 10% بالدرجة الأولى ، تلاها سلوك المواطن الفاعل ، صناعة الحدث بنسبة 4% لكل منهما و رعاية الحقوق و المحلل بنسبة 2% و عليه تنوعت سلوكات الصحيفة تجاه هذه الطبقة، و تقريبا اكتفت الصحيفة أيضا بسلوك المراقب تجاه ممثلي ووكلاء المترشحين بنسبة 8% والمحلل بنسبة 4% ، أما بالنسبة للوزراء فقد عمدت الصحيفة حصريا على سلوك رعاية الحقوق وتمثيل المواطن ، أما فيما يتعلق برؤساء و أمناء الأحزاب السياسية فاخترت الصحيفة سلوك المراقب والمشاهد و سلوك صناعة الحدث في الحديث عن هذه الشخصيات السياسية الفاعلة .

أما بالنسبة للشخصيات السياسية السابقة و التي حظيت باهتمام معتبر مقارنة ببقية الشخصيات الأخرى فقد كان سلوك الصحيفة تجاهها مراقبا و محلا بنسب متقاربة تمثلت في 10% و 8% على التوالي ، وبشكل أقل لعبت الصحيفة دور المواطن الفاعل بنسبة 2% ، كذلك بالنسبة للمتقاعدين في الجيش ، حيث كانت الصحيفة مراقبة ومحلة لكل ما جاء حول هذه الفئة ، كما التزمت الصحيفة بسلوك المحلل بنسبة 2% والراعي للحقوق فيما يخص الحقوقيون الجزائريون، و بالعودة إلى الشخصيات المقاطعة والمعارضة فقد كان سلوك الصحيفة سلوك المواطن الفاعل بالدرجة الأولى، إلى جانب العمل على ترتيب الأولويات فيما يتعلق بهذه الفئة ، و انحصر سلوك الصحيفة بالنسبة للمساندين و المواليين أو الأنصار بين السلوك المراقب وصناعة الحدث، بينما اتخذت الصحيفة سلوك المحلل فيما يتعلق بالشخصيات والتنظيمات السياسية الأجنبية بنسبة 10% و كان سلوكها مراقبا وصانعا للحدث بدرجات أقل.

من خلال هذا الجدول نلاحظ سيطرت السلوك المراقب لصحيفة الشروق اليومي بنسبة 36% على بقية السلوكات الأخرى بالرغم من تنوع سلوكها تجاه هذه الشخصيات السياسية و بالموازاة مع هذا السلوك اعتمدت أيضا الصحيفة على سلوك المحلل بنسبة 34% ، وبدرجة أقل جسدت سلوك المواطن الفاعل في العملية السياسية الجزائرية .

جدول رقم (22) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة والعملية السياسية والانتخابية

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صانعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
مستوى الخطاب السياسي	6	8.45	2	2.81	2	2.81	2	2.81	3	4.22	2	2.81	17	23.94
المنافسة السياسية والانتخابية	6	8.45	1	1.4	/	/	1	1.4	/	/	1	1.4	9	12.67
تقديم البرامج	/	/	2	2.81	1	1.4	/	/	/	/	1	1.4	4	5.63
مراقبة والإشراف على الانتخابات	2	2.81	1	1.4	/	/	/	/	/	/	1	1.4	4	5.63
سياسة النظام	/	/	3	2.81	/	/	1	1.4	/	/	/	/	4	5.63
الخروقات والانحرافات السياسية	3	4.22	/	/	/	/	2	2.81	1	1.4	1	1.4	7	9.85
المشاركة السياسية	4	5.63	/	/	2	2.81	/	/	1	1.4	3	2.81	10	14.08
المقاطعة والعزوف السياسي	5	7.04	2	2.81	/	/	/	/	/	/	1	1.4	8	11.26
تنشيط الحملة الانتخابية	3	4.22	1	1.40	/	/	1	1.40	1	1.40	1	1.4	8	11.26
المجموع	29	40.84	12	16.90	5	7.04	7	9.85	6	8.45	12	16.9	71	100

يشير الجدول رقم (22) والذي يوضح العلاقة بين سلوك صحيفة الشروق اليومي و العملية السياسية والانتخابية، حيث غلب على صحيفة الشروق سلوك المراقب تجاه مستوى الخطاب السياسي زيادة على حضور بقية السلوكات الأخرى: راعية للحقوق بنسبة 4.22%، المحلل ، ترتيب الأولويات ، المواطن الفاعل ، صناعة الحدث بنسب لم تتعدى 2.81% لكل منها .

كذلك الأمر بالنسبة لعملية المنافسة السياسية و الانتخابية التي عمدت فيها الصحيفة على المراقبة و لم تركز إلا على السلوك المحلل، حيث لم تتعدى بقية السلوكات الأخرى نسبة 1.40% ، وبالنظر إلى عملية تقديم البرامج السياسية للمرشحين للرئاسيات سلكت الصحيفة سلوك المحلل الذي يناسب هذا النوع من المواضيع التي تحتاج القراءة و التدقيق في محتويات البرامج السياسية المعروضة

و نفس الأمر لسياسة النظام السياسي الجزائري الذي ركزت فيه الصحيفة على التحليل بنسبة 2.81% و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 1.40%، و فيما يخص الخروقات و الانحرافات السياسية التي مست العملية السياسية والانتخابية اختلفت و تنوعت سلوكات صحيفة الشروق اليومي في مقدمتها جاء سلوك المراقب بنسبة 4.22% و سلوك المواطن الفاعل كثاني نسبة مع ضرورة الإشارة إلى غياب كل من السلوك التحليلي و سلوك ترتيب الأولويات .

كذلك بالنسبة للمشاركة السياسية و المقاطعة و العزوف السياسي فقد اتخذت الصحيفة سلوك المراقب بنسبة 5.63% و 7.04% على التوالي ، زيادة إلى حضور بقية السلوكات الأخرى مع تسجيل غياب كل من السلوك المحلل و المواطن الفاعل بالنسبة لعملية المشاركة السياسية و كل من ترتيب الأولويات، المواطن الفاعل و رعاية الحقوق فيما يخص المقاطعة و العزوف السياسي، وهو الأمر كذلك بالنسبة لتنشيط الحملة الانتخابية فاعلي نسبة عادت إلى السلوك المراقب بنسبة 4.22% و تراوحت بقية السلوكات الأخرى بين 1.4% و 2.81% مع غياب سلوك ترتيب الأولويات ، و بشكل عام سيطر السلوك المراقب على سلوكات صحيفة الشروق اليومي بنسبة 40.84% ، و تساوى كل من السلوك المحلل وصناعة الحدث بنسبة 16.9% لكل منهما.

جدول رقم (23) يبين توزيع العلاقة بين سلوك الصحيفة و وظائف النظام السياسي الجزائري

ومكوناته

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		رعاية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطبيق القانون	/	/	1	2.85	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.85
ضبط المصالح وتنظيمها	1	2.85	1	2.85	1	2.85	/	/	1	2.85	/	/	4	11.42
رعاية المصالح	1	2.85	4	11.42	2	5.71	/	/	1	2.85	/	/	8	22.85
صنع القاعدة	/	/	2	5.71	/	/	1	2.85	1	2.85	1	2.85	5	14.7
تجميع القيم	2	5.71	3	8.57	/	/	1	2.85	/	/	/	/	6	17.14
الحفاظ على الأمن والاستقرار	/	/	1	2.85	/	/	/	/	1	2.85	/	/	2	5.71
الحفاظ على الرموز التاريخية	/	/	1	2.85	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.85
ضمان نزاهة الانتخابات	1	2.85	1	2.85	1	2.85	1	2.85	2	5.71	1	2.85	6	17.14
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	1	2.85	/	/	1	2.85	/	/	/	/	2	5.51
المجموع	5	14.28	15	42.85	3	8.57	4	11.42	6	17.14	2	5.71	35	100

انطلاقا من هذا الجدول الذي يبين العلاقة بين سلوك صحيفة الشروق اليومي ووظائف النظام السياسي الجزائري ، نلاحظ بروز العلاقة بين وظيفة رعاية المصالح و السلوك المحلل بنسبة قدرت ب: 11.42%، مقابل 2.85%. عادت أقل علاقة على مستوى هذه الوظيفة لكل من السلوك المراقب ، وسلوك رعاية الحقوق، في حين عادت ثاني أكبر علاقة على مستوى هذا الجدول بين وظيفة تجميع القيم و السلوك المحلل و ذلك بنسبة 8.57%، و أضعف نسبة على مستوى علاقات هذه الوظيفة علاقتها بسلوك المواطن الفاعل تمثلت في 2.85%، كما تجدر الإشارة إلى غياب سلوك ترتيب الأولويات ، سلوك رعاية الحقوق ، و سلوك صناعة الحدث على مستوى هذه الوظيفة .

كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة ضمان نزاهة الانتخابات التي جمعتها علاقة بسلوك رعاية الحقوق بنسبة 5.71% ، و 2.85% بكل من سلوك المراقب، المحلل ، المواطن الفاعل، صناعة الحدث ،

كما لم يكن لها علاقة بسلوك ترتيب الأولويات، بعد هذه الوظيفة جاءت علاقة وظيفة صنع القاعدة بسلوكات الصحيفة في المرتبة الرابعة ، و أعلى نسبة ربطتها بسلوك المحلل بنسبة 5.71%، آخرها كانت على مستوى كل من سلوك المواطن الفاعل ، رعاية الحقوق ، و صناعة الحدث بنسبة لم تتعدى 2.85% لكل منها .كما نلاحظ أن علاقة وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها توزعت علاقاتها بالتساوي على كل من سلوك المراقب و المحلل ، ترتيب الأولويات ، رعاية الحقوق بنسبة 2.85% لكل علاقة.

أما آخر العلاقات على مستوى هذا الجدول فكانت بين وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار وكل من سلوك المحلل و حماية الحقوق، و ذلك بنسبة 2.85% لكل علاقة ، و لم تجمعها علاقات ببقية السلوكات الأخرى .نفس الأمر تعلق بوظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية التي انحصرت علاقاتها بكل من سلوك المحلل، و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 2.85% لكل علاقة ، ولم تتعدى علاقات كل من وظيفة تطبيق القانون و الحفاظ على الرموز الوطنية علاقة واحدة جمعتها بكل من سلوك المحلل لكل منهما و ذلك بنسبة 2.85%.

و إجمالاً نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين كل من سلوكات صحيفة الشروق اليومي ووظائف النظام السياسي الجزائري هي علاقة تحليلية بدليل تسجيل هذا السلوك أعلى نسبة تمثلت في 42.85%، كما أن لسلوك رعاية الحقوق حضوراً و ذلك بنسبة 17.14%، و آخر نسبة جمعت بين وظائف هذا النظام و سلوك صناعة الحدث بنسبة 5.71%.

جدول رقم (24) يبين توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية

النسبة%	التكرار	فئة القيم السياسية
24.15	43	التداول على السلطة
5.05	09	العدالة و المساواة
9.55	17	حرية الرأي و التعبير
26.96	48	الالتزام و الوفاء السياسي
7.86	14	الوحدة الوطنية
26.4	47	النزاهة و المصداقية
100	178	المجموع

يبين الجدول رقم (24) الذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية في صحيفة الشروق اليومي ، بروز قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 26.96%، حيث أثارت الصحيفة بقوة موضوع غياب الالتزام السياسي و الصدق و الوطنية كقيمة في خطابات و تصريحات المترشحين وسياسة الكيل بمكيالين¹، و غير بعيد عن هذه القيمة تناولت أيضا الصحيفة قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 26.4%، تمحورت غالبتها حول التحرشات السياسية و تهجمات رجال السياسة من مرشحين وممثليهم على منافسيهم و على بعضهم البعض، مما حظ من قيمة النقاش السياسي و العملية السياسية²، و تناقض مرشحي الحملة الانتخابية بين انتماءاتهم السابقة و الحالية، مما يوحي بغياب قيمة الوفاء و الالتزام السياسي.

كما كان لقيمة التداول على السلطة حضورا بالرغم من أنها لم تحتل المرتبة الأولى مثل ما حدث في بقية الصحف، حيث سجلت نسبة 24.15%، أشارت الصحيفة من خلال هذه القيمة إلى الأوضاع السياسية التي يعيشها الفضاء السياسي الجزائري في ظل هذه الانتخابات السياسية بالجزائر و انغلاق هذا الفضاء ، و على غرار بقية الدول العربية يتمسك الحكام العرب بسدة الحكم طويلا وبشدة و ترشح بوتقلبة للرابعة يقضي على مقولة منح المشعل للشباب على مقولة و تشييب السلطة

¹ - محمد الهادي الحسني : أنيميا الرجولة ، الشروق اليومي ، عدد 4339 ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - قادة بن عمار : تحرش سياسي ، الشروق اليومي ، عدد 4331 ، مرجع سبق ذكره ، ص 02.

وتكريس مبدأ التداول على السلطة و تعاون كل الأجيال كل في مجال خبرته¹، و فيما يخص الديمقراطية تناولت الصحيفة غيابها بسبب حكم و سيطرة الأقلية و هو حال كل الدول العربية و منها الجزائر².

جاءت حرية الرأي و التعبير بنسبة 9.55% استهلتها بموضوع إحالة صحفية من التلفزيون الوطني على مجلس التأديب بسبب إعلانها عبر صفحتها الخاصة بالفيسبوك لمعارضتها لترشح عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة³، كذلك الأمر بالنسبة لقيمة الوحدة الوطنية التي سجلت نسبة 7.86% لكل منها ، و آخر نسبة عادت إلى قيمة العدالة و المساواة، حيث تمثلت في 5.05%.

و عليه يمكننا القول أن كل القيم سجلت حضورا معتبرا و خاصة بالنسبة للقيم الثلاثة الأولى، التي جاءت قريبة من بعضها البعض مما يشير إلى توفر الوحدة يرتبط بالضرورة بوجود الأخرى، حيث تعرف القيم السياسية على أنها علاقات سياسية ، مؤسسات ، منظمات ،أراء و أفكار ناتجة عن تحول الممارسات السياسية الاجتماعية للقوى الاجتماعية استجابة لمتطلبات التطور الاجتماعي ونمو شخصية الفرد على السلم الاجتماعي⁴، إذ ترتبط القيم السياسية بمجال العلوم السياسية بالقضايا و الممارسة السياسية ، حيث يشير إليها شواتز Schartz إلى كونها تعبير القيم القاعدية للأفراد حول المجال السياسي ، بينما يقدمها ماكان Mc Cann مجموع المبادئ المعيارية و المعتقدات الافتراضية حول الحكومة ، المواطنة والمجتمع، أما Goren فيرى القيم السياسية على أنها معتقدات معيارية مجردة حول الإنسانية ، المجتمع و الشؤون العامة⁵ ، و إجمالاً يمكننا القول بأن القيم السياسية هي جملة المبادئ السياسية المعيارية المرتبطة و المكيفة حسب واقع سياسي معين لأن تطبيق و النظر إلى هذه المبادئ يختلف من مجتمع إلى آخر و من نظام سياسي إلى آخر .

¹ - عبد الناصر : عهدتان تغرقان في الرابعة ، الشروق اليومي ، عدد 4334 ، مرجع سبق ذكره، ص ص 02-04 .

² - حبيب راشدين : أيام العرب و العجم فرص الديمقراطية لاستبداد القلة بالثروة ، نفس المرجع ، ص 24.

³ - م. ش : التلفزيون يحيل صحفية على مجلس التأديب لمعارضتها للرابعة ، الشروق اليومي ، عدد 4331 ، مرجع سبق ذكره ، ص 02.

⁴ - Nicolae Kallos Ovidiu Trasnea: **Political values their status and social function** ,international political science review, Vol 3.issue 2,1982 in <http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/019251218200300204:03/12/2016>

⁵ - Sinne Brandt Jakobson :**The value of political values an exploration into the communication of political values by coalition government parties** ,PHD thesis, Aarhus university ,Denmark, 2015,p50:26/01/2015.

ويجب الإشارة إلى أن الاكتفاء بهذه القيم السياسية دون غيرها يرجع إلى سيطرة حضورها على مستوى المضامين السياسية في صحيفة الشروق اليومي، و ذلك بعد القراءة الأولية ، كما أن قيمة الديمقراطية أكثر و أشمل لبقية القيم السياسية الأخرى .

جدول رقم (25) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام

السياسي الجزائري

مكونات النظام	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام والوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحكومة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الدستور	4.54	1	4.54	1	/	/	4.54	1	/	/	/	/	13.63	3
نمط العملية السياسية و الانتخابية	4.54	1	/	/	/	/	4.54	1	/	/	/	/	18.18	4
المؤسسات العسكرية	4.54	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	16.63	3
العنصر السكاني	/	/	9.09	2	4.54	1	4.54	1	/	/	/	/	18.18	4
البنى الاقتصادية و الاجتماعية	4.54	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	4.54	1
النظم الإيديولوجية و القيمية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الأحزاب و الجمعيات السياسية	9.09	2	/	/	9.09	2	/	/	/	/	/	/	27.27	6
جماعات الضغط و منظمات المجتمع المدني	/	/	/	/	/	/	4.54	1	/	/	/	/	4.54	1
المجموع	27.27	6	19.63	3	19.63	3	19.63	3	18.18	4	18.18	4	100	22

نقرأ من خلال الجدول رقم (25) توزيع العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي الجزائري، حيث أن أعلى نسبة عادت للعلاقة بين الأحزاب و الجمعيات السياسية و القيم التالية: التداول على السلطة ، حرية الرأي و التعبير و قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 9.09% لكل علاقة.

ثاني مرتبة عادت للعلاقة التي جمعت بين نمط العملية السياسية و الانتخابية، و قيمة النزاهة والمصداقية بنسبة 9.09%، زيادة على ارتباطها بقيمتي التداول على السلطة ، و قيمة الالتزام والوفاء السياسي و لو بنسب محتشمة لم تتجاوز 4.54% على مستوى كل علاقة، ونفس الأمر تعلق بعلاقة العنصر السكاني وقيمة العدالة و المساواة و ذلك بنسبة 4.54% لكل منها.

في حين برزت أيضا على مستوى المؤسسات العسكرية التي ارتبطت بالدرجة الأولى قيمة النزاهة والمصداقية بنسبة 9.09%، و بنسب أقل لم تتعدى 4.54% جمعت بين ذات المؤسسة وقيمتي التداول على السلطة ، مع الإشارة إلى غياب بقية القيم الأخرى على مستوى علاقة المؤسسات العسكرية. أما بالنسبة للدستور توزعت علاقته على كل من قيمة التداول على السلطة و الديمقراطية وجماعات الضغط و منظمات المجتمع المدني و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي ، حيث لم تتعدى كل علاقة نسبة 4.54%، مع التنويه بغياب علاقتها ببقية القيم الأخرى.

و بشكل عام توزعت العلاقات على مستوى هذا الجدول بين مكونات النظام السياسي و كل من قيمتي التداول على السلطة و قيمة النزاهة و المصداقية ، و ذلك بنسبة 27.27% لكل منهما، و آخر علاقة جمعت بين هذه المكونات و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي التي سجلت نسبة 18.18%.

جدول رقم (26) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة

السياسية الجزائرية

المجموع	النزاهة والمصادقية		الوحدة الوطنية		الالتزام و الوفاء السياسي		حرية الرأي والتعبير		العدالة والمساواة		التداول على السلطة		مكونات الطبقة السياسية	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
6	3	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6	3	الرئيس المترشح
22	11	4	2	/	/	4	2	4	2	/	/	10	5	مرشحي الرئاسيات
12	6	4	2	2	1	2	1	/	/	4	2	/	/	ممثلتي ووكلاء المرشحين
2	1	/	/	/	/	2	1	/	/	/	/	/	/	الوزراء
4	2	2	1	2	1	/	/	/	/	/	/	/	/	رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية
20	10	4	2	2	1	10	5	2	1	/	/	2	1	شخصيات سياسية سابقة
2	2	/	/	/	/	4	2	/	/	/	/	/	/	متقاعدين في الجيش
6	3	/	/	/	/		1	/	/	/	/	4	2	حقوقيون و قانونيون جزائريون
6	3	/	/	2	1	4	2	/	/	/	/	/	/	شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات
4	2	/	/	/		2	1	/	/	/	/	2	1	الأنصار
14	7	4	2	2	1	2	1	2	/	/	/	4	2	شخصيات وتنظيمات أجنبية
100	50	20	10	10	5	32	16	8	4	4	2	26	13	المجموع

يبين الجدول رقم (26) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية الجزائرية ، حيث عادت أعلى نسبة للعلاقة بين الشخصيات السياسية السابقة و قيمة الالتزام والوفاء السياسي و ذلك بنسبة 10%، إلى جانب ارتباط هذه الشخصيات بكل من قيم النزاهة بنسبة 4% وبنسب أضعف لم تتعدى 2% جمعت علاقة هذه الشخصيات ببقية القيم ، كما نشير إلى غياب علاقتها بقيمة العدالة والمساواة. كذلك سجلت العلاقة بين مرشحي الرئاسيات و قيمتي التداول على السلطة نسبة 10%، كما جمعت هذه الشخصيات ببقية القيم الأخرى بالرغم من أن كل علاقة لم تتعدى نسبة 4% وغياب ارتباطها بكل من قيمة العدالة و المساواة و قيمة الوحدة الوطنية .

و لم تتخلف العلاقة بين الشخصيات و التنظيمات الأجنبية عن بقية العلاقات ، حيث توزعت علاقاتها تقريبا على جميع القيم السياسية ما عدى قيمة العدالة و المساواة و تراوحت نسب هذه العلاقات بين 2 و 4%، و سجل ممثلي و وكلاء المترشحين علاقة بقيمة العدالة و المساواة، و النزاهة و المصداقية بنسبة 4% لكل منهما، و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي و الوحدة الوطنية بنسبة 2% لكل منها ، و غياب ارتباط هذه الشخصيات بكل من قيمتي التداول على السلطة و حرية الرأي و التعبير .

و آخر النسب عادت إلى كل من شخصية الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة و قيمتي التداول على السلطة بنسبة 6%، و العلاقة بين الحقوقيين و القانونيين الجزائريين و قيمة التداول على السلطة ، الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 4 و 2% على التوالي. و شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات و قيمتي الالتزام و الوفاء السياسي و الوحدة الوطنية بنسبة 4 و 2% على التوالي، و ارتبطت علاقة أمناء و رؤساء الأحزاب و الجمعيات السياسية بقيمتي الوحدة الوطنية و النزاهة و المصداقية بنسبة 2% لكل علاقة ، و اقتصرت علاقات بقية شخصيات و فاعلي الطبقة السياسية على علاقة واحدة تراوحت نسبتها بين 2 و 4%، تمثلت في العلاقة بين الوزراء ، متقاعدي الجيش ، الأنصار و قيمة الوفاء و الالتزام السياسي .

و إجمالا نقرأ على مستوى هذا الجدول بروز العلاقة بين مكونات الطبقة السياسية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 32%، و آخر علاقة كانت بين مكونات هذه الطبقة و قيمة العدالة و المساواة ، و ذلك بنسبة 4%، كما نشير أيضا إلى حضور معتبر للعلاقة بين هذه المكونات و كل من قيمة التداول على السلطة و قيمة النزاهة و المصداقية و ذلك بنسبة 26% و 20% على التوالي.

جدول رقم (27) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية والانتخابية

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصادقية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
مستوى الخطاب السياسي	1	1.4	/	/	/	/	9	12.67	1	1.4	6	8.45	17	23.94
المنافسة السياسية والانتخابية	/	/	/	/	3	4.22	2	2.81	/	/	4	5.63	9	12.67
تقديم و شرح البرامج الانتخابية	/	/	/	/	/	/	3	4.22	/	/	1	1.40	4	5.63
مراقبة والإشراف على الانتخابات	/	/	1	1.4	/	/	/	/	1	1.40	2	2.81	4	5.63
سياسة النظام	1	1.40	/	/	/	/	/	/	2	2.81	1	1.40	4	5.63
الخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية	1	1.40	/	/	1	1.40	1	1.40	1	1.40	3	4.22	7	9.85
المشاركة السياسية	3	4.22	/	/	2	2.81	1	1.40	2	2.81	2	2.81	10	14.08
المقاطعة والعزوف السياسي	3	4.22	/	/	4	5.63	1	1.40	/	/	/	/	8	11.26
تنشيط الحملة الانتخابية	2	2.81	/	/	/	/	5	7.04	/	/	1	1.40	8	11.26
المجموع	11	15.49	1	1.40	10	14.08	22	30.98	7	9.85	20	28.16	71	100

يبين الجدول رقم (27) العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية و الانتخابية ، حيث احتلت العلاقة التي جمعت بين مستوى الخطاب السياسي و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي نسبة 12.67%، إلى جانب علاقتها بكل من النزاهة و المصادقية بنسبة 8.45%، و انحصرت علاقة الخطاب السياسي ، و كل من قيمتي التداول على السلطة و قيمة الوحدة الوطنية في نسبة 1.40% لكل منها،و لم تسجل علاقات ببقية القيم الأخرى . كما برزت العلاقة بين عملية تنشيط الحملة

الانتخابية و قيمة الالتزام والوفاء السياسي بنسبة 7.04%، إلى جانب ارتباطها و لو بأقل درجة بكل من قيمتي التداول على السلطة وقيمة النزاهة و المصادقية و ذلك بنسبة 2.81%، و 1.40% على التوالي ، وغياب علاقات ببقية القيم الأخرى .

و توزعت علاقات المشاركة السياسية تقريبا على جميع القيم السياسية ما عدى قيمة العدالة والمساواة ،وتراوحت قيمتهما بين 4.22% و 1.40%، أعلى نسبة ربطتها بقيمة التداول على السلطة وأخرها بقيمة الالتزام و الوفاء السياسي، أما عملية المنافسة السياسية و الانتخابية فبرزت على مستواها العلاقة بقيمة النزاهة و المصادقية بقيمة 5.63%، ثم قيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 4.22%، وأخرها بقيمة الوفاء و الالتزام السياسي بنسبة 2.81%، و ننوه بعدم حضور بقية القيم الأخرى فيما يخص هذه العملية .

كما تقاطعت عملية المقاطعة وقيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 5.63%، و قيمة التداول على السلطة بنسبة 4.22%، و آخر علاقة كانت بقيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 1.40%، و فيما يخص الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية جمعتها علاقات بكل من قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 4.22%، و لم تتعدى علاقتها بكل من قيمة التداول على السلطة و حرية الرأي والتعبير ، الالتزام والوفاء السياسي ، الوحدة الوطنية ما نسبته 1.40% لكل علاقة ، أما آخر العلاقات على مستوى هذا الجدول مست سياسة النظام و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 2.81%، وذات العملية وكل من قيمة التداول على السلطة و قيمة النزاهة و المصادقية و ذلك بـ: 1.40% لكل منها، وعملية تقديم و شرح البرامج الانتخابية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بـ: 4.22%، وقيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 1.40%. و توزعت علاقة تنشيط الحملة الانتخابية على كل من قيمة العدالة و المساواة و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 1.40% لكل علاقة ، و مراقبة و الإشراف على الانتخابات وقيمة العدالة و المساواة، الوحدة الوطنية و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة لم تتعدى 1.40 و 2.81% لكل منها ،ومن خلال هذه النسب نلاحظ سيطرة العلاقة التي جمعت بين العملية السياسية و الانتخابية و قيمة الوفاء و الالتزام السياسي بنسبة 80.98%، و آخر علاقة ربطت هذه العملية بقيمة العدالة و المساواة بنسبة 1.40%، و تشير إلى جانب ذلك حضور قوي للعلاقة بالنزاهة و المصادقية و ذلك بنسبة 28.16%.

جدول رقم (28) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصادقية		المجموع		
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
تطبيق القانون	1	2.85	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.85	
ضبط المصالح وتنظيمها	/	/	1	2.85	/	/	3	8.57	/	/	/	/	4	11.42	
رعاية المصالح	2	5.71	1	2.85	/	/	3	8.57	/	/	/	2	5.71	8	22.85
صنع القاعدة	3	8.57	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2	5.71	5	14.28
تجميع القيم	6	17.14	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6	17.14
الحفاظ على الأمن والاستقرار	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.85	1	2.85	2	5.71	
الحفاظ على الرموز الوطنية	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.85	/	/	1	2.85	
ضمان نزاهة الانتخابات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6	17.14	6	17.14
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	1	2.85	1	2.85	/	/	/	/	/	/	/	/	2	5.71	
المجموع	13	37.14	3	8.57	/	/	6	17.14	2	5.71	11	31.42	35	100	

يوضح الجدول رقم (28) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية ووظائف النظام السياسي الجزائري ، حيث ظهرت العلاقة بين و وظيفة تجميع القيم و قيمتي التداول على السلطة بنسبة 17.14%، ووظيفة ضمان و نزاهة الانتخابات و قيمة النزاهة والمصادقية بنفس النسبة ، و غياب علاقات ببقية القيم الأخرى . بعد ذلك جاءت العلاقة بين وظيفة رعاية المصالح وقيمة الالتزام والوفاء السياسي بنسبة 8.57%، ثم بقيمة التداول على السلطة ، و النزاهة و المصادقية بنسبة 5.71% لكل علاقة ، و آخرها بقيمة العدالة و المساواة بنسبة 2.85%، كما برزت أيضا العلاقة بين وظيفة صنع القاعدة و قيمة التداول على السلطة بنسبة 8.57%، و بقيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 5.71%.

و توزعت علاقة ضبط المصالح و تنظيمها على كل من قيمة الالتزام و الوفاء السياسي والعدالة والمساواة بنسبة 8.57%، و 2.85% على التوالي ، و آخر العلاقات عادت إلى علاقة وظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية وقيمة التداول على السلطة و العدالة و المساواة بنسبة 2.85% لكل علاقة ، و انحصرت علاقة وظيفة الحفاظ على الرموز الوطنية بقيمة الوحدة الوطنية بنسبة 2.85%، ووظيفة تطبيق القانون بذات النسبة ،يظهر من خلال هذا الجدول إجمالاً احتلال العلاقة بين وظائف النظام السياسي الجزائري و قيمتي التداول على السلطة أعلى نسبة و ذلك بنسبة 37.14%، و ليس بعيد عن هذه النسبة برزت أيضا العلاقة بين هذه الوظائف و قيمتي النزاهة والمصادقية بنسبة 31.14%، و آخر علاقة لهذه الوظائف جمعتها بقيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 5.71%.

جدول رقم (29) يبين توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف

الجمهور المستهدف	تابع/ خاضع		فاعل/ ناشط		مستنير/ واع		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الجمهور العام	74	41.57	6	3.37	30	16.85	110	61.79
الناخب	4	2.24	1	0.56	8	4.49	13	7.3
النخبة المثقفة	1	0.56	/	/	/	/	1	0.56
الطبقة السياسية	7	3.93	9	5.05	4	2.24	20	11.23
المقاطعين للانتخابات و المعارضة	3	1.68	12	6.74	1	0.56	16	8.98
الحركات و التنسيقيات الوطنية	1	0.56	9	5.05	/	/	10	5.61
المجتمع الدولي	1	0.56	5	2.80	2	1.12	8	4.49
المجموع	91	51.12	42	23.59	45	25.28	178	100

يبين الجدول رقم (29) توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف في مضامين صحيفة الشروق اليومي أعلى نسبة على مستوى هذا الجدول عادت للجمهور العام بنسبة 61.79% ، و تميز معظمه بوصفه جمهوراً تابعاً و خاضعاً بنسبة 41.57% التي مثلت نسبة معتبرة من هذا الجمهور مقارنة بالنسب الأخرى الحاضرة على مستوى هذا الجدول، كما اعتبر جمهوراً مستنيراً وواعياً بنسبة 16.85%، أما أضعف نسبة فعادت إلى اعتباره جمهوراً فاعلاً و ناشطاً، و الذي لم يمثل إلا ما يقدر

ب: 3.37% من إجمالي الجمهور العام ، حيث كثيرا ما وصفت صحيفة الشروق اليومي الجمهور العام بالسلبى و بررت ذلك بجملة من الاعتبارات¹:

- حملة باهتة وخافتة.
- تشابه البرامج السياسية للمرشحين.
- غياب شخصيات بارزة.
- انطلاق الحملة في غير موعدها.
- عودة نفس الوجوه السياسية إلى الساحة.

أما ثاني أعلى نسبة فمثلها جمهور الطبقة السياسية ب: 11.23% توزعت بين الجمهور الفاعل والناشط بنسبة 5.05%، ثم الجمهور التابع و الخاضع بنسبة 3.93%، و آخرها الفئة المستنيرة بنسبة 2.24%. ثالث نسبة عادت للجمهور المقاطع و المعارض للانتخابات بنسبة 8.98%، و اعتبر في معظمه جمهور فاعل و ناشط و ذلك بنسبة 6.74% مقابل 1.86% و 0.56% عادت إلى اعتباره جمهور تابع و خاضع و مستنير وواع على التوالي.

ثم جاء بعد ذلك الجمهور باعتباره ناخبا بنسبة 7.30% مثل الجمهور المستنير و الواعي ما نسبته 4.49% و التابع بنسبة 2.24% و 0.56% للفاعل و الناشط، و أضعف النسب مست الحركات و التسيقيات الوطنية بنسبة 5.61%، و كان معظمه جمهورا فاعلا و ناشط بنسبة 5.05% وهو أمر لا يتناقض مع مهامه السياسية و 0.56% كونه جمهورا تابعا و خاضع ، و لم يمثل المجتمع الدولي إلا ما نسبته 4.48% توزع بين الجمهور الفاعل و الناشط و المستنير و الواعي و التابع و الخاضع و ذلك ب: 2.80%، 1.12% و 1.56% على التوالي .

بينما لم تبرز النخبة المثقفة بين الجمهور المتناول من طرف صحيفة الشروق اليومي إذ لم تمثل إلا ما نسبته 0.56% فقط و اعتبرت فوق كل هذا جمهورا تابعا و خاضعا، مما يدل على ضعف مكانة و دور هذه الطبقة و استنالتها الكلية من الحياة السياسية و هو عكس ما يجب أن تكون عليه في المجتمع باعتبارها تمثل القاطرة المحركة لأي مجتمع نحو التقدم و الازدهار .

¹ -محمد مسلم : محللون يقرؤون الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية ،الشروق اليومي :4331،مرجع سبق ذكره ،ص05.

2-1-5 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات صحيفة الخبر

المحور الأول : دور مضمون صحيفة الخبر في تكوين المعارف السياسية

جدول رقم (30) يبين توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية

النسبة %	التكرار	المواضيع السياسية
16.84	31	مكونات النظام السياسي
26.08	48	الطبقة السياسية
33.15	61	العملية السياسية و الانتخابية
23.91	44	وظائف النظام السياسي
100	184	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم (30) الذي يتناول المواضيع الأكثر بروزا في المضامين السياسية المتعلقة بمفردات البحث المختارة أن المواضيع السياسية المتعلقة بالعملية السياسية و الانتخابية قد تقدمت على بقية المواضيع الأخرى بنسبة 33.15% ، أما بالنسبة للمرتبة الثانية فقد عادت إلى موضوع الفاعلين والشخصيات السياسية المكونة للطبقة السياسية الجزائرية بنسبة 26.08% ، يليها موضوع وظائف النظام السياسي بنسبة 23.91% ، بينما سجل موضوع مكونات النظام السياسي آخر نسبة تمثلت في 19.33%.

و بالعودة إلى القراءة الكيفية للبيانات المقدمة أعلاه نلاحظ أن المضامين السياسية التي ارتبطت بهذا الموضوع متعددة و متنوعة و كلها تصب في مجريات العملية السياسية و الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014 ، حيث أن موضوع الدعاية الكبيرة التي اعتمدها الحملة الانتخابية للمترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة و في المقابل غياب المواطن و لا مبالاته بهذه الحملة و مجرياتها. إذ تم تجنيد إمكانيات ضخمة لتنشيط الحملة على كل المستويات الافتراضية و الواقعية ، غير أن بعض المترشحين لا يجدون من الإمكانيات الكافية حتى لفتح مداومات على مستوى بعض الولايات .

زد على ذلك مظاهر الرفض و المعارضة والدعوة لمقاطعة هذه الانتخابات وصلت بالحراك السياسي حد العنف الذي رافق العديد من التجمعات الشعبية خاصة تلك المتعلقة بممثلي و منطشي حملة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وحسب تعبير صحيفة الخبر في العديد من المواضيع سببها اليأس

الشعبي "لأنها حملة باردة لا ترقى إلى مستوى الحدث الشعبي"¹، و مثال ذلك انتشار ظاهرة تمزيق وتشويه صور المترشحين الأمر الذي يعتبر شكلا من أشكال العنف و التعبير عن الذات و رفض للخطاب السياسي الحالي حسب ما أوردته ذات الصحيفة على لسان الباحث في علم الاجتماع عمر أوداينية².

كما وصفها الناطق الرسمي لحزب "جيل جديد " سفيان صخري "برودة الحملة موضوع التجاوزات و الانحرافات التي مست عملية التسويق السياسي و تنشيط الحملة الانتخابية، غياب البرامج و الأفكار وحضور الاتهامات و تنافس الأشخاص مما أخرج الحملة عن أطر و قوانين التنافس السياسي النزيه"³. هذه البرامج لا تخرج عن العموميات و الوعود الجوفاء و غياب التفصيل و التحديد في كيفية و تواريخ تحقيق و تطبيق هذه البرامج و الوعود و هذا الأمر لا يخص برنامجا بحد ذاته وإنما ينطبق الأمر على غالبية البرامج "تسابق لإطلاق الوعود الوردية و تهرب من تحديد آجال التنفيذ"⁴ و في نفس سياق موضوع العملية السياسية، كثيرا ما أشارت الصحيفة إلى موضوع التجاوزات و الخروقات السياسية و الانتخابية مثل انغماس الوزراء في تنشيط الحملة الانتخابية نيابة عن الرئيس مع عدم استقالتهم من مناصبهم الوزارية و استغلال وسائل الدولة لصالح الرئيس المترشح.

كما نقلت أيضا صحيفة الخبر أصداء الإعلام الأجنبي الذي تفاعل حسب الصحيفة بالجد والتهمك مع الحملة و مع الانتخابات الرئاسية، فغياب بونقلية عن تنشيط حملة ترشحه للانتخابات تحول إلى مادة للبرامج الإعلامية الأجنبية الساخرة، زيادة على تقديم قراءات في أجندة زيارة كيري وأمير قطر إلى الجزائر و التساؤل عن أسباب و خلفيات هذه الزيارة و ما إن كانت شكلا من أشكال المساندة والدعم للرئيس المترشح، و نظرا لأهمية ظاهرة العزوف السياسي و بروزها في المناسبات

¹ - ح. سليمان، حميد يس، محمد شراق : نفور شعبي و نشاط بالوكالة في أول أسبوع منها رئاسيات غريبة و حملتها الانتخابية اغرب، الخبر، العدد 7387، 29 مارس 2014، ص02.

² - م.ش: يرفضون الانتخابات على طريقتهم الخاصة جزائريون يستقبلون يوم الاقتراع بتمزيق صور المترشحين، نفس المرجع، ص17.

³ - أسماء بن قادة : الانتخابات تنافس أفكار أم صراع ضرائر، الخبر، العدد 7381، 23 مارس 2014، ص25.

⁴ - ح.سليمان : كشفت عنها برامج المرشحين للرئاسيات في خامس اقتراع تسابق لإطلاق الوعود الوردية و تهرب من تحديد آجال التنفيذ، الخبر، عدد 7384، 26 مارس 2014، ص03.

الانتخابية خاصة ، قدمت الصحيفة ثلاث مؤشرات للعرزوف السياسي و نفور الجزائريين من الانتخابات و العملية السياسية، وهي¹:

- نجاح المعارضة في حشد الرأي العام .

- الخطاب السياسي للمترشحين المبالغ فيه ، و فراغه من مشاريع سياسية حقيقية .

- المعطى الثالث يكمن في عدم كون الحملة الانتخابية ممثلة في سياق انتخابي لان المترشحين الخمسة يلحون في خطاباتهم بأنها محسومة سابقا و إنما هي انتخابات مغلقة .

و في موضوع الفاعلين السياسيين و الشخصيات التي أبرزتها المضامين السياسية لصحيفة الخبر ، نلاحظ أن كل الأطياف السياسية حاضرة ، حيث اعتمدت كثيرا "صحيفة الخبر" على التصريحات والحوارات و أسلوب تجميع آراء هذه الشخصيات بمختلف توجهاتها و مناصبها من قمة الهرم السياسي إلى القاعدة الشعبية و على رأسهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يقدم تارة في شكل رئيس للدولة وأحيانا في شكل مترشح حر إلى الانتخابات الرئاسية ، و تم التركيز خاصة عن غيابه عن تنشيط حملته الانتخابية بنفسه و تكيله لممثلين عنه ، والذين حظوا بكثير من النقد و حتى السخرية و العنف الذي تعرضوا له أثناء تنشيطهم لحملة المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة والمرشحين الخمسة و أيضا رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتهم و تنسيقيات وحركات المعارضة و المقاطعة للانتخابات .

و من الملاحظ أيضا على المضامين السياسية "صحيفة الخبر" و على العملية السياسية والانتخابية خروج شخصيات سياسية و عسكرية سابقة إلى معترك الساحة السياسية و الإدلاء بأراهم وتصريحاتهم مثل رئيس الحكومة السابق مولود حمروش و الرئيس السابق اليمين زروال و حتى قادة الحزب المحل "الفييس" . أما فيما يتعلق بموضوع وظائف النظام السياسي فقد ركزت صحيفة الخبر على التجاوزات السياسية التي طالت الحملة و عدم قيام النظام السياسي بدوره التنظيمي مثل فرض احترام وتطبيق القانون و شروط التنافس الانتخابي ، أيضا انتقاد مسالة غياب مبدأ التداول على

¹- خليل بن الدين : العزوف عن التصويت يلوح في أفق موعد 17 افريل ثلاث مؤشرات وراء نفور الجزائريين من الانتخابات ، الخبر ، عدد 7388، 30 مارس 2014 ، ص02.

السلطة الذي غيبه التعديل الدستوري لسنة 2008 والذي حسب الصحيفة قد عدل على المقاس¹، إضافة إلى غياب وإندثار الأخلاق السياسية على مستوى كل الأطراف المشاركة في النظام السياسي ومحيطه و تشريح مفصل لوظائف النظام السياسي و تبيان نقاط ضعفه و ازدواجية ممارساته السياسية التي يتبعها من أجل دفع المواطن نحو انتخابات 17 افريل و استخدام سياسة الترغيب و التهيب مع تهميش و تغييب المعارضة الفاعلة و الكفاءات السياسية المؤهلة ، ومن بين المواضيع أيضا التي ناولتها "صحيفة الخبر" غياب حرية التعبير و الإعلام و تساوي الفرص في ظل نظام لا يؤمن بالديمقراطية و يفسر الدستور على هواه.

و بالنسبة لموضوع مكونات النظام السياسي الجزائري تطرقت كل المضامين التي تدور حوله إلى المؤسسة العسكرية من بين أهم عناصر النظام السياسي الجزائري و ضرورة تحييدها في العملية الانتخابية و السياسية ، و تدهور مستوى الممارسة السياسية للمؤسسات السياسية إلى حد منع التجمعات السياسية و التقاف كل مؤسسات النظام السياسي الرسمية حول المترشح عبد العزيز بوتفليقة و تجميد مهامها إلى غاية انتهاء الرئاسيات الأمر الذي أثر سلبا على مجريات حياة المواطنين اليومية، و في نفس السياق تناولت الخبر موضوع مشاركة عضو في المجلس الدستوري في تجمع شعبي لصالح الرئيس المترشح ، و الذي يعتبر خرقا للقانون الذي ينص على ضرورة حياد مؤسسات الدولة في الحملة الانتخابية إذ "يمنع القانون العضوي المنظم للانتخابات أعضاء المجلس الدستوري من الانتماءات السياسية " و تنص المادة 10 من القانون في الفقرة الأخيرة منها : "كما يجب على أعضاء المجلس الدستوري و كذا كل عون من أعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة والمسؤولية و ينص القانون الأساسي الذي يخضعون له صراحة على تنافي الانتماء ، قطع أي علاقة مع أي حزب سياسي طيلة هذه العهدة أو الوظيفة² .

¹ - سعد بوعقبة : نقطة نظام بين موبوتو ... و بوكاسة ، الخبر ، عدد 7382، 24 مارس 2014 ، ص 27.

² - خالد بودية : شارك في تجمع شعبي الرئيس المترشح بوتفليقة عضو في المجلس الدستوري يخرق القانون ، الخبر ، عدد 01.7390 افريل 2014 ، ص 02.

جدول رقم (31) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري

مكونات النظام	توضيح المعنى		عرض الخصائص		عرض الأدوار		عرض عام غامض		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحكومة	6.45	2	3.22	1	9.67	3	6.45	2	35.48	11
الدستور	/	/	/	/	/	/	/	/	3.22	1
نمط العملية السياسية و الانتخابية	/	/	/	/	/	/	/	/	3.22	1
المؤسسة العسكرية	3.22	1	/	/	12.90	4	/	/	19.35	6
العنصر السكاني	/	/	/	/	3.22	1	/	/	6.45	2
البنى الاقتصادية و الاجتماعية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
النظم الإيديولوجية و القيمية	/	/	/	/	6.45	2	/	/	6.45	2
الأحزاب و الجمعيات السياسية	6.45	2	3.22	1	3.22	1	/	/	12.12	5
جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني	3.22	1	/	/	/	/	6.45	2	9.67	3
المجموع	19.35	6	6.45	2	35.48	11	16.12	5	100	31

نلاحظ من خلال الجدول رقم(31) الذي يتناول توزيع مفردات العينة وفقا لمكونات النظام السياسي الجزائري ، و كيفية تناول صحيفة الخبر لهذه المكونات أو العناصر ،حيث برزت الحكومة من خلال التركيز أساسا على وظائفها و أدوارها بنسبة 9.97% ، و بنفس النسبة تناولت الصحيفة موضوع الحكومة بشيء من الغموض نظرا للتناول السلبي للصحيفة لهذه المؤسسة بمجموع عام مثل 35.48%، أما بالنسبة لثاني أهم مكونات النظام السياسي الجزائري في مضامين "صحيفة الخبر" فقد عاد إلى المؤسسة العسكرية كأكثر المكونات ظهورا من خلال المضامين السياسية و ذلك بنسبة 12.9% ، إذ ركزت صحيفة الخبر في تناولها للمؤسسة العسكرية على عنصر عرض الأدوار والوظائف المنوطة بهذه الأخيرة " أهمها الحفاظ على استقرار البلاد"¹،وعلى لسان المترشحين للرئاسيات الذين يردون على تصريحات رئيس الحكومة السابق "مولود حمروش الذي يرى أن المؤسسة

¹ -خ.بودية : قال أن الجزائر على حافة الانهيار الأرسيدي يحذر قيادة الجيش من إقحام نفسها في السياسية ،الخبر، عدد 7395، 06، افريل 2014 ، ص04.

العسكرية هي سبيل خلاص الجزائر من المشاكل و الأزمة التي تعاني منها : " الجيش هو جزء من الحل و ليس كل الحل"¹ من أجل الانتقال الديمقراطي والخروج من حالة الانسداد التي تعيشها البلاد. كما لم تركز الصحيفة كثيرا في تناولها لهذه المؤسسة على توضيح و تحديد معنى المؤسسة العسكرية التي انحصرت في نسبة 3.22% من خلال عرض المضمون بأسلوب غامض و باهت ، كما لم تذكر الصحيفة خصائص و صفات المؤسسة العسكرية نظرا لكون هذه الأخيرة من أهم المؤسسات الفاعلة و المؤثرة على نشاط النظام السياسي الجزائري منذ استقلال الجزائر ، إذ تعتبر المؤسسة العسكرية مدرسة عامة لإعداد الشعب فهي تعمل على رعاية كل أفرادها من الناحية الصحية و توجيههم توجيهها قوميا ، كما تحضرهم اجتماعيا و نفسيا ، و تعمل على إثراء ثقافتهم وتشارك في عملية التغيير الاجتماعي ، حيث اعتبرها البعض مدرسة مثالية من أجل الترقية الاجتماعية و عنصرا هاما في دفع مسيرة البلاد و الحفاظ على ثرواتها و إطارا فاعلا في مجال التكوين و دعم المهارات².

بينما عادت ثالث نسبة لبقية مكونات النظام السياسي الجزائري إلى الأحزاب و الجمعيات السياسية بنسبة 12.12%، غير أنها لم تركز على وظائفها و أدوارها و إنما على تحديد و توضيح المضامين المتعلقة بها من تصريحات و مواقف سياسية لهذه الأخيرة أو لأعضائها و ذلك بنسبة 6.45% ، ثم بعد ذلك جاءت النظم الإيديولوجية و القيمية بنسبة : 6.45% ركزت الصحيفة فيها على الأدوار و الوظائف التي تميز أو تطبع سيرورة كل نظام سياسي و تحكم ديناميكيته ، كذلك الأمر بالنسبة لجماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني التي تناولت عموما بشكل سطحي و لم يتم التركيز لا على أدوارها و لا على وزنها في الحياة السياسية .

و من خلال هذا الجدول نخلص إلى أن تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري في صحيفة الخبر ظهر أكثر من خلال التركيز على الأدوار و الوظائف التي تقوم بها أو يجب أن تقوم بها مختلف مكونات النظام السياسي الجزائري و المتمثلة في المؤسسات السياسية الرسمية و الغير رسمية بنسبة 35.48% ، ثم بعدها تحديد و توضيح المعاني المتعلقة بهذه المضامين ، و في القابل و بأقل درجة لم تحاول الصحيفة تقديم شروحات و تفسيرات من أجل المساهمة في توضيح الرؤية للقارئ تجاه

¹ - سعد بوعقبة : أحزاب تتفاعل مع تصريحات حمروش الأخيرة الجيش جزء من الحل ليس كل الحل ، الخبر، عدد 7383، 25 مارس 2014، ص04.

² - عميرة اسماعيل : دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ،(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر ، 2009/2008، ص76.

هذا النظام ، حيث أن ما يقارب 22.58% من المضامين المتعلقة بالموضوع تناولت مكونات النظام السياسي ووظائفه أو خصائصه بنوع من الغموض و ذلك من خلال تداخل الأفكار و تضاربها ، وغياب التوازن الشكلي للأراء و عدم اكتمالها ، أي حصر الموضوع في جزئياته و فصله عن الإطار العام أو العنوان والمقدمة الدالة عليه و سياقها الطبيعي . و تجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي هو عبارة عن عناصر متفاعلة و هذه العناصر تمثل المؤسسات التي لها نشاطات محددة ترتبط مهمتها بعمليات صنع القرار من خلال ترجمة التشريعات و القوانين إلى سياسات عامة ، فالنظام السياسي يشير أساسا إلى عمل ونشاطات المؤسسات التي تمثل مكوناته ، و تمثل نشاطات هذه المؤسسات آليات عمل النظام السياسي ، و من خلالها تتحدد أساسا صنع السياسية و كيفية التوصل إلى قرارات نهائية¹ ، ومكونات النظام السياسي أو وحداته هي التي تمكننا من التمييز بين النظام السياسي و بقية الأنظمة الاجتماعية الأخرى و عبر نشاطات و أدوار هذه الوحدات يمكننا أن نحدد طبيعة النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات و تعتبر وسائل الإعلام انعكاسا لتمثلات هذا الأخير² . حيث ترى الصحيفة على سبيل المثال أن النظام السياسي الجزائري يدفع بالشعب للخروج إلى الشارع لأنه يدرك بأن التغيير قادم و يريد أن يكون طرفا محركا فيه لأنه استفذ كل وسائله ووصل إلى نهايته و هو في حالة بحث عن مخرج لإعادة بناء ميكانيزمات جديدة³ .

¹ - وفاء لطفي : محاضرات في نظرية النظم السياسية ، جامعة 06 أكتوبر، مصر ، 2015 ، ص10.

² - David Easton : **An Approach to the analysis of political systems**, World politics.Vol.9.NO.3(Apr.,1957)p385, Johns Hopkins university press ,<http://www.jstor.org/21/03/2019>.

³ - مسعودة بوظلعة : مجرد رأي الجزائر و ربيع النظام ، الخبر ، عدد7397، 08 افريل 2014 ، ص 24.

جدول رقم (32) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات الطبقة السياسية

المجموع	المواقف و الآراء السياسية		الانتماء السياسي		المهام و النشاط السياسي		مكونات الطبقة السياسية	
	ت	%	ت	%	ت	%		
14.58	7	4.16	2	2.08	1	8.33	4	الرئيس المترشح
14.58	7	8.33	4	/	/	6.25	3	مترشحي الرئاسيات
18.75	9	2.08	1	6.25	3	10.41	5	ممثلي ووكلاء المترشحين
4.16	2	2.08	1	2.08	1	/	/	الوزراء
10.51	5	10.51	5	/	/	/	/	رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية
6.25	3	6.25	3	/	/	/	/	شخصيات سياسية سابقة
4.16	2	2.08	1	2.08	1	/	/	متقاعدين في الجيش
2.08	1	2.08	1	/	/	/	/	حقوقيون و قانونيون جزائريون
12.5	6	2.08	1	2.08	1	8.33	4	شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات
2.08	1	/	/	2.08	1	/	/	الأنصار
2.08	1	/	/	/	/	2.08	1	الهيئة الناخبة
8.33	4	8.33	4	/	/	/	/	شخصيات و منظمات سياسية أجنبية
100	48	47.91	23	16.66	8	35.41	17	المجموع

من خلال هذا الجدول الذي يبين تعريف مكونات الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية التي تناولتها المضامين السياسية لصحيفة الخبر نلاحظ أن أعلى نسبة عادت لممثلي ووكلاء المترشحين بنسبة 18.75%، ركزت الصحيفة خاصة على مهام و النشاط السياسي بالدرجة الأولى وذلك بنسبة 10.41%، ثم عرض انتماءاتهم السياسية بنسبة 6.25%، كما سجل الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة المرتبة الثانية بنسبة 14.58% باعتباره من أكثر الشخصيات السياسية ظهورا وتداولاً في مضامين الصحفية، حيث تناولت المهام و النشاط السياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وإن صح التعبير غياب هذا النشاط بنسبة 8.33%، ثم عرض المواقف و الآراء و التصريحات السياسية المعبر عنها من طرف بقية عناصر الطبقة السياسية حول شخص الرئيس المترشح بما يعادل 4.16%.

أما فيما يتعلق بقية الشخصيات و الفاعلين السياسيين جاء على رأس القائمة بقية المترشحين الخمسة للرئاسيات و هم: علي بن فليس، لويزة حنون، فوزي ربايعين، عبد العزيز بلعيد و موسى

تواتي، حيث توزعت نسب ظهورهم أولاً على نقل المواقف و الآراء السياسية الخاصة بهم بنسبة 8.33% ، ثم عرض مهامهم و نشاطهم السياسي بنسبة 6.25% ، إلى جانب ذلك لم تركز الصحيفة على تبيان انتماءاتهم ومنطقاتهم السياسية و الأحزاب و الجمعيات السياسية المساندة و الداعمة لهم الأمر الذي لا يسمح للمتلقي أن يكون فكرة و معارف سياسية تساعده على تكوين ثقافته السياسية حول هذه الشخصيات من أجل الوصول إلى خيارات سياسية ذاتية، و بالعودة إلى الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الطابع السياسي نلاحظ أن صحيفة الخبر لم تعطي الأولوية للمهام و النشاط السياسي الذي يقوم به أمناء ورؤساء هذه الأحزاب و الجمعيات و لا توضيح انتماءاتهم السياسية و مرتكزات مشاريعهم و توجهاتهم السياسية بقدر ما أمعنت في مواقفهم و آرائهم السياسية بنسبة 10.51% مثل التصريحات التي أدلى بها حزب الأرسيدي و التحذيرات التي أطلقها في بيان طالب فيه الجيش الشعبي من الوقوف إلى جانب النظام السياسي و التزامه الحياد من أجل الحفاظ على استقرار البلاد¹، أو دعوة التي وجهها الألفاس للمعارضة إلى بناء إجماع وطني و المرور إلى مرحلة انتقالية، كما يوضح موقفه من الانتخابات الرئاسية كونها انتخابات محسومة مسبقاً و أنها مسرحية تفقدنا نحو المجهول².

أما بالنسبة لبقية العناصر الفاعلة من شخصيات سياسية سابقة و المتقاعدين من الجيش ونشطاء حقوق الإنسان في الجزائر ، الأنصار ، و الهيئة الناخبة تراوحت نسبهم بين 2.08% و 6.25% و اكتفت الصحيفة في تعريفها بنقل مواقفهم ، تصريحاتهم و آرائهم في الأحداث السياسية الجارية مثل النظرة الإستشرافية التي قدمها الجنرال المتقاعد حسين بن حديد لمرحلة انتقالية للديمقراطية في الجزائر و إعداد مجلس تأسيسي لمرافقة هذه الفترة و فتح النقاش العام مع كل الأطراف³، ما عدى الشخصيات والمنظمات السياسية الأجنبية التي خصصت لها الصحيفة مكانة معتبرة بالنظر إلى النسب التي سجلتها بقية العناصر في الجدول تمثلت في نسبة 8.33% رغم كونها تقع خارج مدار النظام السياسي الجزائري مثل قيام منظمة مراسلون بلا حدود بمراسلة كيري : "مراسلون بلا حدود ترأسل كيري عشية لقائه بلعمامرة و اعتبار التعددية الإعلامية في الجزائر مجرد واجهة، معربة عن

¹ م. سيدمو : دعا المعارضة إلى بناء إجماع وطني و المرور إلى مرحلة انتقالية الألفاس يعتبر الرئاسيات مسرحية تفقدنا إلى المجهول، الخبر، عدد 7395 ، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² سعد بوعقبة : الأسد أكل 15 أرنبية و مازال جائعا ، نفس المرجع، ص 27.

³ حسين بن حديد : لنحلم معا .. لنجرو معا ، الخبر، عدد 7392، 03 افريل 2014، ص 05.

قلقها، حيث دعت هذه المنظمة وزير الخارجية الأمريكي إلى معاينة وضع الإعلام و حرته ، الذي يعاني من مضايقات السلطة و طرح الموضوع في المباحثات مع الطرف الجزائري¹.

إجمالاً يتبين من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه أن الصحيفة في تعريفها لمختلف الفاعلين والشخصيات السياسية لم تلقي الضوء على الانتماءات السياسية و نشاطات و حركية هذه الطبقة ، التي تعد المعارف القاعدية للتنشئة السياسية للفرد من أجل أن يكون رؤية واضحة و خلفية سياسية عن منطلقات و توجهات الطبقة السياسية ، الأمر الذي لم نلمسه من خلال تحليل هذه المضامين المرتبطة بالشخصيات السياسية أو بالفاعل السياسي²، الذي يشير إلى كل من يملك تأثيراً معتبراً أو فعلاً في القرارات السياسية سواء بالإنشاء أو التعديل أو الإلغاء .

فالفاعل السياسي هم مجموعات أو أفراد يهتمون و يتأثرون بشكل مباشر سواء بشكل رسمي أو غير رسمي بالعملية السياسية على مستوى كل مراحلها فيمكن أن يمثلوا عناصر من الحكومة ، مؤسسات ، منظمات غير حكومية ، منظمات المجتمع المدني حيث يبحث الفاعل السياسي على التأثير من خلال الفعل المباشر أو غير المباشر ، و بعبارة أخرى فإن مصطلح الفاعل السياسي يضم عددا كبيرا من الأفراد و الجماعات التي تربطها علاقة مشتركة بالعملية السياسية و نتائجها³. غدت اكتفت الخبر بعرض الآراء والمواقف السياسية لمكونات هذه الطبقة بنسبة قدرت بـ 47.91%، ثم مهامهم و نشاطاتهم السياسية التي حظيت هي الأخرى بنوع من التركيز بنسبة 35.41%، غير أنها لم تهتم بتقديم هذه العناصر و تبيان انتماءاتهم و خلفياتهم السياسية الأمر الذي يعتبر أساسيا في تقديم أي شخصية سياسية و انطلقت من فكرة أنها شخصيات معروفة لكن ماذا بشأن الجماهير التي لا تملك معارف سياسية سابقة عن الطبقة السياسية الجزائرية مثل فئة الشباب، الأجنب...الخ.

¹ - سهيل : مراسلون بلا حدود ترسل كيري عشية لقائه بلعمامرة التعددية الإعلامية في الجزائر ليست إلا واجهة ،الخبر ، نفس المرجع ص02

² - جاسم سلطان : قواعد في الممارسة السياسية ،أم القرى للنشر و الترجمة و التوزيع ،أم القرى ،2008،ص52.

³ - Yves C.Dubé , Franz Schmithusen : **Impacts Intersectoriels des Politiques forestières et des Autres Secteur**, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture ,Rome ,2005,p163.

جدول رقم (33) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف العملية السياسية و الانتخابية

المجموع		عرض غامض		عرض عام		توضيح المعنى		مكونات العملية السياسية و الانتخابية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
6.55	4	3.27	2	/	/	3.27	2	مستوى الخطاب السياسي
18.03	11	9.83	6	3.27	2	4.91	3	المنافسة السياسية و الانتخابية
6.55	4	1.63	1	1.63	1	3.27	2	تقديم و شرح البرامج الانتخابية
6.55	4	1.63	1	1.63	1	1.63	2	المراقبة و الإشراف على الانتخابات
13.11	8	6.55	4	3.27	2	3.27	2	سياسة النظام
18.19	5	3.27	2	1.63	1	3.27	2	الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية
11.47	7	/	/	3.27	2	8.19	5	المشاركة السياسية
11.47	7	1.63	1	3.27	2	6.55	4	المقاطعة و العزوف السياسي
18.03	11	4.91	3	4.91	3	8.19	5	تنشيط الحملة الانتخابية
100	61	32.78	20	22.95	14	44.26	27	المجموع

انطلاقا من البيانات الموضحة عبر الجدول رقم (33) الذي يتناول تعريف العملية السياسية والانتخابية في المضامين السياسية لصحيفة الخبر، أن المنافسة السياسية و الانتخابية هي من بين المواضيع الأكثر طرحا في المضامين السياسية المتعلقة بالعملية السياسية في صحيفة الخبر و ذلك بنسبة 9.83%، غير أن أسلوب العرض الغامض غلب عليها ، حيث أن جل المواضيع لم تقدم توضيحا فعليا لهذه العملية التي تعتبر من بين خصوصيات العملية السياسية أو النشاط السياسي خاصة في فترة الانتخابات السياسية أين يبرز عنصر المقارنة بين مختلف الأطراف المتنافسة، والتي انعكست حسب صحيفة الخبر على مستوى التسويق السياسي الذي يقوم به مختلف المترشحين وممثليهم ، صورهم ، شعاراتهم الانتخابية و مقارباتهم الإعلامية عند الناخب الجزائري و غياب إستراتيجية علمية مدروسة لمضامين برامجهم و مضامين خطاباتهم، التي غلب عليها الطابع الشعبي و الارتجالي و الوعود، مما أفقدها عنصر المنطق والأهداف الواقعية¹، كما لا ننفي بذات الوقت تقديمها لبعض التوضيحات و ذلك بنسبة 4.91%.

¹ - نور الدين بوكروح : العهدة الرابعة هل جنت أمتي ، الخبر ، عدد 7397 ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

و بالنسبة لثاني أكبر نسبة على مستوى العملية السياسية والانتخابية فقد سجلتها كل من المشاركة السياسية و ذلك من خلال توضيح وتحديد أطر هذه المشاركة السياسية و أشكالها بنسبة 8.19% ، وخاصة في شقها المتعلق بغياب مظاهر هذه العملية في الوسط السياسي الجزائري و بروز موضوع المقاطعة و العزوف السياسي كخلفية للمشاركة السياسية ، التي تعتبر ظاهرة سياسية ليست بالجديدة على المجتمع الجزائري بل أصبحت من تقاليد و سمات العملية السياسية في الجزائر، ولطالما رافقت المشهد الانتخابي منذ سنوات عديدة، حيث تشير صحيفة الخبر إلى أن السلطة السياسية لم تستخلص العبر من العزوف السياسي الذي شهدته الانتخابات السياسية السابقة و تطور الممارسة السياسية إلى درجة منع التجمعات السياسية ردا على منع تجمعات دعاة المقاطعة السياسية و اتهام المرشحين باستخدام القوات العمومية في تأمين تجمعاتهم السياسية¹، و حددت صحيفة الخبر ثلاث مؤشرات وراء نفور الجزائريين من الانتخابات² :

- نجاح المعارضة في حشد الرأي العام.

- الخطاب السياسي للمرشحين المبالغ فيه و الصعب التصديق.

المعطى الثالث يكمن في عدم تمثيل الحملة لسباق انتخابي لأن المترشحين الخمسة يلمحون في خطاباتهم بأنها انتخابات محسومة و مغلقة ، إلى جانب غياب منافسة حقيقية و فراغ الخطابات من مشاريع حقيقية ، و بالموازاة مع ذلك ظهر موضوع تنشيط الحملة الانتخابية من طرف المترشحين الخمسة ووكلائهم وممثلهم، و الموضوع الذي احتل الصدارة في تنشيط الحملة الانتخابية غياب الرئيس عن تولي تنشيط حملته الانتخابية و تكليف عدد من الشخصيات السياسية منها الحاملة لحقائب وزارية أو لمناصب عليا في الحكومة ، و في مقدمتهم مدير حملة الرئيس الوزير الأول عبد المالك سلال، أين طرح هذا الموضوع الكثير من التساؤلات و محاولات التوضيح من أجل تغطية موضوع تنشيط الحملة الانتخابية بالنيابة .

و وفقا للقانون العضوي المنظم للانتخابات يمنع أعضاء المجلس الدستوري من الانتماءات السياسية ، حيث تنص المادة 10 من القانون في الفقرة الأخيرة أنه على أعضاء المجلس الدستوري

¹ - سعد بوعقبة : نقطة نظام رأي محبط جزائري ، الخبر ، عدد 09،7398، 09 افريل 2014 ، ص 23.

² - محمد درقي : كفتوني منكم الله ، الخبر، عدد 7388 ، مرجع سبق ذكره ، ص 02.

وكذا على كل عون من أعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة و المسؤولية تتفاي الانتماء السياسي ، قطع أي علاقة مع أي حزب سياسي طيلة هذه العهدة أو الوظيفة ، كما تنص المادة 60 من المرسوم الرئاسي رقم 89-143 المنظم للمجلس الدستوري حرفيا : "يتعين على أعضاء المجلس الدستوري فور انتخابهم أو تعيينهم قطع أي صلة مع أي حزب سياسي طيلة عهدتهم طبقا للمادة 10 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسي.

كما شهدت أيضا بقية العناصر المتعلقة بالعملية السياسية و الانتخابية المتمثلة في مستوى الخطاب السياسي ، تقديم و شرح البرامج الانتخابية و عملية الإشراف و مراقبة الانتخابات والخروقات والانحرافات السياسية و الانتخابية، التي لا تمس فقط عملية تنظيم الحملة الانتخابية، وإنما ترتبط بتلك الممارسات السياسية التي تخرج عن إطار المنافسة السياسية الأخلاقية و القانونية و تنجح إلى الانحراف و استعمال أساليب غير سياسية مثل تصريحات السب و الشتم و القذف ، و الاعتداءات على المداومات والمناضلين أو اقتحام تجمعات شعبية و إثارة الفوضى و عرقلة مجريات التجمعات الشعبية و عدم تطور الخطاب السياسي بين المترشحين لهذه الحملة و ارتفاع نسبة التجاوزات التي سجلتها لجنة الإشراف ومراقبة الانتخابات التي عجزت عن الفصل فيها، بسبب محدودية صلاحياتها ووصول هذه التجاوزات إلى العنف اللفظي و حتى التعدي الجسدي خاصة بين أنصار بن فليس وبوتفليقة¹، التي لم تتعدى نسبتها 3.27% بالنسبة لتوضيحها بأي شكل من الأشكال.

ومما سبق نلاحظ أن صحيفة الخبر ركزت بشكل كبير على توضيح و تحديد متطلبات العملية السياسية والانتخابية و هي نقطة تحسب لصالحها نظرا للدور الفاعل في تعريف المتلقي بالعملية السياسية والانتخابية . الأمر الذي يسهم سواء في وضع اللبنة الأولى للتنشئة السياسية أو دعم وتعزيز أو تغيير معارف سياسية سابقة ، غير أنها تعرضت من جهة أخرى للموضوع بطريقة عامة وبنوع من الغموض الفكري على مجريات العملية السياسية ، حيث قزمت العملية السياسية و الانتخابية في مجموعة من العمليات السياسية ، التي إلى جانب بقية العمليات تشكل بنية سياسية ، اجتماعية وديمقراطية ، إذ أن أبرز الموضوعات التي يثيرها مفهوم العملية السياسية كانت حول التساؤل عن

¹ - حميد يس ،ح.سليمان ،محمد شراق : تجاوزات و شكاوي و ضرب تحت الحزام الحملة تفقد أعصابها ،الخبر ، عدد 7394 ، 05 افريل 2014 ،ص02.

دور الفاعلين السياسيين الذين يؤثرون على العملية السياسية و لاسيما فيما يتعلق بطبيعة التفاعلات التي تحدث على مستوى أهم المؤسسات السياسية.

جدول رقم (34) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته

وظائف النظام السياسي		توضيح المعنى		عرض عام		تعليق و تقييم		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
2	4.54	2	4.54	2	4.54	3	6.81	7	15.9
/	/	/	/	/	/	2	4.54	2	4.54
1	2.27	2	4.54	2	4.54	2	4.54	5	11.36
3	6.87	1	2.27	1	2.27	8	18.18	12	27.27
1	2.27	/	/	/	/	3	6.81	4	9.09
2	4.54	/	/	/	/	4	9.09	6	13.63
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
3	6.81	2	4.54	2	4.54	2	4.54	7	15.9
/	/	/	/	/	/	1	2.27	1	2.27
12	27.27	7	15.90	7	15.90	25	56.81	44	100

يوضح الجدول رقم (34) تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته من خلال المضامين السياسية لصحيفة الخبر ، حيث برزت عملية صنع القاعدة بنسبة 27.27% كأهم وظائف النظام السياسي Rule Making و هي عملية وضع السياسات و اتخاذ القرارات المختلفة داخل الدولة و تشترك فيها كل من السلطتين التنفيذية و التشريعية¹. واستهلت صحيفة الخبر هذه الوظيفة بأسلوب التعليق و تقييم ممارسة هذه الوظيفة من طرف النظام السياسي الجزائري و اعتبار غياب الشرعية السياسية للمبادرات والبيانات السياسية لكل من النظام السياسي ومكوناته و هيئاته المؤسساتية والأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين² ، إلى جانب تقييم هشاشة كل من السلطة و المعارضة السياسية الغير مستقرة المواقف والمنطلقات السياسية³ ، كما تتساءل الصحيفة عن خلفية قاعدة

¹- إسماعيل عبد الفتاح الكافي :الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي - انجليزي)،ص366،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية . pdf , http://boulemkahel.yolasite.com/resources:22/07/2014.

²- سعد بوعقبة : نقطة نظام موسم البحث عن الشرعية خارج الشرعية ،الخبر، عدد7392 ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

³- رشيد بوجدر : في السياسة هشاشة السلطة و هشاشة المعارضة ،الخبر ، نفس المرجع ،ص15.

تكليف وزير عادي لخلافة رئيس الوزراء أو الوزير الأول ووضع وزير الداخلية تحت سلطة هذا الأخير الذي كان من المفروض أن يخلف الوزير الأول و منطلق إعلان ترشح الرئيس من طرف الوزير الأول عبد المالك سلال¹.

أما ثاني أهم نسبة فقد عادت إلى كل من وظيفة تطبيق القانون و ضمان نزاهة الانتخابات بنسبة 15.9%، حيث ركزت على التعليق و تقييم الأولى و توضيح المعنى بالنسبة للثانية و ذلك بنسبة 6.81% لكل منها، جاءت بعد ذلك وظيفة على الحفاظ على الأمن و الاستقرار في البلاد بنسبة 13.63% اعتمادا بالدرجة الأولى على التعليق و تقييم هذه الوظيفة بنسبة 9.09% ، من خلال تحديد أهميتها بالنسبة للنظام السياسي و بالنسبة أيضا للمجتمع الجزائري الذي عانى كثيرا من ويلات العشرية السوداء و لم توضح هذه الوظيفة إلا بنسبة 4.54% ، كما أن الصحيفة لم تتعامل مع هذا الموضوع بشكل عام و سطحي نظرا لجدية الموضوع و حساسيته بل حتى أنها اتهمت النظام السياسي باستبعاده للشعب الجزائري و إغراقه في البؤس و اللأمن و اللااستقرار كما حملته مسؤولية العنف المنتشر في البلاد كانعكاس لسياسة العنف التي يمارسها النظام في حق الشعب الجزائري².

و كان لوظيفة ضمان نزاهة الانتخابات ، تطبيق القانون و تجميع القيم حظ متساو في الظهور بنسبة 6.81% لكل منها ، غير أنها اختلفت من حيث زاوية التعريف حيث ركزت صحيفة الخبر فيما يتعلق بوظيفة ضمان نزاهة الانتخابات على تحديد و توضيح الموضوع للمتلقي ، أما بالنسبة لوظيفة تطبيق القانون فقد انصب جهد الصحيفة على التعليق و تقييم هذه الوظيفة و بالرجوع إلى الصحيفة نلاحظ أنها لم تشر إلى حرص النظام على تطبيق القانون بقدر ما أشارت لخرقه لهذه الوظيفة ، وينطبق الأمر أيضا على وظيفة تجميع القيم، التي يقصد بها الحرص على احترام و ترسيخ القيم الايجابية منها التداول على السلطة ، حرية الرأي و التعبير... التي تم تجاهلها من طرف وظائف النظام السياسي الجزائري .

أما بقية الوظائف المتمثلة في ضبط المصالح و تنظيمها ، رعاية هذه المصالح ، الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية تراوحت نسبها بين 2.21% و 4.54% و كلها تقع في خانة التعليق

¹ - العربي زواق : مجرد رأي الشذوذ الجزائري ،الخبر، عدد7389، 31 مارس 2014 ، ص28.

² - رشيد بوجدة : في السياسة هيمنة الشارع صحية أم مرضية ، الخبر، عدد 7398 مرجع سبق ذكره ، ص ص 21-24.

والتقييم التي تخدم أكثر عملية تشكيل الرأي أكثر من تقديم معارف سياسية ، حيث تطرقت الصحيفة إلى موضوع فشل النظام السياسي في تأدية وظيفة رعاية المصالح الاقتصادية و المشاريع الكفيلة بتحقيق النمو وتوفير مناخ أعمال محترم¹، و تجدر الإشارة إلى أن وظيفة الحفاظ على الرموز التاريخية لم تحظى بأي ظهور لها على ر لامتوى المضامين السياسية لصحيفة الخبر، بالرغم من أهمية هذه الوظيفة بين وظائف النظام السياسي الجزائري و ما تحمله من دلالات تاريخية للمتلقى ولتاريخ إنشاء الدولة الجزائرية المستقلة، وثقافته السياسية . اعتمادا على معطيات الجدول نلاحظ أن أهم نسبة في تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته عادت إلى التعليق و التقييم، وليس التوضيح إذ نشير إلى أن التعليق لا يؤثر على عملية تكوين المعارف بقدر ما يؤثر على عملية تكوين الرأي و اتخاذ المواقف السياسية، هذه المواقف والآراء التي لا يمكن أن تبنى على أساس جهل الرأي العام و افتقاده لمعلومات ، معارف وتوضيحات حول واجبات و وظائف النظام السياسي الجزائري مما يجعله أكثر عرضة للتوجيه والتلاعب من طرف وسائل الإعلام .

المحور الثاني : دور الصحافة في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية

جدول رقم (35) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية

النسبة %	التكرار	الإبعاد السياسية	
14.67	27	تكويني	البعد المعرفي
15.21	28	تفسيري	
21.73	40	تفاعلي	البعد العاطفي
7.06	13	سلبي	
20.65	38	عرض حال	البعد التقييمي
20.65	38	نقدي	
100	184	المجموع	

يبين الجدول رقم (35) الأبعاد السياسية للمضامين السياسية في صحيفة الخبر ، حيث يبرز البعد العاطفي للمضامين السياسية من خلال البعد التفاعلي الذي سجل أعلى نسبة 21.73% ،

¹ - حميد يس : هذا الأسبوع وعود تنسخ و أرقام تظمس ، الخبر ، عدد7394 ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

ويرتبط بالمضامين التي تناولتها الصحيفة بشكل مؤثر و مثير سعياً منها للحصول على رد فعل من طرف المتلقي و ذلك من خلال استخدام الأسلوب الإنشائي ، أي الاستفسار ، التساؤل، و التعجب وذلك من أجل حث القارئ على التجاوب و التفاعل مع مضامينها. وثاني نسبة سجلها البعد التقييمي بشقيه النقدي و عرض الحال بنسبة 20.85% لكل منهما ، فالنسبة للعرض النقدي للمواضيع السياسية المتناولة من طرف الصحيفة نجد المواضيع التي تثير موضوع ترشح الرئيس للعهدة الرابعة ، أسلوب و طريقة تنشيط الحملة ، التجاوزات التي تخللتها ، و التي ارتكبت من طرف جميع المترشحين و ممثلهم دون استثناء ، نقد المؤسسات و الممارسات السياسية و غياب الحوار و النقاش السياسي البناء و سيادة الشكالية إلى جانب المواضيع التي ركزت على عملية عرض حال الأحداث و المجريات السياسية و تتبع تطوراتها، مثل تلك التي تناولت العهدة الرئاسية السابقة لعبد العزيز بوتفليقة و رسم مسيرة 15 سنة من حكم عبد العزيز بوتفليقة الجزائر ، و تقييم الانجازات مع ذكر النقائص بدون مبالغة و لا تضخيم¹، إلى جانب نقد صمت اللجنة الوطنية لمراقبة والإشراف على الانتخابات خلال الحملة الانتخابية رغم التجاوزات و الخروقات و الاضطرابات التي عرفتتها الحملة وعدم خروجها الإعلامي من أجل إبراز و التأكيد على مصداقيتها و الإجابة على تساؤلات رجال الإعلام الذي تحيلهم دائماً على موقعها الإلكتروني، حيث تقول الخبر 300 قاض "صامتون" عن تجاوزات الرئاسيات². لدرجة أن عضوان يقاطعان أشغالها بسبب الدور السلبي والمنفرج الذي تقوم به اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف و مراقبة الانتخابات و اكتفائها بدور ساعي البريد في إرسال و نقل الإخطارات و عدم التصرف حيالها و تصحيح الأوضاع بسرعة حسب ما ينص عليه القانون³.

بينما سجل كل من البعد المعرفي سواء المتعلق بعملية التكوين أو التفسير 14.67% و 15.21% على التوالي و هي المواضيع التي تجيب على الأسئلة الخبرية: متى ، أين وكيف ؟ ومهمتها الأساسية إخبار و اطلاع المتلقي بجميع حيثيات الحدث السياسي، أما بالنسبة لآخر نسبة فهي تنتمي إلى البعد العاطفي و تتعلق بسلبية تناول الصحيفة للمواضيع السياسية أي بطريقة يغيب فيها أي

¹ - رمضان بلعمري : الثقة الغائبة ، الخبر ، عدد 7395 ، مرجع سبق ذكره،ص28.

² - خالد بودية : لجنتهم مهمتها النظر و تبادل المعلومات فقط 300 قاض "صامتون" عن تجاوزات الرئاسيات ،الخبر، عدد 7397 ، مرجع سبق ذكره ،ص02.

³ - خالد بودية : لجنة مراقبة الانتخابات في أزمة ، نفس المرجع ،ص03 .

تفاعل مع المضمون، وعموما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن صحيفة الخبر ركزت على البعد التقييم ، أكثر من بقية الأبعاد الأخرى، و بالرغم من أهمية البعد المعرفي فلم يحتل هذا الأخير إلا المركز الثاني بالرغم من أهميته في تزويد الأفراد بالمعلومات و المعارف السياسية القاعدية لتكوين ثقافته السياسية.

جدول رقم (36) يبين توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون السياسي

النسبة %	التكرار	فئة وظيفة المضمون السياسية
7.60	14	الإخبارية و الإعلامية
8.15	15	التفسيرية و التوضيحية
11.41	21	التغطية و مراقبة البيئة
9.23	17	الاتصال السياسي
8.15	15	التعليق
11.95	22	النقد
5.97	11	المعارضة
2.71	5	المساندة
8.69	16	التوعية و التحسيس
11.41	21	التوجيه السياسي
10.86	20	التربية و التنشئة السياسية
3.80	7	التجنيد السياسي
100	184	المجموع

من خلال القراءة الكمية للجدول أعلاه الذي يبين وظيفة المضمون السياسي لصحيفة الخبر ، نلاحظ بروز وظيفة التغطية و مراقبة البيئة بنسبة 11.41% ارتبطت بتغطية مجريات الحملة الانتخابية والنشاطات السياسية المصاحبة لذلك من طرف كل من المترشحين السياسيين و ممثليهم وأغلب ما يميزها تنشيط الوزراء للحملة نيابة عن الرئيس و عزز المترشحين عن تغطية الأماكن المخصصة للإعلانات و الملصقات الإشهارية و نقل الاتهامات الموجهة للرئيس فيما يخص استغلال الرئيس لوسائل الدولة لصالح حملته ،و عزوف المواطنين عن متابعة وحضور التجمعات الشعبية

واللقاءات¹. ثم جاءت بعد ذلك وظيفة الاتصال السياسي و هي الترويج و نقل أهم ما جاء في عرض و تقديم البرامج الانتخابية و المشاريع السياسية للمترشحين الستة.

أما بالنسبة لوظائف الرأي مثلت وظيفة النقد أبرز وظيفة اعتمدها الصحيفة لإبداء رأيها حول ما يحيط بها من أحداث سياسية و وطنية ، و اتخاذ موقفها منها و ذلك من خلال استخدام أسلوب النقد لإظهار عدم استحسانها لمجريات و الأوضاع السياسية و الانتخابية و التعليق عليها مثل رأيها حول الأوضاع التي أنتجها النظام القائم و " سياسة الشيتة" و الفساد و العمالة و التزوير ، و تثمن بالمقابل حركة المعارضة وأغاني الرب الواعية عكس تلك التي تمدح و تشيد بالنظام و العهدة الرابعة²، و في ذات السياق انتقدت الصحيفة تدني مستوى الخطاب السياسي للمترشحين و ممثليهم كونه يبتعد عن الأخلاق السياسية ، إضافة إلى نية النظام في الاستمرار في الحكم بعد ما تقدم العمر بمكوناته ، و عدم استطاعته لأداء واجباته السياسية³، و بالنظر إلى وظيفة التوجيه السياسي التي تمثل امتدادا أو نتيجة حتمية لوظائف الرأي ، الغرض منها محاولة التأثير على آراء و مواقف المتلقين للصحيفة ، و ثاني أهم نسبة في وظائف التكوين السياسي عادت إلى وظيفة التربية و التنشئة السياسية و هي إعطاء الدروس السياسية من خلال عرض التحليلات و القراءات ، و حتى الاستعانة بنظريات الفكر السياسي في مواضيع مثل تلك المتعلقة بمبدأ التداول على السلطة الديمقراطية ، المنافسة السياسية ، الشرعية السياسية.

أضعف نسبة كانت بين وظائف التكوين السياسي سجلتها وظيفة التجنيد السياسي، أين تتعدى الصحيفة في هذه الوظيفة دورها الإعلامي أو النقدي إلى دور أكثر فاعلية في الحياة السياسية أين لا تكفي بالتوجيه و إنما بالتحريك السياسي أو النشاط السياسي و هي وظيفة جد لصيقة بالنضال السياسي الذي تحرص عليه عادة الصحف الحزبية .

¹ - عاطف قدارة : وزراء يروجون لحملة الرئيس و منافسون يبحثون عن جمهور ، الخبر ، عدد7385 ، 27 مارس 2014 ، ص02.

² - رضا عباس : عيش تسمع و تشوف ، الخبر ، عدد 7401 ، 13 افريل 2014 ، ص24.

³ - سعد بوعقبة : نقطة نظام الحملة من المثال إلى المثلية ، الخبر ، عدد7385 ، مرجع سبق ذكره ، مرجع سابق ، ص 27 ،

جدول رقم (37) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأهداف السياسية

النسبة/%	التكرار	الهدف
2.17	4	الدعوة للمشاركة السياسية و التصويت
1.63	3	الدعوة للمساندة و الدعم السياسي
13.04	24	الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات
15.76	29	تشجيع الحراك السياسي
9.78	18	مقارنة البرامج السياسية
29.89	55	تشكيل المواقف و الآراء السياسية
5.97	11	طمأنة المواطنين
15.76	29	التحذير و التخويف
5.97	11	التصعيد السياسي
100	184	المجموع

يتعرض الجدول رقم (37) إلى توضيح الأهداف التي تسعى إليها المضامين السياسية في صحيفة الخبر و التي لم تأتي بعيدة عما بينته النسب المعبر عنها في الجداول السابقة ، حيث أن هدف تشكيل المواقف والآراء السياسية هو في مقدمة هذه الأهداف بنسبة 29.89% ، ثم ثاني هدف هو التحذير والتخويف بنسبة 15.76% ، و نقصد بهدف التخويف و التحذير هو تسليط الصحيفة الضوء على خصوصية انتخابات 17 افريل 2014.و التي انعكست من خلال الأحداث العنيفة التي تخللت الحملة عبر موجات العنف و الاحتجاج التي رافقت التجمعات الشعبية ، و خرجات المرشحين ووكلائهم عبر العديد من الولايات مثال نقد للسياسيين حول سوء استخدامهم للسلطة الممنوحة لهم في حق الشعب وإذلاله وتهميشه و الكذب عليه ووعده دون إيفاء الوعود¹.

قيام رابطة حقوق الإنسان و الحركة من أجل التغيير بالتنديد بالتخريب نتيجة الاحتجاجات الرافضة، التي رافقت تنظيم سلال لتجمع في مدينة بجاية أدت إلى انزلاقات خطيرة و أعمال شغب تواصلت حتى وقت متأخر من الليل و خلفت خسائر مادية معتبرة و جرحى في صفوف المتظاهرين

¹ - جلال بوعاتي : مجرد رأي أيها السياسيون ، الخبر، عدد 7396،07 افريل 2014 ، ص 24.

وقوات الأمن¹، كذلك بالنسبة لمسالة المعارضة و تشكل العديد من الحركات و التنسيقيات الرفضية للعهد الرابع و التي قامت بالخروج إلى الشارع للتعبير عن موقفها من الحملة الانتخابية و مرشحها الأمر الذي لم تشهده انتخابات سابقة في الجزائر ، حيث صورت الصحيفة الأمر و كأن الجزائر على حافة الانفجار .

و عمدت في عرضها و تقديمها للمواضيع السياسية على تشجيع الحراك السياسي و اعتبار ما يشهده الشارع الجزائري أمرا ايجابيا ، و ذلك من خلال استخدام عبارات مثل التثمين ، مبادرة، تعزيز...، و في نفس السياق تساءلت الخبر عن الأوضاع تقول: عنف أم إرهابات حل إشارة إلى التجاوزات السياسية والعنف الذي يشهده الشارع تجاه تحركات الطبقة السياسية بكل أطيافها ووصفته بحراك الشعبي قد يؤدي إلى تغيير الأوضاع في البلاد². و فيما يخص بقية الأهداف الأخرى مثل مقارنة البرامج السياسية سجلت نسبة 9.78% تساءلت الصحيفة عن استغلال ملف التدخل الأجنبي من السلطة من أجل الضغط على المعارضة، و هل هي أكذوبة سياسية للسلطة أم حقيقة تتجاهلها المعارضة لكونها الملف الأكثر رواجاً في خطابات الحملة السياسيين سواء بين الخصوم و الموالات³.

بالنسبة لطمأنة المواطنين و التصعيد السياسي فجاءت 5.97% لكل هدف، غير أن ما يثير الانتباه أن كل من هدف الدعوة للمشاركة السياسية و التصويت للمساندة و الدعم السياسي انحصروا في ذيل نسب الجدول، مما يدل على غياب اهتمام صحيفة الخبر في دعم عجلة المشاركة السياسية، بينما يمكن تفسير غياب هدف الدعوة للمساندة و الدعم السياسي راجع إلى التزام صحيفة الخبر بخطها الإعلامي المتمثل في الحياد و الموضوعية أو عدم و ولائها لأي تيار سياسي معين .

¹ - ع. رضوان : قوات الأمن دخلت في مواجهات مع الشباب الراضين للعهد الرابع جرحى و خراب في بجاية بسبب تجمع سلال، الخبر ، عدد 7395 ، مرجع سبق ذكره ، ص03.

² - سعد بوعقبة : نقطة نظام عنف أم إرهابات حل الخبر ، عدد 7396 ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

³ - محمد شراق : أكذوبة سياسية أم حقيقة تتجاهلها المعارضة التدخل الأجنبي... الملف الأكثر رواجاً في الحملة بين الخصوم و الموالات ، الخبر ، نفس المرجع، ص05.

جدول رقم (38) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري

مكونات النظام	ايجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الحكومة	2	6.45	9	29.03	/	/	11	35.48
الدستور	/	/	/	/	1	3.22	1	3.22
نمط العملية السياسية و الانتخابية	/	/	1	3.22	/	/	1	3.22
المؤسسات العسكرية	4	12.90	2	6.45	/	/	6	19.35
العنصر السكاني	/	/	2	6.45	/	/	2	6.45
البنى الاقتصادية و الاجتماعية	/	/	/	/	/	/	/	/
النظم الإيديولوجية والقيمية	2	3.22	/	/	/	/	2	6.45
الأحزاب و الجمعيات السياسية	1	3.22	/	/	4	12.90	5	16.12
جماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني	2	6.45	1	3.22	/	/	3	9.37
المجموع	11	35.48	15	48.38	5	16.12	31	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (38) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الخبر نحو مكونات النظام السياسي الجزائري، أن أعلى نسبة سجلها اتجاه الصحيفة السلبي نحو الحكومة وذلك بنسبة 29.03% من إجمالي اتجاه الصحيفة نحو هذا المكون الذي يقدر بـ: 35.48%، كما تجدر الإشارة إلى أن الصحيفة سجلت إلى جانب الاتجاه السلبي اتجاهها ايجابيا قدر بنسبة 6.45%، و لم يسجل الاتجاه المحايد للصحيفة و لا نسبة تجاه الحكومة.

أما في المرتبة الثانية و على غير العادة جاء اتجاه الصحيفة ايجابيا نحو المؤسسات العسكرية وذلك بنسبة 12.9%، التي تعتبر أعلى نسبة على مستوى الاتجاه الايجابي للصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري، إلى جانب ذلك سجل اتجاهها سلبيا للصحيفة لذات المكون قدر بـ: 6.45%. و عادت المرتبة الثالثة للاتجاه المحايد لصحيفة الخبر و ذلك بنسبة 12.9% نحو الأحزاب

والجمعيات السياسية ، التي تعتبر أيضا أول نسبة أو أعلى نسبة سجلها الاتجاه المحايد على مستوى هذا الجدول، إلى جانب الاتجاه الايجابي الذي لم يتعدى نسبة 3.22% ، كما يجب التنويه بغياب الكلي للاتجاه السلبي للصحيفة نحو هذه الأحزاب والجمعيات السياسية، جاء بعد هذه النسب اتجاه صحيفة الخبر نحو جماعات الضغط و منظمات المجتمع المدني توزع بين الاتجاه الايجابي بنسبة 6.45% و الاتجاه السلبي بنسبة 3.22%. ثم بعد ذلك الاتجاه نحو العنصر السكاني و الذي جاء سلبيا بالدرجة الأولى بنسبة 6.45% مع غياب كل من الاتجاه الايجابي و المحايد نحو هذا المكون. وأضعف النسب سجلها كل من اتجاه الصحيفة نحو نمط العملية السياسية و الانتخابية و الدستور بنسبة 3.22% ، و الذي كان سلبيا نحو الأولى و محايدا نحو الثانية .

و عليه من خلال هذا الجدول سيطر الاتجاه السلبي للصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري بنسبة 48.38% مع الإشارة إلى حضور الاتجاه الايجابي للصحيفة بنسبة معتبرة تقدر بـ 35.48% وآخر النسب عادت للاتجاه المحايد و ذلك بنسبة 16.12%.

جدول رقم (39) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة السياسية

المجموع		محايد		سليبي		ايجابي		مكونات الطبقة السياسية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
14.58	7	2.08	1	6.25	3	6.25	3	الرئيس المترشح
14.58	7	6.25	3	8.33	4	/	/	مرشحي الرئاسيات
18.75	9	6.25	2	14.58	7	/	/	ممثلي ووكلاء المرشحين
4.16	2	2.08	1	2.08	1	/	/	الوزراء
10.41	5	6.25	3	4.16	2	/	/	رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية
6.25	3	2.08	1	4.16	2	/	/	شخصيات سياسية سابقة
4.16	2	/	/	4.16	2	/	/	متقاعدين في الجيش
2.08	1	2.08	1	/	/	/	/	حقوقيون و قانونيون جزائريون
14.58	6	4.16	2	2.08	1	6.25	3	شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات
2.08	1	/	/	/	/	2.08	1	الأنصار
2.08	1	/	/	2.08	1	/	/	الهيئة الناخبة
8.33	4	4.16	2	4.16	2	/	/	شخصيات و منظمات أجنبية
100	48	33.33	16	52.08	25	14.58	7	المجموع

يوضح الجدول رقم (39) توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الخبر نحو مكونات الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية ، حيث عادت أعلى نسبة إلى اتجاه صحيفة الخبر السلبي نحو ممثلي ووكلاء المترشحين للانتخابات الرئاسية و ذلك بنسبة 14.58% ، إلى جانب تسجيل اتجاه محايد تجاه ذات الفاعلين السياسيين بنسبة 6.25% مع غياب اتجاه ايجابي للصحيفة نحو هذه الشخصيات.

كما توزع اتجاه الصحيفة بالتساوي بين الاتجاه الايجابي و السلبي فيما يتعلق بالرئيس المترشح وذلك بنسبة 6.25% لكل منها ، و 2.08% عادت لاتجاه ذات الصحيفة المحايد ، كذلك الأمر بالنسبة لاتجاه الصحيفة نحو مرشحي الرئاسيات حيث انقسم اتجاهاها بين الاتجاه المحايد و الاتجاه السلبي بنسبة 6.29% لكل اتجاه و غياب الاتجاه الايجابي .

و جاء اتجاه الصحيفة محايدا بالدرجة الأولى فيا يتعلق برؤساء و أمناء الأحزاب السياسية بنسبة 6.25% و سلبيا بقيمة 4.16% ، كما توزع اتجاهاها نحو شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات بين الاتجاه الايجابي بنسبة 6.25% و المحايد بـ: 4.16% و لم يمثل الاتجاه السلبي فيما

يتعلق بهذه الفئة إلا ما نسبته 2.08%. كما انقسم اتجاه الصحيفة نحو شخصيات و المنظمات الأجنبية بين السلبي والمحايد بنسبة 4.16% لكل منهما ، و انحصر أيضا اتجاه الصحيفة نحو شخصيات السياسية السابقة بين الاتجاه السبي بنسبة 4.16% و الاتجاه المحايد بنسبة 2.08%.

أما آخر النسب فيما يتعلق اتجاه الصحيفة فقد عادت إلى اتجاه الصحيفة السلبي نحو متقاعدي الجيش ب: 4.16% ، و السلبي و المحايد نحو الوزراء بنسبة 2.08% لكل اتجاه، ، الهيئة الناخبة، الأنصار ، سلبيا بالنسبة للأولى و ايجابيا بالنسبة للثانية بقيمة لم تتعدى 2.08% ، و عموما نلاحظ من خلال هذا الجدول سيطرة الاتجاه السلبي للصحيفة على بقية الاتجاهات الأخرى نحو مكونات الطبقة السياسية من فاعلين وشخصيات سياسية في صحيفة الخبر و ذلك بنسبة 52.08% إلى جانب الاتجاه المحايد الذي سجل هو الآخر نسبة معتبرة تمثلت في 33.33% و آخر نسبة عادت للاتجاه المحايد الذي لم يتعدى نسبة 14.58%.

جدول رقم (40) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية

والانتخابية

المجموع		محايد		سلبي		ايجابي		العملية السياسية و الانتخابية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
6.55	4	/	/	6.55	4	/	/	مستوى الخطاب السياسي
18.03	11	6.55	4	11.47	7	/	/	المنافسة السياسية و الانتخابية
6.55	4	/	/	6.55	4	/	/	تقديم و شرح البرامج الانتخابية
6.55	4	3.27	2	3.27	2	/	/	مراقبة و الإشراف على الانتخابات
13.11	8	1.63	1	11.47	7	/	/	سياسة النظام
8.19	5	1.63	1	4.91	3	1.63	1	الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية
11.47	7	1.63	1	8.19	5	1.63	1	المشاركة السياسية
11.47	7	1.63	1	9.83	6	/	/	المقاطعة والعزوف السياسي
18.03	11	6.55	4	11.47	7	/	/	تنشيط الحملة الانتخابية
100	61	22.95	14	73.77	45	3.27	2	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم (40) الذي يمثل توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الخبر نحو العملية السياسية و الانتخابية ، أن أعلى نسبة برزت هي اتجاه الصحيفة السلبي نحو المنافسة السياسية و الانتخابية و ذلك بنسبة 11.47% إلى جانب الاتجاه المحايد بـ: 6.55% ، كذلك الأمر نحو سياسة النظام و تنشيط الحملة الانتخابية سجل الاتجاه السلبي نسبة 11.47% لكل عملية وانحصر الاتجاه المحايد في نسبة 6.55% بالنسبة لتنشيط الحملة الانتخابية 1.63% على مستوى سياسة النظام بنسبة 1.63% ، بعد ذلك جاء اتجاهها سلبياً نحو المقاطعة و العزوف السياسي بنسبة 9.83% ثم عملية المشاركة السياسية بنسبة 8.19% ، و توزع اتجاه صحيفة الخبر فيما يخص الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية بين 4.91% للسلبي و 1.63% لكل من الايجابي والمحايد.

و جاء اتجاهها سلبياً بالدرجة الأولى نحو تقييم و شرح البرامج الانتخابية و مستوى الخطاب السياسي بنسبة 6.44% لكل منهما، بينما توزع بالتساوي بين السلبي و المحايد نحو مراقبة والإشراف على الانتخابات، و بشكل عام يظهر من خلال هذا الجدول سيطرة الاتجاه السلبي للصحيفة نحو

العملية السياسية و الانتخابية بنسبة 73.77% أما الاتجاه المحايد مثل نسبة 22.25% و أضعف نسبة عادت للاتجاه الايجابي ب: 3.27%.

جدول رقم (41) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته

وظائف النظام السياسي	ايجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطبيق القانون	/	/	7	15.90	/	/	7	15.90
ضبط المصالح وتنظيمها	/	/	2	4.54	/	/	2	4.54
رعاية المصالح	/	/	5	11.36	/	/	5	11.36
صنع القاعدة	/	/	12	27.27	/	/	12	27.27
تجميع القيم	/	/	4	9.09	/	/	4	9.09
الحفاظ على الأمن والاستقرار	1	2.27	5	11.36	/	/	6	13.63
الحفاظ على الرموز التاريخية	/	/	/	/	/	/	/	/
ضمان نزاهة الانتخابات	/	/	6	13.63	1	2.27	7	15.90
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	1	2.27	/	/	1	2.27
المجموع	1	2.27	42	95.45	1	2.27	44	100

يبين الجدول رقم (41) توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الخبر نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته، التي سجل فيها اتجاه الصحيفة السلبي نحو وظيفة صنع القاعدة أعلى نسبة تمثلت في 27.27% ، و غياب كل من الاتجاه الايجابي و المحايد على مستوى هذه الوظيفة.ثاني مرتبة عادت إلى الاتجاه السلبي نحو تطبيق القانون بنسبة 15.9%، ثم ضمان نزاهة الانتخابات و ذلك بنسبة 13.63% مع حضور الاتجاه المحايد و لو بنسبة ضعيفة على مستوى هذه بنسبة 2.27%. كما سجل أيضا اتجاه الصحيفة اتجاها سلبي نحو رعاية المصالح بنسبة 11.36% ، وكذلك الأمر بالنسبة لاتجاهها نحو وظيفة الحفاظ على أمن و الاستقرار ، إلى جانب 2.27% عادت لاتجاه الصحيفة الايجابي ، و أيضا كان اتجاها سلبي نحو وظيفة تجميع القيم بنسبة 9.09%. وآخر النسب عادت إلى وظيفة ضبط المصالح و رعايتها ووظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية وذلك بنسبة 4.54%، 2.27% على التوالي و مثلت الاتجاه السلبي .

مع الإشارة إلى غياب أي اتجاه نحو وظيفة الحفاظ على الرموز التاريخية ، و عليه كان اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته سلبيا في معظمه و ذلك بنسبة 95.45% ، ولم يتعدى كل من الاتجاه المحايد و الايجابي نسبة 2.27%.

المحور الثالث : دور صحيفة الخبر في تكوين السلوكات و القيم السياسية

جدول رقم (42) يبين توزيع مفردات العينة حسب سلوك الصحيفة

النسبة %	التكرار	فئة سلوكات الصحافة
28.26	52	المراقب
29.89	55	المحلل
5	10	ترتيب الأولويات
7.06	13	المواطن و الفاعل
17.93	33	رعاية للحقوق
11.41	21	صانعة للحدث
100	184	المجموع

يركز الجدول أعلاه على توزيع مفردات العينة حسب سلوكات صحيفة الخبر نحو الحياة السياسية والانتخابات الرئاسية ، من خلال محاولة معرفة موقع الصحيفة من كل الأحداث و المجريات السياسية أو الحياة السياسية بشكل عام ، و ذلك استكمالا لوظائفها الإعلامية و السياسية ، فهل تقف صحيفة الخبر موقف المراقب أو المشاهد لما يحدث؟ وتكون بذلك وفيه لالتزامات عملها التي تقضي نقل وتغطية الأحداث بكل حياد و موضوعية لا غير، لدرجة وقوعها في السلبية، أو تسلك سلوك المحلل و تتعمق أكثر في المضامين و ما تحمله من معاني و دلائل مع الاستعانة بمحللين و خبراء في المجال و إعطاء الموضوع بعدا فكري تنظيري، مثل تحليل البرامج الانتخابية و قراءتها النقدية لهذه البرامج التي خلصت من خلالها إلى أنها لا تبتعد عن العموميات و لا تخرج عن الوعود مع غياب عنصري التفصيل والتحديد في كيف و متى ستطبق هذه البرامج¹، أو تحليل مكانة النخبة ودور الشعب في الالتفاف حولها وخدمة كل طرف لآخر من أجل التقدم و التطور بدلا من تهيمشها

¹ - محمد السعيد : الفرصة الأخيرة للعبور الآمن الجزء الأول ، الخبر ، عدد 7384 ، مرجع سبق ذكره ، ص03.

و تجهيل و تحقير الشعب من طرف النظام السياسي الجزائري¹، و تحليل و تشريح النظام السياسي و تبيان نقاط ضعفه و ازدواجية السياسة التي يتبعها من أجل دفع المواطن نحو انتخابات 17 أفريل 2014 تارة باستخدام الترهيب و أخرى بالترغيب و تهميش و تغييب المعارضة الفاعلة و الكفاءات السياسية المؤهلة².

كما يمكن للصحيفة أيضا أن تسهم في تصنيف و ترتيب أولويات المتلقي من خلال مرحلتين الأولى تكون على مستوى اختيار المادة الإعلامية التي تتناولها الصحيفة من بين كم هائل من المواضيع ، و في المرحلة الثانية ينتقل مستوى المعالجة الإعلامية إلى اختيار المفردات و الصيغ والأفكار وطريقة عرضها و تقديمها للمتلقي بأسلوب إيحائي يؤثر على رأي و موقف هذا الأخير لاشعوريا ، أما فيما يتعلق باتخاذ الصحافة سلوك المواطن الفاعل فهي في هذه الحالة تعتبر نفسها طرفا مشاركا في العملية السياسية و لا يقتصر دورها فقط في الإعلام ، و إنما في المشاركة في السيورة السياسية و في اتخاذ القرار و التأثير و التأثير بالحدث السياسي.

ونفس الأمر ينطبق على سلوك رعاية الحقوق أين تنصب الصحيفة نفسها مدافعا عن حقوق المواطن ، حرية الرأي و التعبير و كل ما يبتعد عن احترام القانون و المبادئ الأخلاقية سواء للممارسة السياسية لجميع الأطراف أو مكونات الفضاء السياسي مثال ذلك قيامها بتوجيه رسالة إلى الشعب الجزائري أين اعتبرت نفسها جزءا من هذا الشعب "رسالة من الشعب إلى الشعب"³، تناولت فيها غياب واندثار الأخلاق السياسية على مستوى كل من الأطراف المشاركة في النظام السياسي ومحيطه و دعوة الشعب لاسترجاع هذه الأخلاق للقضاء على العلل المتفشية ، كما خاطبت الصحيفة أيضا الطبقة السياسية من مرشحين ،ممثلهم ، رؤساء الأحزاب السياسية و رجال البرلمان و اتهمتهم بالجري وراء مصالحهم و تقفير الشعب و أعابت تدني مستوى خطابهم السياسي للحضيض، و اعتبرتهم طبقة سياسية لا محل لها من الإعراب⁴.

وبالعودة إلى سلوك صناعة الحدث السياسي يطغى على المعالجة الإعلامية للصحيفة الجانب التجاري و البحث عن جلب الانتباه و التأثير على المتلقي و المبالغة و التهويل في عرض

¹ - نور الدين بوكروح : العهدة الرابعة الشعب و النخبة ، نفس المرجع ، ص 05

² - محمد السعيد : الفرصة الأخيرة للعبور الآمن الجزء الثاني ، الخبر ، عدد 7385 ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

³ - مسعودة بوطلعة : أما بعد رسالة من الشعب إلى الشعب ، الخبر ، عدد 7384 مرجع سبق ذكره ، ص 25.

⁴ - محمد درقي : كفرتموني منكم الله ، الخبر : عدد 7388 ، نفس المكان .

وتغطية الحدث وذلك بعيدا عن الالتزام السياسي أو الممارسة الأخلاقية للعمل الإعلامي، وعليه من خلال هذا الجدول نلاحظ أن صحيفة الخبر تبنت سلوكا مزدوجا بين المطل السياسي للأحداث والمجريات السياسية من جهة بنسبة 29.89% و غير بعيد عن هذه النسبة سلوك المراقب للأحداث المحيطة بنسبة 28.26% ، وبذلك فهي لم تتبعد عن دورها الإعلامي و بأقل درجة نجد سلوك رعاية الحقوق بنسبة 17.93% ، بينما عادت أقل نسبة لكل من ترتيب الأولويات و المواطن الفاعل ، وصناعة الحدث ب: 5%، 7.06% و 11.41% على التوالي.

جدول رقم (43) يبين العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام السياسي

العلاقة	المراقب		المحل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		رعاية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
الحكومة	3.22	1	12.90	4	6.45	2	3.22	1	9.67	3	/	/	35.48
الدستور	3.22	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3.22
نمط العملية السياسية والانتخابية	/	/	/	/	/	/	/	/	3.22	1	/	/	3.22
المؤسسات العسكرية	6.45	2	6.45	2	/	/	/	/	3.22	1	3.22	1	19.35
العنصر السكاني	/	/	3.22	1	/	/	/	/	3.22	1	/	/	6.45
البنى الاقتصادية والاجتماعية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
النظم الإيديولوجية	/	/	3.22	1	/	/	3.22	1	/	/	/	/	6.45
الأحزاب والجمعيات السياسية	6.45	2	/	/	/	/	3.22	1	/	/	6.45	2	16.12
جماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني	/	/	/	/	/	/	3.22	1	/	/	6.45	2	9.67
المجموع	19.35	6	25.80	8	6.45	2	12.90	4	19.35	6	16.12	5	100

من خلال الاطلاع على الجدول رقم(43) الذي يبين العلاقة بين سلوكات صحيفة الخبر ومكونات النظام السياسي الجزائري، أن أعلى نسبة سجلت كانت على مستوى العلاقة بين الحكومة

وسلوك المحلل الذي تبنته الصحيفة في تناول هذا الموضوع بنسبة 12.9% ، كذلك الأمر بالنسبة لسلوك رعاية الحقوق، أين نصبت الصحيفة نفسها كمدع عام للشعب في مواجهة ما وصفته الصحيفة تسلط ،تهميش و لامبالاة الحكومة بانشغالات هذا الأخير بنسبة 9.67% و لم يتعدى علاقة الحكومة بسلوك ترتيب الأولويات 6.45% ، كما كان سلوك الصحيفة تجاه المؤسسة العسكرية مزدوجا بين المراقب لهذه المؤسسة ونشاطاتها و المحلل لأدوارها وواجباتها و مكانتها داخل النظام السياسي ككل .

كلك الأمر بالنسبة لسلوكها تجاه الأحزاب و الجمعيات السياسية حيث وقفت موقف المشاهد لفعاليتها السياسية من خلال متابعة و تغطية نشاطاتها بنسبة 6.45% ، كما استغلتها من أجل جذب الانتباه وصناعة الحدث السياسي بنسبة 6.45% خاصة تلك المواضيع المتعلقة بالمقاطعة السياسية والاحتجاجات التي نظمتها العديد من الأحزاب و الحركات السياسية ،حيث منحتها الصحيفة حيزا كبيرا من الاهتمام ونوعا من التمييز في عرض مجرياتها وهو ما انطبق أيضا على حركية جماعات الضغط.

أما سلوك الصحيفة اتجاه بقية مكونات النظام السياسي و نخص بالذكر العنصر السكاني ، النظم الإيديولوجية و نمط العملية السياسية فلم تتعدى 3.22% ، و استعانت الصحيفة أكثر بسلوك المحلل والراعي للحقوق، كما تجاهلت البنى الاقتصادية .و بشكل عام السلوك الأكثر بروزا للصحيفة تجاه مكونات النظام السياسي الجزائري هو سلوك المحلل يليه المراقب زيادة على سلوك رعاية الحقوق و بدرجة أقل صناعة الحدث السياسي فيما يتعلق بهذه المكونات .

جدول رقم (44) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحفية و الطبقة السياسية

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صانعة للحدث		المجموع		
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الرئيس المترشح	2	4.16	4	8.33	/	/	/	/	/	/	1	2.08	7	14.58	
مترشحي الرئاسيات	3	6.25	2	4.16	/	/	/	/	/	/	2	6.25	7	14.58	
ممثل ووكلاء المترشحين	2	4.16	6	12.5	/	/	/	/	/	/	/	/	8	16.66	
الوزراء	2	4.16	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2	4.16	
رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية	4	8.33	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.08	5	10.41	
شخصيات سياسية سابقة	/	/	1	2.08	/	/	/	/	/	/	1	2.08	3	6.25	
متقاعدي الجيش	1	2.08	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.08	2	4.16	
حقوقيون و قانونيين جزائريين	/	/	1	2.08	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.08	
شخصيات المقاطعة والمعارضة	1	2.08	1	2.08	/	/	1	2.08	/	/	3	6.25	6	12.50	
المساندون و الموالاة	1	2.08	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.08	
الهيئة الناخبة	1	2.08	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.08	
شخصيات وتنظيمات سياسية أجنبية	1	2.08	/	/	/	/	/	/	/	2	4.16	1	2.08	4	10.41
المجموع	18	37.5	15	31.25	00	00	2	2.08	06	12.50	7	14.58	48	100	

يظهر من خلال الجدول رقم (44) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحافة ومكونات الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية ،حيث برزت العلاقة بين ممثلي ووكلاء المترشحين و السلوك التحليلي للصحيفة بنسبة 12.5% ، إلى جانب السلوك المراقب بنسبة 4.16%،ثاني أكبر نسبة تمثلت في العلاقة بين الرئيس المترشح والسلوك التحليلي بنسبة 8.33% ، مع ارتباط أيضا هذه الشخصية بالسلوك المراقب بنسبة 4.16% وسلوك صناعة الحدث بنسبة 2.08%.

كما برزت العلاقة بين رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية و سلوك المراقب المشاهد للصحيفة بنسبة 8.33% و ارتباط نفس الشخصيات و لو بشكل ضعيف بسلوك صناعة الحدث لصحيفة الخبر بنسبة 2.08%. و حضي المترشحين للانتخابات بعلاقة مع كل من سلوك الصحيفة المشاهد و سلوك رعاية الحقوق و ذلك بنسبة 6.25% لكل منهما ، إلى جانب سلوك التحليلي بنسبة 4.16%. كما كان للشخصيات المقاطعة و المعارضة للانتخابات السياسية علاقة بكل من سلوك صناعة الحدث بنسبة 6.25% إلى جانب سلوك المشاهد و المراقب ، السلوك التحليلي و سلوك المواطن الفاعل التي لم تتعدى علاقة كل منهم نسبة 2.08%.

كما مثلت العلاقة بين الشخصيات السياسية السابقة و كل من السلوك التحليلي ، سلوك رعاية الحقوق وصناعة الحدث نسبة 2.08% لكل علاقة. و آخر النسب عادت إلى علاقة متقاعد الجيش و كل من سلوك المراقب بنسبة 2.08% و نفس الأمر انعكس على العلاقة بين هذه الشخصيات و سلوك رعاية الحقوق 2.08%.

و انحصرت علاقة الوزراء بالسلوك المراقب و المشاهد بنسبة 4.16% ، و ارتبط علاقة الحقوقيون بسلوك التحليلي بنسبة 2.08% ، الانصار و سلوك المراقب بنسبة 2.08%، الهيئة الناخبة و سلوك التحليلي بنسبة 2.08%، و توزعت العلاقة بين شخصيات و تنظيمات سياسية أجنبية على كل من سلوك المراقب بنسبة 2.08% ، و سلوك رعاية الحقوق بنسبة 4.16% ، و سلوك صناعة الحدث بنسبة 2.08%. إجمالاً سيطرت العلاقة بين سلوك صحيفة الخبر المراقب و مكونات الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية بنسبة 37.50% ، ثم السلوك التحليلي بنسبة 31.25% ، كما كان لهذه المكونات أيضا علاقة بكل من سلوك صناعة الحدث بنسبة 14.58% ، و سلوك رعاية الحقوق بنسبة 12.50% ، و آخر علاقة لهذه المكونات ارتبطت بسلوك المواطن الفاعل بنسبة 4.16% ، مع الإشارة إلى غياب علاقة بين هذه الشخصيات و سلوك ترتيب الأولويات .

جدول رقم (45) بين توزيع مفردات العينة حسب بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية

والانتخابية

العلاقة	المراقب		المحل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مستوى الخطاب السياسي	2	3.27	2	3.27	/	/	/	/	/	/	/	/	6.55
المنافسة السياسية والانتخابية	7	11.47	2	3.27	/	/	/	/	/	/	/	/	18.03
تقديم و شرح البرامج	/	/	1	1.63	2	3.27	/	/	1	1.63	/	/	5.66
مراقبة و الإشراف على الانتخابات	1	1.63	1	1.63	/	/	/	/	1	1.63	1	1.63	3.27
سياسة النظام	2	3.27	5	8.19	1	1.63	/	/	/	/	1	1.63	13.11
الخروقات و الانحرافات السياسية	1	1.63	/	/	/	/	1	1.63	3	4.91	/	/	8.19
المشاركة السياسية	1	1.63	2	3.27	2	3.27	/	/	2	3.27	/	/	11.47
المقاطعة و العزوف السياسي	3	4.91	2	3.27	/	/	/	/	1	1.63	1	1.63	11.47
تنشيط الحملة الانتخابية	8	13.11	1	1.63	1	1.63	/	/	/	/	1	1.63	18.03
المجموع	25	40.98	15	24.59	06	9.83	1	1.63	09	14.75	05	8.19	100

يوضح الجدول رقم (45) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك صحيفة الخبر والعملية السياسية و الانتخابية ، حيث برزت العلاقة بين تنشيط الحملة الانتخابية و سلوك المراقب بنسبة 13.11% بالدرجة الأولى ، إلى جانب ارتباط نفس العملية ببقية السلوكات الأخرى بنسبة ضعيفة لم تتعدى 1.63% و نخص بالذكر السلوك التحليلي ، ترتيب الأولويات و صناعة الحدث و غياب بقية السلوكات الأخرى . كما مثلت العلاقة بين المنافسة السياسية و الانتخابية و سلوك المراقب ثاني أعلى نسبة على مستوى هذه العلاقات وذلك بـ: 11.47% ، زيادة على ارتباط ذات العملية بالسلوك التحليلي بنسبة 3.37% ، و لم تتعدى علاقتها بسلوك رعاية الحقوق و صناعة الحدث السياسي نسبة 1.63% لكل علاقة.

إلى جانب هذه العلاقات برزت العلاقة بين سياسة النظام و السلوك التحليلي بنسبة 8.19% ، و لم تتعدى علاقة هذه العملية بكل من السلوك المراقب ، ترتيب الأولويات و صناعة الحدث نسبة 3.37%، وتوزعت علاقة عملية المقاطعة و العزوف السياسي على كل من سلوك المراقب بنسبة 4.91% و السلوك التحليلي بنسبة 3.27%، و سلوك رعاية الحقوق و صناعة الحدث السياسي بنسبة 1.63% لكل منهما، كذلك الأمر بالنسبة لعلاقة الخروقات و الانحرافات السياسية و سلوك صحيفة الخبر ، حيث جاءت في مقدمة علاقاتها سلوك رعاية الحقوق بنسبة 4.91% ، و سجل كل من سلوك المراقب و سلوك المواطن الفاعل ما يقدر بـ: 1.63%، أما فيما يخص المشاركة السياسية فانقسمت علاقتها هي الأخرى بين كل من سلوك التحليلي ، ترتيب الأولويات ، ورعاية الحقوق بنسبة 3.27% لكل منهما و عادت نسبة 1.63% لسلوك المراقب .

و أضعف النسب كانت على مستوى علاقة كل من تقديم البرامج و سلوك ترتيب الأولويات بنسبة 3.27% ، ثم السلوك التحليل و سلوك رعاية الحقوق بنسبة 1.63% لكل منهما، و نفس الأمر بالنسبة لعملية مراقبة و الإشراف على الانتخابات التي لم تتعدى علاقتها بكل من سلوك المراقب ، المحلل ،رعاية الحقوق و صناعة الحدث نسبة 1.63%.و إجمالاً سيطرت العلاقة بين العملية السياسية و الانتخابية و سلوك المراقب لصحيفة الخبر على بقية العلاقات الأخرى و ذلك بنسبة 40.98% ، كما كان أيضا لعلاقة هذه العملية و سلوك التحليلي نسبة معتبرة قدرت بـ: 24.59% ، و آخر نسبة سجلت على مستوى علاقة الصحيفة بسلوك المواطن الفاعل بنسبة 1.63%.

جدول رقم (46) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحفية و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطبيق القانون	/	/	3	6.81	/	/	/	/	4	9.09	/	/	7	15.9
ضبط المصالح وتنظيمها	/	/	1	2.27	/	/	/	/	1	2.27	/	/	2	4.54
رعاية المصالح	/	/	1	2.27	1	2.27	1	2.27	2	4.54	/	/	5	11.36
صنع القاعدة	/	/	7	15.9	1	2.27	2	4.54	/	/	2	4.54	12	27.27
تجميع القيم	/	/	3	6.81	/	/	1	2.27	/	/	/	/	4	9.09
الحفاظ على الأمن والاستقرار	/	/	2	4.54	/	/	2	4.54	2	4.54	/	/	6	13.63
الحفاظ على الرموز التاريخية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
ضمان نزاهة الانتخابات	3	6.81	1	2.27	/	/	/	/	3	6.81	/	/	7	15.9
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	1	2.27	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.27
المجموع	3	6.81	17	38.63	2	4.54	06	13.63	12	27.27	4	9.09	44	100

يبين الجدول رقم (46) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك صحفية الخبر ووظائف النظام السياسي الجزائري ، حيث أن أعلى نسبة سجلت على مستوى العلاقة التي جمعت بين صنع القاعدة و سلوك التحليل نسبة 15.09% ، إلى جانب ارتباط هذه الوظيفة بسلوك المواطن الفاعل وصناعة الحدث بنسبة 4.54% لكل علاقة، مثلت وظيفة تطبيق القانون و سلوك رعاية الحقوق ثاني

أهم علاقة على مستوى هذا الجدول،و ذلك بنسبة 9.09% ، كما عادت نسبة 6.81% إلى العلاقة بين ذات الوظيفة وسلوك التحليلي للصحيفة، و توزعت علاقة وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات على كل من سلوك المراقب و سلوك رعاية الحقوق و ذلك بنسبة 6.81% لكل منهما ، و عادت 2.27% إلى علاقتها بالسلوك التحليلي للصحيفة.

و ارتكز علاقة وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار على كل من سلوك التحليلي و سلوك المواطن الفاعل و سلوك رعاية الحقوق بشكل متساو بنسبة 4.54% لكل علاقة ، أما بالنسبة لوظيفة تجميع القيم فقد كانت لها علاقة بكل من السلوك التحليلي بنسبة 6.81% و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 2.27%. وكان لوظيفة رعاية المصالح علاقة بكل من سلوك رعاية المصالح تمثلت في 4.54%، و سلوك المواطن الفاعل ، ترتيب الأولويات و السلوك التحليلي بنسبة لم تتعدى 2.27% لكل علاقة.و آخر النسب انحصرت في العلاقة بين وظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية والسلوك التحليلي لصحيفة الخبر و ذلك بنسبة 2.27%.و من خلال هذا الجدول مثلت العلاقة بين وظائف النظام السياسي الجزائري و سلوك التحليلي للصحيفة أعلى نسبة قدرت بـ: 38.63% ، إلى جانب ارتباط ذات الوظائف بسلوك رعاية المصالح و ذلك بنسبة 27.27% ، كما سجلت العلاقة بين سلوك المواطن الفاعل نسبة 13.63% و آخر العلاقات جمعت بين هذه الوظائف و سلوك ترتيب الأولويات و التي لم تتعدى 4.54%.

جدول رقم (47) يبين توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية

النسبة%	التكرار	فئة القيم السياسية
22.28	41	التداول على السلطة
8.69	16	العدالة و المساواة
21.73	40	حرية الرأي و التعبير
11.41	21	الالتزام و الوفاء السياسي
13.04	24	الوحدة الوطنية
22.82	42	النزاهة و المصداقية
100	184	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يمثل توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية لصحيفة الخبر سيطرة قيمة النزاهة و المصداقية على بقية القيم ، و ذلك بنسبة 22.82%. ثاني قيمة من حيث الحضور على مستوى مضامين صحيفة الخبر عادت إلى قيمة التداول على السلطة بنسبة 22.28% التي تعتمد على مبدأ التداول على السلطة و أهمية هذا الأخير في تدعيم الديمقراطية و القضاء على السياسات الدكتاتورية و منطلق تعديل الدستور حسب المقاس¹، و هو إشارة إلى التعديل الدستوري لعام 2008 بعد دستور العهدين الذي أقره الرئيس السابق اليمين زروال سنة 1996 ، هذا من جهة و من جهة أخرى لا ثقة في السلطة لأن الديمقراطية أو الانتقال الديمقراطي لا يأتي من طرف حزب سياسي ، و إنما ينبغي أن يكون مبنيا على مبدأ التغيير التوافقي بين كل الأطراف السياسية المدنية و العسكرية منها². و ليس بعيد عن هذه النسبة جاءت قيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 21.73% حيث سجلت الصحيفة على سبيل المثال فيما يتعلق بهذه القيمة غياب حرية التعبير في ظل نظام لا يؤمن بالديمقراطية الإعلامية والسياسية³.

كما تظهر أيضا من خلال هذا الجدول قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 13.04% من خلال الدعوة إلى تكاتف جهود كل الجزائريين للحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل الظروف و الأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد في هذه الفترة و مثلت قيمة الالتزام و الوفاء السياسي نسبة 11.41% ، تطرقت الصحيفة من خلالها إلى الولاء و الوفاء السياسي لكل الأطراف السياسية و مدى التزامهم بالمبادئ السياسية ومواقفهم السياسية السابقة ، و مبادئ و أخلاقيات العمل و المنافسة السياسية، حيث تستفسر الصحيفة مثلا عن نوعية المعارضة السياسية في الجزائر التي تصنفها على أساس معارضة لأشخاص ، و ليس معارضة أفكار و برامج⁴.

أما قيمة العدالة و المساواة فقد اكتفت بنسبة 8.69% و هي آخر قيمة على مستوى هذا الجدول ، أشارت الصحيفة من خلالها إلى موضوع استغلال الرئيس المترشح لمنصبه الرئاسي وتمرير رسائل إلى الشعب الجزائري أثناء الحملة الانتخابية، مما يقلب الموازين بين المترشحين و يقلل من حظوظهم في الفوز ، و يمنح في المقابل وقت أطول للرئيس المترشح في وسائل الإعلام

¹ - سعد بوعقبة : بين موبوتو... و بوكاسة ، الخبر ، عدد 7382 ، نفس المكان .

² - مسعودة بوطلعة : مجرد رأي الجزائر و .. ربيع النظام ، الخبر ، عدد 7397 ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

³ - جلال بوعاتي : هدية امريكو - قطرية لبوتفليقة ، الخبر ، عدد 7387 ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

⁴ - سعد بوعقبة : نقطة نظام اويحي و بن فليس ... و النكتة العسكرية ، الخبر ، عدد 7389 ، 31 مارس 2014 ، ص 27 .

العمومية¹، زيادة على وجود فوارق كبيرة بين الإمكانيات المادية للمرشحين الستة، إذ تحظى حملة الرئيس المترشح بإمكانيات ضخمة على كل المستويات الافتراضية و الواقعية، بينما لا يجد بعض المرشحين إمكانيات حتى لفتح مداومات على مستوى بعض الولايات، في حين يقف خلف بوتفليقة جند من الوزراء، الولاة ، النواب و فرق إعلامية و تلفزيونية فضائية و أرضية و أخرى على الانترنت².

¹ - العربي زواق : مجرد رأي الشذوذ الجزائري ، الخبر، نفس المرجع ، ص02.

² - عاطف قدارة : الحملة الانتخابية تكشف فوارق كبيرة عن إمكانيات الستة مرشحين فقراء في مواجهة ثراء حملة السلطان ، الخبر، عدد 7384، مرجع سبق ذكره ، ص02.

جدول رقم (48) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام

السياسي

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحكومة	12.90	4	/	/	6.45	2	12.90	4	/	/	3.22	1	35.48	11
الدستور	/	/	3.22	1	/	/	/	/	/	/	/	/	6.45	1
نمط العملية السياسية و الانتخابية	3.22	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6.45	1
المؤسسات العسكرية	3.22	1	3.22	1	6.45	2	6.45	2	/	/	/	/	19.35	6
العنصر السكاني	/	/	/	/	3.22	1	3.22	1	/	/	/	/	6.45	2
البنى الاقتصادية و الاجتماعية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
النظم الإيديولوجية و القيمية	/	/	/	/	3.22	1	3.22	1	/	/	/	/	6.45	2
الأحزاب و الجمعيات السياسية	6.45	2	/	/	3.22	1	3.22	1	/	/	3.22	1	16.12	5
جماعات الضغط و منظمات المجتمع المدني	3.22	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	9.67	3
المجموع	29.03	9	6.45	2	25.80	8	12.90	4	12.90	4	12.90	4	100	31

يمثل الجدول رقم (48) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي الجزائري ، حيث احتلت الحكومة في علاقتها بكل من قيمة التداول على السلطة ، الالتزام والوفاء السياسي أعلى النسب و ذلك بقيمة 12.9% لكل منهما ، إلى جانب علاقتها بقيمة حرية الرأي

والتعبير بنسبة 6.45% و أخيرا بقيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 3.22%، كما توزعت علاقة المؤسسات العسكرية على كل من قيمة حرية الرأي و التعبير و قيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 6.45% لكل علاقة ، ثم التداول على السلطة و العدالة و المساواة التي لم تتعدى نسبة أي منهما 3.22%. ارتبطت الأحزاب و الجمعيات السياسية بعلاقة مع كل من قيمة التداول على السلطة ، قيمة حرية الرأي و التعبير ، و قيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 6.45%، و 3.22% لكل من القيمة الثانية و الثالثة ، كذلك الأمر بالنسبة لجماعات الضغط التي توزعت علاقتها على كل من القيم التالية: التداول على السلطة ، حرية الرأي و التعبير و قيمة النزاهة و المصادقية وذلك بنسبة 3.22% لكل منها .

أما بالنسبة للعنصر السكاني فبرزت علاقته بقيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 3.22% و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 3.22%. و آخر النسب مثلتها علاقات كل من الدستور و قيمة العدالة و المساواة ، و نمط العملية السياسية و الانتخابية و قيمة التداول على السلطة ، النظم الإيديولوجية و القيمية و قيمة حرية الرأي و التعبير التي انحصرت كل علاقة في نسبة 3.22%، و عليه انطلاقا من هذا الجدول نلاحظ سيطرة العلاقة بين قيمة التداول على السلطة و مكونات النظام السياسي بنسبة 29.03%، و قيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 25.8% ، و تساوت العلاقات على مستوى كل من الالتزام و الوفاء السياسي ، الوحدة الوطنية و النزاهة و المصادقية و ذلك بنسبة 12.90% ، و آخر نسبة عادت لعلاقة هذه المكونات بقيمة العدالة و المساواة بنسبة 6.45%.

جدول رقم(49) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة

السياسية

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام والوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
الرئيس المترشح	2.08	1	/	/	2.08	1	2.08	1	/	/	8.33	4	14.58
مرشحي الرئاسيات	/	/	2.08	1	2.08	1	2.08	2	2.08	1	4.16	2	14.58
ممثلو ووكلاء المرشحين	4.16	2	2.08	1	2.08	1	2.08	2	4.16	2	2.08	1	18.75
الوزراء	/	/	/	/	2.08	1	/	/	/	/	2.08	1	4.16
رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية	4.16	2	/	/	2.08	1	/	/	/	/	4.16	2	10.41
شخصيات سياسية سابقة	2.08	1	/	/	2.08	1	/	/	/	/	2.08	1	6.25
متقاعدين في الجيش	/	/	/	/	2.08	1	/	/	2.08	1	/	/	4.16
حقوقيون جزائريون	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2.08	1	2.08
شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات	6.25	3	/	/	4.16	2	/	/	2.08	1	/	/	12.5
الأمناء	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2.08
الهيئة الناخبة	/	/	/	/	2.08	1	/	/	2.08	1	/	/	2.08
شخصيات وتنظيمات أجنبية	4.16	2	/	/	2.08	1	/	/	2.08	1	2.08	1	8.33
المجموع	22.91	11	2	4.16	25	12	5	10.41	5	10.41	13	27.08	100

يظهر من خلال الجدول رقم (49) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية ومكونات الطبقة السياسية في صحيفة الخبر ، أن العلاقة بين الرئيس المترشح و قيمة النزاهة والمصداقية سجلت أعلى نسبة قدرت بـ: 8.33% ، إلى جانب ارتباط ذات الشخصية بكل من

قيمة التداول على السلطة ، حرية الرأي و التعبير و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسب لم تتعدى 2.08% لكل علاقة .كما برزت أيضا العلاقات التي جمعت بين كل من الشخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات و كل من قيمة التداول على السلطة بنسبة 6.25% ، ثم قيمة حرية الرأي والتعبير بنسبة 4.16% و أخيرا قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 2.08%.

و توزعت العلاقة بين ممثلي ووكلاء المترشحين على كل من قيمة التداول على السلطة والالتزام والوفاء السياسي و قيمة الوحدة الوطنية ب: 4.16% لكل علاقة، إلى جانب قيمة العدالة والمساواة ، حرية الرأي و التعبير ، النزاهة و المصداقية بنسبة 2.08% لكل منها. أما بالنسبة لرؤساء و أمناء الأحزاب السياسية فكانت لهذه الشخصيات علاقة بكل من قيمة التداول على السلطة ، قيمة حرية الرأي والتعبير و أخيرا قيمة النزاهة والمصداقية التي سجلت كل منها نسبة 4.16% لكل علاقة .

و انحصرت علاقة مترشحي الرئاسيات بكل من قيمة العدالة و المساواة، حرية الرأي و التعبير ، الالتزام و الوفاء السياسي ،الوحدة الوطنية ، قيمة النزاهة و المصداقية بين 2.08% و 4.16%. وتوزعت الشخصيات و التنظيمات الأجنبية على قيمة التداول على السلطة بنسبة 4.16% ، و حرية الرأي والتعبير و قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 2.08% لكل منها، كما ارتبطت علاقة متقاعدي الجيش بكل من قيمة حرية الرأي و التعبير و قيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 2.08% لكل منها ، كذلك الأمر بالنسبة للشخصيات السياسية السابقة و التي مثلت قيمة التداول على السلطة ، حرية الرأي و التعبير و النزاهة والمصداقية أساس علاقاتها غير أن كل منها لم تتعدى نسبة 2.08%.

أما آخر العلاقات فقد انحصرت على مستوى قيمة واحدة و ذلك بالنسبة لكل من الحقوقيين والقانونيين الجزائريين و قيمة النزاهة و المصداقية ، الأنصار و قيمة حرية الرأي و التعبير و الهيئة الناخبة و قيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 2.08% لكل علاقة. إجمالا شكلت العلاقة بين الطبقة السياسية و قيمة النزاهة و المصداقية أعلى نسبة تمثلت في 27.08% ، و غير بعيد عن هذه النسبة برزت أيضا قيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 25% و التداول على السلطة بنسبة 22.21%، و آخر علاقة كانت على مستوى قيمة العدالة و المساواة بنسبة 4.16%.

جدول رقم (50) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم و العملية السياسية والانتخابية

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
مستوى الخطاب السياسي	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6.55	4
المنافسة السياسية والانتخابية	3.27	2	/	/	/	/	/	/	4.91	3	4.91	3	18.03	11
تقديم و شرح البرامج الانتخابية	/	/	/	/	1.63	1	1.63	1	1.63	1	1.63	1	6.55	4
مراقبة و الإشراف على الانتخابات	1.63	1	3.27	2	/	/	/	/	/	/	1.63	1	6.55	4
سياسة النظام	1.63	1	1.63	1	/	/	/	/	9.83	6	/	/	13.11	8
الخروقات والانحرافات السياسية الانتخابية	/	/	/	/	1.63	1	1.63	1	/	/	/	/	8.19	5
المشاركة السياسية	/	/	/	/	8.19	5	8.19	5	/	/	1.63	1	11.47	7
المقاطعة والعزوف السياسي	1.63	1	/	/	8.19	5	8.19	5	/	/	1.63	1	11.47	7
تنشيط الحملة الانتخابية	1.63	1	1.63	1	1.63	1	1.63	1	3.27	2	3.27	2	18.03	11
المجموع	9.83	6	6.55	4	21.31	13	21.31	13	13.11	8	27.86	17	100	61

يبين الجدول رقم (50) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية في صحيفة الخبر ، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة عادت للعلاقة بين سياسة النظام و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 9.83%، إلى جانب ارتباط هذه العملية و لو بشكل ضعيف بقيمة التداول على السلطة و قيمة العدالة و المساواة و ذلك بنسبة 1.63% لكل علاقة ،كما شكلت علاقة المشاركة

السياسية بقيمة حرية الرأي و التعبير ثاني أعلى نسبة تمثلت في 8.19% ، إضافة إلى علاقاتها بكل من قيمة الوحدة الوطنية و قيمة النزاهة و المصادقية التي مثلت كل منها نسبة 1.63% ، و نفس الأمر بالنسبة لعملية المقاطعة والعزوف السياسي التي جمعتها علاقة بقيمة حرية الرأي التعبير و ذلك بنسبة 8.19% و بكل من قيمة التداول على السلطة و قيمة النزاهة و المصادقية و لو لم تتعدى أي علاقة منها نسبة 1.63%.

و توزعت علاقة المنافسة السياسية و الانتخابية بالتساوي على كل من قيمة الالتزام و الوفاء السياسي ، قيمة الوحدة الوطنية و النزاهة و المصادقية و ذلك بنسبة 4.91% لكل علاقة ، أما بالنسبة لعلاقتها بقيمة التداول على السلطة فمثلت 3.27%. أما فيما يتعلق الخروقات و الانحرافات السياسية والانتخابية فارتبطت بالدرجة الأولى بقيمة النزاهة و المصادقية ب: 6.55% إلى جانب قيمة حرية الرأي والتعبير بنسبة 1.63% ، و اكتفى مستوى الخطاب السياسي في علاقاته بالقيم السياسية بقيمة الالتزام والوفاء السياسي و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 3.27% لكل منها .كما كان لعملية تقديم و شرح البرامج الانتخابية علاقة بكل من حرية الرأي و التعبير ، و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي ، الوحدة الوطنية والنزاهة و المصادقية و مثلت كل علاقة بهذه نسبة 1.63% و بالنسبة لعملية مراقبة والإشراف على الانتخابات ارتبطت فقط بكل من قيمة التداول على السلطة و قيمة العدالة و المساواة و النزاهة والمصادقية و تنتمي إلى أضعف العلاقات ، و عليه نلاحظ من خلال هذا الجدول بروز العلاقة التي جمعت بين العملية السياسية والانتخابية و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 27.86% ، إضافة إلى قيمة الوحدة الوطنية الممثلة بنسبة 21.31% و نفس النسبة أيضا سجلت على مستوى قيمة حرية الرأي والتعبير ، كما تجدر الإشارة إلى حضور قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 11.47% ، وآخر نسبة عادت إلى علاقة العملية السياسية و الانتخابية بقيمة العدالة و المساواة بقيمة 6.55%.

جدول رقم (51) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام

السياسي مكوناته

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام والوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصادقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
تطبيق القانون	4.54	2	4.54	2	2.27	1	2.27	1	2.27	1	2.27	1	15.90	7
ضبط المصالح وتنظيمها	4.54	2	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	4.54	2
رعاية المصالح	/	/	4.54	2	2.27	1	4.54	2	2.27	1	4.54	2	11.36	5
صنع القاعدة	11.36	5	/	/	4.54	2	4.54	2	2.27	1	4.54	2	27.27	12
تجميع القيم	6.81	3	2.27	1	/	/	/	/	/	/	/	/	9.09	4
الحفاظ على الأمن والاستقرار	2.27	1	2.27	1	6.81	3	/	/	2.27	1	/	/	13.63	6
الحفاظ على الرموز الوطنية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
ضمان نزاهة الانتخابات	/	/	2.27	1	/	/	/	/	/	/	/	/	15.90	7
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	2.27	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2.27	1
المجموع	34.09	14	15.90	7	15.90	7	15.90	7	11.36	5	4.54	2	100	44

يتبين من خلال المعطيات الظاهرة في الجدول أعلاه الذي يتناول توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية ووظائف النظام السياسي الجزائري ، أن أعلى نسبة سجلتها العلاقة بين وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات وقيمة النزاهة و المصادقية إلى جانب تسجيل هذه الوظيفة علاقة بكل من قيمة العدالة والمساواة و لو بنسبة ضعيفة تمثلت في 2.27%. كما ارتبطت وظيفة صنع القاعدة بقيمة التداول على السلطة بنسبة 11.36% و بذلك تكون في المركز الثاني ، كما جمعت نفس الوظيفة علاقات بكل من قيمة الالتزام و الوفاء السياسي و قيمة الوحدة الوطنية و النزاهة و المصادقية تراوحت بين 4.54% و 2.27%، كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة تطبيق القانون حيث تنوعت علاقتها بين مختلف القيم السياسية، جاءت في مقدمتها كل من قيمتي التداول على السلطة و قيمة العدالة

والمساواة بنسبة 4.54% لكل منهما إلى جانب حضور بقية القيم على مستوى هذه الوظيفة باستثناء قيمة الوحدة الوطنية، غير أن كل علاقة لم تتعدى نسبة 2.27%.

و نلاحظ من خلال هذه العلاقات بروز العلاقة التي تجمع بين كل من وظيفة الحفاظ على الأمن والاستقرار و قيمة حرية الرأي و التعبير أولا بنسبة 6.81% ، ثم كل من قيمة التداول على السلطة ، العدالة و المساواة و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 2.27% لكل منها. أما بالنسبة لوظيفة تجميع القيم فانحصرت علاقتها بكل من قيمة التداول على السلطة و قيمة العدالة و المساواة و ذلك بنسبة 6.81% و 2.27% على التوالي ، كما ارتبطت أيضا وظيفة رعاية المصالح بكل من قيمة العدالة و المساواة ، حرية الرأي و التعبير و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي التي تراوحت نسبها بين 4.54% و 2.27% ، ولم ترتبط وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها إلا بقيمة التداول على السلطة بنسبة 4.54%.

و نشير إلى أن آخر نسبة عادت للعلاقة بين وظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية وقيمة التداول على السلطة بنسبة 2.27%. و إجمالاً نلاحظ من خلال العلاقة التي جمعت بين كل من القيم السياسية و مختلف وظائف النظام السياسي الجزائري أن أهم علاقة جمعت بين هذه الوظائف و قيمة التداول على السلطة بنسبة قدرت بـ: 34.09% ، تلتها العلاقة بين هذه الوظائف وقيمة النزاهة والمصادقية بنسبة 20.45% ، و آخر نسبة عادت للعلاقة بين وظائف النظام السياسية الجزائري في صحيفة الخبر و قيمة الوحدة الوطنية بـ: 4.54%.

جدول رقم (52) يبين توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف

الجمهور المستهدف		تابع/ خاضع		فاعل/ ناشط		مستنير/ وواع		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الجمهور العام	57	30.97	5	2.71	18	9.78	80	43.47	
الناخب	18	9.78	/	/	5	2.71	23	12.5	
النخبة المثقفة	3	1.63	/	/	5	2.71	8	4.34	
الطبقة السياسية	20	10.86	12	6.52	5	2.71	37	20.1	
المقاطعين للانتخابات و المعارضة	3	1.63	10	5.43	3	1.63	16	9.89	
الحركات و التنسيقيات الوطنية	/	/	10	5.43	1	0.54	11	5.97	
المجتمع الدولي	/	/	3	1.63	6	3.26	9	4.89	
المجموع	101	54.89	40	21.73	43	23.36	184	100	

نقرأ من خلال هذا الجدول الذي يوضح توزيع مفردات العينة تبعا للجمهور المستهدف من طرف مضامين صحيفة الخبر و أيضا كيف خاطبت أو توجهت هذه الصحيفة إلى هذا الجمهور ، هل باعتباره جمهورا خاضعا سلبيا يستقبل فقط الأخبار و المعلومات دون انتظار أو توقع ردة فعل من طرفه ، أو على أساس أنه جمهور فاعل و ناشط سياسيا، له وزن و مكانة داخل الحياة السياسية من خلال إسهامه في صنع الحدث و تحريك الحياة السياسية ، و أخيرا هل باعتباره جمهورا مستنيرا وواع بأبعاد الأمور السياسية والفكرية و تداعيات مجرياتها و تقلباتها، أي هو على قدر كبير من الإدراك المعرفي و الخلفيات الفكرية و النظرية و التحليلية .

و عليه استنادا إلى المعطيات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن صحيفة الخبر توجهت إلى الجمهور العام دون تمييز بنسبة 30.97% غير أنها لم تعتبره سوى مجرد جمهور تابع وخاضع ليس له دور فعلي في الحياة السياسية، بعبارة أخرى جمهورا مغلوبا على أمره وله صورة سلبية ومواطن غير فاعل و مستقيل من الحياة السياسية، و ذلك كونها قد خاطبته و لو بنسبة أقل على أساس أنه جمهور مستنير وواع و ذلك بنسبة 9.78% ، كما توجهت أيضا إلى الطبقة السياسية بمختلف أطيافها بنسبة 10.86% وهي في غالبيتها مضامين نقدية تقيم نشاطات هذه الأخيرة خاصة المتقلدة لمناصب سياسية هامة في الحكومة الحالية أو المؤسسة العسكرية، و من جهة أخرى اهتمت الصحيفة بالناخب

أو بالهيئة الناخبة كطرف في العملية السياسية بشكل عام و العملية الانتخابية بشكل خاص في مواضيع الحملة الانتخابية بنسبة 9.78% لكن لم تعتبرها عنصرا فاعلا و ناشطا و لا مستتيرا أو واعيا و إنما العكس تماما، أي مجرد فئة تابعة و خاضعة مسلوبة الإرادة .

و عليه فان صحيفة الخبر و رغم تعدد الجماهير التي توجهت إليها سواء تلك التي تنتمي إلى أعلى الهرم السياسي ، والى القاعدة الشعبية اكتفت بالتركيز على الجمهور العام ثم الطبقة السياسية والناخب ، كما نلاحظ الغياب الكلي للنخبة المثقفة ، للمجمع الدولي و للحركات و للتنسيقيات الوطنية واعتبرت هذه الجماهير خاضعة و ذلك بنسبة 54.89% و لم ترى في الجمهور المتلقي فاعلا ناشطا في الحياة السياسية إلا بنسبة 21.73% إذا أخذنا بعين الاعتبار أن 6.52% سجلتها الطبقة السياسية و لم يعتبر واعيا و مستتيرا إلا بنسبة 23.36% و عليه يمكننا القول ، مما يزيد من سلبية الجمهور الجزائري عامة و لا يساهم في تكوين رأي عام فعال ، فالصحافة الجزائرية تزيد من تهميش المواطن الجزائري وأضعاف مكانته السياسية كونها لا تتوجه له كطرف في العملية السياسية و النظام السياسي الجزائري ، بل تضعه في خانة المتلقي السلبي ، الخاضع لسلطة لا يمكنه مواجهتها و محاسبتها.

3-1-5 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات صحيفة Le Quotidien d'Oran

المحور الأول : دور مضمون صحيفة Le quotidien d'Oran في تكوين المعارف السياسية

جدول رقم (53) يبين توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية

النسبة %	التكرار	المواضيع السياسية
12.87	17	مكونات النظام السياسي
21.21	28	الطبقة السياسية
40.15	53	العملية السياسية و الانتخابية
25.75	34	وظائف النظام السياسي
100	132	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (53) الذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية الأكثر بروزا في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، احتلال العملية السياسية و الانتخابية المرتبة الأولى بنسبة 40.15% ، مما يدل على اهتمام الصحيفة بهذه العملية ، و تركيزها عليها من خلال وصفها وتقديمها للمرشحين السياسيين، و عرضها العام لحو الحملة الانتخابية و أهم نقاط ومراحل هذه العملية السياسية، مثل تناول المشاكل و الصراعات الداخلية للأحزاب السياسية والاختلاف حول مساندة الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة¹ ، أو كإعلان المنشقين عن حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية (RCD) عن مساندتهم للرئيس المترشح²، أو فشل و عدم قدرة السياسيين على تفعيل و جذب انتباه المواطن نحو الانتخابات الرئاسية نظرا لغياب الثقة السياسية في المادة السياسية و فاعليتها³.

ثاني نسبة عادت إلى موضوع وظائف النظام السياسي الجزائري بنسبة 25.75% ، و غير بعيد عن هذه النسبة سجل موضوع الفاعلين و الشخصيات السياسية نسبة 21.21%، أما آخر نسبة فقد عادت إلى موضوع النظام السياسي الجزائري و مكوناته و ذلك بـ: 12.87%، من خلال طرح إيديولوجية النظام، عناصره ، مكوناته ، تقييمه و نقده مثل وصفه بكونه نظام مغلق يعتمد على

¹- Yazid Alilat : **La campagne pour la présidentielle a débuté les six candidats dans l'arène électorale** ,Le Quotidien d'Oran ,No 5876, 23 Mars 2014, p02.

²- Kharroubi Habib :**Analyse la mémoire de Benbouaid en défense du IV^{ème} mandat** ,Le Quotidien d'Oran ,No 5878 ,25 Mars 2014,p03

³- M. Aziza : **Ils rejoignent le MPA des dissident du RCD annoncent leur soutien à Bouteflika** ,Ibid ,p02

الإقصاء بدل الإدماج مما أدى إلى الرجوع إلى الوضعية القبلية و الصراعات الداخلية¹، و عليه نلاحظ تقريبا تغطية شاملة من طرف الصحيفة لأهم المواضيع الأكثر بروزا في الفضاء السياسي و الإعلامي الجزائري مع نوع من التركيز على العملية السياسية و الانتخابية بالدرجة الأولى .

جدول رقم (54) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري

مكونات النظام	توضيح المعنى	عرض الخصائص	عرض الوظائف	عرض عام	عرض غامض	المجموع
ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحكومة	/	/	/	/	/	5.88
الدستور	/	/	/	/	/	17.64
نمط العملية السياسية والانتخابية	/	/	/	/	5.88	11.76
المؤسسة العسكرية	/	1	5.88	3	17.64	23.52
العنصر السكاني	/	1	5.88	1	5.88	11.76
البنى الاقتصادية والاجتماعية	/	/	/	/	/	/
النظم الإيديولوجية و القيمية	/	/	/	/	/	/
الأحزاب و الجمعيات السياسية	1	5.88	/	4	23.52	29.41
جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني	/	/	/	/	/	/
المجموع	1	5.88	2	11.76	13	76.47
						100

يظهر من خلال الجدول رقم (54) المتعلق بتوزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، أن المكون الأكثر بروزا تمثل في الأحزاب والجمعيات السياسية و ذلك بنسبة 29.41% ، حيث ركزت الصحيفة بالدرجة الأولى على عرض الأدوار و الوظائف المتعلقة بهذه العناصر السياسية بنسبة 23.52% و ما قيمته 5.88% خصصتها لتوضيح المعاني المرتبطة بهذا المكون، مع إهمالها لبقية العوامل المساعدة على تعريف الأحزاب و التنظيمات السياسية ،ثاني أهم نسبة عادت إلى المؤسسة العسكرية بـ: 23.52% اهتمت

¹- K. Selim : Editorial L'obstruction de l'espace nation , Le Quotidien d'Oran :No 5877, 24 Mars 2014 ,p 24.

الصحيفة بأدوار ووظائف هذه المؤسسة الحيوية في النظام السياسي الجزائري بنسبة 17.64% ، إلى جانب عرض خصائص وصفات هذه الأخيرة بنسبة 5.88% ، حيث تم توضيح و طرح قضية سلطة المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة¹.

كما سجل عنصر الدستور باعتباره أحد مكونات النظام السياسي الجزائري حضورا معتبرا مقارنة ببقية المكونات الأخرى و ذلك بنسبة 17.64% مع الإشارة إلى أن الصحيفة ركزت حصريا و بشكل مطلق إلا على وظائف و أدوار هذا الأخير، أما بالنسبة لبقية المكونات فنلاحظ أيضا و لو بنسبة أقل اهتمام الصحيفة بنمط العملية السياسية و الانتخابية بنسبة 11.7% ، مع التركيز في تعريفها على جانب الأدوار و الوظائف ، إلى جانب حضور نوع من الغموض و التعتيم على مستوى تعريف هذه العملية ومكانتها داخل النظام السياسي الجزائري بنسبة 5.88% ، حيث تقول صحيفة Le Quotidien d'Oran حملة انتخابية باهتة و دون حياة، وسط لامبالاة الشعب و عدم قدرة المترشحين على جذب انتباه الشعب رغم أن الحياة السياسية تنشط في كل الاتجاهات²، كذلك الأمر بالنسبة للعنصر السكاني الذي سجل بدوره نسبة 11.76% ، والتي عالجتها الصحيفة من جانب خصائص وصفات هذا المكون و أدواره ووظائفه في سيرورة النظام السياسي الجزائري ككل .

و آخر نسبة على مستوى هذا الجدول عادت إلى الحكومة التي مثلت 5.88% عرضت فيها الصحيفة أدورا ووظائف هذه الأخيرة ، كما تجدر الإشارة إلى غياب العديد من عناصر ومكونات النظام السياسي الجزائري في مقدمتها البنى الاقتصادية و الاجتماعية ، النظم الإيديولوجية و القيمية ، جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني، وعليه من خلال هذا الجدول نلاحظ أن صحيفة Le Quotidien d'Oran بعرض الوظائف و الأدوار لمكونات هذا النظام بدل توضيح المعني ، عرض الخصائص التي تعتبر عناصر مهمة في إعطاء صورة عامة وواقعية عن هذه المكونات للمتلقي الجزائري .

¹ -Bachir Ben Nadji :La scène politique nationale s'est animée, Le Quotidien d'Oran ,No 5880,27Mars 2014,p02.

²- Kharroubi Habib :Analyse campagne aussi plate qu'elle a débuté, Le Quotidien d'Oran ,No 5888,06Avril 2014 ,p03.

جدول رقم (55) تبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات الطبقة السياسية

مكونات الطبقة السياسية	المهام و النشاط السياسي		الانتماء السياسي		المواقف و الآراء السياسية		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	
الرئيس المترشح	9	32.14	/	/	/	/	32.14
مترشحي الرئاسيات	1	3.57	/	/	1	3.57	7.14
ممثل ووكلاء المرشحين	2	7.14	/	/	1	3.57	10.71
الوزراء	/	/	/	/	/	/	/
رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات سياسية سابقة	/	/	/	/	4	14.28	14.28
متقاعدين في الجيش	/	/	/	/	/	/	/
حقوقيون جزائريون	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات	3	10.71	/	/	2	7.14	17.85
الأنصار	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات و منظمات سياسية أجنبية	2	7.14	/	/	3	10.71	17.85
المجموع	17	60.71	/	/	11	39.28	100

يبرز الجدول رقم (55) توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات الطبقة السياسية ، حيث عادت أعلى نسبة إلى الرئيس المترشح للانتخابات بـ: 32.14% ، من خلال تركيز الصحيفة على المهام والنشاط السياسي لهذه الشخصية ، أما ثاني نسبة فقد عادت إلى كل من شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات بنسبة 17.85% ركزت الصحيفة أيضا على المهام و النشاط السياسي لهذه الفئة بنسبة 10.71% ، مثل قيام حركة "بركات" بوقف احتجاجية أمام مقر التلفزيون الوطني للبحث التلفزيوني استنكارا على سيطرة و انحياز مؤسسات الدولة لصالح العهدة الرابعة للمترشح عبد العزيز بوتفليقة¹، زيادة على تقديم مواقفها و آرائها السياسية وذلك بنسبة 7.14% ، كما عرفت صحيفة Le

¹ -A. Boudrouma :Protestation devant le siège de l'ENTV, Le Quotidien d'Oran ,No5878,Op.cit ,p02.

Quotidien d'Oran الشخصيات و المنظمات الأجنبية عبر عرض آرائها و مواقفها السياسية بالدرجة الأولى بنسبة 10.71%، ثم تقديم مهامها و نشاطها السياسي بنسبة 7.14%.

إلى جانب ذلك اهتمت أيضا صحيفة Le Quotidien d'Oran بالشخصيات السياسية السابقة ولكن فقط بالاعتماد على تقديم آرائهم و مواقفهم السياسية بنسبة 14.28%، حيث قدمت الصحيفة موقف رئيس الحكومة السابق حمروش و تحذيراته بخصوص الانتخابات الرئاسية، التي يرى فيها تهديدا لاستقرار البلاد و نادى بضرورة تعاون الجميع من أجل منع انفجار البلاد¹، بينما لم يسجل ممثلي ووكلاء المترشحين إلا نسبة 10.71%، توزعت بين المهام و النشاط السياسي و الآراء والمواقف السياسية، قدرت قيمة كل منهما ب: 7.14% و 3.57% على التوالي، و آخر مرتبة عادت إلى مترشحي الرئاسيات من خلال التركيز على مهامهم و نشاطهم السياسي و مواقفهم و آرائهم السياسية على حد سواء بنسبة 3.57% لكل منهما .

و عليه من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تعريف مكونات الطبقة السياسية من فاعلين وشخصيات سياسية في صحيفة Le Quotidien d'Oran اعتمد بالدرجة الأولى على المهام والنشاط السياسي ب: 60.71%، و الآراء و المواقف السياسية بنسبة 39.28%، مع تجاهل كلي لتوضيح الانتماءات السياسية لهذه الشخصيات، و التي تعتبر أكثر أهمية من الآراء و المواقف نظرا لكونها تمثل القاعدة الأساسية لأي معارف سياسية خاصة بالنسبة للفئة الشابة، و التي لم تعايش بعض الشخصيات السياسية السابقة.

¹ -M. Saadoune :Editorial Hamrouche sans décodeur ,Le Quotidien d'Oran :No5883,31Mars 2014,p24.

جدول رقم (56) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف العملية السياسية و الانتخابية

المجموع		عرض غامض		عرض عام		توضيح المعنى		مكونات العملية السياسية و الانتخابية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
9.43	5	1.88	1	/	/	7.54	4	مستوى الخطاب السياسي
16.98	9	1.88	1	3.77	2	11.32	6	المنافسة السياسية و الانتخابية
11.32	6	1.88	1	/	/	9.43	5	تقديم و شرح البرامج الانتخابية
/	/	/	/	/	/	/	/	المراقبة و الإشراف على الانتخابات
15.09	8	5.66	3	/	/	9.43	5	سياسة النظام
7.54	4	1.88	1	/	/	5.66	3	الخروقات والانحرافات السياسية و الانتخابية
1.88	1	/	/	/	/	1.88	1	المشاركة السياسية
15.09	8	1.88	1	/	/	13.20	7	المقاطعة والعزوف السياسي
22.64	12	3.77	2	7.54	4	11.32	6	تنشيط الحملة الانتخابية
100	53	18.86	10	11.32	06	69.81	37	المجموع

يبين الجدول رقم (56) توزيع مفردات العينة حسب تعريف العملية السياسية و الانتخابية في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، حيث أن أعلى نسبة عادت لعملية تنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 22.64% ركزت بالدرجة الأولى في تعريف هذه العملية على توضيح معنى هذه العملية، كما تناولتها أيضا بشكل سطحي بنسبة 7.54% ، و احتل المرتبة الثانية كل من سياسة النظام بنسبة 15.09% توزعت بين التوضيح المعنى بنسبة 9.43% و العرض الغامض ب: 5.66% ، كذلك الأمر بالنسبة لعملية المقاطعة و العزوف السياسي التي سجلت هي الأخرى نسبة 15.06% غلب عليها عنصر التوضيح وتحديد المعنى بنسبة 13.20% ، حيث أشارت صحيفة Le Quotidien d'Oran

إلى أن الغياب السياسي و المقاطعة السياسية تخيف السياسيين في ظل دعوات المعارضة للمقاطعة و الحراك السياسي¹.

كما يتضح أيضا من خلال هذا الجدول تركيز الصحيفة على عملية المنافسة السياسية والانتخابية التي عادت إليها ثاني أعلى نسبة بـ: 16.98% ، اعتمد هذا التركيز على توضيح المعنى بالدرجة الأولى بنسبة 11.32% ، ثم العرض السطحي بـ: 3.77% ، ولم يطل تناول هذه العملية غموض أثناء تناولها من طرف الصحيفة إلا بنسبة ضعيفة قدرت بـ: 1.88% ، حيث تطرقت إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال و درجة استغلالها السياسي في المنافسة السياسية ، و تسجيل حضور رقمي قوي على الشبكة العنكبوتية لكل من حملة المترشح بن فليس و الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة مع غياب بقية المترشحين و ظهورهم المحتشم على صفحات الويب، واكتفائهم بالأساليب التقليدية في المنافسة و الاتصال السياسي، و قالت الصحيفة في ذلك « la ²présidentielle sur le web : des candidats encore à l'ère du fax » ، و في ذلك السياق عرجت الصحيفة على غياب المناظرة السياسية بين المترشحين و المواجهة المباشرة و الاكتفاء بالانتقادات و المناوشات الكلامية³.

إلى جانب هذه النسب نلاحظ أيضا تقديم و شرح البرامج الانتخابية من خلال توضيح المعنى بنسبة 9.43% من أصل 11.32% تساءلت الصحيفة عن أهداف البرامج الاقتصادية و عرض قراءتها على رجال الأعمال و مدراء المؤسسات لمعاينة صلاحيتها و موائمتها لمتطلبات و الظروف الاقتصادية الداخلية و العالمية، و في ذات العدد طرحت الصحيفة إشكالية خنق العهدة الرابعة لمجال النقاش الاقتصادي و وضع الاقتصاد على هامش البرامج الانتخابية بدل أن تكون محوره الرئيسي ونفس الشيء ينطبق على مستوى الخطاب السياسي الذي سجل نسبة 9.43%، عادت في مجملها للتوضيح، حيث ترى الصحيفة أن خطابات المترشحين جوفاء، خاوية و مجرد وعود غير مقنعة ، كما أعابت الصحيفة على استعمال ورقة التدخل الأجنبي في الخطاب السياسي، و اعتبرته أساس مشاكل الدولة، إلى جانب تنديدها بنظرية المؤامرة و الانزلاقات الكلامية التي تعتبر حواجز جديدة أمام النقاش

¹-M. Aziza :**Pas de selles pour les partisans du boycott**, Le Quotidien d'Oran ,No 5877,Op.cit ,p02.

²- Abdelkader Zahar :**Présidentielle sur le web des candidats encore à l'ère du Fax**, Le Quotidien d'Oran :No 5885,02Avril 214,p12.

³- Belkacem Ahcene-Djaballah : **Dérives langagière les nouveaux murs** ,Le Quotidien d'Oran ,No 5880, Op.cit ,p02.

السياسي المسئول، مما منع من انبثاق خطاب سياسي وطني، لا من حيث روح الحوار و لا من حيث محتوى التبادلات، و إنما من خلال النفاق¹.

و كذلك بالنسبة للخروقات و الانحرافات السياسية التي قدرت ب:7.54٪، حيث اهتمت الصحيفة بتوضيح و تحديد هذه العمليات عوض عرضها سطحيا أو إضفاء عليها نوع من الغموض، أما آخر نسبة فقد عادت إلى المشاركة السياسية تمثلت في 1.88٪ خصصتها الصحيفة للتوضيح مثل مشكلة ملء قاعات التجمعات الشعبية و كسب المساندة و الدعم السياسي، و تحول هذه الحملة إلى صراع من أجل محاربة العزوف السياسي، تجاهل و عدم اهتمام المواطن الجزائري بالفعاليات السياسية².

و إجمالا ركزت صحيفة Le Quotidien d'Oran على جانب توضيح المعاني للتعريف أحسن بمختلف هذه العمليات السياسية بنسبة 69.81٪، كما تجدر الإشارة أيضا إلى حضور نسبي للعرض الغامض الذي طال هذه العملية بدليل تسجيل نسبة قدرت ب: 18.86٪ و بذلك تكون المرتبة الأخيرة للتناول السطحي لهذه العمليات السياسية بقيمة 11.32٪.

¹- Oussama Nadjib :El Bernameg, Le Quotidien d'Oran , No 5878,Op.cit,p11.

²-El Guellil : Tranche de vie trois et trois font chiche , Le Quotidien d'Oran , No 5884,01Avril2014,p09.

جدول رقم (57) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته

وظائف النظام السياسي		توضيح المعنى		عرض عام		تعليق و تقييم		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	2.94	/	/	/	/	2	5.88	3	8.82
2	5.88	1	2.94	5	14.70	8	23.52		
/	/	3	8.82	4	11.76	7	20.60		
1	2.94	/	/	6	17.64	7	20.60		
/	/	/	/	4	11.76	4	11.76		
/	/	/	/	1	2.94	1	2.94		
/	/	/	/	1	2.94	1	2.94		
/	/	/	/	2	5.88	2	5.88		
/	/	/	/	1	2.94	1	2.94		
4	11.76	4	11.76	26	76.47	34	100		

يبين الجدول رقم (57) توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري ، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها الجدول عادت إلى وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها و ذلك بـ: 23.52% ، عادت أعلى نسبة للتعليق و تقييم هذه الوظيفة بنسبة 14.70%، عرض و توضيح المعنى التي سجلت 5.88% خاصة فيما يتعلق بتناول المصالح الاقتصادية للبلاد، حيث أن من مهام و أولويات دور النظام السياسي مراجعة و تحليل الخطط الاقتصادية الأنجع لإخراج البلاد من النظام الريعي¹.

أما بالنسبة لرعاية المصالح و صنع القاعدة سجل كل منهما 20.6% و تعد ثاني أهم نسبة ، مع تركيزها على التعليق و التقييم بنسبة 11.76% و 17.64% على التوالي، تطرقت الصحيفة بشأنهما في مقال بعنوان: « les néo-anarchistes : la mise en pratique de la théories du

¹ - Mazouzi Mohamed : Le prophète Moïse ou l'expérience de Milgram, Le Quotidien d'Oran , No 5881,29 Mars 2014,p17.

« chaos » يلخص القواعد الأساسية الضرورية لدعم سياسة البلاد الخارجية ، و تغييرها من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي للجزائر¹، مع الإشارة إلى أن رعاية المصالح قدمت بشكل سطحي بنسبة 8.82% مع غياب شبه كلي للتوضيح و تحديد معنى هذه الوظيفتين، كما رأيت الصحيفة غياب قاعدة سياسية ديناميكية فعالة لدفع عجلة التنمية السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و استمرار حالة الركود على مستوى أنشطة النظام السياسي الجزائري².

كذلك برزت وظيفة تجميع القيم في مضامين صحيفة Le Quotidien d'Oran ، غير أنها انحصرت كليا في التعليق و التقييم ، أما بالنسبة لتطبيق القانون فقد تم توضيح و تحديد المعنى بنسبة 2.94% إلى جانب التعليق و التقييم بنسبة 5.88% ، و نفس الشيء انطبق على بقية الوظائف التي ركزت فقط فيها الصحيفة على تقييمها و التعليق عليها و التي لم تتعدى نسبة 5.88% ، مثل وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات و التشكيك في حرص النظام على ضمان انتخابات نظيفة خالية من التزوير بالنظر إلى انغماس الإدارة في هذه الانتخابات ، و عدم التزامها الحياد و انحيازها للمترشح عبد العزيز بوتفليقة والسماح لفريق هذا الأخير في استغلال وسائل الدولة على غرار وسائل الإعلام لصالح التسويق والترويج لحملة³ . عموما فيما يتعلق بتعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته من طرف صحيفة Le Quotidien d'Oran ، لم تركز هذه الأخيرة على جانب توضيح و تحديد معاني هذه الوظائف بقدر ما ركزت على التعليق عليها و تقييمها و التي سجلت نسبة 76.47% مقارنة ببقية العناصر .

¹ - Loc.cit.

²- Areski Derguini :Le système politique changement et solidarité, Le Quotidien d'Oran ,No 5886,03Avril 2014,p07.

³- Moncef Wafi :Raïna raïkom On à voté l'urne de la république ,Le Quotidien d'Oran ,No 5887, 05Avril 2014,p03.

المحور الثاني : دور مضمون صحيفة Le Quotidien d'Oran في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية

جدول رقم (58) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية

النسبة %	التكرار	الإبعاد السياسية	
17.42	23	تكويني	البعد المعرفي
10.60	14	تفسيري	
21.96	29	تفاعلي	البعد العاطفي
2.27	3	سلبي	
23.48	31	عرض حال	البعد التقييمي
24.24	32	نقدي	
100	132	المجموع	

نقرا من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية لمضامين صحيفة Le Quotidien d'Oran سيطرة البعد التقييمي، الذي توزع بين النقد و سجل أعلى نسبة قدرت بـ: 24.24% ، ثاني أعلى نسبة عادت لعرض الحال بـ: 23.48% ، حيث انتقدت الصحيفة سياسة التسيير الداخلي للبلاد و المشاكل التي تعاني منها البلاد ، كما وجهة النقد للفاعلين السياسيين و طالبت بالانفتاح على الديمقراطية، الحرية و التخلص من الانحرافات و الاستجابة لتطلعات الشعب في الأمن والاستقرار الذي يعيش حالة ترقب و انتظار¹. كما أنها قيمت السياسيين الجزائريين كونهم الطبقة التي يعول عليها الكثير قد خذلت الشعب و منعتهم من تحقيق السعادة، التي لا تكون إلا بالعقلانية والحكم الراشد و خلق الوفاق الوطني².

كما يظهر من خلال هذا الجدول حضور البعد المعرفي بعنصريه التفسيري و التكويني بنسبة 10.60%، 17.42% على التوالي في المرتبة الثانية ، حيث كثيرا ما قدمت الصحيفة دروسا سياسية

¹- K. Selim : **Editorial dérives dans l'impasse**, Le Quotidien d'Oran ,No 5894,13Avril 2014 ,p24.

²-Abdelkader Khelil :**Qu'est-ce que le bien être dans l'entendement collectif** ,Le Quotidien d'Oran ,No 5892,10Avril 2014 ,p11.

مثل قصة سيدنا موسى عليه السلام و تجربة ميلقرام¹ Stanley Milgram حول الخضوع إلى السلطة ،قامت تجربة ميلقرام على أن تنظيم الأفراد في حالته الأولية، هو نوع من التجمع العشوائي الغير متجانس ، وعدم تجانسه هذا يختفي تبادليا ،إذ يؤدي هذا التبادل بين الفكر و الإرادة إلى حالة الصفر ، غير أن المجموعة التي لا تشعر و لا تفكر و لا تتصرف بشكل موحد (بشكل متجانس ،أي كتنظيم مستقل)لا يمكنها التكيف مع محيطها و الاستمرار ، وأمام هذا التهديد الحيوي يقوم كل فرد بالبحث عن قوى عليا موجودة فوق الجماعة ، تنقل هذه الأخيرة التناغم بين أفرادها ، إرادتها و فكرها و منه تنشأ فكرة "القائد" ، "المرشد" أو الموجه ، و حسب الظروف التاريخية يمكن أن تقرر التوجه العام وفق رؤى دينية أو سياسية، و عليه كل مجتمع تعدى مرحلة الحشد فانه ينتظم تسلسلا هيكليا ، و كل شكل من أشكال السلطة (بالمعنى السياسي) يمثل تنظيم يصبح عمليا في محيطه في حالة معارضة الاختلال الناتج عن الاختلافات الفردية، ويحرم أعضائه أليا، ليس فقط من حرياتهم الأساسية و لكن أيضا من حريتهم الفكرية و الشعورية² . في المقابل تبرهن الصحيفة على قدرة الإنسان على إنكار و رفض و معارضة و التساؤل و المحاسبة السياسية³، و تقدم دروسا من أجل التغيير السياسي ونماذج من الممكن تبنيها مثل النموذج الفرنسي أو الأمريكي من أجل إخراج النظام من أزمتة السياسية⁴ .

أما بالنسبة للبعد العاطفي فقد اهتمت الصحيفة بالجانب التفاعلي بنسبة 21.96% أين تتساءل الصحيفة و تتفاعل مع الأحداث و المواضيع التي تطرحها و هذا يتضح من خلال تسجيل البعد السلبي بنسبة 2.27%، ومثال ذلك دعوة الصحيفة الغير مباشرة لمقاطعة الانتخابات من خلال عمود " راينا رايكوم" « pourquoi t'iras voter frangin ! » ،حيث تتساءل الصحيفة حول ضرورة الانتخاب و علاقته بالبطالة ،البؤس و التزوير⁵ .

¹-Bernard Dantier :**organisation sociale et dépendance hiérarchique** ,Stanley Milgram ,soumission à l'autorité,Québec,2009,p06,http://classiques.uqac.ca/collection_methodologie/milgram_stanley/org_soc_dep_endance_hierarchique/Milgram,03/10/2016.

²-loc.cit.

³- Mazouzi Mohamed : **Le prophète Moïse ou l'expérience de Milgram** ,le Quotidien d'Oran ,No 5881,loc.cit.

⁴- Areski Derguini :**Le système politique changement et solidarité** Le Quotidien d'Oran , No 5886,loc.cit.

⁵-Moncef Wafi :**Raïna raïkom pourquoi t'iras voter frangin** , le Quotidien d'Oran ,No 5885 ,Op.cit,p03.

جدول رقم (59) يبين توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون السياسي

النسبة/%	التكرار	فئة وظيفة المضمون السياسية
3.78	5	الإخبارية و الإعلامية
6.81	9	التفسيرية و التوضيحية
18.93	25	التغطية و مراقبة البيئة
3.03	4	الاتصال السياسي
7.57	10	التعليق
11.36	15	النقد
3.78	5	المعارضة
0.75	1	المساندة
11.36	15	التوعية و التحسيس
10.60	14	التوجيه السياسي
12.87	17	التربية و التنشئة السياسية
9.09	12	التجنيد السياسي
100	132	المجموع

يشير الجدول رقم (59) إلى توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، حيث سيطرت وظائف التكوين السياسي على بقية الوظائف الأخرى من خلال وظيفة التربية و التنشئة السياسية التي جاءت في مقدمة هذه الوظائف بنسبة 12.87% ، حيث قدمت الصحيفة دروس سياسية و أعطت الوجه الحقيقي للديمقراطية إمكاناتها و حدودها ، و إسقاطها على الجزائر ، كذلك الأمر فيما يتعلق بموضوع شخصنة و فردية السلطة السياسية و تقديم دروس حول خصائص الرجل الأول¹، ثم التوعية و التحسيس السياسي بنسبة 11.36% « mobilité » politique dans tous les sens لكل من المساندين، المعارضين للنشاط السياسي والاقتصادي و تحسيس من خطر الانزلاق²، أما ووظيفة التوجيه السياسي سجلت 10.6% و أخيرا نسبة عادت إلى التجنيد السياسي ب: 9.09%.

¹- Mourad Benachenhou :Etat de santé et l'état de droit ,Le Quotidien d'Oran ,No 5892,Op.cit, p08.

²- Mourad Benachenhou : Démocratie de la meute contre démocratie de l'émeute, Le Quotidien d'Oran ,No 5880,Op.cit, p02.

عادت المرتبة الثانية للوظائف الإعلامية و التي سيطرت فيها وظيفة التغطية و مراقبة البيئة بنسبة 18.93% ، أما بقية الوظائف فجاءت متواضعة جدا: 6.81% للتفسير و التوضيح، 3.78% للإخبار والإعلام ، 3.03% للاتصال السياسي، أشارت الصحيفة عبرها إلى ضعف خطابات المترشحين و الطبقة السياسية و اتصال سياسي تسيطر عليه الغاية و غير فعال و غير ناجح¹. بينما اكتفت وظائف الرأي بالتركيز على وظيفة النقد بنسبة 11.36%، إلى جانب التعليق بنسبة 7.57%، أما كل من المعارضة والمساندة فكانت نسبهما منخفضة تمثلت في 3.78% و 0.75% على التوالي، حيث انتقدت الصحيفة الديمقراطية الشكلية و الحق في الترشح باسم هذه الديمقراطية و هي ديمقراطية الواجهة و عدم قدرة الشعب من الحصول على صلاحياته التي تفرضها الديمقراطية المتمثلة في: التظاهر النقد و التعبير الحر²، و نخلص من خلال معطيات هذا الجدول إلى أن الطابع التكويني والتعليمي غلب على طبيعة وظائف مضمون صحيفة Le Quotidien d'Oran عوضا عن الطابع الإخباري و الإعلامي الذي يميز السياسة الإعلامية للصحيفة التي ترفع شعار الإعلام و الإخبار إخبارية بالدرجة الأولى.

¹ -Cherif Ali : L'échec à l'élection n'est pas l'échec de l'élection ,Le Quotidien d'Oran ,No 5892,Op.cit, p07.

² -Kamel Daoued : Rīna Raïkoum A propos du droit d'être candidat au nom de la démocratie ,Le Quotidien d'Oran ,No 5890,08Avril 2014,p03.

جدول رقم (60) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأهداف السياسية

النسبة %	التكرار	الهدف
3.03	4	الدعوة للمشاركة السياسية و التصويت
/	/	الدعوة للمساعدة و الدعم السياسي
7.57	10	الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات
21.21	28	تشجيع الحراك السياسي
9.84	13	مقارنة البرامج السياسية
34.84	46	تشكيل المواقف و الآراء السياسية
4.54	6	طمأنة المواطنين
16.66	22	التحذير و التخويف
2.27	3	التصعيد السياسي
100	132	المجموع

يوضح الجدول رقم (60) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب هدف مضامين صحيفة Le Quotidien d'Oran، أن هدف تشكيل المواقف و الآراء السياسية كان له النصيب الأكبر بنسبة 34.84%. أما بالنسبة لثاني هدف برز عبر هذه المضامين هو تشجيع الحراك السياسي و إعطاء دفعا للعملية السياسية و الانتخابية و ذلك بنسبة 21.21%، كما ظهر أيضا هدف التحذير و التخويف بنسبة 16.66% وهو راجع إلى تسجيل هذه الفترة نوعا من الاضطرابات السياسية و الأحداث التي لم تسجلها الحملات الانتخابية السابقة، حيث كثيرا ما تكررت عبارات " ربي يستر " و التوجس من هذه الفترة مما يعتبر تحذير من ما بعد 17 افريل أو يوم 18 افريل، و تقديم العديد من السيناريوهات حول مستقبل الجزائر، هذا المستقبل الغير واضح¹، كما حذرت الصحيفة أيضا من أشباه الديمقراطيين الذين يريدون إغراق البلاد في الظلام و اتهام المعارضة بسوء النية بتغيير النظام من خلال ثورة مزعومة حيث تتساءل صحيفة Le Quotidien d'Oran عن «Où veut –on en arriver?»².

كما سجل أيضا هدف مقارنة البرامج السياسية و إلقاء الضوء على كل منها نسبة 9.84%، عادت نسبة 7.54% إلى هدف الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات السياسية. أما آخر الأهداف فقد عادت تنازليا إلى كل من طمأنة المواطنين بنسبة 4.54%، ثم الدعوة للمشاركة السياسية

¹ - Brahim snouci :18 Avril le jour d'après , Le Quotidien d'Oran , No 5892,Op.cit,p08.

² - Bachir Ben Nadji :Où veut-on en arriver ?, Ibid ,p10.

والتصويت بنسبة 3.03% ، بعدها جاء الهدف الزامي إلى التصعيد السياسي بنسبة 2.57% و هي آخر نسبة على مستوى هذا الجدول، كما نشير إلى الغياب الكلي لهدف الدعوة و المساندة و الدعم السياسي، حيث لم تعبر الصحيفة من خلال مضامينها على مسانبتها و دعمها السياسي المباشر والغير المباشر لأي جهة سياسية أو مرشح سياسي يذكر.

جدول رقم (61) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي

الجزائري

المجموع		محايد		سلبى		ايجابى		مكونات النظام
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
5.88	1	/	/	5.88	1	/	/	الحكومة
17.64	3	/	/	17.64	3	/	/	الدستور
11.76	2	/	/	11.76	2	/	/	نمط العملية السياسية و الانتخابية
23.52	4	/	/	/	/	23.52	4	المؤسسات العسكرية
11.76	2	/	/	5.88	1	5.88	1	العنصر السكاني
/	/	/	/	/	/	/	/	البنى الاقتصادية و الاجتماعية
/	/	/	/	/	/	/	/	النظم الإيديولوجية و القيمية
29.41	5	5.88	01	17.64	3	5.88	1	الأحزاب و الجمعيات السياسية
/	/	/	/	/	/	/	/	جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني
100	17	5.88	01	58.82	10	35.29	6	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم (61) الذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة Le Quotidien d'Oran نحو مكونات النظام السياسي الجزائري ، أن أعلى نسبة عادت للاتجاه نحو الأحزاب و الجمعيات السياسية، التي سجلت في مجملها نسبة 23.41% ، غلب عليها الاتجاه السلبي بنسبة 17.64% ، أما كل من الاتجاه الايجابي و المحايد فلم يتعدى كل منهما نسبة 5.88%. كما سجل الاتجاه نحو المؤسسات العسكرية اتجاها ايجابيا مطلقا و ذلك بنسبة كلية قدرت بـ:

23.52%. أما فيما يتعلق باتجاه الصحيفة نحو الدستور فكان سلبيا في مجمله بنسبة 17.64% ، مع تسجيل غياب كل من الاتجاه الايجابي و المحايد ، و نفس الأمر انطبق على نمط العملية السياسية والانتخابية ، حيث كان اتجاه الصحيفة سلبيا مطلقا بنسبة 11.76%. وفيما يخص العنصر السكاني فانقسم مناصفة بين الاتجاه الايجابي و الاتجاه السلبى بنسبة 5.88% لكل منهما، مع ملاحظة غياب الاتجاه المحايد .

و إجمالا كان موقف صحيفة Le Quotidien d'Oran من مكونات النظام السياسي الجزائري موقفا سلبيا بنسبة تعدت 50% ، كما سجل حضور الاتجاه الايجابي بنسبة 35.29% ، غير أن الاتجاه المحايد لم يظهر إلا على مستوى الأحزاب و الجمعيات السياسية و انحصرت نسبته في 5.88% لا غير .

جدول رقم (62) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة السياسية

مكونات الطبقة السياسية	ايجابي		سلبى		محايد		المجموع
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	
الرئيس المترشح	/	/	8	28.57	1	3.57	32.14
مرشحي الرئاسيات	/	/	2	7.14	/	/	7.14
ممثلى ووكلاء المرشحين	/	/	2	7.14	1	3.57	10.71
الوزراء	/	/	/	/	/	/	/
رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات سياسية سابقة	1	3.57	2	7.14	1	3.57	14.28
متقاعدين في الجيش	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات	1	3.57	3	10.71	1	3.57	17.85
الأنصار	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات و منظمات أجنبية	/	/	4	14.28	1	3.57	17.85
المجموع	2	7.14	21	75	5	17.85	100

يبين الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة Le Quotidien d'Oran نحو مكونات الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية ، حيث كان اتجاه الصحيفة نحو الرئيس المترشح الأكثر بروزا بنسبة 32.14%، تميز أساسا بالسلبية بنسبة 28.57% ، مقابل 3.57% عادت للاتجاه المحايد مع تسجيل غياب الاتجاه الايجابي نحو هذه الشخصية . ثاني أعلى نسبة عادت إلى

شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات بنسبة 17.75% ، سيطر عليها الاتجاه السلبي بنسبة 10.71% ، وعاد للاتجاه الايجابي و المحايد ما نسبته 3.57% لكل منها ، كذلك الأمر بالنسبة لاتجاه الصحيفة نحو الشخصيات و المنظمات الأجنبية التي مثلت نسبتها 17.71% و التي كان الاتجاه الصحيفة سلبيا بالدرجة الأولى بنسبة 14.28% ، إلى جانب تسجيل الاتجاه المحايد نسبة 3.57% مع الإشارة إلى غياب الاتجاه الايجابي نحو هذه الفئة .

أما بالنسبة لاتجاه الصحيفة نحو الشخصيات السياسية السابقة فقد غلب عليه الاتجاه السلبي أيضا بنسبة 7.14% من أصل 14.28%، وحضور كل من الاتجاه الايجابي و المحايد بنسب قدرت ب: 3.57% لكل منهما، و اقتصر اتجاه الصحيفة نحو مرشحي الرئاسيات على الاتجاه السلبي بنسبة 7.14% ، كذلك الأمر بالنسبة لممثلي ووكلاء المترشحين مع تسجيل ما نسبته 3.57% على مستوى الاتجاه الايجابي، وعليه نلاحظ من خلال هذه النسب سيطرة الاتجاه السلبي لصحيفة Le Quotidien d'Oran على بقية الاتجاهات الأخرى مع وجود الاتجاه المحايد بنسبة 17.85% و مثلت 7.14% أضعف نسبة و التي عادت للاتجاه المحايد .

جدول رقم (63) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية والانتخابية

المجموع		محايد		سليبي		ايجابي		العملية السياسية و الانتخابية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
9.43	5	/	/	9.43	5	/	/	مستوى الخطاب السياسي
16.98	9	5.66	3	9.43	5	1.88	1	المنافسة السياسية و الانتخابية
15.09	6	5.66	3	5.66	3	/	/	تقديم و شرح البرامج الانتخابية
/	/	/	/	/	/	/	/	مراقبة و الإشراف على الانتخابات
15.09	8	3.77	2	11.32	6	/	/	سياسة النظام
7.54	4	/	/	7.54	4	/	/	الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية
1.88	1	/	/	/	/	1.88	1	المشاركة السياسية
15.09	8	/	/	13.20	7	1.88	1	المقاطعة و العزوف السياسي
22.64	12	7.54	4	15.09	8	/	/	تنشيط الحملة الانتخابية
100	53	22.64	12	71.69	38	5.66	3	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (63)، الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة Le Quotidien d'Oran نحو العملية السياسية و الانتخابية ، تسجيل الصحيفة اتجاهها سلبيًا نحو تنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 15.09% إلى جانب 7.54% عادت إلى الاتجاه المحايد، مع غياب الاتجاه الايجابي للصحيفة نحو ذات العملية . كما يظهر أيضا من خلال هذا الجدول اتجاه الصحيفة نحو المنافسة السياسية و الانتخابية، والذي توزع على الاتجاه السلبي أولا بنسبة 9.43% ، ثم الاتجاه المحايد بنسبة 5.66% ، و لم يتعدى الاتجاه الايجابي نسبة 1.88%.

جاء بعد ذلك كل من اتجاه الصحيفة نحو تقديم و شرح البرامج الانتخابية ، و نفس النسبة عادت لكل من سياسة النظام و المقاطعة و العزوف السياسي بنسبة 15.09% لكل منهم فبينما انقسم اتجاه الصحيفة بين السلبي و المحايد في عملية تقديم و شرح البرامج الانتخابية ، كان اتجاهها سلبيًا فيما يتعلق بسياسة النظام و نفس الأمر ظهر على مستوى عملية المقاطعة و العزوف السياسي أين سجل الاتجاه السلبي وحده، 13.20% إلى جانب 1.88% عادت للاتجاه الايجابي و هي نفس القيمة التي سجلها اتجاه الصحيفة نحو المشاركة السياسية، و انحصر اتجاه الصحيفة نحو كل من مستوى

الخطاب السياسي والخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية في الاتجاه السلبي بنسبة 9.43% ، و 7.54% على التوالي ، و عليه نصل من خلال هذه النسب و الأرقام إلى أن اتجاه صحيفة Le Quotidien d'Oran نحو العملية السياسية و الانتخابية كان سلبيا بالدرجة الأولى و ذلك بنسبة إجمالية قدرت بـ : 71.69%.

جدول رقم (64) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو وظائف النظام السياسي

الجزائري و مكوناته

وظائف النظام السياسي		ايجابي		سلبي		محايد		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	2.94	2	5.88	/	/	3	8.82	1	2.94
/	/	7	20.58	1	2.94	8	23.52	/	/
/	/	6	17.64	1	2.94	7	20.58	/	/
1	2.94	3	8.82	3	8.82	7	20.58	1	2.94
/	/	3	8.82	1	2.94	4	11.76	/	/
/	/	1	2.94	/	/	1	2.94	/	/
1	2.94	/	/	/	/	1	2.94	/	/
1	2.94	1	2.94	/	/	2	5.88	/	/
/	/	1	2.94	/	/	1	2.94	/	/
4	11.76	24	70.58	06	17.64	34	100		

نقرأ من خلال الجدول رقم (64) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة Le Quotidien d'Oran نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته ، أن أعلى نسبة فيه عادت إلى اتجاه الصحيفة نحو وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها بنسبة 23.52% غلب عليها الاتجاه السلبي بنسبة 20.58% إلى جانب حضور الاتجاه المحايد و لو بنسبة ضعيفة مقارنة بالاتجاه السلبي بقيمة 2.94%.

أما ثاني أعلى نسبة فسجلها اتجاه الصحيفة نحو رعاية المصالح بنسبة 20.58% ، غلب عليها الاتجاه السلبي هي الأخرى بنسبة 17.64% ، و مثلت 2.94% الاتجاه المحايد ، و نفس النسبة عادت

إلى اتجاه الصحيفة نحو صنع القاعدة ، التي توزع اتجاهها بين الاتجاهات الثلاث 8.82% سجلها بالتساوي كل من الاتجاه السلبي و المحايد و 2.94% عادت إلى الاتجاه الايجابي ، و بعدها جاء اتجاه الصحيفة نحو وظيفة تجميع القيم سلبيا في مجمله بنسبة 8.82% ، زيادة على 2.94% بالنسبة للاتجاه المحايد .

أما فيما يتعلق بوظيفة تطبيق القانون فانقسم اتجاه الصحيفة بين الاتجاه السلبي و الاتجاه الايجابي وذلك بنسبة 5.88% و 2.94% على التوالي .سجل أيضا اتجاه الصحيفة نحو ضمان نزاهة الانتخابات اتجاهها ايجابيا و سلبيا في نفس الوقت بنسبة 2.94% لكل منهما ، كما تجدر الإشارة إلى أن بقية الاتجاهات جاءت سلبية و لم تتعدى نسبتها 2.94% بالنسبة لوظيفة الحفاظ على الأمن والاستقرار، الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية و استثناء ايجابيا نحو الحفاظ على الرموز التاريخية . وعليه وعلى غرار الجداول السابقة سيطر الاتجاه السلبي للصحيفة على بقية الاتجاهات الأخرى فيما يتعلق بوظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته.

المحور الثالث : دور مضمون صحيفة *Le Quotidien d'Oran* في تكوين السلوكات و القيم السياسية

جدول رقم (65) يبين توزيع مفردات العينة حسب سلوك الصحيفة

سلوكات الصحيفة	التكرار	النسبة%
المراقب	31	23.48
المحلل	43	32.57
ترتيب الأولويات	9	6.81
المواطن الفاعل	15	11.36
راعية للحقوق	20	15.15
صانعة للحدث	14	10.60
المجموع	132	100

يوضح الجدول رقم(65) توزيع مفردات العينة حسب سلوكات صحيفة *Le Quotidien d'Oran* الحياة السياسية و الانتخابات الرئاسية ، حيث عادت أعلى نسبة للسلوك التحليلي بنسبة

32.57% ، قامت الصحيفة من خلال هذا السلوك بتحليل تصريحات و سلوك رجال الحكومة الجزائرية عبر العهدة السابقة لرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و تعرية خطاباتهم و تصريحاتهم و مواقفهم السياسية¹ ، إلى جانب قراءتها للحملة و تحليل معطياتها ومختلف إمكانيات المرشحين، خلصت من خلال ذلك إلى اعتبار المترشح علي بن فليس المترشح الوحيد الذي استطاع تنشيط حملته حسب القواعد السياسية²، أما ثاني نسبة فعادت للسلوك المراقب الذي لعبته صحيفة Le Quotidien d'Oran بنسبة قدرت بـ: 23.48%.

جاءت بعد ذلك سلوك رعاية الحقوق بنسبة 15.15% ، إلى جانب سلوك المواطن الفاعل بنسبة 11.36% عبرت الصحيفة عن تخوفاتها من ما بعد 17 افريل، ومن العنف و اللااستقرار، الذي يعطي مؤشرات مستقبل غير واضح نتيجة للعهد الرابعة ، كما عبرت عن امتعاضها من غياب حياة سياسية حية و مشجعة على المشاركة السياسية و الانفتاح السياسي³، و سجل سلوك صناعة الحدث نسبة 10.6% « c'est un pays ou une boite postale » حيث تتساءل الصحيفة عن انتهاج المترشح عبد العزيز بوتفليقة أسلوب مراسلة الشعب و وصفته بمرشح دون صوت و صورة فقط: "رسائل واستعمال الوكالة لتنشيط الحملة الانتخابية للمترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و هو حدث منقطع النظير"⁴، وآخر نسبة سجلها سلوك ترتيب الأولويات و ذلك بنسبة 6.81%.

¹- Omar Chaalal : **Zeroual gône les combines de Tohuwabuhu**, Le Quotidien d'Oran ,No 5881,Op.cit, p16.

²-Kamel Daoud : **Raïna Raïkom Qui a fait vraiment campagne ? Le cas de Benflis** , Le Quotidien d'Oran :No 5892, Op.cit, p03.

³- K.Selim : **Editorial l'hésitation d'avril**, Le Quotidien d'Oran ,No 5891, 09 Avril 2014,p24.

⁴ - Kharroubi Habib :**Analyse l'abstention qui fait peur**, Le Quotidien d'Oran ,No 5877,Op.cit,p03.

جدول رقم (66) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام

السياسي الجزائري

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحكومة	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	5.88	1
الدستور	/	3	/	3	/	3	/	3	/	3	/	3	17.64	3
نمط العملية السياسية والانتخابية	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	5.88	2
المؤسسات العسكرية	1	5.88	3	17.64	/	/	/	/	/	/	/	/	23.52	4
العنصر السكاني	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	5.88	2
البنى الاقتصادية والاجتماعية	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	5.88	2
النظم الإيديولوجية	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	5.88	2
الأحزاب والجمعيات السياسية	2	11.76	2	17.64	2	11.76	2	11.76	2	11.76	2	11.76	5	29.41
جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	/	1	5.88	2
المجموع	3	17.64	8	47.05	3	17.64	3	17.64	3	17.64	3	17.64	17	100

يمثل الجدول رقم (66) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة التي تربط سلوك صحيفة Le Quotidien d'Oran بمكونات النظام السياسي الجزائري ، حيث يظهر من خلال هذا الجدول أن علاقة سلوكات الصحيفة برزت بشكل أكبر من خلال علاقاتها بالأحزاب و الجمعيات السياسية، حيث سجلت أعلى نسبة تمثلت في 29.41% ، توزعت بين المراقب و المشاهد بنسبة 11.76% ، و نفس الشيء بالنسبة لسلوك رعاية الحقوق ، إلى جانب 5.88% عادت لسلوك صناعة الحدث فيما يتعلق سلوك الصحيفة نحو هذه الأحزاب و الجمعيات السياسية . كما كان أيضا للعلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام السياسي الجزائري أثر ظاهر من خلال العلاقة الموجودة بين المؤسسة العسكرية والسلوك التحليلي و المراقب للصحيفة تمثل ذلك في 17.64% و 5.88% على التوالي ، و ذلك بإجمالي 23.52%. كما برزت أيضا العلاقة بين سلوك الصحيفة و الدستور من خلال السلوك التحليلي

الذي انتهجته الصحيفة و الذي تمثل في 17.64% ، و هو السلوك الوحيد الذي سجل على مستوى هذا العنصر و تعتبر اكبر علاقة مقارنة ببقية العلاقات الأخرى على مستوى هذا الجدول .

بينما توزعت العلاقة بين سلوك Le Quotidien d'Oran و نمط العملية السياسية والانتخابية على السلوك التحليلي و سلوك صناعة الحدث مناصفة بنسبة 5.88% لكل منهما، كذلك الأمر بالنسبة للعنصر السكاني حيث انحصرت علاقته بسلوك رعاية الحقوق و صناعة الحدث بنسبة 5.88% لكل علاقة، أما بالنسبة للحكومة فقد جاءت العلاقة مركزة في السلوك التحليلي بنسبة 5.88% ، و إجمالاً نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتكاز العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات النظام السياسي الجزائري على السلوك التحليلي بالدرجة الأولى، و ذلك من خلال تسجيل هذه العلاقة نسبة 47.05%، بينما سجلت بقية السلوكات منها السلوك المراقب و المشاهد، رعاية الحقوق و صناعة الحدث السياسي ما نسبته 17.64% لكل منها مع ضرورة الإشارة إلى الغياب الكلي لكل من سلوك ترتيب الأولويات و سلوك المواطن الفاعل للصحيفة و اللذان يعتبران بقدر أهمية السلوكات الأخرى .

جدول رقم (67) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات الطبقة

السياسية

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		رعاية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الرئيس المترشح	/	/	10.71	3	/	/	7.14	2	3.57	1	10.71	3	32.14	9
المرشحين	/	/	/	/	/	/	3.57	1	/	/	3.57	1	7.14	2
ممثل ووكلاء المترشحين	1	3.57	2	7.14	/	/	/	/	/	/	/	/	10.71	3
الوزراء	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات سياسية سابقة	1	3.57	1	3.57	/	/	/	/	3.57	1	3.57	1	14.28	4
متقاعدين من الجيش	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
حقوقيون جزائريون	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات المقاطعة والمعارضة	2	7.14	1	3.57	1	3.57	1	3.57	1	3.57	1	3.57	17.85	5
الأنصار	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات وتنظيمات سياسية أجنبية	/	/	1	3.57	1	3.57	1	3.57	1	3.57	2	7.14	17.85	5
المجموع	04	14.28	07	25	/	/	05	17.85	04	14.28	08	28.57	100	28

يبين الجدول رقم (67) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك صحيفة Le quotidien d'Oran و مكونات الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية ، حيث برزت العلاقة بين سلوك الصحيفة و الرئيس المترشح بلغت نسبة 32.14% انقسمت بين السلوك التحليلي بنسبة 10.71% و سلوك صناعة الحدث بنسبة 10.71% ، إلى جانب سلوك المواطن الفاعل بنسبة 7.14% ، و آخر نسبة عادت لسلوك رعاية الحقوق، كما ظهرت العلاقة أيضا بين الشخصيات و التنظيمات السياسية الأجنبية حيث بلغت نسبتها 17.85% ، غلب عليها سلوك صناعة الحدث السياسي بنسبة

7.14% إلى جانب حضور بقية السلوكات الأخرى و هي السلوك التحليلي ، المواطن الفاعل ، رعاية الحقوق بنسب متساوية قدرت ب: 3.75% لكل علاقة ، مع غياب كل من سلوك المراقب وترتيب الأولويات .

وعادت نفس النسبة للعلاقة بين الشخصيات المقاطعة والمعارضة و ذلك بنسبة 17.85% كان سلوك المراقب هو الغالب على طبيعة هذه العلاقة بنسبة 7.14%، إلى جانب وجود علاقة لهذه الشخصيات مع السلوكات الأخرى منها: المواطن الفاعل ، رعاية الحقوق و صناعة الحدث بنسب متساوية تمثلت في 3.75% ، مع تسجيل غياب كل من السلوك التحليلي و ترتيب الأولويات .

نقرأ أيضا من خلال الجدول تنوع العلاقة بين كل من الشخصيات السياسية السابقة و كل من سلوك المراقب ، التحليلي ، رعاية الحقوق و صناعة الحدث لصحيفة Le quotidien d'Oran بنسبة 3.75% علا مستوى كل علاقة ، مع تسجيل غياب كل من سلوك ترتيب الأولويات و المواطن الفاعل . أما آخر النسب فقد سجلتها العلاقة بين ممثلي ووكلاء المرشحين و سلوك الصحيفة ، حيث عادت أعلى نسبة للعلاقة بين ممثلي ووكلاء المترشحين و السلوك التحليلي بنسبة 7.14% ، و نسبة 3.35% عادت إلى سلوك المراقب، و اكتفت العلاقة بين المترشحين و سلوك الفاعل و صناعة الحدث السياسي بنسبة لم تتعدى كل منها 3.75%. و عموما كانت العلاقة الأكثر بروزا هي العلاقة بين سلوك صحيفة Le Quotidien d'Oran و سلوك صناعة الحدث السياسي و ذلك من خلال تسجيلها نسبة 28.57% ، جاء بعدها مباشرة السلوك التحليلي بنسبة 25% ، زيادة إلى حضور بقية السلوكات الأخرى في هذه العلاقة مع الغياب الكلي لوجود علاقة بين سلوك ترتيب الأولويات والطبقة السياسية .

جدول رقم (68) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية والانتخابية

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صانعة للحدث		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مستوى الخطاب السياسي	1	1.88	2	3.77	1	1.88	1	1.88	/	/	/	/	9.43
المنافسة السياسية والانتخابية	4	7.54	2	3.77	1	1.88	1	1.88	1	1.88	/	/	17
تمويل الحملة الانتخابية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
تقديم البرامج	1	1.88	2	3.77	2	3.77	2	3.77	/	/	/	/	11.32
مراقبة والإشراف على الانتخابات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
سياسة النظام	1	1.88	4	7.54	2	3.77	1	1.88	/	/	/	/	15.09
الخروقات والانتحرافات السياسية	/	/	/	/	/	/	2	3.77	2	3.77	/	/	7.54
المشاركة السياسية	/	/	/	/	/	/	1	1.88	/	/	/	/	1.88
المقاطعة والعزوف السياسي	6	11.32	2	3.77	/	/	/	/	/	/	/	/	15.09
تنشيط الحملة الانتخابية	7	13.20	2	3.77	/	/	1	1.88	1	1.88	1	1.88	22.64
المجموع	20	37.73	14	26.41	6	11.32	7	13.20	4	7.54	2	3.77	100

يظهر من خلال الجدول رقم (68) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية ، حيث سيطرت العلاقة بين تنشيط الحملة الانتخابية و سلوك صحيفة Le Quotidien d'Oran بنسبة 22.64% ، حيث لعبت الصحيفة سلوك المراقب و المشاهد على مستوى هذه العلاقة بنسبة 13.20% أما بقية السلوكات فلم تتعدى نسبة 3.77% التي عادت للسلوك التحليلي. كما تميزت العلاقة بين سلوك الصحيفة و المنافسة السياسية و الانتخابية لسيطرة السلوك المراقب و المشاهد بنسبة 7.54% ، زيادة على حضور بقية السلوكات الأخرى التي تراوحت هي الأخرى بين 3.77% و 1.88% ، مع غياب سلوك صناعة الحدث. و بالنظر إلى علاقة سلوك الصحيفة سياسة النظام التي بلغت 15.09% ، نلاحظ سيطرت السلوك التحليلي على هذه العلاقة

بنسبة 7.54% ثم سلوك ترتيب الأولويات ب 3.77% ، زيادة على سلوك المراقب المشاهد و المواطن الفاعل بنسبة 1.88% لكل منها ، بينما تمحورت العلاقة بين سلوك الصحيفة و المقاطعة و العزوف السياسي على سلوك المراقب والمشاهد بنسبة 11.32% و 3.77% عادت للسلوك التحليلي مع غياب بقية السلوكات الأخرى في هذه العلاقة.

أما بالنسبة للعلاقة بين تقديم البرامج و سلوك الصحيفة فتميزت بين سيطرة السلوك التحليلي وترتيب الأولويات بنسبة 3.77% لكل منها و 1.88% عادت لسلوك المراقب و المشاهد و صناعة الحدث السياسي. و آخر النسب سجلت على مستوى العلاقات بين سلوك الصحيفة و مستوى الخطاب السياسي التي لم تتعدى أعلى علاقة بنسبة 3.77% ، و التي سجلها السلوك التحليلي بالإضافة إلى سلوك المراقب و المشاهد ، ترتيب الأولويات و المواطن الفاعل بنسبة 1.88% لكل منهما.

كذلك الأمر بالنسبة على مستوى العلاقة بين سلوك الصحيفة و الخروقات و الانحرافات السياسية التي توزعت بين سلوك المواطن الفاعل و رعاية الحقوق بنسبة 3.77% كل على حدى . و لم تتعدى العلاقة بين المشاركة السياسية و المواطن الفاعل بنسبة 1.88% ، و عليه من خلال هذا الجدول نشير إلى سيطرة العلاقة بين سلوك الصحيفة و المراقب و المشاهد و العملية السياسية و ذلك بنسبة قدرها 37.73% ، ثم السلوك التحليلي بنسبة 26.41% و 13.20% عادت لسلوك المواطن الفاعل و 11.32% لترتيب الأولويات و اضعف نسبة لهذه العلاقة كانت على مستوى سلوك صناعة الحدث السياسي.

جدول رقم (69) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة ووظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته

العلاقة	المراقب		المحل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		رعاية للحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطبيق القانون	1	2.94	1	2.94	/	/	/	/	1	2.94	/	/	3	8.82
ضبط المصالح وتنظيمها	2	5.88	3	8.82	/	/	/	/	2	5.88	/	/	8	23.52
رعاية المصالح	/	/	2	5.88	/	/	/	/	3	8.82	/	/	7	23.52
صنع القاعدة	/	/	5	14.70	2	5.88	/	/	/	/	/	/	7	23.52
تجميع القيم	/	/	2	5.88	/	/	/	/	2	5.88	/	/	4	11.76
الحفاظ على الأمن والاستقرار	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.94	/	/	1	2.94
الحفاظ على الرموز التاريخية	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.94	/	/	1	2.94
ضمان نزاهة الانتخابات	1	2.94	/	/	1	2.94	/	/	/	/	/	/	2	5.88
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	1	2.94	/	/	/	/	/	/	/	/	1	2.94
المجموع	4	11.76	14	41.17	3	8.82	3	8.82	9	26.47	1	2.94	34	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (69) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب سلوك صحيفة Le Quotidien d'Oran و وظائف النظام السياسي الجزائري ، أن أعلى نسبة سجلتها العلاقة بين سلوك الصحيفة ووظائف النظام السياسي هي العلاقة الموجودة بين وظيفة صنع القاعدة والسلوك التحليلي لصحيفة Le Quotidien d'Oran بنسبة 14.70% ، زيادة إلى سلوك ترتيب الأولويات بنسبة 5.88% ، و 2.94% للعلاقة بين ذات الوظيفة وسلوك رعاية الحقوق، كما سجلت أيضا علاقة بين وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها وسلوك المراقب بنسبة 5.88% و سلوك رعاية الحقوق بنسبة 5.88% أيضا ، و آخر نسبة على مستوى علاقة وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها كانت بسلوك صناعة الحدث بنسبة 2.94%.

و ارتبطت وظيفة رعاية المصالح بسلوك الصحيفة على مستوى سلوك رعاية الحقوق بنسبة 8.82%، المواطن الفاعل و المحلل بنسبة 5.88% لكل منها. كما كان للعلاقة بين سلوك الصحيفة ووظيفة تجميع القيم علاقة محدودة توزعت بين السلوك التحليلي و سلوك رعاية الحقوق بنسب متساوية قدرت ب: 5.88% لكل منهما. و فيما يتعلق بالعلاقة بين وظيفة تطبيق القانون و سلوك الصحيفة فكانت على مستوى السلوك التحليلي ، المراقب و رعاية المصالح بنسبة 2.94% لكل منها. أما آخر النسب فسجلتها العلاقة بين وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات بنسبة إجمالية قدرت ب: 5.88% ، حيث سلكت الصحيفة سلوك المراقب إلى جانب ترتيب الأولويات ب: 2.94% لكل علاقة.

كذلك بالنسبة للعلاقة الموجودة بين وظيفة الحفاظ على الرموز التاريخية و الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية التي لم تتعدى نسبة كل منهما 2.94% ، انحصرت علاقة الأولى على مستوى رعاية الحقوق والثانية على المستوى السلوك التحليلي. و عموما يشير هذا الجدول إلى سيطرة العلاقة بين السلوك التحليلي للصحيفة و وظائف النظام السياسي على بقية العلاقات الأخرى و ذلك بنسبة 41.17% ، ثم بعدها كانت العلاقة بين هذه الوظائف و سلوك رعاية الحقوق بنسبة 26.74% ، وثالث أعلي نسبة عادت لسلوك المراقب ، أما آخر نسبة سجلتها علاقة هذه الوظائف بسلوك صناعة الحدث السياسي التي لم تتعدى نسبة 2.94%.

جدول رقم (70) يبين توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية

النسبة %	التكرار	القيم السياسية
31.81	42	التداول على السلطة
8.33	11	العدالة و المساواة
11.36	15	حرية الرأي و التعبير
17.42	23	الالتزام و الوفاء السياسي
18.93	25	الوحدة الوطنية
12.12	16	النزاهة و المصداقية
100	132	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (70) الذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية الأكثر بروزا في صحيفة Le Quotidien d'Oran بروز قيمة التداول على السلطة و ذلك بنسبة 31.81%، وفي هذا المقام تشير افتتاحية الصحيفة إلى قيمة التداول على السلطة من خلال الاحتكام إلى المنطق والعقل ،و أن غياب التداول على السلطة في الدول العربية و تمسك قادتها بالسلطة يجعل منها أنظمة ديكتاتورية تنكر الحق في التغيير و المعارضة و الكرامة، مما يؤزم الأوضاع و يزيد من الضغط في ظل لامبالاة الحكومة بمبدأ التداول على السلطة¹، و في نفس السياق استفسرت صحيفة Le Quotidien d'Oran الديمقراطية عن القيمة الفعلية للديمقراطية بين النظرية و التطبيق و بعيدا عن الديمقراطية الغربية أو ديمقراطية أثينا² « démocratie de la meute contre démocratie de l'émeute »

أما ثاني قيمة فعاتت إلى الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 18.93% ، حيث رأت الصحيفة أن هذه القيمة مهددة من طرف الطبقة السياسية الراضة لمغادرة الساحة السياسية رغم أن أحداث بجاية ما هي إلا دليل على الرفض الواضح للشعب للطبقة السياسية، و ليس مؤامرة ضد الوحدة الوطنية³. كما سجلت أيضا قيمة الالتزام و الوفاء السياسي نسبة معتبرة تمثلت في 17.42% ، و بذلك تكون

¹- Mohamed Nadjib Nini :Petit rappel de constitutionnalisme en Algérie ,Le Quotidien d'Oran ,No 5888 ,06 Avril 2014 ,p10

²- Mourad Benachenhou ,Le Quotidien d'Oran ,No 5880,Loc.cit.

³-Kharroubi Habib :Analyse A Bejaïa ,il y a eu non pas dérapage mais séquence d'un complot contre l'unité nationale ,Le Quotidien d'Oran :No 5889, 07 Avril 2014,p02.

ثالث أهم قيمة تخللت المضامين السياسية لصحيفة Le Quotidien d'Oran ، ففي مقال للصحيفة بعنوان: « Quand la société civile participe à la fiction politique » تناولت الصحيفة عدم التزام منظمات المجتمع المدني بدورها السياسي في المسائلة السياسية ووقوفها إلى جانب السلطة السياسية بدل طرح و الدفاع عن مطالب المجتمع و انتظاراته¹ ، أما بالنسبة لقيمة النزاهة و المصادقية مثلت هذه القيمة بالرغم من أهميتها نسبة 12.12% ، تلتها مباشرة قيمة حرية الرأي و التعبير بنسبة 11.36% وذلك من خلال الدعوة إلى فتح نقاش ديمقراطي يعتمد على الشفافية و الوضوح في ظل احترام حرية الرأي والتعبير لكل الفاعلين الاجتماعيين ، كما أعابت الصحيفة على الصحافة الجزائرية افتقارها إلى الاحترافية التي تهدد قيم حرية التعبير و الموضوعية².

¹- Mohamed Mebtoul : **Quand la société civile 'participe' de la fiction politique**, Le Quotidien d'Oran ,No 5888 ,Op.cit ,p09.

²- Cherif Ali : **Assez de ces donneurs de leçons ces parangons**, Le Quotidien d'Oran ,No 5881, Op.cit. ,p03.

جدول رقم (71) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام

السياسي

مكونات النظام	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصادقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحكومة	5.88	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	5.88	1
الدستور	11.76	2	/	/	/	/	5.88	1	/	/	/	/	17.64	3
نمط العملية السياسية و الانتخابية	/	/	/	/	/	/	5.88	1	5.88	1	/	/	11.76	2
المؤسسات العسكرية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	23.52	4
العنصر السكاني	5.88	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	11.76	2
البنى الاقتصادية والاجتماعية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
النظم الإيديولوجية والقيمية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الأحزاب والجمعيات السياسية	5.88	1	/	/	/	/	17.64	3	5.88	1	/	/	29.41	5
جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	29.41	5	/	/	/	/	29.41	5	35.29	6	5.88	1	100	17

يظهر من خلال الجدول رقم (71) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية ومكونات النظام السياسي الجزائري ، حيث أن أعلى نسبة عادت للعلاقة بين المؤسسات العسكرية و قيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 23.25%. أما ثاني أكبر علاقة فقد ربطت بين الأحزاب و الجمعيات السياسية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 17.64% ، إلى جانب وجود علاقات أخرى مع كل من قيمة التداول على السلطة بنسبة 5.88%، و نفس الشيء بالنسبة لارتباطها بقيمة الوحدة الوطنية . كما عادت ثالث أهم علاقة إلى العلاقة التي جمعت بين الدستور و قيمة التداول على

السلطة و ذلك بنسبة 11.76% إلى جانب ارتباطه بقيمة الالتزام و الوفاء السياسي وذلك بنسبة 5.88%.

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول وجود علاقة بين نمط العملية السياسية و الانتخابية و كل من قيمة الالتزام و الوفاء السياسي و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 5.88% لكل منهما ، كما توزعت أيضا العلاقة بين العنصر السكاني و قيمتي التداول على السلطة و قيمة النزاهة و المصادقية بنفس النسب السابقة ، أي بنسبة 5.88% لكل علاقة ، و أضعف علاقة جمعت بين الحكومة و قيمة التداول على السلطة بنسبة 5.88%، إجمالا سيطرت العلاقة بين مكونات النظام السياسي و قيمة الوحدة الوطنية على بقية العلاقات الأخرى و ذلك بنسبة 35.29% إلى جانب تسجيل حضور علاقة بكل من قيمتي التداول على السلطة والالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 29.41% لكل منهما ، وآخر العلاقات سجلت على مستوى هذه المكونات و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 5.88% .

جدول رقم (72) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة

السياسية

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصادقية		المجموع
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
الرئيس المترشح	25	7	/	/	/	/	/	/	/	/	3.57	1	32.14
مرشحي الرئاسيات	3.57	1	/	/	/	/	3.57	1	/	/	/	/	7.14
ممثلي ووكلاء المرشحين	/	/	/	/	/	/	3.57	1	/	/	7.14	2	10.71
الوزراء	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات سياسية سابقة	3.57	1	/	/	/	/	7.14	2	3.57	1	/	/	14.28
متقاعدين في الجيش	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
حقوقيون جزائريون	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات	7.14	2	/	/	7.14	2	/	/	3.57	1	/	/	17.85
الأنصار	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات و تنظيمات أجنبية	/	/	/	/	/	/	/	/	14.28	4	3.57	1	17.85
المجموع	35.71	10	/	/	14.28	4	14.28	04	14.28	6	21.42	6	100

يبين الجدول رقم (72) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية الجزائرية في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، حيث أن ابرز علاقة سجلت بين الرئيس المترشح وقيمة التداول على السلطة بنسبة 25%، إلى جانب ارتباط نفس الشخصية بقيمة حرية الرأي والتعبير بنسبة 3.57% و نفس النسبة بقيمة النزاهة و المصادقية . كذلك يبين الجدول أن

ثاني أهم علاقة جمعت بين شخصيات و تنظيمات أجنبية و قيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 14.28% إلى جانب ارتباط هذه الشخصيات بقيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 3.57%.

مثلت العلاقة أيضا بين كل من شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات و كل من قيمتي التداول على السلطة و احترام الرأي الآخر إلى جانب العلاقة بين ممثلي ووكلاء المترشحين و قيمة النزاهة والمصداقية ، و العلاقة بين شخصيات سياسية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي ثالث أهم العلاقات الموجودة على مستوى هذا الجدول و ذلك بنسبة 7.14% لكل منهم .أما بقية العلاقات فلم تتعدى نسبة 3.57% ، و عليه نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أهم العلاقات هي تلك التي جمعت بين شخصيات الطبقة السياسية و قيمة التداول على السلطة بنسبة 35.71%، ثم بقيمة الوحدة الوطنية بنسبة 21.42% ، و آخر العلاقات التي جمعت هذه الشخصيات بكل من قيمة العدالة والمساواة ، النزاهة والمصداقية وحرية الرأي و التعبير بنسبة 14.28% لكل علاقة .

جدول رقم (73) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية والانتخابية

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
مستوى الخطاب السياسي	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	9.43	5
المنافسة السياسية و الانتخابية	7.54	4	/	/	/	/	5.66	3	1.88	1	1.88	1	16.98	9
تقديم و شرح البرامج الانتخابية	5.66	3	1.88	1	/	/	1.88	1	1.88	1	/	/	11.32	6
مراقبتو الإشراف على الانتخابات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
سياسة النظام	5.66	3	5.66	3	/	/	/	/	/	/	/	/	15.09	8
الخروقات والانحرافات السياسية و الانتخابية	3.77	2	/	/	/	/	3.77	2	3.77	2	/	/	7.54	4
المشاركة السياسية	1.88	1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1.88	1
المقاطعة والعزوف السياسي	5.66	3	1.88	1	3.77	2	3.77	2	/	/	/	/	15.09	8
تنشيط الحملة الانتخابية	1.88	1	/	/	7.54	4	5.66	3	1.88	1	3.77	3	22.64	12
المجموع	32.07	17	9.43	5	11.32	6	24.52	13	9.43	05	13.20	7	100	53

يشير هذا الجدول الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة التي تجمع بين القيم السياسية والعملية السياسية و الانتخابية ، سيطرة العلاقة التي تربط بين تنشيط الحملة الانتخابية و قيمة حرية الرأي والتعبير بنسبة 7.54%، إلى جانب علاقة هذه العملية بقيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة

5.66% وقيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 3.64%. كما سجلت العلاقة بين المنافسة السياسية والانتخابية و قيمة التداول على السلطة نسبة 7.54% زيادة إلى قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 5.66% ، وتجدر الإشارة إلى أن بقية العلاقات الأخرى لم تتعدى نسبة 1.88% ، مع تسجيل غياب كلي لكل من قيمتي العدالة و المساواة و حرية الرأي و التعبير.

و انحصرت العلاقة بين مستوى الخطاب السياسي و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي في نسبة 7.54%، وبقية النزاهة و المصداقية ب: 1.88%، كما توزعت العلاقة بين سياسة النظام السياسي على كل من قيمة التداول على السلطة بنسبة 5.66% ، و نفس الأمر انطبق على قيمة العدالة و المساواة ، واكتفت قيمة النزاهة و المصداقية ب: 3.77%. لم تتعدى العلاقة بين الخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية و قيمتي التداول على السلطة و الوحدة الوطنية نسبة 3.77%.

أما فيما يتعلق بالمقاطعة و العزوف السياسي التي مثلت علاقتها بقيمة التداول على السلطة أعلى نسبة قدرت ب: 5.66% ، و آخر نسبة على مستوى هذه العملية ارتبطت بالعدالة و المساواة بنسبة 1.88% مع غياب كل من قيمة الوحدة الوطنية و النزاهة و المصداقية .بينما لم تذهب العلاقة بين المشاركة السياسية و القيم السياسية أبعد من علاقة واحدة كانت بقيمة التداول على السلطة ، والتي مثلت أضعف نسبة ب: 1.88% و غياب كلي لبقية القيم الأخرى .و عليه يمكننا القول أن علاقة العملية السياسية و الانتخابية والقيم السياسية في صحيفة Le quotidien d'Oran اختزلت في علاقتها بقيمة التداول على السلطة بنسبة 32.07% ، إلى جانب قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 24.52%، و آخر علاقات هذه العملية كانت على مستوى كل من قيمة العدالة و المساواة و الوحدة الوطنية بنسبة 9.43% لكل منهما.

جدول رقم (74) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام والوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
تطبيق القانون	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	8.82	3
ضبط المصالح وتنظيمها	5.88	2	5.88	2	8.82	3	2.94	1	2.94	1	2.94	1	23.52	8
رعاية المصالح	/	/	5.88	2	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	20.58	7
صنع القاعدة	14.70	5	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	20.58	7
تجميع القيم	5.88	2	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	11.76	4
الحفاظ على الأمن والاستقرار	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2.94	1
الحفاظ على الرموز الوطنية	/	/	/	/	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1
ضمان نزاهة الانتخابات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	5.88	2
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	/	/	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1	2.94	1
المجموع	29.41	10	17.64	6	5.88	5	2.94	1	23.52	8	11.76	4	100	34

يتناول الجدول رقم (74) مجموع العلاقات التي جمعت بين القيم السياسية ووظائف النظام السياسي الجزائري ، حيث تعود أعلى نسبة إلى العلاقة بين وظيفة صنع القاعدة و قيمة التداول على السلطة بنسبة 14.7% ، إلى جانب تسجيل ذات الوظيفة علاقة بقيمة حرية الرأي و التعبير قدرت بـ: 5.88% ، وبالنسبة للعلاقات التي جمعت بين وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها كانت بقيمة الوحدة الوطنية أولا بنسبة 8.82% ، ثم بقيمة التداول على السلطة بنسبة 5.88% ، و نفس النسبة على مستوى علاقتها بقيمة العدالة و المساواة و آخر نسبة لعلاقة هذه الوظيفة كانت بقيمة النزاهة والمصداقية بنسبة 2.94% .

أما بالنسبة لكل من وظيفتي رعاية المصالح و تجميع القيم فقد توزعت علاقاتهم بأكثر من قيمتين فبالنسبة لوظيفة رعاية المصالح ارتبطت بالعدالة و المساواة بنسبة 5.88% إلى جانب كل من قيمة النزاهة والمصداقية بنفس النسبة و أما علاقاتها بكل من قيمة الوحدة الوطنية ، النزاهة والمصداقية وحرية الرأي و التعبير لم تتعدى نسبة 2.94%. كما ارتبطت وظيفة تطبيق القانون بكل من قيمة التداول على السلطة و العدالة و المساواة و حرية الرأي والتعبير بشكل متساو بنسبة 2.94% لكل علاقة .و آخر النسب رجعت للعلاقات التي ربطت كل من وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات وقيمتي حرية التعبير و قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 2.94% ، كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة الحفاظ على الرموز الوطنية و علاقتها بقيمة الوحدة الوطنية ووظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية و قيمة الوحدة الوطنية .سيطرت من خلال هذا الجدول العلاقة بين الوظائف السياسية للنظام السياسي الجزائري و مكوناته و قيمة التداول على السلطة بالدرجة الأولى إلى جانب الوحدة الوطنية ثانيا و ذلك بنسبة 29.14% و 23.52% على التوالي، و آخر علاقة جمعت بين هذه الوظائف وقيمة الالتزام الوفاء السياسي بنسبة 2.94%.

جدول رقم (75) يبين توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف في صحيفة Le

Quotidien d'Oran

الجمهور المستهدف		تابع/ خاضع		فاعل/ ناشط		مستنير/ واع		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الجمهور العام	62	46.96	3	2.27	24	18.18	89	67.42	
الناخب	3	2.27	2	1.51	4	3.03	9	6.81	
النخبة المثقفة	1	0.75	2	1.51	/	/	3	2.27	
الطبقة السياسية	10	7.57	8	6.06	1	0.75	19	14.39	
المقاطعين للانتخابات و المعارضة	1	0.75	4	3.03	/	/	5	3.78	
الحركات و التنسيقيات الوطنية	2	1.51	3	2.27	/	/	5	3.78	
المجتمع الدولي	/	/	/	/	2	1.51	2	1.51	
المجموع	79	59.84	22	16.66	31	23.48	132	100	

يوضح الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف في المضامين السياسية لصحيفة Le Quotidien d'Oran حيث أن أعلى نسبة عادت إلى الجمهور العام بنسبة 67.42% ، والذي اعتبرته الصحيفة في غالبيته جمهورا تابعا و خاضعا بنسبة قدرها 46.96% ، و خاطبته على أساس جمهورا مستنيرا إلا بنسبة 18.18% ، و ما نسبته 2.27% باعتباره جمهورا فاعلا و نشيطا . ثاني أعلى النسب عادت إلى جمهور الطبقة السياسية بنسبة 14.39% و الذي اعتبر هو الآخر جمهورا خاضعا بنسبة 7.57% و ليس بعيد عن هذه النسبة اعتبر جمهورا فاعلا و نشيط بنسبة 6.06% ، و لم تعتبره مستنيرا إلا بما يقارب 0.75%.

ثالث مرتبة عادت إلى الناخب و ذلك بنسبة 6.81% و التي غلب عليها الطابع المستنير والواعي مقارنة ببقية الخصائص الأخرى . أما بالنسبة للمقاطعين للانتخابات فقد توجهت إليهم الصحيفة على أساس أنهم فاعلين و ناشطين بنسبة 3.03% ، و عادت 0.75% كجمهور تابع وخاضع، كذلك الأمر بالنسبة للحركات و التنسيقيات الوطنية بنسبة 2.27% باعتباره جمهور فاعل و ناشط و 1.51% باعتباره تابع و خاضع ، و أضعف النسب عادت إلى الطبقة المثقفة و إلى المجتمع الدولي التي اعتبرت فاعلة و ناشطة بـ: 1.51% مقابل خاضعة و تابعة بنسبة 0.75%، أما المجتمع

الدولي فاعتبر جمهورا مستتيرا واعيا في مجمله و ذلك بنسبة 1.51%. و عليه مثل الجمهور الخاضع و التابع أعلى نسبة فاقت 50% وتحديدا 59.84%، ثم جمهورا مستتيرا وواعيا بنسبة 23.48% و أخيرا جمهورا فاعلا و ناشطا بنسبة 16.66%.

4-1-5 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات لصحيفة El watan

المحور الأول : دور مضمون صحيفة El Watan في تكوين المعارف السياسية

جدول رقم (76) يبين توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية

النسبة %	التكرار	المواضيع السياسية
16.14	26	مكونات النظام السياسي
20.5	33	الطبقة السياسية
46.6	75	العملية السياسية و الانتخابية
16.8	27	وظائف النظام السياسي
100	161	المجموع

يبين الجدول رقم (76) توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية الأكثر بروزا في مضمون صحيفة الوطن ، حيث عادت أعلى نسبة إلى العملية السياسية و الانتخابية بنسبة 46.6%، و هي تضم كل ما يتعلق بمجريات العملية السياسية و الانتخابية في الفضاء السياسي الجزائري العام، و الحراك السياسي المرتبط بالمنافسة السياسية، المشاركة السياسية الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية مثل موضوع انطلاق الحملة الانتخابية ووصف الانتخابات بالانتخابات المغلقة الأمر الذي أثار جدلا ورفض من طرف المجتمع وعناصر و بناءات الطبقة السياسية Lancement « aujourd'hui de la campagne électorale pour la présidentielle trois semaine pour conjurer le silence »¹ و في موقع آخر فتحت الصحيفة النقاش بين مختلف التشكيلات الحزبية حول الانتقال السياسي، الديمقراطية و نشاط النظام السياسي الجزائري ، مسألة المشاركة أو مقاطعة الانتخابات Transition démocratique en Algérie « questionnements et perspectives »²

¹- Madjid Mekedhi :Lancement de la campagne , El Watan , No 7131, 23Mars 2014,pp 01-03.

²- Nadja Benzeghrane :Transition démocratique en Algérie , El Watan , No 7137 ,30 Mars 2014,p02

عادت ثاني أكبر نسبة إلى الطبقة السياسية التي تتكون من جملة الفاعلين و الشخصيات السياسية البارزة و المعروفة بشكل عام على مستوى الساحة السياسية الوطنية خاصة و العالمية بشكل عام انطلاقا بشخص الرئيس المترشح و بقية المترشحين و ممثليهم ، مرورا بالشخصيات السياسية السابقة ،رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية الجزائرية ، المقاطعون لهذه الانتخابات وصولا إلى الشخصيات و المنظمات الدولية الأجنبية ، حيث مثلت هذه الطبقة نسبة 20.5% مثل خروج رئيس الحكومة السابق مولود حمروش عن صمته و دعوته لبعض الشخصيات العسكرية لإنقاذ الوطن كونه يعتبر المؤسسة العسكرية وحدها الكفيلة بضمان استقرار و استرجاع العدالة للشعب الجزائري¹ ، كما عرضت الصحيفة أيضا قراءات ، دروس و نصائح في المجال الاقتصادي ، الاجتماعي و السياسي من على لسان احد الخبراء حول كيفية فتح قنوات الاتصال كخطوات أولى للتأسيس للديمقراطي حيث يقول ندير بن معطي² : « Je crois au pouvoir des sociétés civiles »

و مثل موضوع كل من وظائف النظام السياسي و مكونات النظام السياسي الجزائري ما نسبته 16.80% و 16.14% على التوالي ، حيث نخص بالذكر رعاية المصالح ، تطبيق القانون ،ضمان نزاهة الانتخابات و الحفاظ على الأمن و الاستقرار ،و غالبا ما أثار موضوع وظائف النظام السياسي ومكوناته الانتقادات الاتهامات التي وجهت إلى وظائف النظام السياسي القائم و رفض العهدة الرابعة التي اعتبرت من طرف الصحيفة³ : « un suicide national » ، كذلك الأمر بالنسبة لنشاطات مؤسساته انطلاقا من تداعيات وقف المسار الانتخابي سابقا ،اختيار الرؤساء و الدفاع عن مصالح رجالته المادية وانتشار الفساد و تجاهل الشعب حيث عنونت موضوعها ب : « Le pouvoir au peuple ,l'armée à la nation et l'Algérie à tous les Algériens »⁴ صحيفة الوطن و بالرغم من معظم اهتمامها إنكب على العملية السياسية و الانتخابية غير أنها حرصت كذلك على التعرض لبقية المواضيع الأخرى التي تصب في بؤرة الحياة السياسية أو الفضاء السياسي الجزائري العام و الأمثلة على ذلك كثيرة.

¹ - A.B: Bouteflika Gaïd saleh et Mediène doivent sauver le pays , El Watan , No 7138 , 31Mars 2014,p03.

² - Nadir Benmatti : Je crois au pouvoir des sociétés civiles , El Watan , No 7143 ,06 Avril 2014,p19.

³ - Abdelkader Cherrah : Suicide national , El Watan , No 7144 ,07Avril 2014,p07.

⁴ - Ali -Yahia Abdnour : Le pouvoir au peuple l'armée à la nation l'Algérie à tous les Algériens , El watan , No 7145,08 Avril 2014,p05.

جدول رقم (77) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري

المجموع	عرض عام		عرض الأدوار		عرض الخصائص		توضيح المعنى		مكونات النظام			
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
7.69	2	/	/	/	7.69	2	/	/	/	/	الحكومة	
11.53	3	/	/	3.84	1	/	/	7.69	2	/	/	الدستور
11.53	3	3.84	1	/	/	/	/	7.69	2	/	/	نمط العملية السياسية و الانتخابية
15.38	4	/	/	/	/	11.53	3	3.84	1	/	/	المؤسسة العسكرية
11.53	3	/	/	/	/	3.84	1	7.69	2	/	/	العنصر السكاني
11.53	3	/	/	/	/	7.69	2	3.84	1	/	/	البنى الاقتصادية و الاجتماعية
7.69	2	/	/	/	/	3.84	1	3.84	1	/	/	النظم الإيديولوجية والقيمية
19.23	5	/	/	/	/	19.23	5	/	/	/	/	الأحزاب و الجمعيات السياسية
3.84	1	/	/	/	/	3.84	1	/	/	/	/	جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني
100	26	3.84	1	3.84	1	57.69	15	34.61	9	/	/	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم (77) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري في صحيفة الوطن أن أعلى نسبة عادت للأحزاب و الجمعيات السياسية من خلال التركيز على عرض أدوارها بنسبة 19.23%، و لم يتم الإشارة لا إلى توضيح المعنى و لا إلى خصائص هذه الأحزاب و الجمعيات السياسية، إذ تطرقت الصحيفة إلى مجريات اللعبة السياسية وكواليس الآلة السياسية من خلال الحديث عن غياب le fair play بين السياسيين الجزائريين¹، ومطالبة بعض الأحزاب السياسية ببناء إجماع وطني من أجل التأسيس للانتقال الديمقراطي من خلال لقاءات جمعت بين مختلف الفاعلين السياسيين لإخراج البلاد من الأزمة الوطنية، و الهدف من وراء ذلك هو توفير إطار للتبادل لكل التنظيمات السياسية و كان ذلك بمبادرة من حزب جبهة القوى الاشتراكية: (FFS) « Le FFS appelle à la tenue d'une conférence de

¹- Chawki Amari: Point story road story, El Watan ,No 7146, 09Avril 2014,p28.

¹ « consensus ، وبالنسبة للمؤسسة العسكرية اعتمدت الصحيفة في تعريفها على منطلق عرض الأدوار بنسبة 11.35%، و تكون بذلك ثاني أعلى نسبة ، زيادة على عرض صفاتها بنسبة 3.84%، كما سجلت أيضا نمط العملية السياسية والانتخابية ظهورا بنسبة 11.53% وذلك بعرض خصائصها وصفاتها بنسبة 7.69% ، إلى جانب ممارسة نوع من التعقيم و الغموض بنسبة 3.84% ، و يظهر ذلك من خلال نقد الديمقراطية السورية وحالة اللااستقرار والشك الذي يسود في الجزائر²، دون توضيح أسباب ذلك و ما هي هذه الشكوك ؟

و في تناول الصحيفة للدستور اهتمت بالدرجة الأولى بعرض خصائص و صفات هذا الأخير، باعتباره قضية بالغة الأهمية و تبيان الإجراءات الواجب إتباعها من أجل إصلاحه حسب القوانين العالمية مع عدم توضيح و إبراز آليات وسبل تحقيق ذلك حيث يؤكد Walid Laggoune «³ La constitution n'est pas une trousse de bricolage : constitutionnaliste ، كما استهل عرض العنصر السكاني عبر خصائصه بنسبة 7.69% إلى جانب أدواره بنسبة 3.84% ، نفس الأمر بالنسبة للبنى الاقتصادية التي كان لعرض أدوارها الأسبقية ب: 7.69% أمام عرض خصائصها التي مثلت نسبة 3.84%.

أما بالنسبة للنظم الإيديولوجية و القيمية فقد توزع تعريف هذا المكون على عرض الخصائص والأدوار بنسبة 7.69% بنسبة 3.84% لكل منها ، حيث تناولت صحيفة الوطن إيديولوجية علاقات القوى في البلاد، و تقول بأنها خاضعة لمنطق⁴ « Le nombre n'est pas la force » ، و في الحديث عن الحكومة انحصرت تعريفها على عرض الأدوار ووظائف هذه الأخيرة و ذلك بنسبة 7.69% و نفس الأمر بالنسبة لتعريف جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 3.84%، حيث لم تحاول الصحيفة توفير المزيد من المعلومات و المعاني حول هذه المؤسسات المهمة في الحراك السياسي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري، إذ أشارت بعض الدراسات إلى أن الجزائر تتوفر على أكثر من 53743 منظمة مدنية، منها 823 جمعية تتشط على مستوى وطني، حيث شهدت الجزائر بعد

¹-N. Bouaricha : Des contacts en vue avec les partisans de la transition démocratique le FFS appelle à la tenue d'une conférence de consensus ,El Watan ,No7145,Op.cit,p04.

² -Ali Brahimi :Les reflexes pavloviens du politiquement correct de façade, El Watan ,No7142, 05Avril 2014, p23.

³ -Salima Tlemçani : La constitution n'est pas une trousse de bricolage, El Watan ,No7147, 10Avril 2014,p03.

⁴ -chawki Amari : Point zéro le nombre n'est pas la force , El Watan ,No7145, Op.cit, p28.

الانفتاح السياسي تحرك بعض رجال الأعمال نحو التنظيمات المدنية ، حيث أسس هؤلاء خمس منظمات أرياب عمل ، و تعتبر هذه الأرقام مؤشرات إيجابية على حركية و نشاط المجتمع في اتجاه مشاركة المواطن في المسار الديمقراطي و التنموي للبلاد، و تتكون هذه التنظيمات من الجمعيات الوطنية و المحلية ، النقابات ، التنظيمات النسوية ، منظمات حقوق الإنسان ،الحركات الطلابية ، منظمات الأسرة الثورية ، مثل المنظمة الوطنية للمجاهدين ،المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء ، التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء ، و الجمعيات الثقافية¹، غير أن نشاط هذه المؤسسات لا يظهر إعلاميا من خلال مضامين صحيفة الوطن.

و عموما اعتمدت صحيفة الوطن في تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري في صحيفة الوطن على عرض الأدوار بنسبة 57.69%، إلى جانب عرض الخصائص و الصفات بنسبة 34.61% ، حيث قامت الصحيفة بتفكيك معمق للنظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري عبر التاريخ انطلاقا من الاستقلال إلى غاية الساعة و اعتبار العهدة الرابعة كعامل مهدد لاستقرار هذا النظام .

¹ - محمد بوضياف: الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية ،دار المجدد للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2010 ،ص81 ،نقلا عن جان نويل فورييه: التحول الديمقراطي المحدود في شمال إفريقيا من المجتمع المدني إلى المشاركة السياسية ، مركز الدراسات و الوثائق الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية ، القاهرة، 2003، ص21.

جدول رقم (78) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات الطبقة السياسية

المجموع	المواقف و الآراء السياسية			الانتماء السياسي		المهام و النشاط السياسي		مكونات الطبقة السياسية
	ت	النسبة	ت	ت	%	ت	%	
21.21	7	3.03	1	/	/	6	18.18	الرئيس المترشح
12.12	4	9.09	3	/	/	1	3.03	مترشحي الرئاسيات
15.15	5	3.03	1	3.03	1	3	9.09	ممثل ووكلاء المرشحين
/	/	/	/	/	/	/	/	الوزراء
/	/	/	/	/	/	/	/	رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية
15.15	5	15.15	5	/	/	/	/	شخصيات سياسية سابقة
3.03	1	3.03	1	/	/	/	/	متقاعدين في الجيش
3.03	1	3.03	1	/	/	/	/	حقوقيون جزائريون
15.15	5	12.12	4	/	/	1	3.03	شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات
3.03	1	/	/	/	/	1	3.03	الأنتصار
12.12	4	3.03	1	/	/	3	9.09	شخصيات و منظمات سياسية أجنبية
100	33	51.51	17	3.03	1	15	45.45	المجموع

يشير الجدول رقم (78) توزيع مفردات العينة وفقا لتعريف مكونات الطبقة السياسية من فاعلين وشخصيات سياسية في صحيفة الوطن ، حيث سجل شخص الرئيس المترشح أكبر نسبة قدرت بـ: 21.21% ركزت فيها الصحيفة على تقديم المهام و النشاط السياسي لهذه الشخصية بنسبة 18.18% ضمن العديد من المواضيع منها: « interdit, censure ,contrôle médiatique et autoritarisme et l'utilisation des moyens d'états en faveur du candidat – président »¹ إلى جانب عرض المواقف و الآراء السياسية تجاه شخصه بنسبة 3.03% و تقديم دروس في الديمقراطية و حرية الرأي و التعبير، نظرا للتعدي على هذه الأخيرة من طرف بوتفليقة والحكومة² « Censure sans gène », و تجدر الإشارة أنه لم يتم التطرق أو توضيح الانتماء والخلفيات السياسي لهذه الشخصية .

¹ - Réda Bekkat : *Commentaire inédit censure et autoritarisme*, El Watan ,No 7143,Op.cit , p29.

² - Rabah .B : *Censure sans gène*, El Watan ,No 7142,05 Avril 2014, pp 01-03.

أما ثاني أكبر نسبة فقد عادت لتعريف الشخصيات السياسية السابقة و ذلك بنسبة 15.15% ، غير أن هذا التعريف لم يقدم المهام و النشاط السياسي لهذه الشخصيات و انتماءاتها السياسية بقدر ما ركز على مواقفها و آرائها السياسية، أو على الأقل ينوه بمهامها و مناصبها السابقة، الفترة و المدة التي عملت فيها كل شخصية، حيث انطلقت الصحيفة من كون هذه المعلومات أمر مسلم به ومعروفة لدى الجميع ، و لم تأخذ في الحسبان تثقيف النشء الصاعد، التذكير أو توضيح الأمور للقارئ الأجنبي مثلا .

عرفت صحيفة الوطن شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات بنفس الطريقة، أي فقط عرض آرائهم و مواقفهم السياسية بنسبة 12.12% ، حيث خصصت ما نسبته 3.03% للحديث عن المهام والنشاط السياسي، كما عرجت الصحيفة على قرار المعارضة والنزول إلى الشارع من طرف العديد من التشكيلات السياسية و التحضير لأرضية سياسية¹، و بالنسبة لتعريف ممثلي ووكلاء المرشحين اهتمت الصحيفة بالمهام و النشاط السياسي بقدر 9.09%، إلى جانب توضيح مواقفهم وآراءهم السياسية بنسبة 3.03% ، و نفس الشيء بالنسبة للانتماء السياسي.

استندت الصحيفة أيضا في تعريف مترشي الرئاسيات على المواقف و الآراء لهؤلاء السياسية ب: 9.09% ، إلى جانب مهام و النشاط السياسي لهذه المجموعة بنسبة 3.03%، أما فيما يتعلق بتعريف الشخصيات و المنظمات الأجنبية التي مثلت نسبتها إجمالا 12.12% ، احتلت المهام النشاط السياسي الأغلبية كعنصر تعريفي لهذه الشخصيات، حيث حظيت زيارة جون كيري بالكثير من التعليقات والتساؤلات من طرف الطبقة السياسية و عناوين الصحافة الوطنية و القنوات الإعلامية عن خلفية هذه الزيارة، أسبابها، توقيتها و علاقاتها بالانتخابات وأمن و استقرار المنطقة ، إلى جانب تقديم آرائهم و مواقفهم السياسية بنسبة 3.03% مثل موقف المنظمة الأمريكية الغير حكومية (NDI) التي طلب منها المشاركة في ملاحظة الانتخابات الرئاسية، و بحجة " قرب الموعد و ضيق المدة الزمنية من

¹- R.Y :Prés de 2000 manifestants contre le 4^{ème} mandat , El Watan ,No7131,Op.cit,p02

أجل التحضير العناصر الضرورية¹ رفضت ذلك ، كما ناشدت منظمة صحفيون بلا حدود جون كيري عن وضعية الصحافة في الجزائر و الانغلاق الإعلامي التي تعانيه هذه الأخيرة² .

بينما لم يحظى كل من المتقاعدين من الجيش و الحقوقيين الجزائريين بمساحة لعرض آرائهم ومواقفهم السياسية إلا بنسبة 3.03%، أما بالنسبة للأنصار تناولت الصحيفة مهامهم و نشاطهم السياسي و لو بشكل محدود انحصر في 3.03%، حيث ركزت على سلوكهم السياسي السليبي و الغير صحي والمنافي للأخلاقيات المنافسة السياسية و تعرضهم لاستغلال من طرف العديد القوى السياسية حيث تقول الصحيفة: « Il exploitent la fragilité sociale des citoyens , l'odieux chantage des pro-boutefkika »³ و إجمالاً اعتمدت الصحيفة في تعريف مكونات الطبقة السياسية من فاعلين وشخصيات سياسية على عرض مواقفهم و آرائهم بنسبة 51.51% ، إلى جانب التطرق إلى مهامهم ونشاطهم السياسي بما يعادل 45.45% ، و لم يمنح العنصر المتعلق بعرض الخصائص والصفات إلا بما نسبته 3.03% رغم كون النقطة جد مهمة للتعريف بهذه الشخصيات السياسية، باعتبارها طرف مهم ومحرك للعملية السياسية و خاصة بالنسبة للتنشئة السياسية و تكوين الثقافة السياسية و لكي تكتمل الصورة الإعلامية و السياسية بين موقف و رأي تلك الشخصية السياسية و خلفياتها السياسية والسياق السياسي العام الذي نشطت في ظلله لدى المتلقي.

¹-M.M:Observation de la prochaine présidentielle l'ONG américaine NDI ne viendra pas , El Watan ,No7140, 02 Avril 2014, p02.

²-R.P: RSf interpelle John Kerry sur la situation de la presse en Algérie, El Watan ,No7141,03 Avril 2014 ,p02.

³-H.O :L'odieux chantage des pro-boutefkika , El Watan :No 7148,12 Avril 2014, p03.

جدول رقم (79) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف العملية السياسية و الانتخابية

مكونات العملية السياسية و الانتخابية		توضيح المعنى		عرض عام		عرض غامض		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
4	5.33	/	/	1	1.33	5	6.66		
6	8	/	/	/	/	6	8		
12	16	/	/	/	/	12	16		
1	1.33	/	/	1	1.33	2	2.66		
3	4	/	/	3	4	6	8		
6	8	/	/	/	/	6	8		
7	9.33	/	/	/	/	7	9.33		
15	20	/	/	/	/	15	20		
14	18.66	2	2.66	2	2.66	16	21.33		
68	90.66	2	2.66	05	6.66	75	100		

يوضح الجدول رقم (79) الذي يتناول توزيع مفردات العينة حسب تعريف العملية السياسية والانتخابية في صحيفة الوطن ، أنها اعتمدت في تعريفها لعملية المقاطعة و العزوف السياسي التي جاءت في مقدمة العمليات السياسية و الانتخابية على توضيح المعنى و تحديد طبيعة هذه العملية فقط بنسبة إجمالية قدرت بـ: 20% عبرت من خلالها الصحيفة عن لامبالاة الشعب الجزائري بالحملة الانتخابية و البرامج السياسية و عدم قدرة المترشحين على جذب الانتباه، حيث علقت الصحيفة على سبيل المثال عن هذه اللامبالاة المسجلة على مستوى فئة الشباب و مقارنتها بالدوري الأوروبي واهتمامهم بالأندية الأوروبية: ¹ « les jeunes , le barça et l'après -17 avril » ،بدلا من العرض والتقديم السطحي والغامض حول هذا الموضوع، كما وصفت الحملة الانتخابية بأنها حملة دون الشعب « les populations tournent le dos au scrutin et n'adhèrent pas à la campagne »².

¹ -Réda Bakkat : les jeunes le barça et l'après 17 avril, El Watan ,No 7137,Op.cit, p28.

² -Nouri Nesrouche :Une campagne sans peuple , El Watan ,No 7134,26 Mars 2014 ,p28.

أما بالنسبة لعملية تنشيط الحملة الانتخابية التي سجلت بدورها نسبة 20% ، استعانت فيها بالتوضيح وتحديد المعنى بالدرجة الأولى بنسبة 18.66% خاضت الصحيفة عبرها في موضوع مشاركة الطلبة في تنشيط الحملة الانتخابية، و تجندهم للدفاع عن مترشحيهم أو معارضة الانتخابات، و أيضا تنقلات مختلف المترشحين و خرجاتهم إلى مختلف مناطق الوطن لحشد التأييد و المساندة ، و زيادة على التوضيح كان هناك جانب من العرض العام لهذه العملية لكن لم تتعدى نسبته 2.66%، كذلك الأمر بالنسبة لتعريف عملية تقديم و شرح البرامج الانتخابية ، حيث ركزت الصحيفة حصريا على توضيح وتحديد معان هذه البرامج، و لم تحاول عرضها بشكل عام أو تعقيدها و تعميمها ، إذ مثلت نسبة 15% تصف الصحيفة البرامج السياسية على أنها برامج بعيدة عن أرض الواقع «programmes des candidats à la présidentielle des vœux pieux loin de la réalité du terrain »¹.

و فيما يخص تعريف كل من المنافسة السياسية و الانتخابية ، سياسة النظام و الخروقات والانحرافات السياسية و الانتخابية شكلت كل منها نسبة 8% ، « dopage : toute l'appareil gouvernemental s'implique dans la campagne électorale jouée d'avance »² غير أن الصحيفة سعت في تعريف الأولى و الثالثة أي المنافسة السياسية و الانتخابية ، الخروقات والانحرافات من خلال العمل على توضيح هذه العمليات و تحديد معناها ، في حين تباين تناولها لسياسة النظام بين توضيح و تحديد معناه تارة و إضفاء نوع من الغموض تارة أخرى بنسبة 4% لكل منهما، وذلك عبر التساؤل حول سياسة النظام و الرهان الانتخابي .

و فيما يخص عملية المشاركة السياسية أولت الصحيفة اهتمامها بعنصر التوضيح ليس إلا بنسبة 9.33%، أما فيما يتعلق بمستوى الخطاب السياسي اهتمت الصحيفة بتوضيحه هو الآخر 5.33% ، إذ ركزت الصحيفة في حديثها عن خطاب سلال على النقد واعتباره³ « un discours populiste » ، أما بالنسبة لمجمل الخطابات السياسية للمترشحين و ممثلهم اعتبرتها خطابات قديمة

¹ - Ghania Lassal : **Programmes des candidats à la présidentielle**, El Watan, No7149, 13 Avril 2014, p06.

² - Djaffar Tamani: **Dopage** , El Watan: No7131, Op.cit, ,p28.

³ - S.S : **On vous le dit encore une bourde de Sellal**, El Watan, No7138, Op.cit, p24.

و ليس لها علاقة بالواقع الذي يعيشه الجزائريون يوميا، أي أنها خطابات بعيدة عن الحاضر¹، إلى جانب ذلك تناولتها أيضا بنوع من الغموض و لو بنسبة ضعيفة تتمثل في 1.33%.

يعتبر الخطاب السياسي شكلا كلاسيكيا للخطاب العام ، حيث يتوجه فيه السياسي في فضاء محدد مثل التجمعات ، و عادة ما يأخذ هذا النوع من الخطابات أسلوب المونولوج ، الذي يتهم عبره الرجل السياسي باستعمال "لغة الخشب"، لغة ثقيلة و غامضة بدلا من استعمال الأشكال الجديدة للخطاب السياسي أكثر تكيفا و ملائمة لوسائل الإعلام أكثر مرونة و حيوية و وضوحا ، تقترب أكثر من الحوار منها إلى المونولوج ، و هناك خاصية جد مهمة لهذا النوع من الخطابات و هي المحتويات الغير لغوية "الاتصال الغير شفهي" ، إذ لم يعد الخطاب يوجه إلى مجموعة و إنما إلى جمهور غير معروف يشاهد ويسمع ويقراً في ظروف مختلفة عادة ما يكون غير مركز و ليس بالضرورة مقتنع، والخاصية الثانية لهذا النوع من الخطابات السياسية هو البساطة فالفضاء العام الحاضر يتميز بحضور و انتشار مكثف لمصادر المعلومات و الترفيه، و من أجل إثارة انتباه الجمهور لا يكفي الكلام بصوت أعلى من الآخر، وإنما يجب الاستعانة بتقنيات الجذب و الإثارة و أبسطها الاختصار والبساطة²، و هو الأمر الذي لم يصل بعد إلى السياسي الجزائري، الذي مازال حسب وصف الصحافة الجزائرية يغرد خارج السرب.

أما بالنسبة إلى عملية المراقبة و الإشراف على الانتخابات فكانت نسبتها 2.66% ، حيث وضحت الصحيفة ضعف هذه العملية ، « supervision des élections la commission » « souligne la faible mobilisation » ، بناء على تقرير اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات التي سجلت مستويات ضعيفة للحراك السياسي مع ملاحظة بعض الانحرافات التي تخالف القانون العضوي للانتخابات مثل تعليق الإعلانات العشوائي و تدخل الإدارة³، توزعت مناصفة بين التوضيح و الغموض بنسبة 1.33% لكل منهما .نخلص من خلال هذا الجدول أن تعريف صحيفة الوطن للعملية السياسية الانتخابية ارتكز في معظمه على توضيح و تحديد المعنى بنسبة 90.66%، و لم يكن هناك مجال كبير للعرض السطحي و الغامض، الأمر الذي يحسب لصالحها فيما يخص

¹ - Fayçal Metaoui :Les candidats et le présent ,Ibid ,p32.

² - Gregory Derville : Le pouvoir des médias mythes et réalités ,presses universitaires de Grenoble , France ,1997,p128.

³ - salima Tlemçani : Supervisions des élections , El Watan,No7135, 27 Mars 2014,p03.

مساهمتها و دورها في تكوين الثقافة السياسية ، كما لا يمكن تناول العملية السياسية و الانتخابية إلا من أجل توضيح و تبسيط الأمور للرأي العام الجزائري.

جدول رقم(80) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته

وظائف النظام السياسي		توضيح المعنى		عرض عام		تعليق و تقييم		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطبيق القانون	/	/	/	/	/	1	3.70	1	3.70
ضبط المصالح وتنظيمها	1	3.70	/	/	/	2	7.40	3	11.11
رعاية المصالح	/	/	/	/	/	4	14.81	4	14.81
صنع القاعدة	3	11.11	/	/	/	2	7.40	5	18.51
تجميع القيم	/	/	/	/	/	2	7.40	2	7.40
الحفاظ على الأمن والاستقرار	1	3.70	/	/	/	2	7.40	3	11.11
الحفاظ على الرموز التاريخية	1	3.70	/	/	/	/	/	1	3.70
ضمان نزاهة الانتخابات	1	3.70	/	/	/	7	25.92	8	29.62
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	7	25.92	/	/	/	20	74.07	27	100

يشير الجدول رقم (80) إلى توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري في صحيفة الوطن ، حيث عمدت الصحيفة في تعريف وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات التي احتلت المرتبة الأولى بين بقية الوظائف الأخرى على التعليق و تقييم هذه الوظيفة بنسبة 25.92٪، حيث علقت الصحيفة على قيام النظام السياسي الجزائري بالتعدي على حرية الرأي و التعبير و المنع من انتقاد سلطة الرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة¹ « censure sans gêne ».

أما فيما يتعلق بثاني وظيفة من حيث الظهور فعدت إلى وظيفة صنع القاعدة بـ: 18.51٪، ركزت الصحيفة في تعريفها على توضيح و تحديد معنى هذه الوظيفة بنسبة 11.11٪ إلى جانب التعليق عليها و تقييمها بنسبة 7.4٪، نذكر على سبيل المثال تعليقها على النظام و نعتة بالنظام المريض « un système malade » ، كما تطرقت من خلال هذا العنوان إلى ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى عهدة رابعة رغم عدم قدرته على تنشيط حملته الانتخابية، و هي القاعدة الأساسية

¹ - Rabbah .B:El Watan,No7142,loc.cit.

في أي عمل سياسي، إذ على الشخصية السياسية أن تكون في الصورة جسديا و ليس تمثيلا من أجل المنافسة الانتخابية¹.

و اكتفت الصحيفة في تعريف ثالث وظيفة سياسية من حيث البروز بالتعليق و تقييم هذه الوظيفة المتمثلة في رعاية المصالح بنسبة 14.81٪، عبر عرض تقييم مختصة في علوم اللغة ومناضلة من أجل الحريات من جامعة الجزائر خولة طالب الابراهيمي في مقال تحت عنوان « Le pouvoir ne communique qu'avec sa clientèle » و متوحد، و لا يتوان عن تجاهل مطالب و مصالح المجتمع²، و اعتبار الشعب قاصرا ، و غياب الاتصال بين مختلف أطرافه و مكوناته³ ، و بالنسبة لوظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار التي رافقت مضامين المنع والتعدي على حريات التعبير و صوت الشارع، مما أدى إلى انتشار العنف والاعتداءات، المضايقات و توقيف التجمعات الشعبية، الأمر الذي يستوجب فيه على النظام إعادة تقييم وظيفة الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد، و فتح المجال لكلمة الشعب من أجل نقادي الانفجار الاجتماعي⁴، التي سجلت نسبة 11.11٪ ، اعتمدت الصحيفة فيها على كل من توضيح وتحديد معناها و تقييمها و التعليق عليها بنسبة 3.7٪ و 7.4٪ على التوالي، و في تعليق للصحيفة بعنوان « Le monopole de la violence » طرحت الصحيفة غياب سياسة الانفتاح و حضور الاحتكار و الرقابة التي يفرضها النظام على حرية التعبير الأمر الذي يعرقل وظيفة هذا الأخير في الحفاظ على الأمن و الاستقرار⁵.

و نفس الأمر انطبق على تعريف وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها التي سجلت هي الأخرى نسبة 11.11٪ توزعت بين التقييم و التعليق بنسبة 7.4٪ و عادت نسبة 3.7٪ إلى عنصر التوضيح و تحديد المعنى . و بالتعريف على وظيفة تجميع القيم اعتمدت الصحيفة على عصر التقييم و التعليق لا غير، حيث سجلت نسبة 7.4٪، طرحت فيه قضية التأسيس لقيم ديمقراطية و ترسيخ قيم المواطنة و خدمة المصلحة العامة و التنمية المستدامة و الاستثمار في تكوين الفرد الجزائري ensemble «

¹ - Chawki Amari: **Point zéro les boîtes emboîtées**, El Watan ,No 7132,24Mars 2014,p32

² - Hamid Tahri: **Le pouvoir ne communique qu'avec sa clientèle**, El Watan:No7147,Op.cit, p13.

³ - Loc.cit.

⁴ - Djaffar Ramani :**Un fleau chasse un autre**, El Watan ,No7144,Op.cit,p05.

⁵ - Loc.cit.

¹ « rêvons ! ensemble osons. » كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة تطبيق القانون التي لم تتعدى نسبتها 3.7٪، أما بخصوص تعريف الوطن لوظيفة الحفاظ على الرموز التاريخية فقد اكتفت بتوضيحها نسبيا ب: 3.7٪، حيث أعابت الصحيفة على النظام السياسي إهماله للأحداث التاريخية والذاكرة الجماعية و استخلاص الدروس و العبر السياسية من تاريخ الثورة و النضال السياسي الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية²، كما لم يتم تناول وظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية ولا تعريفها من طرف هذه الصحيفة لا من حيث توضيح معناها و لا التعليق عليها و تقييمها .

إجمالا لم تركز الصحيفة في تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري على التوضيح و تحديد المعاني بقدر ما ركزت على التعليق و تقييم هذه الوظائف، الأمر الذي لا يعتبر كافيا لتزويد المواطن بالمعارف والمعلومات الكافية، لأنها تخاطب الجمهور العريض و لا تتوجه بالضرورة إلى طبقة مستنيرة و مثقفة تعي خصائص و معان هذه الوظائف، كما من الضروري الإشارة إلى أن عملية التوضيح و تحديد المعنى سجلت نسبة 25.92٪، كما أن الصحيفة لم تتناول هذه الوظائف مطلقا بسطحية بشكل عام والدليل على ذلك عدم وجود تكرارا واحدا في هذا الاتجاه، لأن وسائل الإعلام تساهم في تكوين و بناء الهوية الوطنية، فعلى المستوى الفردي تقترح وسائل الإعلام نماذج فكرية و عملية مرغوبة في المجتمع بواسطتها يمكن للأفراد بلمسات بسيطة بناء تعزيز و تنمية ثقافتهم السياسية.

¹ - Hocine Benhadid: **Ensemble rêvons ensemble osons** ,El Watan ,No7140,Op.cit. ,pp04-05.

² -Loc.cit.

المحور الثاني : دور مضمون صحيفة El Watan في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية

جدول رقم (81) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية

النسبة %	التكرار	الإبعاد السياسية	
13.04	21	تكويني	البعد المعرفي
17.39	28	تفسيري	
16.14	26	تفاعلي	البعد العاطفي
2.48	4	سلي	
29.81	48	عرض حال	البعد التقييمي
21.11	34	نقدي	
100	161	المجموع	

يوضح الجدول رقم (81) توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية لمضامين صحيفة الوطن ، حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول سيطرة البعد التقييمي على بقية الأبعاد الأخرى و ذلك من خلال عرضد الحال بنسبة 29.81% و البعد النقدي بنسبة 21.11%. أما بالنسبة لبقية الأبعاد الأخرى فبرز البعد المعرفي بشقيه التفسيري و التكويني كثاني بعد ، حيث سجل كل منها نسبة 17.39% و 13.04% على التوالي .و آخر بعد ظهر من خلال المضامين السياسية لصحيفة الوطن تمثل في البعد العاطفي، الذي سيطر عليه البعد التفاعلي بنسبة 16.14% ،أين تفاعلت الصحيفة مع الأحداث التي تطرحها مثل موضوع « arrêtez la mascarade ? » دعوة صحيفة الوطن إلى إنقاذ الجزائر و وقف تلاعب السلطة و الالتزام نحو الشعب¹ ، و لم يسجل البعد السلبي إلا ما نسبته 2.48% ، وإجمالاً نلاحظ على مستوى هذا البعد تفاعل الصحيفة مع الأحداث و الأخبار و استنطاقها، و ليس فقط اكتفاؤها بتقديمها بشكل سلبي يحاكي لغة الخشب.

و انطلاقاً من هذا الجدول نخلص إلى أن كل الأبعاد الخاصة بتكوين الثقافة السياسية حاضرة مع سيطرة و بروز البعد التقييمي أكثر من بقية الأبعاد الأخرى، مما يحفز على تشكيل الآراء والمواقف من طرف الجمهور المتلقي. غير أن البعد المعرفي يظل بعداً مهماً في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، لأنه يكل المصدر الذي يستقي منه الفرد المعلومات و الأخبار المتعلقة

¹ - M.Antar :Contribution arrêtez la mascarade , El Watan ,No 7141 Op.cit, p04.

بالأحداث السياسية ويكون آراءه و مواقفه حولها باستقلالية و بعيدا عن تقييمات و تعليقات الصحفية، التي قد تلعب دورا مؤثرا على اتجاه و منحى هذه المواقف و الآراء لصالحها أو لصالح عناصر و تنظيمات سياسية تخدمها، غير أن الكثير من الباحثين أصبح يرى أن أثر وسائل الإعلام لم يعد يقتصر فقط على الدعاية و إنما على الآثار المعرفية لوسائل الإعلام من أجل التأثير في الفرد، إذ أنه ليس من الضروري توجيه أوامر سلوكية له، مثل ما يحدث مع الإنسان الآلي، بل من الأسهل و بشكل فعال أحسن البحث عن التحكم في محيطه، و بعبارة أخرى على عدد و نوعية المعلومات التي يتلقاها و التي يبني عليها تصرفه اليومي، و فرض بعض وجهات النظر وبعض التعريفات والمفاهيم لمواقف محددة و بذلك بناء الموقف الاجتماعي و السياسي¹، أو كما تشير إليه النظرية النسقية تشكيل السياق الاجتماعي و السياسي والتحكم في مدخلاته و الوعي بمخرجاته.

جدول رقم (82) يبين توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون السياسي

النسبة %	التكرار	فئة وظيفة المضمون السياسية
4.96	8	الإخبارية و الإعلامية
3.72	6	التفسيرية و التوضيحية
24.22	39	التغطية و مراقبة البيئة
5.59	9	الاتصال السياسي
12.42	20	التعليق
6.21	10	النقد
4.34	7	المعارضة
1.24	2	المساندة
12.42	20	التوعية و التحسيس
10.55	17	التوجيه السياسي
11.18	18	التربية و التنشئة السياسية
3.10	05	التجنيد السياسي
100	161	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (82) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون السياسي في صحيفة الوطن ، أن أعلى نسبة سجلت هي لوظيفة من الوظائف الإعلامية و تحديدا

¹ -Gregory Derville : Op.cit ,p129.

وظيفة التغطية ومراقبة البيئة بنسبة 24.22%، و أضعف نسبة كانت على مستوى هذا الجدول عادت إلى وظيفة المساندة بنسبة 1.24% وهي تنتمي لوظائف الرأي، أما من حيث الترتيب العام لهذه الوظائف فإن أول مرتبة عادت إلى وظائف التكوين السياسي، التي تعدت وظائفها مجتمعة 35%، توزعت بين وظيفة التوعية و التحسيس بنسبة 12.42%، ثم وظيفة التربية و التنشئة السياسية بنسبة 11.18% جاءت بعدها وظيفة التوجيه السياسي بنسبة 10.55% ، و آخر نسبة على مستوى هذه الوظائف هي وظيفة التجنيد السياسي التي مثلت 3.1%.

بعد هذه الوظائف جاءت الوظائف الإعلامية في مقدمتها كما سبق و ذكرنا وظيفة التغطية ومراقبة البيئة ، ثم وظيفة الاتصال السياسي بنسبة 5.59% ، و الوظيفة الإخبارية والإعلامية بنسبة 4.96%، وأخيرا وظيفة التفسير و التوضيح بنسبة 4.96%. أما بالنسبة لوظائف الرأي التي احتلت المرتبة الثالثة في مقدمتها كانت وظيفة التعليق بـ: 12.42% ، بعدها وظيفة النقد بنسبة 6.21% ، ووظيفة المعارضة السياسية بنسبة 4.34%، و آخر نسبة على مستوى هذه المجموعة عادت لوظيفة المساندة السياسية التي قدمتها الصحيفة من خلال مضامينها بـ: 1.24%. و عموما توزعت و تنوعت وظائف المضمون و تقاربت إجمالا نسبها مما منح الفرصة لكل الوظائف بالظهور على مستوى مضامين صحيفة الوطن .

جدول رقم (83) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأهداف السياسية

النسبة %	التكرار	الهدف
2.48	4	الدعوة للمشاركة السياسية و التصويت
6.83	11	الدعوة للمساعدة و الدعم السياسي
4.74	7	الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات
14.28	23	تشجيع الحراك السياسي
13.66	22	مقارنة البرامج السياسية
37.88	61	تشكيل المواقف و الآراء السياسية
1.86	3	طمأنة المواطنين
15.52	25	التحذير و التخويف
3.10	5	التصعيد السياسي
100	161	المجموع

نقرا من خلال الجدول رقم (83) توزيع مفردات العينة حسب هدف مضامين صحيفة الوطن ، إذ جاء في مقدمة هذه الأهداف هدف تشكيل المواقف و الآراء السياسية بنسبة 37.88% ، لأن كل الأحداث والقضايا السياسية التي قدمتها صحيفة الوطن هي معارف سياسية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر على اتخاذ موقف أو تبني رأي و تشكيله انطلاقا من هذه المعلومات المقدمة .

ثاني هدف عاد إلى التحذير و التخويف و ذلك بنسبة 15.52% ، حيث يعكس التخوف الكبير لما ستؤول إليه هذه الانتخابات السياسية، و فترة الانتظار والترقب التي يعيشها كل من الفضاء السياسي الجزائري بجميع مكوناته، خاصة مع عودة العنف و المواجهات في منطقة مزاب و التساؤل عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ما وصفته الصحيفة بـ: « le malaise national » الذي يرافق غياب الحوار و برامج حكومية حاملة لمشاريع اجتماعية قادرة على احتواء الأزمة و إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة¹. كما اعتبرت أن الحملة الانتخابية لشهر افريل 2014 تحمل مستقبلا غير مضمون بالاستناد إلى أحداث العنف و الرفض المطلق للعهد الرابع في العديد من مناطق الوطن ، ومثال ذلك الأحداث التي شهدتها مدينة بجاية² . ثالث نسبة على مستوى بيانات هذا الجدول عادت إلى تشجيع الحراك السياسي بـ: 14.88%، إذ تقول الصحيفة « les boycotters se

¹ -M.M :Les causes profondes d'un malaise national, El Watan,No7147,Op.cit,p24.

² -K. Medjdoub :Des lendemains incertains à Béjaïa , El Watan,No7144,Op.cit, ,p03.

« mobilisent ,et appel à se réunir pour faire partir le système » لأن النظام السياسي الجزائري هو نظام غير عادل و فاسد¹ ، جاء بعد ذلك هدف مقارنة البرامج السياسية التي قدمها المترشحين الستة لهذه الانتخابات بنسبة 13.66%. نخص بالذكر على سبيل المثال قيام صحيفة الوطن بمقارنة برامج المترشحين و وصفها ببرامج متسرعة ، ضيقة و غير مدروسة، أي ليست مبنية على دراسات و معطيات سوسيو-اقتصادية، حيث لم تأخذ بعين الاعتبار عنصر مهم في المجتمع و هو الثقافة، التي لم تحظى بالاهتمام من طرف كل البرامج المقدمة².

أما آخر النسب فقد عادت إلى الدعوة للمساندة و الدعم السياسي ، الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات و ذلك بنسبة 6.83% و 4.74% على التوالي، حيث لم تحمل مضامين صحيفة الوطن أي تلميحات أو عناصر إعلامية تدعوا صراحة، و لو بشكل غير مباشر إلى مساندة و دعم مترشح دون الآخر و مقاطعة هذه الانتخابات، كما أنها لم تدعو في نفس الوقت إلى المشاركة السياسية التصويت، و الدليل على ذلك عدم بروز هذا الهدف بقوة . نفس الشيء بالنسبة لهدف التصعيد السياسي و طمأنة المواطنين حيث لم تتعدى نسبهم 2.48%، 3.10%، 1.86% على التوالي. إن هذه الأهداف لم تعكس المنحى العام للوظائف الإعلامية السياسية التي تقوم بها الصحيفة من جهة، كما نستنتج أيضا أن صحيفة الوطن ظهرت بموقف المستقل و المسلم بالأحداث السياسية و التوترات التي تعيشها البلاد في هذه الفترة، بدليل أن هدف طمأنة المواطنين لم يتعدى نسبة 1.86%، مقابل حصول هدف التحذير والتخويف على المرتبة الثانية بنسبة 15.52%، و هو ما يعطي صورة سلبية على الدور الاجتماعي لصحيفة الوطن و التي وفقا للوظائف الإعلامية تساهم في اطمئنان المواطن إلى بيئته، مما يدعونا للتساؤل عن المسؤولية الاجتماعية للصحافة الوطنية الجزائرية.

¹ -Nabila. A :Les boycotteurs réfutent les accusations des pro-Bouteflika, El Watan,No7145,op.cit,p04.

² -K: Programmes des candidats à la présidentielle la culture cette grande absente , El Watan,No7147,Op.cit, p07.

جدول رقم (84) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات النظام السياسي الجزائري

مكونات النظام	اجباني		سلبي		محايد		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	
الحكومة	/	/	2	7.69	/	/	7.69
الدستور	/	/	3	11.53	/	/	11.53
نمط العملية السياسية و الانتخابية	/	/	3	11.53	/	/	11.53
المؤسسات العسكرية	3	11.53	1	3.84	/	/	15.38
العنصر السكاني	1	3.84	2	7.69	/	/	11.53
البنى الاقتصادية و الاجتماعية	/	/	3	11.53	/	/	11.53
النظم الإيديولوجية والقيمية	/	/	2	7.69	/	/	7.69
الأحزاب و الجمعيات السياسية	1	3.84	/	/	4	15.38	19.23
جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني	/	/	1	3.84	/	/	3.84
المجموع	5	19.23	17	65.38	4	15.38	100

يمثل الجدول رقم (84) توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الوطن نحو مكونات النظام السياسي الجزائري ، حيث شكل الاتجاه المحايد لصحيفة الوطن نحو الأحزاب و الجمعيات السياسية أعلى نسبة تمثلت في 15.38%، إلى جانب نسبة ضعيفة عادت للاتجاه الايجابي ممثلة في 3.84%، وعلى غير العادة لم يظهر الاتجاه السلبي نحو هذا المكون من طرف صحيفة الوطن ، أما ثاني أكبر نسبة عادت إلى المؤسسة العسكرية و هي نسبة ايجابية بقيمة 11.53% و نسبة 3.84% عادت للاتجاه السلبي .

كذلك سجلت كل من نمط العملية السياسية و الانتخابية ، البنى الاقتصادية و الاجتماعية والدستور نفس النسب غير أنها نسب سلبية تمثلت 11.53% لكل منهما ، مع الإشارة إلى غياب بقية الاتجاهات الأخرى المتمثلة في المحايد و الايجابي. وانقسم اتجاه الصحيفة بين الاتجاه السلبي

والايجابي فيما يتعلق بالعنصر السكاني مع سيطرة الاتجاه السلبي بنسبة 7.69% مقابل 3.84% للاتجاه الايجابي.

أما فيما يخص الاتجاه نحو النظم الإيديولوجية و القيمة و الحكومة نسجل حضور الاتجاه السلبي بنسبة 7.69% لكل منهما، و غياب بقية الاتجاهات، كذلك الأمر بالنسبة للاتجاه نحو جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني التي لم تسجل إلا ما نسبته 3.84%. إجمالاً نقرا من خلال هذا الجدول أن اتجاه صحيفة الوطن نحو مكونات النظام السياسي الجزائري هو اتجاه سلبي في مجمله ، حيث سجل ما نسبته 65.38% ،بعده جاء الاتجاه الايجابي بنسبة 19.23% ، و أخيراً الاتجاه المحايد بنسبة 15.38%.

جدول رقم (85) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو مكونات الطبقة السياسية

مكونات الطبقة السياسية		ايجابي		سلبي		محايد		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الرئيس المترشح	/	5	15.15	2	6.06	7	21.21		
مترشحي الرئاسيات	1	3.03	1	3.03	2	6.06	4	12.12	
ممثل ووكلاء المرشحين	/	3	9.09	2	6.06	5	15.15		
الوزراء	/	/	/	/	/	/	/		
رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية	/	/	/	/	/	/	/		
شخصيات سياسية سابقة	/	3	9.09	2	6.06	5	15.15		
متقاعدين في الجيش	/	1	3.03	/	/	1	3.03		
حقوقيون وقانونيون جزائريون	/	1	3.03	/	/	1	3.03		
شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات	/	3	9.09	2	6.06	5	15.15		
الأنتصار	/	/	/	1	3.03	1	3.03		
شخصيات و منظمات أجنبية	/	/	/	/	/	4	12.12		
المجموع	1	3.03	17	51.51	15	45.45	33	100	

يبين الجدول رقم (85) توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الوطن نحو مكونات الطبقة السياسية المكونة من فاعلين و شخصيات سياسية جزائرية و أجنبية ، وعليه نلاحظ أن أعلى نسبة عادت إلى الاتجاه السلبي للصحيفة نحو الرئيس المترشح بنسبة 15.15%، إلى جانب التزامها بالحياد تجاه ذات الشخصية بلغت نسبة 6.06%. أما بالنسبة لثاني أعلى نسبة فقد عادت إلى الاتجاه المحايد

الذي سجل على مستوى الشخصيات و المنظمات الأجنبية 12.12% ، و غياب كل من الاتجاه الايجابي و السلبي للصحيفة نحو هذه الشخصيات، بعد ذلك جاء الاتجاه السلبي نحو كل من ممثلي ووكلاء المترشحين والشخصيات السياسية السابقة و الشخصيات المقاطعة و المعارضة للانتخابات بنسبة 9.09% لكل منها. ثم توزع اتجاه صحيفة الوطن نحو مرشحي الرئاسيات على الاتجاهات الثلاثة، أكبر نسبة عادت للاتجاه المحايد بنسبة 6.06% و أخذ كل من الاتجاه السلبي و المحايد بنسبة 3.03%.

أما بالنسبة لآخر نسبة فقد عادت إلى الأنصار ، المتقاعدين في الجيش و حقوقيين و قانونيين جزائريين بنسبة 3.03% لكل منهم، و إجمالاً نلاحظ من خلال هذا الجدول تقارب بين الاتجاه السلبي والاتجاه المحايد الذي سجل نسبة معتبرة ، و ذلك بنسبة 51.51% و 45.45% على التوالي، و آخر اتجاه عاد للاتجاه الايجابي بنسبة إجمالية قدرت بـ: 3.03% .

جدول رقم (86) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحيفة نحو العملية السياسية والانتخابية

المجموع		محايد		سلبي		ايجابي		العملية السياسية و الانتخابية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
6.66	5	/	/	6.66	5	/	/	مستوى الخطاب السياسي
8	6	4	3	4	3	/	/	المنافسة السياسية و الانتخابية
16	12	4	3	12	9	/	/	تقديم و شرح البرامج الانتخابية
2.66	2	/	/	2.66	2	/	/	مراقبة و الإشراف على الانتخابات
8	6	/	/	8	6	/	/	سياسة النظام
8	6	/	/	8	6	/	/	الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية
9.33	7	4	3	5.33	4	/	/	المشاركة السياسية
20	15	5.33	4	12	9	2.66	2	المقاطعة والعزوف السياسي
20	16	8	7	10.66	8	1.33	1	تنشيط الحملة الانتخابية
100	75	26.66	20	69.33	52	4	3	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم (86) الذي يتعلق بتوزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الوطن نحو العملية السياسية و الانتخابية ، أن أعلى نسبة عادت إلى اتجاه الصحيفة السلبي نحو

عملية المقاطعة والعزوف السياسي بنسبة 12% ، إلى جانب حضور كل من الاتجاه المحايد بنسبة 5.33% والاتجاه الايجابي بنسبة 2.66% على مستوى هذه العملية .

أما بالنسبة لثاني أكبر نسبة فقد سجلها أيضا الاتجاه السلبي نحو تنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 10.66%، زيادة على الاتجاه المحايد الذي مثل نسبة 8% ، و الاتجاه الايجابي بتكرار ممثل بنسبة 1.33%. كذلك سجل اتجاه الصحيفة نحو تقديم و شرح البرامج الانتخابية اتجاها سلبيا بنسبة 12% و 4% عادت للاتجاه المحايد مع غياب الاتجاه الايجابي للصحيفة فيما يتعلق بهذه العملية، وجاء اتجاه صحيفة نحو كل من المنافسة السياسية و الانتخابية ،النظام و الخروقات و الانحرافات السياسية والانتخابية سلبيا بشكل مطلق بنسبة 8% لكل منهم . نفس الأمر بالنسبة لمستوى الخطاب السياسي ولكن بنسبة 6.66%. أما آخر النسب فلقد عادت إلى مراقبة و الإشراف على الانتخابات الانتخابية بنسبة 2.66% تعلقت هي الأخرى بالاتجاه السلبي، و بشكل عام جاء اتجاه صحيفة الوطن نحو العملية السياسية و الانتخابية سلبيا في معظمه بنسبة 69.33% إلى جانب حضور الاتجاه المحايد بنسبة 26.66% و آخر مرتبة مثلها الاتجاه الايجابي بنسبة 4%.

جدول رقم (87) يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه صحيفة الوطن نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته

وظائف النظام السياسي	ايجابي		سلبي		محايد		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	
تطبيق القانون	1	/	1	/	1	/	3.70
ضبط المصالح وتنظيمها	3	/	3	/	3	/	11.11
رعاية المصالح	4	/	4	/	4	/	14.81
صنع القاعدة	5	/	5	/	5	/	18.51
تجميع القيم	2	/	2	/	2	/	7.40
الحفاظ على الأمن والاستقرار	3	/	3	/	3	/	11.11
الحفاظ على الرموز التاريخية	1	/	1	/	1	/	3.70
ضمان نزاهة الانتخابات	8	/	8	/	8	/	29.62
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	27	/	27	/	27	/	100

يمثل الجدول رقم (87) اتجاه صحيفة الوطن نحو وظائف النظام السياسي الجزائري، حيث مثل اتجاه الصحيفة نحو وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات أعلى نسبة في الاتجاه السلبي بنسبة 29.62٪، ثاني نسبة عادت في الاتجاه السلبي للصحيفة نحو وظيفة صنع القاعدة ممثلة بـ: 18.51٪، ثم جاء بعد ذلك اتجاه الصحيفة نحو وظيفة رعاية المصالح بنسبة 14.81٪، بعدها ضبط المصالح وتنظيمها، الحفاظ على الأمن و الاستقرار بنسبة 11.11٪ لكل منها و بدورها مثلت اتجاهها سلبيًا.

أما بالنسبة لوظيفة تجميع القيم فجاءت ممثلة باتجاه الصحيفة السلبي و ذلك بـ: 7.40٪ ، وآخر النسب عادت إلى وظيفة تطبيق القانون بـ: 3.70٪ و الحفاظ على الرموز التاريخية بذات النسبة، وعليه نلاحظ من خلال النسب المذكورة أعلاه أن كلها ممثلة بالاتجاه السلبي، الذي شكل حصريا اتجاه صحيفة الوطن نحو وظائف النظام السياسي الجزائري نظرا لغياب كل من الاتجاه المحايد و الاتجاه الايجابي نحو هذه الوظائف. الأمر الذي يعكس ليس فقط اتجاه الصحيفة بل موقفها من فعالية هذه الوظائف داخل النظام السياسي الجزائري.

المحور الثالث : دور الصحافة الوطنية في تكوين السلوكات و القيم السياسية

جدول رقم (88) يبين توزيع مفردات العينة حسب سلوك الصحيفة

النسبة%	التكرار	سلوك الصحيفة
36.02	58	المراقب
27.32	44	المحلل
7.45	12	ترتيب الأولويات
9.93	16	المواطن و الفاعل
11.80	19	رعاية للحقوق
7.45	12	صانعة للحدث
100	161	المجموع

يوضح الجدول رقم (88) توزيع مفردات العينة حسب سلوك صحيفة الوطن نحو الحياة السياسية والانتخابية ، أين شكل سلوك المراقب السلوك الغالب لصحيفة الوطن بنسبة 36.02% من خلال تغطيتها لمختلف الأحداث السياسية المتعلقة بشكل مباشر و غير مباشر سواء بالحياة السياسية ككل والانتخابات الرئاسية بشكل خاص .

بينما جاء في المرتبة الثانية السلوك التحليلي للصحيفة تجاه ما نقلته من أحداث و قضايا وأخبار عن الحياة السياسية و الانتخابية و ذلك بنسبة 27.32%، مثال ذلك تحليل البرامج السياسية للمرشحين أو قراءة معمقة في تصريحات و تعليقات و مواقف رجال السلطة السابقين و إحيائهم لمواقع و آلام البلاد التي عاشتها في العشرية السوداء، التي لن تؤدي إلا إلى إعادة إغراق الدولة في الاستقرار و الضبابية أو تحليل للبرامج الاقتصادية لمرشحي الرئاسيات ، « entre populisme » « continuité et rupture » البعيدة كل البعد عن الإصلاح، و إعطاء نفس جديد للاقتصاد الجزائري الذي يواصل نزوله إلى أسفل السلم العالمي¹. كما اتخذت صحيفة الوطن أيضا سلوك رعاية الحقوق أين مثلت الجمهور العريض والمواطن الجزائري و دافعت عن حقه و صوته في الحياة السياسية والانتخابات الرئاسية و ذلك بنسبة 11.8%.

¹- Melissa Roumadi: *Entre populisme continuité et rupture* , El Watan, No7148, Op.cit, ,p06.

إلى جانب رعاية الحقوق و لو بأقل درجة. تبنت الصحيفة أيضا سلوك المواطن الفاعل لتدعيم السلوك السابق و ذلك بنسبة 9.93% و آخر النسب عادت لسلوك صناعة الحدث بنسبة 7.45% حيث أشارت الصحيفة إلى تهديد إعادة الترشح المفروضة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة من طرف العديد من الأحزاب السياسية، رجال السياسة ، الجيش وسائل الإعلام ...و حتى الرياضيين مقابل رفض ومعارضة جماهيرية ، و تستطرد الصحيفة أن بوتفليقة لم يعد رجل الإجماع الذي كان في العهد السابقة و إنما رجل السلطة¹.

¹- Omar Berbiche : *Campagne électorale pour la présidentielle la cohésion nationale menacée*, El Watan ,No7145 ,Op.cit,p02.

جدول رقم (89) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة ومكونات النظام

السياسي

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		رعاية الحقوق		صناعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الحكومة	1	3.84	1	3.84	/	/	/	/	/	/	/	/	2	7.69
الدستور	1	3.84	1	3.84	/	3.84	/	/	/	/	/	/	3	11.53
نمط العملية السياسية والانتخابية	1	3.84	1	3.84	/	/	/	/	/	/	/	/	3	11.53
المؤسسات العسكرية	1	3.84	2	7.69	/	3.84	/	/	/	/	/	/	4	15.38
العنصر السكاني	/	/	2	7.69	/	3.84	/	/	/	/	/	/	3	11.53
البنى الاقتصادية والاجتماعية	1	3.84	2	7.69	/	/	/	/	/	/	/	/	3	11.53
النظم الإيديولوجية	/	/	2	7.69	/	/	/	/	/	/	/	/	2	7.69
الأحزاب والجمعيات السياسية	3	11.53	/	/	/	/	/	/	1	3.84	1	3.84	5	19.23
جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني	/	/	/	/	/	/	1	3.84	/	/	/	/	1	3.84
المجموع	8	30.76	11	42.30	3	11.53	1	3.84	1	3.84	2	7.69	26	100

يبين الجدول رقم (89) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك صحيفة الوطن ومكونات النظام السياسي الجزائري ، حيث سجلت العلاقة بين سلوك المراقب و الأحزاب و الجمعيات السياسية أعلى نسبة تمثلت في 11.35% ، إلى جانب ارتباط هذه الأحزاب بسلوك رعاية الحقوق بنسبة 3.84% وسلوك صناعة الحدث بنفس النسبة . كما مثلت العلاقة بين المؤسسات العسكرية والسلوك التحليلي نسبة 7.69% ، التي ارتبطت أيضا ببقية السلوكات الأخرى منها سلوك المراقب وسلوك ترتيب الأولويات بنسبة 3.84% لكل منها. كما توزعت العلاقة بين العنصر السكاني و سلوك الصحيفة أولا السلوك التحليلي بنسبة 7.69% ثم سلوك ترتيب الأولويات بنسبة 3.84% ، و نفس الشيء انطبق على العلاقة بين البنى الاقتصادية و الاجتماعية و كل من السلوك التحليلي و سلوك المراقب بنسبة 7.69% و 3.84% على التوالي.

و انقسمت العلاقة بين نمط العملية السياسية و الانتخابية على كل من السلوك المراقب ، التحليلي وصناعة الحدث بمجموع 11.35% و بنسبة 3.34% لكل علاقة، أما بالنسبة للعلاقة بين النظم الإيديولوجية و سلوك صحيفة الوطن فقد اقتصرت العلاقة على مستوى السلوك التحليلي و ذلك بنسبة 7.69%. و آخر العلاقات جمعت بين جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 3.84%. و إجمالاً نلاحظ من خلال هذا الجدول سيطرة العلاقة بين مكونات النظام السياسي و السلوك التحليلي بالدرجة الأولى بنسبة 42.3% ، و هذا يرجع إلى طبيعة مكونات الأنظمة السياسية التي تحتاج إلى التحليل و القراءة السياسية المعقدة لمكونات هذه المؤسسة، لأنها تتطلب في الغالب خبراء و مختصين في المجال السياسي ، لإلقاء الضوء و توضيح أبعاد هذه العناصر التي تعتبر انساقاً فرعية في نسق النظام السياسي الجزائري العام، إذ تتفاعل فيما بينها حسب السياق السياسي و الإعلامي الجزائري تؤثر و تتأثر بجميع الأنساق الأخرى، كما سجل أيضاً على مستوى هذا الجدول علاقة بين هذه المكونات و سلوك المراقب بنسبة معتبرة تمثلت في 30.67% وهي ثاني أعلى نسبة ، و اضعف علاقة جمعت هذه المكونات كانت بكل من سلوك المواطن الفاعل و سلوك رعاية الحقوق بنسبة 3.84% لكل منهما.

جدول رقم (90) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و مكونات الطبقة السياسية

العلاقة	المرقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية الحقوق		صانعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الرئيس المترشح	1	3.03	1	3.03	/	/	/	/	2	6.06	/	/	7	21.21
مترشحي الرئاسيات	3	9.09	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3.03	4	12.12
ممثل ووكلاء المترشحين	2	6.06	1	3.03	/	/	/	/	2	6.06	/	/	5	15.15
الوزراء	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات سياسية سابقة	2	6.06	3	9.09	/	/	/	/	/	/	/	/	5	15.15
متقاعد من الجيش	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3.03	/	/	1	3.03
حقوقيون جزائريون	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3.03	/	/	1	3.03
شخصيات المقاطعة والمعارضة	4	12.12	1	3.03	/	/	/	/	/	/	/	/	5	15.15
الأنصار	1	3.03	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3.03
شخصيات وتنظيمات سياسية أجنبية	3	9.09	1	3.03	/	/	/	/	/	/	/	/	4	12.12
المجموع	16	48.48	7	21.21	/	/	6	18.18	3	9.09	1	3.03	33	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (90) الذي يمثل توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك صحيفة الوطن و مكونات الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية ، أن أعلى نسبة عادت للعلاقة التي جمعت بين شخصيات المقاطعة و المعارضة و سلوك المراب و المشاهد لصحيفة الوطن وذلك بنسبة 12.12% ، كما سجلت نفس الشخصيات علاقة مع السلوك التحليلي بنسبة 3.03%. كما تفرعت العلاقة بين الرئيس المترشح على العديد من السلوكات في مقدمتها سلوك المواطن الفاعل و ذلك بنسبة 9.09% ثم بعدها سلوك رعية الحقوق بنسبة 6.06% و أخيرا سلوك المراب و المشاهد و المحلل بنسبة 3.03% لكل منهما. و تمثلت العلاقة بين شخصيات سياسية سابقة و سلوك الصحيفة على مستوى السلوك التحليلي بنسبة 9.09% و 6.06% عادت للسلوك المراب

المشاهد. و اقتصرت العلاقة بين المترشحون على العلاقة بالسلوك المراقب المشاهد بنسبة 9.09% إلى جانب صناعة الحدث بنسبة 3.03%. بينما تفرعت بين ممثلي ووكلاء المترشحين على كل من سلوك المراقب و المشاهد و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 6.06% لكل من منها و سلوك التحليلي بنسبة 3.03%. و آخر العلاقات هي تلك التي جمعت بين المتقاعدين من الجيش و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 3.03% ، و العلاقة بين الحقوقيون الجزائريون و سلوك رعاية الحقوق بنسبة 3.03%، و بين المساندين و المراقب و المشاهد بنسبة 3.03%.

وعموما نلاحظ من خلال هذا الجدول من خلال هذا الجدول سيطرة العلاقة بين سلوك صحيفة الوطن و مكونات الطبقة السياسية على بقية العلاقات الاخرى ، حيث سجلت ما يقدر بنسبة 48.48%، مقابل تسجيل هذه المكونات و سلوك التحليل بنسبة 21.21% مما يمثل فارقا معتبرا بين هاتين العلاقتين، غير أن علاقة سلوك المواطن الفاعل و الشخصيات السياسية لم يكن بعيدا جدا عن العلاقة الثانية حيث سجل نسبة 18.18% و عليه فان الصحيفة الوطن لم تكتفي فقط بدور المشاهد إزاء هذه الطبقة السياسية و إنما بذلت جهدا أيضا في تحليل مكانة هذه الشخصيات و وزنها على مستوى الساحة السياسية كما حاولت إلى جانب ذلك لعبت دور المواطن الفاعل و تحريك الأمور السياسية حول هذه الشخصيات.

جدول رقم (91) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و العملية السياسية والانتخابية

العلاقة	المراقب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية الحقوق		صانعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
مستوى الخطاب السياسي	/	/	3	4	1	1.33	1	1.33	/	/	/	/	5	6.66
المنافسة السياسية والانتخابية	6	8	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6	8
تقديم البرامج	2	2.66	5	6.66	4	5.33	/	/	1	1.33	/	/	12	16
مراقبة والإشراف على الانتخابات	1	1.33	/	/	/	/	/	/	/	/	1	1.33	2	2.66
سياسة النظام	/	/	3	4	/	/	1	1.33	2	2.66	/	/	6	8
الخروقات والانحرافات السياسية	1	1.33	/	/	/	/	1	1.33	2	2.66	2	2.66	6	8
المشاركة السياسية	4	5.33	1	1.33	/	/	/	/	1	1.33	1	1.33	7	9.33
المقاطعة والعزوف السياسي	10	13.33	/	/	2	2.66	2	2.66	/	/	1	1.33	15	20
تنشيط الحملة الانتخابية	10	13.33	2	2.66	/	/	1	1.33	/	/	3	4	16	21.33
المجموع	34	45.33	14	18.66	7	9.33	6	8	6	8	8	10.66	75	100

يوضح الجدول رقم (91) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك صحيفة الوطن والعملية السياسية و الانتخابية ، حيث برزت على مستوى هذه العلاقة، كل من العلاقة بين عملية المقاطعة والعزوف السياسي و سلوك المراقب للصحيفة و نفس العلاقة جمعت بين عملية تنشيط الحملة الانتخابية و ذات السلوك و ذلك بنسبة 13.23% لكل منها. أما بالنسبة لثاني أهم العلاقات فقد جمعت بين عملية المنافسة السياسية و الانتخابية و سلوك المراقب و ذلك بنسبة 8% مع غياب بقية العلاقات بالسلوكيات الأخرى.

و توزعت العلاقة بين تقديم البرامج على السلوك التحليلي بنسبة 6.66% إلى جانب سلوك ترتيب الأولويات بنسبة 5.33% و المراقب بنسبة 2.66% ، و أخيرا سلوك رعاية الحقوق بنسبة 1.33%. كذلك الأمر بالنسبة لكل من المشاركة السياسية التي سيطرت علاقتها بالسلوك المراقب على

بقية السلوكيات الأخرى بنسبة 5.33% و لم تتعدى العلاقات الأخرى خاصة تلك التي تجمعها بالسلوك التحليلي و رعاية الحقوق و صناعة الحدث بنسبة 1.33%. أما بالنسبة لسياسة النظام فقد سيطرت العلاقة التي جمعتها بالسلوك التحليلي بنسبة 4% و تراوحت نسبة العلاقة بينه و بين سلوك المواطن الفاعل و رعاية الحقوق من 1.33% إلى 2.66%. و انقسمت العلاقة بين الخروقات و الانحرافات السياسية و مختلف سلوك الصحيفة و التي لم تتعدى نسبة 2.66% ، حيث سجلت علاقتها بالسلوك المراقب المشاهد بنسبة 1.33% كذلك الأمر بعلاقتها بالسلوك المواطن الفاعل .أما بالنسبة لعلاقتها بسلوك رعاية الحقوق وسلوك صناعة الحدث فكانت بنسبة 2.66% لكل منها، و إجمالاً سيطرت بين العملية السياسية و الانتخابية وسلوك المراقب و المشاهد على بقية العلاقات الأخرى بنسبة 45.33% كما كان للعلاقة بين العملية السياسية و الانتخابية و السلوك التحليلي بنسبة معتبرة مقارنة ببقية العلاقات الأخرى التي مثلت 18.66%، و آخر علاقة لهذه العملية كانت بالسلوك المواطن الفاعل و رعاية الحقوق بنسبة 8% لكل منهما.

و عليه من خلال هذه النسب نلاحظ أن لطبيعة العملية السياسية و الانتخابية أثر على نوعية سلوك الصحيفة فمثلاً برزت العلاقة بين سلوك المراقب و عملية تنشيط الحملة الانتخابية مقارنة ببقية العمليات الأخرى ، حيث يتطلب هذا النوع من العمليات التغطية و المتابعة القريبة من طرف الصحيفة لأنه يشمل مجريات و تحركات الشخصيات السياسية المعنية بهذا النشاط السياسي، بينما ظهرت العلاقة بين عملية تقديم البرامج و السلوك التحليلي أين يستلزم على الصحيفة تحليل و قراءة الأبعاد السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لهذه البرامج و ربطها بمعطيات الواقع و الامكانيات والفرص التي تمنحها لدفع عجلة التنمية في البلاد.

جدول رقم (92) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك الصحيفة و وظائف النظام

السياسي الجزائري

العلاقة	المرافب		المحلل		ترتيب الأولويات		المواطن الفاعل		راعية للحقوق		صانعة للحدث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تطبيق القانون	/	/	/	/	/	/	1	3.70	/	/	/	/	1	3.70
ضبط المصالح وتنظيمها	/	/	1	3.70	/	/	/	/	1	3.70	1	3.70	3	11.11
رعاية المصالح	/	/	/	/	2	7.40	/	/	2	7.40	/	/	4	14.81
صنع القاعدة	/	/	4	14.81	/	/	1	3.70	/	/	/	/	5	18.51
تجميع القيم	/	/	2	7.40	/	/	/	/	/	/	/	/	2	7.40
الحفاظ على الأمن و الاستقرار	/	/	1	3.70	/	/	1	3.70	1	3.70	1	3.70	3	11.11
الحفاظ على الرموز التاريخية	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3.70	/	/	1	3.70
ضمان نزاهة الانتخابات	/	/	4	14.81	/	/	/	/	4	14.81	/	/	8	29.62
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	/	/	12	44.44	2	7.40	03	11.11	9	33.33	1	3.70	27	100

يظهر من خلال الجدول رقم(92)الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين سلوك صحيفة الوطن ووظائف النظام الجزائري حيث شكلت العلاقة بين ضمان نزاهة الانتخابات و كل من السلوك التحليلي للصحيفة و سلوك رعاية الحقوق أعلى النسب و ذلك بنسبة 14.18% لكل منها .لان وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات تتطلب قوانين و ضمانات دستورية لإرسائها على ارض الواقع وتحليل وتوضيح هذه القوانين و إسقاطها على السياق السياسي الجزائري.

نفس النسبة أيضا سجلت على مستوى العلاقة بين صنع القاعدة و السلوك التحليلي و ذلك بنسبة 14.18% زيادة على وجود علاقة بين وظيفة صنع القاعدة و المواطن الفاعل و لو بنسبة ضعيفة لم تتعدى 3.70%. و سجلت العلاقة بين وظيفة رعاية المصالح و كل من سلوك ترتيب الأولويات و سلوك رعاية المصالح نسبة إجمالية قدرت ب 14.81% أي بنسبة 7.40% لكل علاقة

و توزعت العلاقة بين كل من وظيفة ضبط المصالح على السلوكات التالية :التحليلي ، رعاية المصالح ،و سلوك صناعة الحدث و ذلك بنسبة 3.70% لكل علاقة .

أما بالنسبة للعلاقة بين وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار فارتكزت هذه العلاقة على كل من السلوك التحليلي إلى جانب سلوك المواطن الفاعل و سلوك رعاية المصالح بنسبة إجمالية قدرت 11.11%، حيث لم تتعدى كل علاقة منها نسبة 3.70%.و تمحورت علاقة وظيفة تجميع القيم إلا على السلوك التحليلي بنسبة 7.40%، و آخر العلاقات عادت لكل من العلاقة بين وظيفة تطبيق القانون و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 3.70% ، أما بالنسبة لوظيفة الحفاظ على الرموز التاريخية فارتبطت بسلوك رعاية الحقوق و ذلك بنسبة 3.70%، و عليه من خلال هذا الجدول غابت العلاقة بين وظيفة النظام السياسي الجزائري و سلوك المراقب و المشاهد لصحيفة الوطن و برزت العلاقة بين هذه الوظائف و سلوك التحليلي للصحيفة بنسبة 44.44% إلى جانب العلاقة بينها و بين سلوك رعاية الحقوق و ذلك بنسبة 33.33%.نلاحظ من طبيعة الوظيفة تماشت مع سلوك معين للصحيفة من التحليلي إلى المراقب مروراً ببقية السلوكات الأخرى

سيطرت العلاقة بين هذه الوظائف و سلوك الصحيفة التحليلي بنسبة 44.44% و لم تسجل بقية العلاقات نسبا معتبرة ما عدى تلك التي جمعت بين هذه الوظائف و سلوك المواطن الفاعل و احتلت بذلك ثاني أعلى نسبة 33.33% و آخر علاقة لهذه الوظائف كانت بسلوك صناعة الحدث بنسبة 3.7%.

جدول رقم (93) يبين توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية

النسبة %	التكرار	فئة القيم السياسية
35.4	57	التداول على السلطة
4.34	7	العدالة و المساواة
10.55	17	حرية الرأي و التعبير
19.25	31	الالتزام و الوفاء السياسي
9.93	16	الوحدة الوطنية
20.49	33	النزاهة و المصداقية
100	161	المجموع

يمثل الجدول رقم (93) توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية في صحيفة الوطن ،حيث شكلت كل من قيمة التداول على السلطة و قيمة النزاهة و المصداقية أعلى النسب تمثلت في 20.49% لكل منهما وفي صدد التداول على السلطة حلل النظام السياسي الجزائري و فكك لأجزائه المتعددة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية عبر التاريخ انطلاقا من الاستقلال إلى غاية الحملة الانتخابية وصولا إلى اعتبار العهدة الرابعة عنصر مخل و مهدد بتماسك النظام و مستقبل الجزائر « L'Algérie d'hier et économique agonisant »¹ و نقرأ أيضا على أنها معارضة شديدة للعهدة الرابعة مع تبادل للاتهامات و الاعتداءات و التهديدات بين فريق بوتفليقة و بفريق بن فليس أثناء التجمعات الشعبية² مثال على قيمة النزاهة و المصداقية تشير الصحيفة إلى غياب هذه الأخيرة من طرف الموالين للرئيس والمرشح و الانحرافات و استغلال السياسي في ظل غياب حيادية الإدارة و أخلاقيات العمل السياسي « Il exploitent la fragilité sociales des citoyens ,l'odieux chantage des pro-Bouteflika »³ أما ثاني أعلى نسبة فقد عادت إلى قيمة الالتزام و الوفاء السياسي و ذلك بنسبة 19.25%، كذلك برزت إلى جانب هذه القيم و لو بأقل درجة قيمة الديمقراطية و ذلك بنسبة 14.90%، بينما لم تسجل كل من قيمة حرية الرأي و التعبير و الوحدة الوطنية إلا بنسبة 10.55%

¹ -Z. Benchikh Lehoucine :L'Algérie d'hier et d'aujourd'hui autopsie d'un système politico-économique agonisant ,El Watan , No7148,Op.cit, ppp22-23-24.

² -Ali boukhlef : Le clan Bouteflika s'affole, El Watan , No7149,13Avril 2014,p03.

³ -H.O :l'odieux chantage des pro-Bouteflika , El Watan , No7148,Loc.cit.

و9.93%، على التوالي فالبنسبة إلى قيمة الوحدة الوطنية سجلت صحيفة الوطن خوفاً من ما بعد 17 افريل نظراً للجو المحنتن و اللامستقر في البلاد¹ و آخر قيمة عادت إلى قيمة العدالة و المساواة و ذلك بنسبة 4.34%.

و تعتبر القيم فئة من التأثيرات مهمتها تحديد كل ما هو مقرر جماعيا و اجتماعيا سواء أكانت خاصة التقرير المتفق عليها قد منحت من طرف رأي جماعي مشترك أو من خلال ميكانيزمات غير معروفة، و القيمة مبدأ مثالي يتخذ كمرجعية مشتركة من طرف أعضاء الجماعة لإقامة و تعليق أحكامهم و بالتالي توجيه سلوكهم ، و تتنوع القيم بين الأخلاقية ، الاجتماعية ، السياسية... الخ وعبارة أخرى القيم هي مثل عامة تتعلق بالخطأ و الصواب². و تجدر الإشارة إلى أن القيم هي أكثر الأفكار الاجتماعية صعوبة في التغيير لأنها خارجة عن الفرد ، في حين أن المعتقدات و الاتجاهات تكون خاصة بالفرد ، نجد أن القيم خارجة عن إرادته فيإمكانه تعديل مواقفه و معتقداته لكن من الصعب تعديل القيم الموجودة في بيئته³.

¹ -Chawki Amari :Point Zéro La faille, El Watan, No7149,Op.cit , p24.

² - الطاهر بن خرف الله : مدخل إلى التسويق السياسي، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص57.

³ - نفس المرجع، ص58.

جدول رقم (94) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام

السياسي الجزائري

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصادقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحكومة	3.84	1	/	/	/	/	/	/	3.84	1	/	/	7.69	2
الدستور	/	/	/	/	/	/	7.69	2	3.84	1	/	/	11.53	3
نمط العملية السياسية والانتخابية	/	/	/	/	7.69	2	3.84	1	/	/	/	/	11.53	3
المؤسسات العسكرية	/	/	/	/	/	/	/	/	11.53	3	3.84	1	15.38	4
العنصر السكاني	7.69	2	3.84	1	/	/	/	/	/	/	/	/	11.53	3
البنى الاقتصادية والاجتماعية	/	/	/	/	/	/	11.53	3	/	/	/	/	11.53	3
النظم الإيديولوجية والقيمية	3.84	1	/	/	3.84	1	/	/	/	/	/	/	7.69	2
الأحزاب والجمعيات السياسية	11.53	3	/	/	3.84	1	/	/	3.84	1	/	/	19.23	5
جماعات الضغط	/	/	/	/	/	/	3.84	1	/	/	/	/	3.84	1
المجموع	26.92	7	3.84	1	15.38	4	26.92	7	23.07	6	3.84	1	100	26

يبين الجدول رقم (94) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي الجزائري في صحيفة الوطن ، حيث عادت أعلى نسبة من خلال البيانات الموضحة في الجدول إلى العلاقة التي جمعت بين الأحزاب و الجمعيات السياسية و قيمة التداول على السلطة وذلك بنسبة 11.53%، إلى جانب ارتباط هذه الأحزاب و الجمعيات السياسية بقيمة حرية الرأي والتعبير و قيمة الوحدة الوطنية بنسب لم تتعدى 3.84%.

إلى جانب ذلك برزت العلاقة بين المؤسسات العسكرية و قيمة الوحدة الوطنية من خلال هذا الجدول و ذلك بنسبة 11.53% إلى جانب ارتباط هذه الأحزاب و الجمعيات السياسية بقيمة النزاهة والمصادقية بنسبة 3.84%. حيث أن العديد من الشخصيات السياسية كثيرا ما اعتبرت المؤسسات العسكرية هي ضمان للوحدة الوطنية و انحصرت العلاقة بين البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 11.53% ، و توزعت العلاقة بين كل من الدستور و القيم على قيمتي الالتزام و الوفاء السياسي و قيمة الوحدة الوطنية ب: 7.69% و 3.84% على التوالي .كذلك الأمر بالنسبة للعلاقة التي جمعت العنصر السكاني بقيمتي التداول على السلطة و قيمة العدالة والمساواة بنسبة 7.69% و 3.84%، حيث تطرقت الصحيفة في العديد من المناسبات إلى معاناة العنصر السكاني وغياب قيمة العدالة و المساواة و تهميش مطالبه و احتياجاته.

كما ارتبطت النظم الإيديولوجية و القيمية بكل من قيمة التداول على السلطة و حرية الرأي والتعبير ب: 3.84% ، أما العلاقة بين الحكومة و القيم فتتوزعت على قيمة التداول على السلطة و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 3.84% لكل منها.أما آخر النسب فقد عادت للعلاقة بين جماعات الضغط وقيمة حرية الرأي و التعبير فقط بنسبة 3.84% ، و عليه من خلال هذا الجدول نلاحظ سيطرت العلاقة بين مكونات النظام السياسي الجزائري و كل من قيمتي التداول على السلطة و قيمة الالتزام والوفاء السياسي و ذلك بنسبة 26.29% لكل منهما، ثم ثاني أهم علاقة جمعت بين هذه المكونات كانت مع قيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 13.76% و آخر النسب سجلتها العلاقة بقيمة حرية الرأي و التعبير و قيمة النزاهة والمصادقية التي لم تتعدى أي منها نسبة 3.84% .

عادت أعلى نسبة إلى العلاقة بين مكونات النظام السياسي الجزائري و قيمتي التداول على السلطة و الديمقراطية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 26.92% لكل منهما،و ثاني اكبر نسبة عادت للعلاقة بين هذه المكونات و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 23.07%، و آخر العلاقات على مستوى هذا الجدول هي تلك التي جمعت مكونات النظام السياسي الجزائري بقيمة النزاهة و المصادقية التي لم تتعدى نسبتها 3.84%، أما من حيث توزيع هذه القيم على مكونات النظام السياسي الجزائري تظهر العلاقة بين الأحزاب و الجمعيات السياسية و قيمة التداول على السلطة في مقدمة بقية العلاقات الأخرى بنسبة 11.53%، حيث نادى هذه الأحزاب في العديد من المناسبات بضرورة احترام

مبدأ التداول على السلطة كقيمة سياسية في غاية الأهمية من أجل الحفاظ على صحة و توازن النظام السياسي و مكوناته التي تمثلها مختلف المؤسسات السياسية الرسمية و الغير رسمية.

جدول رقم (95) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية

العلاقة	التداول على السلطة	العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام والوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة و المصادقية		المجموع
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الرئيس المترشح	4	12.12	/	/	/	/	1	3.03	1	3.03	7	21.21
مرشحي الرئاسيات	3	9.09	/	/	/	/	/	/	1	3.03	4	12.12
ممثلي وكلاء المرشحين	2	6.06	/	/	/	/	/	/	3	9.09	5	15.15
الوزراء و الولاة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات سياسية سابقة	4	12.12	/	/	/	/	/	/	1	3.03	5	15.15
متقاعدين في الجيش	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3.03	1	3.03
حقوقيون جزائريون	/	/	/	1	3.03	/	/	/	/	/	1	3.03
شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات	3	9.09	/	/	/	/	1	3.03	1	3.03	5	15.15
الأنصار	1	3.03	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3.03
الهيئة الناخبة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
شخصيات و تنظيمات أجنبية	1	3.03	/	2	6.06	/	/	1	3.03	/	4	12.12
المجموع	18	54.54	/	3	9.09	1	3.03	3	9.09	8	24.24	100

نقرأ من خلال الجدول رقم (95) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية ومكونات الطبقة السياسية الجزائرية من شخصيات سياسية و فاعلين سياسيين ،حيث ظهرت العلاقة بين هذه الطبقة السياسية و قيمة التداول على السلطة كأول علاقة تعدت نسبتها حيث تعدت نسبتها 50%، و في المرتبة الثانية جاء العلاقة التي جمعت عناصر الطبقة السياسية بقيمة النزاهة

والمصداقية بنسبة 24.24%، و آخر العلاقات كانت بين مكونات الطبقة السياسية و قيمة الالتزام والوفاء السياسي بنسبة 3.03%، أما من حيث توزيع هذه النسب على مستوى الشخصيات السياسية والقيم نجد العلاقة بين شخصية الرئيس المترشح و قيمة التداول على السلطة، حيث سجلت العلاقة بين الرئيس المترشح و قيمة التداول على السلطة أعلى نسبة تمثلت في 12.12% ، كما رافقت هذه الشخصية بروز علاقات أخرى على مستوى القيم التالية : قيمة الالتزام و الوفاء السياسي ،قيمة الوحدة الوطنية ، و قيمة النزاهة والمصداقية و ذلك بنسبة 3.03% لكل علاقة حيث دارت لبعاد هذه العلاقة على قضية ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة مقابل تجاهل مبدأ التداول على السلطة. كما سجلت العلاقة التي جمعت بين كل الشخصيات السياسية السابقة وقيمة التداول على السلطة نفس قيمة العلاقة الأولى المتمثلة في 12.12% ، زيادة على قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 3.03%. أما ثاني أعلى نسبة فقد ظهرت على مستوى العلاقة بين ممثلي ووكلاء المترشحين وقيمة النزاهة والمصداقية أي بنسبة 9.09%، إلى جانب علاقة بين هاته الشخصيات وقيمة التداول على السلطة والتي بلغت بنسبة 6.06%. و نخص بالذكر في هذا الشأن التساؤل عن التزام هذه الشخصيات بقيمة النزاهة في منافستهم الانتخابية و مصداقية خطاباتهم و وعودهم و مشاريعهم الانتخابية.

كما برزت أيضا على مستوى هذا الجدول العلاقة التي جمعت بين شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات و قيمة التداول على السلطة بنسبة 9.09%، إلى جانب ارتباطها بقيمتي الوحدة الوطنية وقيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 3.03% لكل علاقة ، و آخر النسب عادت إلى العلاقات التي جمعت بين المتقاعدين في الجيش و قيمة النزاهة و المصداقية ، الحقوقيون الجزائريون و قيمة حرية الرأي و التعبير ، الأنصار و قيمة التداول على السلطة .

توزعت العلاقة بين الشخصيات و التنظيمات الأجنبية على القيم التالية أولا قيمة حرية الرأي والتعبير بنسبة 6.06% وقيمة التداول على السلطة بنسبة 3.03% ، و نفس النسبة عادت إلى العلاقة التي جمعت هذه الشخصيات و قيمة الوحدة الوطنية و عموما مثلت العلاقة التي جمعت بين مكونات الطبقة السياسية و قيمة التداول على السلطة ، القيمة الغالبة على هذه العلاقة بنسبة 54.54% ، كما كان للعلاقة بين هذه الشخصيات و قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة معتبرة قدرت ب: 24.24% ، و آخر العلاقات كانت على مستوى قيمة الالتزام و الوفاء السياسي التي لم تتعدى 3.03%.

جدول رقم (96) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية والانتخابية

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام و الوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مستوى الخطاب السياسي	1	1.33	1	1.33	/	/	3	4	/	/	/	/	6.66
المنافسة السياسية و الانتخابية	2	2.66	/	/	2	2.66	/	/	1	1.33	1	1.33	8
تقديم و شرح البرامج الانتخابية	1	1.33	/	/	/	/	8	10.66	/	/	3	4	16
مراقبة والإشراف على الانتخابات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2	2.66	2.66
سياسة النظام	4	5.33	/	/	/	/	1	1.33	/	/	1	1.33	8
الخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية	/	/	/	/	1	1.33	/	/	1	1.33	04	5.33	8
المشاركة السياسية	1	1.33	/	/	3	4	01	1.33	/	/	2	2.66	9.33
المقاطعة والعزوف السياسي	12	16	1	1.33	1	1.33	/	/	1	1.33	/	/	20
تنشيط الحملة الانتخابية	7	9.33	2	2.66	01	1.33	5	6.66	/	/	1	1.33	21.33
المجموع	28	37.33	4	5.33	8	10.66	18	24	3	4	14	18.66	100

يبين الجدول رقم (96) توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و العملية السياسية و الانتخابية في صحيفة الوطن ، و عليه نلاحظ أن أهم علاقة على مستوى هذا الجدول هي تلك التي ربطت بين هذه العملية السياسية و قيمة التداول على السلطة ، و ذلك بنسبة 73.33%، أما ثاني أهم نسبة فقد جمعت بين ذات العملية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 24.18%، بينما

سجلت علاقتها بقيمة الوحدة الوطنية بنسبة 4%، و تفرعت هذه العلاقات الكلية إلى علاقات فرعية ضمت بين القيم و مختلف العمليات السياسية كما يلي:

حيث احتلت العلاقة بين عملية المقاطعة و العزوف السياسي و قيمة التداول على السلطة المرتبة الأولى و ذلك بنسبة 16% ، إلى جانب وجود علاقة أيضا ربطت هذه العملية و لو بأقل درجة بكل من قيمة العدالة والمساواة ، قيمة حرية الرأي و التعبير و قيمة الوحدة الوطنية بنسبة 1.83% لكل منها، أما ثاني نسبة فقد عادت إلى العلاقة بين تقديم و شرح البرامج الانتخابية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي وذلك بنسبة 10.66% ، ووجود علاقة أيضا بقيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 4% و قيمة التداول على السلطة بنسبة 1.33%.

كما توزعت العلاقة بين تنشيط الحملة الانتخابية بين قيمة التداول على السلطة بنسبة 9.33% ، ثم قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 6.66%، تلتها العلاقة بقيمة العدالة و المساواة ، قيمة حرية الرأي والتعبير، وقيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 1.33% بكل علاقة. كما جمعت المشاركة السياسية علاقة أولى بحرية الرأي و التعبير بنسبة 4% ، ثم بقيمة النزاهة و المصادقية ب: 2.66% ، و كل نسبة 1.33% عادت العلاقة بين قيمة التداول على السلطة ، و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي.

أما بالنسبة لسياسة النظام فجمعت علاقة بالتداول على السلطة بنسبة 5.33% ، و قيمة الالتزام والوفاء السياسي بنسبة 1.33% و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 1.33%، و نفس النسب عادت إلى العلاقة بين الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 5.33% ، ثم بقيمة حرية الرأي و التعبير ، الوحدة الوطنية ب 1.33% لكل منها، و برزت العلاقة أيضا بين مستوى الخطاب السياسي و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 4% إلى جانب قيمة التداول على السلطة وقيمة العدالة و المساواة ب 1.33%.

أما آخر النسب فقد عادت إلى العلاقة بين مراقبة و الإشراف على الانتخابات و قيمة النزاهة والمصادقية بنسبة 2.66% ، و تمويل العملية الانتخابية و قيمة العدالة و المساواة بنسبة 1.33% ، وإجمالاً نلاحظ من خلال هذا الجدول سيطرة العلاقة بين العملية السياسية و الانتخابية و قيمة التداول على السلطة بنسبة 37.33% ، إلى جانب قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 18.66%. أما آخر النسب فقد عادت للعلاقة التي جمعت بين ذات العملية و قيمة الوحدة الوطنية و ذلك بنسبة 4%.

نخلص من خلال هذا الجدول أن القيم السياسية ارتبطت بشكل وثيق ببعض العمليات دون الأخرى و خاصة تلك التي جمعت بين المقاطعة و العزوف السياسي و قيمة التداول على السلطة و عملية تقديم و شرح البرامج الانتخابية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي ، كذلك الأمر بين تنشيط الحملة الانتخابية و قيمة التداول على السلطة .

جدول رقم (97) يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و وظائف النظام

السياسي الجزائري

العلاقة	التداول على السلطة		العدالة والمساواة		حرية الرأي والتعبير		الالتزام والوفاء السياسي		الوحدة الوطنية		النزاهة والمصداقية		المجموع	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
تطبيق القانون	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3.70	1
ضبط المصالح وتنظيمها	3.70	1	/	/	3.70	1	3.70	1	/	/	/	/	11.11	3
رعاية المصالح	3.70	1	/	/	/	/	/	/	3.70	1	7.40	2	11.11	4
صنع القاعدة	/	/	7.40	2	3.70	1	3.70	1	3.70	1	3.70	1	18.51	5
تجميع القيم	7.40	2	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2
الحفاظ على الأمن والاستقرار	/	/	/	/	/	/	3.70	1	7.40	2	3.70	1	11.11	3
الحفاظ على الرموز الوطنية	/	/	/	/	/	/	3.70	1	/	/	/	/	3.70	1
ضمان نزاهة الانتخابات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	29.62	8
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	14.81	4	7.40	2	7.40	2	7.40	2	18.51	5	14.81	4	37.03	10
	100	27												

يوضح الجدول رقم(97) العلاقة توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسي ووظائف النظام السياسي الجزائري في صحيفة الوطن ،حيث برزت العلاقة بين هذه القيم و الوظائف السياسية على مستوى قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 37.03%، أما في المرتبة الثانية فبرزت على مستوى قيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 18.51%، و آخر علاقة جمعت بين هذه الوظائف كانت بقيمتي كل من العدالة و المساواة و حرية الرأي و التعبير بنسبة 7.4% لكل علاقة .

أن أعلى نسبة عادت للعلاقة بين وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات و قيمة النزاهة و المصادقية وبذلك حصريا بنسبة 29.26%. جاءت بعد ذلك العلاقة بين وظيفة تجميع القيم و قيمة التداول على السلطة بنسبة 7.40% ، و نفس القيمة برزت على مستوى العلاقة بين صنع القاعدة ووظيفة العدالة والمساواة بنسبة 7.40% ،إلى جانب علاقة هذه الوظيفة بقيمة حرية الرأي و التعبير ، و قيمة الوحدة الوطنية و قيمة النزاهة و المصادقية بنسبة 3.70% لكل علاقة.

كما توزعت أيضا علاقة وظيفة رعاية المصالح على قيمة الالتزام و الوفاء السياسي أولا بنسبة 7.40% ، ثم بعدها بقيمة الوحدة الوطنية و قيمة التداول على السلطة بنسبة 3.70% لكل منهما. أما بالنسبة لوظيفة ضبط المصالح وتنظيمها فارتبطت بكل من قيمة التداول على السلطة ، وقيمة حرية الرأي و التعبير و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي التي سجلت كل منها 3.40%. و فيما يخص وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار فارتبطت أولا بقيمة الوحدة الوطنية بنسبة 7.40% ، ثم قيمة الالتزام والوفاء السياسي بنسبة 3.70%، بينما انحصرت علاقة وظيفة تطبيق القانون بقيمة النزاهة والمصادقية بنسبة 3.70% ، و كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة الحفاظ على الرموز الوطنية و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي 3.70%.

و عليه من خلال هذا الجدول سيطرت العلاقة بين وظائف النظام السياسي الجزائري و قيمة النزاهة و المصادقية على بقية العلاقات الأخرى و ذلك بنسبة 37.03% ، كما سجلت نفس الوظائف علاقة بقيمة الالتزام و الوفاء السياسي بنسبة 18.51%. و آخر علاقة ارتبطت بقيمة العدالة والمساواة وحرية الرأي و التعبير التي لم تتعدى كل منها بنسبة 7.40%.

جدول رقم (98) يبين توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف

الجمهور المستهدف		تابع/ خاضع		فاعل/ ناشط		مستنير/ واع		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الجمهور العام	63	39.13	10	6.21	27	16.77	100	62.11	
الناخب	5	3.10	2	1.24	9	5.59	16	9.93	
النخبة المثقفة	2	1.24	1	0.62	3	1.86	6	3.72	
الطبقة السياسية	2	1.24	07	4.34	1	0.62	10	6.21	
المقاطعين للانتخابات و المعارضة	/	/	14	8.69	2	1.24	16	9.93	
الحركات و التنسيقيات الوطنية	/	/	4	2.48	1	0.62	5	3.10	
المجتمع الدولي	/	/	3	1.86	5	3.10	8	4.96	
المجموع	72	44.72	41	25.46	48	29.81	161	100	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (98) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف من طرف صحيفة الوطن ، أن الجمهور العام احتل أعلى نسبة قدرت بـ: 62.11% و اعتبر على أنه جمهور عام تابع و خاضع بالدرجة الأولى بنسبة 39.13% ثم جمهور مستنير و واع و لكن بنسبة 16.77%، و لم تعامله الصحافة على انه جمهور فاعل و ناشط في الحياة السياسية إلا بقيمة 6.21% فقط، ثاني مرتبة عادت إلى الجمهور الناخب و ذلك بنسبة إجمالية قدرت بـ: 9.93% ، حيث احتل الجمهور الناخب الواعي و المستنير فيما يتعلق بهذه القيمة تمثلت في 5.59% ، ثم الخاضع والتابع بنسبة 3.16% وأخيرا الفاعل و الناشط بنسبة 1.24%، و نفس النسبة عادت إلى الجمهور المقاطع للانتخابات والمعارض الذي توزع بين الجمهور الفاعل و الناشط بالأغلبية بـ: 8.69%، ثم الواعي و المستنير بنسبة 1.24%.

بعد ذلك جاءت الطبقة السياسية بنسبة 6.21% عادت أعلى نسبة فيها إلى الجمهور الفاعل والنشيط بنسبة 4.34% ثم المجتمع الدولي الذي اعتبرته الصحيفة جمهورا واعيا و مستنيرا بالأغلبية وذلك بنسبة 3.10% و آخر النسب سجلتها كل من النخبة المثقفة باعتبارها أساسا جمهورا مستنيرا وواعيا بنسبة 1.86% ، إلى جانب كونها تابعة و خاضعة بنسبة 1.24% و خاطبته الصحيفة على

أساس انه جمهور فاعل و ناشط في الحياة السياسية الجزائرية 0.62%. بينما لم تسجل الحركات والتنسيقيات الوطنية إلا ما نسبته 3.10% عادت أغلبية هذه النسبة إلى الجمهور الفاعل و الناشط بنسبة 2.48%. و عموما جاء الجمهور العام الخاضع والتابع في مقدمة هذه النسب ب: 44.72% ، تلاه بعد ذلك الجمهور المستنير والواعي بنسبة 29.81% و اخيرا الجمهور الفاعل و الناشط بنسبة 25.46%.

5-2 المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات الدراسة الميدانية

المحور الأول: العلاقة بين الصحافة الوطنية و المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري

جدول رقم (99) يبين توزيع مفردات العينة حسب متابعة الأخبار و الأحداث السياسية عبر

الصحافة الوطنية

متابعة الأخبار و الأحداث السياسية	التكرار	النسبة %
دائما	60	21.73
أحيانا	145	52.53
نادرا	71	25.72
المجموع	276	100

يبين الجدول رقم (99) توزيع مفردات العينة حسب عادة متابعة الأخبار و الأحداث السياسية من خلال الصحافة الوطنية ، حيث أن أعلى نسبة تمثل متابعة الأخبار بشكل غير دائم و ذلك بنسبة 52.53% وهي تتعدى نصف عدد المبحوثين ، أما ثاني اكبر نسبة فقد سجلتها المتابعة النادرة لهذا النوع من الأخبار بنسبة 25.72%، و آخر نسبة سجلت على مستوى متغير الاهتمام و متابعة الأخبار والأحداث السياسية عادت للمتابعة الدائمة بنسبة أقل من ربع العدد الإجمالي للعينة .

وعليه من خلال هذه الأرقام نلاحظ أن غالبية مفردات العينة لا تتكب بشكل دوري منتظم على الاطلاع و متابعة الأخبار و القضايا السياسية مما يشير إلى أن المجتمع الجزائري و بالرغم من تعدد ووفرة العناوين الصحفية و انتشار و توزيع الصحف على مستوى القطر الجزائري غير انه يتعامل مع المادة الإعلامية السياسية بنوع من الحذر ان لم نقل بنوع من اللامبالاة بكل ما يتعلق بالحياة السياسية مما لا يسمح له باكتساب معارف سياسية حول مختلف عناصر و مكونات الحياة السياسية الجزائرية .

وضحت العديد من الدراسات أن السلوك السياسي يكون مختلفا على المستوى الفردي والجماعي ، إذا تم إعلام الجمهور بشكل جيد ، فحسب نموذج (RAS) ل: زالر (zaller) (receive accept sample) أو ما يعرف بنموذج التلقي و القبول : "يختلف تأثر المواطنين وفقا للمستويات العام لوعيهم

السياسي و استعدادهم لقبول الرسائل التي يتلقونها¹ و عليه فالمعارف السياسية تؤثر نوعيا على أسلوب معالجة و فهم الأخبار و الأحداث السياسية².

جدول رقم (100) يبين توزيع مفردات العينة حسب نوع الأخبار و الأحداث السياسية المتابعة عبر الصحافة الوطنية

النسبة %	التكرار	نوع الأخبار و الأحداث السياسية
18.70	69	محلية
49.32	182	وطنية
31.97	118	دولية
100	*369	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (100) الذي يتناول توزيع مفردات العينة حسب نوع الأخبار المتعلقة بالأحداث السياسية ، أن أعلى نسبة عادت إلى فئة الأخبار الوطنية و ذلك بنسبة 49.32%، تلتها الأخبار الدولية بنسبة 31.97% ، و آخر نسبة سجلت على مستوى هذا الجدول عادت إلى الأخبار المحلية بنسبة 18.70% ، ومن خلال هذه النسب يمكننا القول أن البعد الوطني للأخبار السياسية اكتسب أهمية بالغة بالنسبة لمفردات العينة ، كذلك الأمر بالنسبة للأخبار الدولية التي تربعت على المرتبة الثانية بنسبة معتبرة ، غير أن ما يثير الانتباه هو عدم اهتمام المبحوثين بالأخبار المحلية بالرغم من ارتباطها مباشرة بحياتهم ومحيطهم المباشر مقارنة بكل من الأخبار الوطنية والدولية ، و يمكن تفسير ذلك إما استخدام المبحوثين لقنوات اتصالية أخرى لإشباع حاجاتهم الإعلامية فيما يتعلق بالأخبار والأحداث السياسية المحلية كالاتصال المباشر على سبيل المثال أو عدم اهتمام ومبالاة المواطن الجزائري بالأخبار المحلية و الحياة السياسية المحلية بشكل عام . نظرا لبعدها عن حياته اليومية أو أنها لا تعالج مشاكله و لا ترقى إلى مستوى تطلعاته و انتظاراته الإعلامية ، السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية .

¹-Paul S.Martin ,Diana C.Mutz: **Facilitating communication across lines of political difference the role of mass media**, American political science review, Vol .95,No1,March 2001, p101, <https://www.sas.upenn.edu/polisci/sites/www.sas.upenn.edu.polisci/files/mutz%202001%20apsr.pdf>,22/01/2015.

²-Ryan L. Classen :**Maximum effect for minimum citizens** ,Springer science and Business media LLC ,2010,pp 204.

*يمثل عدد التكرارات

على المستوى المعرفي يعتبر الاهتمام السياسي و المعارف السياسية جد مهمين ، فالأفراد الذين يهتمون بالسياسة هم الأكثر تتبعا للقضايا السياسية و أكثر مشاركة في النشاطات الوطنية ،المواطنين الأكثر مشاركة هم الأكثر فعالية في الحياة السياسية العامة و الفعل الحكومي ، ترتبط المعارف السياسية عادة بالاهتمام السياسي يتعلم المواطنون أكثر عن السياسة و تقييمها بناء على وعي و معرفة ، عندما يكون الحدث والقضية مهمة بالنسبة لهم و يملكون معارف حولها ، فالاهتمام السياسي و المعارف السياسية تحسن من نوعية و كمية المشاركة السياسية بتمكين المواطن من اتخاذ اختيارات مستنيرة تساعدهم على مقاومة و التصدي للتلاعب بأرائهم¹.

جدول رقم (101) يبين توزيع مفردات العينة حسب تواتر متابعة الأخبار و الأحداث السياسية

المتابعة	التكرار	النسبة %
مدار السنة	84	30.43
فترات متذبذبة	57	20.65
أثناء الحملات الانتخابية	11	4
حسب الحدث السياسي	124	44.92
المجموع	276	100

من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب متابعة الأخبار و الأحداث السياسية أن أعلى نسبة عادت للمتابعة حسب الحدث السياسي و ذلك بنسبة 44.92%، أما ثاني نسبة فكانت لمتابعة الأخبار على مدار السنة بنسبة 30.43%، أما بالنسبة للمبوحين الذين لا يتابعون الاختبار و الأحداث السياسية إلا على فترات متذبذبة و غير محددة فلم تتعدى نسبتهم 20.65% ، و آخر نسبة فقد عادت للاهتمام بالأخبار و الأحداث السياسية إلا في فترة الحملات الانتخابية جاءت بنسبة 4% ، و عليه نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن فترة الانتخابات وزيادة تغطية الأحداث و الأخبار السياسية لا يعتبر عاملا محفزا لزيادة نسبة الاهتمام بالحياة السياسية .

و إنما طبيعة الحدث السياسي و أهميته بالنسبة للمواطنين هي التي تفرض نفسها ، و هذا ما أشارت له النسبة المرتفعة التي سجلها هذا العنصر ، كما أن الاهتمام اليومي و المتابعة اليومية

¹ - Mark Tessler ,Eleanor Gao : **Democracy and the political culture orientations of ordinary citizens a typology for the arab world and beyond**, International journal ,june 2008,vol 59 issue 192,p199,published by Blackwell publishing LTD,UK,2009.

للأخبار و الأحداث السياسية لها مكانة أيضا في عادات المتابعة و الاهتمام بالأخبار و القضايا السياسية المطروحة و هو ما ظهر من خلال هذا الجدول .

جدول رقم (102) يبين توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية

النسبة %	التكرار	الموضوع
24.01	85	مكونات النظام السياسي
13.84	49	العملية السياسية والانتخابية
24.01	85	وظائف النظام السياسي
38.13	135	الفاعلون والشخصيات السياسية
100	*354	المجموع

نقرأ من خلال الجدول أعلاه الذي يشير إلى توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية ، حيث احتلت المواضيع المتعلقة بالفاعلين و الشخصيات السياسية أعلى مرتبة تمثلت في 38.13% وهي تضم كل الفاعلين في الفضاء السياسي العام من رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية ، أعضاء البرلمان ، الوزراء...، أما ثاني نسبة فقد عادت إلى كل من مكونات النظام السياسي ووظائف النظام السياسي وذلك بنسبة 24.01% لكل منهما أما خر نسبة فكانت على مستوى العملية السياسية والانتخابية و ذلك بنسبة 13.84%.

من خلال هذه النسب نلاحظ أن الشخصيات السياسية تمثل محور اهتمام مفردات العينة نظرا لكونهم المحرك الأساسي لتفعيل الحياة السياسية من خلال مواقفهم و تصريحاتهم و حتى تحركاتهم السياسية ، كما أن المواطن لم يغفل اهتمامه بموضوع كل من مكونات النظام السياسي و مختلف مؤسساته السياسية إلى جانب الوظائف الأساسية المنوطة بكل مكونات النظام السياسي .

و لم تسجل للعملية السياسية و الانتخابية كموضوع نسبة مرتفعة مقارنة ببقية العناصر الأخرى وهذا يدل على أن المواطن لا يولي مجريات الحياة السياسية عن قرب و إنما يكتفي ببعض العناصر دون الأخرى.

ما يثير السخرية أن منتقدي الأخبار لا يكونون دائما على صواب بافتراضهم أن الجمهور لا يجد أي شيء مثير في أخبار الحكومة و السياسة بما في ذلك تغطية أخبارها الروتينية ، حيث وجد

ليو بوجارت مستويات عالية من اهتمام الجمهور بالأخبار المتعلقة بالحكومة و أعاب على منتقدي الأخبار جهلهم بجمهورهم ، حيث يميلون للاعتقاد بان الجمهور يهتم بالرياضة ، الثقافة ... بشكل أكثر من اللازم و يقول بأن المهنيين الذين يعملون في الأخبار يميلون إلى بخس اهتمام الجمهور بالأخبار الدولة ، الحكومة السياسة و بالأخبار الوطنية و الدولية¹.

جدول رقم (103) يبين توزيع مفردات العينة حسب معرفة مكونات النظام السياسي

التعرف على مكونات النظام السياسي	التكرار	النسبة %
نعم	160	57.97
لا	116	42.02
المجموع	276	100

يبين الجدول رقم (103) الذي يشير إلى توزيع مفردات العينة حسب معرفة المبحوثين لمكونات النظام السياسي الجزائري من خلال المضامين الإعلامية للصحافة الوطنية ، حيث أجاب غالبية المبحوثين بنعم و ذلك بنسبة 57.97%، بينما أجاب 42.02% من المبحوثين بلا .

وعليه من خلال هذه النسب و بالرغم من أن أكثر من نصف المبحوثين أكدوا على قدرتهم على التعرف على مكونات النظام السياسي المتمثلة في مختلف مؤسسات هذا الأخير، غير أنه تظل نسبة الذين أجابوا بالنفي نسبة معتبرة .

وعليه ففي هذه الحالة نتساءل عن قدرة و مهارة الصحف الوطنية في التعرف بمثل هذه المكونات ومدى مساهمتها في تكوين وتنشئة المواطن الجزائري سياسيا و تزويده بالمعارف و المعلومات اللازمة التي تمكنه من معرفة مكونات النظام السياسي الذي ينتمي إليه، و يعتبر النظام السياسي شبكة من التفاعلات و العلاقات و الأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة ، و من يمارسها من القوى الرسمية وغير الرسمية، كما يشار إليه على أنه مجموعة من العناصر المادية المستندة إلى السلطة و الوظيفة والصلاحيات و النفوذ ، التي تتفاعل و تتشابك في إطار سياسي معين يسمى بالنظام² ، ويرى دافيد ايستون David Easton الحياة السياسية على أنها نظام سياسي يتكون من شبكة من التفاعلات

¹ - دينس ماكويل و آخرون : سياسة الأخبار و أخبار السياسية ،ترجمة :زين نجاتي،مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ،2004،ص ص 230-231.

² - ناجي عبد النور : مرجع سبق ذكره ،ص09

الموجهة أساسا نحو التخصيص السلطوي للقيم، وأن هذا النظام السياسي يتميز عن بيئته أو محيطه والمكون أساسا من الأنظمة الأخرى مثل النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي، النظام الإعلامي ونظام القيم ، يستقبل هذا النظام مدخلات من هذه البيئة ويقوم بعملية تحويل لها ، لتصبح مخرجات وقد تتحول إلى مدخلات من جديد و تسمى التغذية الراجعة¹ .

جدول رقم (104) يبين توزيع مفردات العينة حسب المعارف السياسية الخاصة بمكونات النظام

السياسي الجزائري

النسبة %	التكرار	المعارف السياسية
11.91	43	نمط العملية السياسية والانتخابية
12.74	46	مؤسسات الدولة السياسية
24.37	88	المجتمع الجزائري
7.20	26	النظم الإيديولوجية و القيمية
12.46	45	شكل الحكم
7.75	28	مؤسسات المجتمع المدني
10.24	37	الأحزاب و الجمعيات السياسية
13.29	48	البنى الاقتصادية و الاجتماعية
100	*361	المجموع

يوضح الجدول رقم (104) توزيع مفردات العينة وفقا للمعارف السياسية المتعلقة بمكونات النظام السياسي أن أعلى نسبة عادت إلى المجتمع الجزائري و ذلك بنسبة 24.37% أما ثاني أعلى نسبة فقد عادت إلى البنى الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بنسبة 31.29% و غير بعيد عن هذه النسبة سجل كل من مؤسسات الدولة السياسية و شكل الحكم نسبة 12.74% و 12.46% على التوالي.

كما كان لنمط العملية السياسية و الانتخابية و للأحزاب و الجمعيات السياسية نصيب محتشم تمثل في 11.91% و 10.24% على التوالي ، أما آخر النسب فقد عادت إلى كل من النظم الإيديولوجية و القيمية و مؤسسات المجتمع المدني 7.20% و 7.75%.

و يمكن تفسير سيطرة المجتمع الجزائري على باقي مكونات النظام السياسي الجزائري ، هو اهتمام الأفراد بهذا المكون كونه طرفا به و كل ما يتعلق به يمسه مباشرة ، أما عدم بروز النظم

¹ - عبد الوهاب بن خليف : مرجع سبق ذكره ، 2010، ص65

الإيديولوجية والقيمية هو كون هذه الأخيرة غير واضحة على مستوى المضامين السياسية للصحافة الوطنية ، كما أن تلك المعلنة من السلطة و الحكومة تظل صورية و أقرب من المثاليات منها من الحقيقة و الواقع السياسي، و مكونات النظام السياسي هي عبارة عن مؤسسات تتولى مجموعة من الوظائف ، و الغاية من هذه المؤسسات تحقيق أهداف محددة ، أما كيفية أداء هذه الوظائف و الجهاز المسئول عنها فيختلف من نظام سياسي إلى آخر ، تتجمع هذه الوظائف حسب الموند و باول من ست عمليات رئيسية منها : التعبير عن المصالح ، تجميع المصالح ، صنع القواعد ، تطبيق القواعد ، والفصل في المنازعات في إطار هذه القواعد ،وهي مرتبطة أشد الارتباط بقدرات وطبيعة النظام السياسي، منها ما يتعلق بمدخلات النظام السياسي و البعض الآخر بمخرجاته.

جدول قم (105) يبين توزيع مفردات العينة حسب إمكانية فهم مجريات العملية السياسية والانتخابية

إمكانية الفهم	التكرار	النسبة %
نعم	159	57.60
لا	117	42.40
المجموع	276	100

نقرأ من خلال الجدول رقم (105) الذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب تمكنهم من فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية من خلال المضامين السياسية للصحافة الوطنية ،نلاحظ أن غالبية المبحوثين أجابوا بإمكانية فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية عبر المضامين السياسية للصحافة الوطنية حيث وصلت بنسبة 57.60% ، 42.40% اقروا بأنه ليس بمقدورهم فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية عبر مضامين الصحافة الوطنية .

وعليه بالرغم من تمكن أكثر من نصف مفردات العينة فهم و تتبع مختلف مجريات العملية السياسية و الانتخابية و ما يتخللها من أحداث و تجاذبات سياسية ، غير أنه لا يمكننا إغفال أن نسبة أولئك الذين يعجزون عن تفكيك وحل معادلة العملية السياسية ، وعليه يجب على الصحافة باعتبارها أحد مؤسسات التنشئة السياسية و تكوين الثقافة السياسية العمل على توضيح و تبسيط الأمور أكثر مما اعتادت عليه من أجل أن تصل إلى كل الشرائح و المستويات أو تعمل على تشجيع المواطن من

بذل جهد أكبر من أجل فهمها ، حيث يمثل الواقع السياسي أو البيئة السياسية فضاء للنشاط والعمليات السياسية ، حيث يمكن أن يجذب وينفر المحيطين به من جماهير أو أفراد المجتمع ، وعدم قدرته على جذب و إثارة اهتمام أفراد المجتمع به هو راجع إلى التصورات و التمثيلات التي كونها الأفراد عن البيئة السياسية ، أي العلاقات بين مصادر الاتصال و المؤسسات السياسية ، و عملية التسييس تسري عبر كل قنوات و مستويات الاتصال السياسي ، حيث تقوم وسائل الإعلام بتشجيع ودفع الأفراد على المشاركة السياسية من خلال أداء واجباتهم السياسية ، أو قد تعمل عكس ذلك وتنتشر اللامبالاة و تجنب كل ما هو سياسي ، و يكون ذلك من خلال تخصيص مساحات واسعة تفوق المعدل المتوسط لإثارة و تناول القضايا السياسية ، مضامينها تركز على شرح وتفسير الموضوعات الجوهرية للواقع السياسي ، أو تعالجها ببساطة وتغطيها بشكل يعكس الصراع و المنافسة السياسية.

جدول رقم (106) يبين توزيع مفردات العينة حسب الاطلاع على وظائف النظام السياسي الجزائري

النسبة %	التكرار	الاطلاع
60.14	166	نعم
39.85	110	لا
100	276	المجموع

يتناول الجدول رقم (106) توزيع مفردات العينة حسب اطلاعهم على وظائف النظام السياسي الجزائري من خلال الصحافة الوطنية ، حيث 60.14 % من مفردات العينة أجابت بنعم ، و 39.85% أجابت بلا ، و عليه من خلال هذه النسب يتضح أن الصحافة الوطنية تقدم المعلومات السياسية الكافية حول موضوع مختلف وظائف النظام السياسي الجزائري.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين ليس لديهم فكرة عن هذا النظام يمثلون بدورهم نسبة معتبرة ، و عليه على الصحافة الوطنية أن تركز على جعل الأمور أكثر وضوحا فيما يتعلق بهذا النظام التي تعتبر أساسيات قاعدية ليتمكن المواطن من تقييم و متابعة عمل هذا النظام، لأن وسائل الإعلام تعد من الأدوات الفاعلة و المهمة في المجال السياسي فهي لا تقوم فقط بنقل الرسائل والمعلومات من المؤسسات السياسية إلى الجمهور، و لكنها تحول هذه المعلومات من خلال آليات صناعة الأخبار لتحقيق غايات و أهداف نظرا لكون العلاقة بين وسائل الإعلام و العملية السياسية

علاقة جدلية ، إذ تعمل على تحليل و تفكيك النشاط السياسي بكل مكوناته بما فيها وظائف النظام السياسي، و في الوقت نفسه تعد جزءا من العملية السياسية باعتبارها أحد المصادر المتاحة أمام الفاعلين السياسيين و الرأي العام، الذي يعتمد عليها في تكوين بناء معارفه السياسية و تكوين آرائه ومواقفه السياسية المختلفة إزاء الإحداث السياسية التي تقع داخل واقعه السياسي المحيط .

جدول رقم (107) يبين توزيع مفردات العينة حسب توفر معلومات عن الطبقة السياسية

توفر المعلومات	التكرار	النسبة %
نعم	89	32.24
لا	187	67.75
المجموع	276	100

يبين الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب توفير الصحافة الوطنية لمعلومات حول الشخصيات السياسية البارزة و الفاعلة في الحياة السياسية الجزائرية ، و على عكس ما جاء في الجداول السابقة فان مفردات العينة يعتبرون أن الصحافة الوطنية لا تقدم معلوما كافية تلبي احتياجاتهم لمعرفة المزيد عن مختلف الشخصيات السياسية و الفاعلين و ذلك نظرا لان 60.75% منهم أجابوا بلا ، بينما شكلت نسبة الذين يكتفون بما تقدمه الصحافة الوطنية حول ذات الأطراف نسبة 32.24%.

وهذا ما يؤكد عليه ما جاء في الجدول المتعلق بالأخبار و الأحداث السياسية أين مثلت الشخصيات السياسية و الفاعلين السياسيين أعلى نسبة ، وعليه نسجل اهتمام كبير و فضول حول هذه الفئة و كل ما تقدمه الصحافة الوطنية يعتبر غير كاف ، الأمر الذي يتقاطع مع ما جاء في الدراسة التحليلية، حيث لم تولي كل من الخبر ، الشروق اليومي ، الوطن و Le Quotidien d'Oran للطبقة السياسية مقارنة ببقية العناصر الأخرى، كما أن هذه الفئة تمثل عناصر تواجدت على مستوى المشهد السياسي الجزائري تقريبا منذ الحقبة الاستعمارية و بالتحديد منذ الثورة التحريرية ، واستمر نشاطها السياسي بعد الاستقلال وكثيرا ما احتل عناصرها مناصب سياسية متعددة، كما لا يجب تجاهل قدرة وكفاءة رجال السياسة على تسويق أنفسهم من خلال عرض أفكارهم ، آرائهم ، برامجهم و مشاريعهم

الاجتماعية، و عدم بروزهم على مستوى المضامين السياسية لا يعتبر اعتباطيا في هذه الحالة و إنما يرتبط أشد الارتباط بالسياسة الإعلامية لهذه الصحف و أيضا بمواقفها تجاه هذه الشخصيات .

جدول رقم (108) يبين توزيع مفردات العينة حسب إمكانية تحديد المناصب السياسية للشخصيات السياسية

النسبة %	التكرار	تحديد المناصب
26.81	74	نعم
16.66	46	لا
56.52	156	غير متأكد
100	276	المجموع

يوضح الجدول المبين أعلاه توزيع مفردات العينة حسب إمكانية تحديدهم للمناصب السياسية التي يتولاها الشخصيات السياسية ، حيث صرح 56.52% من المبحوثين عدم تأكدهم من تحديد المناصب السياسية للشخصيات و الفاعلين السياسيين ، بينما أكد 26.81% على قدرتهم على تحديد و معرفة المناصب السياسية لمختلف الشخصيات و الفاعلين السياسيين ، أما 16.66% فهم لا يملكون فكرة عن العلاقة الموجودة بين المناصب السياسية و الوجوه السياسية الناشطة في الفضاء السياسي العام .

وعليه من خلال هذا الجدول نخلص إلى أن الصحافة الوطنية لا تولي اهتماما كبيرا بتوضيح العلاقات بين المناصب و الشخصيات السياسية و التركيز عليها و إبرازها من خلال التذكير بها في كل مرة تتعرض لها او تتناول مواضيع و أحداث مرتبطة بتلك الشخصيات حتى يتم ترسيخها في أذهان المواطنين و الذاكرة الجماعية و تصبح العلاقة آلية بين المنصب السياسي و الشخصية السياسية هذا من جهة .

كما أيضا يمكننا القول أن عدم انتباه مفردات العينة إلى أهمية العلاقة الموجودة بين المناصب السياسية و الشخصيات و الفاعلين السياسيين يشير ميوعة الفضاء السياسي العام و عدم قدرة الشخصيات السياسية البروز و التميز على مستوى الساحة السياسية و الإعلامية و تسليط الضوء على نشاطاته و خرجاته السياسية .

المحور الثاني : العلاقة بين الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية العاطفية للرأي العام الجزائري

جدول رقم (109) يبين توزيع مفردات العينة حسب سبب اختيار الصحف لمتابعة الأخبار والأحداث السياسية

الاختيار	التكرار	النسبة %
انتشارها و مقروئيتها	118	38.81
انتماءاتها السياسية	20	6.57
توجهاتها السياسية	26	8.55
وضوحها و بساطة معالجتها للأخبار	140	46.05
المجموع	*304	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (109) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب سبب اختيارهم للصحافة الوطنية ، حيث عادت أعلى نسبة لوضوح و بساطة معالجة الصحيفة للأخبار السياسية والأحداث المتناولة و ذلك بنسبة 46.05% ، يتم اختيار الصحيفة حسب مفردات العينة إلى انتشار و مقروئية الصحيفة بنسبة 38.81% ، أما بسبب توجهاتها و انتماءاتها السياسية فسجل كل عنصر نسبة 8.55% و 6.57% على التوالي .

نستنتج من خلال هذه النسب أن مفردات العينة لا يولون أهمية لكل من الانتماء و التوجه السياسي للصحيفة بقدر ما يهتمون لأسلوب معالجتها و بساطة طرحها و تغطيتها للأخبار و الأحداث السياسية مما يمكنهم من فهم هذه الأحداث دون عناء ، كما أن لمعيار الانتشار و المقروئية دور في اختيار المواطنين للجرائد الوطنية، و ذلك ربما راجع إلى تفضيل الأفراد المشي مع التيار أو مع الفئة الغالبة ، كما أن انتشار الصحيفة يعتبر دليلا أيضا على المزايا و الخصائص التي تتمتع بها الصحيفة في جذب القراء ومفردات الرأي العام.

جدول رقم (110) يبين توزيع مفردات العينة حسب الوعي بالاتجاه السياسي للصحيفة الوطنية

النسبة %	التكرار	الوعي بالاتجاه السياسي
51.44	142	نعم
48.55	134	لا
100	276	المجموع

يوضح الجدول المذكور أعلاه توزيع مفردات العينة وفقا لوعيهم أي إدراكهم للاتجاه السياسي للصحيفة التي يطالعونها حيث أجاب 51.44% منهم بنعم ، و 48.55% أجابوا بلا و هي نسبة غير بعيدة عن الأولى ، يرتبط الاتجاه السياسي للصحيفة بالسياسة الإعلامية لهذه الأخيرة ، حيث تعرف السياسة الإعلامية بأنها : "مجموعة المبادئ و المعايير و القواعد التي تحكم و توجه سلوك الأنظمة الإعلامية و التي عادة تشتق و تستنبط من شروط الايدولوجيا السياسية و القيم التي ترتكز عليها في بلد ما"¹ .

و هي مجموعة المبادئ و المعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم و إدارة و رقابة وموائمة نظم و أشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري و الأجهزة الرئيسية للمعلومات من اجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة و من أهم ملامح السياسة الإعلامية² :

- 1 - ارتباط الإعلام بالسياسة ارتباطا وثيقا.
- 2 - تولى الحكومات أهمية كبيرة للإعلام كونه الوجه الآخر للسياسة .
- 3 - تستمد السياسة الإعلامية خصوصيتها من العقيدة السياسية للدولة.
- 4 - تتبع السياسة الإعلامية من طبيعة الحقائق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية الخاصة بها.

¹ - حميد الدليمي : التخطيط الإعلامي المفاهيم و الإطار العام ، دار الشروق ، عمان ، 1998، ص 73.

² - محمد صاحب سلطان : إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط و أساليب القيادة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2011، ص ص 134-135.

5 - تترجم السياسة الإعلامية إرادة السلطة السياسية و نظامها الدستوري و القانوني .

غير أن إبراهيم إمام يرى أن السياسة الإعلامية هي خطة العمل اللازمة للتأثير في الجماهير وحملها على السلوك بطريقة معينة¹، و عليه هي إشارة إلى الخط الافتتاحي للصحيفة و مواقفها من الأحداث و المجريات السياسية و التي تترجم من خلال تغطيتها و معالجتها الإعلامية .

و يرى صالح خليل أبو أصبع أن من تطبيقات السياسة الإعلامية للدولة على المؤسسات الإعلامية تأتي بأشكال مختلفة للسيطرة عليها و بحسب تلك السياسة ففي الوطن العربي هناك قيود قانونية مفروضة على المؤسسات الإعلامية فضلا عن وجود كوابح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلى عوامل ضغط داخلية ترتبط بطبيعة المؤسسة نفسها من حيث بيئتها التنظيمية و ملكيتها².

جدول رقم (111) يبين توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين

الآراء و اتجاهات نحو مكونات النظام السياسي الجزائري

النسبة %	التكرار	الاستعانة بالاتجاه
3.62	10	دائما
54	149	أحيانا
25.40	70	نادرا
17.02	47	أبدا
100	276	المجموع

من خلال الجدول رقم (111) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب استعانتها باتجاه الصحافة الوطنية في تكوين آرائها و اتجاهاتها نحو مكونات النظام السياسي الجزائري، عادت أعلى نسبة إلى 54% و التي تمثل من يلجئون إلى الصحافة الوطنية إلا أحيانا من اجل الاستعانة بها في تكوين آرائهم واتجاهاتهم، أما ثاني نسبة فقد عادت إلى الذين لا يستعينون بها إلا في حالات نادرة و ذلك بنسبة 25.40%، بينما سجلت نسبة أولئك الذين لا يعتمدون عليها أبدا 17.02%، و آخر نسبة على مستوى هذا الجدول هي لمفردات العينة الذين يستعينون دائما بالصحافة الوطنية من اجل تكوين آرائهم واتجاهاتهم نحو مكونات النظام السياسي الجزائري.

¹ - إمام إبراهيم :الإعلام و الاتصال الجماهيري ، مكتبة الانجلومصرية ، القاهرة،1982،ص316.

² - محمد صاحب سلطان: مرجع سبق ذكره، ص 135.

وعليه انطلاقا من هذا الجدول نلاحظ أن الصحافة الوطنية لا تشكل المصدر الأساسي والوحيد لمفردات العينة من أجل تكوين آرائهم و اتجاهاته نحو مكونات النظام السياسي الجزائري وهذا يرجع بالضرورة على حرص المواطن الجزائري على تنوع مصادره من جهة وأيضا غياب الثقة التامة في موضوعية و حيادية في الصحافة الوطنية .

و يعتبر تأثير الصحافة في تكوين الاتجاهات و الآراء السياسية من بين المتغيرات الإعلامية في بناء الاتجاه ، حيث أن اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام و تأثير هذا الاعتماد على منظوره للواقع السياسي الذي يتفاعل معه من خلال الاستناد إلى ما تطرحه نظرية الاعتماد المتبادل على وسائل الإعلام من فرضيات نظرية¹.

حيث نشير إلى قدرة وسائل الإعلام على إحداث تأثيرات معرفية على الأفراد الذين يعتمدون عليها بشكل أساسي و مركزي ، والتي تساهم في تشكيل اتجاهاتهم نحو القضايا المختلفة و في مقدمتها القضايا السياسية . فالتأثير يتحقق وفقا لهذه النظرية عندما يعتمد الجمهور بكثافة على مصادر معلومات و وسائل الإعلام ليكونوا على إلمام بما يحدث في عالمهم المتغير و يقومون باستخدام معلومات تلك الوسائل في تشكيل اتجاهاتهم حول الأحداث التي تشغلهم و في حالة عدم وجود تطابق في هذه المعلومات ومصادرها فان العمليات الانتقائية تدخل على الخط و تلعب دورا كبيرا في عملية تشكيل الاتجاه و في محتواه وكثافته².

¹ - فيصل فرحي :الاتصال الجماهيري و النخبة في الجزائر دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي "الاقتدار السياسي" على عينة من الأساتذة الجامعيين ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2013 ، ص 17.

² - نفس المرجع، ص 18.

جدول رقم (112) يبين توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين الآراء و الاتجاهات نحو العملية السياسية و الانتخابية في الجزائر

الاستعانة بالاتجاه	التكرار	النسبة %
دائما	25	9.05
أحيانا	142	51.44
نادرا	63	22.82
ابداً	46	16.66
المجموع	276	100

يوضح الجدول رقم (112) توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين الآراء و اتجاهات نحو العملية السياسية و الانتخابية في الجزائر ، حيث أن 51.44% من مفردات العينة يعتمدون عليها إلا من حين إلى آخر ، أما 22.82% منهم نادرا ما يلجئون إلى الصحافة الوطنية بغاية تكوين آرائهم و اتجاهاتهم نحو العملية السياسية و الانتخابية ، كما أن نسبة 16.66% تمثل المبحوثين الذين لا يرون في الصحافة الوطنية مصدرا في تكوين آرائهم و اتجاهاتهم فيما يتعلق مجريات العملية السياسية و الانتخابية ، أما بالنسبة لمن يرى في الصحافة الوطنية مرجعيته الأولى و الدائمة في تكوين اتجاهاته و آرائه السياسية نحو العملية السياسية و الانتخابية فتقدر نسبتهم ب 9.05% وهي تمثل اضعف نسبة مقارنة ببقية النسب الأخرى .

يتبلور مفهوم العملية السياسية في مسألة المشاركة السياسية و تكريسها في بنية سياسية واجتماعية و ديمقراطية وهذا من ناحية العملية ميدان عمل المؤسسات السياسية و المجتمع المدني، إذ أن دراسة الثقافة السياسية تتضمن فحص عاطفة و توجهات الجمهور نحو الأشياء السياسية ، وفي هذا الشأن من الأفضل التمييز بين التوجهات و الاتجاهات نحو السياسة بشكل عام و نحو الخيارات السياسية المطروحة بشكل خاص، تشير الاتجاهات السياسية إلى الشعور الجماعي التي تحكم النظرة العامة للجمهور نحو السياسة كنشاط و ممارسة و كعلم مجرد ، و كمواد عامة لتحقيق المطالب الاجتماعية أو القوة الوطنية ، وبالنسبة للتوجهات نحو النظام السياسي أي نحو آراء الجمهور وتوجهاته نحو الشخصيات السياسية التي تسيطر على مقاليد السلطة القائمة، و المؤسسات التي أسسها و القوانين التي أصدرت ، فلأشياء التي تثير اهتمام المواطن في هذه الحالة هي ملموسة

وتعمل على أرض الواقع¹، هذه الاتجاهات التي قد تعكسها الصحافة الوطنية و التي قد يعتمدها المواطن و لو ليس بشكل مطلق، لكنها تظل خطوطا عريضة تساعده على تكوين آرائه و اتجاهاته في العالم الثالث نظرا لغياب أو ضعف المعارضة السياسية.

جدول رقم (113) يبين توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية حول تكوين

الآراء و الاتجاهات نحو الطبقة السياسية

النسبة %	التكرار	الاستعانة بالاتجاه
9.05	25	دائما
48.55	134	أحيانا
20.65	57	نادرا
21.73	60	أبدا
100	276	المجموع

يتناول الجدول رقم (113) توزيع مفردات العينة حسب استعانتهم باتجاه الصحافة الوطنية من أجل تكوين آرائهم و اتجاهاتهم السياسية نحو الشخصيات السياسية حيث أن أعلى نسبة عادت إلى 48.55% ممن يعتمدون على الصحافة الوطنية من حين إلى آخر في تكوين آرائهم و اتجاهاتهم السياسية نحو الشخصيات السياسية و الفاعلين السياسيين أما ثاني أعلى نسبة فقد عادت إلى الذين لا يعتمدون عليها أبدا و ذلك بنسبة 21.73% بينما ثالث نسبة سجلت على مستوى هذا الجدول تمثلت في 20.65% وهي تخص أولئك الذين نادرا ما يلجؤون إلى الصحافة من أجل تكوين آرائهم واتجاهاتهم السياسية فيما يتعلق بالشخصيات السياسية و بالمقابل أكد 9.05% من مفردات العينة على استعانتهم بالصحافة الوطنية من أجل الخروج بآراءهم و اتجاهاتهم السياسية الخاصة بشخصيات الطبقة السياسية .

و عليه نلاحظ من خلال هذه النسب أنه بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها الشخصيات والفاعلين السياسيين في مكونات النظام السياسي الجزائري و بذلك على مستوى التغطية السياسية من منطلق كون الصحافة مرآة عاكسة لمجريات و أحداث الواقع السياسي غير أن المواطن الجزائري لا يستعين بالصحافة الوطنية من أجل الوصول إلى تحديد آرائه و اتجاهاته فيما يخص الشخصيات

¹ - Mehran Kamara:Op.cit,p144.

والفاعلين السياسيين بمعنى أنه يستعين بوسائط إعلامية أخرى زيادة على تفاعلاته مع مختلف المؤسسات الاجتماعية و الدينية و السياسية و الثقافية الأخرى .

جدول رقم (114) يبين توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية في تكوين الآراء و الاتجاهات نحو وظائف النظام السياسي الجزائري

النسبة %	التكرار	الاستعانة بالاتجاه
11.23	31	دائما
48.91	135	أحيانا
22.82	63	نادرا
17.02	47	أبدا
100	276	المجموع

يوضح الجدول رقم(114) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية من اجل تكوين الآراء و الاتجاهات نحو وظائف النظام السياسي الجزائري ، نلاحظ أن أعلى نسبة عادت إلى من يستعينون بالصحافة الوطنية إلا من حين إلى آخر و ذلك بنسبة 48.91% ، أما ثاني نسبة فقد عادت إلى من يلجئون إليها إلا بشكل نادر بنسبة 22.82% ، كما بينت أيضا النسب الظاهرة في الجدول أن 17.22% من مفردات العينة لا يرجعون إلى مضامين الصحافة الوطنية إطلاقا من اجل تكوين آرائهم و اتجاهاتهم السياسية ، و لم يشر إلا 11.23% من المبحوثين على اعتمادهم الدائم على ما تقدمه الصحافة الوطنية حول وظائف النظام السياسي الجزائري .

وعليه نستنتج من خلال هذا الجدول و كما سبق و أشارت إليه النسب المبينة في الجداول السابقة حول استعانة الجمهور بالصحافة الوطنية في تكوين اتجاهاتهم و آرائهم حول كل من مكونات النظام السياسي الجزائري ، العملية السياسية و الانتخابية و الشخصيات و الفاعلين السياسيين أن الصحافة لا تمثل المصدر الأول و الرئيسي وإنما تشكل احد المرجعيات السياسية ، حيث ينوع الجمهور مصادرهم نظرا للتعدد الوسائل الإعلامية بين ما يطلق عليها بالتقليدية و الوسائل الإعلام الجديد التي تفتح المجال للتفاعل و الاحتكاك بالفضاء السياسي العام .

جدول رقم (115) يبين توزيع مفردات العينة حسب الثقة في المعلومات السياسية التي تقدمها الصحافة الوطنية

الثقة في المعلومات السياسية	التكرار	النسبة %
دائما	24	8.70
أحيانا	168	60.90
نادرا	54	19.60
أبدا	30	10.90
المجموع	276	100

يبين الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب الثقة في المعلومات السياسية التي تقدمها الصحافة الوطنية ، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة عادت إلى 60.90% من يتقون فيها من حين الحين ، بينما ثاني نسبة هي 19.6% تمثل من يولون ثقتهم في الصحافة الوطنية إلا نادرا ، أما فيما يخص أولئك الذين لا يتقون فيها أبدا بنسبة 10.9% ، بينما مثل الذين يتقون في الصحافة الوطنية بشكل دائم نسبة 2.7% وهي تمثل آخر نسبة .

وعليه نشير إلى أن مهمة وسائل الإعلام صعبة ، لأنها تتعامل مع أفراد الجمهور أو الجماهير المتنوعة ، و أن كل منا ينظر و يقيم هذه الوسائل و عملها و مناهجها و مضامين رسائلها وفقا لإرهاصاته و دوافعه و خبراته و منطلقاته السياسية ، و هو في الحقيقة لا يتعامل مع الوسيلة من حيث كونها وسيلة ، بل هو يدرك أفكار القائم بالاتصال بشكل غير مباشر من خلال المضامين التي تعبر عن أفكاره و قيمه و اتجاهاته بما يقدم له من رسائل و مواقف ، و هذا يذكرنا بالعبارة المأثورة "الوسيلة هي الرسالة". كون الوسيلة هي النافذة التي يطل منها القائم بالاتصال على الجمهور ، ليمرر ما يريد ، وأحيانا ما يريده الجمهور نفسه ، و كذلك هي الشيء نفسه فيما يتعلق بالجمهور ، إذ يمكن من خلالها أن يرى أفكار و مبادئ القائم بالاتصال ، اتجاهاته و قيمه ، و هو ما يطرح مسألة الثقة، التي تعتبر عامل مهم و على علاقة مباشرة بمصداقية الصحيفة فهل نستطيع أن نثق و نصدق هذه الوسائل أو بعضها على الأقل في مضامينها كلها أو فقط في جزء منها بشكل دائم أو نادر أو بتاتا؟ و هل تمثل الصحافة الوطنية وسيلة منها خاصة و أن مجرد إدراك الفرد بأنه هدف لهذه المضامين أو

تلك و أنها تسعى إلى التأثير عليها بأي شكل من الأشكال كفيل بأن يولد مقاومة و مناعة ضد هذا التأثير .

من شروط الحياة السياسية الصحية توفر الثقة المتبادلة بين المواطن و النظام السياسي ومؤسساته بما فيها وسائل الإعلام و بين هذه المؤسسات و بعضها البعض ن و غياب هذا الشعور تتناب المجتمع حالة من الفردية و يصعب معها وجود مناخ صحي للتنافس السياسي و المشاركة السياسية¹ ، و لا يمكن أن ينمو و يتكسر الشعور بالثقة السياسية ما لم يكن هناك ثقة متبادلة بين أفراد المجتمع بشكل عام ومؤسساته السياسية و الإعلامية ، حيث وضحت إحدى عمليات سبر الرأي أن 75%، لا يتقنون في البرلمان ، مما يوضح اللامبالاة العامة نحو القضايا السياسية و معظمهم يعتبرون أن المجلس الشعبي الوطني مؤسسة خاضعة و لا تملك أية سلطة و أعضائها يدافعون فقط عن مصالحهم و مصالح زبائنهم².

جدول رقم (116) يبين توزيع مفردات العينة حسب الاتفاق السياسي مع الصحف الوطنية

الاتفاق السياسي	التكرار	النسبة %
دائما	11	3.98
أحيانا	184	66.66
نادرا	59	21.37
أبدا	22	7.97
المجموع	276	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (116) الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب التوافق السياسي مع الصحافة الوطنية ، حيث أجاب 66.66% من مفردات العينة أنهم يتفقون مع أفكار ، مواقف واتجاه الصحافة الوطنية و ذلك من حين إلى آخر ، أما 17.37% منها أشاروا إلى أنهم نادرا ما يجدون أنفسهم في توجهات ومواقف الصحافة الوطنية ، كما أكد 7.97% عدم اتقاقهم مع ما تنشره المضامين السياسية للصحافة الوطنية ، و آخر نسبة عادت حسب هذا الجدول إلى 3.38% وهي تمثل أولئك الذين يتفقون دائما مع الصحافة الوطنية .

¹ - كمال المنوفي: الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان (د.س) ، ص 71.
² - Yahia H. Zoubir ,Ahmed Aghrout:Op.cit,p67.

ومن خلال هذه النسب نستنتج أن الصحافة الوطنية لا ترقى لتطلعات و انتظارات المواطنين فيما يتعلق بتلبية احتياجاتهم و انتظاراتهم السياسية ،حيث يذهب المدخل الوظيفي بناء على ما تقدم به كاتر وكيلمان إلى أن اتجاهات الأفراد تحدها الاحتياجات التي يمكن أن تحقق أهدافهم الأساسية ، و بذلك فإن تعديل أو تغيير الاتجاهات ليس له علاقة مباشرة بتغيير معلومات الأفراد مفاهيمهم واتجاهاتهم نحو موضوع معين، و إنما يجب أن نركز في ذلك على معرفة دوافع هذه الاتجاهات والسلوكات ، مما يطرح العديد من منطلقات نظريات تأثير وسائل الإعلام محل نقاش و تساءل ، بينما يرى كيلمان الذي ركز على معايير تصنيف دوافع الاتجاهات و السلوكات و حددها في ثلاثة¹ :

التطابق: يبني الفرد بعض اتجاهاته و سلوكاته لكي تتطابق مع السلوك العام للجماعة التي ينتمي إليها.

النقص: يحدث عندما يتبنى الفرد بعض الاتجاهات و السلوكات رغبة منه في إقامة أو الاحتفاظ ببعض العلاقات التي تربطه بأفراد آخرين.

الاستبطان: يبني الفرد من خلاله بعض الاتجاهات و السلوكات حسب توافقها مع قيمه و معتقداته والتي يجد فيها حلا مناسباً لمشاكل معينة.

أما المدخل النسقي يذهب ابيلسون و روزينبرق إلى أن الاتجاه و السلوك الإنساني بما في ذلك السلوك السياسي تحكمه قواعد نفسية و هذه القواعد هي التي تحدد التوافق بين الفكر و السلوك بحيث أن الأفراد الذين يحملون اتجاهات مؤيدة لبعض القضايا يشعرون بنوع من التنافر بينهم و بين أولئك الذين يبذون اتجاهات معارضة لنفس المواضيع.

¹ - يصرف حاج: تأثير التلفزيون الجزائري على تحديد السلوك الانتخابي برنامج المصالحة الوطنية كنموذج ، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال (غير منشورة) ، جامعة وهران ، 2007/2006 ، ص ص 30-31.

المحور الثالث: العلاقة بين الصحافة الوطنية و القيم السياسية للرأي العام الجزائري

الجدول رقم (117) يبين توزيع مفردات العينة حسب وظائف المضامين السياسية في الصحافة

الوطنية

وظائف المضامين	التكرار	النسبة%
تزويد بمعارف سياسية جديدة	162	43.78
ترتيب المعارف السياسية	49	13.42
تعزير المعارف السياسية	112	30.27
تغيير معارفك السياسية	47	12.70
المجموع	370	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب وظائف المضامين السياسية في الصحافة الوطنية أن وظيفة التزويد بالمعارف السياسية الجديدة احتلت اعلي نسبة ب :43.78% ، بينما ثاني نسبة عادت تعزير المعرف السياسية ب 30.27% ، أما بالنسبة ترتيب المعارف السياسية فجاءت بنسبة 13.42% و آخر نسبة عادت إلى وظيفة تغيير المعارف السياسية التي لم تتعدى نسبة 12.70%.

يظهر من خلال هذه النسب أن الوظيفة الأساسية للصحافة الوطنية هي الإعلام والإخبار وذلك من خلال تزويد الجمهور بمعارف جديدة و التي تعتبر من الوظائف التقليدية لوسائل الإعلام ، كما يؤدي تكرار تناول القضايا و الأحداث السياسية إلى تعزيرها و ترسيخها لدى الجمهور و هو الأمر الذي يؤدي إلى التنشئة السياسية و تكوين الثقافة السياسية .

و نظرا لكم الهائل للأخبار و المعلومات تساعد وسائل الإعلام على انتقاء الأخبار و ترتيبها ليتمكن من متابعتها ، غير أن وظيفة تغيير المعارف السياسية تظل عملية معقدة تحتاج إلى العديد من المراحل و بذلك لا تكون بطريقة مباشرة و إنما هي عملية تدريجية و نتاج الوظائف الإعلامية السابقة .

جدول رقم (118) يبين توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية في الصحافة الوطنية

النسبة %	التكرار	القيم السياسية
20.65	57	واضحة و مفهومة
33.69	93	معقدة و يصعب استيعابها
45.65	126	غامضة و متناقضة
100	276	المجموع

يبين الجدول رقم (118) توزيع مفردات العينة حسب القيم السياسية في الصحافة الوطنية ، حيث يشير غالبية الباحثين، الذي تقدر نسبتهم بـ: 45.65% أنها قيم غامضة و متناقضة ، كما يشير 33.69% منهم إلى كونها معقدة و يصعب استيعابها ، أما بالنسبة لأولئك الذين يعتبرونها قيما واضحة و مفهومة مثلت نسبتهم 20.65%.

و انطلاقا من هذه النسب نخلص إلى أن القيم السياسية غير واضحة و مفهومة من طرف غالبية مفردات العينة ، بل يعتبرونها غامضة ولا تضم توضيحات و تبسيطات كافية للجمهور ، كما أنها متناقضة بمعنى أنها تتناول قيمة حرية الرأي و التعبير من جهة و من جهة أخرى تهاجم بعض الصحفيين والعناوين الوطنية و أسلوبهم في تغطية الأحداث السياسية و تتعتم بأشباه الصحفيين.

تجدر الإشارة إلى أن القيم السياسية تؤثر على العملية المعرفية للأفراد، لأن القيم تمثل المعتقدات محملة بالعاطفة حول الحالة المثالية للعالم أو السلوك ، الذي يرشد تقييمنا للسلوك والأحداث¹ ، حيث تفترض العديد من الأدبيات العلمية أن القيم تلعب دورا متميزا فيما يخص تفسير الأفراد للأحداث والمعلومات، فمصادقية المعلومة تعتمد على ما إذا كانت تتسجم مع معتقدات و قيم الفرد الأولية، لهذا على وسائل الإعلام أن تحرص على توضيح و إبراز القيم السياسية عبر مضامينها حتى يتمكن المواطن من مقارنتها مع قيمه الخاصة أو الاستناد إليها في تبني قيم سياسية جديدة.

¹ - Elizabeth Suhay ,James N. Druckman: **The politics of science political values and the production and reception of scientific knowledge**, annals,AAPSS,658,March2015,p18,http://www.sagepub.com,07/05/2017.

جدول رقم (119) يبين توزيع مفردات العينة حسب شعوره بأنه معني بما تقدمه الصحافة الوطنية عن الحياة السياسية الجزائرية

النسبة%	التكرار	معني بالحياة السياسية
46.29	125	نعم
55.92	151	لا
100	276	المجموع

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب اعتبارها معنية بما تقدمه الصحافة الوطنية حول الحياة السياسية أم لا، حيث أن 55.92% من المبحوثين يعتبرون أن ما تتناوله المضامين السياسية للصحافة الوطنية لا يعينهم و لا يرتبط مباشرة بترتيب أولوياتهم ، غير أن 46.29% من مفردات العينة يرون عكس ذلك.

و عليه من خلال هذه النسب المبينة في الجدول نستنتج أن الصحافة الوطنية لم تتجح أو توفق في استرعاء اهتمام الجمهور من خلال مضامينها السياسية و ذلك يرجع إما لسياستها الإعلامية وأجندتها الإعلامية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ترتيب أولويات الجمهور الجزائري. كذلك لكونها مقيدة بالأحداث والقضايا السياسية التي تفرض نفسها على الساحة الإعلامية .

الشعور بالافتقار السياسي : حتى تتحقق فاعلية و حيوية العملية السياسية و الديمقراطية، لا بد أن يشعر كل أو غالبية أفراد المجتمع بأن بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية سواء من خلال توجيه النقد البناء إلى مسئول حين يخطأ دون الخوف من العقاب و المتابعة ، أو من خلال إبداء الرأي حول مختلف القضايا و الأحداث الجارية مع الاقتناع بأن لهذا الرأي قيمة وصدى ، يعتبر هذا الشعور من طرف علماء السياسة أساس و ركيزة لأي نشاط سياسي ايجابي و هادف¹.

و عليه فإن شعور المواطن الجزائري بأنه معني بما تقدمه الصحافة الوطنية حول الحياة السياسية يعكس مدى شعوره بالافتقار السياسي و دور الذات السياسية في مجريات الحياة وقدرته على إحداث التغيير في مجرى هذه الحياة عن طريق الاهتمام و التأثير في عملية صنع القرار .

¹ - كمال المنوفي: الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره، لبنان، ص67.

جدول رقم (120) يبين توزيع مفردات العينة حسب كيفية تقديم المواطن الجزائري في المضامين السياسية للصحافة الوطنية

النسبة %	التكرار	تقديم المواطن الجزائري
8.27	24	فاعل و ناشط
33.79	98	غائب
45.51	132	مهمش
12.41	36	معارض
100	290	المجموع

يبين الجدول رقم (120) الذي يتطرق إلى توزيع مفردات العينة حسب كيفية تقديم الصحافة الوطنية للمواطن الجزائري ، حيث يرى 45.51% من المبحوثين أن المواطن الجزائري هو مهمش في المضامين السياسية للصحافة الوطنية و 33.80% منهم يرونه كطرف غائب تماما ، و 12.41% يعتبرون أن الصحافة الوطنية تقدمه على أساس معارض في الحياة السياسية ، و آخر نسبة عادت إلى كونه فاعلا وناشطا والتي انحصرت نسبتها في 8.27%.

ومن خلال هذه النسب نلاحظ أن المواطن الجزائري لا يعتبر نفسه عنصرا فعالا و بارزا في المضامين السياسية للصحافة الجزائرية و عليه في الحياة السياسية ، نظرا لكون الصحافة لا توليه أهمية ولا تعتبره بدورها طرفا فاعلا و مؤثرا في الحياة السياسية من جهة ، و من جهة أخرى فغن الصحافة من خلال مضامينها لا تسعى إلى مخاطبة و تفعيل الرأي العام الجزائري بالدرجة الأولى و إنما تكتفي باعتباره متلقي سلبي لمضامينها ، و عليه هل تتوجه الصحافة الوطنية إلى المواطن الجزائري على أنه متلقي أم جمهور ؟

عندما تتجه الصحافة إلى الجمهور فإنها لا تعتبره حاصل مجموعة من الأفراد و إنما باعتباره طرفا في العملية الإعلامية و السياسية ، و بذلك فانه معني مباشر بالمضامين و لا يكتفي فقط بتلقيها و إنما يذهب أبعد من ذلك بل يتفاعل معها. لأنه ليس بإمكان المتلقي أن يكون جمهورا لانحصار دور

هذا الأخير وسلبته وهذا راجع إلى تنكّر وسائل الإعلام و النخبة لهذا الأخير ، و إقصائه سواء لمرجعيات سياسية أو لأسباب اقتصادية أو لفشل وسائل الإعلام في تحويل المتلقي إلى جمهور¹.

إذا كانت الصحافة التقليدية عاجزة حتى الآن عن نقل المعلومات إلى الجمهور ، كيف يمكن إذن ملء هذا الفراغ؟ و كيف يمكن أيضا دمج صوت الجمهور في العملية السياسية ، يعتبر مايكل شودسون حركة الصحافة العامة نموذجا أمريكيا لنقل الأخبار في بداية التسعينات من القرن العشرين ، حيث كان هدف هذه الحركة إعادة تواصل الصحفيين مع المواطنين في مجتمعهم و تنشيط التلاحم الشعبي و الارتباك المدني ، تزكي هذه الحركة وجوب قيام الصحفيين بالقيام بالدفاع الناشط و الفعال ، الذي أشار إليه باترسون بالتعبير عن اهتمامات الجماهير و توضيحها و أن يأخذ الصحفيين مسؤوليات الجمهور على عاتقهم، و أن يعززوا قوة الجمهور، غير أن مفهوم هذا الدور هو مشكلة، لأنه لا توجد قنوات انتخابية واليات السيطرة الشعبية تجعل الصحفيين مسئولين أو ممثلين للشعب ، ويحذر شودسون من أن هذه الصحافة تعزز قدرة الصحفيين و ليس المواطنين و تنقل و تزيد من شكوك الجمهور في الحكومة بدلا من تهدئتها و بذلك فهي تدمر آليات التمثيل الديمقراطي².

جدول رقم (121) يبين توزيع مفردات العينة حسب دفع المضامين السياسية للمشاركة السياسية

النسبة%	التكرار	دفع المضامين للمشاركة السياسية
29.34	81	نعم
70.65	195	لا
100	276	المجموع

نقرأ من خلال الجدول السابق الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب دفع و تشجيع المضامين السياسية على المشاركة السياسية ، أن غالبية المبحوثين أجابوا بالنفي وتحديدًا نسبة 70.65 % منهم ، في المقابل يرى 29.34% من مفردات العينة أن الصحافة الوطنية تلعب دورا في دفعهم و تشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية .

¹ -Sonia Livingstone :Audiences and Publics when cultural engagement matters for the public sphere changing medias changing Europe , Vol 02,Intellectbooks,USA,2005,p11.

² - دنيس ماكويل و اخرون : مرجع سبق ذكره ،ص30.

تقر العديد من الدراسات و الأبحاث المتعلقة بدور الصحافة في تحسين المشاركة السياسية يكون من خلال التنشئة السياسية التي تمثل عملية مستمرة على مدى حياة الإنسان، ويؤكد أوموند على أن وسائل الإعلام تستطيع أن تلعب دورا هاما في التنشئة السياسي من خلال التدعيم للعقائد المكتسبة أو من خلال زيادة التركيز على قيمة معينة من القيم الإنسانية، و كذلك عبر التأثير على العلاقات السياسية التي صنفت إلى¹:

- العلاقة بين الفرد والنظام السياسي: حيث تتمكن وسائل الاتصال الجماهيري من التأثير على معرفة الفرد بالنظام السياسي وصلته بهذا النظام ويمكن أن يحدث ذلك على فترات طويلة من الزمن كلما تغير بناء وسائل الاتصال الجماهيري كما هو الحال عندما تظهر صحافة جماهيرية جديدة مثلا أو قد يحدث على نحو أسرع وذلك بواسطة تغطية موضوعات خاصة توجه إلى فئات معينة كموضوع الهجرة.

- العلاقة بين النظام السياسي ككل وبين المؤسسات المكونة له ومثال ذلك أن مؤسسة الحكومة الملكية البريطانية تحظى بتأييد شديد من وسائل الاتصال الجماهيري و أما الهيئة البرلمانية ذاتها فإن وضعها في نظام الحكم يمكن أن يتأثر بواسطة إذاعتها لأعمالها ولمحاضر جلساتها وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب السياسية، التي يكون دورها معارضا دائما للتعديل.

- العلاقة بين الأفراد والمؤسسات السياسية ومثال ذلك القوة النسبية لمختلف الأحزاب السياسية أو العلاقة بين الأفراد والمؤسسات ذاتها، كما يحدث في حالة تأييد حزب معين أو جاذبية بعض الأفراد بالنسبة للقادة ، العلاقة بين فرد وآخر وخاصة العلاقة بين رجل وآخر من رجال السياسة الذين يقومون بدور سياسي مسيطر.

¹-عزالم أبو الحمام:الإعلام الثقافي جدليات و تحديات ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2010، صص164-165.

جدول رقم (122) يبين توزيع مفردات العينة حسب سبب دفع المضامين للمشاركة السياسية

النسبة %	التكرار	السبب
20.10	40	لا تعبر عن الانتظارات السياسية
37.18	74	لا تتناول جميع جوانب الحدث السياسي
19.59	39	تخدم مصالح جماعة معينة
23.11	46	غير فعالة سياسيا
100	199	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع مفردات العينة حسب عدم دفع الصحافة الوطنية للمشاركة السياسية ، أن أعلى نسبة عادت إلى أولئك الذين يرون بأن الصحافة لا تتناول جميع جوانب الحدث السياسي بنسبة 37.18% ، بينما ثاني نسبة سجلت على مستوى من يعتبرون الصحافة غير فعالة سياسيا و ذلك بنسبة 23.11% ، و غير بعيد عن هذه النسبة نجد أن 20.10% من المبحوثين أشاروا إلى أن الصحافة الوطنية لا تعبر عن الانتظارات السياسية للمواطن الجزائري ، وأخر نسبة عادت إلى أولئك الذين يرون أنها تخدم مصالح جماعة معينة بنسبة 19.59%.

وعموما من خلال هذا الجدول نلاحظ تقارب في النسب ، حيث كلها تشير إلى عدم قدرة الصحافة الوطنية في حمل و دفع المواطن الجزائري على المشاركة السياسية نظرا لعدم تغطيتها الشاملة للحدث السياسي و التطرق إلى كل جوانبه و عرض كل حيثياته و مختلف الآراء الصادرة في شأنه، مما يقلل من شأن الحدث السياسي في نظر المواطن من جهة، و من جهة أخرى يجعلها تبدو منحازة لجهة معينة، كما أنها لا تعتبر طرفا فعالا في الحياة السياسية من خلال اقتصرها على نقل وتزويد المواطن الجزائري بالأخبار السياسية فحسب و لا تحاول أن تكون طرفا في هذه الحياة السياسية ، ولا تعبر و لا تعكس انتظارات المواطن الجزائري و لا تلبي احتياجاته السياسية و لا تخدم إلا مصالح جماعة سياسية معينة .

و بشكل عام كثيرا ما تم مناقشة فشل وسائل الإعلام في خدمة الجمهور جيدا لأنها لا تقدم معلومات سياسية متنوعة و متوازنة ، و هذا يخص أساسا وسائل الإعلام العامة و الترفيهية مثل التلفزيون و الصحافة اليومية، غير أن بايج page يشير إلى أن المعلومات و الأخبار السياسية المكثفة هي في كل مكان داخل النظام ، بالرغم من ذلك يحصل القليل منها على الاهتمام، و كمية

معتبرة من المعلومات تنقل من طرف قادة الرأي للمواطنين العاديين ، وتؤدي إلى التفاعل معها في محيطهم الاجتماعي.

جدول رقم (123) يبين توزيع مفردات العينة حسب تعبير الصحافة عن التطلعات و الاهتمامات السياسية

التعبير عن التطلعات والاهتمامات	التكرار	النسبة%
نعم	77	27.90
لا	199	72.10
المجموع	276	100

يوضح الجدول رقم (123) توزيع مفردات العينة حسب تعبير الصحافة الوطنية عن تطلعات واهتماماتهم السياسية ، حيث يجد 72.10 % من المبحوثين أن الصحافة الوطنية لا تعبر عن تطلعاتهم و اهتماماتهم السياسية ، حيث 27.90% منهم فقط يرون عكس ، مما ينقص من أهمية هذه الصحافة و مكانتها لدى الرأي العام الجزائري ، مقابل إهمالها و تجاهلها لتناول القضايا التي تهمة وتعبير عن تطلعاته وانتظاراته الاجتماعية السياسية الثقافية و الاقتصادية...،و يعتبر جمهور وسائل الإعلام طرفا أساسيا في بقاء واستمرار حياة هذه الوسائل، خاصة و أنها لم تعد تحتكر البيئة الإعلامية ، حيث تزامنها في الوقت الراهن العديد من الوسائل التي تعتمد على تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

فعلى الصحافة الوطنية الجزائرية اليوم احترام حرية الرأي و التعبير ، و عدم تجاهل الجمهور الجزائري ومخاطبته ، و احترام حقه في الاستفسار عن المعلومات و الأحداث المتناولة و مناقشة القضايا العامة و أخذه بعين الاعتبار، لأنه يتوجب عليها حماية المجتمع من أي شيء قد يساهم في التعدي على حقوقه ، من خلال توعيته و تحسيسه و تثقيفه سياسيا و لكن قبل ذلك عليها أن تمنحه الاهتمام و تعبر عن اهتماماته لتخلق لنفسها أرضية جماهيرية صلبة و مكانة مدعمة في الحياة السياسية و الإعلامية الجزائرية.

جدول رقم (124) يبين توزيع مفردات العينة حسب عدم اهتمام الصحافة الوطنية بتطلعات واهتمامات المواطن الجزائري

النسبة%	التكرار	اهتمام الصحافة
10.55	21	غياب الشفافية
9.04	18	غياب الاحترافية
8.54	17	غياب الحقيقة
7.53	15	غياب الموضوعية
7.53	15	غياب القيم السياسية
33.16	66	غياب التعبير عن مصالح الرأي العام
16.58	33	غياب المواطن كطرف في العملية السياسية
7.03	14	غياب الالتزام السياسي
100	199	المجموع

يوضح الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب عدم اهتمام الصحافة الوطنية بتطلعات واهتمامات المواطن الجزائري، و ذلك من خلال غياب التعبير عن مصالح الرأي العام من خلال مضامينها السياسية وتغطيتها للأحداث و ذلك بنسبة 33.16% و يقصد من وراء ذلك عدم الدفاع والوقوف إلى جانب الرأي العام الجزائري و تكوين جبهة سياسية أمام النظام السياسي الجزائري. أما ثاني نسبة فقد سجلت على مستوى غياب المواطن كطرف في العملية السياسية و ذلك بنسبة 16.58%، بينما تمثل نسبة الذين يشيرون إلى غياب الشفافية على مستوى مضامين الصحافة الوطنية 10.55% تأتي بعد ذلك كل من غياب الاحترافية الحقيقة و الموضوعية و ذلك على التوالي 9.04%، 8.54% و 7.53% على التوالي .

كما أن غياب القيم السياسية كأحد تطلعات و اهتمامات المواطن سجل نسبة 7.53% و آخر نسبة على مستوى هذا الجدول عادت إلى غياب الالتزام السياسي للصحافة الوطنية بنسبة 7.03% ، و من خلال هذه النسب المبينة على مستوى هذا الجدول نلاحظ تأكيد مفردات العينة على عدم تعبير الصحافة الوطنية عن اهتمامات و انتظارات المواطن الجزائري نظرا لغياب التعبير عن مصالح الرأي واعتبار المواطن طرفا هامشيا في العملية السياسية .

جدول رقم (125) يبين توزيع مفردات العينة حسب مساهمة الصحافة الوطنية في التنشئة السياسية

النسبة %	التكرار	المساهمة في التنشئة السياسية	
30.07	40	توضح المفاهيم السياسية العامة	نعم
43.60	58	وسيط سياسي	
26.31	35	تحرص على التنوع السياسي	
48.18	133	المجموع	
25.87	37	تضارب الآراء السياسية	لا
51.04	73	بعيدة عن الواقع السياسي	
23.07	33	غموض توجهها السياسي	
51.81	143	المجموع	
100	276	المجموع العام	

يبين الجدول رقم(125) توزيع مفردات العينة حسب مساهمة الصحافة الوطنية في التنشئة السياسية حيث إجمالاً يرى غالبية مفردات العينة أن الصحافة الوطنية لا تساهم في التنشئة السياسية للفرد الجزائري و ذلك بنسبة 51.81% كما أن 48.18% من مفردات العينة يرون عكس ذلك، بمعنى أن الصحافة الوطنية تساهم في التنشئة السياسية و هي بذلك تعتبر مؤسسات اجتماعية و سياسية مثلها مثل بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية .

و تمحورت إجابات غالبية من ينفون مساهمة الصحافة الوطنية في التنشئة السياسية إلى كونها بعيدة عن الواقع السياسي بنسبة 51.04% إلى جانب تضارب آرائها السياسية بنسبة 25.87% و آخر نسبة فيما يخص هذا الموقف فقد عادت إلى غموض توجهاتها السياسية بنسبة 23.07% .

أما بالنسبة لمن يرون عكس ذلك فوضحوا موقفهم من خلال اعتبارها وسيطاً سياسياً بنسبة 34.60% و قيامها بتوضيح المفاهيم السياسية العامة للمواطن الجزائري بنسبة 30.07% كما أنها تحرص على التنوع السياسي من خلال المضامين التي تتناولها بنسبة 26.31%. و عليه نخلص من خلال النسب المبينة على مستوى هذا الجدول أن غالبية مفردات العينة لا يعتبرون الصحافة احد مؤسسات التنشئة السياسية نظراً إلى كونها لا تساهم في التنشئة السياسية غير أن من يرون عكس ذلك سجلوا حضوراً معتبراً في نفس الوقت .

جدول رقم (126) يبين توزيع مفردات العينة حسب دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة

السياسية للرأي العام الجزائري

النسبة%	التكرار	دور الصحافة الوطنية
11.95	33	التوعية السياسية
12.31	34	التحلي بالمسؤولية الاجتماعية و السياسية
24.63	68	التحلي بالاحترافية
31.52	87	تقريب و إشراك المواطن في الحياة السياسية
9.05	25	محاسبة النظام السياسي
10.50	29	الابتعاد عن تعبئة الرأي العام
100	276	المجموع

يمثل الجدول رقم (126) توزيع مفردات العينة حسب دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري حيث أن أعلى نسبة كانت لضرورة تقريب و إشراك المواطن الجزائري في الحياة السياسية بنسبة 31.52% ، أما ثاني نسبة على مستوى هذا الجدول فعادت إلى التحلي بالاحترافية من أجل لعب دور المساهم في تكوين الثقافة السياسية للرأي العام الجزائري بنسبة 24.63%. كما تطرق مفردات العينة إلى حتمية تحلي الصحافة الوطنية بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية و ذلك بنسبة 21.31% إلى جانب قيامها بالتوعية السياسية بنسبة 11.95% و التي جاءت في المرتبة الرابعة كما حرص مفردات العينة على ابتعاد الصحافة الوطنية عن القيام بتعبئة الرأي العام بنسبة 10.50% والعمل على محاسبة النظام السياسي بنسبة 9.05%.

و عموما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مفردات العينة جسدوا دور الصحافة في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري في مجموعة من الأدوار المتكاملة التي و التي يجب أن تتوفر من أجل تكوين الثقافة السياسية في مقدمتها تقريب و إشراك المواطن الجزائري في الحياة السياسية إلى جانب التحلي بالاحترافية ثانيا و التحلي بالمسؤولية الاجتماعية و السياسية ثالثا ، كما كان للتوعية السياسية ومحاسبة النظام السياسي و عدم تعبئة الرأي العام نصيب و لو كان بنسب محتشمة ، و عليه فان المواطن الجزائري يدرك أهمية الاندماج و المشاركة في الحياة السياسية كأساس لتكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري و إمكانية الصحافة المساهمة فيها من

خلال تفعيل المواطن سياسيا و تحفيزه على المشاركة السياسية و ذلك باعتباره طرفا في الحياة السياسية و مخاطبته و عبر المضامين السياسية التي تتناولها.

فالثقافة السياسية تتكون من مجموعة المعارف و المعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للخبرة الروتينية و علاقتهم بالسلطة التي تحكمهم و مجموعات الهوية المرجعية ، و لها علاقة ثنائية: علاقة بالماضي لأنها تنقل التاريخ و الذاكرة الجماعية و إسقاطها في المستقبل، لأن الثقافة السياسية تفضل تحقيق الانتظارات و الآمال شرعيا ، كما تحفز الثقافة بناء الروابط الاجتماعية باقتراح أهمية الماضي المشترك و القائم و القيم المشتركة ، و عليه فكل عضو في المجتمع مدعو إلى التموثق والتواجد في فضاء سياسي معقد بتفعيل المرجعيات و الخلفيات بشكل واع أو غير ذلك التي ترشده في مسيرته الاجتماعية وسلوكه المواطن و عليه فالثقافة السياسية ليست نظاما مغلقا و لا ثابتا مطلقا¹.

و من المؤكد أنه بالرغم من أن لوسائل الإعلام العربية أثر محدود و غير ملموس على اتخاذ القرارات السياسية لأصحاب القرار السياسي، لكن يظل لديهم أثر بعيد على الرأي العام و الخطاب السياسي الذي يشكل الآراء السياسية القيم و المواقف و الثقافة السياسية للشعوب العربية²، لأن لكل وسيلة إعلامية ثقافة سياسية تنعكس من خلال ملامح سردية لتغطية و معالجة الأخبار و حسب غامسون تشير الثقافة إلى الأنماط و القيم و المبادئ و الممارسات التي تمثل بها كل وسيلة إخبارية مع العالم السياسي، إن مستوى هذه المبادئ و المعتقدات يمكن أن يكون عاما جدا مثل مفهوم الديمقراطية، وبالرغم من أن العديد يعترض على فكرة أن الإيديولوجيا السياسية التي يعتنقها الفرد تتدخل بأي شكل كان في الطريقة التي يتعامل بها مع الأخبار، فإن كل وسيلة إخبارية تتواجد ضمن قاعدة ثقافية محددة تعرف المدى الذي تتوافر فيه الأطر الإعلامية التي تعمل على تفسير الأحداث السياسية و أن ملامح هذه القاعدة تتأثر بعوامل مثل الموقع الجغرافي للوسيلة ملكيتها و المعرفة والتربية السياسية للصحفيين والمراسلين وطبيعة الجمهور و السياق التاريخي.

¹ -philipe Braud :Sociologie politique ,8 édition,L.G.D.j.manuels, France ,p52.

² -Kai Hafez :op.cit,p333.

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

بعد المعالجة الكمية و الكيفية لبيانات كل من الدراسة التحليلية و الميدانية لموضوع "دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري" توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا : النتائج الجزئية للدراسة التحليلية

ثانيا: النتائج الجزئية للدراسة الميدانية

ثالثا: النتائج العامة

1-3-5 النتائج الجزئية للدراسة التحليلية

-المحور الأول: دور الصحافة الوطنية في تكوين المعارف السياسية-

1 - أظهرت نتائج المواضيع السياسية الأكثر بروزا في الصحافة الوطنية الممثلة بكل من صحيفة الشروق اليومي ، الخبر ، Le Quotidien d'Oran، El Watan، أن موضوع العملية السياسية والانتخابية قد احتل المرتبة الأولى بنسبة تفوق 30% بالنسبة لكل الصحف، حيث قدرت نسبة هذا الموضوع ب: 46.6% في صحيفة الوطن، تلتها صحيفة Le Quotidien d'Oran بنسبة 40.15%، ثم الشروق اليومي بقيمة 39.9%، وعادت 33.15% إلى صحيفة الخبر، وآخر نسبة فيما يتعلق بهذه المواضيع سجلت على مستوى مكونات النظام السياسي الجزائري و ذلك بنسبة 16.84% في صحيفة الخبر، و 16.14% في صحيفة الوطن ، كما لم تتعدى نسبة هذه المكونات في كل من صحيفة Le Quotidien d'Oran ، و الشروق اليومي 13% . ، بينما حظيت الطبقة السياسية بالمرتبة الثانية في كل من صحيفة الشروق اليومي ، الخبر و الوطن ، و كانت في المرتبة الثالثة على مستوى صحيفة Le Quotidien d'Oran ، وجاء موضوع وظائف النظام السياسي في المرتبة الثالثة على مستوى كل من الشروق اليومي ، الخبر والوطن ، ما عدى في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، حيث احتل المرتبة الثانية .

2- بين التحليل الكمي و الكيفي لمكونات النظام السياسي الجزائري في الصحافة الوطنية أن الأحزاب و الجمعيات السياسية كانت في مقدمة مكونات هذا النظام في صحيفة الشروق اليومي بنسبة 27.27%، أما آخر نسبة فقد عادت إلى جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني و البنى الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 4.54% لكل منها على مستوى ذات الصحيفة ، أما فيما يتعلق بتعريف هذه المكونات فقد اعتمدت صحيفة الشروق اليومي على عرض الأدوار أو وظائف إلى جانب خصائص و صفات هذه المكونات بالدرجة الأولى بنسبة 40.91% لكل منها، و بذلك نخلص إلى أن

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

عرض الصحيفة لم يتميز بالعمومية بدلالة تسجيل هذا العنصر ما نسبته 4.54% و التي تمثل أضعف نسبة ، بينما ركزت صحيفة الخبر على الحكومة بنسبة 35.48%، و أضعف نسبة سجلت فيما يتعلق بمكونات النظام السياسي الجزائري كانت تخص نمط العملية السياسية و الانتخابية بنسبة 3.22%، و أهملت الصحيفة كلية عنصر البنى الاقتصادية و الاجتماعية ، و اعتمدت في تعريف هذه المكونات على وظائفها بالدرجة الأولى بنسبة 35.48%، أما أضعف نسبة فعادت لعرض خصائص هذه المكونات، و تشير إلى نسبة التداول العام لهذه المكونات قد سجلت نسبة عالية مقارنة بصحيفة الشروق اليومي ، إذ قدرت بـ :22.58%. أما فيما يخص صحيفة Le Quotidien d'Oran احتلت الأحزاب و الجمعيات السياسية أيضا أعلى تغطية و ذلك بنسبة 29.41% مقابل أضعف نسبة 5.88% عادت للحكومة ، و عمدت الصحيفة في تعريف هذه المكونات على عرض الوظائف بالدرجة الأولى بنسبة 76.47% و لم يكن لتوضيح المعنى نسبة عالية بل احتل أضعف نسبة تمثلت في 5.88%، كذلك الأمر بالنسبة للعرض العام ، ركزت صحيفة الوطن بدورها على الأحزاب و الجمعيات السياسية بنسبة 19.23%، و أضعف نسبة ظهور مثلتها جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 3.84%، عرفت الصحيفة مختلف مكونات النظام السياسي الجزائري بعرض أدوار و وظائف هذه المكونات بنسبة 57.69%، و لم تولي العرض العام اهتماما كبيرا حيث لم يسجل إلا 3.84%.

3- أظهرت نتائج تعريف الصحافة الوطنية لمكونات الطبقة السياسية الجزائرية أن صحيفة الشروق اليومي ركزت على مرشحي الرئاسيات بالدرجة الأولى بنسبة 22%، بينما ركزت الخبر على ممثلي ووكلاء المرشحين بنسبة 18.75%، أما الوطن فأعطت للمرشح الرئيس حصة الأسد بنسبة 21.21%، و نفس الشيء بالنسبة لصحيفة Le Quotidien d'Oran و ذلك بنسبة 32.14%، فيما مست أضعف نسبة فئة الوزراء بنسبة 2% في صحيفة الشروق اليومي ،في حين لم تهتم صحيفة الخبر بكل من الحقوقيين الجزائريين ، الأنصار و الهيئة الناخبة ، إذ لم تتعدى نسبة كل منهم 2%، و فيما يخص صحيفة Le quotidien d'Oran عادت أضعف نسبة إلى مرشحي الرئاسيات بـ :7.14%، و لم تركز صحيفة الوطن على كل من متقاعدي الجيش الوطني الشعبي ، الحقوقيون الجزائريون و الأنصار بدليل انحصار نسبة كل منهم في 3.03% ، و في تعريف عناصر هذه الطبقة ركزت الشروق اليومي على تناول الآراء و المواقف السياسية بنسبة 66%، و لم تولي أهمية إلى الانتماء السياسي لهذه الشخصيات ، حيث لم يسجل هذا العنصر إلا نسبة 8%، و نفس الأمر تعلق بصحيفة الخبر ، حيث ركزت هي الأخرى على المواقف و الآراء السياسية بنسبة 47.91%، و أهملت الانتماء السياسي الذي عادت له نسبة 16.66%، بينما تناولت صحيفة Le Quotidien d'Oran مهام و النشاط السياسي لهذه الأطراف غير أن الانتماء السياسي لم يكن له أثر يذكر حيث لم يسجل

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

أي نسبة ، و على غرار كل من الشروق اليومي و الخبر اهتمت صحيفة الوطن كثيرا بالمواقف والآراء السياسية لمكونات الطبقة السياسية بنسبة 51.51%، مقابل إهمالها لانتماءاتها السياسية التي مثلت إلا نسبة 3.03%.

4- عرفت العملية السياسية و الانتخابية في الصحافة الوطنية من خلال تناول مستوى الخطاب السياسي أولا بنسبة 23.94% في صحيفة الشروق اليومي، و أضعف اهتمام منحتة ذات الصحيفة كان لمراقبة و الإشراف على الانتخابات بنسبة 5.63% ، و انصب اهتمام الصحيفة على تعريف العملية السياسية و الانتخابية بتوضيح معنى هذه العملية بنسبة 69.01% ، و لم يسجل تناول العام حضورا كبيرا حيث اقتصرت نسبته على 11.26%، أما صحيفة الخبر فركزت على كل من المنافسة السياسية و الانتخابية و تنشيط الحملة الانتخابية بالتساوي بنسبة 18.03% لكل منها، و عادت أضعف نسبة إلى المراقبة و الإشراف على الانتخابات بنسبة 6.55% لكل عنصر و هو ما لمسناه أيضا على مستوى صحيفة الشروق اليومي ، غلب الجانب التوضيحي على الصحيفة من أجل تعريف العملية السياسية و الانتخابية، كما أنها لم تعرض الأمور بشكل سطحي ، و سجلت صحيفة Le Quotidien d'Oran اهتماما بتنشيط الحملة الانتخابية أساس بنسبة 22.64% مقابل إهمالها للمشاركة السياسية التي مثلت 1.88%، و على غرار كل من الشروق اليومي ، الخبر عكفت صحيفة Le Quotidien d'Oran على التوضيح من أجل التعريف بالعملية السياسية و الانتخابية ، و لم تعتمد على العرض العام و السطحي والدليل على ذلك تمثيل هذا العنصر لأضعف نسبة قدرت ب: 11.32%، إلى جانب ملاحظة حضور قوي لتنشيط الحملة الانتخابية بالموازاة مع عملية المقاطعة و العزوف السياسي بنسبة 21.33%، و 20% على التوالي على مستوى صحيفة الوطن، و آخر نسبة كانت لمستوى الخطاب السياسي بنسبة 6.66%، و عملت الصحيفة على التوضيح للتعريف بالعملية السياسية و الانتخابية بنسبة 90.66%، بدليل أن نسبة 2.66% فقط كانت للعرض العام و السطحي.

5- توضح نتائج تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته، أن صحيفة الشروق اليومي قد ركزت على وظيفة رعاية المصالح بنسبة 22.85%، و تجاوزت كل من وظيفة تطبيق القانون و الحفاظ على الرموز التاريخية إذ لم تخصص لهما إلا ما نسبته 2.85% لكل منهما، و في تعريفها لهذه الوظائف استعانت بالتعليق و التقييم بنسبة 65.75%، كما أنها لم تتناولها بشكل عام و سطحي نظرا لتسجيل هذا العنصر 5.71%، أما على مستوى صحيفة الخبر برزت وظيفة صنع القاعدة بنسبة 27.27% ، و لم يكن لوظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية إلا حضور محتشم على مستوى مضامين الصحيفة بدليل تسجيلها أضعف نسبة و هي 2.27% ، و اعتمدت بدورها في تعريف هذه الوظائف على التعليق و التقييم بنسبة 56.81% في تعريف هذه الوظائف مع التقليل من استخدام الأسلوب العام و السطحي في عرضها إذ سجل 15.9%، رأت صحيفة Le Quotidien

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

d'Oran في وظيفة ضبط المصالح وتنظيمها أهم وظيفة للنظام السياسي الجزائري و مكوناته ، حيث حصدت هذه الأخيرة نسبة 23.52% ، و كان اهتمامها اقل بالنسبة لكل من الحفاظ على الأمن و الاستقرار ، الرموز الوطنية و أصول الجمهورية الجزائرية ، حيث لم تتجاوز نسبة كل وظيفة 2.94% ، و استعانت الصحيفة أيضا على غرار الصحف السابقة بالتعليق والتقييم في تعريف هذه الوظائف بنسبة 76.47%، بينما سجل كل من التوضيح و تحديد المعنى و العرض العام و السطحي نسبا متساوية شكلت 11.76%. ركزت الوطن على وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات التي احتلت أهم نسبة قدرت بـ: 29.92% مقابل عودة أضعف نسبة إلى وظيفة تطبيق القانون بـ: 3.7%، و عرفت هذه الوظائف من خلال التعليق و التقييم بالدرجة الأولى كونها سجلت 74.07%، حيث لم يسجل العرض العام و السطحي أي نسبة تذكر ، حيث عادت المرتبة الثانية إلى توضيح المعنى بنسبة 25.92%.

- المحور الثاني: دور الصحافة الوطنية في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية

6- يمثل البعد التقييمي ببعده النقدي أعلى نسبة بـ: 23.6% في صحيفة الشروق اليومي وأضعف نسبة عادت للبعد العاطفي بجانبه السلبي بنسبة 3.4%. أما بالنسبة لصحيفة الخبر فقد كان البعد التقييمي بجانبه النقدي و عرض الحال في أعلى المستويات بنسبة 20.65% لكل منهما و مثل البعد العاطفي بشقه السلبي أضعف نسبة بـ: 7.06%، و نفس الأمر كان في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، حيث اعتلى البعد التقييمي بخاصيته النقدية المرتبة الأولى بـ: 24.24% ، بينما مثل البعد العاطفي أضعف نسبة بخاصيته السلبية الممتثلة في 2.27%، كذلك الأمر في صحيفة الوطن، إذ سجل البعد التقييمي بخاصية عرض الحال نسبة 29.81%، و آخر مرتبة عادت إلى البعد العاطفي بعنصره السلبي بـ: 2.48%.

7- أهم وظيفة للمضمون السياسي للصحافة الوطنية اختلفت من صحيفة إلى أخرى حيث شكلت وظيفة التغطية ومراقبة البيئة التي تنتمي إلى حزمة الوظائف الإعلامية أعلى نسبة بـ: 28،10%، وأضعف نسبة ظهرت بين وظائف الرأي العام وبالضبط على مستوى وظيفة المساندة بـ: 1.12% في صحيفة الشروق اليومي، بينما في صحيفة الخبر احتلت وظائف الرأي بوظيفة النقد أعلى مرتبة بنسبة 11.95% و عادت أضعف نسبة إلى ذات الوظائف و كانت على مستوى وظيفة المساندة بنسبة 2.71%، و بخصوص Le Quotidien d'Oran سجلت الوظائف الإعلامية بوظيفة التغطية و مراقبة البيئة أعلى نسبة تمثلت في 18.93% و آخر نسبة كانت لوظيفة المساندة بنسبة 0.75%، وهو ما ظهر أيضا في صحيفة الوطن حيث شكلت وظيفة التغطية ومراقبة البيئة أعلى نسبة بـ: 22.24% ، و مثلت وظيفة المساندة أضعف نسبة .

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

8- هدفت المضامين السياسية في الصحافة الوطنية إلى تشكيل المواقف و الآراء السياسية بالنسبة لصحيفة الشروق اليومي بنسبة 34.3%، ولم تدعو للمشاركة السياسية والتصويت إلا بنسبة 1.12%، كذلك الأمر بالنسبة لصحيفة الخبر، حيث عادت أعلى نسبة إلى الدعوة لتشكيل المواقف الآراء السياسية وأضعفها إلى المساندة والدعم السياسي بنسبة 1.63%، أيضا حضر هدف تشكيل المواقف و الآراء السياسية على مستوى صحيفة Le Quotidien d'Oran بنسبة 34.84% بينما عادت آخر نسبة لهدف التصعيد السياسي ب: 2.27%، وعلى غرار هذه الصحف جاء هدف تشكيل المواقف والآراء السياسية في صدارة الأهداف التي تدعو إليها المضامين السياسية في صحيفة الوطن، وتأخر هدف طمأنة المواطن حول الأوضاع السياسية بنسبة 1.86%، و عليه نلاحظ أن هذه الصحف كلها تدعو بشكل أو بآخر إلى تشكيل المواقف و الآراء السياسية بالدرجة الأولى.

9- سجل اتجاه الصحافة الوطنية نحو مكونات النظام السياسي الجزائري اتجاها سلبيا في مجمله على مستوى صحيفة الشروق اليومي بنسبة 68.20%، وأصغر نسبة عادت إلى الاتجاه الإيجابي بنسبة 13.68%، وفيما يخص توزيع اتجاه هذه النسبة على مستوى مكونات النظام السياسي الجزائري أعلى نسبة سلبية عادت إلى اتجاه الصحيفة نحو نمط العملية السياسية والانتخابية، وأضعف نسبة خصت كل من البنى الاقتصادية و الاجتماعية وجماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 4.54%، كان اتجاها ايجابيا بالنسبة للأولى و سلبيا بالنسبة للثانية، أما فيما يتعلق بالاتجاه الإيجابي فتوزع بقيم متساوية على كل من المؤسسة العسكرية،العنصر السكاني، البنى الاقتصادية بنسبة 4.54% لكل مكون، وغاب على مستوى بقية المكونات الأخرى. بخصوص صحيفة الخبر شكل الاتجاه السلبى أعلى نسبة تمثلت في 48.38% وأخر نسبة عادت إلى الاتجاه المحايد بنسبة 16.12% و تركزت أكبر قيمة للاتجاه السلبى على الحكومة بنسبة 29.03%، وأقل نسبة عادت إلى كل من نمط العملية السياسية والانتخابية وجماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 3.22% لكل منها، بينما توزع الاتجاه الإيجابي بين مكونات النظام السياسي الجزائري بنسبة 12.9% نحو المؤسسة العسكرية و عادت آخر نسبة إلى الأحزاب و الجمعيات السياسية و النظم الإيديولوجية و القيمة ب: 3.22%، كذلك الأمر بالنسبة لصحيفة Le Quotidien d'Oran حيث سيطر الاتجاه السلبى على بقية الاتجاهات الأخرى بنسبة 58.82%، توزعت هذه النسبة في مجملها على الدستور، الأحزاب و الجمعيات السياسية بنسبة 17.64% لكل منهما، أما أضعف اتجاه فمثله الاتجاه المحايد بنسبة 5.88% و كان نحو الأحزاب و الجمعيات السياسية بذات النسبة، وغاب نحو بقية المكونات الأخرى، وفي صحيفة الوطن سيطر الاتجاه السلبى أيضا على باقي الاتجاهات الأخرى بنسبة 65.38%، توزع بين البنى الاقتصادية والاجتماعية، الدستور ونمط العملية

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

السياسية والانتخابية بنسبة 11.53% لكل مكون بالدرجة الأولى ، وأخر نسبة عادت إلى جماعات الضغط مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية بنسبة 3.84% ، أما بالنسبة للاتجاه المحايد الذي مثل أضعف حلقة بين هذه الاتجاهات فاقترصر فقط على الأحزاب والجمعيات السياسية بنسبة 15.38%، ولم يحضر على مستوى بقية المكونات الأخرى.

10- اتجاه الصحافة الوطنية نحو مكونات الطبقة السياسية من فاعلين وشخصيات سياسية توزع مناصفة بين السلبى والمحايد في صحيفة الشروق بنسبة 46% لكل منهما . حيث عادت أعلى نسبة سلبية لمرشحين الرئاسيات ب: 12% وأخر نسبة إلى كل من الوزراء، رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية ، حقوقيون وقانونيون جزائريون ، الأنصار ، شخصيات ومنظمات أجنبية بنسبة 2% لكل منهم شخصية، أما اتجاه الصحيفة المحايد فعادت أول نسبة منه إلى الشخصيات السياسية السابقة بنسبة 14% وأخرها إلى رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية ، ومثل اتجاه الصحيفة الإيجابي أقل نسبة توزعت بين كل من الشخصيات والمنظمات الأجنبية ب: 4% و على كل من الرئيس المترشح والأنصار بنسبة 2% لكل منهما ، كذلك الأمر فيما يتعلق باتجاه صحيفة الخبر نحو مكونات الطبقة السياسية إذ جاء في مجمله سلبيًا بنسبة 52.08% في المقدمة نحو ممثلي وكلاء المرشحين بنسبة 14.58% ، وأضعف النسب عادت إلى كل من الوزراء ، الهيئة الناخبة ، شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات بنسبة 2.08% لكل منهم، أما بخصوص الاتجاه الإيجابي الذي مثلته نسبة 14.58% و بذلك يكون أضعف اتجاه في أعلى القائمة خص الرئيس المترشح و شخصيات المعارضة والمقاطعة بنفس القيمة 6.25% ، وفي ذيل القائمة الأنصار بنسبة 2.08% .أما بالنسبة لصحيفة Le Quotidien d'Oran فلم تحد هي الأخرى عن اتجاه بقية الصحف ، إذ غلب عليها الاتجاه السلبى بنسبة 75% في مقدمة الاتجاه نحو الرئيس المرشح ب: 57.28% وأخر النسب مست كل مرشحي الرئاسيات ، ممثلي ووكلاء المرشحين والشخصيات السياسية السابقة بنسبة 7.14% لكل شخصية منها ، ومثل الاتجاه الإيجابي أضعف نسبة ب 7.14% توزعت مناصفة بين الشخصيات السياسية السابقة وشخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات ب: 3.57% . كذلك الأمر في صحيفة الوطن حيث أن 51،51% عادت إلى الاتجاه السلبى الذي تمركز حول الرئيس المترشح بنسبة 15.15% ، وانحصر في 3،03% نحو كل من مرشحي الرئاسيات ، متقاعدي الجيش والحقوقيون والقانونيون الجزائريون. وفيما يتعلق بالاتجاه الإيجابي الذي مثل أخر نسبة مقارنة بكل من الاتجاه السلبى والمحايد الذي لم يتعدى نسبة 3،03% اقتصر فقط على الرئيس المترشح وغاب عن بقية شخصيات الطبقة السياسية .

11- كان اتجاه الصحافة الوطنية نحو العملية السياسية والانتخابية عموما سلبيًا ، حيث سجل ما نسبته 77.50% في صحيفة الشروق اليومي ، أعلى نسبة منه عادت إلى مستوى الخطاب السياسي

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

ب: 22.53% ، وأضعف نسبة كانت على مستوى مراقبة والإشراف على الانتخابات بنسبة 1.40% ، أما فيما يخص أضعف نسبة بين الاتجاهات فمثلها الاتجاه الإيجابي ب: 2,81% توزعت بالتساوي بين كل الخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية والمشاركة السياسية ب: 1.40% لكل منهما. و في صحيفة الخبر مثل الاتجاه السلبي نسبة 73.77% توزع بين كل من المنافسة السياسية والانتخابية ، سياسة النظام وتنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 11.47% لكل عملية، وبالمقابل سجل اتجاه نحو مراقبة والإشراف على الانتخابات أضعف نسبة 3.27% ، ولم تتعدى نسبة الاتجاه الإيجابي الكلية 3.37% كانت على مستوى الخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية والمشاركة السياسية ب: 1.63% لكل منهما . نجد أيضا في صحيفة Le Quotidien d'Oran أن الاتجاه الغالب هو الاتجاه السلبي بنسبة 71.69% أعلى نسبة منه عادت إلى تنشيط الحملة الانتخابية ب: 15.09% وأضعف نسبة إلى تقديم وشرح البرامج ب: 5.66% ، وبخصوص الاتجاه الإيجابي الذي مثل نسبة 5.66% وهي الأضعف مقارنة بكل من الاتجاه السلبي والمحايد ، فلم يظهر إلا على مستوى كل من المنافسة السياسية، المشاركة السياسية والمقاطعة والعزوف السياسي إذ لم تتعدى أي عملية نسبة 1.88%. سيطر أيضا الاتجاه السلبي على مستوى صحيفة الوطن بنسبة 69.33% أعلى نسبة مست عملية المقاطعة والعزوف السياسي ب: 12.20% ، وأخر نسبة عادت للمنافسة السياسية و الانتخابية ب: 1.33% ، وأخر نسبة فيما يتعلق الاتجاهات الثلاثة مثلها الاتجاه الإيجابي ب: 4% عادت لكل من تنشيط الحملة الانتخابية و المقاطعة و العزوف السياسي ب: 1.38% ، 2.66% على التوالي.

12- اتجاه الصحافة الوطنية نحو وظائف النظام السياسي الجزائري هو أيضا اتجاه سلبي في مجمله حيث تجاوز 80% في صحيفة الشروق اليومي، أين حصدت وظيفة رعاية المصالح أعلى نسبة ب: 22.85% مقارنة بنسب بقية الوظائف الأخرى وأقل نسبة عادت لكل من وظيفة تطبيق القانون ، الحفاظ على الأمن والاستقرار والحفاظ على الرموز التاريخية بنسبة 2.85% لكل وظيفة ، أما بالنسبة للاتجاهات الأخرى فقد عادت أضعف نسبة إلى الاتجاه الإيجابي بنسبة 2,85% وهي تمثل حصريا وظيفة الحفاظ على الأمن والاستقرار نظرا لغياب الاتجاه الإيجابي نحو هذه الوظائف ، كذلك الأمر فيما يتعلق بصحيفة الخبر إذ تعدى اتجاه الصحيفة السلبي 95% ، عادت أعلى نسبة فيه إلى وظيفة صنع القاعدة ب: 27.27% وأضعف النسب السلبية كانت على مستوى وظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية بنسبة 2.27% ، كما لم يسجل الاتجاه الإيجابي حضورا إلا على مستوى وظيفة الحفاظ على الأمن والاستقرار بنسبة لم تتعدى 2.27%، أما صحيفة Le Quotidien d'Oran نلاحظ سيطرة الاتجاه السلبي أيضا نحو وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته بقيمة 70.58% ، وأعلى نسبة فيه سجلت على مستوى ضبط المصالح وتنظيمها بنسبة

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

20.58% وأقل نسبة تمثلت في 2.94% سجلت على مستوى كل وظيفة الحفاظ على الأمن والاستقرار ، ضمان نزاهة الانتخابات والحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية ، بينما لم يسجل الاتجاه الإيجابي إلا 11.76% مقارنة بكل من الاتجاه السلبي والمحايد ، وتوزع بالتساوي على كل من وظيفة تطبيق القانون ، صنع القاعدة ، الحفاظ على الرموز التاريخية وضمان نزاهة الانتخابات بـ 2.94% لكل وظيفة من هذه الوظائف . واقتصر اتجاه صحيفة الوطن إلا على الاتجاه السلبي نحو وظائف النظام السياسي الجزائري ولم يسجل الاتجاه المحايد و الإيجابي حضورا ولو بنسب ضعيفة ، تركزت أعلى نسبة من الاتجاه السلبي على وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات بنسبة : 29.62% وآخرها على كل من وظيفة الحفاظ على الرموز التاريخية وتطبيق القانون بنسبة 3.70% لكل منهما.

- المحور الثالث: دور الصحافة الوطنية في تكوين السلوكات و القيم السياسية

13- كان سلوك الصحافة الوطنية نحو الحياة السياسية سلوك المراقب بالدرجة الأولى بنسبة 33.14% في صحيفة الشروق اليومي و لم تولي ذات الصحيفة أهمية إلى ترتيب الأولويات ، إذ لم يسجل هذا السلوك إلا نسبة 5.05% ، وفي صحيفة الخبر برز سلوك المحلل بنسبة 29.89% و أهملت سلوك ترتيب الأولويات هي الأخرى، كذلك الأمر بالنسبة لسلوك صحيفة Le Quotidien d'Oran ، إذ غلب عليه السلوك المحلل بنسبة 32.57% ، وأهمل سلوك ترتيب الأولويات إذ سجل أضعف نسبة بـ: 6.81% بينما تميز سلوك صحيفة الوطن بالسلوك المراقب على غرار صحيفة الشروق اليومي بنسبة 36.02% وأقل نسبة عادت لكل من سلوك ترتيب الأولويات وصناعة الحدث بنسبة 7،45% لكل منهما .

14- توزعت علاقة سلوك الصحافة الوطنية بمكونات النظام السياسي بالدرجة الأولى على سلوك المراقب وسلوك المحلل بالتساوي في صحيفة الشروق اليومي بنسبة إجمالية تمثلت في 36.40% لكل علاقة . عادت أعلى نسبة إلى العلاقة بين الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية والسلوك المراقب ووأضعفها كانت على مستوى ذات السلوك و نمط العملية السياسية والانتخابية والمؤسسة العسكرية وجماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 4.54% لكل علاقة، في حين سجل السلوك المحلل أقوى علاقة على مستوى الدستور بنسبة 13.63% وأضعف حلقة كانت ربطت هذا السلوك بالبنى الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 4.54% ، و فيما يخص أضعف العلاقات على مستوى هذه الصحيفة سجلت بين سلوك المواطن الفاعل ومكونات النظام السياسي اقتصر فقط على مستوى العنصر السكاني بنسبة 4.54% ، وفيما يخص صحيفة الخبر ارتبط سلوكها المحلل بمكونات النظام بنسبة 25.80% ، برزت علاقته بشكل كبير على مستوى الحكومة ، حيث سجلت هذه العلاقة

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

لوحدها نسبة 12.90% وأضعف حلقات هذه العلاقة كانت على مستوى كل من العنصر السكاني والنظم الأيديولوجية بنسبة 3.22% لكل علاقة، أما فيما يخص بقية العلاقات الأخرى فكانت أضعفها بين ذات المكونات وترتيب الأولويات بنسبة 6.50% تعلق فقط بالحكومة. بالنسبة لصحيفة Le Quotidien d'Oran هناك علاقة قوية بين مكونات النظام السياسي والسلوك المحلل الذي سجل 47.05% أعلى نسبة منه انعكست على مستوى المؤسسات العسكرية بنسبة 17.64% وأضعفها جمعته بكل من الحكومة ونمط العملية السياسية الانتخابية بـ: 05.88% لكل علاقة. جمعت بقية العلاقات الأخرى بين كل من مكونات النظام السياسي الجزائري وسلوك الصحافة خاصة سلوك المراقب، رعاية الحقوق وصناعة الحدث بنسبة 17.64% لكل منهما، أهمها كانت بين الأحزاب والجمعيات السياسية وسلوك المراقب وسلوك رعاية الحقوق بنسبة 11.76%. كذلك بالنسبة لصحيفة الوطن فقد سيطرت العلاقة بين مكونات النظام السياسي والسلوك المحلل بنسبة 42.3% وأضعف هذه العلاقات كانت على مستوى كل من السلوك المواطن الفاعل ورعاية الحقوق إذ لم تتعدى أي علاقة نسبة 3.84%، اقتصرت الأولى على جماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني والثانية على الأحزاب والجمعيات السياسية، توزعت علاقة السلوك المحلل بالتساوي على كل من المؤسسة العسكرية، العنصر السكاني، البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم الأيديولوجية بـ: 07.69، وأضعفها على مستوى الحكومة، الدستور، نمط العملية السياسية والانتخابية بنسبة 3.84% لكل علاقة.

15- ارتكزت العلاقة بين سلوك الصحافة ومكونات الطبقة السياسية من فاعلين وشخصيات سياسية بالعلاقة بين ذات المكونات وسلوك المراقب على مستوى صحيفة الشروق اليومي بنسبة 96%، في مقدمتها كانت العلاقة بين هذا السلوك وكل من المترشحين والشخصيات السياسية السابقة بنسبة 10% لكل علاقة، وأضعفها مثلت نسبة 2% كانت على مستوى كل من رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية، متقاعدي الجيش، الأنصار، الشخصيات والتنظيمات السياسية الأجنبية. أما على مستوى صحيفة الخبر فسيطرت العلاقة بين مكونات الطبقة السياسية وسلوك الصحيفة المراقب على بقية العلاقات الأخرى، حيث وصلت نسبتها إلى 37.50% مقابل 2.08% للعلاقة بين هذه المكونات وسلوك المواطن الفاعل انحصرت علاقته فقط على شخصيات المقاطعة والمعارضة السياسية، في حين سجلت أن العلاقة بين شخصيات الطبقة السياسية والسلوك المراقب أعلى مستوياتها مع رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية بنسبة 8.33% وأضعفها كانت بـ: 2.08% مست كل متقاعدي الجيش الشعبي الوطني، شخصيات المقاطعة والمعارضة، الأنصار والشخصيات والتنظيمات السياسية الأجنبية. وعلى غير العادة برزت العلاقة بين مكونات النظام السياسي وسلوك صحيفة Le Quotidien d'Oran المتمثل في سلوك صناعة الحدث بنسبة 28.57%، تركز على مستوى

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

الرئيس المترشح وأضعف حلقة لهذه العلاقة ارتبطت بكل من المرشحين ، الشخصيات السياسية السابقة وشخصيات المقاطعة والمعارضة بنسبة 3.57% لكل علاقة ، أما آخر العلاقات التي كانت بين هذه الشخصيات جمعتها بسلوك رعاية الحقوق والمراقب بنسبة 14.28% لكل علاقة، برزت أقواها بين شخصيات المعارضة والمقاطعة بنسبة 07.14%، وأضعفها بنسبة 3.57% بالنسبة لممثلي وكلاء المترشحين ، الشخصيات السياسية ، وبالعودة لصحيفة الوطن حصلت العلاقة بين سلوك المراقب ومكونات الطبقة السياسية على أعلى بنسبة 48.48% ، اقتطعت شخصيات المقاطعة والمعارضة أكبر قدر ب: 12.12% وأضعف نسبة عادت لعلاقتها بالأنصار ب: 3.03%، أما بقية العلاقات فجمعت أصغرها بين سلوك صناعة الحدث ومكونات الطبقة السياسية وتحديد المترشحين بنسبة 3.03% .

16- اتسمت العلاقة بين سلوكات الصحافة والعملية السياسية والانتخابية بسيطرة العلاقة بين سلوك المراقب و عناصر هذه العملية السياسية بنسبة 40.84% مقابل أضعف نسبة ربطت بين ذات العناصر وسلوك ترتيب الأولويات بنسبة 7.04% على مستوى صحيفة الشروق اليومي ،حيث عادت أعلى نسبة على مستوى العلاقة الأولى بين كل من سلوك المراقب وكل من مستوى الخطاب السياسي والمنافسة السياسية والانتخابية بنسبة 8.45% لكل منهما، بينما أضعف نسبة عادت بين هذا السلوك و عملية المراقبة و الإشراف على الانتخابات بنسبة 2.81% . وفيما يخص أعلى نسبة على مستوى العلاقة الثانية ، أي العلاقة بين كل من سلوك ترتيب الأولويات وكل من مستوى الخطاب السياسي، والمشاركة السياسية و تقديم البرامج فتراوحت بين 2.81% و 1.40%. وفيما يخص العلاقة بين سلوك صحيفة الخبر والعملية السياسية والانتخابية أعلى نسبة سجلت على مستوى العلاقة بين سلوك المراقب و هذه العملية بنسبة 40.98% ، أول نسبة عادت إلى سلوك المراقب وتنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 13.11% ، وأقلها بين نفس السلوك و سياسة النظام ، الخروقات والانحرافات السياسية بنسبة 1.63% ، نفس العلاقات برزت على مستوى صحيفة Le Quotidien d'Oran بين كل من عناصر العملية السياسية والانتخابية ، وسلوك الصحيفة المراقب ب: 37.73% ، حيث سيطر ذات السلوك على بقية السلوكات الأخرى بنسبة 13.20% جمعته بتنشيط الحملة الانتخابية وأضعفها جمعته بمستوى الخطاب السياسي ، تقديم البرامج، سياسة النظام بنسبة 01.88% لكل علاقة ، أما أضعف علاقة بين العملية السياسية والانتخابية وسلوك الصحيفة ربطت بين العملية السياسية والانتخابية وسلوك صناعة الحدث بنسبة 3.77% توزعت مناصفة بين تقديم البرامج وتنشيط الحملة الانتخابية ب: 1.88% لكل منهما ، أيضا حصلت العلاقة بين سلوك صحيفة الوطن المراقب و العملية السياسية و الانتخابية على أعلى نسبة بقيمة 45.33% أعلاها جمعت بين نفس السلوك و عملية المقاطعة و العزوف السياسي ، تنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 13.33% لكل

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

علاقة ، و أضعف العلاقات جمعت بين سلوك المراقب و كل من عملية مراقبة والإشراف على الانتخابات ، الخروقات و الانحرافات السياسية بنسبة 1.33% لكل منها . أما أضعف نسبة على مستوى مجمل سلوكات صحيفة الوطن والعملية السياسية و الانتخابية كانت بين ذات العملية وكل من سلوك رعاية الحقوق و سلوك المواطن الفاعل بنسبة 2.66% .

17- ركزت العلاقة بين سلوك صحيفة الشروق اليومي ووظائف النظام السياسي الجزائري على العلاقة بين وظائف ذات النظام و سلوك المحلل بنسبة 42.85 % ، ارتكزت بالدرجة الأولى بين رعاية المصالح و سلوك المحلل و أضعف حلقة جمعت بين ذات السلوك و وظيفة تطبيق القانون ، ضبط المصالح و تنظيمها، الحفاظ على الأمن و الاستقرار و الرموز الوطنية ، وضمان نزاهة الانتخابات و الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية ب: 2.85% لكل منهم . أما أضعف علاقة بين سلوك صحيفة الشروق اليومي ووظائف النظام السياسي الجزائري فكانت بين هذه الوظائف و سلوك صناعة الحدث بنسبة إجمالية تمثلت في 5.71% توزعت مناصفة بين ذات السلوك و وظيفة صنع القاعدة وضمان نزاهة الانتخابات ب: 2.85% لكل علاقة ، أيضا سيطرت العلاقة بين وظائف النظام السياسي الجزائري و سلوك صحيفة الخير المحلل على بقية العلاقات الأخرى بنسبة 38.63% . مثلت 9.09% أعلى نسبة على مستوى هذه العلاقة ارتبطت بوظيفة صنع القاعدة و أضعفها بالوظائف التالية : ضبط المصالح و تنظيمها ، رعاية المصالح ، ضمان نزاهة الانتخابات ، الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية بنسبة 2.27% لكل علاقة ، و بالنسبة لآخر علاقة بين سلوك صحيفة الخبر ووظائف النظام السياسي الجزائري ، هي بين ذات الوظائف و سلوك ترتيب الأولويات بنسبة 4.54% انقسمت بين وظيفة رعاية المصالح و المشاركة السياسية ب: 27,2% لكل علاقة ، و نفس العلاقات ظهرت على مستوى صحيفة Le Quotidien d'Oran إذ برزت العلاقة بين وظائف النظام السياسي الجزائري و سلوك المحلل بنسبة 41.17% أعلاها كانت على مستوى وظيفة صنع القاعدة بنسبة 14.70% و آخرها على مستوى وظيفة تطبيق القانون و الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية بنسبة 2.94% لكل منهما ، وكانت أضعف علاقة بين وظائف النظام السياسي الجزائري و سلوك صناعة الحدث جمعت حصريا بين سلوك صناعة الحدث و وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها بنسبة 2.94% . ولم يختلف سلوك صحيفة الوطن نحو وظائف النظام السياسي الجزائري عن بقية الصحف السالفة الذكر إذ سيطر سلوك المحلل في علاقته بهذه الوظائف بنسبة 44.44% ، حيث عادت أعلى نسبة إلى وظيفة صنع القاعدة وضمان نزاهة الانتخابات ب: 14.81% لكل منهما و أضعف نسبة لوظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار ب: 3.70% كذلك الأمر بوظيفة ضبط المصالح و تنظيمها ، أما فيما يخص أضعف علاقة بين سلوك صحيفة الوطن ووظائف النظام السياسي فلم تتعدى نسبة 3.70% جمعت بين سلوك صناعة الحدث و وظيفة ضبط المصالح و تنظيمها .

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

18- برزت قيمة الالتزام والوفاء السياسي على بقية القيم السياسية الأخرى في صحيفة الشروق اليومي بنسبة 26.96% ، وأضعف قيمة عادت إلى قيمة العدالة والمساواة بنسبة 5.05% ، أما على مستوى صحيفة الخبر فقد سيطرت قيمة النزاهة والمصداقية على بقية القيم الأخرى بنسبة 22.82% ، وتأخرت قيمة العدالة و المساواة إذ لم تتعدى نسبتها 8.69% ، كما برزت على مستوى صحيفة Le Quotidien d'Oran قيمة التداول على السلطة ، إذ جاءت في مقدمة بقية القيم السياسية بنسبة قدرت ب : 31.81% ، وأخر قيمة سجلتها الصحيفة تمثلت أيضا في قيمة العدالة و المساواة بنسبة 8.33% ، كما سيطرت قيمة التداول على السلطة هي الأخرى على اهتمام صحيفة الوطن ، إذ بلغت نسبتها 35.4% وأخر نسبة عادت إلى قيمة العدالة والمساواة بنسبة 4.43% .

19- شكلت العلاقة بين القيم السياسية ومكونات النظام السياسي الجزائري لصحيفة الشروق اليومي أعلى علاقة بين مختلف هذه المكونات وقيمة التداول على السلطة و قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 27.27% ، برز على مستوى العلاقة الأولى عنصر الأحزاب والجمعيات السياسية ب : 9.09% ، وتساوت بقية علاقات العناصر الأخرى بذات القيمة التي توزعت بين الدستور ونمط العملية السياسية والانتخابية ، و البنى الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 4.54% لكل منها ، كذلك الأمر بالنسبة لارتباط هذه المكونات بقيمة النزاهة والمصداقية، حيث تساوت على مستواها علاقة كل من نمط العملية السياسية والانتخابية ، المؤسسة العسكرية والأحزاب والجمعيات السياسية ب: 9.09% ، و آخر العلاقات ربطت بين هذه المكونات كانت بقيمة الالتزام والوفاء السياسي بنسبة 18.18% ، توزعت بالتساوي على كل من الدستور والمؤسسة العسكرية ، العنصر السكاني وجماعات الضغط و مؤسسات المجتمع المدني ب: 4.4% لكل علاقة ، كما لم تكن أي علاقة بين هذه المكونات و قيمة الوحدة الوطنية ، و بالنسبة لصحيفة الخبر سيطرت على مستواها العلاقة بين قيمة التداول على السلطة ومكونات النظام السياسي الجزائري ، وعليه فإن أعلى علاقة ربطت بين هذه القيمة و مكونات النظام السياسي سجلت نسبة 29.03% ، برزت فيها الحكومة بنسبة 12.09% ، وارتبطت أيضا هذه القيمة بكل من نمط العملية السياسية والانتخابية ، المؤسسات العسكرية ، الأحزاب والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط بنسبة 3.22% لكل منها ، وأقل علاقة جمعت بين كل من هذه المكونات وقيمة العدالة والمساواة بنسبة 6.45% ، اقتصر فقط على الدستور والمؤسسة العسكرية مناصفة. بخصوص صحيفة Le Quotidien d'Oran عادت أعلى علاقة لكل من القيم السياسية ومكونات النظام السياسي الجزائري بين كل من هذه المكونات وقيمة الوحدة الوطنية بنسبة 35.29% ، ارتكزت في مجملها على العلاقة بين المؤسسة العسكرية وهذه القيمة بنسبة 23.52% ، وأقلها ارتبطت بنمط العملية السياسية والانتخابية بنسبة 5.88% ، كذلك عادت ذات النسبة للأحزاب والجمعيات السياسية ، وأخر علاقة جمعت هذه المكونات كانت بقيمة

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

النزاهة والمصادقية بنسبة 5.88% ، وفيما يتعلق بصحيفة الوطن التي أعطت الأهمية لقيمتين أساسيتين هما التداول على السلطة وقيمة الالتزام والوفاء السياسي بنسبة 26.92% لكل منهما ، عادت أعلى نسبة للعلاقة الأولى للأحزاب والجمعيات السياسية بـ : 11.53% ، وأضعفها للحكومة والنظم الأيديولوجية والقيمية ، أما بخصوص العلاقة الثانية فعادت أكبر نسبة إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 11.35% و أضعفها 7.69% لكل من الدستور ونمط العملية السياسية والانتخابية، وأقل علاقة جمعت بين هذه المكونات و قيمة النزاهة و المصادقية عادت للعلاقة بين هذه القيمة و المؤسسة العسكرية بنسبة 3.48% .

20- سجلت العلاقة بين القيم السياسية ومكونات الطبقة السياسية الجزائرية لصحيفة الشروق اليومي أعلى نسبها على مستوى العلاقة بين قيمة الوفاء و الالتزام السياسي ومكونات الطبقة السياسية بنسبة 32%، سيطرت عليها العلاقة التي ربطت بين ذات القيمة وعنصر الشخصيات السياسية السابقة بنسبة 10%، وأضعفها جمعها بكل من ممثلي و وكلاء المرشحين، الوزراء، الأنصار، والشخصيات والتنظيمات الأجنبية بنسبة 2% لكل منها ، وأخر علاقة كانت بين هذه المكونات وقيمة العدالة والمساواة بنسبة 4% ، انفرد بها ممثلي ووكلاء المترشحين ، وفي صحيفة الخبر سيطرت العلاقة بين مكونات الطبقة السياسية وقيمة النزاهة والمصادقية بنسبة 27.08% ، أعلى حلقة فيها ربطت بين هذه القيمة وشخصية الرئيس المترشح بنسبة 8.33% ، ولم تتعدى أضعف الحلقات نسبة 2.08% ، خصت ممثلي ووكلاء المترشحين ،الوزراء ، الشخصيات السياسية السابقة ، الحقوقيون الجزائريون ، والشخصيات والتنظيمات الأجنبية ، وأقل علاقة جمعت بين هذه الشخصيات وقيمة العدالة والمساواة التي توزعت مناصفة بين مرشحي الرئاسيات وممثلي و وكلاء المترشحين بـ: 2.08% .وبالعودة لصحيفة Le Quotidien d'Oran برزت العلاقة بين مكونات الطبقة السياسية والقيم السياسية بنسبة 35.71%، ممثلة بقيمة التداول على السلطة أهم توزعت بين هذه الأخيرة والرئيس المترشح بنسبة 25% وأقلها عادت لكل من مرشحي الرئاسيات والشخصيات السياسية السابقة 3.75% ، وتساوت نسب أخر العلاقات التي مثلت 14.28% ، ربطت بين كل من مكونات الطبقة السياسية وقيمة حرية الرأي والتعبير ، الالتزام والوفاء السياسي ، النزاهة والمصادقية ،حيث تراوحت أعلى علاقات عناصرها بين 14.7% و3.57% .وسيطرت العلاقة بين قيمة التداول على السلطة ومكونات الطبقة السياسية في صحيفة الوطن بنسبة 54.54% ، برزت فيها كل من العلاقة بين الرئيس المترشح والشخصيات السياسية السابقة بنسبة 12.12% لكل علاقة ، وأخرها كانت بين ذات القيمة والأنصار ، والشخصيات والتنظيمات السياسية الأجنبية بنسبة 3.03%، وأضعف حلقة جمعت بين قيمة الالتزام والوفاء السياسي التي انحصرت على مستوى عنصر الرئيس المترشح بنسبة 3.03% .

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

21- جمعت العلاقة بين القيم السياسية والعملية السياسية و الانتخابية علاقات على مستوى صحيفة الشروق اليومي أين برزت العلاقة بين قيمة الالتزام والوفاء السياسي والعملية السياسية والانتخابية بنسبة 30.98% ،أعلاها كان بهذه القيمة ومستوى الخطاب السياسي ب: 12,67% ، وأضعفها بالخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية ، المشاركة السياسية ، المقاطعة والعزوف السياسي بنسبة 1.40% لكل منها ، و أضعف العلاقات ربطت هذه المكونات بقيمة العدالة والمساواة التي ارتبطت حصريا بعملية المراقبة و الإشراف على الانتخابات بنسبة 1.40% . وأعلى نسبة كانت على مستوى صحيفة الخبر جمعت بين هذه العملية السياسية والانتخابية وقيمة النزاهة والمصادقية بنسبة 27.86% ، أعلاها تجسدت على مستوى كل من الخروقات و الانحرافات السياسية والانتخابية، وتنشيط الحملة الانتخابية ب: 6.55% لكل علاقة ، وانحصرت أخرىها بين العملية السياسية والانتخابية وقيمة العدالة والمساواة، حيث توزعت بين كل من تنشيط الحملة الانتخابية ، مراقبة والإشراف على الانتخابات ، سياسة النظام ، تنشيط الحملة الانتخابية تراوحت بين 2.27% و 1.63% . أما في صحيفة Le quotidien d'Oran سيطرت العلاقة بين قيمة التداول على السلطة والعملية السياسية والانتخابية بنسبة 32.07%، انعكست على عملية المنافسة السياسية والانتخابية بنسبة 7.54% ، وأخرها على مستوى المشاركة السياسية وتنشيط الحملة الانتخابية بنسبة 1.88% لكل منها . أما آخر العلاقات فجمعت بين كل من قيمتي العدالة والمساواة ،الوحدة الوطنية والعملية الانتخابية والسياسية بنسبة 9.43% ، سجلت فيها العلاقة بين قيمة العدالة والمساواة وسياسة النظام ما يقدر ب: 5.66% و نسبة 1.88% بين ذات القيمة و تقديم وشرح البرامج الانتخابية والمقاطعة والعزوف السياسي ب: 1.88% لكل علاقة ، و 3.77% عادت للعلاقة بين الخروقات و الانحرافات السياسية والانتخابية وقيمة الوحدة الوطنية ، وجمعت نسبة 1.88% بين تنشيط الحملة الانتخابية،المنافسة السياسية و الانتخابية ،تقديم و شرح البرامج الانتخابية وقيمة الوحدة الوطنية ، نفس الأمر سجل على مستوى صحيفة الوطن حيث احتلت العلاقة بين قيمة التداول على السلطة والعملية السياسية والانتخابية أعلى نسبة ب: 37.33% . برزت خاصة في المقاطعة والعزوف السياسي بنسبة 16% ، وأضعف علاقة جمعت بين ذات القيمة وتقديم وشرح البرامج الانتخابية والمشاركة السياسية ب: 1.33% لكل علاقة ، وبخصوص أضعف علاقة بين هذه القيم والعملية السياسية والانتخابية كانت بين قيمة الوحدة الوطنية والعملية السياسية والانتخابية بقدر 4% توزعت بالتساوي بين كل من المنافسة السياسية والانتخابية الخروقات والانحرافات السياسية والانتخابية والمقاطعة والعزوف السياسي ب: 1.33% لكل منها .

22- سيطرت العلاقة بين قيمة التداول على السلطة ووظائف النظام السياسي الجزائري في صحيفة الشروق اليومي على بقية العلاقات الأخرى بنسبة 37.14% ، و عادت أعلى علاقة بين كل

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

من وظيفة تجميع القيم وقيمة التداول على السلطة بنسبة 17.14% ، وأصغرها كانت بين ذات القيمة ووظيفة الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية و تطبيق القانون بنسبة 2.85% لكل منها، أما بالنسبة لبقية العلاقات فأخرها ربطت بين هذه الوظائف وقيمة الوحدة الوطنية بنسبة 5.71% توزعت مناصفة بين وظيفتي الحفاظ على الأمن والاستقرار والحفاظ على الرموز الوطنية بـ: 2.85% لكل علاقة و لم يكن هناك علاقة بين هذه الوظائف و قيمة حرية الرأي و التعبير، و بخصوص صحيفة الخبر برزت أيضا العلاقة بين قيمة التداول على السلطة ووظائف النظام السياسي الجزائري بنسبة 34.09% جمعت بالدرجة الأولى بين هذه القيمة ووظيفة صنع القاعدة بـ: 11.36%. و أضعف العلاقات على مستوى هذه القيمة جمعها بكل من وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار ، و أصول الجمهورية الجزائرية بنسبة 2.27% لكل علاقة ، وأصغر النسب التي جمعت بين هذه الوظائف و القيم السياسية كانت بين قيمة الوحدة الوطنية التي لم تتعدى نسبتها 4.45% اقتصرت على وظيفة الحفاظ على الأمن و الاستقرار بنسبة 2.27% و صنع القاعدة بنفس القيمة ، كذلك الأمر على مستوى صحيفة Le Quotidien d'Oran ، استخدمت العلاقة بين قيمة التداول على السلطة ووظائف النظام السياسي الجزائري على المرتبة الأولى بنسبة 29.41%، و ارتبطت أهم نسبة على مستواها بوظيفة صنع القاعدة بنسبة 14.70%، و أضعفها بوظيفة تطبيق القانون بنسبة 2.94% و هي النسبة التي جمعت أيضا بين هذه الوظائف و قيمة الالتزام و الوفاء السياسي ، و ارتبطت حصريا بوظيفة رعاية المصالح .أما في صحيفة الوطن وعلى عكس بقية الصحف الأخرى فقد برزت العلاقة بين الوظائف السياسية للنظام السياسي الجزائري و قيمة النزاهة و المصداقية بنسبة 37.03%، أهم جزء منها كان على مستوى وظيفة ضمان نزاهة الانتخابات و ذات القيمة بنسبة 29.62% ، و آخرها كان بين هذه الوظائف وقيمة العدالة و المساواة و حرية الرأي و التعبير بنسبة 7.40% لكل منها.

23- سجل الجمهور العام أعلي النسب على مستوى هذه الصحف حيث مثل 61.57% ، 43.47% ، 67.42% و 62.11% في كل من صحيفة الشروق اليومي ، الخبر ، Le Quotidien d'Oran و الوطن على التوالي ، وصور على أنه جمهور تابع وخاضع في كل الصحف بنسبة 51.12% على مستوى صحيفة الشروق اليومي ، و 54.89% في صحيفة الخبر و 59.84% في صحيفة Le Quotidien d'Oran و 44.72% في صحيفة الوطن ، وأضعف النسب عادت إلى جمهور النخبة المثقفة بنسبة 0.56% في صحيفة الشروق اليومي التي اعتبرتها جمهورا خاضعا ، كذلك الأمر في صحيفة الخبر حيث سجلت نسبة 4.34% و اعتبر جمهورا خاضعا وتابعا من جهة بنسبة 1.63% ومستنيرا وواعيا من جهة أخرى بنسبة 2.71% كذلك الأمر كان في صحيفة Le Quotidien d'Oran ، حيث سجلت هذه الفئة ما قيمته 2.27% ، غير أنها وصفت بالجمهور الفاعل والناشط بنسبة 1.51% و 0.75% على أنه جمهور خاضع وتابع ، بينما مثل جمهور

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

الحركات والتنسيقيات الوطنية أضعف نسبة في صحيفة الوطن بقيمة 3.10% واعتبر أساسا جمهورا فاعل وناشط بنسبة 2.48%، إلى جانب كونه مستنيرا وواعيا بنسبة 0.62%.

5-3-2 النتائج الجزئية للدراسة الميدانية

- المحور الأول : العلاقة بين الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية و العاطفية للرأي العام الجزائري

1- يتابع الرأي العام الجزائري الأخبار و الأحداث السياسية عبر الصحافة الوطنية أحيانا بنسبة 52.53 % ، أي أن الرأي العام الجزائري لا يولي أهمية للأخبار و الأحداث السياسية إلا من حين إلى آخر، و لا يتابعها بشكل دائم إلا بنسبة 21.73% ، حيث مثلت هذه النسبة أضعف نسبة .

2- غالبية الأخبار والأحداث السياسية المتابعة عبر الصحافة الوطنية هي أخبار وطنية، حيث سجلت 49.32% و هي مجل الأحداث و الأخبار التي تمس كل القطر الجزائري ، و الغريب أن الأحداث الأقل متابعة هي تلك المتعلقة بالمحيط المباشر بهذا الرأي و هي الأخبار المحلية مما يدعونا للتساؤل لماذا ينفر المواطن الجزائري بكل ما يتعلق بالأخبار السياسية المتعلقة مباشرة بحياته اليومية، الأمر الذي يرتبط بتنشئته و معارفه السياسية.

3- تلقى الأخبار والأحداث السياسية اهتماما ومتابعة وفقا للحدث السياسي بنسبة 44.92%، كما تم تجاهلها نوعا ما أثناء الحملات الانتخابية كدليل تسجيلها بنسبة 4%، أي أن الرأي العام الجزائري لا يهتم عادة بالإخبار السياسية إلا حسب أهمية هذه الأخبار و نوعيتها و ثقلها السياسي على المجريات السياسية العامة

4- تحظى الأخبار أو المواضيع السياسية الخاصة بالفاعلين والشخصيات السياسية على اهتمام الرأي العام الجزائري مقابل بقية المكونات السياسية الأخرى، حيث سجلت 38.13% ، وأخر اهتمامات الرأي العام الجزائري مرتبطة بالمواضيع السياسية الخاصة بالعملية السياسية والانتخابية التي لم تتعدى نسبتها 13.84%، مما يدل على ضعف مشاركة المواطن الجزائري و نفوره من العملية السياسية و عدم رغبته بان يكون طرفا فيها.

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

5- أكد 57.97% من المبحوثين على قدرتهم في التعرف على مكونات النظام السياسي الجزائري من خلال المضامين السياسية المنشورة في الصحف الوطنية مقابل 42.07% منهم، ليس بإمكانهم فعل ذلك، و عليه يمكننا القول أن هذه النسب جد متقاربة بين أولئك من يملكون معارف سياسية كافية تمكنهم من التعرف على مكونات النظام السياسي الجزائري من أحزاب سياسية ، حكومة ، البنى الاقتصادية والاجتماعية ... و بين من ليس لديهم أدنى فكرة عن هذه المكونات.

6- حصد المجتمع الجزائري أعلى نسبة 24.57% فيما يتعلق بالمعارف السياسية الخاصة بمكونات النظام السياسي الجزائري، مما يدل على أن معارفهم السياسية محدودة فيما يتعلق بهذه المكونات وانحصارها فقط على عنصر المجتمع الجزائري الذي يشكلون طرفا فيه ، وأقل هذه المعارف تتعلق بالنظم الأيديولوجية والقيمية التي سجلت نسبة 7.20%، و هذا المكون يرتبط بالفلسفة السياسية الإيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي الجزائري ، و يحتاج مثل هذا النوع من المعارف ثقافة سياسية واسعة ومصقولة من طرف العديد من مؤسسات التنشئة السياسية و الاجتماعية و في مقدمتها وسائل الإعلام.

7- أجمع 57.60% من المبحوثين على إمكانية فهم مجريات العملية السياسية والانتخابية عبر المضامين السياسية للصحافة الوطنية كما أكد 42.40% منهم عكس ذلك، و بالرغم من أن نسبة من بمقدورهم متابعة و فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية الجزائرية تحتل أعلى نسبة، إلا أن نسبة من لا يستطيعون ذلك تبقى معتبرة و قريبة من الأولى ، و هذا راجع إلى مستويات الطرح والتناول السياسي للصحافة الوطنية و قدرتها على شرح و تفسير الأمور للرأي العام الجزائري.

8- غالبية المبحوثين هم على إطلاع بوظائف النظام السياسي الجزائري من خلال الصحافة الوطنية بنسبة 60.14% أي أنهم على علم بما يتوجب على هذا النظام القيام به من رعاية المصالح تنظيمها إلى غاية الحفاظ على الأمن و الاستقرار و الحفاظ على الرموز التاريخية كما أن 49.85% منهم غير ذلك، و هي نسبة معتبرة و قريبة من الأولى .

9- لا توفر مضامين الصحافة الوطنية معلومات كافية عن الشخصيات السياسية البارزة بدليل تسجيل نسبة 67.95% ، أي أن الرأي العام الجزائري لا يجد ما تقدمه الصحافة عن الشخصيات السياسية كافيا للتعريف بهذه الشخصيات ، تناول انتماءاتها السياسية و المهام التي تضطلع بها في النظام

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

السياسي الجزائري بشكل خاص و الحياة السياسية الجزائرية بشكل عام و اعتبرت 32.24% أن الصحافة الوطنية الجزائرية توفر ذلك.

10- أجاب غالبية المبحوثين بنسبة 56.52% أنه ليس بإمكانهم التأكد من تحديد المناصب السياسية للشخصيات السياسية الجزائري ، و هو دليل على أن معارفهم السياسية بخصوص هذه الشخصيات متذبذبة وتملاها الفراغات مما يشير إما لكونهم لا يتابعون هذه الشخصيات السياسية بشكل قريب أو كون الصحافة الوطنية لا توفر المعلومات الكافية و لا تعزز معارفهم السابقة أو تحينها ، بينما نجد 16.66% لا يمكنهم مطلقا تحديدها .

- المحور الثاني: العلاقة بين الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية و العاطفية للرأي العام الجزائري

11- يرجع السبب الرئيسي في اختيار الصحف بغرض متابعة الأخبار والأحداث السياسية إلى وضوحها وبساطة معالجتها للأخبار ، حيث سجلت أعلى نسبة بـ: 46.05% ، هذه الخاصية جد مهمة بالنسبة لعملية المعالجة الإعلامية لأن هذا النوع من الأخبار السياسية يتطلب التوضيح و التفسير بالنسبة للمواطن العادي، و حتى بالنسبة للمهتم و المتابع للسياسة، أما أخر نسبة فعادت إلى اختيارها وفقا لانتماؤها السياسية بنسبة 6.57%.

12- يعي غالبية الرأي العام الجزائري بالاتجاه السياسي للصحف الوطنية و ذلك بنسبة 51.44%، وغير بعيد عن هذه النسبة أجاب 48.55% بأنهم ليس على الوعي بالاتجاه السياسي لهذه الصحف، يعتبر الوعي السياسي بالاتجاهات و الخلفيات السياسية لوسائل الإعلام من النقاط المهمة لأنها تمكن المواطن من التعرف على تأثيرات هذه الوسائل و محاولاتها لتوجيه الرأي العام نحو قضية معينة أو موقف أو رأي سياسي معين .

13- في أحيانا كثيرة نادرا ما يتم الاستعانة بالاتجاه الصحافة الوطنية في تكوين الآراء والاتجاهات نحو مكونات النظام السياسي الجزائري، حيث سجلت أعلى نسبة تمثلت بـ: 54% مما يدل على مستوى الوعي السياسي للرأي العام الجزائري و قدرته على اتخاذ مواقف و آرائه بنفسه عالية،

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

و3.62% تمثل نسبة من يعتمدون عليها دائما في تكوين آراءهم واتجاهاتهم مما يعرضهم للتوجيه والتلاعب بهم من طرف هذه الصحافة .

14- كذلك الأمر فيما يخص الاستعانة باتجاه الصحف الوطنية في تكوين الآراء والاتجاهات نحو العملية السياسية والانتخابية في الجزائر حيث أن 51.44% أحيانا يلجئون إليها، و هي تعتبر نسبة كبيرة و يكون ذلك خاصة في حالة جهل المواطن الجزائري بحديثات الأمور و أبعادها السياسية مما يجعلهم يستندون على ما تقدمه الصحافة الوطنية، كما أن ما نسبة 9.05% هم من يعتمدون عليها بشكل دائم.

15- كما أنه أحيانا ما يتم الاستعانة باتجاه الصحافة الوطنية في تكوين الآراء والاتجاهات نحو الشخصيات السياسية الجزائرية بنسبة 48.55% ، و هذا يرجع إلى نقص معارفهم حول هذه الشخصيات السياسية و هو الأمر الذي أشاروا إليه في الجداول السابقة ، وعبرت نسبة 9.05% منهم على اعتمادها الدائم على اتجاهات الصحافة الوطنية في تكوين آرائهم و اتجاهاتهم نحو هذه الشخصيات.

16- كما أن 48.91% من الرأي العام الجزائري يستعين أحيانا باتجاه الصحافة الوطنية من أجل تكوين آرائهم واتجاهاتهم نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و هذا إما لعدم ثقتهم في اتجاهاتهم من حين إلى آخر أو يرجع إلى قلة معارفهم حول هذه الوظائف، أما 11.23% من المبحوثين هم يعتمدون على هذه الصحف بشكل دائم .

17- يثق 60.90% من المبحوثين أحيانا في المعلومات السياسية التي تقدمها الصحافة الوطنية ، مما يطرح مصداقية و موضوعية هذه الصحف للشك ، كون المواطن الجزائري لا يثق بها بشكل دائم ، كما أن 8.9% فقط منهم يتقنون بها بشكل دائم و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالأولى، و تفرض على الصحافة الوطنية إعادة حساباتها ، و النظر في طبيعة علاقتها بجمهورها.

18- لا يتفق غالبية المبحوثين سياسيا مع الصحف الوطنية إلا من حين إلى آخر، مما يدل على قدرة المواطن الجزائري على تشكيل آرائه الخاصة و عدم انقياده وراء ما تقدمه الصحافة الوطنية من مواقف وآراء، بدليل تسجيل من يتفقون معها بشكل دائم إلا نسبة 3.98%.

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

- المحور الثالث : العلاقة بين الصحافة الوطنية و القيم السياسية للرأي العام الجزائري

19- جاء في مقدمة وظائف المضامين السياسية في الصحافة الوطنية وظيفة تزويد الرأي العام الجزائري بمعارف سياسية جديدة بنسبة 43.78% ، و هي تعد من الوظائف التقليدية و الأساسية لوسائل الإعلام وأخر نسبة عادت لوظيفة تغيير المعارف السياسية، أي لا يرى الرأي العام الجزائري في الصحافة الوطنية وسيلة لتغيير معارفه السياسية .

20- اعتبرت القيم السياسية في الصحافة الوطنية قيم غامضة ومتناقضة بنسبة 45.65% ،حيث ليس بمقدور الرأي العام الجزائري إدراك هذه القيم و فهمها نظرا لكونها قيم غير واضحة و متناقضة على حد تعبير هذا الرأي إذ سجلت نسبة وضوحها إلا 20.65%.

21- يشعر غالبية الباحثين أنهم غير معنيين بما تقدمه الصحافة الوطنية عن الحياة السياسية ، أي أن دور الذات جد منخفض بالنسبة للرأي العام الجزائري في هذه الحياة السياسية ، و هو يشير إلى مدى عدم اهتمامهم بهذه الحياة السياسية من جهة، و عدم اقتدارهم سياسيا من طرف النظام السياسي من جهة أخرى إذ قدرت نسبتهم ب: 55.92% ، و 46.29% من يرون عكس ذلك .

22- يرى المواطن نفسه من خلال تقديمه في المضامين السياسية للصحافة الوطنية على أنه فرد مهمش سياسيا بنسبة 45.51% ، أي أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار من طرف ما تقدمه الصحافة الوطنية ، كما أنه لا يعتبر نفسه فاعلا وناشطا بدليل تسجيل هذه النسبة 8.27%.

23- لا تدفع المضامين السياسية للمشاركة السياسية بنسبة 70.65% ، و الاندماج في الحياة السياسية الجزائرية ،أي أن الصحافة الوطنية لا تلعب دورا فاعلا في عملية إدماج المواطن و تفعيله في الحياة السياسية الجزائرية و دفعه على الاهتمام بمجرياتهما ، حيث أن 29.34% فقط هي نسبة من يعتبر مضامين الصحافة الوطنية السياسية دافع للمشاركة السياسية .

24- السبب الأول وراء عدم دفع المضامين السياسية للمشاركة السياسية هو كونها لا تتناول جميع جوانب الحدث السياسي، حيث سجل هذا السبب نسبة 37.18% وأخرها يعود إلى كون هذه الصحف تعمل على خدمة مصالح جماعة معينة بنسبة 19.59%، مما يؤثر سلبا على تحفيز المواطن للاهتمام و لعب دور في الحياة السياسية.

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

25- لا تعبر المضامين السياسية للصحافة الوطنية عن تطلعات و الاهتمامات السياسية للرأي العام الجزائري حيث سجلت 72.10% ، أي أن الصحافة الوطنية لا تغطي كل احتياجات الرأي العام الجزائري من حيث الأخبار و تطلعات و انتظارات هذا الرأي بدليل تسجيل من يرون عكس ذلك اضعف نسبة تقدر ب: 29.90% .

26- يرجع عدم اهتمام الصحافة الوطنية بتطلعات واهتمامات الرأي العام الجزائري بالدرجة الأولى لغياب تعبيرها عن مصالح هذا الرأي العام و ذلك بنسبة 33.16%، وأخرها غياب التزامها السياسي ب: 7.03% .

27- لا تساهم الصحافة الوطنية في التنشئة السياسية للمواطن الجزائري وذلك ب: 51.81%، حيث لا يعتبرها هذا الأخير أحد مؤسسات التنشئة السياسية ، مما يقلل من أهمية وظائفها و أدوارها، ويرجع ذلك أساسا لكونها بعيدة عن الواقع السياسي وبالنسبة لمساهمتها في إعداد و تكوين هذا الرأي سياسيا فمثلت نسبة 48.18% ، أما عن كونها تعتبر وسيطا سياسيا فقد سجلت نسبة 06.48%.

28- ليس للصحافة الوطنية دور في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، و في دمجها في الحياة السياسية نظرا لقيامها بدور محدود في تقريب و إشراك المواطن في الحياة السياسية وذلك بنسبة 31.42%، إلى جانب التحلي بالمسؤولية الاجتماعية و السياسية ، الاحترافية ، ومحاسبة النظام السياسي الذي لم يسجل إلا نسبة 9.05% .

4-5 النتائج العامة للدراسة

- أظهرت نتائج التحليل الكمي و الكيفي لمضامين الصحافة الوطنية دور هذه الأخيرة في تكوين المعارف السياسية للرأي العام الجزائري ، غير أن هذا الدور لا يغطي كل جوانب و مكونات النسق السياسي الجزائري، حيث ركزت هذه الصحف على مواضيع دون أخرى في مقدمتها العملية السياسية والانتخابية ولم يكن لبقية المواضيع الأخرى المتعلقة بالفضاء السياسي الجزائري مساحة معتبرة خاصة تلك المتعلقة بمكونات الطبقة السياسية من شخصيات و فاعلين سياسيين ، وظائف النظام السياسي الجزائري ، وخاصة مكونات النظام السياسي الجزائري، مما يؤدي إلى عدم توفر معلومات كافية ومستفيضة عن هذا النظام و عدم تمكن الرأي العام من الحصول على معلومات و معارف سياسية تمكنه من فهم، متابعة، الحكم و تقييم هذه المجريات و الأحداث السياسية نظرا لافتقاره للمعارف ولمعايير التقييم ، وحتى في تناولها لمختلف مكونات و عناصر النظام السياسي الجزائري ، صبت هذه الصحف كل اهتمامها على عناصر دون أخرى من هذا النظام مثل الأحزاب و الجمعيات السياسية

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

والحكومة ، واعتمدت الصحف في عرض و تقديم هذه العناصر على التركيز على الأدوار و الوظائف بدلا من توضيح المعاني، و لم تحض بقية المكونات بالأهمية من حيث التعريف ، ونفس الأمر حدث مع تعريف الطبقة السياسية إذ لم تبذل الصحف جهدا إضافيا في تعريف كل مكونات الطبقة السياسية و ركزت أكثر على مرشحي الرئاسيات، ممثلهم ووكلائهم و الرئيس المترشح و لم تهتم بكل من الوزراء ، الحفوقيون الأنصار ، الهيئة الناخبة ، من خلال تقديم الآراء و المواقف السياسية و لم تعمل على توضيح الانتماءات السياسية لهذه الشخصيات ، التي تعتبر أكثر أهمية لأنه لا يمكن فهم الموقف أو الآراء السياسية لهذه الشخصيات إلا بالاستناد على الانتماءات و الخلفيات السياسية لهذه الشخصيات، غير أنها حاولت تقديم مهام و النشاط السياسي لهذه الشخصيات و لو بشكل محتشم ، وبالنسبة لتعريف العملية السياسية و الانتخابية لم يتوزع اهتمام الصحف بشكل متساو في تعريف وتناول مختلف مكونات وعناصر العملية السياسية و الانتخابية ، و إنما ألفت الضوء فقط على البعض منها و إهمال البقية رغم أنها متماشية مع الحدث السياسي كمرقابة و الإشراف على الانتخابات، المشاركة السياسية، التي هي بقدر أهمية العمليات الأخرى حتى يتسنى للرأي العام الاطلاع على كامل الأحداث و المجريات ، و إنما ركزت أكثر على مستويات الخطاب السياسي، المنافسة السياسية و تنشيط الحملة الانتخابية و اعتمدت الصحيفة على توضيح المعنى أثناء تناولها لهذه العمليات . كذلك الأمر فيما يتعلق بتعريف و وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته حيث برزت وظيفة رعاية المصالح، تطبيق القانون ، ضمان نزاهة الانتخابات ضبط المصالح و تنظيمها وتجاهلت بقية الوظائف الأخرى منها الحفاظ على الرموز التاريخية و أصول الجمهورية الجزائرية ، الحفاظ على الأمن و الاستقرار و هي وظائف لا تقل أهمية عن بقية الوظائف الأخرى خاصة كونها تشكل عنصر هام في التنشئة السياسية و الهوية الوطنية و الثقافة السياسية للمواطن الجزائري، اعتمدت الصحيفة في تعريفها على التعليق و التقييم بشكل أكبر بدلا من توضيح هذه الوظائف للرأي العام و بذلك سيطر البعد التقييمي في تناول الأحداث و الأخبار السياسية مما لا يساعد على وضع الأساسات الأولى للمعارف السياسية و تمكينه من تكوين رصيده المعرفي السياسي الغير موجه والغير مبني على تقييم و تعليق الصحافة الوطنية للأحداث و الأخبار السياسية .

* بناء على هذه النتائج نخلص إلى أن فرضية أن الصحافة الوطنية تلعب دور ايجابي في تكوين المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري قد تحققت جزئيا، حيث تبرز الصحافة الوطنية مواضيع دون أخرى ، ولا تركز على تعريف مختلف مكونات النسق السياسي الجزائري بتركيزها على عناصر دون أخرى، حيث اهتمت بالعملية السياسية و الانتخابية على حساب كل من مكونات النظام السياسي الجزائري ، الطبقة السياسية ووظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته بالرغم من الأهمية السياسية

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

لهذه المكونات في عناصر الثقافة السياسية ، و حتى على مستوى العملية السياسية والانتخابية ذاتها قدمت بعض عناصر هذه العملية دون الأخرى.

- ركزت أبعاد مضامين الصحافة الوطنية على البعد التقييمي خاصة من خلال الطرح النقدي، كما مثل البعد العاطفي باتجاهه السلبي أضعف مستوى ، بالرغم من سيطرة وظيفة التغطية و مراقبة البيئة على وظائف المضمون و لم تلقى وظائف الرأي و وظائف التكوين السياسي أهمية كبيرة مقارنة بالوظائف الإعلامية، أما من حيث أهداف هذه المضامين السياسية فقد اقتصر على تشكيل الآراء والمواقف السياسية و لم تهدف إلى الدعوة للمشاركة السياسية أو اتخاذ سلوك سياسي كالتصويت مثلا ، أي أن الصحافة لم تحاول من جهتها تفعيل المواطن الجزائري سياسيا و لم تسعى إلى طمأنته حول الأوضاع السياسية ، و بالنسبة لاتجاه هذه الصحف كان اتجاه سلبي نحو كل من مكونات النظام السياسي الجزائري و خاصة نحو نمط العملية السياسية و الانتخابية ، الحكومة ، الأحزاب والجمعيات السياسية ، الدستور و البنى الاقتصادية و الاجتماعية ، كذلك الأمر بالنسبة لاتجاهها نحو مكونات الطبقة السياسية، حيث كان في مجمله سلبيا مع نوع من الحياد الجزئي ، إذ كانت الصحافة الوطنية سلبية تجاه مرشحي الرئاسيات ، ممثلي ووكلاء المرشحين ، و الرئيس المترشح و حيادية نحو الشخصيات السياسية السابقة ، و كانت أيضا سلبية نحو العملية السياسية و الانتخابية خاصة نحو الخطاب السياسي ، المنافسة السياسية و الانتخابية و على غير العادة نحو المقاطعة و العزوف السياسي و ذلك كان فقط من طرف صحيفة الوطن ، و لم تستثنى وظائف النظام السياسي الجزائري من سلبية الصحافة الوطنية تجاهها وخاصة نحو وظيفة رعاية المصالح ، تطبيق القانون ، ضبط المصالح و تنظيمها ، و ضمان نزاهة الانتخابات.

* انطلاقا مما سبق فإن فرضية قيام الصحافة الوطنية بلعب دور إيجابي في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية لدى الرأي العام الجزائري لم تتحقق نظرا لغياب تنوع الأبعاد السياسية و تركيزها فقط على البعد النقدي ،الذي لا يشجع على الحركية السياسية ، زيادة على غياب التنوع الوظيفي لمضامين هذه الصحف ، إذ سيطرت وظيفة التغطية و مراقبة البيئة ، أي أن الصحافة تقف كمشاهد سلبي لما يحدث ،رغم أن هدفها الرئيسي كان حول تكوين الآراء و الاتجاهات ، لكن سيطرة سلبية اتجاهها نحو كل من مكونات النظام السياسي الجزائري ووظائفه، و نحو الطبقة السياسية من فاعلين و شخصيات سياسية ،و مجريات العملية السياسية و الانتخابية يحول دون تكوين الرأي العام الجزائري لاتجاهات سياسية عاطفية نحو كل ما هو سياسي بل يزيد من نفوره ورؤيته السلبية للنسق السياسي الجزائري بمختلف مكوناته.

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

- سيطر كل من سلوك المراقب و السلوك المحلل على بقية السلوكات الأخرى التي أهملت نوعا ما، خاصة بالنسبة لترتيب الأولويات ، سلوك المواطن الفاعل ، رعاية الحقوق ، و انعكس ذلك مباشرة على بقية عناصر النسق السياسي فعلى مستوى مكونات النظام السياسي الجزائري خاصة الأحزاب والجمعيات السياسية ارتبطت بالسلوك المراقب بينما كان سلوك الصحف محلا تجاه كل من الدستور ، الحكومة ، المؤسسات العسكرية ، البنى الاقتصادية و الاجتماعية، كما تميزت العلاقة أيضا بالنسبة لسلوكات الصحافة نحو مكونات الطبقة السياسية المكونة من الفاعلين و الشخصيات السياسية بسيطرة سلوك الصحافة المراقب، أي أنها لم تحاول لعب أدوار سياسية غير أنه استثنائيا برز سلوك صناعة الحدث على مستوى صحيفة Le Quotidien d'Oran و تعلق مباشرة بشخصية الرئيس المترشح ، وبالنسبة لسلوك المراقب فكان نحو المرشحين و الشخصيات السياسية السابقة ، الشخصيات المقاطعة والمعارضة للانتخابات ، رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية ، و لم يكن لبقية السلوكات الأخرى أثر يستحق الذكر ، بالرغم من ظهورها المحتشم مقارنة بكل من السلوك المراقب و المحلل، بينما اتسمت العلاقة بين سلوكات الصحافة و العملية السياسية و الانتخابية بسيطرة سلوك المراقب وخاصة نحو مستوى الخطاب السياسي ، المنافسة السياسية و الانتخابية ، تنشيط الحملة الانتخابية ، تقديم البرامج ، سياسة النظام ، المراقبة والإشراف على الانتخابات، و الخروقات و الانحرافات السياسية أي أن سلوكها بالنسبة لهذه العملية تركز على المراقبة و تغطية سيرورة هذه العملية ليس إلا ، بينما سيطر السلوك المحلل فيما يتعلق بوظائف النظام السياسي الجزائري ، خاصة نحو وظيفة رعاية المصالح، صنع القاعدة و ضمان نزاهة الانتخابات ، و في تناولها للقيم السياسية فقد أعطت الصحيفة الأولوية لقيمة الالتزام والوفاء السياسي، النزاهة والمصادقية ، و قيمة التداول على السلطة على بقية القيم الأخرى و في توزيع هذه القيم على مكونات النظام السياسي الجزائري برزت العلاقة بين قيمة التداول على السلطة و الأحزاب و الجمعيات السياسية الحكومة ، و ارتبطت قيمة النزاهة و المصادقية بنمط العملية السياسية و الانتخابية، المؤسسة العسكرية ، و أيضا الأحزاب و الجمعيات السياسية ، التي ارتبطت هي الأخرى بقيمة الالتزام و الوفاء السياسي، أما الوحدة الوطنية فكانت لصيقة بالمؤسسة العسكرية، و فيما يخص العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية كان لقيمة الالتزام والوفاء السياسي و التداول على السلطة و النزاهة و المصادقية حصة الأسد، حيث ارتبطت قيمة الالتزام و الوفاء السياسي أكثر بالشخصيات السياسية السابقة ، حيث يتعلق الأمر بتغييرهم لمواقفهم، تصريحاتهم السياسية و حتى لانتماءاتهم مما يعرض و فائهم و التزامهم السياسي للشك ، و كثيرا ما ارتبطت قيمة النزاهة و المصادقية بالرئيس المترشح، و هنا تشير الصحف خاصة إلى شرعية ترشح عبد العزيز بوتفليقة للعهد الرابعة ، و نفس الأمر بالنسبة لقيمة التداول على السلطة وعلاقتها بالرئيس المترشح و الشخصيات السياسية السابقة ، كما توزعت العلاقة بين القيم السياسية والعملية السياسية

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

والانتخابية، إذ برزت قيمة الالتزام و الوفاء السياسي على مستوى الخطاب السياسي ، و قيمة النزاهة و المصادقية على مستوى المشاركة السياسية و تنشيط الحملة الانتخابية ، و عادت علاقة قيمة التداول على السلطة بكل من المنافسة السياسية و المقاطعة و العزوف السياسي ، في حين سيطرت العلاقة بين القيم ووظائف النظام السياسي الجزائري على العلاقة بين قيمة التداول على السلطة ووظيفة تجميع القيم و صنع القاعدة ،بينما ارتبطت قيمة النزاهة و المصادقية بوظيفة ضمان نزاهة الانتخابات، و زيادة على ذلك خاطبت الصحافة جمهورها على أساس جمهور عام تابع وخاضع ، وامتنتعت عن مخاطبة النخبة في المضامين السياسية لا على أساس كونها عنصر فعال في النسق السياسي الجزائري وإنما صورت بدورها كمنخبة خاضعة و تابعة ليس إلا و غير فاعلة و محركة للمجتمع الجزائري، كما لم تحاول الصحافة مخاطبة بقية الجماهير بل اعتبرت كل مفردات المجتمع الجزائري جمهورا متجانسا سلبيا .

* و عليه فإن فرضية دور الصحافة الوطنية في تكوين السلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري قد تحققت جزئيا نظرا لعدم تنوع سلوك الصحافة الوطنية، حيث اقتصر سلوكها إلا على كل من السلوك المراقب و التحليلي، و بالرغم من أهمية هاذين السلوكين إلا أن لكل من سلوك ترتيب الأولويات ، سلوك المواطن الفاعل و سلوك رعاية الحقوق أهمية في دفع عجلة التنمية السياسية ودفع المواطن الجزائري في المشاركة في الحياة السياسية أكثر، لأن للصحافة أدوار سياسية إلى جانب أدوارها الإعلامية باعتبارها طرفا مهما في المعادلة السياسية و لا يمكنها أن تقف موقف المشاهد أو تزيد من سلبية المواطن و نفوره من السياسة، كما أن هناك علاقة ايجابية جزئية بين سلوك الصحافة و كل من مكونات النظام السياسي الجزائري ووظائفه، مكونات الطبقة السياسية ، العملية السياسية والانتخابية نظرا لوجود علاقة بين بعض هذه المكونات دون الأخرى وانحصارها فقط على كل من السلوك المراقب و المشاهد ، مع التنويه إلا أن الصحافة الوطنية كانت مراقبة أكثر لكل من العملية السياسية و الانتخابية و مختلف عناصرها في مقدمتها المنافسة السياسية والانتخابية ، تنشيط الحملة الانتخابية ، سياسة النظام ، الخروقات و الانحرافات السياسية ..كذلك الأمر بالنسبة لمكونات النظام السياسي الجزائري وتراوح سلوكها بين المراقب و المحلل فيما يخص الطبقة السياسية بينما كان تحليلا بالدرجة الأولى نحو وظائف النظام السياسي الجزائري نظرا لتعدد هذه الأدوار و ضرورة تقديم تحليلات و قراءات سياسية معمقة لتقييمها و التعليق عليها ، كما تعددت نوعا ما القيم السياسية في الصحافة الوطنية رغم انحصارها في مجموعة من القيم التي ترتبط بالوضع السياسي للنسق السياسي الجزائري من حيث انغلاق النظام السياسي الجزائري وغياب العديد من القيم المرتبطة بمبادئ الديمقراطية ، حيث برزت بعض القيم على حساب القيم الأخرى في مقدمتها قيمة التداول على السلطة ، النزاهة والمصادقية ، و الالتزام و الوفاء السياسي التي توزعت في علاقتها بكل من مكونات النظام السياسي

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

الجزائري ووظائفه ، العملية السياسية والانتخابية و الطبقة السياسية بشكل يتناسب مع عناصرها ، حيث كثيرا ما ارتبط شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقيمة التداول على السلطة ، أو عملية المنافسة السياسية و الانتخابية وقيمة النزاهة والمصداقية أو الشخصيات السياسية و قيمة الالتزام والوفاء السياسي ، إلى جانب مخاطبة الصحافة الوطنية للرأي العام الجزائري على انه جمهور خاضع و تابع ليس.

- يتابع الرأي العام الجزائري الأخبار و الأحداث السياسية عبر الصحافة الوطنية أحيانا فقط ، وغالبية هذه الأخبار المتابعة هي أخبار وطنية ، و لا يهتم هذا الرأي بالأخبار على مدار السنة و لكن حسب طبيعة الحدث السياسي، و تستحوذ أخبار الفاعلين السياسيين على حصة الأسد مقارنة ببقية العناصر السياسية الأخرى ، كما أن بإمكان الرأي العام الجزائري التعرف على مكونات النظام السياسي الجزائري من خلال المضامين السياسية ، غير أن نسبة من لا يستطيعون ذلك تظل مرتفعة و ليست بعيدة عن الأولى ، و بالنسبة للمعارف السياسية الخاصة بمكونات النظام السياسي الجزائري كان المجتمع في مقدمة هذه المعارف السياسية ، مما يشير إلا أن المجتمع لا يعرف إلا نفسه و يجهل بقية المكونات و البناءات السياسية الأخرى ، و بالرغم من ذلك فبإمكانه فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية عبر المضامين السياسية للصحافة الوطنية ، و غالبيتهم على اطلاع بوظائف النظام السياسي الجزائري ، غير أن الصحافة لا توفر مضامين كافية عن الشخصيات السياسية البارزة ، ولهذا فليس بمقدورهم التأكد من تحديد المناصب السياسية لهذه الشخصيات.

* من خلال هذه النتائج نقول أن فرضية وجود علاقة ايجابية بين المضامين السياسية في الصحافة الوطنية و المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري تحققت جزئيا نظرا لمحدودية دور هذه الصحافة في تكوين معارف لهذا الرأي العام و تزويده بكل المعلومات و المعارف السياسية ، كما أنها لا تعد المصدر الوحيد و الدائم لمعارفهم ، و لا تلم بكل مكونات النظام السياسي الجزائري بل ببعض عناصره فقط ، و بالرغم من قدرتهم على فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية وإدراك غالبيتهم لوظائف النظام السياسي الجزائري، غير أنه ليس بمقدور نسبة معتبرة منهم على التعرف على كل الشخصيات السياسية لافتقارهم للمعارف الكافية و الثقافة السياسية اللازمة.

- ليس هناك علاقة بين المضامين السياسية في الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية العاطفية للرأي العام الجزائري، حيث يختار هذا الأخير الصحافة الوطنية ليس على أساس انتماءاتها وتوجهاتها السياسية، و إنما على أساس وضوحها و بساطة معالجتها للأخبار و الأحداث السياسية ، زيادة على أن غالبية هذا الرأي هو على وعي بالاتجاه السياسي للصحف التي يطالعها ، غير أن نسبة من لا يدركون ذلك قريبة جدا من الأولى، كما أنه من النادر الاستعانة باتجاه الصحف في تكوين

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

اتجاهاتهم السياسية سواء نحو العملية السياسية و الانتخابية ، الشخصيات السياسية أو وظائف النظام السياسي الجزائري ، لأنه لا يثق في كل المعلومات و الأخبار السياسية التي تقدمها الصحافة الوطنية إلا من حين إلى آخر فقط ، كما لا يتفقون سياسيا دائما معها .

* و عليه فان فرضية وجود علاقة إيجابية بين المضامين السياسية في الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية العاطفية لدى الرأي العام الجزائري لم تتحقق ، لأن هذا الرأي لا يعتمد عليها أساسا على اتجاهاتها و على معلوماتها السياسية ، نظرا لعدم ثقته الكلية بها ، و عدم اتفاقه الدائم مع آرائها وتوجهاتها السياسية التي هو على وعي كلي بها .

- ليس هناك علاقة بين المضامين السياسية و السلوكات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري ذلك كون هذه الصحافة مجرد مصدر لمعلوماتهم لأن وظيفتها الأساسية هي تزويد الرأي العام الجزائري بمعارف و معلومات سياسية جديدة ، و لا تقوم لا بتغيير و لا بتعزيز معارفهم ، كما أن القيم السياسية في الصحافة الوطنية هي قيم غامضة و متناقضة ، كما أن الرأي العام الجزائري يعتبر نفسه غير معني بما تقدمه هذه الصحافة، حيث يعتبر نفسه مهتمش سياسيا من قبل مضامينها و هو ما لمسناه أيضا من خلال الدراسة التحليلية حيث خاطبت الصحافة الوطنية جمهورها على أنه جمهور عام خاضع و تابع ليس إلا، و لا يتمتع بمكانة سياسية داخل النظام السياسي الجزائري، و عليه يرون بأن مضامين هذه الصحافة لا تحفزهم و لا تدفعهم للمشاركة و الاندماج في الحياة السياسية أكثر ، والسبب الرئيسي في ذلك كونها لا تتناول جميع جوانب الحدث السياسي و لا تخدم إلا مصالح جماعات معينة، كما أنها لا تعبر في مضامينها عن اهتمامات وتطلعات الرأي العام الجزائري نظرا لعدم تعبيرها و دفاعها عن مصالح هذا الرأي و هو ما لمسناه أيضا من خلال سلوكها السياسي الذي اقتصر على السلوك المراقب و المحلل و عليه يرى الرأي العام الجزائري بأن الصحافة الوطنية لا تساهم في تنشئته سياسيا و ذلك يرجع لبعدها عن الواقع الذي يعيشه هذا المواطن و بذلك هي ليست طرفا مهما في تكوين ثقافته السياسية.

* و بالعودة إلى الفرضية القائلة بوجود علاقة إيجابية بين المضامين السياسية في الصحافة الوطنية والسلوكيات و القيم السياسية لدى الرأي العام الجزائري، و من خلال النتائج السابقة فإن هذه الفرضية لم تتحقق، حيث لا تعتبر هذه الصحافة إلا مجرد أحد مصادر معلوماتهم السياسية و لا تعزز و لا تغير لا سلوكهم و لا قيمهم السياسية ،كون هذه الأخيرة غامضة و غير واضحة في مضامين الصحافة الوطنية و بذلك فهي لا تفعل مشاركة المواطن السياسية و لا تساهم في تنشئته سياسيا وتكوين ثقافته السياسية، لأنها لا تعكس تطلعاته و انتظاراته و لا تخاطبه على أساس رأي عام واع

النتائج الجزئية و العامة للدراسة

ومستتير و طرف أساسي في العملية السياسية و النسق السياسي العام و هو ما أكدته الدراسة التحليلية، حيث خاطبت الصحافة الوطنية الجمهور الجزائري على أنه مجرد جمهور خاضع و تابع .

الختام

الخاتمة

في مستهل دراسة موضوع دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري وبعد التناول النظري لكل علاقات متغيرات الموضوع و الدراسة التحليلية و الميدانية ، برز التأكيد على أهمية وسائل الإعلام عامة و الصحافة خاصة، باعتبارها مؤسسة تنشئة سياسية واجتماعية بقدر أهمية مؤسسات التنشئة الأخرى ، ووكيلا مندوبا للأنظمة السياسية التي يخضع النظام الإعلامي لسلطتها ورقابتها السياسية المباشرة ، حيث تقوم بالعديد من الوظائف السياسية التي هي موجهة لتكوين الأنا السياسي للمواطن وإحاطته بكل المعارف و المعلومات السياسية و آليات المشاركة السياسية الكفيلة بجعله عنصرا فاعلا في النسق السياسي العام ، و ليس مجرد تابع سياسي يكون قاصرا على اتخاذ مواقف سياسية و تكوين اتجاهات و سلوكات سياسية ، و كل هذا يصب في تكوين ثقافة سياسية وليدة النسق السياسي تطبيقا لمقولة الفرد ابن بيئته، و يكون أحد عناصر بناءاته وأنساقه الفرعية، و كما وضحنا من خلال هذه الدراسة لا ينحصر تكوين الثقافة السياسية في تزويد الفرد بالمعارف و المعلومات السياسية وإنما أيضا تكوين الجانب العاطفي و القيمي من ثقافته السياسية.

حيث نخلص من خلال النتائج العامة و الجزئية إلى أن الثقافة السياسية تؤمن حقوق أفراد المجتمع عبر الحفاظ على كرامتهم وحقهم في التعليم ، العمل ، إبداء الرأي و التعبير ، العدالة الاجتماعية و تساوي الفرص ، كما تفرز نظاما ديمقراطيا يقوم على المساهمة في توفير المزيد من الحرية والعدالة والمساواة ، مما يدفع الأفراد في ظل هذا السياق الاجتماعي ، الثقافي والسياسي إلى احترام النظام و القيم والدفاع عنها و الشعور بالهوية و الانتماء ، في حين يرافق الحكم الفردي المستبد دائما ثقافة سياسية تزرع الخوف و الطاعة و الإذعان و الخضوع الأعمى ، مما يؤدي إلى نقشي الشعور بالتهميش ، عدم الانتماء و الإحساس بالمواطنة ، و هنا تظهر أهمية وسائل الإعلام في التنشئة السياسية للمواطن فعال، واع بدوره السياسي ، يملك ثقافة سياسية محينة و ملمة بكل معطيات و مكونات النسق السياسي الذي يشكل طرفا فيه ، حيث أن أهمية هذه الوسائل نابعة من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة أو سلطة لما يملكه من تأثير على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية و التأثير على أذواقهم و نمط حياتهم .

وقياسا على هذه الأهمية تسعى الأنظمة السياسية للسيطرة و التحكم في وسائل الإعلام وتوجيهها لخدمتها حتى تضمن الهيمنة على الرأي العام ، و هو ما لمسناه من خلال تتبع مراحل تطور الصحافة في الجزائر، ومنه تسعى القوى السياسية المنافسة أو المعارضة داخل النظام الواحد إما المطالبة بمشاركة الدولة في استعمال وسائل الإعلام الرسمية أو أن يكون لها وسائلها الإعلامية الخاصة كالإعلام الحزبي على سبيل المثال من أجل التأثير على الرأي العام و المجتمع المدني ،

الخاتمة و أفاق الدراسة

حيث لا ينبغي إهمال دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية و تكوين الاتجاهات و المواقف التي تتراوح بين خلقها تعديلها تغييرها أو تدعيمها، فالمعلومات و الأخبار التي تتناقلها وسائل الإعلام بأشكالها و مضامينها المختلفة تعمل على إثارة العاطفة مما يسمح للنظام الإعلامي التابع و الخاضع للسلطة السياسية سلطة أو قوة كبيرة في تشكيل المعتقدات السياسية ، و يمكن أن يوفر أسس التأثير الهامة بالنسبة للأنظمة الشمولية، نظرا لما تتوفر عليه هذه الوسائل من إمكانيات مادية و فنية فإنها تستطيع أن تغير البناء الأخلاقي للمجتمع ، وبالتالي الأفكار و المبادئ السياسية التي يعمل النظام على غرسها في المجتمع ، من خلال بث الأفكار و المعلومات و القيم التي تحافظ على الثقافة السياسية للمجتمع ، إذ تستطيع وسائل الإعلام إكساب الجماهير اتجاهات جديدة أو تعديل اتجاهاتهم القديمة شريطة حسن اختيار المادة الإعلامية و ملائمتها للجمهور المستقبل وتقديمها له في ظروف وأشكال مناسبة .

كما تعمل هذه الوسائل على تحديث المجتمعات و بلورة ثقافة سياسية موحدة ، بوضعها تحت سمع و نظر المواطن نماذج جاهزة لأنظمة و خبرات و أفكار مبرزة ايجابياتها و سلبياتها تاركة له حرية الاختيار والمفاضلة مع تركيزها على محاسن الأنظمة و الأفكار المتفقة معها ،وبما أن وسائل الإعلام تساعد على تشكيل الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية ، احتلت بذلك الصدارة فيما يتعلق بالوسائل و المؤسسات التي تقوم بالمحافظة على استمرار النظام السياسي في عمله ، فهي آلية من آليات ممارسة السلطة بالنسبة للحكام و الحفاظ على الوضع القائم أو العكس زعزعة وضرب استقرار النظام كآلية من آليات قوى المعارضة ، فالوظيفة السياسية لوسائل الإعلام تختلف باختلاف النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه ففي الجزائر و بالرغم من الانتشار الكبير الذي تحضي به الصحافة الوطنية والمكانة التي تدعي هذه الوسائل امتلاكها إلا أنه و انطلاقا من نتائج الدراسة التحليلية و الميدانية لدور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري وقياسا على ما جاء في مختلف الأدبيات النظرية حول الدور السياسي لوسائل الإعلام فإن دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية يظل دورا محدودا نظرا لجزئية تناول هذه الصحافة للنسق السياسي الجزائري ومختلف مكوناته انطلاقا من مكونات النظام السياسي ، مروراً بالطبقة السياسية و العملية السياسية والانتخابية ووصولاً إلى وظائف النظام السياسي الجزائري و علاقاته و تفاعلاته و إسقاطها على مضامينها السياسية حتى يكون صورة شاملة عن ما يحيط ببيئته السياسية و سياقاتها، مما انعكس على تقييمه السلبي لدور هذه الصحافة في تكوين ثقافته السياسية.

آفاق الدراسة

و في ضوء النتائج المتوصل إليها خرجت الدراسة بمجموعة من الآفاق التالية :

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول الأدوار السياسية للصحافة لمعرفة طبيعة التوجهات السياسية للصحافة الوطنية الجزائرية للخروج بتصنيف واضح لخطها الافتتاحي و التمكن من تصنيفها و إبراز ولاءاتها و توجهاتها السياسية و تحديد موقعها في خارطة السياسة الجزائرية أولاً نحو النظام السياسي الجزائري و مكوناته ، الطبقة السياسية ووظائف النظام السياسي الجزائري و العملية السياسية ، و أيضاً نحو المجتمع الجزائري بشكل عام و المواطن الجزائري بشكل خاص.
- زيادة الاهتمام بتطوير الوعي السياسي لأفراد المجتمع الجزائري لدفعه لتكوين رأي عام قادر على اتخاذ مواقف فاعلة و مشاركة في اتخاذ و صناعة القرار السياسي ، خاصة فيما يتعلق بمكونات النظام السياسي الجزائري من أحزاب و جمعيات سياسية... لأنها تعد أحد أعمدة ترسيخ الديمقراطية في أي مجتمع ، و يكون ذلك من خلال التثقيف السياسي الذي يجب أن ينطلق من مقاعد الدراسة ليكتمل مع بقية مؤسسات التنشئة السياسية و الاجتماعية و في مقدمتها وسائل الإعلام .
- التأكيد على أهمية المشاركة السياسية و تنمية أشكالها عبر الصحافة الوطنية و مختلف الوسائل الإعلام الأخرى ، في ظل إستراتيجية سياسية و اقتصادية وطنية واضحة المعالم.
- ضرورة تفعيل و تنشيط مؤسسات التنشئة السياسية و الاجتماعية بأشكالها المختلفة من أجل خلق ثقافة سياسية مشاركة و ديمقراطية تساعد الفرد على التخلص من نظرة الشك و الريبة من كل ما هو سياسي .
- ضرورة تطوير بحوث الرأي العام الجزائري واستقصاء آراء المواطنين واستطلاعاتهم ومعلوماتهم السياسية حول مجمل الأحداث السياسية الداخلية والخارجية ومن ثم إعداد برامج سياسية تلبي طموحاتهم، وتنمي معلوماتهم السياسية.
- على الصحافة الوطنية الابتعاد عن التغطية ،و أن تحدث برامجها السياسية، وتثبت مصداقية وموضوعية وحيادية عالية في نقل الحقائق وتحليلها، لتحظى بثقة المواطن ، مما يدفعه إلى متابعتها وعدم استقصاء الأخبار من مصادر أخرى.
- اتخاذ الصحافة الوطنية منهجا عصريا في عرض وتقييم الموضوعات بما يتلاءم وفكر وتوجهات الشباب من خلال تضمين الاهتمام بالقضايا السياسية والرياضية والتعليمية.
- إجراء دراسة للتعرف على معيقات تعزيز الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري، بالاعتماد على وسائل الإعلام الوطنية، و إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على دور وسائل الإعلام

الخاتمة و أفاق الدراسة

الوطنية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب مقارنة بمجتمعات أخرى، ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية، وإجراء دراسات للتمكن من بناء مقاييس لقياس الثقافة السياسية في أي مجتمع .

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- المعاجم والموسوعات

- إسماعيل عبد الفتاح الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي - انجليزي) ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (موسوعة الكترونية)
- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع، ط3 ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1998.
- عبد الوهاب الكيلاني: موسوعة العلوم السياسية ، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط3 ، بيروت ، 1998.
- عبد الفتاح مراد: موسوعة البحث و إعداد الرسائل و الأبحاث و المؤلفات، الهيئة القومية لدار الكتب و الوثائق المصرية ، الإسكندرية، (د.س).

ب- الكتب

- أحمد أنور بدر: الرأي العام و السياسة العامة ، الدار المصرية السعودية للطباعة و التوزيع ، القاهرة ، 2010.
- أحمد بدر: علوم الإعلام و البحث العلمي- المناهج -التطبيقات، دار قباء الحديثة، القاهرة ، 2008.
- أحمد بدر: الرأي العام طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة ، دار قباء للنشر والتوزيع القاهرة ، 1998.
- أحمد بن مرسل: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.
- أحمد بن نعمان : هذه هي الثقافة ، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 1995.
- أحمد حمدي : دراسات في الصحافة الجزائرية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

قائمة المصادر و المراجع

- أحمد وصفي عقيلي : إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي ، دار النهضة العربية ،بيروت،2002.
- أسامة خضر صالح : المشاركة السياسية و الديمقراطية اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا(كتاب الكتروني) ،مصر ،2005.
- أ.لارامي وب.فالي : البحث في الاتصال عناصر منهجية ، ترجمة ميلود سفاري و آخرون ،مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004.
- إبراهيم أبراش : علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق ،(د.س.ن)،1998.
- إسماعيل معارف قالية : الإعلام حقائق و أبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999.
- إسماعيل قيرة و اخرون : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2006.
- إمام إبراهيم : الإعلام و الاتصال الجماهيري ، مكتبة الأنجلو- مصرية ، القاهرة ، 1982 .
- الأسود صادق : علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، ط2 ،التعليم العالي، بغداد ،1990.
- برو محمد : الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية ،الأمل للطباعة و النشر و التوزيع ،تيزي وزو،2014.
- بسام عبد الرحمن المشاقبة : الإعلام البرلماني و السياسي، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2011 .
- بسيوني ابراهيم حمادة : دراسات في الإعلام و تكنولوجيا الاتصال و الرأي العام ، عالم الكتب ، القاهرة ،2008.
- بلال خلف العمري : اثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية دراسة ميدانية ، مركز الريادة للمعلومات و الدراسات،عمان،1999.
- ثامر كامل محمد الخزرجي : النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ،دار مجدلاوي ،عمان ،2014.
- حامد عبد الماجد قويسني : دراسات في الرأي العام مقارنة سياسية ، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ،2003.

قائمة المصادر و المراجع

- حسان محمد شفيق العالي :المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر و ايطاليا وفرنسا ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ،1988.
- حسن عماد مكاوي و ليلي حسين السيد : الاتصال و نظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،1998.
- جاسم سلطان :قواعد في الممارسة السياسية ،أم القرى للنشر و الترجمة و التوزيع ،أم القرى ،2008.
- حنان يوسف:الإعلام والسياسة مقارنة إرتباطية ،أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ، القاهرة ،2006.
- دينس ماکويل و آخرون : سياسة الأخبار و أخبار السياسية ،ترجمة :زين نجاتي، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ،2004 .
- رباب عبد الرحمن هاشم : الإعلام و الإصلاح السياسي في مصر ، دار العالم العربي،القاهرة ، 2010.2011 .
- رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ،2008.
- رشدي طعيمة : تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه أسسه استخداماته ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،2002.
- رعد حافظ سالم الزبيدي: مبادئ الثقافة السياسية دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة ،المكتبة المصرية للمطبوعات ، القاهرة ،2011.
- زهير احدان :الصحافة المكتوبة في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،(د.س).
- سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى ،الجزائر ،1990.
- سلاطنية بلقاسم ، حسان الجبلاي : محاضرات في المنهج و البحث العلمي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2009.
- سمير العبدلي : ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن دراسة ميدانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2007.
- سمير خطاب: التنشئة السياسية و القيم ،ط4،دار ايتراك للنشر و التوزيع، مصر ،2004.
- سهيلة محمد عباس،علي حسن علي :إدارة الموارد البشرية ، دار وائل ، عمان ،1999.

قائمة المصادر و المراجع

- صالح بن نوار: مبادئ في منهجية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة ، جامعة منتوري ، قسنطينة،2012.
- صفاء جبارة : الخطاب الإعلامي بين النظرية و التطبيق ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،2008.
- عادل مختار الهواري ، عبد الباسط عبد المعطي : في النظرية المعاصرة ، دار المعرفة ،الإسكندرية ،1986.
- عاطف عدلي العبد عبيد : تصميم و تنفيذ استطلاعات و بحوث الإعلام و الرأي العام الأسس النظرية و النماذج التطبيقية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،2003.
- عبد العزيز الغنام : مدخل في علم الصحافة- الصحافة اليومية ، ج1 ، مكتبة الانجلو-مصرية ، القاهرة ،1977.
- عبد الله زلطة : الرأي العام و الإعلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،2002.
- عبد الله محمد عبد الرحمن : النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية ، دار المعرفة الجامعية ، 2006.
- عبد اللطيف حمزة : الصحافة و المجتمع ، عالم الكتب ، القاهرة ،1990.
- عبد الوهاب بن خليف : المدخل إلى علم السياسة ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2010.
- عبد الغني عماد : سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم و الإشكاليات من الحداثة إلى العولمة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2006.
- عبد الغفار رشاد القصبي: الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي، مكتبة الآداب ، القاهرة، 2008.
- عبد الوهاب بن حليف : المدخل إلى علم السياسة ، منشورات دار قرطبة و ابن طفيل ، الجزائر،2010.
- عزام أبو الحمام : الإعلام و المجتمع ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن ،2011.
- عزيزة عبده: الإعلام السياسي و الرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ،2004.

قائمة المصادر و المراجع

- علي عبد الرزاق الحلبي : عالم الاجتماع الثقافي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2010 .
- غريب سيد أحمد : علم اجتماع الاتصال و الإعلام ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002.
- فاروق عمر العمر : صناعة القرار و الرأي العام ، ط2، ميريت للنشر و المعلومات ، القاهرة ، 2001 .
- فيتيش دابيل : السياسة و الرأي العام مصاعب في طريق الديمقراطية ، ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر، 2008 .
- فيليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة غرب صاصيلا، ط2 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت، 2006.
- فضيل دليو ، علي غربي : أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، مخبر علم الاجتماع للبحث و الترجمة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012.
- فلادمير ماكسيمينكو: الانتلجنسيا المغربية المثقفون أفكار و نزاعات ، ترجمة عبد العزيز بولكبير، دار الحكمة، 1994.
- قزادري حياة : الصحافة و السياسة أو الثقافة السياسية و الممارسة الإعلامية في الجزائر ، طاكسيج كوم للدراسات و النشر ، الجزائر، 2008.
- كمال خورشيد مراد : الاتصال الجماهيري و الإعلام التطور الخصائص النظرية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الأردن ، 2011.
- محمد بوضياف : الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر (دراسة تحليلية نقدية)، دار المجدد للنشر و التوزيع ، الجزائر ، الجزائر، 2010.
- محمد بن سعود البشر : مقدمة في الاتصال السياسي ، مكتبة العبيكات ، الرياض، 1997.
- محمد حمدان المصالحه : الاتصال السياسي مقترح نظري تطبيقي ، ط2، دار وائل للنشر ،الأردن ، 2002.
- محمد سعد أبو عامود : الإعلام و السياسة في عالم جديد ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، 2008.
- محمد سعد ابراهيم : الصحافة و التنمية السياسية ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1998 .

قائمة المصادر و المراجع

- محمد صاحب سلطان : إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط و أساليب القيادة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2011 .
 - محمد نصر مهنا : في النظرية العامة للمعرفة الإعلامية للفضائيات العربية و العولمة الإعلامية و المعلومات ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
 - محمد عبد الحميد : البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000.
 - محمد عبد الحميد : بحوث الصحافة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1992.
 - محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجامعة ، 1985.
 - محمد عيد فرج: البناء الاجتماعي و الشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1992
 - محمد مالكي: الحركات الوطنية و الاستعمار في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993.
 - مجد الهاشمي : الإعلام الدبلوماسي و السياسي ، دار أسامة ، عمان ، 2009.
 - مختار التوهامي : الرأي العام و الحرب النفسية، دار المعارف ، القاهرة ، 1984.
 - موريس انجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ط2، ترجمة بوزيد صحراوي واخرون ، دار القصبه للنشر ، الجزائر ، 2006.
 - مرزود حسين : مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر 1989-1999 ، دار قرطبة و ابن طفيل ، الجزائر ، 2010.
 - معن خليل عمر: نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2006.
 - مي العبد الله: الاتصال و الديمقراطية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2005
 - ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية ، مديرية النشر لجامعة قالمه ، الجزائر ، 2006.
 - نور الدين تواتي : الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009.
 - وفاء لطفى : محاضرات في نظرية النظم السياسية ، جامعة 06 أكتوبر، مصر ، 2015.
 - يوسف شعبان لبد : الرأي العام ، دار ابن خلدون للنشر و التوزيع ، غزة ، 2002.
- ج- الرسائل الجامعية :

قائمة المصادر و المراجع

- إسماعيل مرزقة : الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية و الاعلامية ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة من 1990-1994 ،رسالة ماجستير غير منشورة معهد علوم الإعلام و الاتصال ،الجزائر 1999.
- راشد ناجي فريحات : دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لمجلس النواب الأردني لدى الشباب الجامعي (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة البتراء ، الأردن 2015.
- عبد الباسط عبد الله قويطين العزام :المشاركة السياسية للشباب الأردني دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة) معهد الدراسات و البحوث العربية قسم البحوث و الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، 2008.
- عبد الله حميد العنزي ،دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي -جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الشرق الأوسط ، الكويت ، 2013-2014.
- عميرة اسماعيل : دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ،(رسالة ماجستير غير منشورة)جامعة الجزائر ، 2008/2009.
- علي بن طاهر :الثقافة السياسية و مسالة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ،الجزائر ، 2000-2001.
- فيصل فرحي :الاتصال الجماهيري و النخبة في الجزائر دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي "الاقتدار السياسي" على عينة من الأساتذة الجامعيين ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2013.
- لمبراط أسماء : الصحافة المكتوبة و قضايا السياحة في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة ، 2011-2012.
- نجاه بزاید: التكوين و إستراتيجية تسيير المهارات التسييرية لدى إطارات شركة سوناطراك ،أطروحة دكتوراه في علم النفس و العمل و التنظيم (غير منشورة)،جامعة وهران سانيا، 2010/2011.

قائمة المصادر و المراجع

- يصرف حاج : تأثير التلفزيون الجزائري على تحديد السلوك الانتخابي برنامج المصالحة الوطنية كنموذج ، رسالة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة وهران ، 2006/2007.
 - يوسف تمار : نظرية **Agenda setting** دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية و الإعلامية في المجتمع ، رسالة دكتوراه دولة في علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- د- المجالات والدوريات :
- أحمد شراك : الثقافة و السياسة ، إصدارات وكالة الشراع لخدمات الإعلام و الاتصال ، المغرب.
 - بوحنية قوي و محمد الطيب الزاوي : الإعلام السمعي البصري وواقع الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي ،مجلة دفاتر السياسة و القانون ،العدد الثالث ، جامعة ورقلة ، 2010.
 - سالم نادية : التنشئة السياسية للطفل العربي دراسة تحليلية لمضمون الكتب المدرسية ،مجلة المستقبل العربي ، العدد51، بيروت .
 - عبد الله حيدري : واقع التعبئة في الإعلام السمعي-بصري ، المجلة التونسية لعلوم الإعلام و الاتصال ، العدد20/21 ، جوبلة - ديسمبر 1991، جانفي /جوان 1992 ، معهد الصحافة و علوم الأخبار .
 - كمال المنوفي :التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد الرابع ،السنة السادسة ،الكويت،جويلية 1979.
 - كنزة مغيث حامة : قراءة في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر، دراسات إستراتيجية ، دورية علمية محكمة ،مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، العدد 12، سبتمبر ،2010.
 - مازن العقيلي و فوزي تيم: دور الجامعة في تغيير الثقافة السياسية للطلاب ، دراسة ميدانية في جامعة مؤتة، مجلة النهضة ، المجلد الثامن ، العدد الثالث ، يونيو، 2007.

قائمة المصادر و المراجع

- محمد رضا محمد حبيب، دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي للشباب المصري دراسة ميدانية،مجلة هيرمس مركز اللغات و الترجمة -جامعة القاهرة ،المجلد الثاني، العدد 4، أكتوبر 2013.
 - محمد فوزي كنزاي : الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر1962-1997،انتصار الحركة التوكفالية في مقابل الحركة المكيافيلية ،مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة سكيكدة <http://www.univ-2016/08/20>،
.skikda.dz/doc_site/revues_SH/article75(2)pdf
 - نبيلة بوخيزة : النموذج النسقي،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد/جوان، جامعة الجزائر، 2014.
 - هاشم الطويل و سلطان القرعان : أثر مساق التربية الوطنية في تغيير نمط الثقافة السياسية لدى طلبة جامعة الحسين بن طلال، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ،المجلد 6،العدد،2009.
 - وليدة حدادي : التلفزيون و التنشئة السياسية للمشاهدين دراسة ميدانية وتحليلية للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 18،جامعة فرحات عباس سطيف ،جوان 2014 .
 - وليد عبد الهادي العويمر : دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية دراسة تحليلية ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية المجلد 6، العدد1، 2013.
 - يوسف محمد الصواني،كمال المنوفي : ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص68.
- و-الصحف :

- صحيفة الشروق : عدد4324، 23مارس2014.
- صحيفة الشروق : عدد4326، 25مارس2014.
- صحيفة الشروق : عدد4327، 26مارس2014.
- صحيفة الشروق : عدد4330، 29مارس2014.

- صحيفة الشروق : عدد4331، 30مارس2014.
- صحيفة الشروق : عدد4332، 31مارس2014.
- صحيفة الشروق : عدد4333، 01أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4334، 02أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4335، 03 أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4337، 05أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4338، 06أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4339، 07أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4340، 08أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4341، 09أفريل2014.
- صحيفة الشروق : عدد4342، 10أفريل2014.
- صحيفة الخبر : عدد7381، 23مارس 2014.
- صحيفة الخبر : عدد7382، 24مارس2014.
- صحيفة الخبر : عدد7383، 25مارس2014.
- صحيفة الخبر : عدد7384، 26مارس2014.
- صحيفة الخبر : عدد7385، 27مارس 2014.
- صحيفة الخبر : عدد 7387، 29مارس 2014.
- صحيفة الخبر : عدد 7388، 30مارس 2014.
- صحيفة الخبر : عدد 7389، 31مارس2014.
- صحيفة الخبر : عدد 7390، 01 أفريل2014.
- صحيفة الخبر : عدد 7392، 03 أفريل2014.
- صحيفة الخبر : عدد 7394، 05 أفريل2014.

- صحيفة الخبر : عدد7395، 06 أفريل2014.
- صحيفة الخبر : عدد7396، 07 أفريل2014.
- صحيفة الخبر : عدد7397، 08 أفريل2014.
- صحيفة الخبر : عدد7398، 09 أفريل2014.
- صحيفة الخبر : عدد 7401، 13 أفريل2014.

ثانيا: باللغة الأجنبية

A–Dictionnaire et encyclopédie

- Lucien Pye: **Political culture ,international encyclopedia of social sciences** ,2nd edition ,Macmillan company,Vol12,New york,1998.
- William A. Darity: **International Encyclopedia of the social sciences**,2nd edition ,Macmillan social library,USA,2007 .

B– Ouvrages

- Achour Cheurfi : **La Presse algérienne Génèse conflits et défi** , El gharb , Oran, 2010.
- Ahmed Benzelikha :**Editoriaux et démocratie**, éditions dar gharb,Oran,2005.
- Alan R.Ball: **Modern politics and government**, Macmillan ,London, 1993.
- Alex Mucchielli :**Dictionnaires des méthodes qualitatives en sciences humaines et sociales**, Armand colin, Paris ,2002.
- Alex Mucchielli :**Théorie systémiques des communications principes et applications**,Armand Colin,Paris,1999.
- Alex Mucchielli : **Les sciences de l’information et de la communication** ,2^{eme} éditions, Hachette supérieur ,France ,1998.
- Alex Mucchielli et Jeannine Guivarch : **Nouvelles méthodes d’études des communications**, Armand colin /Masson, Paris, 1998.
- Annik Percheron:**La socialisation politique**, Armand Colin ,France,1997 .
- Benjamin McQueen : **Political culture and conflict resolution in the Arab world Lebanon and Algeria**, Melbourne university press,Austrelia2009, p 94,in Ebook:www.mup.com.au,13/06/206.
- Bennet Tony :**Making culture changing socity,Routledge culture,economy and social**,2013 .

- Bernard Dantier : **organisation sociale et dépendance hiérarchique** :Stanley Milgram ,soumission à l'autorité,Québec,2009,p06,http://classiques.uqac.ca/collection_methodologie/milgram_stanley/org_soc_dependance_hierarchique/Milgram,03/10/2016.
- Brahim Brahimi : **Le pouvoir la presse et les droits de l'homme en Algérie** essai ,éditions Marinoor, Algérie,1997.
- Belkacem Ahcène Djaballah : **Evolution du paysage médiatique national 50ans de médias Algériens** ,éditions les amis de Abdhamid benzine, Enag, Algérie ,2014.
- Charles de Mestral : **Appropriation politique des réseaux sociaux et ses effets sur la participation politique**, 2010,http://academia.edu /69284114/Appropriation_politique_des_reseaux_sociaux_et_ses_effets_sur_la_participation_politique#.
- Christine Leray : **L'analyse de contenu de la théorie à la pratique la méthode Morin-Charlier** ,presses de l'université du Québec, Canada,2008.
- Daniel C.Hallin & Paolo Mancini : **Comparing media systems ,three models of media and politics** ,Cambridge university press ,UK,2004,pp 26-27,electronic book,www.cambridge.org/9780521835350.
- Edward L.Bernay : **Crystallizing public opinion** ,Liveright publishing corporation ,New York,1961.
- Francois de Singly: **L'enquête et ses méthodes le questionnaire**, éditions Nathan,Paris,1992.
- Gabriel A.Almond, Sidney Verba : **The civic culture** ,little brown company,Boston ,1965.
- Gregory Derville : **Le pouvoir des médias mythes et réalités** ,presses universitaires de Grenoble,France,1997.
- Henry H.schulte & Marcel P.Dufresne: **Pratique du journalisme**, Nouveaux Horizons,Paris.2007.
- Jacque Gerstlé : **Les effets d'information en politique** ,L'harmattan,Paris,2001.
- Jay G.Blumer & Michael Gurevitch: **The Crisis of public communication** ,RoutledgenNew York,1996.
- Jean de Bonville : **L'analyse des contenus des medias de la problématique au traitement statistique** ,éditions de Boek université,Bruxelles,2006.
- Jean Leccia et Jean Claude Vatin : **L'Algérie politique institutions et régime** ,imprimerie Chirat, France,1975.
- Jean Lohisse : **La communication de la transmission à la relation** ,éditions de Boek université ,Bruxelle,2001.
- Jean Luc Michel : **Le mémoire de recherche en sciences de l'information-communication**,2^{ème} édition, Paris,2006.
- John Corner, Dick Pels : **Media and the restyling of politics** ,sage publications,UK,2003.
- Kaarle Nordenstreng: **Media and society, department of journalism and mass communication**, university of Tampere. Available at:http://www.uta.fi/jour/English/contact/nordenstreng_eng.html,17/11/2015.

- Kathleen M. Donely : **Multi-ethnic societies re-aggregating the world values survey**, comparative political studies ,May2000.
- Klaus Krippendorff: **Content analysis an introduction to its methodology** ,2nd edition ,sage publications,USA,2004.
- Laurence Bardin :**L'analyse de contenu** ,Quadridge, Puf, Paris,2011.
- Mallory Davis : **The FLN's strategy for gaining an independent Algeria 1954-1962**,university of Wisconsin-Milwaukee,Ronald E,McNair Program,Summer USA , 2007.
- Mehran Kamrava: **Politics and society in the third world** ,Routledge ,London and new York,1993.
- Michael Lallement :**Histoire des idées sociologiques de Parsons aux contemporains**,Tome 2,éditions Nathan,Paris,1993.
- Michael Schudson :**Le pouvoir des medias journalisme et démocratie** ,traduit de l'americaïn par Monique Berry, Nouveaux Horizons,Paris,2007.
- Michel watin :**communication et espace public univers créoles**, tome 1,éditions economica, Paris,2001.
- Mohamed Rebah : **La Presse Algérienne journal d'un défi** ,Chihab éditions,Algérie,2002.
- Mohamed Ben Saada :**Le régime politique algérien de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle** ,E.N.A.L entreprise nationale du livre , Alger,1992.
- Naomi sakr : **Arab media and political renewal community legitimacy and public life** ,I.B.Tauris,London,2007.
- Omar Aktouf :**Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations une introduction à la démarche classique et critique**,Les presses de l'université du Québec ,Canada,1987.
- Omar Lardjane: **Elites et société Algérie-Egypte**, Casbah éditions, Alger,2007.
- Patrick lecompte, Bernard Denni :Sociologie du politique ,presses universitaires de Grenoble, France ,1990.
- Pascal Delvit, Jean-Benoit Pilet , Nicolas de Decker :**Transformation du politique sous le regard des médias** ,centre d'étude de la vie politique ,université libre de Bruxelles,Bruelles ,2009.
- Paul Attallah :**Théories de la communication sens sujet savoir**, Presses de l'université du Québec ,Télé-université,Québec,1991.
- Philippe Braud :Sociologie politique ,8^e édition ,L.G.D.J,Paris ,2008.
- Pierre Bourdieu: **Sociologie de l'Algérie** , presses universitaires, Paris,1980.
- Pierre Mongeau : **Réaliser son mémoire ou sa thèse** , Presses de l'université du Québec, Canada,2008.
- Quandit William :**Revolution and political leadership in Algeria 1959-1968**,cambridge mass mill press,Uk,1969.
- Rachid Tlemcani : **Elections et elites en Algérie paroles de candidats** ,Chihab éditions,Alger,1999.

- Rachid Naïli : **Le 4^{eme} pouvoir témoignages de journalistes** ,éditions lalla sakina,Alger,1998.
- Ralph H.Turner : **Handbook of sociological theory role theory**,Springer,USA,2001.
- Rémy Rieffel : **Les médias , l'opinion publique et l'espace public**, sociologie des médias ,3^e édition ,ellipses Marketing,France,2010.
- Richard J.Payne, Jamal R.Nassar :**Politics and culture in the developing world the impact of globalization** ,4th edition, Longman, New York .
- Rodolphe Ghiglione et Jean_Léo Beauvis ,Cloude Chabrol ,Alain Trognon :**Manuel d'analyse de contenu** ,Armand colin ,Paris,1980.
- Roger D.Wimmer & Joseph R.Dominick : **Mass media an introduction** ,9th edition, wadsworth centage learning,USA,2011.
- Russel A.Jones : **Méthodes de recherche en sciences humaines** ,Traduction de la 2^{eme} éditions Américaine par Nathalie Burnay et Olivier servais, De Boek université, Bruxelles, 2000.
- Ryan L. Classen :**Maximum effect for minimum citizens** ,Springer science and Business media LLC ,2010.
- Sinne Brandt Jakobson :**The value of politicalvalues an exploration into the communicatiion of political values by coalition government parties** ,PHD thesis,Aarhus university ,Danemark,2015.
- Sonia Livingstone :**Audiences and Publics when cultural engagement matters for the public sphere changing medias changing Europe** ,Vol 02,Intellectbooks,USA,2005.
- Sonia Livingstone & Peter Lunt: **The mass media democracy and the public sphere**,(eds)talk on television audience participation and debate ,Routledge,UK,1994,(ebook),17/02/2016. <http://eprints.Ise.ac.uk/48964/april2013>.
- Steve Bruce, Steven Yearley : **The sage dictionary of sociology** ,sage publications Ltd, London, 2006.
- Thomas E.Patterson: **The American democracy** ,Mc graw hill higher education university of Maryland,USA,2008.
- Thomas R.Dye & Harmon Zeigler :**The irony of democracy an uncommon introduction of American politics** ,Cole publishing company pacific grove ,California,1989.
- Thomas Baruchel et autres : **Les Médias Les données à connaitre et maitriser pour analyser et argumenter sur les grandes problématiques** ,Volume2, ellipses ,2010.
- Tony Bennet : **Making culture changing society** ,Routledge culture ,economy and social,Austrelia,2013,
- Vincent Liquète :**Médiations**, CNRS éditions,Paris,2010.

- Yann Bertacchini : **Petit guide pratique de l'analyse de l'apprenti-chercheur en sciences humaines et sociales essai épistémologique et méthodologie de recherche en sciences de l'information et de la communication** ,collection les E.T.I.C, Presses technologiques ,Toulon,2009.
- Yves Agnes: **Manuel de journalisme** , éditions media plus, Constantine ,2008.
- Yves C.Dubé , Franz Schmithusen :**Impacts Intersectoriels des Politiques forestières et des Autres Secteur**, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture ,Rome ,2005
- Zahir Ihddaden :**La presse écrite en Algérie de 1965 a 1982**, les éditions Ihddaden, Alger,2002.

C- Révues

- Daniel Yankelovitch : **How public opinion really works**,http://archive.fortune.com/magazines/fortune/fortune_archive/1992/10/05/76926/index.htm.
- Daniel Yankelovitch: **How public opinion really works** ,http://archive.fortune.com/magazines/fortune/fortune_archive/1992/10/05/76926/index.htm,25/06/2015.
- David Easton : **An Approach to the analysis of political systems**, World politics.Vol.9.NO.3(Apr.,1957)p385, Johns Hopkins university press ,<http://www.jstor.org/21/03/2019>.
- Elizabeth suhay, James N Druckman : **The politics of science political values the production the reception of scientific knowledge** ,annals,658,march2015,07/05/2017,www.sagepub.com.
- Jeff Manza & Clem Brooks: **How sociology lost public opinion A genealogy of missing conception the study of political ,sociology theory** ,American sociological Association ,sage publications,30(2)/2012 ,19/09/2016,http://sociology.as.nyu.edu/docs/10/3858/how_sociology_lost_public_opinion.pdf.
- John Street: **Politics lost politics transformed politics colonized theories of impact mass media** ,Political studies review,Vol13,Blackwell publishing LTD,UK,2005.
- Karin Pühringer and Al :**challenge to political campaigns in the media commercialization framing and personalization** , june2008,working paper ,No.20,National center of competence in research (NCCR),institute of mass communication and me_ Kenneth T.Andrews & Neal Caren: **Making the news movement organizations media attention and public agenda**, American sociological Review,Sage publications,USA,2010, <http://asr-sagepub.com>.dia research ,university of Zurich ,Zurich,

- Mark Tessler ,Eleanor Gao : **Democracy and the political culture orientations of ordinary citizens a typology for the arab world and beyond**,International journal ,june 2008,vol 59 issue 192,p199,published by Blackwell publishing LTD,UK,2009.
- Mellissa K. Miller , Shannon K. Orr : **Experiencing with a third way in political knowledge estimation** ,public opinion quarterly,Vol.72,No4,winter2008.
- Muhammad Anwar , mirza jan : **Role of Media in Political socialization :The case of Pakistan, The dialogue** ,volume v Number 3 ,pp212-227.
- Nicolae Kallos Ovidiu Trasnea: **Political values their status and social function** ,international political science review,Vol 3.issue 2,1982 ,<http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/019251218200300204.03/12/2016>
- Patrick Champagne :**Le sondage et la décision politique** ,projet Ceras recherche et action sociales ,2011, disponible sur [http://www.ceras-projet.org/index.php?id=1878 & format=impression](http://www.ceras-projet.org/index.php?id=1878&format=impression).consulté le 14/04/2012.
- Patrick Champagne :**L'influence de la communication visuelle dans le travail de l'information écrite et de la construction télévisuelle de l'opinion** ,conférence 16/10/1996,centre régional de documentation pédagogique ,Grenoble,28/11/2011, <http://www.homme-moderne.oeg/société/socio/champagne/influen.html>.visité le
- Pierre-Noël Denieuil: Culture et société itinéraires d'un sociologue ,L'harmpilip E.Converse : **Changing conceptions of public opinion in the political process** ,public opinion quarterly ,volume51,issue part 2,suppliment of the 50th anniversary issue,1987, www.jstor.org.
- Richard E.LANGELIER : **L'influence des médias électroniques sur la formation de l'opinion publique :du mythe à la réalité**, lex Electronica, vol.11 n° 1(printemps/spring 2006), 18/10/2017,<http://www.lex-electronica.org/articles/v11-1/langelier.pdf>.
- Ronaldo P.Formisano,: **The strike in the temple of consumption consumer activism and the invention of the ethnocultural interpretation**, 2001, [http://www.academicroom.com/humanities/cultural studies](http://www.academicroom.com/humanities/cultural%20studies),22/01/2016.
- Stig Hjarvard: **The mediatization of society a theory of the media as agents of social and cultural change**, Nordicom Review 29(2),2008.
- Rinaldo Kühne : **Political news emotions and opinion formation Toward a model of emotional framing effects**,National Centre of Competence in Research(NCCR) Challenges to Democracy in the 21st Century,Working Paper No.68,Amsterdam school of communication research university of Amsterdam ,January 2014,03/02/2016 , www.nccr-democracy.uzh.ch/publications/workingpaper/pdf/wp_68.pdf.
- Yahia H. Zoubir, Ahmed Aghrout : **Algeria's path to reform authentic change**, Middle east policy, Vol.xix,No2,summer,2012,p74.

د- الصحف :

- El Watan : Numéro 7131 ,23 Mars 2014.
- El Watan : Numéro 7132 ,24 Mars 2014.
- El Watan : Numéro 7134 ,26 Mars 2014.
- El Watan : Numéro 7137 ,30 Mars 2014.
- El Watan : Numéro 7138 ,31 Mars 2014.
- El Watan : Numéro 7140 ,02 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7141 ,03 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7142 ,05 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7143 ,06 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7144 ,07 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7145 ,08 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7146 ,09 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7147 ,10 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7148 ,12 Avril 2014.
- El Watan : Numéro 7149 ,13 Avril 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5876 ,23 Mars 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5877 ,24 Mars 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5878 ,25 Mars 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5880 ,27 Mars 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5881 ,29 Mars 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5883 ,31 Mars 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5885 ,02 Avril 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5886 ,03 Avril 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5887 ,05 Avril 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5888 ,06 Avril 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5889 ,07 Avril 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5892 ,10 Avril 2014.
- Le Quotdien d'Oran : Numéro 5894 ,13 Avril 2014.
- Le Soir d'Algérie ,19/05/2005 , http://www.ziane-online.com/version_pdf/expression/algérie/liberte_de_la_presse/cette_situation_ne_peut_plus_durer.pdf 17/08/2016

C- sites d'Internet

- **Changing public opinion ,Communication for governance and accountability program, Common Gap towards a new Agora** :The World Bank,www.worldbank.org/commgap.pdf,p02,12/08/2016.
- Kai Hafez : **The role of media in the Arab world transformation process**,p211,in http://www.inhalt899_bound_hafez.pdf,15/05/2016.
- <ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/reforms/documents/barcelona-declaration95a.pdf> ,consulté le:17/08/2016.
- http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/8779/10/10_chapter%202.pdf ,p29, 11/01/2017.

قائمة المصادر و المراجع

- http://www.qurtuba.edu.pk/thedialogue/The%20Dialogue/5_3/Dialogue_July_September2010_212-227.pdf,22/01/2014.
- <https://www.ndi.org/who-we-are>,<http://www.info-algerie.com/ar/25/03/2017>.
- <https://www.journal-algerien.com/journaux-algeriens-francophones-presse-algerienne-francaise.html>/25/03/2017
- <https://ajo-fr.org/economie-des-medias/presse-ecrite-algerienne/>11/08/2016.

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIER ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE DE CONSTANTINE 3

FACULTE DES SCIENCES DE L'INFORMATION
ET DE LA COMMUNICATION ET DE L'AUDIO-
VISUEL

جامعة قسنطينة 3

كلية علوم الإعلام و الاتصال
و السمعي بصري

استمارة تحليل المحتوى

في إطار إعداد رسالة دكتوراه علوم في الصحافة بعنوان:

دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي
العام الجزائري
-دراسة تحليلية ميدانية-

إشراف الأستاذة :

*بن لطرش ليلي

إعداد الطالبة :

*امال فضلون

الملاحق

المحور الأول : دور مضمون الصحافة الوطنية في تكوين المعارف السياسية

1-جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب المواضيع السياسية

مفردات العينة	المواضيع السياسية	مكونات النظام السياسي الجزائري	الطبقة السياسية	العملية السياسية و الانتخابية	وظائف النظام السياسي و مكوناته
1					
2					
3					
المجموع					

2-جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات النظام السياسي الجزائري

مكونات النظام	توضيح المعنى	عرض الخصائص	عرض الأدوار	عرض عام	عرض غامض	المجموع
الحكومة						
الدستور						
نمط العملية السياسية و الانتخابية						
المؤسسة العسكرية						
العنصر السكاني						
البنى الاقتصادية و الاجتماعية						
النظم الإيديولوجية و القيمية						
الأحزاب و الجمعيات السياسية						
جماعات الضغط مؤسسات المجتمع الومدني						
المجموع						

الملاحق

3- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف مكونات الطبقة السياسية الجزائرية

المجموع	عرض غامض	عرض عام	عرض الوظائف	عرض الخصائص	توضيح المعنى	مكونات الطبقة السياسية
						الرئيس المترشح
						مرشحي الرئاسيات
						ممثلّي وكلاء المرشحين
						الوزراء
						رؤساء و أمناء الأحزاب
						شخصيات سياسية سابقة
						متقاعدين في الجيش
						حقوقيون جزائريون
						شخصيات المعارضة والمقاطعة للانتخابات
						الأنصار
						الهيئة الناخبة
						المجموع

4- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف العملية السياسية و الانتخابية

تعقيم و غموض	عرض عام وسطي	توضيح و تحديد	مكونات العملية السياسية و الانتخابية
			تعديل الدستور
			مجريات عملية الترشح
			المنافسة السياسية و الانتخابية
			تمويل الحملة الانتخابية
			تقديم و شرح البرامج الانتخابية
			التزام الإدارة بالحياد
			مراقبة و الإشراف على الانتخابات
			سياسة النظام
			المساندة السياسية
			المعارضة السياسية
			الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية
			المشاركة السياسية
			المقاطعة و العزوف السياسي
			تنشيط الحملة الانتخابية
			المجموع

الملاحق

5- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف وظائف النظام السياسي الجزائري ومكوناته

وظائف النظام السياسي	توضيح و تحديد المعنى	عرض عام و سطحي	تعليق و تقييم	المجموع
تطبيق القانون				
ضبط المصالح وتنظيمها				
رعاية المصالح				
صنع القاعدة				
المشاركة السياسية				
الاتصال السياسي				
تجميع القيم				
الحفاظ على الأمن و الاستقرار				
تسيير المال العام				
الحفاظ على الوحدة الوطنية				
الحفاظ على الرموز التاريخية				
ضمان نزاهة الانتخابات				
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية				
المجموع				

6- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب تعريف الطبقة السياسية

الفاعلين السياسيين	توضيح و تحديد المعنى	عرض الخصائص و الصفات	عرض الأدوار و الوظائف	عرض عام و سطحي	تعظيم و غموض	المجموع
المترشحين للرئاسيات						
ممثل و وكلاء المترشحين						
المشرفين و مراقبي الانتخابات						
الانصار و المساندين						
رؤساء و امناء الاحزاب السياسية						
الصحافة الوطنية						
الصحافة الاجنبية						
الجمعيات و المنظمات الوطنية						

الملاحق

						المنظمات الدولية
						الشخصيات السياسية
						المقاطعين و المعارضين للانتخابات
						شبكات التواصل الاجتماعي
						الناخب الجزائري
						المجموع

المحور الثاني : دور الصحافة في تكوين الاتجاهات السياسية العاطفية

7-جدول توزيع مفردات العينة حسب الأبعاد السياسية

المجموع	3	2	1	مفردات العينة	
				الأبعاد السياسية	
				تكويني	البعد المعرفي
				تفسيري	
				تفاعلي	البعد العاطفي
				سلبي	
				عرض حال	البعد التقييمي
				نقدي	
				المجموع	

8-جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب وظيفة المضمون

المجموع	3	2	1	مفردات العينة	
				وظيفة المضمون	
				الإخبارية و الإعلامية	وظائف الإعلامية
				التفسيرية و التوضيحية	
				التغطية و مراقبة البيئة	
				الاتصال السياسي	
				التعليق	وظائف الرأي
				النقد	
				المعارضة	
				المساندة	وظائف التكوين السياسي
				التوعية و التحسيس	
				التوجيه السياسي	
				التربية و التنشئة السياسية	
				التجنيد السياسي	المجموع

الملاحق

9- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب هدف المضامين السياسية في الصحافة الوطن

المجموع	3	2	1	مفردات العينة
				الهدف
				الدعوة للمشاركة السياسية و التصويت
				الدعوة للمساندة و الدعم السياسي
				الدعوة للمعارضة و مقاطعة الانتخابات
				تشجيع الحراك السياسي
				مقارنة البرامج السياسية
				تشكيل المواقف و الآراء السياسية
				طمانة المواطنين
				التحذير و التخويف
				التصعيد السياسي
				المجموع

10- جدول توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحافة الوطنية نحو مكونات النظام السياسي الجزائري

المجموع	محايد	سليبي	ايجابي	مكونات النظام
				الحكومة
				الدستور
				نمط العملية السياسية و الانتخابية
				المؤسسات البرلمانية
				العنصر السكاني
				البنى الاقتصادية و الاجتماعية
				النظم الأيديولوجية و القيمة
				الأحزاب و الجمعيات السياسية
				شكل الحكم
				مؤسسات المجتمع المدني
				شروط الترشح و الحملة الانتخابية
				جماعات الضغط
				المشاركة السياسية
				المجموع

الملاحق

11- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحافة الوطنية نحو مكونات الطبقة السياسية الجزائرية

المجموع	محايد	سليبي	ايجابي	مكونات الطبقة السياسية
				الرئيس المترشح
				مرشحي الرئاسيات
				ممثلتي ووكلاء المرشحين
				الوزراء
				رؤساء الأحزاب
				شخصيات سياسية سابقة
				متقاعدين في الجيش
				حقوقيون جزائريون
				شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات
				الأنصار
				الهيئة الناخبة
				المجموع

12- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحافة الوطنية نحو العملية السياسية و الانتخابية

المجموع	محايد	سليبي	ايجابي	مكونات العملية السياسية و الانتخابية
				تعديل الدستور
				مجريات عملية الترشح
				المنافسة السياسية و الانتخابية
				تقديم و شرح البرامج الانتخابية
				مراقبة و الإشراف على الانتخابات
				سياسة النظام
				المساندة السياسية
				المعارضة السياسية
				الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية
				المشاركة السياسية
				المقاطعة و العزوف السياسي
				تنشيط الحملة الانتخابية
				المجموع

الملاحق

13-فئة اتجاه الصحافة الوطنية نحو وظائف النظام السياسي الجزائري و مكوناته

وظائف النظام السياسي	ايجابي	سلبي	محايد	المجموع
تطبيق القانون				
ضبط المصالح وتنظيمها				
رعاية المصالح				
صنع القاعدة				
تجميع القيم				
الحفاظ على الأمن و الاستقرار				
الحفاظ على الوحدة الوطنية				
الحفاظ على الرموز التاريخية				
ضمان نزاهة الانتخابات				
الحفاظ على أصول الجمهورية الجزائرية				
المجموع				

14-جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب اتجاه الصحافة الوطنية نحو الطبقة السياسية

الفاعلين السياسيين	ايجابي	سلبي	محايد	المجموع
المرشحين للرئاسيات				
ممثلتي وكلاء المرشحين				
المشرفين و مراقبي الانتخابات				
الأنصار				
رؤساء و أمناء الأحزاب السياسية				
الجمعيات و المنظمات الوطنية				
المنظمات الدولية				
الشخصيات السياسية				
المقاطعين و المعارضين للانتخابات				
شبكات التواصل الاجتماعي				
الناخب الجزائري				
المجموع				

الملاحق

20- فنة العلاقة بين القيم السياسية و مكونات النظام السياسي

العلاقة	التداول على السلطة	العدالة و المساواة	حرية التعبير و احترام الرأي الأخر	الالتزام و الوفاء السياسي	الوحدة الوطنية	المجموع
الحكومة						
الدستور						
نمط العملية السياسية و الانتخابية						
العنصر السكاني						
البنى الاقتصادية و الاجتماعية						
النظم الإيدولوجية و القيمية						
الأحزاب و الجمعيات السياسية						
شكل الحكم						
مؤسسات المجتمع المدني						
جماعات الضغط						
المشاركة السياسية						
المجموع						

21- جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب العلاقة بين القيم السياسية و مكونات الطبقة السياسية الجزائرية

مكونات الطبقة السياسية	التداول على السلطة	العدالة و المساواة	حرية الرأي والتعبير	الالتزام و الوفاء السياسي	الوحدة الوطنية
الرئيس المترشح					
مرشحي الرئاسيات					
ممثل و وكلاء المرشحين					
الوزراء					
رؤساء الأحزاب					
شخصيات سياسية سابقة					
متقاعدين في الجيش					
رؤساء الحركات و الجمعيات السياسية و الثقافية					
حقوقيون جزائريون					
مراقبين و مشرفين على الانتخابات					
شخصيات المعارضة و المقاطعة للانتخابات					

الملاحق

					الأنصار
					الهيئة الناخبة
					المجموع

22-فئة العلاقة بين القيم و العملية السياسية و الانتخابية في المضامين السياسية للصحافة الوطنية

العلاقة	التداول على السلطة	العدالة و المساواة	حرية الرأي التعبير	الالتزام و الوفاء السياسي	الوحدة الوطنية
تعديل الدستور					
المنافسة السياسية و الانتخابية					
تقديم و شرح البرامج الانتخابية					
مراقبة و الإشراف على الانتخابات					
سياسة النظام					
المساندة السياسية					
المعارضة السياسية					
الخروقات و الانحرافات السياسية و الانتخابية					
المشاركة السياسية					
المقاطعة و العزوف السياسي					
تنشيط الحملة الانتخابية					
المجموع					

23-جدول يبين توزيع مفردات العينة حسب الجمهور المستهدف في مضامين الصحافة الوطنية

الجمهور المستهدف				
الجمهور العام				
الناخب				
النخبة المثقفة				
الطبقة السياسية				
المقاطعين للانتخابات و المعارضة				
الأحزاب السياسية				
الحركات و التنسيقيات الوطنية				
المجتمع الدولي				
المجموع				

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIER ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE DE CONSTANTINE 3

FACULTE DES SCIENCES DE L'INFORMATION
ET DE LA COMMUNICATION ET DE L'AUDIO-
VISUEL

جامعة قسنطينة 3

كلية علوم الإعلام و الاتصال
و السمعي بصري

استمارة استبيان

في إطار إعداد رسالة دكتوراه علوم في الصحافة بعنوان:

دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي
العام الجزائري
- دراسة تحليلية ميدانية -

ملاحظة: نرجو منكم التكرم بالإجابة على هذه الاستمارة و ذلك بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة ،
و نؤكد لكم أن كل المعلومات الواردة سوف تستغل لأغراض علمية بحثه و تبقى سرية.

إشراف الأستاذة :

*بن لطرش ليلي

إعداد الطالبة :

*امال فضلون

بيانات أولية :

- 1-الجنس: أنثى ذكر
- 2- السن :.....
- 3-المستوى التعليمي: متوسط ثانوي جامعي دراسات عليا
- 4 – الوظيفة:.....

المحور الأول : العلاقة بين الصحافة الوطنية و المعارف السياسية للرأي العام الجزائري

5 – هل تتابع الأخبار و الأحداث السياسية عبر الصحافة الوطنية ؟

- دائما أحيانا نادرا

6- ما نوع الأخبار و الأحداث السياسية التي تتابعها عادة ؟

- المحلية الوطنية الدولية

7- هل تتابع الأخبار و الأحداث السياسية الوطنية على ؟

- مدار السنة فترات متذبذبة
- أثناء الحملات الانتخابية حسب الحدث السياسي

8- هل الأخبار و الأحداث السياسية التي تتابعها مرتبطة ب ؟

- مكونات النظام السياسي العملية السياسية و الانتخابية
- وظائف النظام السياسي الفاعلون و الشخصيات السياسية

9- هل بإمكانك التعرف على مكونات النظام السياسي الجزائري من خلال المضامين السياسية للصحافة الوطنية ؟

الملاحق

لا

نعم

- إذا كانت إجابتك بنعم فهل هذه المعارف متعلقة ب :

<input type="checkbox"/>	مؤسسات الدولة السياسية	<input type="checkbox"/>	نمط العملية السياسية و الانتخابية
<input type="checkbox"/>	النظم الإيديولوجية و القيمية	<input type="checkbox"/>	المجتمع الجزائري
<input type="checkbox"/>	مؤسسات المجتمع المدني	<input type="checkbox"/>	شكل الحكم
<input type="checkbox"/>	البنى الاقتصادية	<input type="checkbox"/>	الأحزاب و الجمعيات السياسية

أخرى تذكر

10 - هل يمكنك فهم مجريات العملية السياسية و الانتخابية عبر المضامين السياسية للصحافة الوطنية ؟

لا

نعم

11- هل تطلعك الصحافة الوطنية على وظائف النظام السياسي الجزائري ؟

لا

نعم

12- هل توفر المضامين السياسية في الصحافة الوطنية معلومات كافية عن الشخصيات السياسية الجزائرية البارزة؟

لا

نعم

13 - هل يمكنك تحديد المناصب السياسية لهذه الشخصيات السياسية ؟

غير متأكد

لا

نعم

المحور الثاني : العلاقة بين الصحافة الوطنية و الاتجاهات السياسية العاطفية للرأي العام الجزائري

14- هل تختار الصحف الوطنية لمتابعة الأخبار السياسية بناء على ؟

- انتماءاتها السياسية

- انتشارها و مقروئيتها

الملاحق

- توجهاتها السياسية - وضوحها و بساطة معالجتها للأخبار

- أخرى تذكر:

15 - هل أنت على وعي بالاتجاه السياسي للصحيفة التي تطلعتها؟

نعم لا

16- هل تستعين باتجاهات الصحافة الوطنية من اجل تكوين أرائك و اتجاهاتك السياسية نحو مكونات النظام السياسي الجزائري؟

دائما أحيانا نادرا أبدا

17 - هل تستعين باتجاهات الصحافة الوطنية من اجل تكوين أرائك و اتجاهاتك السياسية نحو العملية السياسية و الانتخابية في الجزائر؟

دائما أحيانا نادرا أبدا

18- هل تستعين باتجاهات الصحافة الوطنية من اجل تكوين أرائك و اتجاهاتك السياسية نحو الشخصيات السياسية؟

دائما أحيانا نادرا أبدا

19- هل تستعين باتجاهات الصحافة الوطنية من اجل تكوين أرائك و اتجاهاتك السياسية نحو وظائف النظام السياسي الجزائري؟

دائما أحيانا نادرا أبدا

20 -هل تثق في المعلومات السياسية التي تقدمها الصحافة الوطنية؟

دائما أحيانا نادرا أبدا

21 - هل تتفق سياسيا مع الصحف التي تطلعتها؟

دائما أحيانا نادرا أبدا

المحور الثالث: العلاقة بين الصحافة الوطنية والقيم السياسية للرأي العام الجزائري :

22- هل تقوم المضامين السياسية في الصحافة الوطنية بـ؟

- تزويدك بمعارف سياسية جديدة - ترتيب معارفك السياسية

الملاحق

- تعزيز معارفك السياسية

- تغيير معارفك السياسية

23- هل القيم السياسية (الديمقراطية ، التداول على السلطة ، حرية الرأي و التعبير ،الالتزام و الوفاء السياسي ،الوحدة الوطنية ،النزاهة و المصداقية) في الصحافة الوطنية هي ؟

واضحة ومفهومة معقدة ويصعب استيعابها غامضة و متناقضة

24- هل تشعر بأنك معني بما تقدمه الصحافة الوطنية حول الحياة السياسية الجزائرية ؟

نعم لا

25- من خلال الصحافة الوطنية كيف يقدم المواطن الجزائري في الحياة السياسية ؟

فاعل و ناشط غائب مهمش معارض

26- هل مضامين الصحافة الوطنية تدفعك للمشاركة السياسية ؟

نعم لا

27- هل تعبر الصحافة الوطنية على تطلعاتك و اهتماماتك السياسية ؟

نعم لا

- لماذا؟

.....
.....

28- هل تساهم الصحافة الوطنية في تنشيتك السياسية ؟

نعم لا

- لماذا؟

.....
.....

الملاحق

29- ما هي الأدوار التي يجب على الصحافة الوطنية القيام بها من اجل تكوين الثقافة السياسية للرأي العام الجزائري؟

.....

.....

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع "دور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري"، فمنذ أكثر من ستة و عشرون سنة من انفتاح المجال الإعلامي في الجزائر ، حصلت الصحافة الوطنية على العديد من المكتسبات ، و أوجدت لنفسها مكانا في السياق السياسي و الإعلامي للمجتمع الجزائري و أضحت بذلك فاعلا أساسيا في السيرورة الاجتماعية و السياسية لهذا المجتمع ، ولذلك تتساءل في هذه الدراسة عن دور هذه الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، و كيف يقيم هذا الرأي دورها.

تتنمي هذه الدراسة إلى الدراسات التحليلية الميدانية ،حيث انقسمت إلى خمسة فصول : فصل منهجي ، ثلاثة فصول نظرية و فصل تطبيقي تحليلي و ميداني ، حاولت الدراسة من خلال هذه الفصول تبيان الأطر المرجعية العلمية نظريا و تطبيقيا لدور الصحافة الوطنية في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام الجزائري من خلال الاستعانة بمنهج المسح بالعينة و بكل من الملاحظة البسيطة ، تحليل المحتوى و استمارة الاستبيان لجمع البيانات ، إذ اعتمدت على تحليل المضامين السياسية لعينة من الصحف الوطنية الممثلة بأربع صحف وطنية : اثنتين باللغة العربية (الشروق اليومي و الخبر) ، واثنتين باللغة الفرنسية (Le Quotidien d'Oran , El Watan) ، و عينة من المبحوثين لتمثيل الرأي العام الجزائري اختيرت كلا العينتين بطريقة عمدية.

تم اختيار الصحف الصادرة في فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 افريل 2014 التي انطلقت يوم الأحد 23 مارس 2014 إلى غاية يوم الأحد 13 افريل 2014، امتدت على مدار 21 يوم ، استثنيت منها أيام الجمعة بالنسبة لصحيفتي El Watan و Le Quotidien d'Oran ،لأنهما لا تسحبان أيام الجمعة ، على عكس كل من صحيفة الشروق اليومي و الخبر ، و بذلك يكون إجمالي مفردات العينة 80 عددا ، كما وزعت استمارة الاستبيان على 300 مفردة ، استرجعت منها 276 استمارة و بعد التفريغ الكمي و الكيفي لبيانات الدراسة ، توصلت هذه الأخيرة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تلعب الصحافة الوطنية دورا في تكوين المعارف السياسية لدى الرأي العام الجزائري ، غير أن هذا الدور لا يغطي كل جوانب و مكونات النسق السياسي الجزائري، لأنها ركزت على عناصر دون أخرى، سواء بالنسبة لمكونات النظام السياسي الجزائري، الطبقة السياسية ، العملية السياسية

الملاحق

و الانتخابية و وظائف النظام السياسي الجزائري ، و عليه لا يمكن للرأي العام أن يشكل رؤية واضحة المعالم عن الأحداث و الأخبار السياسية نظرا لافتقاره لكل المعطيات الضرورية والمعايير التي تسمح له بالحكم و تقييم هذا السياق السياسي الذي يعيش فيه.

• اهتمت الصحافة الوطنية في معالجتها للأخبار و الأحداث السياسية على وظيفة مراقبة البيئة واقتصرت أهدافها على الدعوة لتشكيل المواقف و الآراء السياسية و ليس على المشاركة السياسية كما كان اتجاهها سلبيا نحو كل مكونات النظام السياسي الجزائري، العملية السياسية والانتخابية، ووظائف النظام السياسي الجزائري.

• تراوح سلوك الصحافة الوطنية في تغطيتها للأخبار و الأحداث السياسية بين السلوك المراقب والسلوك التحليلي و لم تبرز جميع القيم السياسية ، إذ اقتصرت فقط على كل من قيمة التداول على السلطة، النزاهة و المصادقية و الالتزام و الوفاء السياسي.

• أما بالنسبة لعلاقة المضامين السياسية بالمعارف السياسية للرأي العام الجزائري فهي علاقة محدودة نظرا لقلة المعارف الخاصة بمكونات النظام السياسي الجزائري و بالرغم من فهم الرأي العام الجزائري لمجريات العملية السياسية و الانتخابية و بوظائف النظام السياسي الجزائري، غير أن هذه المضامين تبقى غير كافية خاصة فيما تعلق بالشخصيات السياسية مما لا يمكنهم من وضع اسم و منصب على كل وجه سياسي.

• كما لا توجد علاقة بين هذه المضامين السياسية و الاتجاهات السياسية للرأي العام الجزائري ، لأن اختيارها هو على أساس وضوحها و بساطة معالجتها للأخبار و الأحداث السياسية وليس على أساس انتماءاتها و توجهاتها السياسية، كما أن الرأي العام الجزائري يعي جيدا اتجاهاتها السياسية و لا يستعين بها لتكوين اتجاهاتهم نظرا لعدم ثقتهم الكاملة في معلوماتها السياسية ، وعدم اتفاقهم السياسي الدائم معها.

• و فيما يتعلق بعلاقة هذه المضامين بالسلوكات و القيم السياسية للرأي العام الجزائري، فالصحافة الوطنية تعتبر مجرد مصادر لمعلوماتهم السياسية ليس إلا، كما أن قيمها السياسية غامضة واتجاهاتها لا تعبر عن هذا الرأي، حيث يشعر الرأي العام الجزائري بأنه مهمش و غير معني بما تقدمه الصحافة الوطنية ، لأنها لا تخدم إلا مصالح معينة و بذلك فهي لا تساهم في تنشئته سياسيا و لا تحفزه على المشاركة السياسية و لا تكون ثقافته السياسية.

Résumé :

Cette étude porte sur "**le rôle de la presse nationale dans la formation de la culture politique de l'opinion publique algérienne**", les médias en Algérie en ont eu la chance d'ouverture médiatique depuis plus de 26 ans, ce qui a permis à la presse nationale l'accès à de nombreux acquis, et de tailler une place importante dans le contexte politico-médiatique de la société algérienne. Est devenu un acteur clé dans le processus social et politique de cette société. Mais quel est exactement le rôle de cette presse nationale dans la formation de la culture politique de l'opinion publique algérienne ? Et quel regard évaluatif porte-t-elle sur ce rôle ?

Cette étude est une étude analytique-empirique, divisée en cinq chapitres : un chapitre méthodologique, suivi par trois chapitres théoriques et un chapitre pratique. À travers lesquels l'étude tente de clarifier le cadre de références théoriques et appliqués du rôle de la presse nationale dans la formation de la culture politique de l'opinion publique algérienne. Et a fait appel à la méthode d'enquête en utilisant l'observation simple, l'analyse de contenu et le questionnaire pour recueillir des données à partir d'un échantillon composé de journaux nationaux représentés par quatre journaux nationaux : deux en arabe : (**Al-Shorouk elyawmi** et **Al-Khabar**), et deux en français : (**Le Quotidien d'Oran, El Watan**), au nombre total de 80 exemplaires, le questionnaire était distribué sur 300 sujets, seulement 276 ont été récupérés, après l'analyse quantitative et qualitative des données de l'étude, un ensemble de résultats ont été dégagés, les plus importants sont les suivants :

- La presse nationale joue un rôle dans la formation des connaissances politiques de l'opinion publique algérienne. Cependant, ce rôle ne couvre pas tous les aspects et les composantes du système politique algérien, car il se concentre uniquement sur quelques éléments du système politique algérien : comme la classe politique, le processus politico-électoral. Et de ce fait l'opinion publique ne peut pas avoir une vision d'ensemble sur les événements politiques et les nouvelles, parce qu'elle ne dispose pas de toutes les données et les critères nécessaires qui lui permettent de juger et d'évaluer le contexte politique dans lequel elle évolue.
- Le comportement de la presse nationale vis-à-vis des nouvelles et des événements politiques oscille entre un comportement de surveillance et un comportement analytique qui ne met pas en évidence toutes les valeurs politiques, car ces valeurs sont uniquement limitées à l'alternance au pouvoir, l'intégrité, la crédibilité, l'engagement et la fidélité politique.
- La relation entre les contenus politiques et les connaissances politiques de l'opinion publique algérienne est limitée. À cause du manque de connaissances en matière de composantes du système politique algérien, en dépit de leur compréhension du processus politico-électoral et des fonctions du système politique algérien. Les connaissances qui relèvent de ces contenus restent insuffisantes, surtout en ce qui concerne les personnalités

politiques ; qui ne leur permet pas de mettre un nom et une responsabilité sur chaque visage politique.

- Il n'y a pas de rapport entre les orientations politiques de la presse et celles de l'opinion publique algérienne. Car cette presse est choisie en fonction de sa clarté , sa simplicité de traitement des informations et des événements politiques ; non pas en fonction de ses appartenances politiques. Le public algérien est bien conscient des orientations politiques de la presse nationale parce qu'il n'a pas une confiance totale dans sa crédibilité et il n'est pas politiquement toujours d'accord avec cette presse.

- En ce qui concerne le rapport entre ces contenus et les comportements politiques de l'opinion publique algérienne. La presse est considérée comme étant une des sources d'informations politiques qui véhicule des valeurs politiques ambiguës. Ses tendances ne reflètent pas cette opinion qui se voit marginalisée et n'intéresse pas la presse nationale. Donc elle ne contribue point à leur socialisation politique et ne les motive pas pour la participation politique. Alors, elle ne forme pas leur culture politique.

Abstract :

This study tackles “**the role of the national press in the formation of the political culture of the Algerian public opinion**”, Since more than 26 years of opening up of the media in Algeria, the national press has received many acquisitions which has allow it to

take a part in the political and media context of Algerian society And became a key player in the social and political process of this society, but what is the role of this national press in shaping the political culture of the Algerian public opinion, and how its role is assessed by that opinion?

This study is based on an analytical and empirical study, and segmented into five chapters, a methodological chapter, followed by three theoretical chapters and an applied one. The study attempts to clarify the theoretical and applied reference frameworks for the role of the national press in shaping the political culture of Algerian public opinion. Using a sample survey method, observation, content analysis and questionnaire to collect data, from a sample of national newspapers represented by four national newspapers: two in Arabic (**Al-Shorouk elyawmi** and **Al-Khabar**), two in French (**Le Quotidien d'Oran**, **El Watan**), so the total number of the sample is 80 items, the questionnaire was distributed among 300 subjects, but only 276 were retrieved.

According to the quantitative and qualitative analysis of the data. This study attained a number of results, the most important ones are the following:

- The national press has a role in shaping the political knowledge of the Algerian public opinion. However, this role does not cover all the aspects and components of the Algerian political system, because it focus only on some elements of the Algerian political system, the political class, the political and electoral process. From which the public opinion cannot make a clear vision of the political events and news, because it lacks all the necessary data and criteria to judge and evaluate the political context in which it evolves.
- The behavior of the national press through its coverage of news and political events range from surveillance behavior to analytical behavior one and does not highlight all the political values, as it was focalized only on the value of the alternation to power, integrity, credibility, commitment and political loyalty.
- The relationship between the political contents and the political knowledge of Algerian public opinion is limited, for lack of knowledge about the components of the Algerian political system, despite this, the Algerian public opinion understand very well the political and electoral processes and the functions of the Algerian political system. But still these contents remain insufficient, especially in regard to the political figures, which do not enable them to put a name and responsibility on every political figure.
- There is no connection between these political and political tendencies of the Algerian public opinion. Since their choice of this press is based on its clarity and simplicity of making the news and covering political events and not due to its political affiliation, which held the Algerian public well aware of its political orientations. Because they do not have full confidence in their political information, nor do they always agree with it politically.
- As in regards to the relationship between these contents and the political behaviors of the Algerian public opinion, they are considered only as a source of political information.

الملاحق

Their political values remain ambiguous and their trends do not reflect the Algerian public opinion which consider itself marginalized and do not interest the national press. And by this order it do not contribute to its political socialization , do not motivate the public opinion to take a part in political life and so do not form its political culture.